

ردمد 2253-0142
ردمد (إلكتروني) 2602-5604

ISSN 2253-0142
E-ISSN 2602-5604

مجلة التنظيم و العمل

مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن مخبر تحليل و استشراف و تطوير الوظائف و الكفاءات بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة معسكر - الجزائر

ديسمبر 2021

المجلد العاشر / العدد الرابع (31)

مجلة التنظيم و العمل / المجلد 10 / العدد 04 / السنة 2021

REVUE ORGANISATION ET TRAVAIL

Revue académique avec comité de lecture
Editée par le Laboratoire d'Analyse, de Prospective et de
Développement des Emplois et des Compétences (LAPDEC)
Université de Mascara - ALGERIE

Vol. 10 / N° 4 (31)

Décembre 2021

Les éditions du LAPDEC



منشورات مخبر لابداك

Les éditions du LAPDEC



منشورات مخبر لابداك



مجلة

التنظيم و العمل

*Organizing & Working
Journal*

Revue Organisation & Travail

مجلة علمية محكمة تصدر كل ثلاثة أشهر

عن مخبر تحليل و استشراف و تطوير الوظائف و الكفاءات

Laboratoire d'Analyse, de Prospective et de Développement
des Emplois et des Compétences (LAPDEC)

جامعة معسكر (الجزائر) ALGERIE – Université de Mascara

ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المنهل
ALMANHAL

**Academic
Resource
Index**
ResearchBil

ديسمبر 2021

المجلد العاشر / العدد الرابع

المدير الشرفي
أ.د. بن طاطة سمير

رئيس التحرير
أ.د. ثابتي الحبيب

رئيس التحرير المساعد
د. بوحزام سيد أحمد

اللجنة العلمية

أ.د. بندي عبدالله عبدالسلام (جامعة تلمسان، الجزائر)	د. ستربيا لطيفة (المدرسة الوطنية للتجارة، المغرب)
أ.د. تشيكو فوزي (جامعة معسكر، الجزائر)	د. أنجاد خديجة (جامعة ابن زهر، المغرب)
أ.د. بومنجل سعيد (جامعة عنابة، الجزائر)	د. دحو خضرة (جامعة معسكر، الجزائر)
أ.د. ثابتي الحبيب (جامعة معسكر، الجزائر)	د. براضية حكيم (جامعة الجوف، السعودية)
أ.د. بن عبو الجليلي (جامعة معسكر، الجزائر)	د. محياوي صباح (الجامعة التقنية، العراق)
أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة، الجزائر)	د. المصباح عماد الدين (كليات الشرق العربي، السعودية)
أ.د. جميل أحمد (جامعة البويرة، الجزائر)	د. جعارات خالد جمل (جامعة الشرق الأوسط، الأردن)
أ.د. مختاري فيصل (جامعة معسكر، الجزائر)	د. بن ضب علي (جامعة عين تموشنت، الجزائر)
أ.د. فارس فضيل (جامعة الجزائر 3، الجزائر)	د. حريزي دريس (جامعة الحسن الأول، المغرب)
أ.د. مليكي سمير (جامعة تلمسان، الجزائر)	د. برتراند ليسو (جامعة أورليون، فرنسا)
د. حسيبي إسحاق (جامعة معسكر، الجزائر)	د. صدرأوي طارق (جامعة مهدية، تونس)

السكرتارية

سماش آمنة / مشرور محمد الأمين / شيخي مليكة

للإتصال بالمجلة

العنوان البريدي: مخبر تحليل و استشراف و تطوير الوظائف و الكفاءات

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة معسكر

القطب الجامعي سيدي سعيد، 29000 معسكر

البريد الإلكتروني: lapdec @univ-mascara.dz

العنوان على الأرضية الوطنية

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/147>

مجلة التنظيم والعمل

المجلد العاشر، العدد الرابع / 2021

محتويات العدد

- واقع تطبيق متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة الجامعة - دراسة ميدانية على أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة سوق أهراس- عزوز محمد، لعياضي عصام، مصوبر نور المنى
18-05
- مساهمة نظام الانذار المبكر Iris كاداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT- مصعب دعاس، عز الدين عطية
34-19
- محددات الاداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية- بخلفة عفران، بقبق ليلي اسمهان
53-35
- علاقة تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الرشيد-دراسة حالة شركة "أنسي آي" روية الجزائر (مارس 2013- جويلية 2020) سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلامي
80-54
- تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية تلخوخ سعيدة
97-81
- تبني تكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم العالي في إطار التعليم الإلكتروني لمواجهة وباء كورونا - دراسة تحليلية لأراء عينة من طلبة المؤسسات الجامعية الوطنية - بوزمان محمد أمير
112-98
- تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2018) عائشة موزاوي، وسام حسيني
130-113
- المعالجة المحاسبية لتحديد وعاء زكاة الشركات التجارية- دراسة حالة شركة البوسفور للاستيراد والتصدير (بولاية سطيف)- عمار درويش، سفيان كوديد
145-131
- الفكر المقاوالاتي لدى خريجي الجامعات في مناطق الهضاب العليا " ولاية البيض نموذجاً" عبدلي لطيفة، صالح حمزة
158-146

175-159	<ul style="list-style-type: none"> • التدقيق الجبائي كآلية للمحافظة على أموال الخزينة العمومية بالجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (2019-2000) ملال محمد، راجي بو عبد الله
191-176	<ul style="list-style-type: none"> • أثر التغير في هيكل النمو الديمغرافي على تغيرات معدلات القوى العاملة في ال صين دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (2016- 1990) بلاهشي حميدة، دومة علي طهراوي، محمد صلاح
211-192	<ul style="list-style-type: none"> • Vers une économie verte pour un développement durable en Algérie <i>HAMITI Dalila, BOUZADI Sultana</i>
228-212	<ul style="list-style-type: none"> • Transformation digitale et performance des entreprises -Étude de cas du système d'information de l'entreprise publique Sonelgaz- <i>ABID Nabila</i>
245-229	<ul style="list-style-type: none"> • The impact of monitoring and control bodies on creative accounting Practices in Insurance Institutions – Empirical Study - <i>Baghdad M'hamed, Douifi Hamza</i>
258-246	<ul style="list-style-type: none"> • The evolution of scientific publishing about Startups in the third millennium: A Bibliometrics analysis <i>RouchamBenziane, MahmoudiHoucine</i>
277-259	<ul style="list-style-type: none"> • Stratégie d'innovation dans l'entreprise algérienne : cas de la wilaya de Bejaia <i>AIT ATMANE Foudil</i>
295-278	<ul style="list-style-type: none"> • L'expérience client digitale (DCX) : étude qualitative, cas de la start-up Algérienne Yassir <i>RAOUTI Khadidja Alia, NOUALA Meriem, NAIT Ibrahim Boussad</i>
317-296	<ul style="list-style-type: none"> • L'effet des stratégies d'adaptation des employés sur l'infusion des systèmes d'information adoptés par les Universités algériennes : Cas d'une université du nord-ouest algérien <i>KHEDIM Mohammed Mehdi, LATRECH Hala, BELLAHCENE Mohammed</i>
336-318	<ul style="list-style-type: none"> • Le futur du e-commerce en Algérie : les perspectives pour les années à venir

RACHEDI Asma, HAMOU Nadia

- 355–337
- **Impact socioéconomique des pratiques entrepreneuriales sur un système de production territorialisé**

SMADI Amina

- 371–356
- **Green intellectual capital as a source of sustainable competitive advantage**

Ouaklikeltoum, Ghidafouzia

- 385–372
- **Factors Demographic affecting consumer purchasing decision- A field study to buy a tourist car in the state of Tissemsilt–**

Soum Mustapha, Mahmoudi Ahmed

- 399–386
- **Competency Ice-Berg Model- A quality view to the university of Tlemcen–**

Senhadji Hassane, Benbouziane Mohammed

- 400–416
- **Burn-out et compétences émotionnelles chez les sages-femmes Étude pratique réalisée à l'Hôpital mère-enfant de Bejaia**

GUIRAA HATEM Wahiba, RAMDANI Fifi, OULHACI Dahia

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتاحية العدد

مع صدور هذا العدد الجديد تكون **مجلة التنظيم و العمل** قد طوت صفحة عامها العاشر من الوجود، ومن المساهمة في إثراء النشاط العلمي على الصعيدين الوطني والعربي ... لقد كانت فكرة طائشة تلك التي بادرنّا بها بداية العام 2012، لأنه لم تكن لنا يومها أية إمكانيات أو وسائل تمكننا من اتخاذ هذا القرار، اللهم إلا الإرادة والإصرار على تقديم خدمة للباحثين والطلبة الراغبين في نشر نتاجهم العلمي.

وبالفعل يسّر الله لنا تجاوز كل العقبات و المصاعب، والمضي قدما بالمجلة إلى مستويات علمية طموحة، والحمد لله تعالى على حسن توفيقه.

نلتقي مجددا في هذا العدد مع باقة جديدة من المقالات العلمية المنتقاة، آملين أن تكون نافعة مائعة للإخوة القراء من أساتذة وباحثين وطلبة، وكل راغب في التحصيل العلمي والانتفاع بما ينشر من معارف وأفكار.

نسأل الله تعالى أن تكون جهودنا التي انطلقت مع رحلة **التنظيم و العمل** بداية عام 2012 ، نافعة لكل قارئ، وأن يتقبل منا هذا الجهد المتواضع ويدخر لنا أجره ليوم لقائه ... آمين.

و الحمد لله أولا وأخيرا.

رئيس التحرير

أ.د. الحبيب ثابتي

واقع تطبيق متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة الجامعة

(دراسة ميدانية على أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة سوق أهراس)

عزوز محمد*، لعياضي عصام**، مصوبر نور المنى***

الإرسال: 02/03/2021

القبول: 12/10/2021

النشر: 06/02/2021

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس، ومعرفة الفروق الإحصائية لإستجابات أفراد العينة حول متطلبات إدارة المعرفة تعزى لكل من السن، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، وإستخدام الباحثون المنهج الوصفي التحليلي على عينة قصدية تتكون من 25 أستاذاً، كما تم إستخدام الإستبيان وأهم النتائج المتحصل عليها كانت لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية تعزى لمتغير الجنس، ومن أهم التوصيات وجوب وجود ثقافة تنظيمية ملائمة و داعمة لتشارك و تقاسم المعرفة.

الكلمات المفتاحية: متطلبات إدارة المعرفة، أساتذة الجامعة، علوم وتقنيات النشاطات البدنية الرياضية.

تصنيف JEL: J9, B12

The reality of applying knowledge management requirements to university professors
(A field study on the professors of the Institute of Sciences and Techniques of Physical and Sports Activities, University of Souk Ahras)

Abstract: This study aims to highlight the reality of the knowledge management requirements of the professors of the Institute of Sciences and Techniques of Physical and Sports Activities at the University of Souk Ahras, and to know the statistical differences of the responses of the sample members about the requirements of knowledge management attributable to each of the age, scientific qualification, years of experience, and the researchers used the descriptive method on an intentional sample consisting Of the 25 professors, and the questionnaire was used, and the most important results obtained, there were no statistically significant

* أستاذ محاضر أ، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة الجلفة، الجزائر، azzouz.mohamed@univ-djelfa.dz ،

(المؤلف المرسل)

** أستاذ محاضر أ، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، i.layadi@univ-soukahras.dz*** طالبة باحثة، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر ، messoubeurmoon26@gmail.com

differences at a significance level of $\alpha 0.05 \geq$ about the knowledge management requirements of the professors of the Institute of Science and Technology of Physical and Sports Activities due to the gender variable, and among the most important recommendations is the necessity of an appropriate and supportive organizational culture To share and share knowledge.

Keywords: Knowledge Management Requirements, University professors, Science and Technology of Sports Physical Activities.

JEL Classification : J9,B12,

1. مقدمة

إن الإهتمام بالجانب النظري المعرفي أوجد حقلا علميا يتعلق بإدارة المعرفة حيث أصبح للمعلومة قيمة كبيرة، بالمعلومات والبيانات نصل إلى المعرفة وهذا ما أدى إلى سرعة التدفق العلمي والتكنولوجي (بوبكر سومية، 2018، ص، 12)

شهد نهاية القرن الماضي إهتماما كبيرا بموضوع إدارة المعرفة وأثرها في المنظمات التي أخذت تعدها إحدى أهم موجوداتها الرئيسية وسببا مباشرا لنجاحها في ظل بيئة تتسم بالتنافسية العالية والتغير المستمر، مما يستلزم تطبيق مفهوم إدارة المعرفة لما لها من أهمية في تحقيق الأداء المتميز (ماجد ، 2012، ص، 8).

لقد أصبحت دراسة المعرفة من قبل من هم في موقع المسؤولية لدى مختلف قطاعات العمل، ومنها القطاعات الرياضية، ومن الموضوعات التي تحظى بدرجة عالية من الأهمية، لما لها من آثار - سلبية كانت أم إيجابية - على مجريات سير العمل وتنفيذه، وصولا إلى تحقيق الأهداف وزيادة الإنتاجية، كونها أصبحت أحد المعايير الأساسية في قياس درجة فاعلية الإدارة وتقييمها، ونجاح العاملين بها اليوم هو وليد عن قدراتهم المعرفية التي تنعكس على مردود ديتهم وتحقيقهم لأهدافهم . في حين إن إساءة استخدام المعارف يؤدي إلى ضعف إستغلال الموارد البشرية والمادية على حد سواء وبالتالي زيادة تكلفة العمل، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل.

2. الإشكالية:

لأن إدارة المعرفة عنصر حاسم لدى العاملين بالحقل الرياضي، و إستنادا إلى ماسبق يمكن طرح اشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية؟

ومن خلال هذا التساؤل أدرجنا التساؤلات الفرعية التالية :

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لاستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير الجنس؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لاستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لاستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

3. الفرضيات:

- للإجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية :
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لاستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير (الجنس)
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لاستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لاستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير (سنوات الخبرة).

4. أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة :
- التعرف على إن كانت هناك فروق لإستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير الجنس.
 - التعرف على إن كانت هناك فروق لإستجابات أفراد العينة نحو متطلبات إدارة المعرفة تعزى لمتغير المؤهل العلمي و سنوات الخبرة.
 - الوقوف على واقع إدارة المعرفة في المجال الرياضي.
 - إضافة دراسة تهم بموضوع هام كإدارة المعرفة في مجال الدراسات والبحوث بميدان الرياضة.

5. الدراسات السابقة:

- دراسة (البيشي، 2009) بعنوان "متطلبات إدارة المعرفة في مجلس الشورى و مدى جاهزيته لتطبيقها- الرياض" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات التنظيمية و التكنولوجية و البشرية و الثقافية التنظيمية المطلوبة لتطبيق إدارة المعرفة، و اعتمد الباحث المنهج الوصفي و اعتمد على إستمارة الاستبيان، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المتطلبات التنظيمية و التي تتمثل في نشر المعلومات التي تزيد من المعارف و إيجاد إستراتيجية لإدارة المعرفة و إشراك العاملين في بناء إستراتيجية المعرفة تسهم بشكل مباشر في نجاح تطبيق إدارة المعرفة، و أظهرت أيضا أن المتطلبات التكنولوجية و المتمثلة في تعميم خدمة الإتصال بالإنترنت، توفير قاعدة بيانات خاصة بمجلس الشورى، إيجاد أساليب اتصال إلكترونية عن بعد تساعد في اللقاءات و الإجتماعات و توفير رابط إلكتروني خاص بكل إدارة و إيجاد منتديات إلكترونية تساعد في تبادل و توثيق المعرفة و تسهم بشكل مباشر في نجاح تطبيق إدارة المعرفة.
- دراسة (رشيد مناصرية و عبد الحق بن تفات، 2017) بمقال في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد 07 تحت عنوان " تشخيص واقع متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المديرية الجهوية لاتصالات الجزائر بورقلة، وقد هدفت الدراسة لمعرفة مدى توافر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المديرية الجهوية لاتصالات الجزائر بورقلة وذلك من خلال إجراء مسح ميداني باستخدام الإستبيان والمقابلة، وأهم النتائج المتوصل إليها: أن متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المديرية الجهوية لاتصالات الجزائر بورقلة متوفرة مرتفعة خاصة لأبعاد الثقافة التنظيمية والموارد البشري وتكنولوجيا المعلومات، أن متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المديرية الجهوية لاتصالات الجزائر بورقلة متوفرة بدرجة متوسطة بالنسبة لبعدي القيادة التنظيمية والهيكلي التنظيمي.

- دراسة (عبد الوهاب، 2006) بعنوان " متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في المدن العربية دراسة حالة على مدينة القاهرة" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة المعرفة و علاقته بالمفاهيم الأخرى المرتبطة به، و التعرف على متطلبات تطبيق إدارة المعرفة، ومدى توافرها في المدن العربية بصفة خاصة، و مدى توافر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية .

و تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك متطلبات لتطبيق إدارة المعرفة تتمثل في أن يكون هناك قيادة واعية و مهتمة بتطبيق إدارة المعرفة و مشجعة لتبادل المعلومات بين العاملين، مع إتاحتها للمواطنين. كما يجب أن تكون الثقافة التنظيمية مواتية لتطبيق إدارة المعرفة، فتنطوي على القيم التي تشجع التعلم الذاتي والحرص على الاستفادة من الآخرين و التعلم منهم، و الرضاء المواطنين و المتعاملين مع المجالس و الإدارات الحكومية، ويتعين توافر تكنولوجيا المعلومات التي يمكن من خلالها تبادل المعلومات.

و كشفت الدراسة أن هذه المتطلبات لا تتوافر بالدرجة الكافية في المدن العربية، خاصة مدينة القاهرة. فالهيكل التنظيمية في هذه المدن هيكل هرمية، و نمط القيادة و الثقافة التنظيمية تتسم بالمركزية و عدم إتاحة المعلومات للجميع بما لا يتفق مع إدارة المعرفة، كما أن تكنولوجيا المعلومات تعترضها العديد من المشاكل مثل الأمية و الإمكانيات المادية.

الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم إدارة المعرفة

شهدت إدارة المعرفة السنوات الماضية اهتماما متزايدا من جانب قطاع الأعمال لتبنى مفهوم إدارة المعرفة الذي يعبر عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة والحصول عليها، اختيارها، تنظيمها، إستخدامها، ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم والتخطيط الإستراتيجي. (العتيبي، 2019، ص12-20)

وتشمل إدارة المعرفة تعريف وتحليل الأصول المعرفية المتوفرة والمطلوبة والعمليات المتعلقة بهذه الأصول، والتخطيط اللاحق والتحكم بالأعمال لتطوير كل من الأصول والعمليات، بما يحقق أهداف المنظمة. فإدارة المعرفة لا تتعلق بإدارة الأصول المعرفية فقط، بل تتعدى ذلك إلى أن تدير العمليات التي تجري على الأصول. وهذه العمليات تتضمن: تطوير المعرفة والحفاظ عليها، إستخدام المعرفة، والمشاركة في المعرفة، وتتضمن كذلك الأصول المعرفية المعرفة التي تتعلق بالسوق والمنتجات والتكنولوجيا والمنظمات التي تمتلكها أو التي تحتاج إلى إمتلاكها بحيث تؤدي إلى تطور في أعمال المنظمة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وخلق قيمة مضافة. (Macintosh & Ann, 2006, p12)

وتستلزم إدارة المعرفة في المنظمة إدارة منهجية بهدف تسهيل الوصول إلى المعلومات، وإعادة الإستفادة منها، وذلك بإستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

وتُعد إدارة المعرفة ذات منهج علمي لأن المعارف تصنّف وتُوب، إستنادا إلى "أونطولوجيا" Ontology محددة سلفا في بنى أو شبه بنى للمعطيات وفي قواعد المعرفة، حيث أن قواعد المعرفة تولد، في الذكاء الإصطناعي، لإستخدامها ضمن ما يسمى بالنظم الخبيرة والنظم المعتمدة على المعرفة، حيث يقوم الحاسوب بإستخدام قواعد إستدلالية للإجابة على أسئلة المستثمر.

مع أن تحصيل المعرفة في مجال الاستدلال الحاسوبي لا يزال مهماً، فإن معظم التطورات الحديثة التي وصلت إليها نظم إدارة المعرفة تتوجه نحو جعل المعرفة متاحة لإستهلاك المباشر من قبل الأفراد أو نحو تطوير برمجيات لمعالجة المعرفة وتهدف نظم إدارة المعرفة هو جعل المعرفة متاحة وتمكين المنظمة من إعادة الاستفادة منها. (خضري، 2004، ص، 13).

1.1. تعريف إدارة المعرفة

يتباين تعريف إدارة المعرفة بتباين مداخل المفهوم، وكذلك بتباين تخصصات وخلفيات الباحثين والكتاب في مجال هذا المفهوم. كما يرجع هذا التباين إلى إتساع ميدان المفهوم وديناميكيته أو التغييرات السريعة التي تدخل عليه. ومن أهم تعريفات إدارة المعرفة ما يلي: (Quinn, James, 1992, P37)

❖ عملية إدارية لها مدخلات ومخرجات وتعمل في إطار بيئة خارجية معينة تؤثر عليها وعلى تفاعلاتها، وتنقسم إلى خطوات متعددة متتالية ومتشابكة (مثل خلق وجمع وتخزين وتوزيع المعرفة وإستخدامها)، والهدف منها هو مشاركة المعرفة في أكفأ صورة، للحصول على أكبر قيمة للمنظمة.

❖ ناتج التفاعل بين الفرد والمنظمة من ناحية والتكامل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من ناحية أخرى.

❖ العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعلومات وإختيارها وتنظيمها وإستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات المهمة والخبرات التي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتخطيط الإستراتيجي.

❖ العملية المنظمة للبحث والإختيار والتنظيم وعرض المعلومات بطريقة تحسن فهم العاملين والإستخدام الأمثل لموجودات منظمات الأعمال.

❖ مجموعة من الحقائق، و وجهات النظر والآراء والأحكام، وأساليب العمل، والخبرات والتجارب، والمعلومات والبيانات والمفاهيم، والإستراتيجيات والمبادئ التي يمتلكها الفرد أو المنظمة، وتستخدم المعرفة لتفسير المعلومات المتعمقة بطرف معين أو حالة معينة (السمير، 2013، ص، 7).

❖ عملية إدارية تنظيمية تتعامل مع كل أوجه المعرفة في بيئة المؤسسة، ويشمل هذا التعامل خلق المعرفة، معالجتها، فرزها وتصنيفها وتخزينها في قواعد المعرفة من خلال أنظمة وإجراءات معدة لذلك (مانع، 2018، ص، 255).

2. متطلبات إدارة المعرفة

يتطلب تطبيق إدارة المعرفة تهيئة بيئة المنظمة للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المعرفة، بحيث تكون بيئة مشجعة على الإدارة الفعالة للمعرفة، ومن ثم يمكن تخزين ونقل وتطبيق المعرفة. وبصفة عامة، فإن مثل هذه البيئة تتطلب توافر العناصر الآتية: هياكل تنظيمية ملائمة لإدارة المعرفة، وقيادة وثقافة تنظيمية تشجع على ذلك، وتكنولوجيا المعلومات.

1.2. الثقافة التنظيمية

الثقافة التنظيمية من المكونات الأساسية للمنظمة بصفة عامة و في إدارة المعرفة بصفة خاصة، و هي تساهم في نجاح المنظمة إلى حد كبير، و تعزز التزام أعضاء المنظمة بمبادئها و فلسفتها، وصولاً لتحقيق أهدافها.

ويقول P.Druker أن الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو وجود إدارة متطورة في الأولى و إدارة سيئة في الثانية، مما يعكس مكانة وأهمية الثقافة التنظيمية و القيم، فالإدارة ليست مجرد نظم وفق قوانين، وإنما هي أيضا عملية تربط بها مجموعة من المبادئ و السلوكيات و المفاهيم الأخلاقية التي ينبغي تعديلها إستناداً إلى القيم و التقاليد و المعتقدات و الإتجاهات و المثل العليا السائدة في المجتمع، فإدارة الأعمال ثقافة أكثر منها جمعا لتقنيات (عبد الله، 2002، ص، 01)

كما تعبر ثقافة المنظمة مع نمط التصرفات العامة و قواعد السلوك التي يقتنع بها العاملون داخل المنظمة و يتبنوها في تعاملاتهم، حيث تتضمن طقوسا و ممارسات ترسخ مع الزمن لتشكّل أساليب التفكير و طرق إنجاز العمل وإتخاذ القرارات و غيرها، كما تعبر عن قيم الموظفين و سلوكياتهم التي يلمسها المتعاملون مع المنظمة بشكل بين، لذا تبرز أهمية ثقافة المنظمة من كونها تعطي المنظمة هويتها و شخصيتها كما ترسم قواعد السلوك المرغوب و تعزز الشعور بالولاء و الإلتزام و تتابع الأداء و التحاسب و الانحرافات(حلواني، 2009، ص، 01)

2.2. الهيكل التنظيمي

يعتبر الهيكل التنظيمي من العوامل الرئيسية و الفعالة في تقدم و تطور المنظمة من جميع النواحي، حيث إنه يحدد طرق الإلتصال و إتجاهه و تحديد الصلاحيات و المسؤوليات و المستويات التنظيمية، وبالطبع فإن الهيكل التنظيمي التقليدي لا يتناسب مع المنظمة التعليمية الساعية للتعلم، حيث أنه يحد من حركة الأفراد و صعوبة الحصول على المعلومات حيث أنها تتركز في الإدارة العليا كما أنه لا يوجد فصل واضح بين الإدارات لذلك فإن إتباع الهيكل التنظيمي المرن الذي يسمح بتدفق و إنسيابية المعلومات و يتيح حرية الحركة للأفراد بالعمل أو إعتتماد اللجان الفنية بالعمل وتشكيل فرق العمل و المهمات التي تدير أعمالها بحيرة و مرونة دون الرجوع إلى المركز في كل شيء و هذا ما يسمى Self Directed (الظاهر، 2008، ص، 186).

3.2. تعريف القيادة الإدارية

إن إختلاف الرؤى للقيادة ساهم في رسم أوجه متعددة لمفهوم واحد ولم يكن ذلك وليد أصدفه، ولكن لأهمية القيادة وما تشغله من مواقع تجعلها متصدّره لكافة الأنشطة، ولقدّم هذا المصطلح وتطور وتعدّد وتقلص وتوسع مهامه، أضافه إلى أنه لم تعد الرؤية كما كانت لكثير من الأمور، فمفاهيم الحرية، الديمقراطية، الاشتراكية... الخ جعلت من إختلاف المفاهيم أمرا طبيعيا.

القيادة لغة : كما قال إبن منظور : القود : نقيض السوق، يقود الدابة من أمامها، ويسوقها من خلفها، فالقود من الأمام والسوق من الخلف والإسم من ذلك كله القيادة (إبن منظور، 2000، ص، 315).

تعرفها موسوعة علم النفس الإجتماعي بأنها: "وجه من أوجه النشاط الإداري الذي يركز على التفاعل الشخصي بين القائد وواحد أو أكثر من مساعديه بهدف زيادة الفعالية التنظيمية (إسماعيل، 2005، ص، 227)

4.2. مفهوم تكنولوجيا المعلومات

لقد تعددت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات وفقا لأراء الكتاب والباحثين في إعطائهم مفهوما واحدا شاملا ولعل مرد ذلك يرجع لإختلاف مرجعياتهم العلمية ومنطلقاتهم الفكرية فمنهم من عرفها بأنها: مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى المخرجات (القضاة، 2007، ص، 47).

مرت على هذه التكنولوجيا عدة تسميات، سميت أول ظهور لها بأنها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الإلتصال (NTIC) ثم حذفت كلمة الحديثة من التسمية لتصبح تكنولوجيا المعلومات و الإلتصال (TIC) نظرا لزوال الحدائة عنها، بعد ظهورها من منتصف السبعينات للقرن العشرين من خلال تسويق أول حاسوب عرف باسم (ALTAIR).

الاجراءات الميدانية للدراسة

1. متغيرات الدراسة

أ - المتغير المستقل: هو الذي يؤثر في العلاقة القائمة بين المتغيرين ولا يتأثر بها، وفي هذه الدراسة متطلبات إدارة المعرفة

ب - المتغير التابع: هو الذي يتأثر بالعلاقة القائمة بين المتغيرين ولا يؤثر فيها، وفي هذه الدراسة هو الرفع من أداء الأساتذة.

2. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 33 أستاذا حسب معلومات مدير معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس، وقد تم إختيار 25 أستاذا، حيث تم إختيار العينة بطريقة قصدية.

3- المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة ومن أجل الوقوف على النتائج وتحليلها ومناقشتها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لمثل هذه الدراسات إنطلاقا من تحليل المعلمات النظرية، والمقارنة بنتائج الدراسات السابقة والمشاهدة.

4. حدود الدراسة

- المجال المكاني: تمت هذه الدراسة على مستوى معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس

- المجال الزمني: تم الشروع في هذه الدراسة بداية شهر جانفي 2020، أما الإستبيان بدأ تحضيره في شهر فيفري 2020.

وتم توزيع الإستبيان في الفترة الممتدة ما بين 01-03-2020 إلى 15-03-2020 فيما تم تحليل و فرز النتائج من 19-03-2020 إلى 12-04-2020 .

5. أدوات جمع البيانات والمعلومات:

قام الباحثون بالإعتماد على الإستبيان بعد القيام بالدراسة الإستطلاعية والإطلاع على نتائج الدراسات السابقة، وقد تكونت أبعاد الإستبيان من ثلاث أقسام:

القسم الأول: ويعبر عن البيانات والمعلومات الشخصية لعينة البحث والتي إشملت على (03) عناصر تمثلت في "الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة".

القسم الثاني: متطلبات إدارة المعرفة : وتكون من (20) عبارة مقسمة على النحو التالي:

- الثقافة التنظيمية: 05 عبارات

- الهيكل التنظيمي: 05 عبارات

- القيادة الإدارية: 05 عبارات

- تكنولوجيا المعلومات: 05 عبارات

6. حساب الخصائص السيكمترية للأداة:

أولا- صدق الأداة:

أ- الصدق الظاهري:

قام الباحثون بعرض أداة البحث (الإستبيان) في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة في مجالات البحث العلمي ومن المؤهلين في مجال موضوع الدراسة للحكم عليها.

وطلب الباحثون من المحكمين إبداء الرأي في مدى وضوح عبارات أداة الدراسة ومدى انتمائها للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، وكذلك إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات وفي ضوء التوجيهات التي أبدتها المحكمون، قام الباحثون بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين سواء كان بتعديل الصياغة أو حذف بعض العبارات بعد تحديد مواضيع الإلتباس فيها أو إضافة عبارة جديدة.

الجدول(1): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الثقافة التنظيمية والدرجة الكلية لفقراته

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

ب.1. صدق الاتساق الداخلي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم استخدام معامل بيرسون للتأكد من الصدق البنائي والاتساق الداخلي وتحديد مدى التجانس الداخلي لها، والجدول رقم(01) يوضح ذلك:

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

الجدول (1) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الثقافة التنظيمية والدرجة الكلية لفقراته، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.559 و 0.757)، فتعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.01 و 0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ب.2. الإتساق الداخلي بين عبارات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية المتحصل عليها في هذا المحور.

الرقم	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يوفر معهد الرياضة مناخ ملائم للعاملين باتجاه مبادرات الابتكار والإبداع الفردية والجماعية	0.661	0.00
02	يقوم المعهد بتشجيع كل المبادرات الداعمة لخلق المعرفة	0.654	0.00
03	تتعامل إدارة معهد الرياضة بمهنية ومصداقية مع المعارف التي تحصل عليها	0.559	0.00
04	يوجد لدى إدارة المعهد منهجية متكاملة لبناء وتعزيز الثقافة التنظيمية الداعمة للمعرفة	0.579	0.00
05	يوفر المعهد بيئة تنظيمية تدعم إحتياجات الفرد المعنوية	0.757	0.00

الجدول(02): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية لفقراته.

الرقم	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
06	يتوفر المعهد على هيكل تنظيمي مرن يسمح باستيعاب البيئة الحاصلة داخلها وخارجها	0.540	0.00
07	يتوفر المعهد على هيكل تنظيمي يسمح بالتعاون المعرفي بين مناصب كل عضو فيه	0.711	0.00
08	هناك إعتماد على العلاقات غير الرسمية في الحصول على المعرفة بمعهد الرياضة	0.599	0.00
09	هناك مراجعة دورية للهيكل التنظيمي للنادي الرياضي تبعاً للمتغيرات الداخلية والخارجية التي يتطلبها البناء التنظيمي	0.599	0.00
10	هناك تقليل في المستويات الهرمية والإشرافية لمعهد الرياضة لإتاحة التقارب بين المستويات التنظيمية	0.503	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

الجدول (2) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الهيكل التنظيمي والدرجة الكلية لفقراته، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.503 و 0.711) حيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.01 و 0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ب.3 الإتساق الداخلي بين عبارات محور القيادة الإدارية والدرجة الكلية المتحصل عليها في هذا المحور.

الجدول(03): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور القيادة الإدارية والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
11	تسعى قيادة المعهد لتوطيد العلاقات مع الأعضاء من خلال تنظيم لقاءات وحلقات نقاش تساهم في نشر وتبادل المعارف	0.782	0.00
12	تعتبر القيادة الفعالة لمعهد الرياضة قدوة لك في الموضوعية والتخصص	0.896	0.00
13	تتوفر فرص النقد وإبداء الرأي عبر حلقات تواصل بين قيادة معهد الرياضة وجماهيره.	0.750	0.00
14	تدرك القيادة الفعالة للمعهد احتياجات المعرفة المطلوبة فيما يتعلق بأعمالها	0.647	0.00
15	تسعى قيادة المعهد لمشاركة جميع الأعضاء في صنع القرار في كافة المستويات التنظيمية	0.693	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

الجدول (3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور القيادة الإدارية والدرجة الكلية لفقراته، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.647 و 0.896) حيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.01 و 0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ب.4 الاتساق الداخلي بين عبارات محور تكنولوجيا المعلومات والدرجة الكلية المتحصل عليها في هذا المحور.

الجدول(04): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تكنولوجيا المعلومات والدرجة الكلية لفقراته.

الرقم	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
16	تفضل إدارة المعهد التخلي عن الأعمال الورقية والتحول للأعمال الكترونية	0.757	0.00
17	يتوفر لدى معهد الرياضة تسهيلات تكنولوجية لخلق وتبادل المعرفة (شبكة داخلية للنادي، بريد الكتروني للنادي، موقع للنادي... الخ	0.614	0.00
18	يتوفر المعهد على نظم قواعد البيانات	0.586	0.00
19	يتمكن أي عضو في معهد الرياضة استخدام التكنولوجيات لتنمية وتطبيق المعرفة	0.822	0.00
20	تعتمد إدارة المعهد في التواصل مع كافة المتعاملين على تكنولوجيات الاتصال الحديثة	0.663	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

الجدول (4) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تكنولوجيا المعلومات والدرجة الكلية لفقراته حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.586-0.822) حيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.01-0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

7. ثبات الأداة:

يعتبر من الأمور المهمة لمعرفة مدى صلاحية أي إختبار أو استبيان، كما تساعد الباحث من الحصول على نفس النتائج عند إعادة الإختبار، وهي تعني "التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة"، فبعد عرض الإستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين، قام الباحثون بقياس الثبات بإستعمال معامل كرونباخ ألفا.

1.7. طريقة ألفا كرونباخ (cronbach's alpha coefficient)

إستخدم الباحثون طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان، حيث تحصلت على قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الإستبيان، وللإستبيان ككل، والجدول رقم (05) يوضح ذلك:

الجدول (05): نتائج إختبار ألفا كرونباخ

معامل كرونباخ α	عدد الفقرات	محاور الإستبيان
0.727	05	الثقافة التنظيمية
0.517	05	الهيكل التنظيمي
0.810	05	القيادة الإدارية
0.790	05	تكنولوجيا المعلومات
0.878	20	متطلبات إدارة المعرفة

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور، حيث تراوحت ما بين 0.517 و 0.878 وهو معامل ثبات مرتفع، وعليه يكون الإستبيان قبلا للتوزيع، كما يكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات أداة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة النتائج.

8. الأساليب الإحصائية:

إستعمل الباحثون البرنامج الإحصائي spss (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 20) وإعتمد على

التقنيات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات لوصف العينة.
- الإنحراف المعياري لقياس مدى إتفاق وعدم التشتت.
- المتوسط الحسابي.
- معامل الثبات كرونباخ (لقياس ثبات فقرات الإستبيان).
- إختبار t-test لإيجاد الفروق بين متوسطات فئتين.
- تحليل التباين الأحادي (one way anova) لإيجاد الفروق بين متوسطات عدة فئات.
- معامل الارتباط بيرسون للبحث لقياس صدق الاتساق الداخلي.

9. تحليل ومناقشة الدراسة:

ستتطرق إلى عرض النتائج ومناقشتها من خلال:

1. الإجابة على تساؤلات الدراسة: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة؟

1.1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير الجنس؟ للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام (t-test) من أجل معرفة الفروق تبعاً لمتغير السن والجدول (06) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات درجات متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس وقيمة (t) ومستوى دلالتها تبعاً لمتغير "السن" عند درجة حرية 23. الجدول (06): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للعينة حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة تعزى لمتغير الجنس.

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة t-test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	محاور الإستبيان
غير دال	0.97	2.789 -	9.92	74.95	23	ذكر	متطلبات إدارة المعرفة
دال			10.60	54.50	02	أنثى	

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

يتضح من الجدول (6) أن قيمة الدلالة المقدره 0.97 والمقابلة لقيمة t-test المقدره - 2.789 ، جاءت أكبر من مستوى الدلالة عند $\alpha \leq 0.05$ وهذا عند محور الإستبيان لمتطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير السن، مما ينتج عنه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير الجنس.

2.1. الإجابة على التساؤل الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير المؤهل العلمي ؟

الجدول (07): يبين نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية للعينة حول متطلبات إدارة المعرفة لدى الأساتذة تعزى للمؤهل العلمي.

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة t-test	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	محاور الإستبيان
غير دال	0.33	1.14	5.65	82.00	02	ماجستير	متطلبات إدارة المعرفة

			11.38	72.56	23	دكتوراه	
--	--	--	-------	-------	----	---------	--

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

من الجدول (7) نجد كذلك أن قيمة الدلالة المقدره 0.33 والمقابلة لقيمة t-test والمقدره 1.14 ، جاءت أكبر من مستوى الدلالة عند $\alpha \leq 0.05$ وهذا عند محور الإستبيان حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير المؤهل العلمي، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3.1. الإجابة على التساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) والجدول (08) يبين مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية وقيمة "F" ومستوى الدلالة لإستجابة أفراد العينة تعزى لمتغير سنوات الخبرة (1-5 سنة، 5-10 سنة، 10 سنوات فأكثر).

الجدول (08): يبين نتائج اختبار يبين تحليل التباين الأحادي الإتجاه للمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	محاور الإستبيان
غير دال	0.93	0.00	1.005	01	1.005	بين المجموعات	متطلبات إدارة المعرفة
			132.4	23	3046	داخل المجموعات	
				24	3047	المجموع الكلي	

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss الإصدار 20

يتضح من الجدول (8) أن قيم الدلالة حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس أكبر من 0.05 أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى "سنوات الخبرة" .

10. مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نقوم بمناقشة نتائج دراستنا كالتالي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: من خلال نتائج الفرضية الأولى، وصدقيتها، حيث أهر أفراد العينة توجهها نحو اعتماداً وتطبيق متطلبات تبادل المعارف والخبرات، ومن خلال نتائج الجدول (1) حيث وجدنا أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05، مت يؤكد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير الجنس، وقد إتفقت نتيج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه كل من

دراسة الباحث (عبد الوهاب، 2006)، وكذا دراسة (رشيد مناصرية، 2017). عند الإشارة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لدور إدارة المعرفة وأثرها على تسيير الأداء تعزى لمتغير الجنس.

- بالنسبة للفرضية الثانية: من خلال نتائج هذه الفرضية، وصدقيتها، حيث أقر أفراد العينة توجهها نحو اعتمادا وتطبيق متطلبات تبادل المعارف والخبرات، ومن خلال نتائج الجدول (2) حيث وجدنا أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05، مت يؤكد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وقد إتفقت نتائج هذه الدراسة كذلك مع ما توصلت إليه كل من دراسة الباحث (عبد الوهاب، 2006)، وكذا دراسة (رشيد مناصرية، 2017). عند الإشارة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لدور إدارة المعرفة وأثرها على تسيير الأداء تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- بالنسبة للفرضية الثالثة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى سنوات الخبرة، وقد إتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (نضال، 2001) التي أكدت على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لدور إدارة المعرفة وأثرها على تسيير الأداء تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

11. خاتمة

تعتبر متطلبات إدارة المعرفة مهمة لتطوير قدرات أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية من الناحية العلمية وسقل أفكارهم بالمعارف والمعلومات من أجل النهوض بالبحث العلمي نحو الأمام ولعل أهم ما توصل إليه هذه الدراسة، كان على النحو التالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول متطلبات إدارة المعرفة لدى أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
- هناك إختلاف واضح بين أفراد العينة من حيث إطلاعهم ودرايتهم بمفاهيم وتطبيقات إدارة المعرفة من أجل تطوير الأداء البيداغوجي في المؤسسة الجامعية.
- نقص الدورات التدريبية والتكوينية في الجامعة محل الدراسة المتعلقة بالتحكم في آليات إدارة المعرفة والتي يستفيد منها الطاقم التدريسي.

- وجود عدم إهتمام واضح بتطوير أدوات التدريس خاصة بالتجارب الحديثة، والإعتماد على الطرق التقليدية المكررة.

التوصيات:

على ضوء نتائج هذه الدراسة وما توصات إليه الدراسات المشابهة لدراستنا يمكن لنا ان تعطي مجموعة من التوصيات كالتالي:

- التركيز على توفير تطبيق متطلبات إدارة المعرفة في قطاع التعليم العالي، خاصة ما كان بين الأساتذة بالجامعة.

- توفير جهات إدارية مسؤولة تمتاز بالرشادة والتفتح على مختلف الأفكار و تسمح بالمشاركة في إتخاذ القرارات.
- قدرة المتطلبات على قيادة و تفعيل إدارة المعرفة.
- وجوب وجود ثقافة تنظيمية ملائمة و داعمة لتشارك و تقاسم المعرفة .
- خلق مناخ إجتماعي مشجع، و تكنولوجيا ملائمة تواكب أحدث التطورات مما تساعد على تبادل المعارف والخبرات بين الأساتذة.
- تشجيع الأساتذة و تحفيزهم للمشاركة في الملتقيات و المؤتمرات العلمية التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.
- الإهتمام بمقترحات الأساتذة من خلال تدعيم العمل الإبداعي و المبتكر، و الإشادة بالبحوث المتميزة و نشرها و طبعاها.

المراجع العربية:

- ابن منظور (2000). *لسان العرب*، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.
- بوبكر، سومية (2018). *أثر إدارة المعرفة على تحسين أداء الموارد البشرية، دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر. وكالة أم البواقي*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي.
- حنان، أحمد القضاة (2007). *أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التطوير الإداري في الجامعات الأردنية الرسمية*، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة آل البيت، الأردن.
- ماجد، عبد المهدي محمد، خالد عبد الوهاب هلال (2013). *تطبيق متطلبات إدارة المعرفة في التدريس الجامعي من متغيرة، عمان، الأردن*.
- مانع سبرينة، بوزيدي هدى (2018). *تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قراءة تحليلية لتجارب بعض الدول*، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- محمد، إسماعيل بلال (2005). *السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق*، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر .
- نعيم، إبراهيم الظاهر (2008). *إدارة المعرفة*، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العلمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- سعد، مرزوق العتيبي (2019). *إدارة المعرفة*، الموقع الإلكتروني لمركز المدينة للعلم والهندسة، عبر الرابط التالي:

www.mmsec.com/knowledgemanagement.htm

المراجع الأجنبية:

- Macintosh and Ann.(2006). *Knowledge Management*, web site, 2006.
- Quinn,James.(1992). *Intelligent Enterprise: A Knowledge and Service Based Paradigm for industry*. New York : The Free Press

نظام الانذار المبكر Iris كاداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

مصعب دعاس* ، عز الدين عطية**

الإرسال: 28/12/2020

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية، ولكي تضمن إستمراريتها وبقائها وتتمكن من مواجهة المخاطر التي تعتبر موضوع نشاطها والتعامل معها، وحتى تتمكن أيضا من إدارة مخاطرها المالية، الوفاء بالتزاماتها وتحسين وضعها المالي، لا بد لها إدارة مختلف مكوناتها وإيجاد أساليب محكمة للتنبؤ والسيطرة على المخاطر المالية قبل حدوثها حفاظا على مركزها المالي، مستوى ملاءة جيد وحماية مصالح دائنيها. وهذا ما قد يسهم فيه نظام الانذار المبكر IRIS الذي يقوم بإعطاء تنبيهات مسبقة للشركة في حال وجود مخاطر مالية.

من خلال الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي، تبين ان الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لا تتبنى نظام الإنذار IRIS كأسلوب للتنبؤ بمخاطر ملاءتها المالية على الرغم من أنه يكتسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا اعتمادا على نتائج المؤشرات المالية المتعلقة بهذا النظام. ومنه خلق أساس واضح لتفعيل كل الاساليب الرقابية وإيجاد أسس للحكومة في مؤسسات التأمين كضرورة لتحقيق متطلبات التفعيل وإدارة مخاطر الملاءة في ضل بيئة ديناميكية، التي قد تهدد إستمرارية الشركة وبقائها في السوق.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين ، إدارة المخاطر ، نظام الانذار المبكر IRIS

تصنيف JEL : G22

early warning system Iris as a tool to predict financial risks for insurance companies

Case study of the Algerian Insurance Company CAAT

Abstract: Insurance companies are among the most important non-bank financial institutions, and in order to ensure their continuity and survival and to be able to face the risks that are the

* استاذ محاضر - ب- ، جامعة العربي التبسي - تبسة- ، الجزائر ، daas.mossaab@gmail.com.....(المؤلف المرسل)

** استاذ محاضر - ب- ، جامعة العربي التبسي - تبسة- ، الجزائر ، attia.azzeddine@gmail.com

subject of their activity and deal with them, and in order to also be able to manage their financial risks, fulfill their obligations and improve their financial position, they must manage their various components and find solid methods for forecasting and controlling Financial risks before their occurrence in order to preserve its financial position, good solvency level and protect the interests of its creditors. This is what the IRIS early warning system may contribute, which gives advance alerts to the company in case of financial risks.

Through the study relying on the analytical method, it was found that the Algerian Insurance Company CAAT does not adopt the IRIS warning system as a method for predicting the risks of its financial solvency, although it is of great importance for the benefit of the company as it is an early warning means for the occurrence of financial hardship and this is depending on the results of the related financial indicators With this system. And from it, creating a clear basis for activating all control methods and creating foundations for governance in insurance institutions as necessary to achieve activation requirements and manage solvency risks in the shadow of a dynamic environment, which may threaten the company's continuity and survival in the market.

Keywords: Insurance companies, Risk Management , Early warning system IRIS.

JEL Classification : G22

1.. مقدمة

تتعدد النشاطات التي تمارسها شركات التأمين وتنوع الخدمات التي تقدمها مما يجعلها عرضة إلى الكثير من مخاطر، منها المخاطر الخاصة والتي تتعلق فقط بقطاع التأمين وأخرى عامة تؤثر على جميع المؤسسات على حد سواء، وجملة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين تؤثر على أدائها ومردوديتها وقد تؤدي بها إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية وبالتالي إعلان إفلاسها وخروجها من السوق.

تسعى شركات التأمين إلى إدارة هذه المخاطر لغرض تفاديها أو تخفيضها قدر الإمكان، مما يستدعي اختيار الأسلوب الأمثل لإدارتها، ويعتبر نظام الإنذار المبكر IRIS أحد الأساليب الحديثة التي تستخدمها شركات التأمين في سبيل معرفة مدى صلابتها المالية ودراسة الملاءة المالية الخاصة بها، وهذا من خلال احتساب العديد من المؤشرات التي من شأنها إعطاء متخذي القرارات نظرة حقيقية عن الوضعية المالية للشركة، وبالتالي القدرة على إتخاذ القرارات الصائبة والتدابير الملائمة تبعا لوضعية المؤسسة. ومن خلا ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تطبيق نظام الإنذار المبكر IRIS للتنبؤ بالمخاطر المالية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؟
تدرج ضمن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما مدى التزام الشركة بالقواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر؟

✓ هل تواجه الشركة مخاطر مالية يمكن التنبؤ بها اعتماد على نظام IRIS؟

للإجابة على تساؤلات الإشكالية السابقة تم اقتراح الفرضيات التالية:

- ✓ تطبق الشركة القواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر التزاما بقانون التأمينات.
 - ✓ تطبيق نظام الانذار المبكر يسمح بالكشف المسبق عن الصعوبات المالية التي تواجهها شركات التأمين مما يحقق استقرار أكبر للادائها المالي، كونها تنشط في بيئة حالة عدم التأكد.
- وللاجابة على هذه الإشكالية تتناول الدراسة المحاور التالية:

2. مفاهيم عامة حول التأمين

نظرا للأهمية والانتشار الواسع لفكرة التأمين واعتباره جزءا من النشاط الاقتصادي لأي دولة أصبح من الضرورة فهم هذا المصطلح من ناحية وتحديد أهميته من ناحية أخرى، هناك العديد من التعاريف لمصطلح التأمين نذكر منها:

1.2 تعريف التأمين

1.1.2 التعريف القانوني:

يعرف التأمين على أنه: "اتفاق يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أي مبلغ التأمين في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" (أسامة عزمي سلام، 2010).

2.1.2 التعريف الاقتصادي:

يعرف التأمين على أنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر لجعل الخسائر قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل فرد واجه الخسائر نصيب من الأقساط المدفوعة كل حسب حصته من الخطر" (عز الدين فلاح، 2008).

يمكن تعريف التأمين أيضا بأنه: "مساهمة جماعة في التعويض عن الخسائر التي يتعرض لها الفرد بسبب وقوع خطر ما خارج عن إرادته وبذلك تتوزع آثار الخطر على أكبر عدد من الأفراد حتى يسهل تحمل الخسارة المتحققة من وقوعه على الفرد الواحد" (هاني جزاع أرتيمة، 2010).

من خلال ما سبق يمكن القول أن نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الإشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها في حين تلتزم شركات التأمين بتعويضهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها وذلك خلال فترة زمنية محددة

2.2 أهمية التأمين

يقدم التأمين خدمات أساسية تتمثل في تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي قد تلحق به نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده كما أنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد والقلق الناتجين من عدم القدرة على توقع الخسائر المستقبلية.

من هنا يمكن إبراز أهمية التأمين من خلال الجوانب التالية:

1.2.2 التنمية الاقتصادية: يعمل التأمين على زيادة النمو الاقتصادي من خلال:

- زيادة الإنتاج: فوجود التأمين يساعد الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين كونه يوفر لهم حماية تأمينية من أمثلة ذلك تقديم البنوك لتسهيلات إئتمانية من خلال التأمين على حياة المقترض لصالح الدائنة بقيمة القرض.

- حفظ الثروة المستقبلية: من ناحيتين الأولى تعويض المؤمن له عند تعرضه للخسارة وبذلك فهو لن يخرج من الدورة الاقتصادية للمجتمع إذ أنه يكون قادرا على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويض الذي حصل عليه من شركة التأمين.
- خلق رؤوس الأموال: تقوم شركات التأمين بتحصيل الأقساط من مجموع المؤمن لهم وبذلك يجتمع لديها حصيلة من الأموال تقوم بإستثمارها في العديد من المشاريع والأشكال الأخرى للإستثمار (هاني جزاع أرتيمة، 2010).
- زيادة الإئتمان: ذلك أن الجهات المقرضة لا تقبل تقديم القرض إلا بوجود وثيقة تضمن لهم حقوقهم وهذه الوثيقة عبارة عن رهن مقدم لضمان القرض، ولكن هذا الرهن لا يمكن قبوله لضمان ما لم يكن مؤمنا ضد التلف والفناء، ذلك أنه في حالة الفناء يقوم التأمين مكان الأصل المرهون.
- التنمية الاجتماعية: يعالج التأمين الكثير من الآفات الاجتماعية كالمريض، البطالة والعجز كما أن التأمين يعمل على خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع وينجم هذا عن هدم حاجز الخوف من المجهول وبث الطمأنينة في نفوس الأفراد والهيئات فتقدم على الاستثمار والإنتاج دون تردد وخوف من الأخطار التي يمكن مواجهتها بالتأمين (أسامة عزمي سلام، 2010).
- التوازن الاقتصادي: عند قيام شركات التأمين بتحصيل الأقساط من جمهور المؤمن لهم هذا يعني امتصاص الشركات بإستثمار مجموع الأقساط في مشاريع إنتاجية تنموية.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إن ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها البلدان الأجنبية ونتيجة عمليات إعادة التأمين التي تمارسها يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المتطورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ويساهم في اتساع حجم التجارة الخارجية.

3. عموميات حول شركات التأمين

1.3 تعريف شركات التأمين: تعرف شركات التأمين بأنها:

- الهيئة التي تسلم أقساط التأمين وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك وإلى جانب تقديمه هذه الخدمات التأمينية فهي أيضا مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل هذه الأموال ثم يعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد (عبد الغفار حنفي ، 2008).
- كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض مالي للطرف الثاني المؤمن له أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه (أحمد صالح عطية، 2002).

بالتالي يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين المؤمن لهم من خلال وثائق التأمين المصدرة من قبلها والتي تعتمد فيها بدفع مبلغ التعويض للمؤمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده مقابل أقساط متفق عليها في فترة محددة، تقوم شركات التأمين بإستثمار جملة الأقساط المجمعة لديها بهدف تحقيق العائد اللازم للوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها.

2.3 مميزات شركات التأمين: لشركات التأمين مجموعة من المميزات تختص بها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية من هذه المميزات نجد ما يلي:

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال إستثمار رؤوس الأموال وذلك بتحديد نسب إستثمارية من الضروري الإلتزام بها في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية.

- تقدم خدمات تأمينية لزيائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية وإستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وبين جمهور المؤمن لهم (أسامة عزمي سلام، 2010).

تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والإحتمالات كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

- إلتزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات إستثمار أموالها المحددة قانونيا بالتركيز على الإستثمار في الميادين الأقل مخاطر.

- إنعكاس دورة الإنتاج فيها حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل لأن خاصية طول أجل إلتزاماتها تجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الإكتتاب بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة إستدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها.

4. إدارة مخاطر الملاة المالية

سنتناول دور إدارة المخاطر بالنسبة لعميل التأمين وكذا بالنسبة لشركة التأمين.

1.4 بالنسبة لعميل التأمين: يمكن التركيز على دور إدارة المخاطر في خدمة العميل في النقاط التالية (عيد أحمد أبو بكر، 2009):

- دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل ثم تصنيفها وتحديد الأخطار القابلة للتأمين منها والأخطار غير قابلة للتأمين.
- دراسة مراحل النشاط الاقتصادي للعميل وتحديد الأخطار القابلة للتأمين التي يتعرض لها وتوجيهه إلى أنسب السياسات والوسائل لمواجهة هذه المخاطر.
- إعداد دليل علمي لأخطار العميل يحدد الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها وكذلك تحديد الخسائر المباشرة الناتجة عن تحقيق الخطر وكذا الأسباب غير المباشرة.
- القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل وتحديد درجة خطورتها وإتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتأمين عليها وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والمنع لتخفيض درجة الخطورة لهذه الأخطار.
- دراسة وسائل الوقاية والمنع في مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة للعميل وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها لمواجهة الأخطار المخصصة لمواجهتها وتحديد نواحي القصور وطرق معالجتها.
- مساعدة العميل في اختيار السياسة المثلى لإدارة المخاطر حيث أن الإدارة يقع عليها عبء إرشاد العميل إلى أنسب سياسة يمكن إتباعها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وبصفة خاصة الأخطار غير القابلة للتأمين والتي يترتب عليها خسائر غير عرضية.
- إرشاد العميل إلى كيفية الحصول على الخصومات الممنوحة على القسط والناشئة عن كون أخطاره القابلة للتأمين من الأخطار الجيدة وكيفية مواجهة الخسائر غير المباشرة والناشئة عن الأخطار المؤمن منها.

2.4 بالنسبة لشركة التأمين: تلعب إدارة المخاطر في شركات التأمين دورا هاما بالنسبة لشركة التأمين ذاتها فهي مسؤولة عن:

- تحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة من حيث تركيب محفظة الشركة وطبيعتها.
- تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين.
- تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول.
- تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها.
- مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخصي المبني على الخبرة الفعلية بالواقع.
- مساعدة إدارة إعادة التأمين في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لعلاج هذا القصور وبما يضمن لشركة التأمين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها.
- مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار ودراسة هيكل الاستثمار الموجودة بالشركة وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول.
- مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركة التأمين لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين.
- إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان اقتصادي بالمجتمع.
- اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقا لاحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

5. النظم الرئيسية للإشراف والرقابة على شركات التأمين في الجزائر

تضمن نظم الإشراف والرقابة قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لذا تخضع هذه الشركات لإشراف ورقابة الجهات الحكومية والتي تصدر مجموعة من النظم بهدف تنظيم وتنسيق العمل في السوق والذي قد يتأثر سلبا بعدد من الممارسات الخاطئة لهذه النظم. تتمثل نظم الإشراف والرقابة على شركات التأمين فيما يلي:

1.5 نظام الإشهار أو الإعلام: يتميز هذا النظام بمنح الحرية لشركات التأمين على الأضرار، كما أنه أقل تدخلا من جانب الدولة ويقوم هذا النظام على

- إجبار شركات التأمين على نشر نتائج أعمالها خصوصا الحسابات الختامية وقوائم مالية وبعض معلومات والبيانات الكافية.

- إن نشر البيانات والمعلومات السابقة يمكن الجمهور بصفة عامة والهيئات المتخصصة بصفة خاصة من تبين حقيقة المراكز المالية لشركات التأمين على الأضرار ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ومنه يمكن القول أن هذا النظام يمنح شركة التأمين المرونة الكافية لأداء أعمالها ولكن لا يسمح بإظهار ضعف مركزها المالي إلا بعد حدوثه، أي أن هذا النظام لا يمنع حدوث الخطر ولكن يظهره بعد وقوعه.

1.1.5 نظام الشروط المعيارية: بمقتضى هذا النظام يتم وضع قواعد معينة لا بد من الإلتزام بها عند إنشاء شركات التأمين على الأضرار أو أثناء مزاولتها لنشاطها وتقديم خدماتها التأمينية وتتحدد مهمة الإشراف والرقابة من جانب الدولة بالتنفيذ الشكلي للقواعد الموضوعة من جانبها وتنصب هذه القواعد مثلا على المتطلبات المالية اللازمة لإنشاء شركة تأمين وعلى الإحتفاظ بالمخصصات اللازمة لمواجهة الإلتزامات المستقبلية لشركات التأمين على الأضرار تجاه المؤمن لهم والمستفيدين وغير ذلك من الأمور الأخرى.

في الجزائر مثلا وحسب المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل28 مارس سنة 2013 يجب أن يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين أي هامش الملاءة يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية ويجب أن لا يكون في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة والمقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات وهذا بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار.

2.1.5 نظام الإشراف المادي: يفوق هذا النظام النظامين السابقين حيث يفرض هذا النظام نفسه على شركات التأمين على الأضرار بصفة دائمة ومستمرة طيلة عمرها الإنتاجي منذ الإنشاء حتى نهاية هذا العمر لأنه يقوم على ما يلي:

- إلزام شركات التأمين على الأضرار بالحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها التأميني، مع ضرورة إستيفائها لجميع الشروط التي وضعتها السلطات المختصة.
- خضوع شركات التأمين بعد مزاولتها لنشاطها إلى رقابة دائمة ومستمرة من جانب هيئة الإشراف والرقابة يقوم بها فريق من الخبراء في كافة المجالات التأمينية والمحاسبية والمالية والقانونية، ذلك لأن عمل هيئة الإشراف والرقابة لا يقتصر على مجرد التأكد من التنفيذ الشكلي لبعض القواعد الموضوعة كما في نظام الشروط المعيارية بل يمتد ليشمل الأسس التي تسيّر عليها شركات التأمين لتنفيذ هذه القواعد الموضوعة.
- يترك هذا النظام لهيئة الإشراف والرقابة سلطة كبيرة لتقديم الأمور المختلفة والتصرف فيها، إذ تستطيع مراقبة الأعمال اليومية أو الفصلية لشركات التأمين عن طريق مفتشين متخصصين لهم حق الإنتقال إلى شركات التأمين وتفتيشها وإكتشاف المخالفات التي تقع فيها أولا بأول.
- منح سلطات واسعة لهيئة الإشراف والرقابة، إذ تستطيع أن تسحب الترخيص من إحدى الشركات التأمينية، وتمنعها من مزاولتها لنشاطها التأميني بالنسبة لبعض المنتجات التأمينية أو كلها، هذا فضلا عن قدرتها في تصفية الشركات التأمينية تصفية إجبارية.

من خلال ما سبق نرى أن هذا يؤدي إلى التدخل العميق من جانب هيئة الإشراف والرقابة على شركات تأمين على الأضرار، كما أن طبيعة النظام نفسه تقوم على أساس إعطاء هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين سلطة تقديرية كبيرة، حيث إذا أحسن إستخدامها، أمكن لنظام الإشراف والرقابة أن يسير بنجاح.

6. نظام الإنذار المبكر (IRIS)

على الرغم من وجود القواعد كافة، والإجراءات المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين، إلا أن هذا لم يمنع من تعثر بعض الشركات في الوفاء بإلتزاماتها، وهو ما يؤدي بالطبع إلى إهتزاز الثقة في سوق التأمين وفي قطاعه كله، فضلا عن الإمكانات المحدودة لجهات الإشراف والرقابة سواء المادية أو البشرية مما أدى إلى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية

يمكن على ضوءها التنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمى نظام الإنذار المبكر والذي يتم تطبيقه من قبل إتحاد مراقبي التأمين الأمريكي NAIC.

نظام المعلومات التنظيمية للتأمين IRIS هو مجموعة من القواعد والأدوات المستخدمة لتحليل البيانات المالية لشركات التأمين، تتم إدارته من قبل الرابطة الوطنية للتأمين NAIC وهو متاح منذ 1972م يستخدم في المقام الأول من قبل المنظمين لتحديد ملاءة شركات التأمين.

يستنبط نظام معلومات التنظيم التأمين المعلومات المالية التي تقدمها شركات التأمين من أجل حساب النسب التي يمكن إستخدامها لتحديد شركات التأمين التي تواجه قضايا بالملاءة المالية.

يقوم نظام IRIS على أساس تصنيف النسب المالية في أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية والفنية لشركات التأمين وهذه المجموعات هي النشاط، الربحية، السيولة، وتقدير الإحتياجات ويتم تحليل بيانات IRIS بعد تطبيق النسب على القوائم المالية عن طريق برنامج مخصص لهذا الغرض.

إن نظام IRIS يقارن 11 نسبة مالية لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية و 12 نسبة لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بمعدلات نمطية أو مدى معين يعد مقبولا لكل نسبة، وإن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة إنذار مبكر لإحتمال العسر المالي.

أما عن إجراءات تنفيذ النظام فقد تم تحديد مدى معين لكل نسبة من النسب المالية المنصوص عليها بالنظام بناء على الخبرة السابقة للشركات التي واجهت صعوبات مالية مقارنة بالشركات التي لا تواجه أية مشاكل .

7. دور نظام الإنذار المبكر في ادارة مخاطر الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

1.7 لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات من أهم الشركات في سوق التأمين الجزائرية لما توفره من دعم للنمو الاقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر والتي يمكن التأمين عليها بأعلى جودة من الخدمات وبأفضل الأسعار.

نشأت الشركة الجزائرية للتأمينات في أبريل 1985 وبدأت بممارسة نشاطها ابتداء من شهر جانفي 1986 في سياق يتميز باحتكار الدولة للعمليات التأمينية، تم الترخيص لها لممارسة نشاط فرع واحد وهو تأمينات النقل البحري والجوي والبري، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، مقرها الجزائر العاصمة، ويمكن أن تفتح فروع ووكالات في كامل التراب الوطني.

أدى التحول الاقتصادي ابتداء من سنة 1989 بالشركة الجزائرية لتأمين النقل أن تأخذ شكل شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأخذت بسرعة تتداول مهامها في مختلف فروع التأمين الأخرى بعد أن كان نشاطها مقتصر على تأمين النقل بناء على قرار الجمعية العامة للمساهمين الصادر في: 1989/12/24 وأصبحت تسمى الشركة الجزائرية للتأمينات وقد نتج عن تخصصها في جميع فروع التأمين إلى زيادة في رقم أعمالها، أما بالنسبة لليد العاملة فكانت تقدر بـ 219 موظف في بداية نشاطها ليصل سنة 2017 إلى 1615 موظف.

بعد التغيرات في الإطار التشريعي والتنظيمي، حرصت الشركة على الحفاظ على مكانتها الرائدة في سوق أخطار النقل مع الاستثمار التدريجي في قطاعات أخرى، لاسيما المخاطر الصناعية، وقد اعتمدت الشركة بالتالي إستراتيجية تركز على زيادة وعي العملاء وجودة خدماتها.

2.7 هيكلية محافظة نشاط الشركة:

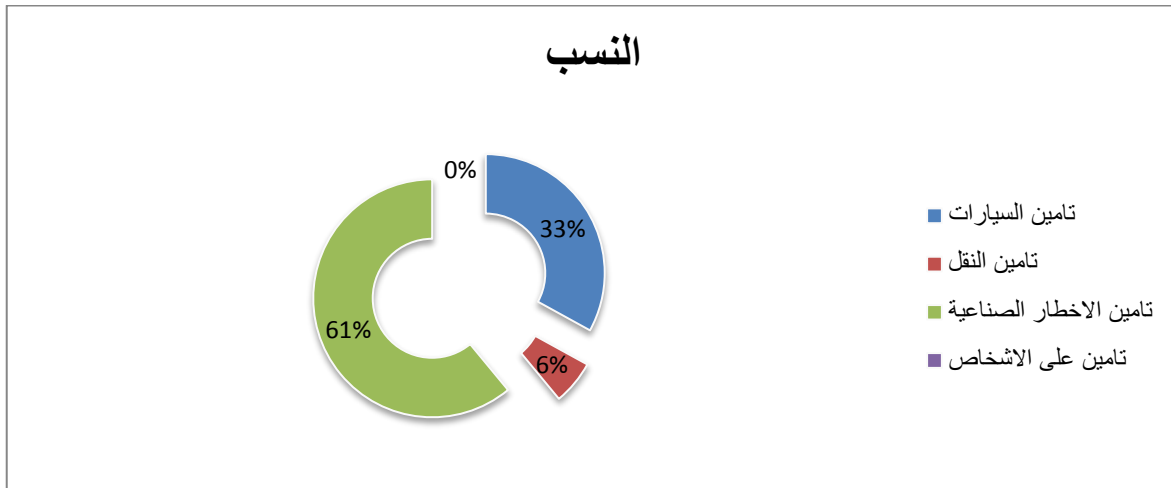
جدول رقم (01): هيكلية محافظة نشاط الشركة خلال سنة 2017

نوع التأمين	تأمين السيارات	تأمين النقل	تأمين الأخطار الصناعية	تأمين على الأشخاص
النسبة	33%	06%	61%	00%

المصدر: التقرير السنوي للشركة لسنة 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن التأمين على الأخطار الصناعية هو الذي ينال الحصة الأكبر في محافظة نشاط الشركة. و يمكن توضيح هيكل محافظة نشاط الشركة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (01): هيكل محافظة نشاط الشركة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول محافظة نشاط الشركة لسنة 2017.

3.7 مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS

سيتم حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS والذي يأخذ بعين الاعتبار كلا من معياري الملاءة المالية والربحية بشقيها الإكتتابي والإستثماري، بالإضافة إلى بعض المعايير الأخرى ذات الصلة بالعمل التأميني كوسيلة لتسيير المخاطر المالية، عن طريق مجموعة من النسب المالية للكشف عن سلامة الأنشطة والوظائف التأمينية والإستثمارية للوقوف على حقيقة الوضع المالي والفني، سيتم التحليل إعتقادا على البيانات الواردة في القوائم المالية المفصّل عنها في الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015 إلى 2017.

1.3.7 مجموعة الأخطار التأمينية

تشير مجموعة المخاطر التأمينية إلى مدى كفاءة إدارة شركة التأمين في إستخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة (زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون، 2018).

هذه النسبة تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين وترتبط أساسا بكل من حجم أفساط التأمين وتقلباتها، وتشتمل مجموعة الأخطار التأمينية النسب الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): مجموعة المخاطر التأمينية خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2017	2016	2015	البيان
	101.53%	106.46%	106.54%	نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض
	51.13%	58.45%	59.07%	نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض
	-6.18%	5.82%	-0.97%	نسبة التغير في الإكتتاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول يتبين وقوع الشركة الجزائرية للتأمينات ضمن المدى المقبول لنسبة إجمالي الأقساط المكتتبة الى الفائض بمعنى أقل من 300%، إذ لوحظ تقارب النتائج المحققة على مستوى كل سنة حيث كان حجم الأخطار سنة 2015 يساوي 106.54% بينما أصبح 106.46% سنة 2016 بينما إنخفض إلى 101.53% سنة 2017. عموما يلاحظ وجود إنخفاض في نتائج هذه النسبة مقارنة بالمدى المقبول لها وهذا يشير إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق فوائض مقارنة مع الأقساط التي تحصلها، ويفسر هذا بالإرتفاع في نسبة التعويضات التي تقوم بتأديتها خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم تحقيق الشركة الجزائرية للتأمينات للنتائج التي تقع في المدى المقبول لنسبة صافي الأقساط المكتتبة الى الفائض والذي يتراوح بين 200% إلى 300% حيث كانت النسبة سنة 2015 تمثل 59.07% لتتخفض سنة 2016 إلى 58.45%، ولتصل سنة 2017 إلى 51.13%. هذا ما يدل على عدم تناسب القسط مع حجم الخطر بالإضافة إلى ملاحظة أن الشركة الجزائرية للتأمينات غير قادرة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة للأخطار المكتتب فيها خلال الفترة المدروسة.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن الحدود المقبولة لنسبة التغير في الإكتتاب والتي تتراوح بين (-33%) و (33%) فكانت بالإتجاه السلبي سنة 2015 بنسبة (-0.97%) لترتفع إلى 5.82% سنة 2016 لتعود إلى الإنخفاض بالإتجاه السلبي سنة 2017 حيث وصلت إلى نسبة (-6.18%). هذا يفسر بأن الشركة الجزائرية للتأمينات لم تكن معرضة لمخاطر الإكتتاب خلال الفترة المدروسة إضافة إلى عدم تعرض مركزها المالي للمخاطر نتيجة التغير في أعمالها التأمينية من عام لآخر إذ بقيت بعيدة عن أي مشاكل مالية وإدارية يمكن أن تلحق بها.

2.3.7 مجموعة أخطار الإكتتاب

تضم مجموعة أخطار الإكتتاب جملة النسب التالية:

- نسبة ربحية الإكتتاب

تتكون هذه النسبة من مؤشرات مهمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين تتمثل في: معدل الخسارة، معدل المصروفات، معدل الإستثمار، وتمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين. وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة ربحية الإكتتاب} = (\text{معدل الخسارة} + \text{معدل المصروفات} - \text{معدل الإستثمار}) \times 100$$

حيث أن :

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات التحميلية و مصروفاتها عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

بحيث:

$$\text{معدل المصروفات} = \frac{\text{المصروفات الإدارية و العمومية و مصروفاتها عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

- التعويضات التحميلية ومصروفاتها: هي التعويضات المصروفة خلال الفترة بعد إجراء التسويات الخاصة بالمطالبات تحت التسوية.

- المصروفات الإدارية والعمومية: تمثل المصاريف الخاصة بعمليات التأمين من أجور العاملين في التأمين (إداريين، مسوقين) ومصاريف الدعاية.

- دخل الإستثمار: إيرادات تحصل عليها شركة التأمين بعد إستثمار أقساط التأمين.

تقيس هذه النسبة وتقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين وتعطي مؤشرا عن متانة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح المتابعة عملها والمدى المقبول لها هو على الأقل 100%.

جدول رقم (03): نسبة ربحية الإكتتاب خلال الفترة 2015-2017.

السنوات	2015	2016	2017	البيان
التعويضات ومصروفاتها عن سنتين	7.047.379.943,77	7.280.128.910,77	6.945.820.994,31	
صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين	11.868.511.033,96	12.099.546.268,25	6.255.699.797,03	
معدل الخسارة	0,59	0,60	1,11	

3.348.951.888,44	3.359.684.477,38	3.467.110.645,42	مصرفات إداريين وعمومية عن سنتين
0.53	0.27	0.29	معدل المصرفات
823188.000.	756151.500.	677436.000.	الدخل من الإستثمار عن سنتين
0,06	0,06	0,24	معدل الإستثمار
157,9%	81,8%	64%	نسبة ربحية الإكتتاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين والمدى المقبول لها أقل من 100%. من خلال الجدول نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن هذا المدى بنسبة 64% لسنة 2015 و81.8% لسنة 2016 بينما تجاوزت هذا المدى بنسبة 157.9% لسنة 2017. يعود هذا الإرتفاع إلى ارتفاع معدل الخسارة لسنة 2017 وهذا يعني أن المحفظة التأمينية للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2017 ونوعية الأخطار المقبول تغطيتها بحاجة إعادة دراسة أي أن نتائج أعمالها التأمينية خاسرة.

- نسبة عائد الإستثمار

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات في إستغلال أصولها لخلق القيمة المضافة. تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية (نور الحميدي، 2013):

$$\text{نسبة عائد الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الإستثمار}}{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق}} \times 100$$

تعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين من أعمالها الإستثمارية وتعطي مؤشرات جيدا على بنية الأصول المكونة لمحفظة إستثمارات الشركة. المدى المقبول لها أن تكون أكبر من 06%. يمكن حساب هذه النسبة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نسبة عائد الإستثمار خلال الفترة 2015-2017

2017	2016	2015	السنوات البيان
849.557.000	796.820.000	751.438.000	صافي الدخل من الإستثمار

29.657.772.000	29.292.287.000	27.777.419.500	متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق
2.86%	2.72%	2.70%	نسبة عائد الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة عائد الإستثمار لا تقع ضمن المدى المقبول لها وهو أكبر من 6% كانت 2.70% سنة 2015 ثم إرتفعت إلى 2.72% سنة 2016 وإستمرت بالإرتفاع إلى 2.86% وذلك سنة 2017 لكن هذا الإرتفاع غير ملحوظ مقارنة بالمدى المقبول. يعود هذا الإخفاض إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تمتلك محفظة إستثمارية عوائدها منخفضة ولا تحقق العوائد المطلوبة وبالتالي فعلى الشركة الجزائرية للتأمينات تغيير توليفة محفظتها الإستثمارية.

3.3.7 مجموعة المخاطر المالية

تضم هذه المجموعة النسب المئوية:

- نسبة السيولة

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى إستجابة الشركة الجزائرية للتأمينات لأي مطالبات مالية وتحسب من خلال الجدول الموالي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{قيمة الاصول السائلة}} \times 100$$

جدول رقم (05): نسبة السيولة خلال الفترة 2015-2017

2017	2016	2015	السنوات البيان
61.942.061.796,16	57.737.392.103,96	54.854.670.625,52	الخصوم
37.563.245.773,82	34.848.395.548,66	37.321.671.685,15	قيمة الأصول السائلة
164.90%	165.68%	146.97%	نسبة السيولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة تفوق المدى المقبول لها وهو أقل من 105% إذ كانت نسبة السيولة 146.97% لسنة 2015 ثم إرتفعت سنة 2016 إلى 165.68% بينما كانت 164.90% لسنة 2017 . من خلال هذه النتائج نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تعتمد على ديونها في سداد إلتزاماتها

- نسبة التحصيل

تعطي هذه النسبة مؤشرا للحد الذي تعتمد الشركة فيه على سيولة أصل يمكن ألا يتحقق في حال التصفية وتعد مؤشرا للدلالة على الشركات التي تواجه صعوبات مالية.

يمكن حساب نسبة التحصيل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{أقساط التحصيل و أرصدة الوكلاء}}{\text{الفائض}} \times 100$$

و الجدول التالي يوضح نسبة التحصيل لشركة التامين خلال الفترة 2015-2017 :

جدول رقم (04): نسبة التحصيل خلال الفترة 2015-2017

السنوات البيان	2015	2016	2017
الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء	136.639.665,78 _	64.770 ,59	429.110.520,07 _
الفائض	19.860.452.834,19	21.242.557.562,11	22.778.628.003,53
نسبة التحصيل	0,68% _	00	1,88% _

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التحصيل كانت سالبة بنسبة (0.68%) لسنة 2015 وإرتفعت إلى 00% سنة 2016 لتعود إلى الإنخفاض إلى (-1,88%) لسنة 2017.

هذه النسبة تقع ضمن المدى المقبول وهو أقل من 40%. تعود النتيجة السالبة إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق أي فائض من نتائجها خلال السنتين 2015، 2017.

الخلاصة

تعرفنا من خلال هذه الدراسة على الدور الفعال لشركات التأمين كونهما تقوم على الثقة المالية بأن أصولها تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها ولذا فهي تحتاج أكثر من غيرها من الشركات لتدعيم هذه الثقة، وبذلك أصبح ضرورياً تقدير وتقييم المخاطر المالية في التأمين وإدارتها لحماية مصالح دائنيها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها وبالتالي خروجها من سوق التأمين.

فالمخاطر المالية لشركات التأمين تتبلور في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها وتتداخل في التأثير عليها مجموعة من العوامل المتمثلة في سياسة الاكتتاب ومخاطر الاستثمار بالإضافة إلى هامش الملاءة المالية، وعليه فالتحكم في إدارة المخاطر المالية يتحقق بالاعتماد على أساليب فعالة تمكن من تحليل الوضعية المالية للشركة والتنبؤ بالمخاطر، و من بين هذه الأساليب نظام الإنذار المبكر IRIS، و هو أسلوب للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية إذ يعتمد على مؤشرات تقيس مجموعة من المخاطر والتي تم وضعها من قبل هيئة الإشراف والرقابة الأمريكية NAIC وتم تعديلها وما يتوافق وطبيعة سوق التأمين لدول العالم الثالث.

إختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "تلتزم الشركة بالقواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر"، هذه الفرضية صحيحة كونها خاضعة لقانون التأمينات الذي يلزم شركات التأمين بالإحتفاظ بهامش ملاءة مالية يحميها من الإفلاس وكذا ضمانا لحقوق المأمّن لهم وتحصيل مستحققاتهم في مواعيدها المحددة.

- الفرضية الثانية: "تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات مخاطر مالية يمكن التنبؤ بها اعتمادا على نظام IRIS"، هذه الفرضية صحيحة فمن خلال تطبيق مؤشرات هذا النظام على القوائم المالية للشركة تم الكشف عن مخطرين هما مخطر صافي الإكتتاب وكذا مخطر عائد الإستثمار.

نتائج الدراسة: لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعبر الملاءة المالية لشركات التأمين عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق عند تواريخ استحقاقها، فكلما تحسنت الملاءة المالية للشركة كلما أدى ذلك لتزايد ثقة عملائها وبالتالي زيادة إنتاجها ومن ثم تطور رقم أعمالها وبالتالي تحسن مركزها المالي مقارنة بباقي الشركات .

- تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات على هامش الملاءة المالية لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها كونها أحد الوسائل المستخدمة من قبل هيئة الرقابة والإشراف على التأمينات لتقييم مركزها المالي وضمان استمراريتها.

- لم تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات على النسب المستخدمة في التحليل المالي كمؤشر لترشيد وإدارة مخاطرها المالية كونها تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي والتأميني في الوقت المناسب.

- لم تتبنى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT نظام الإنذار IRIS كأسلوب للتنبؤ بمخاطر ملاءتها المالية ومن ثم إدارتها على الرغم من أنه يكنسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا اعتمادا على نتائج المؤشرات المالية المتعلقة بهذا النظام.

التوصيات:

- وجب على الشركة الجزائرية للتأمينات إعادة ضبط محفظتها التأمين المعاد تأمينها لدى شركات إعادة التأمين كونها تغطي بنسبة عالية من مجموع الأقساط المكتتبه مقارنة بالأقساط التي تحتفظ بها الشركة وهذا يمنعها من الحصول على فرص أخرى لاستثمار هذه الأقساط ومن ثم الحصول على عوائد أكبر.

- يجب أن يحظى الإستثمار في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT باهتمام القائمين على إدارته في الوقت الراهن مع ضرورة تقييم أداء النشاط الإستثماري بشكل دوري في ظل المنافسة والعمل على تنويع القنوات الاستثمارية لديها لتحقيق التوازن والتكامل بين الربحية والضمان والسيولة وعدم الإقتصر على القنوات التي تعطي ربحية فقط على حساب أكبر عائد.

- ضرورة اعتماد نظام الإنذار المبكر IRIS من قبل هيئة الإشراف على التأمين وبشكل مباشر لالزام شركات التأمين العمل به مما يساعد على اتخاذ القرار الأمثل من قبل القائمين عليها ومن قبل الراغبين بشراء تغطيات تأمينية منها.

المراجع العربية

- 1- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى (2010)، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 2- أحمد صالح عطية، (2002)، محاسبة شركات التأمين، مكتبة التكامل للنشر والتوزيع، ط2، مصر.
- 3- هاني جزاع أرتيمة، سامر محمد عكور (2010)، إدارة الخطر والتأمين "منظور إداري كمي وإسلامي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 4- نور الحميدي (2013)، نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب.
- 5- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص (2008)، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 6- عز الدين فلاح (2008)، التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 7- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو (2009)، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن.
- 8- زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون (2018)، أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 01-18

محددات الاداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية

بخلفة عفراء* بقبق ليلي اسمهان**

الإرسال: 02/03/2021

القبول: 05/07/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر وفحص محدداته خلال الفترة 2013-2017 باستخدام تحليل الانحدار عن طريق المربعات الصغرى العادية. يقاس الاداء المالي (المتغيرة المستقلة) بالعائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية و هامش الربح. ومن جهة اخرى المتغيرات المستقلة تنقسم الى نوعين، متغيرات اقتصادية كلية (معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي وسعر الصرف) و عوامل خاصة بالبنك (حصة البنك من مجموع الاصول، حصة البنك من مجموع الودائع، حصة البنك من مجموع القروض، حصة القروض المتعثرة من مجموع القروض). كانت نتائج الدراسة كمايلي:

- توجد علاقة سلبية و معنوية بين مردودية البنوك من جهة و كل من معدل التضخم، سعر الصرف و القروض غير ناجعة من جهة اخرى.
 - توجد علاقة موجبة و معنوية بين مردودية البنوك من جهة و كل من معدل نمو الناتج المحلي، حصة البنك من مجموع الاصول و حصة البنك من مجموع الودائع من جهة اخرى.
 - توجد علاقة عكسية و معنوية بين هامش ربح البنوك الخاصة و هامش ربح البنوك العمومية.
 - توجد علاقة موجبة و معنوية بين هامش ربح البنوك الخاصة و معدل نمو الناتج المحلي و على عكس ذلك علاقة عكسية و معنوية بين هامش ربح البنوك العمومية و النمو الاقتصادي.
- الكلمات المفتاحية: البنوك العمومية و الخاصة، مردودية البنوك، التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، المربعات الصغرى.
تصنيف JEL: C22، O4، F31، E31، G21.

Determinants of The Financial Performance of Private Banks Versus Public Banks in Algeria –Analytical and Empirical Study -

Abstract: The main objective of this study is to evaluate financial performance for Private Banks versus public banks in Algeria and also to examine the determinants of their performance during the period 2013–2017 using OLS regression analysis. The financial performance (dependent variable) is measured by return on assets, return on equity, and marginal profit. On the other hand, the independent variables are divided to two categories which are macroeconomic

* أستاذة مساعدة "أ"، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، bekhalfaafr@yahoofr (المؤلف المرسل)

** أستاذة محاضرة "أ"، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، bakbak.ismahane@univ-mascara.dz

variables (inflation rate, gross domestic Product growth and exchange rate) and bank specific factors (bank's share of total banking assets , bank's share of total bank deposits , bank's share of total bank loans and share of non-performing loans in total loans) . The main results are :

- There is significance level and negative relationship between bank profitability on one hand. Inflation, Exchange rate and Non performing loans on the other hand.
- There is significance level and positive relationship between bank profitability on one hand. Gross domestic Product growth, bank's share of total banking assets, bank's share of total bank deposits, bank's share of total bank loans on the other hand .
- There is significant and inverse relationship between the profit margin of private banks and the profit margin of public banks.
- There is significant and positive relationship between the profit margin of private banks and the gross domestic Product growth . On the contrary , there is negative and significant relationship between the profit margin of public banks and economic growth .

Keywords : Public and private Banks , Bank profitability, Inflation, Exchange Rate, Economic Growth, OLS.

JEL Classification : G21, E31, F31, O4, C22.

1. مقدمة :

أدى تشهد الساحة المصرفية العالمية في العصر الحالي تطورا هائلا في تقدم العمليات المصرفية ، وهو ما يضع البنوك اليوم امام تحدي الارتقاء بأدائها وتطويره من كل النواحي لمواجهة المنافسة الشرسة امام البنوك العالمية ومن ثم لضمان بقائها في السوق المصرفية العالمية.

و الجزائر على غرار غيرها من الدول ، سعت منذ زمن الى اصلاح نظامها المصرفي وتطويره وخاصة مع بداية تغيير نهجها الاقتصادي بالانتقال من الاقتصاد المخطط و الموجه الى اقتصاد السوق الحر والذي تجسد على ارض الواقع بصور قانون النقد و القرض ، هذا الاصلاح الجديد الذي فتح الباب على مصراعيه امام البنوك الاجنبية الخاصة ليصبح النظام المصرفي الجزائري يتكون من مزيج من البنوك العمومية و البنوك الخاصة الاجنبية و المختلطة بما فيها البنوك الاسلامية.

فلغاية نهاية سنة 2019 ، بقي النظام المصرفي يتشكل من تسعة وعشرين مصرفا ومؤسسة مالية ، تتمثل في ستة مصارف عمومية واربعة عشر مصرفا خاصا وثلاث مؤسسات مالية وخمس شركات تأجير وتعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي.

وعلى الرغم من هيمنة البنوك العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية ، استطاعت البنوك الخاصة في الجزائر في السنوات الاخيرة فرض وجودها في الساحة وهو ما تشير اليه معظم المؤشرات ، حيث سجلت هذه البنوك توسع معتبر

لوكالاتها التي أصبحت تمثل تقريبا ربع الوكالات المصرفية ، كما عرفت حصصها من اصول القطاع المصرفي و الودائع المجمعة و القروض الموزعة ارتفاعا نسبيا مقارنة مع السنوات السابقة.

ولكن رغم ذلك لا تزال البنوك الجزائرية عامة و الخاصة على وجه التحديد بعيدة عن مقاييس الاداء الامثل الذي يعزز مساهمتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني ، وهو ما يفرض ضرورة التقييم وتحديد العوامل المؤثرة على ادائها المالي للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها و التعرف على نقاط الضعف وتفاديها وتصحيحها من اجل السير بما نحو المستوى الذي يجعل منها شريكا ديناميكيا موثوقا فيه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل ما تفرضه اليوم البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية.

انطلاقا مما سبق نهدف من خلال هذه الدراسة الى تقييم ومقارنة الاداء المالي للبنوك الخاصة مع البنوك العمومية في الجزائر من خلال الاعتماد على مؤشرات العائد و المردودية وكذلك تحديد العوامل الخاصة بالبنك و البيئة المصرفية وكذلك العوامل الخاصة بالبيئة الاقتصادية الكلية و التي من شأنها التأثير ايجابا او سلبا على اداء هذه البنوك . وعليه نصوغ هدف هذه الدراسة في محاولة الاجابة عن الاشكالية التالية :

ماهو مستوى اداء البنوك الخاصة في الجزائر وماهي العوامل البنكية و الاقتصادية المحددة له ؟

1. محتوى الدراسة

1.2 المنهجية والفرضيات:

لإتمام مقتضيات الدراسة اعتمدنا من على المنهج الوصفي لطرح أسس المرجعية النظرية ذات الصلة بالأداء المالي ومتغيراته وكيفية تقييمهما، في حين الجانب التطبيقي اعتمدنا المنهج القياسي من خلال تحليل الانحدار عن طريق المربعات الصغرى، لدراسة اثر المحددات البنكية والإقتصادية على الأداء المالي للبنوك الخاصة، غير أن هذا الأمر لا يتجلى إلا بطرح فرضيات تساعد في الإجابة على أصل السؤال:

• تمتع البنوك الخاصة بمؤشرات أداء منخفضة مقارنة مع البنوك العمومية .

• تؤثر العوامل البنكية ايجابا على الاداء المالي للبنوك الخاصة في حين تؤثر العوامل الاقتصادية سلبا على ادائها .

2.2 المرجعية النظرية والتجريبية للدراسة:

• مفهوم الأداء :

يعبر مصطلح الأداء عن مدى تحقيق نتائج مرغوب فيها تسعى المؤسسة إلى إنجازها اعتمادا على تخطيط استراتيجي الذي يوضح رؤية مستقبلية محددة مع وضع أهداف بعيدة المدى تسعى إدارة البنك لتحقيقها(عز الدين على السويسي، نعمة عباس الخفاجي، 2015، ص 22).

ويمثل الأداء المالي ونتائجه محورا استراتيجيا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة في قراراتها وخططها الإستثمارية. فهو يعبر عن مدى الإنجاز وتحقيق الأهداف ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وخلق فرص استثمارية في ميادين مختلفة، وعليه فإن الأداء المالي هو أداة تحفيزية فضلا عن أنه أداة استكشافية تبرز النقص التي تداركتها المؤسسة. فالمؤشرات المعتمد عليها لقياس الأداء لها دور فعال في الكشف عن ذلك، ومثال ذلك مشاكل الديون، العسر المالي، وهذا ما يتطلب التدخل العاجل لتجاوز ذلك واستدراك الأمر في أقرب وقت.

• مفهوم تقييم الأداء البنكي واهميته

تقييم الأداء البنكي يعني قياس مدى كفاءة المؤسسة البنكية في استخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها، والتي يجب أن تتسق مع مقتضيات السياسة النقدية والإئتمانية المستهدفة لضمان الإستقرار النقدي (صلاح الدين حسن، 2011، ص 355).

وضمن السياق نفسه، فإن تقييم أداء البنوك يكتسب أهميته الخاصة، ذلك أن البنوك لها دور متميز في توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الإقتصاد، فإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة وترشيد النفقات مع تجديد المنتجات والعمليات البنكية فضلا عن تجديد الممارسات التسويقية والتجديد التنظيمي يعتبر ضرورة ملحة لمسايرة ومواجهة التحديات.

ويكتسي تقييم اداء البنك اهمية بالغة(زاهر صبحي بشناق، 2011، ص28) ، فهو يساعد البنك على تنفيذ الأهداف المخطط لها، من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع المستهدفة منها.

كما يساعد على مقارنة النتائج المحققة بين البنوك محل المنافسة ويوضح مدى كفاءة الموارد المتاحة وكيفية تخصيصها ومعدل استخدامها، ويكشف كذلك كمختلف الانحرافات من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءات تصحيحية للحفاظ على استمرارية المؤسسة البنكية وبقائها.

• مراحل تقييم الاداء البنكي

يتطلب تقييم الأداء دراسة شاملة للبنك للحصول على المعلومات الضرورية من واقعه ويتم ذلك عبر المراحل التالية: (زاهر صبحي بشناق، 2011، ص 27) (ادريس ثابت عبد الرحمن، المرسي جمال الدين محمد، 2006، ص 487)

- جمع المعلومات من خلال حصر أنواع الملاحظات الأولية و البيانات الإحصائية الهامة بالبنك من واقع الوثائق المالية و المحاسبية و التي تعكس التنفيذ الفعلي لمختلف نشاطات البنك .
- تحليل المعلومات و البيانات التي جمعت في المرحلة الأولى عن طريق دراستها وتحليلها ماليا ومعرفة مدلولها وتفسيرها ، وتعتمد هذه المرحلة على أسلوب التحليل المالي الذي يعمل على تحليل الانحرافات بمختلف أنواعها (كمية، قيمة، نوعية، زمنية، فنية... الخ) .
- استخلاص الأحكام المناسبة و القرارات المفيدة من عملية التحليل وذلك بالتأكد من تطابق الأداء مع الخطة وتسجيل النقائص الحاصلة ومعرفة أسبابها للتقليل منها وتجنبها في المستقبل .

• مؤشرات قياس الاداء البنكي من حيث الربحية (المرودية)

تعتبر مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، حيث انها تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة ومن ثم قدرته على توليد الارباح، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على قدرة الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.ومن اهم نسب الربحية التي سننمدها عليها في هذه الدراسة ملخصة في الجدول الموالي(حريز هشام، ريس عبد الحق، دبابش عبد الملك، 2014، ص96-100)

الجدول (1): مؤشرات قياس مردودية البنوك

اسم المؤشر	طريقة حسابه
العائد على حقوق الملكية (ROE) . Return On Equity	العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية (الاموال الخاصة) .
العائد على الأصول (ROA) Return On Assets .	العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
مؤشر الملاءة المالية	معدل الملاءة المالية = حقوق الملكية / إجمالي الأصول يفسر مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر
مؤشر هامش الربح.	هامش الربح = صافي الربح بعد الضريبة / الناتج الصافي (الإيرادات)

المصدر: من اعداد الباحثان

• المرجعية التجريبية للدراسة

Vincent Okoth Ongore & Gemechu Berhanu Kusa (2013) , Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya

سعت هذه الدراسة الى البحث في محددات الاداء المالي للبنوك التجارية في كينيا وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة لبيانات البانل لعينة من البنوك ، وتوصلت الدراسة الى ان المتغيرات البنكية اثرت بشكل معنوي على ربحية البنوك التجارية باستثناء متغير السيولة، في حين كان تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية غير معنوي ، وعليه استنتجت الدراسة ان الاداء المالي للبنوك التجارية في كينيا لا يتاثر بالبيئة الاقتصادية الكلية وانما هذا الاداء تحدده قرارات مجلس ادارة البنوك

Tigist Abebe (2014) ; Determinants of Financial Performance: An Empirical Study on Ethiopian Commercial Banks

تبحث هذه الدراسة في محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في إثيوبيا خلال الفترة 2002-2013، بالاعتماد على بيانات البانل حيث تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة. وفي إطار هذه الدراسة، أدرجت العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. وتشمل العوامل الداخلية الهيكل الرأسمالي؛ تنوع الدخل، وتكلفة التشغيل وحجم البنوك في حين أن العوامل الخارجية هي معدل الضريبة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم. وعلاوة على ذلك، استُخدمت مؤشرات العائد على الأصول وهامش الفائدة الصافي كمقياس للأداء. استناداً إلى نتيجة الانحدار، تؤثر كافة المتغيرات الخاصة بالبنك على أداء البنك بشكل معنوي ولكن سلباً. باستثناء حجم البنك الذي يؤثر على الأداء بشكل معنوي وإيجابي. بالإضافة إلى ذلك، عوامل الاقتصاد الكلي ليس لها تأثير معنوي باستثناء معدل الضريبة الذي كان له تأثير سلبي ومعنوي على أداء البنوك.

Hussein Mohammad Samhan & Abdullah Yusri AL-Khatib (2015), Determinants of Financial Performance of Jordan Islamic Bank.

بحثت هذه الدراسة في محددات الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2000-2012. حيث قاس الباحثان الأداء المالي (المتغير التابع) من خلال العائد على الأصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، والعائد على حسابات الاستثمار غير المقيّد (ROUIA). ومن ناحية أخرى، تنقسم المتغيرات المستقلة إلى فئتين هما

متغيرات الاقتصاد الكلي هي معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة. العوامل الخاصة بالبنك هي إجمالي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول ونسبة الأسهم ونسبة الدين وحجم البنك ونسبة السيولة. أولاً، وجد الباحثون أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين ROA من ناحية التضخم، ونسبة الأسهم، وحجم البنوك من ناحية أخرى. كما أنه لا توجد علاقة معنوية ولكنها إيجابية بين ROA والناتج المحلي الإجمالي. من ناحية أخرى، هناك علاقة سلبية ومعنوية بين ROA ومعدل البطالة.

**Nur Amirah Binti SAMAIL& Nurul Syuhada Binti ZAIDI &al (2018)
Determinants of Financial Performance of Islamic Banking in Malaysia**

سعت هذه الدراسة لبحث محددات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ماليزيا. تم قياس أداء البنك الإسلامي على أساس العائد على الأصول (ROA)، في حين كانت المتغيرات المستقلة التي تم فحصها هي كفاية رأس المال (CA)، وجودة الأصول (AQ)، وإدارة السيولة (LM). تم جمع البيانات الخاصة بهذا البحث من اثني عشر من أصل ستة عشر بنكاً إسلامياً في ماليزيا، خلال الفترة من 2010 حتى عام 2016. وكشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية بين جودة الأصول وإدارة السيولة وأداء المصارف الإسلامية في ماليزيا. وفي المقابل ظهرت علاقة غير معنوية بين كفاية رأس المال و أداء المصارف الإسلامية في ماليزيا.

**Hongxing Yao & Muhammad Haris &GulzaraTariq(2018) , Profitability
Determinants of Financial Institutions: Evidence from Banks in Pakistan ;**

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل أثر محددات المصارف، ومحددات الصناعة و المتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية البنوك في باكستان. طبقت هذه الدراسة طريقة العزوم المعممة على بيانات البانل (GMM) على 28 بنكاً خلال الفترة الأخيرة 2007-2016. وكشفت النتائج عن العلاقة القوية بين ربحية البنك في باكستان و متغيرات الحجم، الملاءة المالية، الهيكل المالي، تكلفة التشغيل، إنتاجية العمل، القوة السوقية، والنمو الاقتصادي. كما وجدنا علاقة مقلوبة على شكل U بين حجم البنوك والربحية. ومن ناحية أخرى، يتبين أن نوعية الائتمان والكفاءة التشغيلية وتطوير القطاع المصرفي والتضخم وتركيز الصناعة ترتبط بشكل سلبي ومعنوي بربحية المصارف.

**Tewodros Biset Amene& Gedion Abayneh Alemu(2019); Determinants of
financial performance in private banks: A case in Ethiopia**

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم تجريبي لتأثير محددات البنوك والاقتصاد الكلي للأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة الإثيوبية باستخدام ثلاثة مقاييس هي: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) والقيمة المضافة الاقتصادية للفترة 2006-2015 باستخدام الانحدار المتعدد على عينة من سبعة بنوك تجارية خاصة. وتشير النتائج إلى أن الأداء مستمر إلى حد ما، مما يدل على وجود سوق تنافسية عادلة نسبياً في بيئة المصارف التجارية الخاصة. وبالنظر إلى المتغيرات التفسيرية من المحددات الخاصة بالمصارف، فإن كفاية رأس المال تؤثر إيجابياً ومعنوية على العائد على الأصول في حين تؤثر سلباً ومعنوية على كل من العائد على رأس المال و القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر جودة الأصول سلباً ومعنوية على العائد على الأصول.

في حين تأثيرها غير معنوي وسلبي على كل من العائد على رأس المال والقيمة المضافة. أما مؤشر مضاعف الملكية تؤثر على كل مؤشرات الأداء البنكي سلباً ومعنوية. وفي المقابل تؤثر السيولة وحجم البنك على كل مؤشرات الاداء

البنكي ايجابيا ومعنويا. اما الناتج المحلي يؤثر ايجابيا ومعنويا على العائد على راس المال و القيمة المضافة في حين تأثيره كان سلبيًا وغير معنويا على العائد على الاصول

Mkadmī Jamel eddine (2020) ; The Determinants of Financial Performance: A Comparative Analysis Between Conventional and Islamic Malaysian Banks

تهدف هذه الدراسة إلى بحث ما إذا كان هناك فرق بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام عينة من 17 مصرفاً إسلامياً و 17 مصرفاً تقليدياً خلال الفترة 2005-2011. وتم جمع البيانات المالية من تقارير الأنشطة السنوية للبنوك. وباستخدام الاختبار الموحد للعينات المستقلة، تشير النتائج إلى أن متوسط قيم متغيرات الربحية (العائد على الاصول ، العائد على راس المال و التكاليف تغطية النتائج) تختلف اختلافاً كبيراً بين نوعي المصارف، في حين أن متوسط قيمة المتغيرات المتعلقة بنسب الهيكل الرأسمالي (جودة الاصول ، جودة الخصوم ونسب الدين وحجم البنك) تختلف اختلافاً كبيراً بين مجموعتي المصارف. بالنسبة لبقية النسب (الرافعة المالية ومضاعف حقوق الملكية) فإن الفرق لم يكن كبيراً بين المصارف .

3.2. تقييم المردودية لعينة من البنوك الخاصة و العمومية

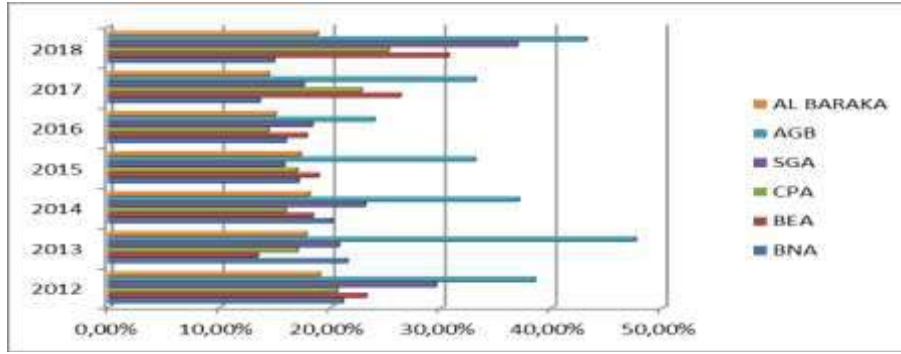
بالاعتماد على مؤشرات الربحية السابقة الذكر سنقوم بتقييم مردودية عينة مكونة من ستة بنوك ، ثلاثة منها عمومية وثلاثة اخرى اجنبية وذلك على ضوء ما توفر لنا من معطيات ، حيث تشمل العينة البنوك التالية : البنك الوطني الجزائري ، البنك الخارجي الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري ، سوسيتيه جنرال الجزائر، بنك الخليج الجزائري وبنك البركة الجزائري.

1.3.2 مؤشر العائد على راس المال (حقوق الملكية) :

الجدول (2) : مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
14.90%	13.60%	15.94%	17.11%	20.15%	21.5%	21.1%	BNA
30.62%	26.27%	17.84%	18.90%	18.39%	13.41%	23.2%	BEA
25.22%	22.78%	14.40%	16.98%	15.94%	17.02%	20.6%	CPA
36.83%	17.57%	18.34%	15.81%	23.12%	20.75%	29.5%	SGA
43.06%	33.07%	23.93%	33.00%	36.96%	47.51%	38.4%	AGB
18.83%	14.43%	15.02%	17.29%	18.09%	17.82%	19%	AL BARAKA

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة



المصدر : الاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل (1) : مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة

نلاحظ بوضوح تفاوت نسب العائد على راس المال بين البنوك العمومية والخاصة ، حيث سجلت البنوك العمومية نسب عائد على راس المال تتراوح بين **13.41%** كحد ادنى و **30.62%** كحد اقصى ، علما ان هذا المؤشر عرف عموما تحسنا ملحوظا خلال ثلاث سنوات الاخيرة . واذا قارنا بين البنوك العمومية الثلاث نجد ان المرتبة الاولى تناوبها كل من البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري، لسيطر البنك الخارجي على الصدارة منذ سنة 2015 لغاية نهاية سنة 2018 ، في حين احتل القرض الشعبي الجزائري المرتبة الاخيرة .

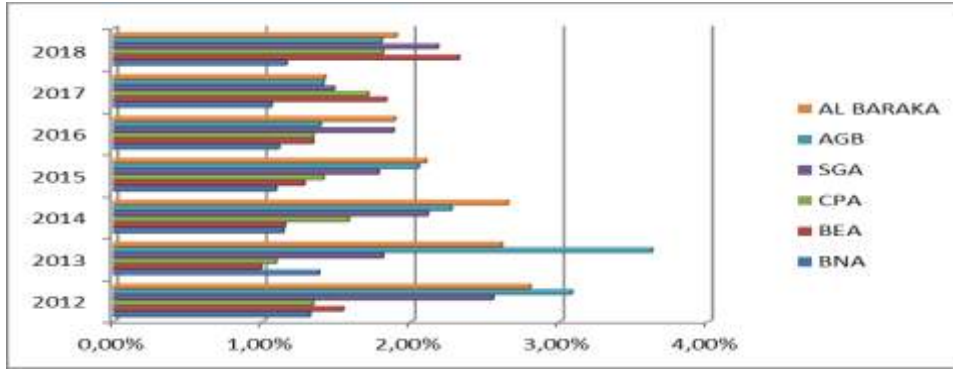
اما على مستوى البنوك الخاصة ، تراوح مؤشر العائد على راس المال بين **14.43%** كحد ادنى و **47.51%** كحد اقصى، مع تحسن هذا المؤشر بوضوح خلال السنوات الثلاث الاخيرة . واذا قارنا بين البنوك الخاصة نجد ان بنك الخليج الجزائر يسيطر بشكل تام على مركز الصدارة ضمن البنوك الخاصة و العمومية خلال كل فترة الدراسة، يليه سوسيتيه جنرال الجزائر ، في حين يحتل بنك البركة الاسلامي المرتبة الاخيرة . واذا قارنا بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية نلاحظ جليا ان البنوك الخاصة وبالتحديد بنك الخليج وسوسيتيه جنرال تسجل مستويات اعلى من حيث العائد على راس مالها مقارنة مع البنوك العمومية .

2.3.2 - مؤشر العائد على الاصول :

الجدول (3) : مؤشر العائد على الاصول للبنوك عينة الدراسة

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.16%	1.06%	1.11%	1.09%	1.14%	1.38%	1.32%	BNA
2.32%	1.83%	1.34%	1.28%	1.15%	0.99%	1.54%	BEA
1.81%	1.71%	1.34%	1.41%	1.58%	1.09%	1.34%	CPA
2.18%	1.48%	1.88%	1.78%	2.11%	1.81%	2.55%	SGA
1.80%	1.41%	1.39%	2.05%	2.27%	3.62%	3.08%	AGB
1.90%	1.42%	1.89%	2.10%	2.65%	2.61%	2.8%	AL BARAKA

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة



المصدر : الاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل (2) : مؤشر العائد على الاصول للبنوك عينة الدراسة

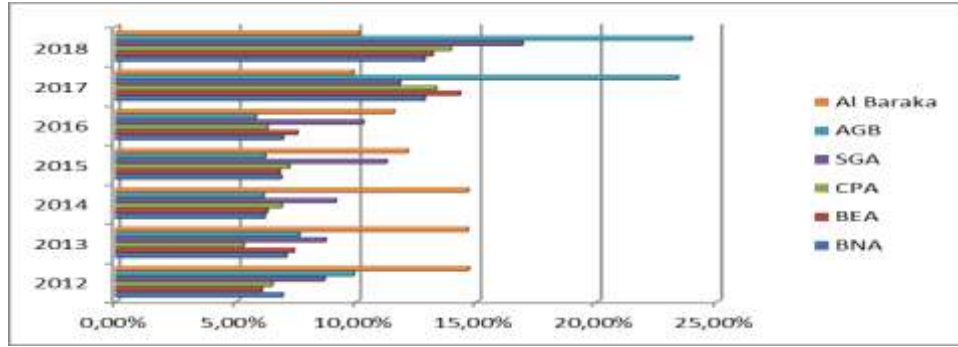
يظهر بوضوح ان كل من البنوك العمومية والخاصة سجلت خلال السنوات الخمس الاخيرة معدلات عائد على الاصول تتجاوز 1%، وهي نسب مقبولة عموماً تدل على ان البنوك في الجزائر استطاعت توليد عائد مقبول من اصولها . وعند اجراء المقارنة بين نوعي البنوك نلاحظ التفوق الواضح للبنوك الخاصة من حيث هذا المؤشر مقارنة مع البنوك العمومية، حيث سجلت البنوك الخاصة عائد على الاصول يتراوح بين 1.39% كحد ادنى و 3.62% كحد اقصى، وفي المقابل سجلت البنوك العمومية 0.99% كحد ادنى و 2.32% كحد اقصى . وتجدر الاشارة الى ان مركز الصدارة احتله كل من بنك الخليج وسويستيه جنرال وبنك البركة الاسلامي خلال السنوات الاربع الاولى من 2012 الى 2015، وبداية من سنة 2016 تصدر بنك البركة وسويستيه جنرال المرتبة الاولى ليزر البنك الخارجي في الواجهة بالمرتبة الاولى خلال السنتين الاخيرتين .

3.3.2 - مؤشر الملاءة المالية :

الجدول (4) : مؤشر الملاءة للبنوك عينة الدراسة

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
12.81%	12.82%	6.93%	6.87%	6.18%	7.08%	6.92%	BNA
13.15%	14.29%	7.53%	6.80%	6.28%	7.39%	6.06%	BEA
13.90%	13.29%	6.29%	7.20%	6.88%	5.30%	6.49%	CPA
16.88%	11.80%	10.27%	11.23%	9.13%	8.70%	8.65%	SGA
23.91%	23.35%	5.81%	6.20%	6.14%	7.62%	9.88%	AGB
10.12%	9.87%	11.55%	12.12%	14.63%	14.62%	14.66%	AL BARAKA

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة



المصدر : الاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل (3): مؤشر الملاءة المالية للبنوك عينة الدراسة

يظهر جليا ان البنوك العمومية و الخاصة سجلت نسب ملاءة مالية مقبولة تتجاوز الحدود الدنيا المقررة ضمن بازل 3 (10.5%) وذلك بداية من سنة 2017 بعد ان كانت هذه النسب منخفضة خلال السنوات السابقة. وسجلت البنوك العمومية نسب ملاءة تتراوح بين 5.30% كحد ادنى و 14.29%، اما على مستوى البنوك الخاصة كانت نسب المؤشر تتراوح بين 5.81% و 23.91% كحد ادنى واقصى على التوالي .

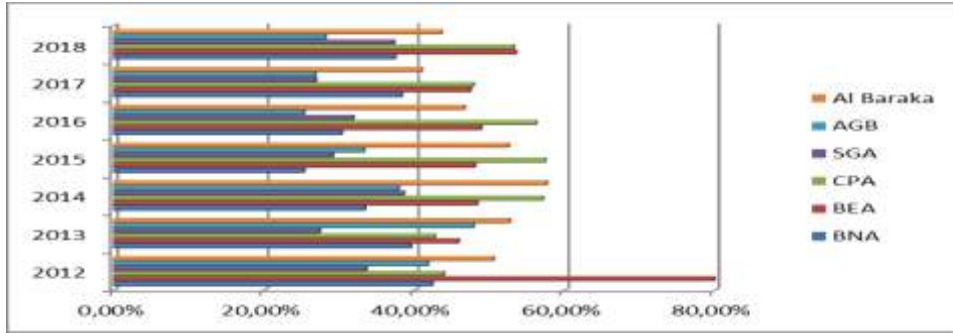
وعند المقارنة بين البنوك العمومية و الخاصة يظهر جليا تفوق البنوك الخاصة الثلاث من حيث هذا المؤشر خلال الخمس سنوات الاولى من فترة الدراسة من 2012 الى 2016، ليظهر التناوب بينها وبين البنوك العمومية خلال السنوات الثلاث الاخيرة، حيث يحتل الصدارة بنك الخليج الجزائر وسوسيتيه جنرال وتاتي بعدها في المرتبة الثانية البنوك العمومية الثلاث في مستويات متقاربة، اما بنك البركة فتراجع في السنوات الاخيرة بعد ان كان يحتل المرتبة الاولى سابقا .

4.3.2 - مؤشر هامش الربح : نتائج حساب هذا المؤشر يظهرها الجدول و الشكل البياني الممثل له كمايلي :

الجدول (5) : مؤشر هامش الربح للبنوك عينة الدراسة

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
37.44%	38.30%	30.34%	25.32%	33.43%	39.55%	42.37%	BNA
53.49%	47.46%	48.88%	48.03%	48.34%	45.88%	79.89%	BEA
53.22%	47.84%	56.20%	57.40%	57.14%	42.70%	43.95%	CPA
37.31%	26.91%	31.88%	29.15%	38.60%	27.41%	33.61%	SGA
28.18%	26.81%	25.30%	33.29%	37.91%	47.86%	41.82%	AGB
43.6%	41%	46.65%	52.54%	57.62%	52.73%	50.56%	Al Baraka

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة



المصدر : الاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل (4) : مؤشر هامش الربح للبنوك عينة الدراسة

نلاحظ جليا ان البنوك العمومية تسجل عموما خلال فترة الدراسة نسبة مرتفعة لهامش الربح مقارنة مع البنوك الخاصة، حيث يحتل البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري مركز الصدارة ، بعد ذلك بنك البركة الاسلامي وبنك الخليج الجزائر خلال السنتين الاخيرتين . وتسجل البنوك العمومية هامش ربح يتراوح بين %25.32 كحد ادنى و%79.89 كحد اقصى ، في المقابل يتراوح هامش الربح للبنوك الخاصة بين %25.30 كحد ادنى و %57.62 كحد اقصى خلال فترة الدراسة .

حيث تجدر الاشارة ان التباين في هامش الربح بين المصارف يرجع اساسا الى حصتها من مخصصات الاهتلاكات و المؤونات المشككة لتغطية مخاطر القرض ونسبة ما تستهلكه هذه الاخيرة من صافي المنتج المصرفي .

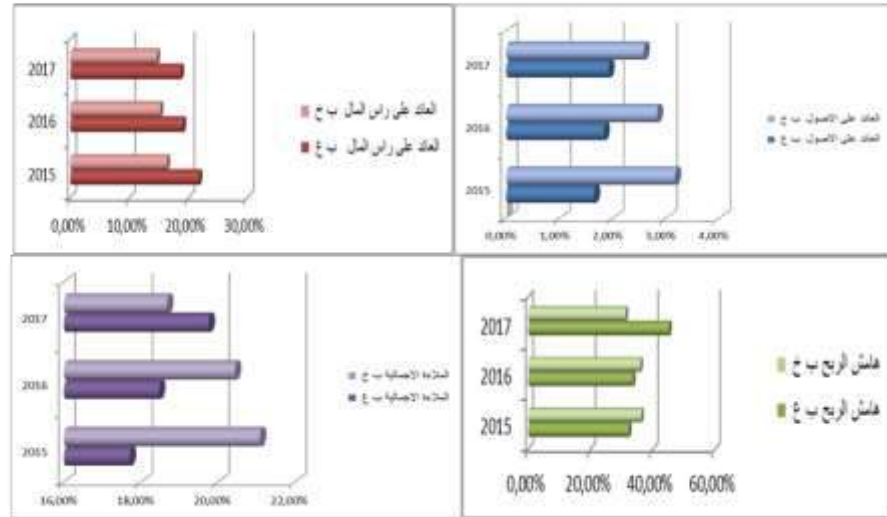
4.2- تحليل مؤشرات المردودية لكل البنوك الخاصة مقارنة مع البنوك العمومية في النظام المصرفي

يظهر الجدول الموالي و الشكل البياني المرفق به تطور مؤشرات المردودية لكل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة (ستة مصارف عمومية واربعة عشر مصرفا خاصا) كمايلي :

الجدول (6) : مؤشرات المردودية في كل البنوك العمومية و الخاصة

السنوات					المؤشرات	البنوك
2017	2016	2015	2014	2013		
1.92%	1.83%	1.65%	2%	1.7%	العائد على الاصول	البنوك العمومية
18.68%	19.04%	21.76%	23.9%	18.03%	العائد على راس المال	
45.19%	33.63%	32.29%	/	/	هامش الربح	
19.76%	18.47%	17.71%	/	/	الملاءة الاجمالية	
2.58%	2.83%	3.17%	3.40%	3.74%	العائد على الاصول	البنوك الخاصة
14.65%	15.21%	16.33%	20.33	21.51%	العائد على راس المال	
31.26%	35.986%	36.32%	/	/	هامش الربح	
18.68%	20.44%	21.09%	/	/	الملاءة الاجمالية	

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر



المصدر : بالاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل (5): مؤشرات المردودية لكل البنوك العمومية و الخاصة

يظهر الشكل بوضوح الملاحظات التالية :

- تسجيل البنوك الخاصة مستويات عائد على الاصول تتجاوز مستوياته على مستوى البنوك العمومية خلال ثلاث سنوات الاخيرة ،
- تتفوق البنوك الخاصة من حيث مؤشر الملاءة المالية خلال سنتي 2015 و 2016 ، في حين تحتل الصدارة البنوك العمومية من حيث هذا المؤشر خلال سنة 2017 . وما تجدر الاشارة اليه ان البنوك الخاصة و العمومية على حد سواء تسجل معدلات ملاءة عالية مقارنة مع المعدلات الدنيا المحددة في اطار بازل 3 ، وهو ما يجعلها مستعدة للامتثال للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية .
- من حيث مؤشر العائد على راس المال تحتل البنوك العمومية الصدارة خلال السنوات الاخيرة،
- تحتل البنوك الخاصة الصدارة من حيث مؤشر هامش الربح خلال سنتي 2015 و 2016 لتتفوق عليها البنوك العمومية خلال سنة 2017 ، ويرجع ذلك الى التباين بين البنوك في متوجها المصرفي بسبب التغير في هامش الفائدة و العمولات من جهة وكذلك بسبب حصة مخصصات الاهتلاكات و المؤونات لتغطية مخاطر القروض من جهة اخرى .

5.2- الدراسة القياسية

الهدف من هذه الدراسة القياسية اظهر بعض محددات الاداء المالي للبنوك الخاصة في الجزائر ذات الصلة بالعائد و المردودية خلال الخمس سنوات الاخيرة (2013-2017) فضلا عن اظهار اثر مردودية هذه البنوك على النمو الاقتصادي بالاعتماد على تحليل الانحدار عن طريق المربعات الصغرى، ولهذا الغرض نعلم على نوعين من المحددات:

- متغيرات خاصة بالبنوك و البيئة المصرفية (BF) Bank Specific Factor

- متغيرات اقتصادية كلية (MF) Macroeconomic Factor

نلخص هذه المتغيرات وطبيعة تأثيرها على المردودية اعتمادا على الدراسات النظرية و التجريبية لموضوع الدراسة

في الجدول التالي :

الجدول (7): متغيرات الدراسة القياسية

المحددات	المتغيرات المستقلة	رمز المتغير	الاثار المتوقع
البيئة المصرفية	نسبة الودائع (حصة البنك من اجمالي الودائع المصرفية المجمعة) للبنوك الخاصة	Depriv	+
	نسبة القروض (حصة البنك من اجمالي القروض المصرفية الموزعة) للبنوك الخاصة	Credpriv	+
	معدل المستحقات الغير محصلة (القروض الغير ناجعة) للبنوك الخاصة	Crdoutpriv	-
	نسبة الاصول (حصة البنك من مجموع الاصول المصرفية) للبنوك الخاصة	Actpriv	+
	هامش الربح للبنوك العمومية	profpub	-
البيئة الاقتصادية	معدل نمو الناتج المحلي GDP	GDP	+
	معدل التضخم INF	INF	-
	معدل سعر الصرف مقابل الدولار TCH	TCH	-
المتغيرات التابعة			
	مؤشر العائد على راس المال للبنوك الخاصة	Roepriv	
	مؤشر العائد على الاصول للبنوك الخاصة	Roapriv	
	هامش الربح للبنوك الخاصة	Profpriv	

المصدر : من اعداد الباحثان

نقوم في المرحلة الاولى بتقدير اثر المتغيرات المستقلة السابقة على مؤشرات المردودية للبنوك الخاصة وفي مرحلة ثانية نقوم بتقدير اثر مؤشرات المردودية على معدل نمو الناتج المحلي، عن طريق تقدير الانحدار البسيط وباستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) وبعد ادخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات. النتائج المتحصل عليها من بين مجموع النماذج المقدره و بعد استبعاد النماذج غير المعنوية احصائيا نلخصها في الجدول الموالي :

الجدول (8) : نتائج التقدير

ROAPRIV نموذج العائد على الاصول							
				اختبارات المشاكل القياسية			
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	$LNTCH$		Normality Test	Serial Correlation LM Test	Heteroskedasticity Test
0.86	0.81	0.022	Coef	Prob	Prob	Prob	Prob
			-0.833	0.022	0.75	0.23	0.89
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	$LNINF$		Normality Test	Serial Correlation LM Test	Heteroskedasticity Test
0.72	0.62	0.06	Coef	Prob	Prob	Prob	Prob
			-0.369	0.068	0.71	0.17	0.98
ROEPRIV نموذج العائد على راس المال							
				اختبارات المشاكل القياسية			
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	$LNTCH$		Normality Test	Serial Correlation LM Test	Heteroskedasticity Test
0.99	0.98	0.0003	Coef	Prob	Prob	Prob	Prob
			-1.058	0.000			
			4				
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	$LNINF$		Normality Test	Serial Correlation LM Test	Heteroskedasticity Test
0.89	0.85	0.015	Coef	Prob	Prob	Prob	Prob

			-0.486	0.015	0.71	0.17	0.87
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	<i>LNCRDOUTP</i> <i>RIV</i>		<i>Normality</i> <i>Test</i>	<i>Serial Correlation</i> <i>LM Test</i>	<i>Heteroskedasticity</i> <i>Test</i>
0.87	0.83	0.0195	<i>Coef</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>
			-0.571	0.019	0.93	0.93	0.46
				5			
LNPROFPRIV نموذج هامش الربح							
				اختبارات المشاكل القياسية			
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	<i>LNGDP</i>		<i>Normality</i> <i>Test</i>	<i>Serial Correlation</i> <i>LM Test</i>	<i>Heteroskedasticity</i> <i>Test</i>
0.97	0.96	0.001	<i>Coef</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>
			0.151	0.001	0.90	0.33	0.65
				5			
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	<i>LNACTPRIV</i>		<i>Normality</i> <i>Test</i>	<i>Serial Correlation</i> <i>LM Test</i>	<i>Heteroskedasticity</i> <i>Test</i>
0.70	0.60	0.076	<i>Coef</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>
			1.071	0.076	0.89	0.95	0.40
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	<i>LNDEPRIV</i>		<i>Normality</i> <i>Test</i>	<i>Serial Correlation</i> <i>LM Test</i>	<i>Heteroskedasticity</i> <i>Test</i>
0.71	0.62	0.070	<i>Coef</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>
			0.706	0.070	0.75	0.13	0.67
R^2	$adj R^2$	$Prob(Fstat)$	<i>LNPROFPUB</i>		<i>Normality</i> <i>Test</i>	<i>Serial</i> <i>Correlation LM</i>	<i>Heteroskedasticity</i> <i>Test</i>

						<i>Test</i>	
<i>R²</i>	<i>adj R²</i>	<i>Prob(Fstat)</i>	<i>Coef</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>	<i>Prob</i>
0.86	0.81	0.022	-0.376	0.022	0.76	0.86	0.61
LNGDP نموذج نمو الناتج المحلي							
				اختبارات المشاكل القياسية			
<i>R²</i>	<i>adj R²</i>	<i>Prob(Fstat)</i>	<i>LNPROFPRIV</i>	<i>Normality Test</i>	<i>Serial Correlation LM Test</i>	<i>Heteroskedasticity Test</i>	
0.97	0.96	0.0015	6.465	0.001	0.89	0.49	0.61
				5			
<i>R²</i>	<i>adj R²</i>	<i>Prob(Fstat)</i>	<i>LNPROFPUB</i>	<i>Normality Test</i>	<i>Serial Correlation LM Test</i>	<i>Heteroskedasticity Test</i>	
0.84	0.79	0.026	-2.441	0.026	0.63	0.77	0.54
				9			

6.2- نتائج الدراسة القياسية

نلاحظ من خلال هذه النتائج مايلي :

- تظهر النتائج قوة تفسيرية قوية للنماذج المقدرة من خلال قيم R^2 التي تتعدى 50% في كل النماذج .
- تتميز النماذج المقدرة بالمعنوية الاحصائية وهو ما تظهره احتمالية فيشر الاقل من مستوى معنوية 5% أو 10%.
- تخلو النماذج المقدرة من المشاكل القياسية وهو ما يؤكد صلاحيتها من الناحية الاحصائية .
- تتميز النتائج المقدرة بالاستقرار الهيكلي (انظر الملاحق المرفقة)
- يظهر تأثير سعر الصرف (TCH) على كل من العائد على الاصول و العائد على رأس المال للبنوك الخاصة أنه تأثير عكسي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% ، فهي اذن علاقة عكسية تتوافق مع النظرية، فكلما ارتفع سعر الصرف وانخفضت قيمة الدينار الجزائري ، زادت مخاطر تغير سعر الصرف من جهة وانخفضت حصيلة البنوك الخاصة من العملة الصعبة وهو ما ينعكس على مواردها و ملاءتها وربحيتها ومن ثم على مردوديتها.
- يؤثر التضخم عكسيا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% و 10% على كل من العائد على الاصول و العائد على رأس المال للبنوك الخاصة، فهي اذن علاقة عكسية تتوافق مع النظرية ، فكلما ارتفع معدل التضخم، زادت التكاليف وهو ما يؤثر على العائد و المردودية .
- يؤثر معدل القروض الغير محصلة عكسيا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على العائد على رأس المال للبنوك الخاصة، فهي علاقة عكسية تتوافق مع النظرية لأن زيادة القروض الغير محصلة يؤثر على عائد البنك من الاستثمار ويؤدي الى زيادة مخاطر القرض .
- يؤثر نمو الناتج المحلي تأثيرا موجبا ومعنويا مستوى معنوية 5% على هامش ربح البنوك الخاصة ، فهي علاقة طردية تتوافق مع النظرية لأن زيادة مستوى النمو الاقتصادي تحفز البنوك على المزيد من الاستثمارات وهو ما ينعكس على ربحية البنوك الخاصة ومن ثم على ملاءتها و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .
- تؤثر حصة البنك الخاص من الاصول وحصته من الودائع ايجابيا ومعنويا عند مستوى معنوية 10% على هامش الربح لهذه البنوك فهي علاقة طردية تتوافق مع النظرية ونتائج الكثير من الدراسات، حيث أن حجم البنوك الخاصة وحجم مواردها يؤثر على استثماراتها ومن ثم على عائداتها ومردوديتها .
- يؤثر هامش ربح البنوك العمومية عكسيا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على هامش ربح البنوك الخاصة وذلك لأن هيمنة البنوك العمومية تفقد البنوك الخاصة من الفرص الاستثمارية ومن ثم تحقيق العوائد التي تعود ايجابيا على مردوديتها.
- يؤثر ربح البنوك الخاصة تأثيرا موجبا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على نمو الناتج المحلي، وهو ما يدل على دور هذه البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يؤثر ربح البنوك العمومية تأثيرا عكسيا ومعنويا عند مستوى معنوية 5% على نمو الناتج المحلي، وهو ما يوحي بالدور السلبي لهذه البنوك على تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو في الحقيقة ما تثبته الارقام حيث وزعت هذه البنوك المليارات كقروض لدعم المشاريع التنموية منذ بداية العشرية الاخيرة ولكن في الحقيقة لم تساهم بشكل فعلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي التي ما تزال لغاية اليوم ضعيفة مقارنة مع حجم القروض الموزعة .

3. الخلاصة:

من خلال النتائج المتوصل اليها من الدراسة عامة و الدراسة القياسية على وجه الخصوص نوصي بضرورة تفعيل دور البنوك الخاصة في الجزائر بتهيئة الاطار التشريعي المناسب و الاطار العملي الذي يسمح لها بممارسة دورها في تمويل الاقتصاد الوطني ومن ثم في تحقيق تنميته، فالبنوك الخاصة لغاية اليوم ما تزال تتخبط امام الهيمنة و السيطرة و الاحتكار الذي تفرضه البنوك العمومية، ولذلك تستدعي الضرورة اعطاء المبادرة لهذه البنوك لتصبح شريكا ديناميكيا الى جانب البنوك العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وعلى صعيد البنوك الخاصة نوصي بضرورة تفعيل الصيرفة الاسلامية.

المراجع العربية:

- ادريس ثابت عبد الرحمن، المرسي جمال الدين محمد (2006)، الادارة الاستراتيجية، مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- حريز هشام، رايس عبد الحق، دبابش عبد المالك (2014)، دور البنوك الأجنبية في تمويل الإقتصاد، وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- زاهر صبحي بشناق (2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير، جامعة غزة.
- صلاح الدين حسن (2011)، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية، دارالكتاب الحديث.
- عز الدين على السويسي، نعمة عباس الحفاجي (2015)، الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان
- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري <https://www.bna.dz/fr>
- التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري <https://www.bea.dz/index.php>.
- التقارير السنوية للقرض الشعبي الجزائري [/https://www.cpa-bank.dz](https://www.cpa-bank.dz)
- التقارير السنوية للسوسيتيه جنرال [/https://societegenerale.dz](https://societegenerale.dz)
- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر [/https://www.agb.dz](https://www.agb.dz)
- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري [/https://www.albaraka-bank.com](https://www.albaraka-bank.com)
- التقارير السنوية لبنك الجزائر [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
- معطيات البنك الدولي [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

المراجع الأجنبية:

- Vincent Okoth Ongore & Gemechu BerhanuKusa.(2013) , Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 3, No. 1. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.827.1383&rep=rep1&type=pdf>
- Hussein Mohammad Samhan & AbdullahYusriAL-Khatib(2015), Determinants of Financial Performance of Jordan Islamic Bank, Research Journal of Finance and

Accounting www.iiste.org, Vol.6, No.8,ISSN 2222-1697(Paper) ISSN 2222-2847 (Online),.

https://www.researchgate.net/profile/Abdullah_Al_Khatib4/publication/347889655_Determinants_of_Financial_Performance_of_Jordan_Islamic_Bank/links/5fe5d50d299bf140883f6316/Determinants-of-Financial-Performance-of-Jordan-Islamic-Bank.pdf

- NurAmirahBinti SAMAIL &Nurul Syuhada Binti ZAIDI2&al (2018) Determinants of Financial Performance of Islamic Banking in Malaysia, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 8, No.4, pp. 21–29,

<https://pdfs.semanticscholar.org/fb83/c4565b9fab0ef0e8744013095fe225a425e7.pdf>

- Tigist Abebe(2014); Determinants of Financial Performance: An EmpiricalStudy on Ethiopian Commercial Banks,

https://repository.ju.edu.et/bitstream/handle/123456789/2522/New%20Profile_1_2_0170612223037600.PDF?sequence=1&isAllowed=y

- Tewodros Biset Amene& Gedion Abayneh Alemu2(2019); Determinants of financial performance in privatebanks: A case in Ethiopia ,African Journal of Business Management, Vol. 13(9), pp. 291-308.

<https://academicjournals.org/journal/AJBM/article-full-text-pdf/95A3D0560818>

- Mkdami Jameeddine(2020); The Determinants of Financial Performance: A Comparative Analysis Between Conventional and Islamic Malaysian Banks, journal of smart economic growth, Volume 5, Number 1.

<file:///C:/Users/HP/Downloads/80-Article%20Text-207-1-10-20200830.pdf>

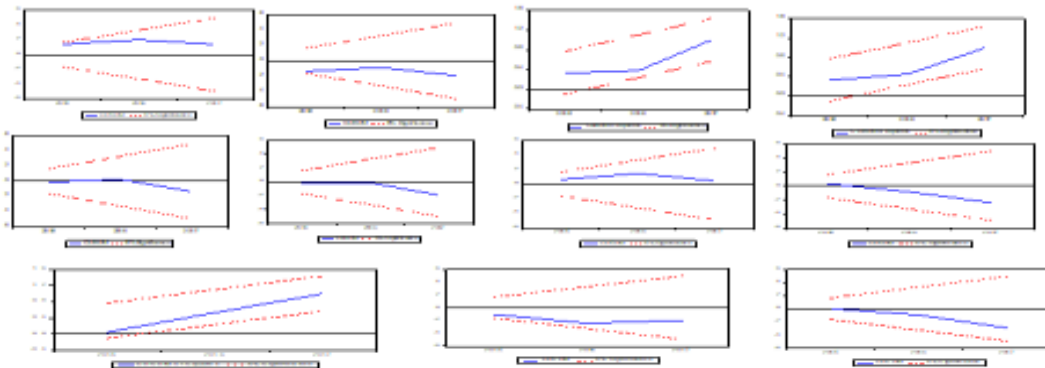
- Charles B. Murerwa(2015) , Determinants Of Banks' Financial Performance In Developing Economies: Evidence From Kenyan Commercial Banks,

<http://41.204.183.105/bitstream/handle/11732/705/DETERMINANTS%20OF%20BANK%20PERFORMANCE%20%2007%2015%20.pdf?sequence=4&isAllowed=y>

- Artor R. Nuhiu& Arbër H. Hoti& Mejdibektashi (2017) ,Determinants Of Commercial Banks profitability through analysis Of Financial Performance Indicators: Evidence from Kosovo, Journal: Verslas: Teorijair praktika, Issue No: 1, 18.

<https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=586646>

- Hongxing Yao & Muhammad Haris &GulzaraTariq(2018) , ProfitabilityDeterminants of Financial Institutions: Evidence from Banks in Pakistan ; International Journal of Financial Studies , 6, 53 <file:///C:/Users/HP/Downloads/ijfs-06-00053-v2.pdf>



الملاحق : ملحق (1): اختبار الاستقرار الهيكلي للنماذج المقدره.

تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد - دراسة حالة شركة "آن سي آي" روية الجزائر (مارس 2013 - جويلية 2020)

سفيان خلوفي*، كمال شريط**، مريم زغلامي***

الإرسال: 30/12/2020

القبول: 12/12/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر بعد صدور ميثاق الحكم الراشد (2009)، من خلال عرض دراسة حالة شركة "آن سي آي" روية الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أنّ حوكمة الشركات في الجزائر بعيدة عن المستوى المطلوب وذلك لضعف دور البورصة ومحدودية المنظمات المهنية وعدم فعالية النظام الضريبي والقضائي والمحاسبية وغياب إطار مؤسسي صلب وقوانين داعمة له.

وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تحديد الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات في الجزائر، وترقية عملية تسيير ومراقبة المؤسسات من أجل ضمان حقوق أصحاب المصلحة من خلال استقلالية المراجعة الداخلية والخارجية في المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، ميثاق، حكم راشد، شركة "آن سي آي" روية، الجزائر.

تصنيف JEL: G34, G38.

Evaluation of the Status of Corporate Governance in Algeria within the Framework of the Charter of Good Governance -A Case Study of "NCA "Ruiba, Algeria (March 2013- July 2020)

Abstract: This study aimed to analyze and evaluate the reality of corporate governance in Algeria after the issuance of the Charter of good governance (2009), and trying to present a case study of an Algerian industrial enterprise, NCA Rouiba, the study found that corporate governance in Algeria is far from required this is due to the weak role of the stock exchange and limited professional organizations and the ineffectiveness of the tax and judicial accounting system, the absence of a solid institutional framework and supporting laws

This study recommended that more efforts be made to define the institutional framework for corporate governance in Algeria, and promote corporate governance to ensure stakeholder rights through the independence of internal and external auditing in institutions.

Keywords: Governance, Charter, Rashid rule, NCA Rouiba, Algeria.

JEL Classification : G34, G38

*أستاذ، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، soufyaneheloufi@gmail.com (المؤلف المرسل)

**أستاذ محاضر - أ، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، Kamel.cherayett@univ-tebessa.dz

***أستاذة، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، meriem.zoghلامي@univ-tebessa.dz

1. مقدمة :

ما يشهده العالم من تحرير للاقتصاديات، وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية يترتب عليه تزايد انفصال رؤوس الأموال، والتوسع في حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة؛ من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات، وكانت إحدى هذه الآليات حوكمة الشركات، أو ما يسمى بالتحكم المؤسسي، وما يتبعها من إجراءات تستند على عدّة مبادئ تدعو إلى الإدارة الصحيحة والرشيّدة، وتوطيد العلاقة بين الشركة وأصحابها للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم الربحية وتفعيل مبدأ محاسبة المسؤولين في الشركات.

ويعتمد قيام ونجاح حوكمة الشركات بمختلف أشكالها القانونية ونشاطاتها الاقتصادية على مدى تطبيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات والحكومية الرأشدة، وتنظيم العناصر والأطراف الفاعلة فيها من أجل الوصول إلى تحكم مؤسسي فعّال في النهاية. بحيث تؤدي الحوكمة دورًا مهمًا في معالجة قضايا الشركات المعقّدة؛ كالفساد المالي والإداري؛ من خلال تفعيل آليات الحوكمة سواء الداخلية أو الخارجية، للحدّ من تحمّل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع والخدمات التي تقدمها، ويُضعف قدرتها على المنافسة والبقاء، وتحوّل هذه الشركات من محرّكات للاقتصاد الوطني وعامل من عوامل النمو إلى عبءٍ على الاقتصاد الوطني؛ يتحمل المجتمع بأسره انعكاساته. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الجوهري التالي:

➤ ما هو واقع حوكمة الشركات في إطار تطبيق ميثاق الحكم الرأشد في شركة "آن سي آي" روية بالجزائر خلال الفترة الممتدّة من شهر مارس 2013 إلى شهر جويلية من سنة 2020؟ ويتفرّع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية في مجال تطبيق وتفعيل آليات حوكمة الشركات؟ وما التحديات التي تواجه حوكمة الشركات في الجزائر؟
 - هل وفرت شركة "آن سي آي" روية الجزائر إطار فعّال لتبني مفهوم الحوكمة بآلياته المختلفة خلال فترة الدراسة؟
 - إلى أي مدى تبنت شركة "آن سي آي" روية الجزائر مفهومي الإفصاح والشفافية في أعمالها خلال فترة الدراسة؟
 - هل كان لمجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية الجزائر دور ومسؤوليات محددة في صنع قرارات الأعمال بالشركة خلال فترة الدراسة؟
 - هل وفرت شركة "آن سي آي" روية الجزائر ضمانات لحقوق مساهميها خلال فترة الدراسة؟
 - هل منحت شركة "آن سي آي" روية الجزائر حقّ الاطلاع لأصحاب المصالح وفق ضوابط للعلاقات المتبادلة خلال فترة الدراسة؟
 - ما أهم الاقتراحات التي من شأنها أنّ تعزز تبني الشركات الجزائرية لآليات الحوكمة في إطار تطبيق ميثاق الحكم الرأشد مستقبلاً؟
- فرضيات الدراسة:** في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: هناك إطار دائم فعّال لتبني مفهوم الحوكمة في شركة "آن سي آي" روية الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - الفرضية الثانية: شركة "آن سي آي" روية الجزائر تبني مبدئي الإفصاح والشفافية في أعمالها خلال فترة الدراسة.
 - الفرضية الثالثة: لمجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية الجزائر دور ومسؤوليات في صنع قرارات الأعمال بالشركة خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الرابعة: شركة "آن سي آي" روية الجزائر توفر ضمانات لحقوق مساهميها.
 - الفرضية الخامسة: شركة "آن سي آي" روية الجزائر تقدم ضمانات للمعاملة المتساوية للمساهمين (حقّ الاطلاع) وفق ضوابط محدد للعلاقات خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، والذي جاء ليدعم التوجه المستقبلي للمؤسسات والشركات في مجال الحوكمة، وحثها على بذل المزيد من الجهود إزاء تبني آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وضمان حقوق أصحاب المصالح، سعياً منها لتطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة؛ لتفادي الفشل المالي والأزمات لقيام نظام قويّ وفعال لحوكمة الشركات. كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية قطاع الصناعة الغذائية، باعتباره من أهم القطاعات التي يمكنها أن تكون بديل حقيقي للاقتصاد الريعي في الجزائر مستقبلاً، الأمر الذي كان محفزاً لهذه الدراسة لاختيار شركة "آن سي آي" روية الجزائر للدراسة والبحث، بالإضافة إلى كونها الشركة الوحيدة في القطاع التي أدرجة في البورصة الجزائرية خلال فترة الدراسة دائماً.

أهداف الدراسة: من أهدافها ما يلي:

- تسليط الضوء على الإطار النظري لحوكمة الشركات ومتطلبات تطبيقها.
 - الوقوف عند آليات حوكمة الشركات، وإطارها المؤسسي في الجزائر، واستعراض واقع حوكمة الشركات في الجزائر وسبل تفعيلها.

- تقييم واقع الحوكمة في شركة "آن سي آي" روية الجزائر؛ من خلال عرض مظاهر الحوكمة في هذه الشركة خلال الفترة (مارس 2013-جويلية 2020).

- إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن من خلالها تقديم اقتراحات تعزيز تبني الشركات الجزائرية لمفهوم الحوكمة بآلياتها المختلفة في إطار تطبيق ميثاق الحكم الراشد.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك للاستدلال على مضمون الأدبيات التي تطرقت إلى أهمّ المفاهيم والأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة بهدف إسقاط مضامين الدراسة النظرية على أهمّ مظاهر وآليات حوكمة الشركات في شركة "آن سي آي" روية الجزائر محلّ الدراسة خلال الفترة من (مارس 2013-جويلية 2020).

الدراسات السابقة: من خلال المسح المكتبي للأدبيات الإدارية الباحثة في موضوع الدراسة، توصل الباحثون إلى مجموعة من الدراسات كان من أهمها:

- دراسة: "علي العبسي، و هشام ليزة" (2017)، بعنوان: "أساليب مكافحة الفساد الاداري والمالي وحوكمة الشركات مع الاشارة الى تجربة شركة أن سي أ روية الجزائر"، جاءت هذه الدراسة بهدف التطرق إلى دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري والمحاسبي في شركة "آن سي آي" روية الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن تبني شركة "آن سي آي" روية الجزائر لمفهوم الحوكمة خلال سنوات 2013، 2014، 2015 من خلال عمليات الإفصاح والشفافية ساعد كثيراً على توطيد العلاقة مع أصحاب المصالح، ولاسيما فيما تعلق بجذب المساهمين والتواصل معهم والسماح لهم بالتدخل بصورة مباشرة أو حتى عن طريق الإبلاغ، فقط في القرارات الرئيسة للشركة، وقد دعمت هذه الخطوة آنذاك رؤية الشركة المستقبلية كثيراً، وساعدت الشركة في تجاوز الكثير من الخلافات العائلية التي نشأت بسبب كبر العائلة خلال تلك الفترة.

- دراسة: "Evaluation Of " NourredineFellagBelkacemBoufatah " (2018)، بعنوان: " Corporate Governance Practices In Algerian Small And Medium Sized Enterprises: Case Of An Industry Sme In Chlef"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسط من خلال البحث النظري والتجريبي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم الباحثين أسلوب المقابلة الشخصية لجمع البيانات الأساسية لهذه الدراسة، وكان المعينون بهذه الدراسة المدير العام، والأمين العام، والمحاسب، ورئيس قسم الموظفين، ورئيس قسم المالية والمحاسبة لعينة من المؤسسات بولاية الشلف. وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ حوكمة الشركات في المؤسسة المدروسة جيدة جدًا، ولكن آليات حوكمة الشركات لم يتم تمكينها كما ينبغي، حيث لا تولي المؤسسة أهمية لأصحاب المصلحة الخارجيين، كما توصلت الدراسة إلى أنّ مستوى حوكمة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لا تزال ضعيفة، وأوصت الدراسة في هذا الصدد بضرورة بذل جهود كبيرة، ولا يجب أن تركز هذه الجهود فقط على القوانين والتشريعات الصادرة المتعلقة بممارسات حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- دراسة: "شريط كمال"، "خلوفي سفيان" (2018)، بعنوان: "دور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية بالجزائر (دراسة حالة مؤسسة "أن سي أ روبية" الجزائر)"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تؤديه كل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحسين أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال عرض دراسة حالة لمؤسسة "أن سي أ روبية"، بحيث تم عرض مختلف مظاهر تطبيق معايير ومبدأ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة، كما تم عرض بعض مؤشرات الأداء حسب آخر التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة. وكذا بعض المعطيات التي تم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية تؤديان دور كبير في تشجيع الاستثمار الأمثل والأرشد للموارد المتاحة، من خلال تهيئة مناخ الأعمال وفق بيئة أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام ومراعاة مبادئ الوضوح والشفافية في رسم أهداف وخطط الشركة الإستراتيجية، وبيان حقوق كياناتها والتزاماتها، وإدارة علاقتها مع جميع أصحاب المصلحة كالموردين والممولين والمستهلكين وجهات الرقابة وغيرهم، وأوصت هذه الدراسة بضرورة وضع سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تخدم القضايا التي تحل المشاكل الاجتماعية للمجتمع، وكذا تطبيق مبدأ الحوكمة من خلال الشفافية والإفصاح والعدالة، من أجل تحسين مؤشرات الأداء الخاصة بالمؤسسة الصناعية.

- دراسة: "كموش عبد المجيد" (2019)، بعنوان: "واقع ممارسات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر (الشركات المدرجة في بورصة الجزائر نموذجاً)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أنّ شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بشكل عام بتطبيق المبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة بيئة الأعمال الجزائرية، كما بينت الدراسة وجود تغطية قانونية ملائمة ومتماثلة مع ما تدعو إليه المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت الدراسة ضعفًا وقصورًا في الدور الذي تؤديه بورصة الجزائر من أجل تحقيق ممارسات الحوكمة.

- دراسة: "محمد جعفر هني" (2019)، بعنوان: "حوكمة الشركات الوقفية العائلية بين النظرية والتطبيق"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية إرساء وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الوقفية العائلية لضبط أنشطتها، وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أنّ وجود نظام فعال لحوكمة الشركات الوقفية يساعد على توفير الثقة والشفافية والفعالية والسليمة للأعمال، وتحسين كفاءة الأداء بالشركات وتطوير خدماتها. كما أن توفر الحوكمة المؤسسية الجيدة حوافز

مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة في الشركات للسعي في تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركات الوافية ومساهمتها كما ينبغي أن تسهل الرقابة الفعالة بها.

– دراسة: " Ali Abdessamed OmarDouifiHamza (2020)، بعنوان: " Implementation Of Governance Mechanisms In The Algerian Corporations - Empirical Study "، هدفت

الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الحوكمة في الجزائر بالإضافة إلى دراسة وتحليل العلاقة التفاعلية لآليات الحوكمة ومدى مواءمة الإطار القانوني والمؤسسي مع متطلبات الحوكمة. وخلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي يعتبران من أهم الآليات المساهمة في تطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، وأن هنالك علاقة ارتباط قوية بين مجلس الإدارة ومختلف الآليات الأخرى إذ يعتبر هذا الأخير من أهم الآليات الفاعلة في نظام الحوكمة نظرا للدور والمهام التي يقوم بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي:

أولاً: هذه الدراسة الأولى التي تقيّم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد، بالتطبيق على حالة شركة "أن سي آي" روية الجزائر، وذلك خلال فترة إدارتها في بورصة الجزائر (مارس 2013 – جويلية 2020) – في حدود علم الباحثين. لما لذلك من أهمية في تحسين وتطوير بيئة العمل الداخلية للشركة وتوثيق العلاقات في بيئتها الخارجية مع جميع أصحاب المصالح.

ثانياً: بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنّ معظمها ركز على إيجاد إطار قانوني وتشريعي جزائري لدعم آليات الحوكمة في بيئة العمل، بينما تجاهت هذه الدراسة لتأكد على أنّ الإطار القانوني والتشريعي متوفر منذ سنة 2009 بعد صدور ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، والمشكل الحقيقي اليوم هو كيفية تبني هذا الميثاق لتجسيد أهدافها في بيئة الأعمال الجزائرية، وتجاوز عراقيل تجسيد آليات الحوكمة في الشركات الجزائرية. فضلاً على أنّ هذه الدراسة تم تطبيقها في بيئة تختلف عن بيئة الدراسات السابقة سواء من الناحية المكانية أو الحدود الزمنية.

1- السياق النظري لمفهوم حوكمة الشركات: وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها ومبادئها ومحدداتها. بالإضافة إلى آليات ونظام تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات:

1-1- مفهوم حوكمة الشركات: تتمّ حوكمة الشركات بالعمليات التي يتمّ من خلالها توجيه المنظّمات ومراقبتها ومحاسبتها، وتحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة والمجتمع ككل مع الأهداف الاقتصادية للمنظمة (Liangrong, 2009, p. 08). لحوكمة الشركات عدّة تعاريف نذكر منها ما يلي:

عرّفت حوكمة الشركات على أنّها: "استراتيجية تتبناها المنظمة؛ لتحقيق أهدافها الرئيسة ضمن منظور أخلاقيّ ناشئ من ذاتها باعتبارها شخصيةً معنويةً لها هيكل إداري، وأنظمة ولوائح داخلية، تكفل لها تحقيق أهدافها اعتماداً على قدراتها الذاتية، وبعيدا عن تسلّط أيّ من أفرادها، وبالشكل الذي يحقق أهداف أصحاب المصلحة ذوي العلاقة" (خميس، معاوية، و عبد السلام، 2016، صفحة 107).

كما عرفت أيضاً على أنّها: "نظام قانوني ومناهج سليمة يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكّم فيها مع التركيز على الهياكل المؤسسية الداخلية والخارجية، مع نية مراقبة إجراءات الإدارة والمديرين. وبالتالي التخفيف من مخاطر الوكالة التي قد تنجم عن آثام مسؤولي الشركات" (Boufatah & Fellag, 2018, p. 174).

وتّم تعريفها أيضاً على أنّها: "القواعد والمعايير التي تحدّد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، والعمّال، والموردين، والدائنين، والمستهلكين من ناحية أخرى)،

وبشكل أكثر تحديداً، يقدم هذا الاصطلاح إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ كيف يتأكد هؤلاء أنّ الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟ ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية في مجالات الصحة والبيئة؟ كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟" (مزريق و معموري، 2012، صفحة 03).

كما عرّفت أيضاً حوكمة الشركات على أنّها: "تلك النظم، القواعد، الآليات، الهياكل والسلوكيات المستخدمة في الإدارة والإشراف والرقابة على المنشآت، بغية ضبط المسؤوليات وفق إطار واضح للحقوق والواجبات وتنظيم العلاقات فيما بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة من أجل تحسين الأداء الكلي" (بركان و بوداح، 2015، صفحة 13). وهناك من يعطي مفهوماً لحوكمة الشركات من خلال النقاط التالية (السيد أحمد، 2010، الصفحات 132-133):

- "هي إدارة المنشأة لتعظيم أداؤها".
- "تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتحجّب أو تقليل الغشّ وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول".
- "أنظمة تستخدم للرقابة على الشركة ومجلس إدارتها وأعضائها".
- "أنظمة يتمّ بموجبها إدارة المنشأة والرقابة عليها وفق هيكل يحدّد توزيع الحقوق والمسؤوليات فيما بين المشاركين، مثل مجلس الإدارة والهيئة والمساهمين، ويرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات في شؤون المنشأة".
- ومنه يمكن القول أنّ حوكمة الشركات هي مجموع القوانين والمعايير التي تحدّد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وتشمل حوكمة الشركات العلاقات بين المصالح المختلفة والأهداف وإدارة الشركة.

1-2- أهمية وفائدة حوكمة الشركات: تعاطم الاهتمام بموضوع الحوكمة في الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية، بحيث تتجلى أهميّة حوكمة الشركات فيما يلي (عباري و خوالد، 2012، صفحة 32):

- محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو استمراره.
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في مختلف القطاعات بدءاً من مجلس الإدارة، والمديرين، والتنفيذيين، إلى أدنى عامل فيها.

- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكّل وجودها تهديداً للمصالح.
- تقليل الأخطار إلى أدنى حدّ ممكن باستخدام الضوابط الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.
- أما الفائدة التي تقدّمها حوكمة الشركات فتتمثّل فيما يلي (يحيوي و بوحديد، 2014، صفحة 65):

- زيادة القيمة السوقية للشركة وتصنيفها.
- زيادة القوّة التنافسية وجذب مساهمين ومستثمرين جدد.
- مصداقية أعلى، وتعزيز ظروف تسهيلات الافتراض وتكلفة رأس المال.
- فرص استثمارية جديدة وأيضا جذب عمال أفضل.
- بالإضافة إلى رفع مستويات الأداء للشركات، وما يترتّب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدّم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات، وكذا الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتّب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات. وزيادة فرص العمل لأفراد المجتمع (سليمان، 2006، الصفحات 28-29).

1-3-3- مبادئ ومحددات حوكمة الشركات: لحوكمة الشركات مجموعة من المبادئ يمكن ذكرها في النقاط التالية حسب منظور كل جهة:

1-3-1- شركة التمويل الدولية: وضعت شركة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على أربع مستويات كالتالي (خلف السكارنة، 2014، صفحة 330):

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد - خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد - إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً - القيادة.

1-3-2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: حيث وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عامة للحوكمة سنة 1999، ثم إعادة تعديلها بإضافة المبدأ السادس سنة 2004 وهي كما يلي:

أ. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: ويتضمن هذا المبدأ النقاط التالية (كاثرين، 2003، صفحة 12):

- يجب أن يتضمّن إطار حوكمة المؤسسات تعزيز وتشجيع الشفافية والكفاءة للأسواق المالية، وأن يكون هذا الإطار متناسقا مع أحكام القانون، ويبيّن بوضوح توزيع المسؤوليات بين المشرفين المختلفين والجهات التنظيمية المسؤولة عن تطبيق القانون.

- يجب على إطار حوكمة المؤسسات أن يتطور من وجهة نظر أثره على الأداء الاقتصادي ككل وتكامل الأسواق والحوافز التي يوفرها للمشاركين في السوق وتعزيز شفافية وكفاءة الأسواق المالية.

- يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية في التشريع القضائي والتي تؤثر على ممارسات الحوكمة مشتقة مع أحكام القانون، وتتّصف بالشفافية وموضوع التنفيذ.

- يجب أن يكون توزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة المختلفة في التنظيم موزعة بشكل واضح وتتضمّن خدمة مصالح الجمهور.

ب. حقوق المساهمين: تتضمّن مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، وحق المساهم في الإفصاح التام عن المعلومات، وحق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول الشركة، بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، وتسمح الإجراءات بتحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالاهتمام الأساسي لحماية القيمة.

ج. المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أقلية المساهمين، والمساهمين الأجانب، كما يعطي الفرصة لجميع المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أيّ انتهاكات لحقوقهم (حلمي جمعة، 2015، الصفحات 31-32).

د. الإفصاح والشفافية: ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يتمّ ضمان القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية (الذبية، 2011، صفحة 197).

هـ. دور أصحاب المصلحة: ينبغي أن يقرّ الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة المؤسسات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محدّدة في القانون، ويشجّع التعاون الفعال بين المؤسسات وأصحاب المصالح بالشركة وتوفير الاستمرارية للمؤسسات السليمة ماليًا وتتضمّن ما يلي (فرحان طالب و شيهان المشهداني، 2011، صفحة 39):

- أن يشدّد إطار القواعد المنظمة لحوكمة المؤسسات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصلحة التي يحميها القانون.

- أن يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصلحة، وأن تلك آليات بدورها تحسّن مستويات الأداء.

- توفير المعلومات لأصحاب المصالح، وفرص التنفيذ لها بأسلوب دوريّ وفي التوقيت المناسب.

- السماح لأصحاب المصالح بما فيها العاملين، والأفراد، والجهات التي تمثلهم للاتصال بحريّة بمجلس الإدارة؛ للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

و. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية مطلقة على عمليات المجلس وعلى المتانة المالية له، لذلك يجب أن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات خطية كافية تمكنه من الحكم على أداء الإدارة حتى يحدد أوجه القصور التي تمكنه من القيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة، كما يجب أن يتمتع عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المانحين، أو حتى الحكومة، ويمكن تدعيم الاستقلالية الموضوعية من خلال الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة (هني محمد، 2019، الصفحات 95-96). هذا وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة هيكل مجلس الإدارة وواجبات أعضائه القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية (أحمد الخضري، 2005، صفحة 11).

ومن الخط النهائي للحكومة ليس أحادي البعد؛ أي الربح أو الخسارة، وإنما هو ثلاثي الأبعاد وأبعاده هي (خميس، معاوية، و عبد السلام، 2016، صفحة 108):

- **البعد الاقتصادي أو الاستثماري:** من حيث المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.
- **البعد البيئي:** من حيث إنتاج السلعة أو بيعها، وتقديم الخدمة على البيئة.
- **البعد الاجتماعي:** من حيث القيم ومستويات السلوك والعلاقات المتبادلة مع أصحاب المصلحة، وليس مع المساهمين فقط.

1-4- آليات حوكمة الشركات: يمكن تصنيف آليات الحوكمة في الشركات إلى داخلية وخارجية كما يلي (بروش و دهيمي، 2012، الصفحات 13-14):

1-4-1- الآليات الداخلية: تتصف آليات حوكمة الشركات الداخلية بأنها جزء من فعاليات وأنشطة المؤسسات، وتهدف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، وتصنّف بدورها إلى ما يلي:

أ. **مجلس الإدارة:** إنّ الناشطين في مجال حوكمة المؤسسات والباحثين والممارسين يعدّون مجلس الإدارة أحسن إدارة، إذ أنّه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية وتعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أنّ مجلس الإدارة القويّ يشارك بفعالية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة؛ ولكي يتمكّن مجلس الإدارة القيام بواجباته من التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

- **لجنة التدقيق:** بعد الفضائح المالية التي ألمت بالعديد من المؤسسات الكبرى، أخذت لجنة التدقيق في الشركة أهمية بالغة لما يمكن أن تؤديه من دور مفيد في تعزيز الثقة والشفافية فيما يتعلّق بالمعلومات المالية ودعم هيئات التدقيق الخارجي.

- **لجنة المكافآت:** يجب أن تشكّل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

- **لجنة التعيينات:** يجب أن يتمّ تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظّفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحدّدة من الشركة؛ لضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظّفين فقد

وضعت هذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها: تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقوم مهاراتهم باستمرار، التزام الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها... إلخ.

ب. المراجعة الداخلية: هي فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف مدير الشركة قصد مراقبة وتسيير العمليات بها، وهذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية الشركة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، والهدف الرسمي للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هو التدقيق فيها إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية في كون أنّ المعلومات صادقة، والعمليات شرعية، والتنظيمات فعالة واضحة ومناسبة (بن سمية، 2012، صفحة 09).

1-4-2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: تنشأ هذه الآليات خارج الشركة وتؤثر بالضغط عليها من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن، أمثلة هذه الآليات (حساني رقية، 2007، صفحة 20):

أ. مناسبة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري: تعدّ مناسبة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات، وذلك لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة)، إنما سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في حقل الصناعة نفسه، وبالتالي تتعرض للإفلاس، إذا فإن منافس سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوقا فعالة للعمل الإداري الخاص بالإدارة العليا.

ب. الإندماجات والإكتسابات: مما لا شكّ فيه فإنّ الإندماجات والإكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم؛ لأنّ الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الإكتساب والاندماج.

ج. التدقيق الخارجي: يؤدّي المدقق الخارجي دورًا مهمًا في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية؛ ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوف، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أنّ لجنة التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقًا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

د. التشريع والقوانين: غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين للذين يشتركون في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

1-5- نظام حوكمة الشركات: يرتبط نظام الحوكمة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وتفعيل وأحكام الآليات، وفي الوقت نفسه فهو نظام يعمل على جذب الاستثمارات، وتحقيق القيمة المضافة، وتتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي (فرحان طالب و شيهان المشهداني، 2011، صفحة 25):

1-5-1- مدخلات النظام: حيث يتكوّن هذا الجانب ممّا احتاجت إليه الحوكمة من مستلزمات، وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت مطالب قانونية، تشريعية، إدارية، أو اقتصادية.

1-5-2- نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة، وكل كيان إداري داخل المسؤوليات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفاعليتها (ميخائيل، 2005، صفحة 07).

1-5-3- مخرجات النظام: الحوكمة ليست هدفًا في حد ذاتها لكنّها أداةً ووسيلةً لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع، فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظّمة للأداء والممارسات التنفيذية للمؤسسات ومن ثمّ الحفاظ على حقوق أصحابها وتحقيق الإفصاح والشفافية (أحمد الخضري، 2005، صفحة 11).

ومنّه يمكن أن نقول أنّ نظام حوكمة الشركات يتضمّن مجموعة من المتطلّبات القانونية، التشريعية، الإدارية والاقتصادية، تستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخليّة، الخارجيّة، ولجنة المراجعة، مجلس الدّولة والمنظّمات المهنية والجهات الرقابية. والتي تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق نتائج وهي بمثابة مخرجات.

2- جهود الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل آليات حوكمة الشركات: تمثلت جهود الجزائر من أجل تفعيل حوكمة الشركات فيما يلي:

2-1- إصدار ميثاق حوكمة الشركات: رفعت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية مبادرةً لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات، تعمل جنبًا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) وشركة التمويل الدوليّة (IFC) لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائرية، كما أنّه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت كل من جمعية كير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية، وقد تم إعداد الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات، وشركة التمويل الدوليّة، ويتضمّن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي (عبد الصمد عمر، 2013، صفحة 41):

- يوضّح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أنّ يصبح الحكم الرّاشد للمؤسسات ضروريًا في الجزائر، كما أنّه يربط الصلات مع إشكاليات الشركة، لاسيما الشركة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- ويتطرّق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يُبنى عليها الحكم الرّاشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الممولون... إلخ، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللّجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعدّدة الأوجه-بانورامية- للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري وتضارب المصالح في الشركة... إلخ.

وجاء ميثاق الحكم الرّاشد بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لدورها في الاقتصاد الوطني، إذ جاء هذا الميثاق لمعالجة جملة من المشاكل الخاصة بالحوكمة التي تعاني منها هذه الشركات ويمكن ذكرها فيما يلي (منتدى رؤساء المؤسسات، 2009، صفحة 25):

- تضعف الثقة بين الشركات والمؤسسات المصرفية الموردة لرأس المال للشركة.

- الطابع العائلي للشركات، وأثر ذلك عند الإقدام على فتح رأس مال الشركات أمام المستثمرين الخارجيين.

- تضارب المصالح بين المساهمين والإحلال بالواجبات والحقوق الخاصة بالمهام، ممّا يستوجب تنظيم هذه العلاقة لاسيما بين المساهمين والمسيرين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين.

- مشكل تركيز السلطات ممّا يستدعي توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي بوضع تنظيم هيكلي لضبط الصلاحيات والتقسيم الدقيق للوظائف.

– العلاقة العدائية؛ إذا أمكن القول بين الشركات والمصالح الجبائية، حيث ينظر كل طرف إلى الآخر نظرة العدوّ مما يؤدي إلى بروز انعدام النزاهة والشفافية بين الطرفين.

وعليه، يمكن القول أنّ الشركات الجزائرية تعاني في أغلبها نفس المشاكل في بيئة أعمال محلية جد معقدة، وعليها بإعادة تقييم علاقاتها الداخلية الخارجية مع الأطراف ذات العلاقة استناداً إلى المبادئ التي توفّرها حوكمة الشركات من أجل تجاوز هذه المشاكل التي تعاني منها معظم والمتمثلة والمتمحور في مجملها حول مشكل الثقة المتبادلة مع أصحاب المصالح.

2-2- تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: إنّ تنظيم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمهام المنوطة بها محدّدة بالمرسوم الرئاسي رقم 06 - 413 الصادر في 22 نوفمبر 2006، المعدّل والمتّم بالمرسوم الرئاسي رقم 12 - 64 الصادر في 07 فبراير 2012. يمكن الاطلاع على هذين النصين في ركن نصوص مرجعية. الهيئة سلطة إدارية مستقلة، تتشكّل من مجلس اليقظة والتقييم وهيكل إدارية. يتكوّن مجلس اليقظة والتقييم من رئيس وستّ (6) أعضاء يتمّ تعيينهم بمرسوم رئاسي لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة. وتنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها.

تتكوّن الهيئة من أمانة عامة وثلاثة (3) أقسام:

- قسم مكلف بالوثائق والتحليل والتحسيس.
- قسم مكلف بمعالجة التصريحات بالملكيات.
- قسم مكلف بالتنسيق والتعاون الدولي.

إنّ الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لا تعمل ضمن فضاء مغلق، بل تمارس مهامها بالتنسيق والتعاون مع الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية العاملة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، كما تقدّم الهيئة كل ما تراه مناسباً من توصيات وآراء وتقارير ودراسات إلى الجهات المعنية طبقاً للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها (المادة 20). وتتكوّن الموارد المالية للهيئة حصرياً من مساهمة الدولة.

2-3- إطلاق مركز حوكمة الجزائر: بناءً على قوة الدّفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسّس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع يريب حوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

2-4- تبني برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبني الاتحاد الأوروبي برنامجاً بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر، في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (الربيع)، ويرمي البرنامج الجديد إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي السياسي، كما يهدف أيضاً إلى تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلي العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته الجزائرية، 2016). ويقوم الحكم الراشد للشركة على أربع مبادئ أساسية وفق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر:

- **الإنصاف:** يجب أن توزّع الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم.
- **المساءلة:** أن تكون مسؤولية كل طرف محدّدة على حدا بواسطة أهداف محدّدة.
- **المحاسبة:** أن يكون كلّ طرف شريك محاسباً أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسئول عنه.

- الشفافية: يجب أن تكون الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك واضحة وصریحة للجميع.

3- الآليات الأخرى التي يجب أن يتم تفعيلها من أجل تفعيل آليات حوكمة الشركات في الجزائر: تعتبر حوكمة الشركات من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الدولة الجزائرية في الوضع الزاهن، ويرجع ذلك إلى حاجة مؤسستها لدعم القرارات التنافسية المحلية للظفر بسوق مفتوح ومتطور، وبصفة عامة يمكن تحديد الآليات التي يتم تفعيلها لدعم تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر في:

3-1- الإطار التشريعي للحوكمة: حتى يكون للضوابط الداخلية لحوكمة المؤسسات أثر ملموسة كما أشرنا سابقاً على اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها لا بد من توفر مجموعة من التشريعات التي نوردها فيما يلي (برقي و عبد الصمد عمي، 2013، الصفحات 2-12):

3-1-1- حقوق الملكية والعلاقات السليمة مع أصحاب المصالح: وتتمثل فيما يلي:

أ- حقوق الملكية: إن أحد التشريعات الأساسية والأكثر أهمية لإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق ولوضع إجراءات عمل حوكمة المؤسسات هو نظام حقوق الملكية، الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة، ويضع معايير بسيطة وواضحة تحدّد على وجه الدقة من يملك ماذا، وكيف يمكن تجميع أو تبادل لهذه الحقوق (عن طريق العمليات التجارية مثلاً)، ومعايير لتسجيل المعلومات مثل: الملاك القانونيين للعقار، وما إذا كان العقار مستخدماً لضمان قرض... إلخ، بطريقة مرتبة زمنياً وذات تكلفة معقولة، أي قاعدة بيانات متكاملة، ويمكن وصول الجمهور إليها، كما أنه من الأمور الأساسية أن تعمل هذه التشريعات على حماية الموردين والدائنين، وأصحاب الأعمال وغيرهم.

ب- العلاقات السليمة مع أصحاب المصالح: يمكن لأعضاء القطاع الخاص مثل اتحاديّات العمال والغرف التجارية أن يؤدوا دوراً هاماً في تشجيع حوكمة المؤسسات - كما هو الحال في كثير من الدول المتقدمة - وذلك عن طريق وضع دساتير محلية للسلوك والممارسات الأخلاقية للأعمال تقوم على أساس العدالة والوضوح، الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية، ومحاربة الفساد الاقتصادي، وقد عمل مركز المشروعات الدولية الخاصة وما زال يعمل مع عديد منظمات القطاع الخاص حول العالم لوضع وتنفيذ مجموعات من أفضل الممارسات المحلية للأعمال.

وسيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام، بفوائد ومزايا حوكمة المؤسسات والإطار المؤسسي اللازم لها، ويعتمد النجاح في اتباع ممارسات حوكمة المؤسسات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال، وهذا يتطلب إحداث تحوّل ثقافي؛ ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بدعم أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة المؤسسات وزيادة الوعي اتباع الدليل الجزائري الخاص بها.

3-1-2- إجراءات الخصوصية، نظم ضريبية، قضائية ومحاسبية شفافة: تتمثل هذه الإجراءات في:

أ- إجراءات الخصوصية تتسم بالعدالة والشفافية: الملاحظ أن الطريقة التي تتم بها خصوصية المؤسسات لا تؤثر في هيكل الملكية فحسب، بل تعكس أيضاً ثقافة الدولة الخاصة بالشركة، ومن ثم فإن وجود قواعد وإجراءات واضحة المعالم ودقيقة وشفافة تنصّ على كيفية وتوقيت إجراء خصوصية المؤسسات يعتبر أمراً أساسياً، ومن الممكن أن تؤدّي نظم الخصوصية السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبيّاً على بيئة ومحيط الأعمال.

ب- نظم ضريبية واضحة وشفافة: ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضاً أن تتطلب قدرًا كافيًا من الإفصاح عن البيانات المالية، و ينبغي أن يجرى تنفيذها بصورة دائمة وبفاعلية وفي أوقات محددة (سليمان، 2006، صفحة 06).

ج- وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد: بالإضافة إلى قصور الجانب التشريعي وغياب قائمة جرد ملزمة لإدارة الشركات، فيما يتعلق بتنفيذ مؤشرات لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي (Douifi & Ali Abdessamed, 2020, p. 289)، كذلك يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بشكل جيد واحد من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق، ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية لتطبيق حوكمة المؤسسات أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم ومستقل يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار وكفاءة وعدالة، وفي هذا الصدد فإن الآليات المذكورة فيما يلي يمكن أن تساعد على تقوية النظام القضائي الجزائري (برقي و عبد الصمد عمي، 2013، الصفحات 10-12):

- حماية القضاة من التهديد بالانتقام، وذلك حتى لا يؤثر الخوف في عملية اتخاذ قراراتهم، كذلك الاختيار الصحيح للقضاة.

- يمكن تدعيم الهيئة القضائية عن طريق توفير الموارد المالية والفنية اللازمة لإدارة العملية القانونية بسرعة وكفاءة، كما يمكن تنفيذ إجراءات فعالة لمناهضة الفساد عن طريق تحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينها وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح.

- تقديم وترقية الموظّفين بناءً على معايير مهنية قابلة للاختيار (بناءً على اختبارات موحّدة).

- تقديم تدريب مهني للعاملين على أساس أحدث التكنولوجيات.

- دفع المرتبات المناسبة حتى يمكن جذب الأفراد المهنيين المؤهلين الأكفاء ومنع تقاضي الرشاوى.

- تقديم فرص لتثبيت الموظّفين بناءً على الأداء وليس على أساس الانتخابات الدورية.

د- نظم محاسبية شفافة: تسمح هذه النظم بالحصول على قوائم مالية شفافة للشركة وتقديم في وقتها ويعتمد عليها، على أن يتم مراجعة هذه النظم على أساس معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA)؛ وهو ما يسمح بتسهيل عمليات المقارنة بين المؤسسات، مع ضرورة إلزام المؤسسات على ممارسة قواعد سليمة لإدارة المؤسسات وتصميم نظم داخلية مناسبة للرقابة وتقديم التقارير، وهذا ما تتطلبه أسواق الأسهم والسندات (البورصات).

تزداد أهمية حوكمة المؤسسات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى تبني مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، والذي تم تطبيقه مع مطلع سنة 2010؛ حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، وهذا كدعم لتطبيق حوكمة المؤسسات.

3-2- إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية وإنشاء آليات للمشاركة: تتمثل في:

3-2-1- إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية: يتم إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية التي أصبحت دون الكفاءة المطلوبة مع وجود البيروقراطية عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها وتقييم أداء هذه الأجهزة بانتظام طبقاً لمعايير واضحة ومحددة تمامًا، وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الضعيف فورًا وبشكل شامل في الجهات التي تحتاج إليها.

3-2-2- إنشاء آليات للمشاركة: يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي للحكومة وجود آليات للمشاركة، وهذا بإصلاح الكثير من القوانين واللوائح الموجودة أو وضع قوانين ولوائح جديدة بدلا منها، وهذا عن طريق إنشاء جمعيات ومنظمات مهنية لكل قطاع، وحتى يمكن ضمان عمل هذا الإطار بجدية فإنه يجب أن يكون لدى المواطنين الفرصة للمشاركة في تشكيل هذا الإطار، وفي عملية وضع مختلف السياسات الحكومية والعمليات التشريعية .

3-2-3- قطاع مالي جيد التنظيم: يعتبر وجود قطاع مالي صحيح وسليم أحد الركائز الأساسية المدعمة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع المؤسسات المالية، ويوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات المؤسسات ونموها، ويعتبر وجود الحكومة الجيدة في النظام المصرفي أمراً هاماً، فضلاً عن هذا فإن تحرير الأسواق المالية قد أدى إلى تعريض البنوك لقدرة أكبر من التذبذبات وإلى مخاطر ائتمانية جديدة.

بالإضافة إلى ضرورة وجود شروط ومتطلبات رشيدة وممارسات فعالة للإشراف المصرفي، ويقدم لنا بنك التسويات الدولية (BIS - Bank For International Settlements) مجموعة من المعايير والممارسات التي يمكن تعديلها وفقاً للنظم القومية المختلفة، ويقدم الإطار المقترح الجديد لكفاية رأس المال قدرًا أكبر من الأساليب القياسية، ذات مرونة أكبر لتقييم مدى كفاية رأس المال والمخاطر، وذلك حتى يتم التوفيق بين المتطلبات القانونية والتنظيمية لرأس المال وبين المخاطر التي يتعرض لها، ويقوم الإطار المقترح على أساس ثلاث ركائز كمايلي:

أ. الشروط الخاصة بالأسواق المالية: ويتطلب سوق الأوراق المالية الذي يتصف بالكفاءة مايلي:

- وجود قوانين تحكم كيفية إصدار المؤسسات للأسهم والسندات وتداولها، وتنص على مسؤوليات والتزامات مصدر بالأوراق المالية ووسطاء السوق (السماسة، والشركات الخاسبية، ومستشاري الاستثمار) والتي تقوم على أساس الشفافية والعدالة، ومن المهم أيضاً وجود القوانين واللوائح التي تحكم عمل صناديق المعاشات.

- وجود متطلبات للقيود في بورصاتها لأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.

- وجود قوانين تحمي حقوق مساهمي الأقلية.

- وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية تضم منظمين مستقلين مؤهلين ذوي سلطة تمكنهم من تنظيم عمليات الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسات، وتنفيذ قوانين الأوراق المالية، وقد قامت بوضع سلسلة من المعايير المفيدة لإنشاء أسواق للأوراق (IOSCO) المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية تتسم بالعدالة والكفاءة والسلامة.

ب- الأسواق التنافسية: يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة الخارجية على المؤسسات حيث ترغمها على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الإنتاجية وعقلانية توجيه استغلال الكفاءات البشرية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية، ويؤدي نقص وجود الأسواق التنافسية إلى تثبيط عزيمة الإقدام على تنظيم الأعمال، ويعزز الفساد ويؤدي إلى خفض الإنتاجية؛ ولهذا السبب فإن من الأمور الحاسمة أن تؤدي القوانين واللوائح إلى إنشاء بيئة تجارية تتسم بالوضوح وتكون تنافسية في ذات الوقت. ويمكن للحكومات القيام بذلك من خلال (يوسف، 2006، صفحة 06):

- إزالة عوائق الدخول إلى الأعمال.

- إصدار القوانين الخاصة بالمنافسة والمناهضة للاحتكار.

- إلغاء العوائق الحمائية بما في ذلك حماية الاحتكارات.

- إلغاء نظم المعاملة التفضيلية مثل الإعانات والخصص والإعفاءات الضريبية.

- إنشاء أولويات تجارية واضحة.

- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر والصرف الأجنبي.
- ج. تحديث البنوك: لقد سعت الجزائر نحو الإصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفق استراتيجيات بدأت منذ 1988 بالسعي نحو استقلال البنوك، إصدار قانون النقد والقرض واعتبار القطاع المصرفي هو العامل الرئيس للانتقال نحو اقتصاد السوق. إلا أنه مازالت البنوك الجزائرية لم تؤدي الدور الحقيقي في عملية الوساطة المالية؛ لذلك لا بد من القيام بتحديثها نظرًا للتطور المستمر لحاجات الزبون للصرف الآلي، نظام الإيداع المباشر، المدفوعات الإلكترونية، الاعتماد المستندي الإلكتروني، وهي تواجه مجموعة من التحديات أهمها:
- تحسين الإدارة: وذلك من خلال توظيف الموظفين المؤهلين وذوي تكوين كفاء، وتحسين أساليب التسيير من خلال تطوير الأنظمة الداخلية ووضع نظام رقابي محكم، وكذا إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع.
- التوجه إلى البنوك الشاملة: فهي بنوك تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات، كما تقدم الائتمان لكافة القطاعات. لكون فلسفة البنك الشامل تقوم على التنوع بهدف زيادة حركة الودائع وانخفاض في المخاطر.
- الخدمات البنكية الإلكترونية: ومن بينها أجهزة نظام المقاصة الإلكترونية.
- تحدي الندرة: حيث أن الموارد المالية للبنوك في تقلص مستمر، وهذا راجع لتقلص ادخار الأسر ولهذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص تنشيط وتشجيع الادخار.
- تحدي المنافسة: إنشاء بنوك خاصة وطنية وأجنبية خصوصًا البنوك الإسلامية التي توافق الشريعة الإسلامية بما يزيد من المدخرات.
- 4- التحديات التي تواجه حوكمة الشركات في الجزائر: حدد الميثاق الوطني مشاكل الشركات الجزائرية في النقاط التالية: (بن عبد الرحمان وبن الشيخ، 2013):
- 4-1- كيفية تحسين العلاقة مع البنك: هناك مشكلة واسعة الانتشار في بيئة العمل الجزائرية تتمثل في صعوبة حصول هذه المؤسسات على قروض بنكية، وذلك في ظلّ شكاوى البنك من نقص رأسمال هذه المؤسسات، أو حساباتها السابقة، أو المتوقعة والتي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية، تهتمّ الحوكمة أساسًا من خلال مبادئها بصحة الحسابات وارتباطها بالحقيقة الاقتصادية وزيادة شفافية الشركة في الجانب التاريخي والتوقعي.
- 4-2- كيف يمكن جذب مستثمرين خارجيين إلى النواة الأولية للمؤسسة التي غالبًا تكون عائلية: وهذا غالبًا يطاله مشكلة الحذر المتبادل من الطرفين خاصة أصحاب الأقلية خشية فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير الشركة بالنظر إلى الأغلبية، وحلّ هذه المشكلة في التطبيق الصارم لمبادئ الحوكمة المتعلقة بحماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم.
- 4-3- كيف يمكن من إقامة علاقة ثقة مع الإدارة الجبائية: بمرور الوقت توسعت علاقة الحذر لدى المؤسسات الجزائرية حتى الخاصة منها مع الإدارة الجبائية، والحلّ في اتباع الشفافية والنزاهة في الإفصاح عن الحسابات، وهو ما يعدّ عنصرًا أساسيًا في بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء.
- 4-4- كيف يمكن توضيح العلاقة مع المساهمين: تعرف المؤسسات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي لفكرة الجمعية مفهومًا سلبيًا، والحلّ من وجهة نظر الحوكمة هو اعتماد مبدأ معاملة المساهمين على قدر من المساواة، وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

4-5- كيف يمكن توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيّرين غير المساهمين: إنّ وجود المسيّرين غير المساهمين أو غير المنتمين للعائلة يطرح العديد من المشاكل؛ منها الثقة، والامتياز، والأجر، وهذا يظهر الحاجة إلى توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيّرين وتحديد هيئات مجلس الإدارة والمراقبة للجنة المديرين وغيرها.

4-6- كيف يمكن توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي: إنّ تبني قواعد الحكم الرّاشد يسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية التي تعاني إما من تجميعها أو من تركيزها المبالغ فيه، وهذا يؤدّي إلى ظهور الأزمات الدّاخلية سواء لدى الفريق التنفيذي أو بينه وبين المساهمين.

5- الجانب التطبيقي: آليات تطبيق الحوكمة في شركة "آن سي آى روية" الجزائرية

بعد التطرق لمختلف المفاهيم المتعلّقة بآليات حوكمة الشركات في إطار ميثاق الحكم الرّاشد في الجزائر بشكل مختصر، سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض فصل حول مدى تبني الشركة محلّ الدّراسة لمفهوم حوكمة الشركات؛ وذلك في إطار ميثاق الحكم الرّاشد في الجزائر خلال فترة ادراج الشركة في البورصة:

5-1- الطريقة والأدوات: سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدّراسة:

5-1-1- حدود الدّراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الزمنية: تغطّي هذه الدّراسة الفترة الزمنية الممتدّة من سنة شهر مارس من سنة 2013 مع إعلان شركة "آن سي آى" روية الجزائر البدء في تطبيق ميثاق الحكم الرّاشد وإدراجها في بورصة الجزائر إلى غاية انسحابها من البورصة شهر جويلية 2020 (مارس 2013-جويلية 2020).

- الحدود المكانية: تمسّ الدّراسة التطبيقية إحدى أهم القطاعات على مستوى الاقتصاد الجزائري وهو قطاع الصناعة الغذائية والزراعية، حيث سنخصّص الدّراسة حول الصناعة الغذائية، وبالتحديد دراسة حالة شركة "آن سي آى" روية الجزائر.

- الحدود العلمية: تمّ إجراء هذه الدّراسة على شركة "آن سي آى" روية الجزائر، حيث اعتمدت الدراسة في تقييم مدى تطبيقها لآليات حوكمة الشركات على: مدى توفير إطار فعّال للحوكمة، الإفصاح والشفافية، دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، ضمان حقوق المساهمين، وحقّ الاطلاع وضبط العلاقة مع أصحاب المصلحة.

5-1-2- الطريقة والأدوات المستخدمة: تمّ إجراء في هذه الدراسة برصد حالة شركة "آن سي آى" روية، بإعتبارها من أهم الشركات العاملة في هيكل الصناعة الغذائية في الجزائر، والمختصة في الأساس بنشاط إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة، وكذا بإعتبارها من أهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وذلك خلال الفترة من مارس 2013 إلى شهر جويلية من سنة 2020، حيث اعتمدنا في تقييم واقع الحوكمة بهذه الشركة على استقراء واقع معطياتها وبيانات نجاحها، وكذا من خلال تسليط الضوء على الآليات التي اعتمد عليها الشركة لتبني مفهوم حوكمة الشركات خلال فترة الدراسة، كتوفيرها لإطار فعّال للحوكمة، الإفصاح والشفافية، دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، ضمان حقوق المساهمين، وحقّ الاطلاع وضبط العلاقة مع أصحاب المصلحة.

5-1-3- تقديم عامّ لشركة "آن سي آى" روية الجزائرية: الشركة ذات الأسم "آن سي آى" روية هي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري، ذات رأسمال قدره 849195000 دينار جزائري، ويتمثّل نشاطها الرئيس في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة. وقد تأسّست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (ذ م م) تحت اسم "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية". وكانت الشركة متخصصة في إنتاج معجون الطماطم، والهريسة، والمرّي، تحت العلامة التجارية "الروية".

- في سنة 2003: غيّرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم.
 - في سنة 2006: ارتفع رأس مال الشركة من 109472000 إلى 152044000 دينار جزائري مخصص لشركة مساهمة أجنبية، وهي شركة رأس المال الاستثماري غير المقيمة "افريسيفست المحدودة". وتمّ تمديد فترة حياة الشركة لمدة 99 سنة.
 - في سنة 2008: تمّ تغيير الاسم السابق للشركة من "الشركة الجديدة للمصنّات الجزائرية" إلى "آن سي آي روية ش.ذ.أ"، وقد تمّ رفع رأس المال الشركة مرةً أخرى من 792195000 دينار جزائري إلى 849195000 دينار جزائري خلال هذه السنة.
 - في سنة 2011: صدر قرار مجلس الإدارة في 27 ماي 2011 بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين في 31 يناير 2012.
 - في أبريل 2013: شرعت شركة "آن سي آي" الروبية في بيع أسهمها من خلال العرض العلني للبيع. وانصب مبلغ العرض على 25% من رأس المال، أي ما يعادل 849.195.200 دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم.
 - في جويلية من سنة 2013: وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم "آن سي آي" روية في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 يونيو 2013. وقُدّر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري (بورصة الجزائر، 2019).
- وفيما يلي يمكن تقديم بطاقة فنية عن شركة "آن سي آي روية" الجزائر:
- الجدول (01): بطاقة فنية عن شركة "آن سي آي" روية الجزائر

شركة "آن سي آي" روية		البيان
آن سي آي روية ش. ذ. أ.		اسم الشركة
شهر ماي 1966 (عمرها 52 سنة في سنة 2018)		سنة التأسيس
تصنيع الأغذية والمنتجات زراعية (الصناعة الغذائية)		نشاطها
الطريق الوطني رقم 5 للمنطقة الصناعية روية، الجزائر 16300		مقرها الاجتماعي
مؤسسة عائلية		طبيعة ملكية المؤسسة
سليم عثمان رئيس مجلس الإدارة	محمد صحي عثمان المدير العام	المديرين الرئيسيين
مارس 2013		تاريخ دخول بورصة الجزائر
8 491 950 سهم		عدد أسهم المؤسسة
849 195 000 دج (سعر السهم 100 دج)		مقدار رأس المال الاجتماعي (2020)
424.597.600 دج (سعر السهم الواحد = 200 دج)		القيمة السوقية للمؤسسة (01- جوان 2020)

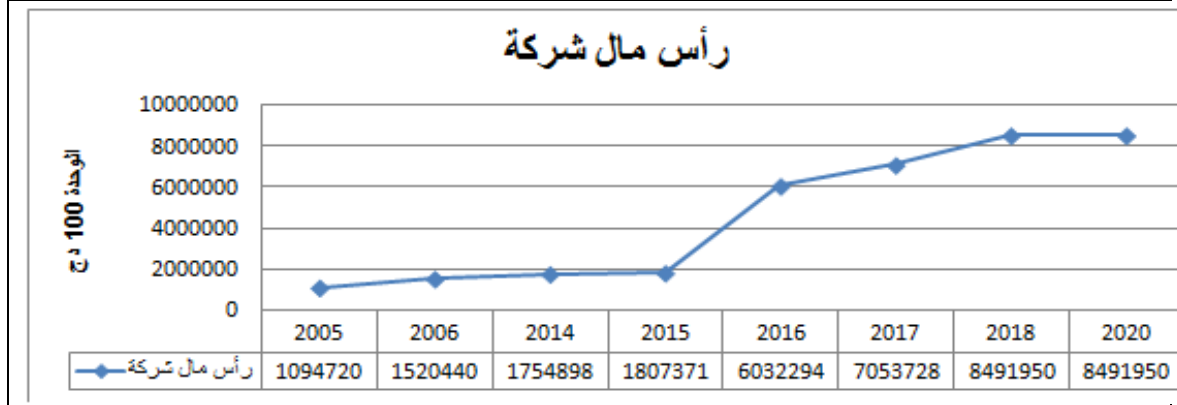
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (NCA Rouiba Foundation, 2020)، (Algeria

Stock Exchange, 2020)

وبعد التعريف بالشركة محلّ الدراسة، يمكن تقديم بعض المؤشرات حول تطوير نشاطها خلال السنوات الأخيرة كما يلي:

- تطور رأس مال شركة "آن سي آى" روية: الجدول الموالي يلخص لنا التطور الذي شهده رأس مال شركة "آن سي آى روية":

الشكل (01): تطور رأس مال شركة "آن سي آى" روية من سنة 2005 - 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (بورصة الجزائر، 2019).

المتتبع لتطور رأس مال شركة "آن سي آى روية" يلاحظ الارتفاع المستمر في رأس مال الشركة، حيث ارتفع من 1094720 دج سنة 2014، إلى 849195000 دج سنة 2020، وهو ما يوقر دعماً إضافياً لإنتاجية الشركة، ويساعدها على تلبية متطلباتها وتغطية الالتزامات، وكذا توسيع قاعدتها الإنتاجية. والجدول الموالي يبرز سندات رأس المال لشركة "آن سي آى روية" كما وردت في بورصة الجزائر ليوم 01-06-2020:

الجدول (02): سندات رأس المال لشركة "آن سي آى" روية في بورصة الجزائر (يوم 01-06-2020)

الوحدة: دج

رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع / الفئة	القيمة الاسمية	عدد الأسهم
DZ0000010045	ROUI	آن سي آى روية	الصناعة الغذائية	100	8 491 950

المصدر: (Algeria Stock Exchange, 2020)

2.5. تطور القيمة السوقية العائمة وسعر السهم لشركة "آن سي آى" روية في البورصة (من جويلية 2013- جوان 2020): الجدول الموالي يأخذ القيم المتعلقة بسعر السهم المأخوذة من الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر خلال شهر جويلية منذ سنة 2013، وهي سمة الإدراج في البورصة إلى سنة 2020 (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 02)، وكذا القيمة السوقية العائمة حسب تطورات سعر السهم الواحد:

الشكل (02): تطور القيمة السوقية العائمة وسعر السهم لشركة "آن سي آى روية" في البورصة (للفترة من جويلية 2013 إلى 1 جوان 2020)

الوحدة: دج



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Algeria Stock Exchange, 2020)

3.5. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات: تبرز مظاهر تطبيق شركة آن سي آي روية الجزائر لآليات الحوكمة من خلال ما يلي:

1.3.5. توفر إطار فعال لحوكمة شركة "آن سي آي روية" الجزائر ودخلها بورصة الجزائر سنة 2013: تأسست هذه الشركة العائلية في الجزائر سنة 1966 لتصنيع الأغذية والمنتجات الزراعية. ولتيسير نموها، قررت الشركة أن تدخل شريكاً في الملكية، وكان من بين شروط الاستثمار أن طلب الشريك من شركة "آن سي آي روية" الجزائر تغيير أسلوب الحوكمة في الشركة، وقد أدت التعديلات إلى زيادة الاستقرار والنمو في الشركة، مما عاد بالنفع على شركة "آن سي آي روية" الجزائر والمستثمر، طوال السبعينيات من القرن العشرين عملت شركة "آن سي آي روية" الجزائر في تصنيع المنتجات الغذائية والزراعية، وفي ذلك الوقت وتحت سياسات الجزائر التي اتسمت بالقيادة الاشتراكية، تدخلت الحكومة في قرارات الشركة الاستثمارية، وكان أسلوب الإدارة بعيداً عن الشفافية. وبحلول الثمانينيات تراخت القيود الاقتصادية إلى حد ما وحصلت الشركة على موافقة للتوسع، غير أن الدولة واصلت قيودها على طاقة تشغيل معدّات الشركة.

وفي التسعينيات بدأ عهد جديد من التحرر السياسي والاقتصادي، وجاءت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية في وقتهم، حيث واجه الجيل الثاني من العائلة التحدّي الرئيس الذي يواجه العديد من الشركات العائلية: إذا لم تتوسّع الشركة، سيتفوّق حجم العائلة عن الشركة. وأدرك الرئيس التنفيذي أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل النمو المناسب، غير أنه كان من المستحيل أن يسعى للحصول على تمويل مصري؛ لأنّ معدّل الدين بالشركة كان مرتفعاً للغاية. ولذلك اتخذ قراراً شجاعاً بأن يدخل شركة خاصة من خارج العائلة، وعلى الرغم من التردّد الشديد، اقتنع أفراد العائلة في النهاية بأنّ هذه الخطوة هي الاختيار الوحيد المجدي اقتصادياً للنمو (مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2011، صفحة 24). وفي شهر مارس من سنة 2013 استطاعت شركة "آن سي آي" روية الجزائر من دخول بورصة الجزائر وتلبية شروط الإدراج، وهذا كان بمثابة خطوة مهمّة في مجال ترشيد الإدارة داخل الشركة وانفتاحها على محيطها الخارجي، لتعلن الشركة خلال شهر جويلية من سنة 2020 انسحابها من البوصة الجزائر نظير المشاكل التي واجهتها الشركة مؤخراً. وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الأولى التي جاءت على أساس أن هناك إطار دائم وفعال لتبني مفهوم الحوكمة في شركة "آن سي آي" روية الجزائر خلال فترة الدراسة (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 04). وهذه النتيجة توفقت جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة كل من "كمال شريط" و"سفيان خلوفي" (2018)، والتي خلصت إلى أنّ شركة "آن سي آي" روية الجزائر تعتبر سبّاقة في المؤسسات والشركات الجزائرية بالتزامها بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية (2009)، كون مديرها العام رئيس فريق العمل المكلف بتحرير ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر (شريط و خلوفي، 2018، صفحة 14).

2.3.5. الإفصاح والشفافية في شركة "آن سي آي" روية: التزمت شركة "آن سي آي روية" الجزائرية ومنذ 2003 بتقديم التقارير عن حساباتها وأدائها للإدارات الضريبية. كما التزمت الشركة بتوفير كافة المعلومات المتصلة بتأسيسها وملكية أسهمها، وتقوم بالإفصاح عن بياناتها الحالية والتشغيلية وأهدافها الاستراتيجية، فضلاً عن نشر كافة المعلومات عن المساهمين وعن أعضاء مجلس الإدارة وسيرتهم الذاتية، إضافة إلى المخاطر المتوقعة، وذلك على موقعها الإلكتروني الرسمي، كما اعتمدت الشركة على سياسة الشفافية ومشاركة الأهداف والإنجازات السنوية مع المساهمين والموظفين، وفي هذا الشأن تعتبر شركة "آن سي آي" روية الجزائرية من بين المؤسسات المحلية القليلة في الجزائر التي تصدر تقريراً سنوياً، حيث يتضمن كافة المعلومات الأساسية والمهمة عنها، والمتضمن "فلسفتها" "رسالتها"، البيانات المالية وغير المالية، تقرير للمدققين يؤكد صحة المعلومات، وبهذا استطاعت هذه الشركة جذب استثمارات جديدة وكسب ثقة السوق، حيث ساعدتها التحسينات التي قامت في مجال الإفصاح عن التقارير والشفافية على الحصول على تأشيرة الدخول إلى البورصة (مؤسسة أن سي أ روية الجزائر، 2020)، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ شركة "آن سي آي" روية الجزائرية ومنذ سنة 2014 إلى يومنا هذا لم تقم بنشر أيّ تقرير على وضعيتها المالية، وهذا يدلّ على تراجع مبدأ الشفافية والإفصاح، وهذا ما قد ينعكس عليها سلباً مستقبلاً ولاسيما على قيمها السوقية في البورصة (لمزيد من المعلومات ينظر الشكل رقم 02). وهو ما كان له دور جوهري في انسحاب الشركة من بورصة الجزائر شهر جويلية من سنة 2020. وهذا ما يؤكد نفي الفرضية الثانية التي تعتبر أن شركة "آن سي آي" روية الجزائرية تتبنى مبدئي الإفصاح والشفافية في أعمالها، وهو ما يتوافق نوعاً ما مع نتيجة دراسة "علي العيسى" و"هشام لبزة" (2017)، والتي وتوصلت إلى أن تبني شركة "آن سي آي" روية الجزائر لمفهوم الحوكمة خلال سنوات 2013، 2014، 2015 من خلال عمليات الإفصاح والشفافية ساعد كثيراً على توطيد العلاقة مع أصحاب المصالح، ولاسيما فيما تعلق بجذب المساهمين والتواصل معهم والسماح لهم بالتدخل بصورة مباشرة أو حتى عن طريق الإبلاغ، فقط في القرارات الرئيسة للشركة. كما توافقت هذه النتيجة أيضاً إلى حد كبير مع ما توصلت إليه دراسة "كموش عبد المجيد" (2019)، والتي خلصت إلى أنّ شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بشكل عام بتطبيق المبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة بيئة الأعمال الجزائرية.

3.3.5. دور ومسؤوليات مجلس الإدارة: تلتزم شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بصفة عامة بوضع نظم ولوائح تحدّد من خلالها صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة (كموش، 2019، صفحة 102). هذا وقد أكد المدير العام لشركة "آن سي آي" روية الجزائر (وهو عضو في مجلس الإدارة) أنّ مجلس إدارة الشركة يعمل وفقاً للقانون الأساسي الداخلي للشركة، حيث يعمل على رعاية مصالح أطراف التعامل. ومراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة مع مراقبة الأداء والتنفيذ. أيضاً تأكيد وضمّان مصداقية حسابات الشركة وكيفية نشرها. بالإضافة إلى تحديد المصاريف العامة. والإفصاح عن اللجان المشكلة وتوضيح تركيبة أعضائها.

أمّا تركيبة مجلس الإدارة فتستفيد الشركة من التمثيل الموسّع مع ممثلي المساهمين والإدارة، فضلاً عن عضوين مستقلّين: أحدهما إداري والآخر ملاحظ، وقد أسندت أمانة المجلس لمكتب محاماة مستقل، ومن حيث طريقة عمل المجلس، فإنّه يجتمع مرّة واحدة في السنة على الأقل، بناءً على دعوة رسمية مع جدول أعمال محدّد، أمّا من حيث اللجان في المجلس، فقد قامت الشركة بإنشاء لجنة الاستراتيجية والاستثمارات منذ دخول مستثمر جديد في رأس مالها وهي شركة صندوق الاستثمار Africinvest Fund. كما أنّ لجناً أخرى قد تمّ إنشاؤها منذ 2010، وهي لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات،

لجنة التعويضات، ولجنة الأخلاق، والبيئة والتنمية المستدامة (سعود و قاسمي، 2018، صفحة 244). وبهذا نجد أنّ مجلس الإدارة يقوم بمهامه المتوافقة مع مبادئ الحوكمة.

ومن خلال ماسبق يتّضح أنّ شركة "آن سي آي" روية الجزائر ملتزمة إلى حد ما بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات بغية إضفاء الشّفاافية والمصداقية لدى كافة أطراف التعامل معها بما يضمن تحقيق مصالحهم وتحسين سمعة الشركة، وما يؤكّده هو عملية نشر إعلانات الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة على موقعها الإلكتروني الرسمي بشكل منتظم ومستمرّ إلى غاية سنة 2020. وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية الثالثة التي تعتبر أنّ مجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية الجزائر له دور ومسؤوليات في صنع قرارات الأعمال بالشركة خلال فترة الدراسة (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 03).

4.3.5. ضمان حقوق المساهمين في شركة "آن سي آي" روية: تعمل الشركة بشكل مستمرّ على أن يكون مساهميها مدعوون للجمعية العامة العادية التي تعقد خلال السنة بغرض المداولة حول جدول الأعمال، والذي يضمّ جملة من الأعمال تتمثّل في (مؤسسة آن سي أ روية الجزائر، 2020):

- القراءة والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة، والتقرير العام لمخاف الحسابات للسنة المالية.
- القراءة والمصادقة على التقرير الخاص لمخاف الحسابات المتعلّق بالاتفاقيات التنظيمية طبقاً للمادة 628 من القانون التجاري، والمصادقة على الكشوف المالية للسنة المالية، وتخصيص النتائج.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية.
- تحديد بدائل الحضور لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية، وتجديد عهدة أعضاء مجلس الإدارة.
- التفويض قصد القيام بإجراءات الإيداع والإجراءات القانونية.

وحسب المادة (678 معدّلة) من القانون التجاري الجزائري: "يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية، والتي تخصّ عمل الشركة وإدارتها مثل: أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين، ونصّ المشاريع التي يقدّمها مجلس الإدارة وغيرها..." (الأمانة العامة للحكومة، 2007)، وتوفّر هذه المعلومات من خلال موقعها (<http://www.rouibaenbourse.com>). وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية الرابعة التي تعتبر أنّ مجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية الجزائر يوفر ضمانات لحقوق مساهميها.

5.3.5. المعاملة المتساوية للمساهمين (حقّ الاطلاع) ودور أصحاب المصالح في شركة "آن سي آي روية" (ضبط العلاقة): من خلال القواعد المنظّمة لعمل المؤسسات نجد أنّ شركة "آن سي آي" روية الجزائر تعمل على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين وهذا من خلال:

- إتاحة الفرصة لكلّ مساهمي الشركة، وبدون تفرقة للاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالشركة (المادة 678 معدّلة من القانون التجاري الجزائري).

- جميع حملة الأسهم في الشركة تتمتع بحقوق متساوية وملازمة لحقّ ملكيتها (المادة 715 مكرّر 42 من القانون التجاري الجزائري).

- إتاحة الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على تعويض الضّرر عند انتهاك حقوقهم (المادة 715 مكرّر 23 من قانون التجاري الجزائري) بالمخالفات التشريعية أو خرق القانون الأساس من قبل القائمين بالإدارة.

كما وتحتّم شركة "آن سي آي روية" الجزائر بأصحاب المصالح بهدف كسب ثقتهم وتوطيد العلاقة معهم، وهي تلتزم بالوفاء بكافة التزاماتها معهم. ففي ظلّ القوانين والتشريعات تنشأ الحقوق لأصحاب المصالح، كما قد تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح، وشركة "آن سي آي" روية الجزائر تربطها عدّة مصالح بأطراف

خارجية، كما تسعى الشركة للحصول على رضا المتعاملين معها، والمحيط الذي تعمل فيه (مؤسسة أن سي أ روية الجزائر، 2020).

وقد أكدت دراسة في هذا الصدد للباحثين العبسي علي، هشام ليزة (العبسي و ليزة، 2017، صفحة 121) على أنّ تبني شركة "أن سي آي" روية الجزائر لمفهوم الحوكمة خلال سنوات 2013، 2014، 2015 من خلال عمليات الإفصاح والشفافية ساعد كثيرًا على توطيد العلاقة مع أصحاب المصالح، ولاسيما فيما تعلق بجذب المساهمين والتواصل معهم والسماح لهم بالتدخل بصورة مباشرة أو حتى عن طريق الإبلاغ، فقط في القرارات الرئيسة للشركة، وقد دعمت هذه الخطوة آنذاك رؤية الشركة المستقبلية كثيرًا، وساعدت الشركة في تجاوز الكثير من الخلافات العائلية التي نشأت بسبب كبر العائلة خلال تلك الفترة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة التي جاءت على أساس أنشركة "أن سي آي" روية الجزائر تضمن المعاملة المتساوية للمساهمين (حقّ الاطلاع) وفق ضوابط محدد للعلاقات.

الخلاصة

تهدف الشركات من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدرات وموارد الشركات، من خلال تهيئة مناخ الأعمال وفق بيئة أساسها المسؤولية، والرقابة، والالتزام، ومراعاة مبادئ الوضوح، والشفافية في رسم أهداف وخطط الشركة الاستراتيجية، وبيان حقوق كياناتها والتزاماتها، وإدارة علاقتها مع جميع أصحاب المصلحة كالموردين، والممولين، والمستهلكين، وجهات الرقابة وغيرهم. كما تمثل عملية إنشاء أو وضع التشريعات إحدى تحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر، وبدونها لا يمكن للأسواق أن تتبنى مفهوم حوكمة المؤسسات وتثبت جذورها، ويعتمد مستقبل الاقتصاديات بأكملها على مواجهة تلك التحديات، ويتطلب النجاح قيام القطاعين الخاص والعام معًا بإنشاء ووضع الأطر القانونية والتنظيمية، وخلق جوّ من الثقة من خلال السلوك الأخلاقي والإشراقي. ومن خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والتساؤلات الفرعية، واختبار صحة الفرضيات توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- 1- نتائج الدراسة: بناءً على كل ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي:
 - نظام حوكمة الشركات يتضمّن مجموعة من المتطلّبات القانونية، التشريعية، الإدارية والاقتصادية، يستخدم عدة آليات كالمراجعة الداخلية والخارجية، ولجنة المراجعة، ومجلس الدولة والمنظمات المهنية والجهات الرقابية، والتي تتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق نتائج محددة وهي بمثابة مخرجاته.
 - تم إعداد الدليل أو ميثاق الحكم الراشد بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات، وشركة التمويل الدولية، ويتضمّن الميثاق جزأين وملاحق، حيث وضّح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر. في حين يتطرّق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يُبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات. ويختتم الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.

- لم تستطع شركة "أن سي آي" روية الجزائر توفير إطار دائم وفعال لتبني مفهوم الحوكمة بألياته المختلفة، وهذا ما يعكسه خروجها من بورصة الجزائر في شهر جويلية من سنة 2020.

- شركة "أن سي آي" روية الجزائر لم تتبنى مبدئي الإفصاح والشفافية كما يجب في أعمالها وبالشكل الصحيح، حيث لم تصدر ولم تنشر الشركة أي تقرير مالي مفصل عن نشاطها منذ سنة 2015.

- مجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية الجزائر كان له دور ومسؤوليات في صنع قرارات الأعمال بالشركة إلى غاية شهر جويلية 2020، ولكن مع خروج الشركة من البورصة خلال هذا التاريخ لم يعد لهذا المجلس دور بالأساس في أعمال الشركة.

- مجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية الجزائر وفر ضمانات لحقوق مساهميها خلال فترة الإدراج في البورصة، حيث تعاملت الشركة بشكل مستمر على أن يكون مساهميها مدعوون للجمعية العامة العادية التي تعقد خلال كل سنة بغرض المداولة حول جدول الأعمال، لكن ومع خروج الشركة من البورصة شهر جويلية من سنة 2020 سينحصر عمل مجلس الإدارة وستختفي معه هذه الضمانات بالضرورة مستقبلاً.

- شركة "آن سي آي" روية الجزائر ضمنت المعاملة المتساوية للمساهمين (حقّ الاطلاع) وفق ضوابط محدد للعلاقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015، مع الإفصاح عن آخر تقرير مالي مفصل عن وضعية الشركة كما قلنا سابقاً مطلع سنة 2015.

2- اقتراحات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية تقترح الدراسة ما يلي:

- على الشركات الجزائرية إعادة تقييم علاقاتها الداخلية الخارجية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، استناداً إلى المبادئ التي توّرها حوكمة الشركات في إطار ميثاق الحكم الراشد، من أجل تجاوز المشاكل التي تعاني منها وعلى رأسها مشكل الثقة.

- يجب على الجهات الحكومية تبني آليات دمج مفهوم الحوكمة في النسيج الاقتصادي الجزائري ككل؛ وأن يكون ذلك من خلال إصدار التشريعات اللازمة لتشجيع الشركات على تنفيذ هذا الأسلوب للحفاظ على الأموال وزيادة الاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني.

- ضرورة متابعة الفساد في المؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص، ومعرفة وسائله وأساليبه ومقاومته بمبدأ الشّفاية والإفصاح، وعلاج الفساد الإداري وإعلان الحرب عليه لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وتعميق مفهوم المساءلة، وحسن اختيار القيادات في ظلّ معايير الكفاءة وليست المحسوبية.

- ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة، واستمرار العمل بها لإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية؛ واستخدامها في القرارات الاقتصادية التي تحقّق الكفاية للمجتمع، ودعم ممارسات المحاسبة والمراجعة من خلال التنظيمات الثقافية والمهنية الخاصّة بها.

- وضع قواعد لأفضل الممارسات في مجال إدارة الشركات على المستوى الدّولي والمستوى الإقليمي، وتدريب العاملين عليها، وتحديد الأدوار من خلال ثقافة أسلوب حوكمة الشركات وتبادلها بين الكيانات الاقتصادية المحلية والإقليمية وحتى العالمية.

- تعميم استخدام أسلوب حوكمة الشركات في قطاع الأعمال العام بجانب القطاع الخاص؛ للاستفادة من الممارسات الأفضل مع التركيز على القيم لتحقيق الأرباح المالية وترسيخ المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع.

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

الكتب:

- أحمد حلمي جمعة. (2015). أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكّم المؤسسي (المجلد 01). الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- أمين لطفى السيد أحمد. (2010). *المراجعة وحوكمة الشركات* (المجلد 01). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- بلال خلف السكرانة. (2014). *أخلاقيات العمل* (المجلد 04). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- زياد عبد الحليم الذبية. (2011). *نظم المعلومات في الرقابة والتحقيق* (المجلد 01). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- علاء فرحان طالب، و إيمان شيهان المشهداني. (2011). *الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف* (المجلد 01). الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- كاترين وآخرون. (2003). *حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين*. تأليف كريم سمير. واشنطن، و.م.أ: مركز المشروعات الدولية.
- محسن أحمد الخضري. (2005). *حوكمة الشركات* (المجلد 01). مصر، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، خميس، كريم العاني معاوية، و محمد عبد السلام. (2016). *أخلاقيات الإدارة* (المجلد 01). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- محمد مصطفى سليمان. (2006). *حوكمة الشركات - ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- المجلات العلمية:**
- إلهام يحيوي، و ليلي بوحديد. (2014). *الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب (NCA) بالروبية. أداء المؤسسات الجزائرية*.
- إيمان بركان، و عبد الحليل بوداح. (جوان , 2015). *أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في حوكمة المؤسسات المصرفية في الجزائر*. مجلة العلوم الإنسانية، 43(43)، صفحة 13.
- عبد المجيد كموش. (مارس, 2019). *واقع ممارسات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر (الشركات المدرجة في بورصة الجزائر نموذجاً)*. التكامل الاقتصادي، 07(01)، 87-104.
- علي العبسي، و هشام ليزة. (02 01, 2017). *أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي وحوكمة الشركات مع الإشارة الى تجربة شركة أن سي أ روية الجزائر*. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 02(03)، 115-126.
- علي عبد الصمد عمر. (2013). *إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر-دراسة مقارنة مع مصر-*. مجلة الباحث، 12.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات. (2011). *تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول*.
- وسيلة سعود، و كمال قاسمي. (2018). *حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة أن سي أ-*. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي(03)، 229-248.
- الملتقيات والندوات:**
- أشرف حنا ميخائيل. (24-26 سبتمبر, 2005). *تدقيق الحسابات وأطرافه في منظومة حوكمة الشركات*. المؤتمر العربي حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات.

- أمال عياري، و ابو بكر خوالد. (2012). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.
- حساني رقية، وأخرون. (06-07 ماي، 2007). آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.
- حسين يريقي، و علي عبد الصمد عمى. (2013). واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها. الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.
- كمال شريط، و سفيان خلوفي. (14، 10، 2018). دور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات الصناعية بالجزائر (دراسة حالة مؤسسة "أن سي أ روية" الجزائر). الملتقى الوطني الأول حول: دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، الصفحات 1-16.
- زين الدين بروش، و جابر دهيمي. (06-07 ماي، 2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي والإداري.
- عاشور مزريق، و صورية معموري. (2012). حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي. الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 01.
- عزيزة مريم بن سمية. (03-04 ديسمبر، 2012). حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين. الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية (الواقع العلمي وآفاق التأمين التعاوني تجارب دول).
- محمد يوسف. (ديسمبر، 2006). مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديمقراطية. ملتقى التنمية الاقتصادية والحكم الراشد.

القوانين والمراسيم:

- الأمانة العامة للحكومة. (2007). القانون التجاري الجزائري، المادة 678 معدل. الجزائر.
- منتدى رؤساء المؤسسات. (2009). ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، الجزائر.
- المواقع الإلكترونية:
- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته الجزائرية. (10، 20، 2016). تاريخ الاسترداد 09، 12، من نظرة عامة: <http://www.onplc.org.dz/index.php/ar/2016-10-19-08-20-20>
- بورصة الجزائر. (2019). سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تاريخ الاسترداد 09، 27، 2019، من <http://www.sgbv.dz/ar/?page=pme>
- مؤسسة أن سي أ روية الجزائر. (2020). تاريخ الاسترداد 05، 26، من <http://www.rouiba.com.dz/?lang=ar>

2- المراجع الأجنبية:

- Algeria Stock Exchange. (2020, 06 01). Retrieved 06 01, 2020, from <http://www.sgbv.dz/?lang=eng>.
- Boufatah, B., & Fellag, N. (2018, JUNE). *Evaluation Of Corporate Governance Practices In Algerian Small And Medium Sized Enterprises: Case Of An Industry Sme In Chlef*. El - Maqrizi Journal for Economic and Financial Studies, 02(01), 167-185. Retrieved 11 07, 2020, from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122365>

- Douifi, H., & Ali Abdessamed, O. (2020, November). *Implementation Of Governance Mechanisms In The Algerian Corporations - Empirical Study*, strategy and development review. 10(06), 273-291. Retrieved 11 07, 2020, from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136393>.
- Liangrong, Z. (2009). Corporate Corporate Social Performance Empirical Evidence from Chinese Enterprises.
- NCA Rouiba Foundation. (2020, 06 01). Retrieved 06 01, 2020, from <http://www.rouiba.com.dz/stock-market-space/rouiba-share/?lang=en>.

الملاحق

ملحق (01): سعر السهم الواحد لشركة آن سي آي روية الجزائر في بورصة الجزائر يوم 01-06-2020



المصدر: (بورصة الجزائر، 2020)

ملحق (02): القيمة السوقية لشركة "آن سي آي" روية الجزائر في بورصة الجزائر يوم 01-06-2020



المصدر: (بورصة الجزائر، 2020)

ملحق (03): دعوة إلى اجتماع مجلس إدارة شركة "آن سي آي" روية في 09 مارس 2020



المصدر: (مؤسسة أن سي أروبية الجزائر، 2020)

ملحق (04): ملخص بيان العرض العلني للسحب لشركة "أن سي آي" روية جويلية 2020



المصدر: (بورصة الجزائر، 2020)

تجربة الجزائر في دعم المقاولاتية تلخوخ سعيدة*

الإرسال: 03/02/2021

القبول: 12/12/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص : يهدف هذا البحث الى تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر بالتركيز على أجهزة المرافقة المقاولاتية ودورها في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.

حيث تبين أن الجزائر تقوم بالمرافقة المقاولاتية من خلال أجهزة عدة ومنها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات الصغيرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARPME).

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية، المرافقة المقاولاتية، الجزائر.

تصنيف JEL: L26

Algeria 's experience in supporting entrepreneurship

Abstract: This research aims to diagnose the reality of entrepreneurship in Algeria by focusing on the business accompaniment apparatus and their role in creating small and medium enterprises, by relying on the descriptive and analytical approach.

As it was found that Algeria is conducting business support through several agencies, including: the National Agency for Supporting Youth Employment (ANSEJ), the National Unemployment Insurance Fund (CNAC), the National Agency for the Management of Small Enterprises (ANGEM), the National Agency for Investment Development (ANDI), the Fund Investment Loan Guarantee (CGCI), Loan Guarantee Fund for Small and Medium Enterprises (FGARPME).

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial Accompaniment, Algeria.

JEL Classification : L26

* أستاذة مساعدة، جامعة محمد بوقرة يومرداس، الجزائر، s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz، (المؤلف المرسل)

1. مقدمة

عرفت الجزائر موجة من الاصلاحات الاقتصادية في مسارها للتحويل نحو الاقتصاد الحر، إذ أولت أهمية كبيرة لإنشاء المؤسسات ضمن ديناميكيتها التنموية، ففي هذه المرحلة الانتقالية اعتبرت المقاولاتية مركز سياسة التحويل نحو اقتصاد السوق، ذلك أن المقاولاتية في الجزائر هي وليدة الاصلاحات التي اتخذت من قبل السلطات العمومية للتوجه نحو تنظيم جديد أساسه تشجيع وتنمية روح المقاولاتية التي تعمل على توفير مناصب الشغل، دعم صيرورة الابداع وتحسين مستوى المنافسة والتقليل من عدم المساواة الاجتماعية لتأمين السير الحسن لاقتصاد السوق.

ومن بين ما اتخذ من إجراءات انشاء أجهزة عديدة للتشغيل ولإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة استجابة للضرورة الاجتماعية من جهة ومباشرة التكيف مع اقتصاد السوق كضرورة اقتصادية من جهة أخرى.

من هنا تبرز أهمية المقاولاتية حيث أن الحصول على منصب شغل من قبل الشباب لا يعني الحصول على أجر يتناسب وطموحاتهم وكفاءاتهم، هذه الوضعية دفعت الكثيرين نحو خيارات أخرى لمواجهة البطالة وأهمها العمل للحساب الخاص عن طريق انشاء مقاولات خاصة، والدولة بالمقابل عملت على تشجيع ودعم هذا التوجه من خلال مجموعة من الاجهزة التي أنشئت لذلك لوجود ديناميكية في انشاء المؤسسات، فالمقاول ينشئ المؤسسة وهذه الأخيرة تخلق الثروة والوظائف، وإنشاء المؤسسات يعتبر فعلا ذو قيمة كبيرة إن كان على المستوى الفردي أو الوطني، لكن هذا لا يمكن أن يتحقق بفعالية إلا من خلال ترسيخ وتعزيز ثقافة مقاولاتية.

غير أن بروز المقاولات هو عملية معقدة تتأثر بعدة عوامل، من هذا المنطلق يعد موضوع المقاولاتية موضوعا متعدد المداخل والمقاربات بل متعدد التخصصات، ففي هذه الدراسة نحاول التعرف لموضوع المقاولاتية من خلال التركيز على جهود الدولة الجزائرية في تدعيم المقاولاتية.

1.1 الاشكالية

تأتي هذه المداخلة كمحاولة للإجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تشجيع المقاولاتية في الجزائر؟

2.1 الأسئلة الفرعية

بهدف معالجة الاشكالية، تم تقسيمها الى الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم المقاولاتية؟
- فيم تتمثل أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر؟

3.1 الفرضيات

- يقصد بالمقاولاتية كل نشاط يؤدي الى تحقيق هدف تجاري؛
- تتمثل أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر في : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

4.1 أهداف البحث

- يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:
- تقديم المفاهيم النظرية الاساسية المتعلقة بالمقاولاتية؛
- التعريف بأجهزة ووكالات دعم المرافقة المقاولاتية في الجزائر؛
- تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر؛
- تحليل مساهمة أجهزة المرافقة المقاولاتية في دعم المقاولاتية في الجزائر.

5.1 منهجية البحث

تم الاعتماد من خلال هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي لتقديم الاطار النظري للمقاولاتية بالتركيز على المفاهيم الاساسية المتعلقة بها، إلى جانب المنهج التحليلي لتشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر بالتركيز على أجهزة المرافقة المقاولاتية وتدابير الدعم التي اتخذتها الجزائر لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.1 الدراسات السابقة

1.6.1 دراسة (قاسي، 2017/2016)

جاءت هذه الدراسة لإبراز دور المرافقة المقاولاتية في تنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، إذ توصلت هذه الدراسة الى أن الجزائر خسرت سنة 2015 فقط 33 مليار دولار من عائداتها من المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط في ظل عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، ما جعل السلطات الجزائرية تشجع الشباب على خلق مشروعاتهم الخاصة من أجل المساهمة في خلق القيمة، حيث وضعت الدولة هيئات مرافقة لدعم المشروعات الاستثمارية في مختلف مراحلها.

2.6.1 دراسة (قايدى، 2017/2016)

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة التكوين في تطوير التوجهات المقاولاتية للطلبة الجامعيين، حيث توزعت على عينة مكونة من 100 طالب من تخصصات الاقتصاد والتسيير ومن تخصصات أخرى غير العلوم التجارية. توصلت هذه الدراسة الى عدم تطور توجه المقاولاتي للطلبة على عكس التمكين المقاولاتي والخوف من الفشل.

7.1 هيكل البحث

يمكن معالجة الاشكالية البحثية بالاعتماد على محورين وهما:

- الاطار المفاهيمي للمقاولاتية؛
- تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر.

2. الاطار المفاهيمي للمقاولاتية

1.2 تعريف المقاولاتية

يقصد بها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج والقائم على تكرار الانشطة على وجه الاعتياد والاحتراف بنية المضاربة، بناء على التصميم وتنظيم إدارة بشرية وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولاتية أو المشروع. (عجيري، صفحة 37)

2.2 صور المقاولاتية

تتمثل أهم صور العمل المقاولاتي من خلال كل من الأعمال، إنشاء مؤسسة، خلق القيمة والابتكار: (بوطورة، بوطورة، و هواري، 2018)

1.2.2 المقاولاتية وفرص الأعمال

من خلال هذا المفهوم يتبين أن الفرصة هي معلومة جديدة يتم استغلالها من طرف أفراد يمتلكون خاصيتين : الأولى هي امتلاكهم معارف داخلية مكتملة لهذه المعلومة والتي تسمح لهم باستغلالها، والثانية أنهم يمتلكون بعض المميزات الخاصة من أجل تقييمها، الحصول على هذه المعلومة يثير الحس المقاولاتي لاستغلال هذه الفرصة.

2.2.2 المقاولات وإنشاء المؤسسة

من خلال هذه المقاربة، تعرف المقاولات على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة، معناه النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل. وعليه فحسب هذه المقاربة فإن المقاول هو رجل استراتيجي قادر على إعداد رؤية مستقبلية مقاولاتية وقيادي قادر على قيادة التغيير الناتج عن النشاطات المقاولاتية.

3.2.2 المقاولات ومفهوم خلق القيمة

هو المفهوم المتعلق بالمزيج (فرد - خلق القيمة) حيث عرفه Bruyat كحركة تغيير أن يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة. المقاولات كحالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي (استهلاك الوقت، المال، حيث يعرفه Fayolle الطاقة (ومشروع أو منظمة جديدة أو منظمة) قائمة (في شكل مقاولات، القيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية، مالية، وشخصية التي تحصل عليها المنظمة المحركة والتي تمنح الرضى للمقاولين والمتعاملين أو المهتمين.

4.2.2 المقاولات والابتكار

منذ أعمال Shumpeter لم يكن هناك إجماع حول مفهوم الابتكار، إذ يرجع الابتكار إلى قدرة المقاولين " على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة أيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع."

3.2 العمليات المتخذة لسيروية المقاولات

المقاولات هي القدرة و الرغبة في تنظيم إدارة الأعمال من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمة مختلف الهيئات في مساندتها و يتبين ذلك من النقاط التالية: (خواني، صفحة 79)

1.3.2 خطوات إنشاء المؤسسة أو المشروع

تتمثل المراحل التي يجب متابعتها لخلق المؤسسة في ما يلي:

- تقييم فرصة إنشاء مؤسسة وذلك يتحقق من خلال تعريف الفكرة الابتدائية بكل دقة وتحويلها إلى فرصة؛
- تصور هيكل المؤسسة من خلال القيام بالدراسات المالية، والسوقية، لتحديد إستراتيجية المؤسسة الجديدة؛
- التركيب القانوني و المالي للمؤسسة، فالهيكل القانوني يتمثل في الاختيار الضريبي، وتأمين علاقات تجمعها مع العمال، والمستثمرين، و الموردين أما الناحية المالية يعبر عنها بالشركاء الماليين من بنوك وغيرها ؛
- تقديم المؤسسة أي الانطلاقة الجيدة التي يجب مراعاة فيها عدة شروط نذكر من بينها عدم تضييع الوقت، ومتابعة مخطط الأعمال، والاستعمال الأمثل للموارد، والحصول على الزبائن.

2.3.2 مساندة حاضنات المؤسسات

تعتبر الحاضنات وسيلة لمساعدة المؤسسات الحديثة خلال مرحلة الإقلاع، حيث تمد لها يد العون من خلال العديد من المساعدات المالية، و الفنية حتى تصبح هذه المؤسسات ناجحة و مؤهلة لمواجهة المستقبل. و الحاضنات أنواع منها حاضنات المشروعات العامة، وتكنولوجية، و الأعمال الدولية، وحاضنات لمواجهة المشاكل المحددة، وأخرى مختصة في أعمال المرأة، و حاضنات في مجالات تصنيعية وخدمانية، ينحصر دورها في:

- دعم المؤسسات الناشئة، وخلق صورة ذهنية للنجاح أمام المقاولين الشباب ؛

- توفير سبل الدعم للمؤسسة من خلال التنسيق بين الجهات المعنية من قطاع خاص و حكومي لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب، و الندوات، و حلقات النقاش المفتوحة في مختلف المجالات لإدارة المؤسسة ؛
- تقديم خدمات التدريب المتخصصة كالريادية، والمقاولاتية، و تقوية المهارات للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واستخدامات الانترنت ؛
- إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة، والتميزية مثل الجودة، وقاعدة للمعلومات الفنية، و التجارية، و وحدات للاختبارات، والقياس لخدمة المشروعات داخل و خارج الحاضنة.

4.2 واقع التوجه نحو المقاوله وخلق المؤسسات المصغرة

تُنشأ المؤسسات وفقاً للعديد من العوامل التي تدفع الفرد إلى المقاوله ، ويمكن إجمال هذه الدوافع وتلخيصها في النقاط التالية: (سايع، 2018)

1.4.2 الدوافع النفسية

من بين أهم الدوافع التي تُمكن من خلق المشاريع المصغرة نذكر العامل النفسي، بحيث يتجه الفرد نحو المقاوله حسب ما تملبه عليه العوامل النفسية أو حدوث اضطراب في محيطه.

2.4.2 الدوافع الاجتماعية الثقافية

و تنتج هذه العوامل من العادات و التقاليد و الدين و المعتقدات أو العائلة، فالثقافة والدين يمنحان الفرد رأس مال روحي و ميول لإنشاء المؤسسة المصغرة و العائلة تُؤثر على توجّه الفرد لإنشاء مؤسسة، خاصة إذا كان أحد الأبوين مقال أو أحد معارف الفرد.

3.4.2 الدوافع الاجتماعية الاقتصادية

وتكون من خلال تحسين مستوى المعيشة بالإضافة إلى تلبية الحاجات الأساسية المتعلقة بالبقاء و الاستمرارية والحصول على دخل مرتفع، و كذا رفع القدرة الشرائية.

4.4.2 الموارد المالية

مهما كان حجم المشروع كبير أم صغير يستلزم توفر رأسمال حيث أنه أي شخص يريد إنشاء مؤسسة يجب أن يمتلك سيولة كافية لذلك و قيمة أموال بدء المشروع يتوقف عليها معرفة نوع الفرص المستغلة ، و التي تختلف حسب حجم الأموال المتوفرة .

5.4.2 الظروف السائدة

يتطلب العمل المقاولاتي الشفافية و إقتصاد السوق و الحرية السياسية و المعاملات فلا يمكن رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل، حماية الأشخاص والسلع.

6.4.2 الخبرة المهنية

تعتبر هذه الأخيرة مُحفز لإنشاء المؤسسات المصغرة حيث يمكن أن تزيد من الإستعدادات المقاولاتية للفرد وتساهم في تكوين التوجه المقاولاتي للأفراد و عادة ما تتولّد فكرة إنشاء مؤسسة من خلال محيط العمل و تأثيراته على المقاول المستقبلي.

7.4.2 الأساس الإقليمي

يؤثر الإقليم و المحيط على توجه الفرد نحو المقاولاتية و بالتسهيلات التي يمكن أن يقدمها يؤثر على المسار والعمل المقاولاتي مثل وجود مجتمع نشط و متفتح للمبادرات الفردية، امتلاك الشخص لموارد مالية، وجود مؤسسات رأس المال المخاطر، الآليات المشجعة الإقليمية و المحلية، كلها عوامل مولدة و محفزة لمقاولين جدد و دافعة لإنشاء مؤسسات مصغرة.

3. تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر

1.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

الجدول (1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاعات النشاط الى غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	العدد	النسبة المئوية %
الفلاحة	7387	0,62
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرتبطة بها	3064	0,26
البناء والاشغال العمومية	190155	15,94
الصناعة	103621	8,69
الخدمات	614315	51,49
الحرف	274554	23,01
الاجمالي	1 193 096	100,00

source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 11)

حسب الجدول (1)، بلغ العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر 1 193 096 مؤسسة نهاية سنة 2019، وهي تنشط أساسا في قطاعات النقل، الحرف والبناء.

2.3 المرافقة المقاولاتية في الجزائر

في هذا الصدد قامت الجزائر بإنشاء عدة وكالات وأجهزة تقوم بمهام المرافق المقاولاتي من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

1.2.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أصبحت حاليا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي تعتبر هيئة عمومية تم إنشائها في 8 سبتمبر 1996 بالمرسوم التنفيذي- 96 296 مكلفة بتشجيع والدعم والمرافقة في إنشاء مؤسسات وهي مخصصة لدعم الشباب الذي لم يتحصل على عمل والبالغ من العمر ما بين 19 إلى 35 سنة والذي يكون لديه أفكار حول العمل المقاولاتي. وتمثل هذه المرافقة في ما يلي:

- مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها (المشاريع التي لا يفوق رأس مال تكوينها 10 ملايين دج)؛
- مساعدة وتكوين مميز للشباب أصحاب المشاريع الخاصة لدعم الوكالة، وضع خطط خاصة للمشروع؛ وتخفيض الضرائب البنكية المقدمة لأصحاب المشاريع؛
- تقديم مساعدة مالية على شكل قروض بصيغة هبة من 28% إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛ حيث يقدم البنك 70% من القيمة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار / قروض؛
- أما في ما يخص صيغة التمويل فهي إما مختلطة (المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة) أو ثلاثية (المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة + تمويل البنك، وهذا حسب الصيغ التالية: المساهمة الشخصية % 2 - 1 : من التكلفة

الإجمالية للمشروع؛ الوكالة: من 29% - 28 من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة؛ البنك 70% : من التكلفة الإجمالية للمشروع).

أما عن المزايا الضريبية فتمثلت في إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، للمؤسسات أثناء مرحلة التركيب الخاصة بالمشروع وبعد خلق المؤسسة.

بالنسبة للإعانة المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هناك صيغتين للتمويل المقدمة من طرف الوكالة إلى جانب المساهمة الشخصية والإعانة المقدمة من طرف البنك: (قداري، بلقريوز، و عدة، 2017)

- الصيغة الأولى والتي يتكون فيها رأس مال المؤسسة من المساهمة الشخصية للشباب وأصحاب المشاريع وقروض بدون فائدة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وينقسم هذا التمويل إلى مستويين: المستوى الأول يكون فيه المبلغ الإجمالي للاستثمار يقل عن 5 ملايين دينار جزائري (5000000 دج) أو يساويها، حيث المساهمة الشخصية فيه تكون 71% والقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة 29%، أما المستوى الثاني، فيكون فيه المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يفوق خمسة ملايين دج (5000000 دج) ويقل عن عشرة ملايين دج (10000000 دج) أو يساويها، حيث المساهمة الشخصية 72% أما الوكالة على شكل قرض بدون فائدة 29% .

- الصيغة الثانية والخاصة بالتمويل الثلاثي وتشمل هذه المساهمة المالية صاحب المشروع، وقرض تمنحه الوكالة بدون فائدة، وقرض تتحمله الوكالة بتغطية فوائده، حيث يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة و المتعلق بمستويين: المستوى الأول، فيه مبلغ الاستثمار لا يفوق خمسة ملايين دج (5000000 دج)، حيث أن المساهمة الشخصية فيه تكون بنسبة 1% بينما القروض الممنوحة من طرف الوكالة بدون فائدة تكون بنسبة 29% أما القرض البنكي فيكون بنسبة 70% ، أما المستوى الثاني، مبلغ الاستثمار يكون فيه محصور بين 5000000 دج و 10000000 دج حيث المساهمة الشخصية تكون ب 2% أما القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة تكون بنسبة 28% أما القرض البنكي 70% .

الجدول (2): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) حسب قطاع النشاط منذ نشأتها الى غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة المئوية (%)	عدد مناصب الشغل	مبالغ الاستثمار دج	معدل تكلفة التشغيل	متوسط تكلفة المؤسسة الصغيرة
الفلاحة	58 141	15	137 498	216 230 359 728	1 572 607	3 719 068
الحرف	43 130	11	126 514	110 871 903 821	876 361	2 570 645
البناء والاشغال العمومية	34 889	9	101 121	134 870 488 891	1 333 754	3 865 702
المحروقات	560	-	2 057	3 323 563 996	1 615 734	5 934 936
الصناعة	27 352	7	78 721	129 921 151 276	1 650 400	4 749 969
الصيانة	10 573	3	24 350	29 204 228 877	1 199 352	2 762 152
الصيد	1 131	0.29	5 549	7 499 507 851	1 351 506	6 630 865
المهن الحرة	11 917	3	26 714	32 084 560 550	1 201 039	2 692 335
الخدمات	108 561	28	252 806	354 292 552 702	14 04 400	3 263 534
نقل التبريد	13 385	3.5	24 132	33 767 158 812	1 399 269	2 522 761
نقل السلع	56 530	14.7	96 237	145 557 153 559	1 512 486	2 574 866
نقل المسافرين	18 997	5	43 698	46 707 206 849	1 068 864	2 458 662
الاجمالي	385 166	100	919 397	1 244 329 836 912	1 353 420	3 230 633

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 26)

يتضح أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) منذ نشأتها الى غاية 2019/12/31 قامت بتمويل 385 166 مشروعا ببلغ اجمالي مقدر بـ 1 244 329 836 912 دج وهي متعلقة أساسا بقطاع الخدمات، يليه قطاعي الفلاحة ونقل السلع. حيث بلغ عدد مناصب الشغل الناتجة عن هذه المشاريع لنفس الفترة 919 397 منصبا يتركز معظمها في قطاع الخدمات.

2.2.3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: (CNAC)

قدم هذا الجهاز إجراءات جديدة بداية من سنة 2004 لمساعدة البطالين على إنشاء أعمال ومشاريع حرة، حيث أنه وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 المؤرخ في 03 جانفي 2004 والذي يتم المرسوم التنفيذي رقم 94/188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 والذي يترجم إمكانية المشاركة في تمويل خلق النشاطات السلعية والخدماتية من طرف البطالين أصحاب المشاريع (البالغين 35 سنة إلى 50 سنة) على أن يكونوا مسجلين في وكالة التشغيل لأكثر من 06 أشهر، من خلال هذا الإجراء أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساعد على إدماج الباحثين عن الشغل من خلال إعطائهم فرصة بناء مشاريع عمل حرة وبصورة مستقلة، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعد أحد مصادر التمويل حيث أنه يساهم في صندوق ضمان الأخطار الناتجة عن القرض المصغر. (بدرابي، 2014/2015، صفحة 113)

الجدول (3): القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

الاجمالي الى غاية 2019/12/31			نشاط 2019			السنة
اجمالي التمويل مليون دج	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	اجمالي التمويل مليون دج	مناصب الشغل	عدد المشاريع الممولة	قطاع النشاط
95 134,47	55 436	23 144	11145,19	5 158	2 285	الفلاحة
47 073,70	37 553	14 383	4495,31	2 685	1 062	الحرف
34 966,91	27 486	8 589	1347,48	687	224	البناء والاشغال العمومية
2 446,42	1 174	347	78,57	24	11	المحروقات
54 440,93	34 205	11 767	2833,85	1 223	419	الصناعة
2 743,92	2 179	898	235,56	113	45	الصيانة
3 391,65	1 755	490	203,45	86	27	الصيد
5 219,05	2 670	1 228	981,03	389	173	المهنة الحرة
112 423,75	66 497	31 348	2422,55	1124	458	الخدمات
118 392,15	69 670	45 850	8,25	4	2	نقل السلع
29 008,29	18 569	12 234	157,29	83	42	نقل المسافرين
505 241,25	317 194	150 278	23 908,52	11 576	4 748	الاجمالي

source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 27)

يتبين من خلال الجدول السابق أن إجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) الى غاية 2019/12/31 بلغ 505241,25 مليون دج، وهي تتركز أساسا على قطاعي نقل السلع والخدمات، يليهما قطاع الفلاحة والصناعة، من بينها 23 908,52 مليون دج تخص سنة 2019 فقط. كما تم خلق 317 194 منصب شغل من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) الى غاية 2019/12/31، منها 11 576 منصب شغل خلال سنة 2019، وذلك بفضل تمويل 150 278 مشروعا الى غاية 2019/12/31 منها 4 748 مشروعا خلال سنة 2019.

3.2.3 الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة (ANGEM)

تم انشاؤها سنة 2004، من أهدافها الرئيسية: تقديم قروض بدون فائدة خاصة باقتناء المادة الاولية الضرورية للمشروع والتي لا تتجاوز قيمتها 30000 دج، تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في تجسيد النشاط الاستثماري، تطوير أو تمديد نشاط اقتصادي موجود، وتجديد عتاد المؤسسة. (ابراهيم، 2013/2014، صفحة 176)

الجدول (4): القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة (ANGEM) من سنة 2005 الى غاية 2019/12/31

النسبة المئوية %	المبالغ دج	قطاع النشاط
13,62	8 437 926 881	الفلاحة
39,66	18 172 615 893	المؤسسات الصغيرة جدا
8,68	6 803 178 174	البناء والاشغال العمومية
19,87	16 756 968 152	الخدمات
17,59	9 309 463 337	الحرف
0,48	1 097 870 769	التجارة
0,10	115 842 560	الصيد
100,00	60 693 865 765,93	الاجمالي

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 23)

يتضح أن قطاعات المؤسسات الصغيرة جدا، الخدمات، الحرف والفلاحة هي الأكثر استفادة بنسبة 91% من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة (ANGEM) من سنة 2005 الى غاية 2019/12/31.

4.2.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 03 - 01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، في شكل شبك وحيد غير متركز موزع محليا عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بكل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي تتمحور حول إنشاء مؤسسات جديدة، وإعادة تأهيل وهيكلية المؤسسات، والمساهمة في رأسمال الشركة؛ إضافة إلى توسيع القدرات الإنتاجية، وكذا المساهمة الكلية أو الجزئية في عملية خصخصة بعض المؤسسات العمومية. تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بغية ترقية عملية إنشاء المؤسسات وتنمية المقاولاتية على القيام بجملة من المهام المحددة والتي من أبرزها: ضمان استقبال ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين الراغبين في إنشاء المشاريع والعمل على منح المزايا المتعلقة بالاستثمارات، وضمان تسيير الإجراءات الشكلية المرتبطة بإنشاء المؤسسات وإقامة المشاريع الاستثمارية عن طريق الشبكات الوحيد، إضافة إلى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعمل على تطويرها ومتابعتها، والعمل على الترويج للروح المقاولاتية من خلال تنظيم المنتقيات والندوات والمؤتمرات المعرفة بأهداف وأدوار الوكالة في سبيل ترقية النشاط الاستثماري.

يستفيد المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من مجموعة من المزايا كالإعفاء من تسديد الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على السلع غير المستثناة (non exclus) المستوردة، والداخلية مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، والإعفاء من (IBS) و (TAP) والضريبة العقارية لمدة 10 سنوات، إضافة إلى إمكانية توفير امتيازات أخرى (تأجيل العجز وفترة الاستهلاك)، وتطبيق حقوق ثابتة فيما يتعلق بالتسجيل بمعدل منخفض 2 % بالنسبة لعقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال. (مسيخ، 2017/2016، الصفحات 144-145)

الجدول (5): القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال سنة 2019

السنة	2018	2019
عدد المشاريع المعلنة	4124	3029
المبالغ مليون دينار	1673943	797 138
عدد مناصب الشغل	143044	77389

source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 16)

بلغ عدد المشاريع المعلنة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 3029 مشروعا خلال سنة 2019 بمبلغ مالي يقدر بـ 138 797 مليون دج، حيث تراجعت عنها سنة 2018 بنسبة -26.55%.

5.2.3 مشاتل المؤسسات

تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في فيفري 2003 طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها أما عن شكلها القانوني في مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكون المشاتل إما على شكل محضنة (هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع في قطاع الخدمات)، ورشة الربط (هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية) أو نزل المؤسسات .
وتتكفل المشاتل بالمهام التالية:

- استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم بصيغة الايجار، تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع ؛
- تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، فضلا عن تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة منها استهلاك الكهرباء و الغاز و الماء ؛
- تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة و متابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم و بعدها ، اضافة تقديم دعم يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المؤسسة .

وفي هذا الإطار قامت الجزائر سنة 2003 بإنشاء عدد من مشاتل المؤسسات هي محضنة الأغواط ، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة الوادي، محضنة تيزي وزو، ورشة ربط - الجزائر، ورشة ربط -قسنطينة ، ورشة ربط-وهران .(عرقوب و بطاهر)

الجدول (6): حصيلة نشاط حاضنات الاعمال خلال سنة 2019

حاضنات الاعمال	عدد حملة المشاريع الذين تم استقبالهم	عدد حملة المشاريع الذين تم احتضانها	عدد المؤسسات التي تم انشاؤها	عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها
خلال سنة 2019	467	152	61	463

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 24)

تم خلال سنة 2019 استقبال 467 مشروعا من طرف مشاتل المؤسسات، تم احتضان 152 منها لإنشاء 61 مؤسسة ساهمت في توفير 463 منصب شغل.

6.2.3 صندوق ضمان قرض الإستثمار (CGCI)

هو مؤسسة عمومية تم إنشائه لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسهيل حصولها على القرض، تكمن مهامه في تغطية المخاطر المرتبطة بالقرض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يغطي مخاطر الإعسار التي تكبدتها البنوك جزاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكمل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك. الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار، لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، ولا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك. (<http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%B6>, 2021) الجدول (7): القروض الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME) الى غاية 2019/12/31

النسبة المئوية %	عدد الملفات	القطاع
50	843	الصناعة
18	299	البناء والاشغال العمومية
18	301	الخدمات
8	131	النقل
6	97	الصحة
100	1671	الاجمالي

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 20)

تشمل القروض الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME) الى غاية 2019/12/31 قطاعات: الصناعة، البناء والاشغال العمومية والخدمات كقطاعات أساسية حيث تمثل 86 % من المشاريع .

7.2.3 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARPME)

بالموازاة مع حصول المؤسسة على التمويل المطلوب من البنك، تقوم بدفع علاوة الالتزام إلى الصندوق والتي تمثل نسبة 1% من قيمة الضمان المتبقي وتسدد هاته العلاوة مرة واحدة، أي أثناء منح القرض. كما أنه في إطار برنامج ميديا، ومن خلال الاتفاق المبرم والمتمثل في الضمان المشترك، تم تحديد عمولة الالتزام بنسبة تقدر بـ 0.6 % وتدفع كل ستة أشهر أو سنويًا. ويتمثل هذا الضمان المشترك في نسبة القرض البنكي والمتمثلة في 70 % من تكلفة المشروع وتكون مغطاة من قبل الصندوق بنسبة (80 % أما 20 % فيتحملها البنك) وهاته الأخيرة تغطي نسبة 70 % في إطار تغطية MEDA و 30 % يتحملها الصندوق. (بن زيدان و ايت قاسي، 2017، صفحة 10)

الجدول (8): الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARPME) (أفريل 2004 / ديسمبر 2019) المبالغ دج

البيانات	منح الضمانات	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2 845	1472
التكلفة الاجمالية للمشاريع	311 490 674 494	102 944 032 006
مبلغ القروض المطلوبة	197 678 887 229	68 492 230 631
معدل التمويل المطلوب	63%	67%
مبلغ الضمانات المرتبطة	90 173 345 044	36 798 077 461
معدل الضمان المرتبط	46%	54%
مبلغ معدل الضمان	31 695 376	24 998 694
عدد مناصب الشغل المنشأة	84 263	39 378
الاستثمار بالتشغيل	3 696 648	2 614 252
القروض بالتشغيل	2 345 975	1 739 353
الضمان بالتشغيل	1 070 142	934 483

source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 18)

بلغ عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2 845 بالنسبة لمنح الضمانات (الموافقة المبدئية على منح الضمان التمويلي) بمبلغ اجمالي مقدر بـ 311 490 674 494 دج، و 472 بالنسبة لشهادات الضمان (منح الضمان، كليا، بالتمويل البنكي ويصبح التزاما نهائيا من طرف FGAR). بمبلغ اجمالي يقدر بـ 102 944 032 006 دج. أما بالنسبة لعدد مناصب العمل المتوفرة فقد بلغت 84 263 بالنسبة لمنح الضمانات و 39 378 بالنسبة لشهادات الضمان وهذا خلال الفترة (أفريل 2004 - ديسمبر 2019).

أما بالنسبة للفترة (2019/01/01 - 2019/12/31)، فقد بلغ عدد الضمانات الممنوحة 376 بالنسبة لمنح الضمانات بمبلغ اجمالي مقدر بـ 59 875 297 404 دج، و 189 بالنسبة لشهادات الضمان بمبلغ اجمالي يقدر بـ 13 033 066 376 دج. أما بالنسبة لعدد مناصب العمل المتوفرة فقد بلغت 11 122 بالنسبة لمنح الضمانات و 5 392 بالنسبة لشهادات الضمان، وهذا خلال سنة 2019 كما يوضحه الجدول (9).

الجدول (9): الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR PME) خلال سنة 2019 المبالغ دج

البيانات	منح الضمانات	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	376	189
التكلفة الاجمالية للمشاريع	59 875 297 404	13 033 066 376
مبلغ القروض المطلوبة	36 899 277 437	9 231 369 206
معدل التمويل المطلوب	62%	71%
مبلغ الضمانات المرتبطة	14 572 802 166	5 100 278 744
معدل الضمان المرتبط	39%	55%
مبلغ معدل الضمان	38 757 453	26 985 602
عدد مناصب الشغل المنشأة	11 122	5392
الاستثمار بالتشغيل	5 383 501	2 417 112
القروض بالتشغيل	3 317 684	1 712 049
الضمان بالتشغيل	1 310 268	945 897

Source : (ministère de l'industrie et des mines, 2020, p. 19)

4. الخلاصة

مع دخول الجزائر في الإقتصاد الحر، عرف نشاط المقاولاتية إقبالا كبيرا كونه يساهم في تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية، إذ بدأ هذا القطاع يزدهر تدريجيا بمساعدة تحفيزات الدولة من خلال الأجهزة والوكالات الجزائرية المختلفة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار ملائم من الأعمال في ضوء المزايا المخصصة للاستثمار في ظل تشجيع ثقافة المقاولاتية والعمل على تفعيل المؤسسات وتقديم حوافر تشجيعية لدعم الاستثمار. حيث عرف الاطار المؤسساتي الجزائري تطورا عميقا فيما يخص سياسات تشجيع وتسهيل ودعم عملية انشاء المؤسسات.

1.4 النتائج

تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية الى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي:

1.1.4 النتائج النظرية

- المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم إدارة الأعمال من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تتمثل أهم صور العمل المقاولاتي من خلال كل من الأعمال، إنشاء مؤسسة، خلق القيمة والابتكار؛
- تتمثل العمليات المتخذة لسيرورة المقاولاتية في خطوات إنشاء المؤسسة أو المشروع و مساندة حاضنات المؤسسات؛
- تُنشأ المؤسسات وفقاً للعديد من العوامل التي تدفع الفرد إلى المقاولاتية ، منها ما هو نفسي، ثقافي، اجتماعي اقتصادي، مالي فضلا عن الظروف السائدة ، الخبرة المهنية و الأساس الإقليمي .

2.1.4 النتائج التطبيقية

- قامت الجزائر بإنشاء عدة وكالات وأجهزة تقوم بمهام المرافق المقاولاتي من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن أهمها : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أصبحت حاليا الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات

- المصغرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان قرض الإستثمار (CGCI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARPME) ومشاتل المؤسسات (الحاضنات)؛
- قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) منذ نشأتها الى غاية 2019/12/31 بتمويل 385 166 مشروعا بمبلغ اجمالي مقدر بـ 912 836 329 244 1 دج ما أدى الى توفير 919 397 منصب شغل؛
 - قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) الى غاية 2019/12/31 بمنح قروض بلغ 505241,25 مليون دج، من بينها 23 908,52 مليون دج تخص سنة 2019 فقط، ما أدى الى خلق 317 194 منصب شغل وذلك بفضل تمويل 150 278 مشروعا الى غاية 2019/12/31 منها 748 4 مشروعا خلال سنة 2019 ؛
 - قطاعات المؤسسات الصغيرة جدا، الخدمات، الحرف والفلاحة هي الاكثر استفادة بنسبة 91% من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة (ANGEM) من سنة 2005 الى غاية 2019/12/31؛
 - بلغ عدد المشاريع المعلنة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 3029 مشروعا خلال سنة 2019 بمبلغ مالي يقدر بـ 138 797 مليون دج؛
 - تم خلال سنة 2019 احتضان 152 مشروعا من قبل مشاتل المؤسسات لإنشاء 61 مؤسسة ساهمت في توفير 463 منصب شغل؛
 - تشمل القروض الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME) الى غاية 2019/12/31 قطاعات: الصناعة، البناء والاشغال العمومية والخدمات كقطاعات أساسية حيث تمثل 86 % من المشاريع ؛
 - بلغ عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGARPME) 376 بالنسبة لمنح الضمانات بمبلغ اجمالي مقدر بـ 59 875 297 404 دج، و189 بالنسبة لشهادات الضمان بمبلغ اجمالي يقدر بـ 13 033 066 376 دج. أما بالنسبة لعدد مناصب العمل المتوفرة فقد بلغت 11 122 بالنسبة لمنح الضمانات و5 392 بالنسبة لشهادات الضمان، وهذا خلال سنة 2019.

2.4 اختبار الفرضيات

- تم التوصل من خلال هذا البحث الى:
- الفرضية الاولى (يقصد بالمقولة كل نشاط يؤدي الى تحقيق هدف تجاري) خاطئة ذلك أن المقولة هي نشاط منظم بناء على التصميم وتنظيم إدارة بشرية وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي وليس فقط تجاري؛
 - الفرضية الثانية (تتمثل أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر في: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)) خاطئة إذ أن السلطات الجزائرية أنشأت العديد من الاجهزة مرافقة المقاوله من بينها الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب إضافة الى هيئات أخرى مثل: صندوق التأمين على البطالة وذلك في ظل المزايا الممنوحة لتدعيم المقاولاتية في الجزائر.

3.4 الاقتراحات

- من خلال هذه الورقة البحثية نوصي بضرورة:
 - توفير دعم أكثر للمقاولات في القطاعات المنتجة (الفلاحة والسياحة) للخروج من أحادية الاقتصادية الريعي والتبعية للبترول؛
 - منح امتيازات أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبطة بعدد مناصب العمل التي توفرها لضمان مساهمة أكبر في التشغيل والتخفيف من حدة مشكلة البطالة؛
 - تفعيل الرقابة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأكد من قنوات استثمار المبالغ والقروض الممنوحة من طرف أجهزة الدعم على المقاولاتية؛
 - تكوين وتأهيل حملة المشاريع لتمكينهم من الامام بمتطلبات التسيير الجيد لمشاريعهم لضمان مدة حياة أكبر لمؤسساتهم؛
 - مساهمة أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية في تنظيم تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتيازات للظفر بالصفقات لمساعدتها، على الأقل خلال السنوات الاولى من نشأتها؛
 - تكييف برامج التكوين والتعليم بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد وتدعيم توجه المقاولاتية ضمن المنظومة التعليمية والتكوينية.

المراجع العربية

- ابراهيم، أم السعود. (2014/2013). ثقافة المبادرة والابتكار بين الاسرة والمدرسة دراسة ميدانية مقارنة بين خريجي التعليم العالي المستفيدين من ANSEJ والمستفيدين من CPE بولاية الجلفة. علم الاجتماع التربوي والثقافي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، الجزائر. 176.
- بدرابي، سفيان. (2015/2014). ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان. أطروحة دكتوراه، علم الاجتماع والتنمية البشرية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد. 113.
- بن زيدان، الحاج و ايت قاسي عنو رضوان. (27-28، 11، 2017). دور صندوق ضمان القروض لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والاقليمية، 10.
- بوطورة، فضيلة، بوطورة، فاطمة الزهراء، و هواري، أحلام. (10-11، 12، 2018). أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية- دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة. ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتية والابتكار.

خواني ، ليلي. (بلا تاريخ). المقاولاتية وروح الابداع في المؤسسات دراسة حالة الجزائر. *Moroccan journal of entrepreneurship, innovation*, 03(01), 79.

سايج ، فطيمة. (12-11 11, 2018). تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية. الملتقى الدولي الاول حول: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: تحديات وآفاق.

عجيري ، جهيدة. (بلا تاريخ). المرأة الجزائرية المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية. مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد خاص، 37.

عرقوب ، وعلي ، و بظاهر ، بختة. (بلا تاريخ). واقع المقاولاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاولاتي وضعف آليات المرافقة. الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية حالة الجزائر.

قاسي ، فاطمة الزهراء. (2017/2016). المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر. أطروحة دكتوراه. نفود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

قايدي، أمينة. (2017/2016). تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين. أطروحة دكتوراه. تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر. الجزائر.

قداري، أحمد ، بلقريوز، مصطفى وعدة، ملاح. (23-24-25 04, 2017). المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر. الملتقى الثالث حول المقاولاتية بالمركز الجامعي أحمد زبانه غليزان.

مسيخ، أيوب. (2017/2016). دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة. أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل م د، ادارة مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر. 144-145.

المراجع الأجنبية

<http://www.mdipi.gov.dz/?%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%B6>. (2021, 01 28).

ministère de l'industrie et des mines. (2020). *Bulletin d'information statistique de l'entreprise*, N. 36 °

تبني تكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم العالي في إطار التعليم الإلكتروني لمجابهة وباء كورونا - دراسة تحليلية لأراء عينة من طلبة المؤسسات الجامعية الوطنية

يوزمان محمد أمير¹

الإرسال: 31/12/2020

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي في إطار مجابهة وباء "Covid19"، وذلك من خلال التطرق إلى أسلوب التعليم الإلكتروني الذي انتهجه القطاع، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة استطلاعية عبر تصميم استبانة وتوزيعها على مختلف الطلبة في مختلف المؤسسات الجامعية والذي بلغ عددهم 178 طالب وذلك لمعرفة توجهاتهم وأرائهم حول إجراءات الوزارة وكذا تقييمهم أداؤها بعد سداسي من التعليم الإلكتروني. وخلصنا من خلال هذا البحث إلى أن الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بهذا الوباء، مما اضطرها إلى إقرار إجراءات خاصة، اتسمت في غالبيتها بالطابع الاستعجالي، وبالإضافة إلى ما سبق فمن أهم النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي نسبي لتبني القطاع لأسلوب التعليم الإلكتروني على أداء التعليم، كما استنتجنا وجوب تأطير العاملين في القطاع وتوفير منصات إلكترونية مخصصة لهذا الغرض لمجابهة أي تحديات قادمة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، قطاع التعليم، إدارة الأزمات، وباء كورونا.

information technology adoption in the higher education sector in the framework of e-learning to confront the Corona pandemic - an analytical study of the opinions of a sample of students of national university institutions

Abstract: This study aims to highlight the most important measures taken by the Ministry of Higher Education to confront the "Covid19" epidemic, by addressing the e-learning adopted by the sector. To achieve this, we conducted an exploratory study by distributing a questionnaire to various students in various university institutions reaching 178 students, in order to know their opinions about the Ministry's procedures, and their evaluation of its performance after one semester of e-learning.

Through this research, we concluded that Algeria, was forced to adopt special measures, mostly qualified by urgency, we also found a relatively positive impact of the adoption of e-learning on the performance of education as well as the necessity of supervising workers in The sector and providing electronic platforms to meet any upcoming challenges.

¹¹ طالب دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، amir.yozmane@gmail.com

Keywords: Information Technology, Education sector, Crisis management, Covid19.

JEL Classification: H12, I21, O33, Y10.

1. مقدمة

إن الشغل الشاغل للعالم في الوضع الحالي هو الحالة الصحية في مختلف البلدان، وذلك في ظل انتشار الوباء الجديد "Covid19"، أو "مرض فيروس كورونا 2019"، وقد ظهر هذا الوباء لأول مرة في الصين، في مقاطعة ووهان في نهاية السنة الفارطة، ومنذ ذلك الحين انتشر بشكل رهيب في مختلف البلدان حول العالم. وبانتشاره اهتم العالم بشكل كبير بالقطاع الصحي، ومدى محاربة الفيروس وإيجاد لقاح فعال لهذا الفيروس، غير أن القطاعات الأخرى تأثرت بشكل كبير وذلك بسبب الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل حماية أرواح المواطنين والحد من انتشار الوباء والتخفيف من تبعاته، حيث توقفت الملاحة البحرية والجوية وكذا تم تسريح العديد من العمال في مختلف المؤسسات والشركات والتوقيف المؤقت لنشاطها، مما كان له التأثير السلبي على القطاع الاقتصادي لمختلف بلدان العالم.

من جهة أخرى ومن بين أهم القطاعات التي تأثرت بشكل كبير بانتشار وباء "Covid19" هو قطاع التربية والتعليم حيث كان من أهم وأولى الإجراءات المتخذة في جميع الدول بشكل عام والجزائر بشكل خاص توقيف الدراسة على مستوى المدارس والجامعات، في جميع المستويات وكذا التخصصات، واستمر التوقف إلى غاية نهاية السنة، ولمواجهة هذا التوقف وبغرض ضمان حماية الطلبة والتلاميذ والأساتذة من جهة، وكذا ضمان استمرارية نشاط القطاع من جهة أخرى جندت وزارة التعليم العالي مختلف الوسائل لضمان استمرارية الدراسة، أهمها تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

انطلاقاً مما سبق تظهر إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

"ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إطار التعليم الإلكتروني في ظل انتشار وباء الكورونا؟"

وبغرض الإجابة عن هاته الإشكالية ارتأينا إلى اختبار الفرضيات المصاغة كالتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المؤسسات الجامعية لتكنولوجيا المعلومات وتحسن أداء التعليم في الوسط الجامعي

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في تبني التعليم الإلكتروني لدى العينة المدروسة والتي تعزي إلى خصائصها الديمغرافية

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في أداء التعليم الإلكتروني لدى العينة المدروسة والتي تعزي إلى خصائصها الديمغرافية

1.1. أهمية الموضوع

تتبع أهمية الموضوع من أهمية الوضع الصحي الذي انجر عنه التأثير بشكل كبير على مختلف القطاعات وكذا السير نحو الجهول في ظل عدم انفراج أزمة الوباء لحد الساعة، وبالتالي حتمية اللجوء إلى الطرق الغير تقليدية للنهوض بمختلف القطاعات، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات الحل الأمثل في ظل هذه الأزمة. حيث تسمح بتحقيق التباعد الاجتماعي والذي ينصح به في ظل انتشار الوباء، وكذلك الاستمرارية في سيرورة النشاط في مختلف القطاعات، غير أن مدى نجاعة هذه الآليات يتفاوت.

2.1. أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نحاول تقديم إطار نظري لتكنولوجيا المعلومات بشكل عام، والتعليم الإلكتروني بشكل خاص، ثم معرفة مدى تبني تكنولوجيا المعلومات على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومحاولة تقييم أداءه.

3.1. منهج الدراسة

بغرض تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لمعالجة مختلف حيثيات الموضوع، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة. أما في الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تم استعمال المنهج الوصفي والتحليلي كذلك من خلال دراسة آراء طلبة قطاع التعليم الجامعي وتوجهاتهم في ظل الوباء، والخروج بنتائج واقتراحات للمساهمة في تدارك الأخطاء في ظل استمرار الأزمة وإقائها بظلالها على العام الجامعي الموالي.

وبغرض تحقيق مقارنة جيدة للدراسة من مختلف الجوانب تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية:

- المحور الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات؛
- المحور الثاني: تطور انتشار وباء الكورونا في الجزائر؛
- المحور الثالث: الدراسة الميدانية .

4.1. الدراسات السابقة

دراسة لـ "Faten Tabei" في تونس بعنوان " L'enseignement à distance en Tunisie : un nouveau dispositif universitaire en évolution"، تطرقت هذه الدراسة إلى تبني تكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم العالي في دولة تونس، وتطرقت بشكل أساسي إلى منطقتي إدخالها، وكيفية استغلالها بالشكل الكافي مع البحث في كيفية إيصالها لمختلف الدوائر الاجتماعية، خاصة في ظل التطور والتحديث الذي يشهده البلد، وخلصت صاحبة الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مدى مساهمة التكنولوجيا الحديثة في تسهيل الإنتاجية داخل قاعات التدريس، كما ساهمت في تعزيز العلاقات البيداغوجية والتي تعزز توسع النشاطات، غير أنها أشارت إلى أن هاته النتائج مرتبطة بمدى امتلاك هاته التكنولوجيا في ظل صعوبات تنظيم أجهزة الإعلام الآلي (Tabei, 2010).

أطروحة لـ "Abir Hanafi" بعنوان "Virtualisation des pratiques d'enseignement en FOAD entre contexte et média: le cas du réseau pyramide"، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في جامعة "Toulouse" سنة 2011، تطرقت من خلالها إلى التدريس عن بعد وتحديد العوامل المحددة ومدى تجانس ممارسات هذا النوع من التدريس، كالتفاعل والشعور بإتقان الأدوات التكنولوجية، وكذا الابتكار العلمي، وذلك بشكل أخص عندما يتعلق الأمر بالتعليم عبر الشبكات الهرمية، واستنتجت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني تكنولوجيا المعلومات والتعليم بشكل عام وذلك عبر التغيير في التطبيقات البيداغوجية ونماذج الاتصال وكذا التطبيقات التعاونية والتقييمية، بالإضافة إلى وجوب إحداث تغييرات ثقافية للتمكن من إدخال التكنولوجيا في التعليم (Hanafi, 2011).

مقال لمحمد الزبون وصالح عباينة تحت عنوان "تصورات مستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النظام التربوي" بمجلة جامعة النجاح للأبحاث، سنة 2010، عمد من خلالها الباحثون إلى تحليل عناصر النظام التعليمي والمتمثلة في الأستاذ، الطالب، المنهاج الدراسي، القيادة ممثلة في الإدارة، وعملية التدريس، كما تطرق إلى أهمية استخدام الوسائل الحديثة في النظام التعليمي من جميع أطراف العملية التعليمية وتوصلت الدراسة إلى أن كل العناصر الخمسة لمكونة للمنظومة التعليمية تتغير نحو الأفضل بعد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما أن استخدام هاته

الأخيرة لا يقتصر فقط على استعمال المكونات المادية في أماكن التعليم، وإنما استثمار البيئة المدرسية لاستثمار إيجابيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يساعد على بناء موارد بشرية قادر على استخدام المعرفة، تطويرها والإبداع فيها (الزيون وعبابنة، 2010).

ورقة بحثية لطعبي محمد طاهر وسراية الهادي، بعنوان "تأثير تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي" منشورة في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية سنة 2011، وهي دراسة وصفية تحليلية حاول من خلالها الباحثان التطرق إلى الإطار النظري لمدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على قطاع التعليم العالي، ومدى احتياج هذا القطاع لتبني مثل هذه التكنولوجيات، وخلص أصحاب الدراسة إلى أهمية هاته التكنولوجيات وتأثيرها الإيجابي والسليبي على التعليم العالي على حد سواء، حيث تؤثر على البنية التنظيمية للجامعة الجزائرية، كما لها أثر في التحول في مهام أعضاء التدريس والتغير في طرق وأساليب التدريس، كما أشار أصحاب الورقة البحثية لأهمية الذكاء الاصطناعي وتنامي الحاجة إلى تبنيه في الوسط التعليمي (طعبي و سراية ، 2011).

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه معنونة بـ"استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واثره على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية" لصاحبها ضيف الله نسيم، طرحت من خلالها إشكالية تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين الجودة التعليمية في الجامعات الجزائرية، تطرقت من خلالها إلى الإطار النظري لكل من تكنولوجيا المعلومات وكذا التعليم العالي وجودة التعليم فيه باستعمال منهج وصفي تحليلي قبل أن تتطرق إلى الدراسة الميدانية والتي استعملت فيها أسلوب توزيع الاستبانة على كل من الأساتذة، الطلبة والإداريين لقياس مدى تفاوت تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة التعليم، واستنتجت ان هناك تأثير للتكنولوجيات على جودة التعليم ومختلف عناصر العملية التعليمية ولكن بتفاوت ضئيل بينها، كما ان معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فله بدوره تأثير على المنظومة التعليمية (ضيف الله، 2016).

ورقة بحثية مقدمة من طرف "Rhonda" و"Knezek"، تحت عنوان "Impact of New Information Technologies on Teachers and Students" وهي دراسة نظرية وصفية، قام الباحثين من خلالها بتحليل ومراجعة مختلف الأدبية المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات في التعليم والتدريس عموما، وخلصت الدراسة إلى أن مواقف الأساتذة بخصوص التعليم باستعمال تكنولوجيا المعلومات متفاوت ومتباين، غير أنها تتطور تدريجيا بشكل إيجابي، كما أن الدراسات تشير حسب الباحثين إلى أن القلق الذي يتعرض له الأساتذة يميل إلى الانخفاض بالموازاة مع استعمال التكنولوجيا الحديثة في التعليم، ويشير إلى أن الحماس المواكب لاستعمال هاته التكنولوجيات الحديثة بقي ثابتا على مر السنين (Knezek & Rhonda, 2001).

2. الإطار النظري للدراسة

من خلال تطور بيئات التعلم في بداية القرن الحالي، وضع الأفراد والمجتمعات مسؤولية ثقيلة على عاتق المؤسسات التعليمية وهيكلها التقليدية بسبب حاجتها المتزايدة إلى التعليم. وتعمل تكنولوجيا المعلومات اليوم كأداة مفيدة في تعزيز مهارات التدريس والقدرة على التعلم حيث يمكن توفير التعليم المرئي والمسموع بسهولة بمساعدة تكنولوجيا المعلومات، كما تستخدم تقنيات الوسائط المتعددة في المدارس والكليات لتوصيل الأفكار بين الطلبة والمعلمين، ويعتبر التعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات اختيارا متاحا في جامعات البلدان المتقدمة، حيث يعد التعلم عبر الإنترنت والتدريب عن بعد من بين أشكال التعليم الحديثة في القرن الجديد مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالمدارس الذكية والتي حققت قفزة في التعلم الافتراضي.

1.2. أثر تكنولوجيا المعلومات على التعليم

تسهل تكنولوجيا المعلومات اليوم التدريس بشكل كبير، عبر إتاحتها للتدريس الجماعي حيث يستخدم الطلبة الهاتف المحمول والتسجيل وأنظمة التشغيل والصور المتحركة وشرائط الأفلام والتلفزيون والأشرطة الصوتية والتسجيلات ومختلف آلات التدريس وأجهزة الكمبيوتر للتواصل وعرض المعلومات. كما توفر الإنترنت مكتبة واسعة ومفيدة لكل من المعلمين والطلبة تمكنهم من اكتساب الكثير من المعلومات.

وقد أثبت التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات نجاعته في العديد من التجارب الدولية، حيث يلعب التعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات دورا حيويا في تطوير نظام التعليم الريفي في الهند على سبيل المثال، كما يساهم بشكل كبير في زيادة الوعي حول أهمية التعليم في المناطق النائية، حيث تم استعمال وسائط تكنولوجيا في المدارس الريفية كالمؤتمرات الصوتية والمرئية لتوفير التعليم للطلبة وذلك من خلال الجهود الجماعية للحكومة، والملاحظ من هاته التجربة هو نزول معدلات التسرب إلى حد كبير. وقد اعتمدت الحكومة الهندية على برنامج لضمان تلقي الطلبة لتعليم مناسب عن بعد وذلك من خلال إطلاق القمر الصناعي "EDUSAT"، وهو اول قمر صناعي مخصص للتعليم تم إطلاقه من طرف "ISRO" يتم من خلاله تعليم 2000 طفل كل من اللغة الإنجليزية، العلوم، الرياضيات، وقد تم اعتماد نفس الأسلوب لتدريب 250 مدرسا وهي الوسيلة التي قدمت نتائج إيجابية. (Kaushik & nabanita, 2016, p. 133).

أثرت تكنولوجيا المعلومات على طرق التدريس بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تقدم معظم المدارس الآن المعرفة والمعلومات باستخدام الوسائل التعليمية مثل أجهزة العرض، كما يتم استخدام الأشرطة السمعية والبصرية والأقراص المرنة والأقراص المدججة من قبل المعلمين في بعض الأحيان، وتلعب أجهزة الكمبيوتر دورا رئيسيا في إنشاء وتحرير المواد التعليمية، كما يساهم الكمبيوتر متعدد الوسائط في تدريب الطلبة الفرديين، وذلك من خلال ضمان تفاعلهم المباشر مما يجعل التدريس أكثر فعالية كما يسمح بالتحكم في نقل التعليمات وفق قدرة استيعاب المتعلمين، مما يؤدي إلى إنشاء حالة مماثلة للفصل الدراسي على شاشة الكمبيوتر دون إشراك المدرس ويمكن للمتعلم تصفح الحزمة مرارا لتتناسب مع عملية التعلم الخاصة به.

ويجدر الإشارة إلى ان الطلبة اليوم يستخدمون الإنترنت بشكل كبير، حيث يمكن للطلبة من خلال محركات البحث على غرار "Google"، "Bing"، "Wikipedia" الحصول على أنواع مختلفة من المعلومات بنقرة زر، دور الإنترنت لا يقتصر فقط على البحث بل إن الإنترنت ساهمت بشكل كبير في التقليل من تكلفة شراء الكتب، فالطالب يمكن له أن يقوم بتنزيل الكتب والمواد التعليمية من مواقع الويب المختلفة، إلى جانب الأفلام والألعاب والصور وما إلى ذلك مما يساعد في تطويرهم الشامل. بالإضافة إلى ذلك، توفر الإنترنت فرصا مفيدة للطلبة للوصول إلى المكتبات الإلكترونية والوثائق العلمية والأعمال الأكاديمية. كما أنها تعتبر منصة رقمية يعتمد عليها الأساتذة والباحثين لنشر مقالاتهم ومجالاتهم على مواقع الويب ووصولها لعدد أكبر من القراء. كما تعتبر الإنترنت مكتبة عملاقة تتيح عبرها الوصول إلى مختلف الموارد ومقاطع الفيديو التعليمية والبرامج والوسائل المرئية وما إلى ذلك والتي يمكن استخدامها في الفصول الدراسية.

يوفر الإنترنت بالإضافة إلى كل ما سبق فرصة الفصول الدراسية الافتراضية وهي بيئة قائمة على الويب تتيح للطلبة المشاركة في أحداث التدريب والتعلم دون الحاجة إلى التنقل والسفر، يستمع الطلبة إلى المحاضرات ويطرحون الأسئلة ويتلقون التعليقات كما يفعلون في الفصول الدراسية التقليدية، يمكن للطلاب أن يؤديها من أي مكان إذا كان لديه اتصال بالإنترنت. وبالتالي فإن الإنترنت بشكل عام هي عامل تمكين مهم سواء تعلق الأمر بالتعليم الرسمي أو الغير رسمي.

على صعيد آخر فإن تكنولوجيا المعلومات أحدثت تغييرات ثورية في تعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث فتحت تكنولوجيا الكمبيوتر الحديثة العديد من الآفاق التي كانت صعبة المنال في السابق، أهمها مساهمتها في تطوير أساليب التواصل في الفصول الدراسية، وكذا تعليم الأطفال مثل ضعاف البصر، وضعاف السمع، وغيرهم ممن يعانون من إعاقات على اختلافها تقف أمام تعليمهم. الذين يعانون من الإعاقات البصرية يمكن لهم استخدام أجهزة الكمبيوتر بطريقة برايل لتدوين الملاحظات والإجابة على الاختبارات وكذا إعداد المهام الموكلة إليهم في المنزل، أما من يعانون من إعاقات سمعية فلهم استعمال أجهزة الاتصالات للصم "TDD"، بالإضافة إلى غيرها من المساعدات التكنولوجية كالقوطة الصناعية، والمعينات السمعية، وأجهزة التنبيه، كما تسهم التكنولوجيا في تمكينهم من مشاهدة المحتوى المرئي بمساعدة التعليق المكتوب على الأفلام.

المساعدات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة تشمل أيضا الأساليب الموجهة للأطفال الذين يعانون من إعاقات في عملية التعلم، كالمصابين بالتوحد مثلا، حيث تستعمل تقنيات كـ "HyperText" وذلك لتمكينهم من متابعة الكتب النصية كغيرهم من الأطفال، أو "Hypermedia" والتي تسمح لهم بالاستماع للمعلومات المختلفة ومشاهدتها، كما يمكن استخدام الكتب الناطقة، والنصوص والمحاضرات المسجلة

2.2. فوائد تكنولوجيا المعلومات في التعليم

تكنولوجيا المعلومات لها العديد من الفوائد سنستعرضها من خلال ما يلي سواء فيما يتعلق بالفوائد التي تمس بالدرجة الأولى الطلبة، أو تلك التي تخص الأساتذة (Knezek & Rhonda, 2001, pp. 171-172):

1.2.2. المنافع المكتسبة من طرف الطلبة

- يعزز التعلم المستقل للطلبة: وذلك عبر تمكين الطلبة من التعلم من تلقاء أنفسهم دون الحاجة لمساعدة أوليائهم والمعلمين. حيث يمتاز الطلبة باكتسابهم للمهارات والمعرفة اللازمة في تشغيل الكمبيوتر والتي تكون مفيدة جدا في العملية التعليمية؛
- وصول أسهل إلى المعلومات: يمكن للطلبة الحصول على كمية هائلة من المعلومات من خلال أجهزة الكمبيوتر، حيث لا يتعين عليهم الاعتماد دائما على الكتب والمحاضرات الصفية بل يمكن لهم الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها بسهولة على أجهزة الكمبيوتر؛
- تحفيز أكبر للطلبة: حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في الترويج لطريقة حماسية لتعليم الطلبة نظرا لوجود مقاطع فيديو وصور ورسوم بيانية في الكمبيوتر، مما يدفع بمزيد من الطلبة إلى الاستمتاع أكثر في الدراسة؛
- إمكانية الوصول والمشاركة الأوسع: يفتح ظهور الفصول الدراسية عبر الإنترنت الأبواب للعديد من الطلبة الذين لم يتمكنوا من المشاركة في البيئات التعليمية التقليدية بسبب القيود الزمنية، المكانية والمالية، حيث تقدم الدورات عبر الإنترنت فرصة للاستفادة من خدمات التعليم والعودة إلى المدرسة مع توفير جدول زمني مرن يتأقلم مع كل متعلم؛
- إعداد الطلبة للمستقبل: الواضح من التطورات الحالية أن المستقبل سيكون تكنولوجيا بامتياز، ولذلك من المهم تحضير الطلبة وتعليمهم بالقدر الكافي للتأقلم مع هذا المستقبل، وبالتالي فإن التعليم الرقمي باستعمال الوسائل الحديثة يساعد الطلبة على استخدام مختلف التقنيات والتطوير من مهاراتهم في التواصل والتنافس وكذا إيجاد وظائف؛
- التحسين من البحث العلمي: تسمح التكنولوجيا الحديثة للطلبة بالوصول إلى قواعد بيانات عالمية، والاطلاع على العديد من البحوث والمؤلفات في مختلف الميادين التي لا يمكن بأي حال من الأحوال للجامعات والكليات توفيرها بالشكل الذي تفعله الانترنت، هذا الكم الهائل من الموارد البحثية يساهم بشكل كبير في تحسين الأعمال البحثية؛

2.2.2. المنافع المكتسبة من طرف المعلمين:

- تسهل تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وشبكة الانترنت بشكل خاص تبادل الموارد والخبرات وكذا تيسير التشاور بين مختلف المعلمين والأساتذة، كما تساعد التكنولوجيا الأساتذة في تطوير مهارتهم المهنية في التدريس والتعليم؛
- ضمان مرونة أكبر للمعلمين للقيام بأنواع مختلفة من المهام في أوقات مختلفة، حيث تسمح التكنولوجيا الحديثة بعرض وتسجيل المحاضرات كل حسب جدولته الزمني، وأسلوبه الخاص؛
- سهولة إعداد الدروس وتصميم المواد التعليمية، حيث تسمح للمعلمين بتقديم الدروس والمحاضرات بأشكال حديثة ومشوقة من خلال الرسوم البيانية والصور، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة، بالإضافة إلى تيسير عملية التخطيط، كما تسمح التكنولوجيا الحديثة باستعمال التقنيات التفاعلية والتي تساعد المعلم في تلقي الردود وتشخيص المشاكل التي تواجه عملية التعلم.

3.2. سلبيات استعمال التكنولوجيا في التعليم

- تكنولوجيا المعلومات لها العديد من الفوائد والإيجابيات ولكن فيما يلي سنتطرق إلى أهم السلبيات التي ترافق العملية التعليمية باستعمال تكنولوجيا المعلومات (Kaushik & nabanita, 2016, p. 134):
- عدم الاهتمام بالدراسة: تطور التكنولوجيا الحديثة عادات سيئة لدى الطلبة، فالوصول إلى المحتوى الدراسي بسهولة وحفظ البيانات في أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحمولة شجع الكسل عند المتعلمين والاعتماد بشكل متزايد على الانترنت أكثر من اعتمادهم على الكتب ومداحلات المعلمين، كما أن تطور تكنولوجيا الذكاء الصناعي مثلاً جعلت الطلبة يتكاسلون عن البحث عن حلول المسائل والمعضلات الرياضية حيث يكفي تصوير المعادلات بالهاتف لإيجاد الحل بشكل آني؛
- الانشغال بغير الدراسة: تساعد التكنولوجيا الحديثة وخاصة في ظل تطور استعمال الأجهزة المحمولة والهواتف الذكية في تسهيل الشرود وفقدان التركيز، وقلة الاهتمام بالدراسة وبالتالي إعاقة الأداء الأكاديمي، حيث يستعمل الطلبة الوسائل الحديثة في زيارة مواقع التواصل الاجتماعي عوضاً عن استغلالها لأغراض دراسية؛
- تنوع المحتوى الرقمي: لا تساعد الانترنت الطلبة دائماً في البحث عن الأشياء القيمة والمفيدة، فالإنترنت شبكة واسعة بها مختلف المواد الضارة والتي قد تؤدي بالطالب إلى اتخاذ مسار خاطئ؛
- الحاجة للتكوين: مختلف المعلمين والأساتذة يفتقرون للمهارات اللازمة للتعامل مع مختلف التكنولوجيات والوسائل الحديثة، حيث يعاني قطاع التعليم من ندرة في المعلمين الأكفاء والمهرة في استخدام ودمج الوسائل الحديثة في العملية التعليمية بطريقة مناسبة ومتكاملة وتنظيم الأنشطة المحددة في المناهج الدراسية باستعمال هاته التقنيات؛
- التكلفة العالية: تتميز التكنولوجيا الحديثة بتكلفتها الباهظة لتنصيبها وتركيبها، فالعديد من المدارس والكليات لا تتوفر على المرافق التكنولوجية كما أن الميزانية المخصصة لهاته المدارس لا تسمح في الكثير من الأحيان بصيانة هاته التكنولوجيات وتحديثها بشكل دوري؛
- قلة التفاعل بين الطالب والأساتذ: فتكنولوجيا المعلومات تعزز التعليم عن بعد وتقديم الدروس والمواد الرقمية عبر الانترنت، وبالتالي تقلل من التفاعل وجها لوجه بين الأستاذ والطالب؛
- تراجع دور الأستاذ: تساهم تكنولوجيا المعلومات في التقليل من دور الأستاذ بشكل كبير، فتوفر المواد العلمية عبر الانترنت، وسهولة الوصول إلى المعلومات والشروحات ساهم في التنفير في صفوف الطلبة من حضور المحاضرات والاهتمام بشروحات الأساتذة والمعلمين.

3. الدراسة الميدانية لعينة من طلبة المؤسسات الجامعية

من خلال هذا المحور وبعد الاطلاع على مختلف الجوانب النظرية للدراسة، نحاول استكمالها عبر دراسة ميدانية استطلاعية لعينة من الطلبة الدارسين بمختلف المؤسسات الجامعية.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة الذين يدرسون بمختلف المؤسسات الجامعية، ويتميز بكونه كبيراً نوعاً ما، ذلك ان الجزائر تعرف ما يزيد عن مليون وسبعمئة طالب موزعين على 106 مؤسسة جامعية في مختلف أرجاء الوطن. Invalid source specified، وقد تم توزيع الاستبانة على الطلبة في مختلف مؤسساتهم الجامعية، مستعملين في ذلك التسليم اليدوي تارة، والتوزيع الإلكتروني في مختلف المجموعات الدراسية على مواقع التواصل الاجتماعي، وبعد التمحيص واستبعاد الإجابات الغير لائقة، والغير مكتملة، تم إحصاء 178 استبانة صالحة للدراسة، موزعة على 21 ولاية يلخص الجدول الموالي خصائص العينة.

ويتضح من خلال التحليل الوصفي لعينة قيد الدراسة وفق خصائصها الديمغرافية، أن عينة الدراسة شملت مختلف التخصصات الجامعية، غير أن التخصص الأغلب كان لصالح طلبة الصحة والتخصصات الطبية على غرار الطب، الصيدلة، وطب الأسنان وكذا تخصص علوم الطبيعة والحياة الذي يتضمن التخصصات البيولوجية، ثم العلوم الاقتصادية التي مثلت 16 بالمئة من مجموع الإجابات. من ناحية أخرى فالجدول يبين أن أغلب الإجابات كانت من جنس الإناث، أما فيما يخص المستوى الدراسي، فكانت الإجابات موزعة على مختلف المستويات غير أن طور الدكتوراه وكذا طلبة الطب الداخلي (السنة الأخيرة من التكوين في التخصصات الطبية) لم تمثل إلا 4 بالمئة من مجموع الإجابات. أما فيما يخص أعمار الطلبة قيد الدراسة فتركزت أغلبها في الطلبة ذوي الأعمار من 18 سنة إلى 23 سنة بنسبة مجمعة بلغت 90 بالمئة.

الجدول (01): خصائص العينة

خصائص العينة					
التكرارات			النسبة		
علم الطب والصحة	63	35%	20-18	81	46%
العلوم الاقتصادية	29	16%	23-21	78	44%
آداب ولغات	9	5%	26-24	15	8%
العلوم الفلاحية والبيطرة	6	3%	30-27	3	2%
علوم وتكنولوجيا	9	5%	أكثر من 30	1	1%
العلوم الاجتماعية والإنسانية	6	3%	المجموع	178	100%
الهندسة المعمارية والبناء	3	2%	ذكر	33	19%
علوم الطبيعة والحياة	40	22%	أنثى	145	81%
العلوم القانونية	1	1%	المجموع	178	100%
			السنة الأولى	46	26%
			السنة الثانية	31	17%
			السنة الثالثة	12	7%
			سنة أولى ماستر	17	10%

العلوم التقنية	11	6%	سنة ثانية ماستر	7	4%
التعليم	1	1%	طور الدكتوراه	6	3%
المجموع	178	100%	طب الطور الأول	29	16%
جامعة	171	96%	طب الطور الثاني	28	16%
مدرسة عليا	7	4%	طب داخلي	2	1%
المجموع	178	100%	المجموع	178	100%

مكان الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

2.3. أداة الدراسة:

لغرض الوصول إلى الهدف من وراء الدراسة تم الاعتماد على مختلف مصادر البيانات حيث تم الاعتماد على البيانات الثانوية بالاعتماد على مختلف المصادر والكتب والدوريات المرتبطة بالموضوع؛ وكذا الاعتماد على البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة الميدانية وذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية، حيث تم تصميم استبانة مكونة من 28 سؤالاً مقسمة على ثلاثة محاور، حيث تناول المحور الأول الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة، أما المحور الثاني فتناول المتغير المستقل والذي يمثل تبني المؤسسات الجامعية لتكنولوجيا المعلومات عبر 8 فقرات، أما المحور الثالث فقد تناول أداء التعليم الإلكتروني عبر 11 فقرة.

3.3. الأساليب الإحصائية المستعملة:

بغرض القيام بالمعالجة الإحصائية اللازمة للدراسة فقد تم ترميز البيانات، ومعالجتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 26. كما تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لاختبار صحة الفرضيات وذلك كما يلي:

- اختبارات ثبات المقاييس باستعمال اختبار Alpha Cronbach للتأكد من الثبات والاتساق الداخلي؛
- التحليل الوصفي بالاعتماد على الجداول التكرارية والوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية؛
- معاملات الارتباط واختبارات تحليل التباين الأحادي واختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

4.3. تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

قبل التطرق إلى اختبار مختلف فرضيات الدراسة، تم الاستعانة باختبار Alpha Cronbach لقياس موثوقية أداء القياس المستعملة، حيث يقصد بالثبات قدرة المقياس على توليد نتائج متقاربة، أو متطابقة في كل مرة يستخدم فيها، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0) و (1)، وكلما اقتربت من القيمة العليا كان دليل على وجود ثبات عال، والجداول التالي يوضح نتائج الاختبار على متغيرات الدراسة الحالية:

الجدول (02): نتائج معاملات ألفا للثبات على متغيرات الدراسة

عدد العبارات	قيمة المعامل ألفا	اسم المتغير
4	0.751	تبني التعليم الإلكتروني في قطاع التعليم العالي
11	0.843	أداء التعليم الإلكتروني

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

5.3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى حساب كلا من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، والجداول التالية تلخص ما وصلنا إليه.

الجدول (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	ترتيب الأهمية
1	1.89	0.530	38%	1
2	1.83	0.794	37%	2
3	1.51	0.622	30%	3
4	1.21	0.506	24%	4
	1.55	0.43	31%	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

يظهر من خلال الجدول السابق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة الموافقة لمختلف فقرات المتغير المستقل والمتمثل في تبني المؤسسات الجامعية لتكنولوجيا المعلومات، والذي يظهر أن عينة الدراسة تتجه نحو رفض مختلف العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمتغير المستقل 1.55، وهو أقل من المتوسط الفرضي (3) حسب مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الاستبانة، كما ان الانحراف المعياري بلغ 0.43، وهو قيمة مقبولة تدل على عدم تشتت إجابات العينة، أي أن آراء الطلبة تتفق على رفض عبارات هذا المتغير.

يظهر من خلال تحليل معطيات الجدول أيضا أن النسبة الأقل كانت لصالح العبارة الرابعة من حيث موافقة مفردات العينة فيما يخص تقديم الفروض والواجبات عبر الخط، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.21، أما الفقرة الأعلى نسبة فهي الفقرة الأولى التي تخص مدى تقديم الأساتذة للدروس عبر الخط.

الجدول الموالي يوضح درجة الموافقة على عبارات المتغير التابع أي أداء التعليم الإلكتروني في الوسط الجامعي، والظاهر من تحليل الوسط الحسابي لمختلف العبارات أنه لا يختلف عن الجدول السابق في درجة الموافقة، حيث يشير الوسط الحسابي لمختلف العبارات اتجاه مختلف أفراد العينة إلى رفضها. وكانت العبارة العاشرة الأقرب إلى الحياد، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.74 وهو قريب من المتوسط الحسابي الفرضي المقدر بـ (3). بينما كانت العبارة الحادية عشر الأكثر رفضا من طرف أفراد العينة المدروسة حيث بلغ الوسط الحسابي 1.65 وهو أقل من المتوسط الحسابي الفرضي لمقياس ليكارت الخماسي.

الجدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الأهمية
1	2.55	1.120	51%	5
2	2.25	0.978	45%	6
3	2.38	1.191	48%	3
4	2.37	0.900	47%	4
5	2.23	0.994	45%	7
6	2.20	1.056	44%	9
7	1.96	1.132	39%	10
8	2.21	0.841	44%	8
9	2.44	1.047	49%	2
10	2.74	0.846	55%	1
11	1.65	1.026	33%	11
	2.26	0.63		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

وعموماً فإن المتوسط الحسابي لمجموع عبارات المحور ككل تنحج نحو الرفض حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.26، وهو أقل من المتوسط الحسابي الفرضي، كما أن الانحراف المعياري بلغ 0.63، وهي نسبة مقبولة تدل على عدم تشتت إجابات أفراد العينة وتتنحج كلها في نفس الاتجاه نسبياً.

من ناحية أخرى وبغرض التعمق في الدراسة، فقد تم استجواب أفراد العينة حول طبيعة الطرق المنتهجة في التدريس عبر الانترنت خلال الجائحة وتظهر نتائج تحليل إجاباتهم عبر الجداول الآتية:

الجدول (05): تقديم الدروس والمحاضرات عبر الانترنت

النسبة	عدد الإجابات	العبارات	تقديم الدروس عبر الانترنت ^a
77.5%	138	بتقديم الدروس وضع دروس مكتوبة من طرف الأساتذة في كليتي في المنصات الإلكترونية	
9.0%	16	تقديم الدروس وضع دروس مرئية من طرف الأساتذة في كليتي في المنصات الإلكترونية	
2.2%	4	تقديم الدروس وضع دروس مقروءة من طرف الأساتذة في كليتي في المنصات الإلكترونية	
19.1%	34	لم يتم استعمال أي مما سبق	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

يظهر عبر الجدول السابق أنه ومن خلال التدريس عبر الانترنت فإن الأسلوب المنتهج صب في حانة الدروس المكتوبة بشكل أساسي، حيث بلغت نسبة الطلبة الذين تلقوا هذا النوع من الدروس 77.5 بالمئة من مجموع الإجابات لعينة الدراسة، بينما اختار 19.1 بالمئة من الطلبة أنه لم يتم استعمال أي من الوسائل السابقة وهي نسبة معتبرة جدا.

الجدول (06): تقديم الأعمال التطبيقية والموجهة عبر الانترنت

النسبة	عدد الإجابات	العبارات
5.1%	9	وضع أعمال تطبيقية أو موجهة مرئية
2.2%	4	وضع أعمال تطبيقية أو موجهة مقروءة
43.3%	77	وضع أعمال تطبيقية أو موجهة مكتوبة
55.1%	98	لم يتم استعمال أي مما سبق

تقديم أعمال تطبيقية وأعمال موجهة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

من خلال الجدول السابق يتبين ان التعليم الإلكتروني أثر وبشكل سلبي في إطار الأعمال الموجهة والتطبيقية، حيث أشار 55.1 بالمئة من الطلبة أنه لم يتم انتهاج أيًا من الأساليب الحديثة في القيام بأعمال موجهة او تطبيقية، بينما اختارت نسبة كبيرة من المتبقين بلغت 43.3 بالمئة أنه تم استعمال الأعمال الموجهة المكتوبة. من ناحية أخرى وبعد تحليل إجابات بعض الطلبة المعنيين بكتابة مذكرات وأطروحات التخرج يظهر أن مختلف الأساليب تم انتهاجها بشكل متقارب، غير أن 34.14 بالمئة منهم انقطع الاتصال بشكل كامل خلال الوباء ولم يتم استعمال أي وسيلة تواصل والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتعلقة بذلك:

الجدول (07): التواصل مع المشرف في ظل الوباء

النسبة	عدد الإجابات	العبارات
21.95%	9	كان التعامل مع المشرف عبر اتصالات هاتفية
21.95%	9	كان التعامل مع المشرف عبر اتصالات مرئية عبر الانترنت
39.02%	16	كان التعامل مع المشرف عبر التواصل عبر الإيميل
34.14%	14	لم يتم الاتصال طوال الحجر الصحي

تأثير المذكرات والأطروحات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

6.3. اختبار الفرضيات:

حاولنا من خلال هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة وذلك للبحث عن تقييم أداء التعليم الإلكتروني في الوسط الجامعي، ولهذا الغرض تم الاستعانة بتحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات، وبعد الاختبار تم الوصول إلى ما يلي:

1.6.3. اختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل، والمتغير التابع. الجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار

والتحليل:

الجدول (08): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتبني التعليم الإلكتروني في الوسط الجامعي وأداءه

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل التحديد المصحح	أخطاء تقديرية
1	0.232	0.054	0.049	0.61494

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.232، وبالتالي فيوجد علاقة طردية موجبة بين تبني المؤسسات الجامعية لتكنولوجيا المعلومات بغرض التعليم الإلكتروني، وتحسن أداء التعليم في نفس الوسط، غير أنها علاقة متوسطة. بينما يشير معامل التحديد R-deux إلى أن التغيرات الحاصلة في تطور الأداء في التعليم في المؤسسات الجامعية لا يرجع إلى تأثير التعليم الإلكتروني إلا بنسبة ضئيلة جدا بلغت 5.4 بالمئة بينما ترجع 94.6 بالمئة من تطور الأداء في التعليم في الوسط الجامعي إلى متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة، وبالرغم من النسبة الضعيفة، إلا أنه أثر إيجابي وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهي علاقة طردية.

2.6.3. اختبار الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يخص تبني تكنولوجيا المعلومات تعزي إلى خصائصهم الديمغرافية، الجدول رقم (06) يظهر نتائج التحليل.

لغرض معالجة هذه الفرضية تم تفكيك هاته الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، وهي كالآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يخص تبني تكنولوجيا المعلومات تعزي إلى المستوى الدراسي لأفراد العينة، والملاحظ من الجدول أنه وعند مستوى دلالة 0.05 بلغ مستوى المعنوية 0.022 وهو أقل من مستوى معنوية الدراسة والمتمثل في 0.05 وهو ما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مستويات تبني التعليم الإلكتروني في المؤسسات الجامعية والتي تعزي إلى المستوى التعليمي لأفراد العينة؛

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يخص تبني تكنولوجيا المعلومات تعزي إلى مجال الدراسة لأفراد العينة، ويظهر من خلال الجدول أن مستوى المعنوية هنا هو 0.000 وهو أقل من مستوى معنوية الدراسة والمتمثل في 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في مستوى تبني التعليم الإلكتروني في المؤسسات الجامعية والتي تعزي إلى مجال الدراسة لأفراد العينة.

الجدول (09): نتائج الانحدار البسيط بدلال الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة

المتغير	الاختلاف	متوسط مجموع المربعات	درجات الحريات	اختبار F	مستوى المعنوية α
تبني التعليم الإلكتروني	المستوى التعليمي	0.892	1	5.346	0.022
	مجال	4.001	1	27.57	0.000

الدراسة				
المستوى التعليمي	0.293	1	0.766	0.383
مجال الدراسة	0.114	1	0.316	0.575

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 26

ومما سبق يمكن استنتاج أنه وعند مستوى معنوية 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة فيما يخص تبني تكنولوجيا المعلومات تعزي إلى خصائصهم الديمغرافية.

3.6.3. اختبار الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يخص تقييم أداء التعليم الإلكتروني والتي تعزي إلى خصائصهم الديمغرافية، وللإجابة على هاته الفرضية تم تقسيمها بدورها إلى فرضيتين فرعيتين كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يتعلق بتقييم أداء التعليم الإلكتروني والتي تعزي إلى المستوى الدراسي لأفراد العينة، والملاحظ من الجدول أنه وعند مستوى دلالة 0.05 بلغ مستوى المعنوية 0.383 وهو أكبر من مستوى معنوية الدراسة والمتمثل في 0.05 وهو ما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مستويات أداء التعليم الإلكتروني في المؤسسات الجامعية والتي تعزي إلى المستوى التعليمي لأفراد العينة؛

الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يخص تبني أداء التعليم الإلكتروني والتي تعزي إلى مجال الدراسة لأفراد العينة، ويظهر من خلال الجدول أن مستوى المعنوية هنا هو 0.575 وهو أكبر من مستوى معنوية الدراسة والمتمثل في 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في مستوى أداء التعليم الإلكتروني في المؤسسات الجامعية والتي تعزي إلى مجال الدراسة لأفراد العينة.

وبالتالي وبالاعتماد على ما سبق فإنه يمكن القول أنه يمكن قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إجابات العينة فيما يخص تقييم أداء التعليم الإلكتروني والتي تعزي إلى خصائصهم الديمغرافية.

4. الخلاصة:

يمكن القول في خلاصة هذه الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساعد كل من الأساتذة والطلبة على المشاركة بشكل تعاوني في عملية التعلم، وتساهم في توسيع تفكيرهم ومعرفتهم وكذا أداء مختلف الأنشطة التربوية في القطاع التربوي، وتجعل الأنواع المختلفة من التقنيات، سواء الأجهزة أو البرامج، عملية التدريس والتعلم أكثر إثارة للاهتمام. كما أن استخدام التقنيات المتقدمة يفتح مجال واسع لتحسين منتجات المنظومة التعليمية.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال سمحت في ظل انعدام إمكانية التعليم والتدريس بالطرق التقليدية إلى فتح مجال لقطاع التعليم العالي لمواصلة الدراسة وإنهاء الموسم الدراسي وتفادي أضرار وخيمة، وبالرغم من غياب التخطيط المسبق لانتهاج أسلوب التعليم الإلكتروني، وكذا غياب منصات إلكترونية مخصصة

للقطاع ومنشأة خصيصا لغرض التعليم الرقمي إلى أن التكنولوجيا الحديثة وضعت جملة من الحلول البديلة على غرار العديد من المنصات المشهورة كمنصة المحتوى المرئي "YouTube"، وكذا برمجيات وتطبيقات مثل " Google Meet" سمحت بتغطية الثغرة وتمكين الطلبة من تلقي الدروس والمحاضرات، غير أن انتشار هذا الوباء يعتبر بمثابة التنبيه الذي يأذن بدخول عصر جديد تحتل فيه التكنولوجيا مكانة كبيرة، وبالتالي فإن كل المجالات بشكل عام وقطاع التعليم العالي بشكل خاص مطالب بتبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال ووضع الاستثمار الكافي لتعميمها وتكوين العاملين به لاستعمالها.

الهوامش والمراجع:

المراجع باللغة العربية

- محمد الزبون، و صالح عبابنة. (2010). تصورات مستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النظام التربوي. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، 24(3)، 800-826.
- محمد الطاهر طعيلي، و الهادي سراية . (2011). تأثير تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي. الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 03(06)، 295-300.
- نسيمة ضيف الله. (2016). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال واثره على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

المراجع باللغة الأجنبية

- Hanafi, A. (2011). **Visualisation des pratiques d'enseignement en FOAD entre contexte et média: le cas du réseau Pyramide** (Thèse de doctorat). Toulouse: L'université de Toulouse.
- Kaushik, B., & nabanita, D. (2016). **Impact of information technology on teaching-learning process**. *International Research Journal of Interdisciplinary & Multidisciplinary Studies (IRJIMS)*, 2(11), 131-138.
- Knezek, G., & Rhonda, C. (2001). **Impact of New Information Technologies on Teachers**. *IFIP World Conference on Computers in Education* (pp. 169-178). Boston: Springer.
- Tabei, F. (2010). **L'enseignement a distance en Tunisie : un nouveau dispositif universitaire en évolution**. *The First International Conference on e-Learning For All*. Hammamet: LEAFA.

تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2018)

عائشة موزاوي* ، وسام حسيني**

الإرسال: 31/12/2020

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: لقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة الممتدة من 1995-2018 وذلك باستخدام نماذج بانل الساكنة، حيث اعتمدنا على مجموعة من الاختبارات منها اختبار (hosman)، وعليه توصلنا إلى أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة ويهدف التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات العشوائية، قمنا باستخدام طريقة (pcse)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حماية براءة الاختراع بالدرجة الأولى يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، على اعتبارها العمودي الفقري لحماية حقوق الملكية الفكرية، مقارنة بالعلامات التجارية والتصميمات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، براءة الاختراع، العلامة التجارية، التصميمات الصناعية، نماذج بانل الساكنة.

تصنيف JEL: C51، F21، E22، L52

The impact of intellectual property rights on attracting foreign direct investment to North African countries standard study during the period (1995-2018)

Abstract: This study aimed to measure the impact of protecting intellectual property rights on attracting foreign direct investment in North African countries for the period from 1995-2018, using Panell static models, where we relied on a set of tests, including the (hosman) test, and accordingly we reached The best model is the fixed effects model, and in order to get rid of the standard problems in the fixed effects model, we used the (pcse) method. This study concluded that patent protection in the first place leads to an increase in foreign direct investment, considering it the backbone of protection Intellectual property rights, compared to trademarks and industrial designs.

Keywords: Intellectual property rights, direct foreign investment, patent, trademark, Industrial designs, Panel models.

JEL Classification: L52، E22، F21، C51

*أستاذة محاضرة (أ)، جامعة المدية، الجزائر، البريد الإلكتروني، aicha_mouzaoui@yahoo.com.....(المؤلف المرسل)

**طالبة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، البريد الإلكتروني، ouissam.ho@gmail.com

1. مقدمة

إن العالم بأسره يدرك الدور الذي يلعبه الاستثمار في التنمية الاقتصادية، لذلك عمدت مختلف الدول إلى إيجاد الوسائل والطرق التي تجعله في تزايد مستمر، ومن بينها حماية حقوق الملكية الفكرية الفعالة والقوية التي تلعب دورا بشكل أو بآخر في استقطابه. ولقد اهتمت الدول النامية عموما ودول شمال إفريقيا خصوصا مبكرا بمسائل الملكية الفكرية، حتى إننا نجد بعضها قد ساهم في الجهد الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية. ولهذا الغرض، هناك عدة دول نامية منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة عملت على تطوير منظومة ملكيتها الفكرية من خلال سن عدة تشريعات لحمايتها طبقاً لمستويات اتفاقية الترييس (TRIPS) أو ربما أعلى منها في إطار الاتفاقيات التفضيلية التي تدخل فيها مثل اتفاقيات الشراكة وغيرها. كما قد تكون عرضة لفرض إجراءات أحادية عليها من جانب بعض الدول المتقدمة، وقد تكون مجبرة على توفير شروط ومعايير الحماية الملحوظة في تلك الاتفاقية في إطار عقود التراخيص التي تبرمها مع الشركات الأجنبية. حيث نجد الكثير من الدول التي انتشرت فيها ظاهرة القرصنة بشكل كبير، وهذا ما سينعكس سلبا على مناخها الاستثماري.

من ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة حماية حقوق الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا؟.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع حماية حقوق الملكية الفكرية في دول شمال إفريقيا؟
- ما هي العلاقة التي تربط حماية حقوق الملكية الصناعية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل وجود نظام محكم لحماية حقوق الملكية الصناعية في دول شمال إفريقيا يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

➤ فرضيات الدراسة:

- تعد حماية حقوق الملكية الفكرية أحد المؤشرات المساعدة على قيام وتوسيع النشاطات الاستثمارية في دول شمال إفريقيا.
- مناخ الاستثمار في دول شمال إفريقيا يستفيد بشكل متزايد من حماية حقوق الملكية الفكرية فيها وتشجيع الابتكار والإبداع.
- تعد حماية حقوق الملكية الفكرية محددًا هامًا لتدفق الاستثمار خاصة المباشر منه.

➤ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها:

- 1- إن حماية حقوق الملكية الفكرية من العناصر الهامة التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كونها أداة لحماية المستثمر الأجنبي من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها استثماره داخل البلد الذي لا يتمتع بحماية كافية لحقوق الملكية فيه.
- 2- إن حماية حقوق الملكية الفكرية تؤثر على معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر هذا التأثير أكثر قوة من باقي المتغيرات ذات العلاقة بالسياسة العامة لجذب الاستثمار.

3- كما تأتي هذه الدراسة في وقت تعمل فيه العديد من الدول من بينها الجزائر بشكل حثيث على تشجيع الاستثمار الأجنبي على مختلف المستويات والأنواع لاسيما ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إليها، وما يتطلبه هذا الأخير من ضرورة وجود حماية جادة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

➤ الهدف من الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تناول موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية وقياس أثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، باعتباره مؤثرا هاما على قرار القيام بالاستثمار خاصة المباشر منه من طرف الشركات الأجنبية.

➤ منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والوصول إلى أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل بعض المفاهيم المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى العلاقة التي يمكن أن تربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الاستعانة ببعض الجداول والأشكال، بينما سيتم الاعتماد على الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2018 وذلك باستخدام نماذج بانل الساكنة، حيث تم تجميع بيانات هذه الفترة من قاعدة بيانات البنك الدولي فيما يخص بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) فيما يخص حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع، العلامات التجارية والتصميمات الصناعية).

➤ الدراسات السابقة:

- عمار طهرات، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية خلال الفترة: 2005م-2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012م/2013م، حيث حاول الباحث دراسة نظام حماية حقوق الملكية الفكرية ومدى فعاليته في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، معتمدا في ذلك على استخدام الدراسة القياسية للفترة 2005 إلى غاية 2010.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم جهود السلطات العمومية الجزائرية في تحسين بيئة الاستثمار من خلال تشجيع المستثمرين على الدخول إلى السوق الجزائرية، بالموازاة مع سعيها إلى تكييف تشريعاتها في مجال حقوق الملكية الفكرية بما يتناسب والاتفاقيات الإقليمية والدولية، حيث أن سلسلة الأوامر والقوانين والمراسيم الرئاسية والتنفيذية التي قامت بها السلطات العمومية بإصدارها منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، شكلت الإطار العام للتشريع الجزائري في مجال حقوق الملكية الفكرية، والتي جاء بغرض مواكبة التطورات الإقليمية والدولية الرامية إلى محاربة ظاهرة التقليد والقرصنة والحد منها.

- ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية "دراسة حالة الصين"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص "اقتصاد دولي"، جامعة باتنة، 2006/2007. فقد قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى أربعة فصول حاولت من خلالها دراسة الخلفية التاريخية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وعلاقة حقوق الملكية واتفاقية التريبس بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية مع إسقاط هذه العلاقة على الصين لتبيان درجة تأثير حقوق الملكية الفكرية واتفاقية التريبس على نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصين استغلت كافة المنافذ الممكنة لنقل التكنولوجيا إليها والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات وعقود التراخيص ومراكز البحث والتطوير بالإضافة إلى طلبات البراءات. وعلى الرغم من كونها دولة نامية إلا أن معظم النتائج التي تم رصدها في مثيلاتها من الدول فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وعلاقته باتفاقية تريبس لا تنطبق عليها. والواقع أن مشكلة حماية حقوق الملكية الفكرية في هذا البلد غير مطروحة بالنسبة لكل الأصناف المعروفة بل هي أكثر حدة بالنسبة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سيما برامج الكمبيوتر، باعتبار أن حمايتها لا تتناسب والثقافة الصينية بالإضافة إلى العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية باعتبارها سهلة التقليد.

- محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص "دراسات اقتصادية"، جامعة ورقلة، 2005، حيث حاول الباحث التركيز على أحد أنواع حقوق الملكية الفكرية وهي براءات الاختراع، و دورها في زيادة القدرة التنافسية في المنظمات الجزائرية، بالإضافة إلى تقييم وضعيتها الجزائرية في التقارير الدولية للتنافسية، هذا مع إجراء مقارنة مع عينة من الدول المختارة لعدة اعتبارات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن براءة الاختراع تمثل أحسن أداة يمكن استعمالها لتقييم وقياس نشاطات البحث والتطوير، الاختراع والإبداع التكنولوجي بغية استعمالهم في تقييم وضعيتها هاته القطاعات وكذا لتحديد مستوى التنافسية للمؤسسة أو الدولة، باعتبار أن براءة الاختراع سند للملكية الفكرية عموما والملكية الصناعية خصوصا تخضع للتسجيل القانوني، واحتواء مطبوعتها على كم هائل من المعلومات ويسر الوصول إليها من طرف الجمهور.

2. بعض الدراسات الخاصة بالعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر:

إن العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر هامة جدا حيث إن زيادة مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية تؤدي إلى زيادة النشاط الابتكاري والاقتصادي متضمنا ذلك زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفع التكنولوجيا، ويمكن تفسير ذلك في أن الحماية القانونية للملكية الفكرية سوف تقدم الحافز على استثمار الموارد في الابتكار التكنولوجي، وبالتالي فإن الدول ذات مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية غير الكافية لا يمكنها جذب مستويات عالية من التجارة والاستثمار وتدفع التكنولوجيا، حيث لا يرغب صاحب الملكية الفكرية الدخول في أي معاملات بدون الحماية المطلوبة للملكية الفكرية (ناصر، 2009، ص144).

حيث هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت البحث في العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سوف نقوم بالتطرق إلى أهمها فيما يلي.

1.2 دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (سنة 2003):

إن التركيز على أهمية حقوق الملكية الفكرية كأداة إستراتيجية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في اعتبارها الحماية الرسمية لصاحب العمل أو الاستثمار. ولقد قامت عدة دراسات تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من بينها دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2003.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تعداد إحدى عشر معيارا منها: سياسة التنافسية والعمالة المغتربة وتراخيص الإقامة وحماية الملكية الفكرية. وعلى أساس اختلاف خصائص هذه المعايير باختلاف ظروف الدول تم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات هي: الوضع الأمثل والمعايير العامة الممكنة والمعايير المانعة. وقد تم تحديد خصائص حماية حقوق الملكية الفكرية في كل هذه المستويات (شيخة، ، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية -دراسة حالة الصين-، 2007، ص62)، حيث أن الدول التي تصنف ضمن المعايير المانعة تكون قدرتها

على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، باعتبارها لا تملك نظاما فعالا لحماية الملكية الفكرية فيها، على عكس الدول التي تصنف ضمن الوضع الأمثل، و التي استطاعت تحقيق نظام أمثل لحماية الملكية الفكرية فيها بسن مختلف القوانين واللوائح الخاصة بذلك، وتصنف بينهما تلك الدول التي تصنف ضمن المعايير العامة الممكنة والتي تعمل على التحسين المستمر لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية فيها.

فضلا على ذلك فقد عمل مؤتمر الأمم المتحدة عام 2003 إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال إنشاء مشروع خاص بحقوق الملكية الفكرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، الذي بدأ التفكير به منذ عام 2001، من خلال التخفيف من حدة الفقر وتنمية بشرية مستدامة. و هذا باعتماد الدول النامية على نظم أقوى لحماية حقوق الملكية الفكرية فيها خاصة فيما يخص تشجيع الابتكار والإبداع، فضلا عن الوصول إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة. (UNCTAD-ICTSD Project on IPRs and Sustainable Development, 2003, p05)

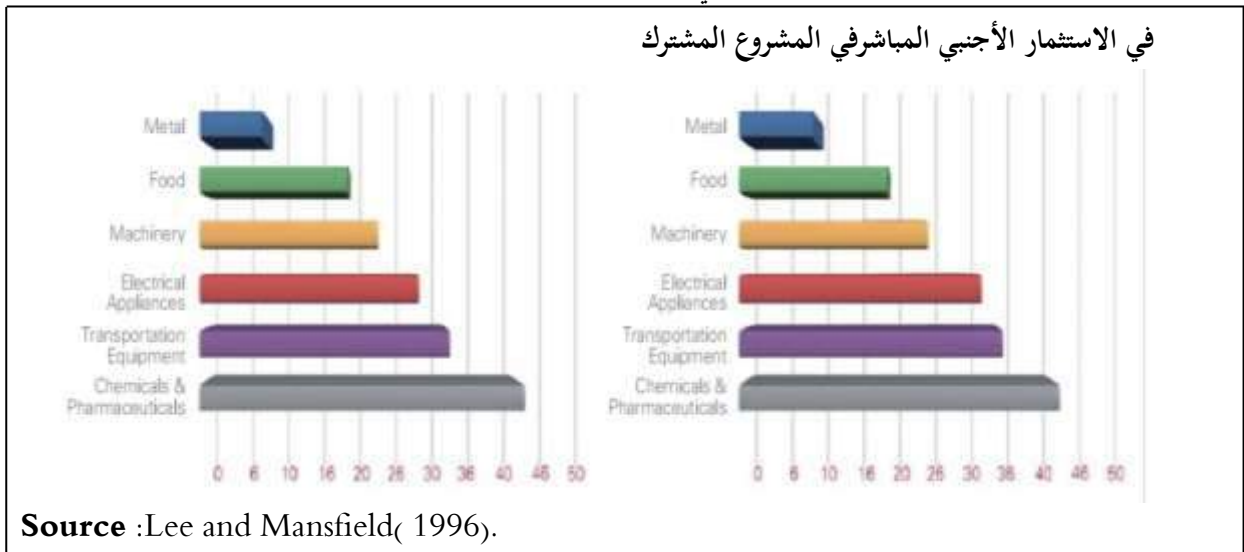
2.2 دراسة Edwin Mansfield (صادرة عن البنك الدولي 1994):

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي حاولت تحديد العلاقة بين نظم حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر. فقد كشف **Mansfield** من خلالها على وجود صلة قوية بين حماية حقوق الملكية الفكرية واتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، أي كلما قويت الحماية، كلما ازداد احتمال الاستثمار في الخارج خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير وتصنيع المنتج النهائي وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من (Maskus, Blyde and Penubarti, 1996).

لقد أجرى Mansfield دراسة باستخدام عينة من 100 شركة أمريكية رئيسية في ست صناعات إنتاجية (الكيمائيات شاملة الأدوية، معدات النقل، المعدات الالكترونية، الآلات، الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية) حيث قام بعمل استقصاء بين الشركات للحصول على معلومات عن أثر درجة حماية الملكية الفكرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاع أن يحصل على معلومات من 94 شركة (ناصر، 2009، ص144)، وكان على كل شركة من العينة أن تجيب على أسئلة تتعلق بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في التأثير أو عدم التأثير على قرارها بالقيام باستثمار أجنبي بأشكاله المختلفة (شيخة، 2007، ص64)

الشكل (01): نسب حماية حقوق الملكية الفكرية التي تعتقد الشركات الأمريكية أنها ليست كافية لاتخاذ قرار

الاستثمار في بعض الدول - حسب القطاعات -



يبين الشكل السابق أن هناك اختلافات بين القطاعات بشأن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يدفع الشركات الأمريكية إلى عدم الاستثمار في بعض الدول سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أو الاستثمار المشترك (Joint Venture)، حيث قدرت نسبة التأثير 43% بالنسبة للشركات العاملة في قطاع المواد الكيميائية (بما فيها المواد الصيدلانية) "Chemicals & Pharmaceutical"، 33% بالنسبة للشركات العاملة في قطاع تجهيزات النقل "Transportation Equipment" الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و35% بالنسبة للاستثمار المشترك، أما الشركات العاملة في قطاع الأجهزة الكهربائية "Electrical Appliances" فقد فاقت نسبة التأثير 26% بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر و فاقت 30% بالنسبة للاستثمار المشترك، في حين أن الشركات العاملة في قطاع الآلات "Machinery" فقد قاربت نسبته 26% لكلا النوعين من الاستثمار، في حين أن الاستثمار قطاع الأغذية "Food" فكانت نسبة التأثير قد فاقت 16% وتقارب 20%، أما أخفض نسبة حققها الاستثمار في قطاع المعادن بنسبة تقارب 10% سواء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المشترك. من خلال ما سبق نلاحظ أن قطاع المواد الكيميائية (بما فيها المواد الصيدلانية) فكانت الأكثر عرضة للتأثر بمدى حماية حقوق الملكية الفكرية في البلد المضيف الاستثمار فيه على اعتبار أن هذا القطاع يستخدم تكنولوجيا متطورة تتطلب حماية شديدة لحقوق الملكية الفكرية على عكس قطاع المعادن الذي يعتمد على تكنولوجيا قديمة نوعاً ما من السهل تقليدها مما لا يستدعي حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية.

3.2 دراسات أخرى ذات الصلة:

هناك دراسات اقتصادية أخرى غير دراسة الاقتصادي Edwin Mansfield عملت على تبيان الآثار الناجمة عن تقوية نظم حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتضمنه من نقل للتكنولوجيا إلى الدول النامية.

ونجد من بين هذه الدراسات دراسة (Markusen, 1998) عن أثر حقوق الملكية الفكرية على استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، حيث أجرى Markusen بحثاً عن حقوق الملكية الفكرية واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، ويهدف هذا البحث لتعميق الفهم لكيفية إبرام عقود الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، وعلاقة تلك الاستثمارات بحماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثير درجة الحماية في الدول النامية المضيفة على عوائد الإنتاج، وقد أتبع نموذج يوضح مفاضلة الشركة متعددة الجنسيات بين بديلين: البديل الأول القيام بالتصدير للدولة النامية، والبديل الثاني إنشاء مصنع للإنتاج في الدولة النامية أو التعاقد مع وكيل بالدولة للإنتاج محلياً، البديل الأول يعني أن الشركة الأم تحصل على جميع العائدات لنفسها، والبديل الثاني يعني أن تشارك الشركة الأم مع وكيل محلي Local Agent بالدولة النامية مقابل المشاركة في عوائد الإنتاج (ناصر، 2009، ص144).

حيث ربط Markusen بين تكوين الهياكل المؤسسية لنظم حماية حقوق الملكية الفكرية وعقود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية وركز على الطريقة التي يؤثر بها هذا التعاقد على قدرة المديرين المحليين الذين تقوم تلك الشركات بتوظيفهم واكتسابهم الخبرات وانتقالهم إلى بناء شركات منافسة للشركة متعددة الجنسيات في مرحلة تالية. ويتفق هذا التحليل مع تحليل (Segerstrom) في أن وجود نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية يقود إلى تخفيض التقليد في الجنوب وفي نفس الوقت ينخفض الابتكار وأنشطة البحث والتطوير في الشمال في المدى البعيد. ويبنى تحليل Markusen على فرضية (Fosfuri, et al, 1997) بأن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى توظيف مديرين محليين

يكتسبون المهارات خلال المرحلة الأولى من دورة حياة المنتج أما في مرحلة تالية فإنهم يلجئون إلى الإخلال بتعاقداتهم ويعملون كمنافسين للشركة الأصلية (مصطفى، حامد، و ياسر، 2001، ص271).

وتؤكد هذه الحجة من جانب العديد من الكتاب في مجال دراسة تجربة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. فالمديرون في هذه الدول حصلوا على تدريبهم من خلال العمل كموظفين لدى الشركات متعددة الجنسيات وخلصوا إلى أن كلا من أرباح الشركات متعددة الجنسيات ورفاهية البلد المضيف قد تتحسن في ظل وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية بشرط أن يترتب على تقديم هذه الحماية تحول هذه الشركات من نمط التصدير إلى الانتهاج داخل البلد المضيف. وقياسا على ذلك فإن قدرة اتفاقية TRIPS على تحقيق مكاسب للدول النامية يتوقف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول وقيام المديرين المحليين بترك هذه الشركات بعد اكتسابهم الخبرة ومنافسة الشركة الأصلية في الإنتاج والتصدير وهو النموذج الذي سيطر على تجربة الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. (مصطفى، حامد، و ياسر، 2001، ص272)

تعتبر صناعة تكنولوجيا المعلومات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا من أرقى أشكال سلع دورة المنتج، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا خطيرا في تدويل عملية الإنتاج والتسويق على المستوى الدولي وتمتع بقدرات احتكارية في تطوير المنتجات، وتلعب دورا هاما في تطوير التكنولوجيا ونقلها، وفي كثير من الحالات يوجد تلاؤم للتكنولوجيا المنقولة من خلال الشركات دولية النشاط بصفة خاصة عندما توجد في الدول النامية مناخا استثماريا مشجعا للاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الإطار يرى البعض أنه رغم صعوبة الربط المباشر بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة التكنولوجيا، إلا أنهم يقررون أن توافر الحماية قد يزيد من قيمة الأصول التي تمتلكها الشركات الأجنبية، خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا الأمر الذي يزيد حجم الطلب على الاستثمار الأجنبي. أي أن توافر الحماية قد يزيد فرص الدول التي تقرر الحماية في تلقي الاستثمارات الأجنبية. وأظهرت الدراسة التي أجرتها Maskus إلى أن الدول ذات مستويات الحماية الأعلى تكون أفدر على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتستشهد على ذلك بالقول أن اتفاق النافتا NAFTA أدى إلى رفع مستوى الحماية في المكسيك إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ذلك سيزيد تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى المكسيك بواقع 893 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل تقريبا 22% على أساس أصول 1989. (عبد الخالق، 2005، ص109)

ويذهب بعض الكتاب إلى القول أن الشركات الدولية لا تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، بل على العكس تميل للاستثمار في الدول ذات الحماية القوية. وفي حالة اتخاذ القرار بالاستثمار في المجموعة الأولى من الدول تأخذ المشروعات شكل المشروع المملوك ملكية كاملة للأجانب Wholly- foreignowned وليست المشروعات المشتركة joint-Ventures مع المشروعات المحلية، هذا بالإضافة إلى ميلها إلى نقل التكنولوجيا القديمة والنمطية إليها، وأيضا المراحل الثانوية من الإنتاج (عبد الخالق، 2005، ص110).

من خلال دراسة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، نجد أن ضعف نظام الدولة النامية أو قوتها في حماية حقوق الملكية الفكرية له تأثير هام على الصناعات كثيفة التكنولوجيا، وعلى أنواع التكنولوجيا المنقولة ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، إن ضعف الحماية المقدمة للملكية الفكرية وخاصة في مجال برامج الحاسب الآلي تجعل الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير مستحيلا (جلال، 2009، ص166).

ويؤكد (Tikku,1998) على أن معظم الدراسات التطبيقية لم تجد دليلا معنويا على أن حماية البراءة في حد ذاتها تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالذات في الدول الصغيرة وأن المناخ العام في الاقتصاد، حتى في ظل نظم حماية ضعيفة، إذا توافرت له المقومات المقبولة من وجهة نظر المستثمر العالمي يستطيع جذب المزيد منها (مصطفى، حامد، و ياسر، 2001، ص279). ونفس النتيجة توصل إليها كل من (Ferrantino,1993) و(Kumar,1996) (كارلوس.م. كوريا، 2002، ص45).

3. الدراسة القياسية لأثر حماية حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا:

من خلال هذه الدراسة سنحاول قياس أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة الممتدة من 1995-2018، حيث في البداية تحديد متغيرات الدراسة ووصف النموذج الملائم، وأهم الطرق المستخدمة في عملية التقدير، ثم تحليل النتائج ومناقشتها.

1.3 توصيف النموذج:

تعتبر النظرية الاقتصادية أهم مصدر لتحديد متغيرات أي نموذج قياسي، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة الوثيقة بموضوع الدراسة، ونظرا لاستحالة إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي قد تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، فإنه يمكن الإكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية والتي تعكس طبيعة وخصوصية اقتصاديات دول شمال إفريقيا، أما النموذج القياسي فهو كالتالي:

$$FI_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 TM_{it} + \hat{\beta}_2 P_{it} + \hat{\beta}_3 IDD_{it} + \varepsilon_{it} \quad (i = 1 \dots n)(t = 1 \dots k)$$

حيث يمثل المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر (FI) مقاس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، أما المتغيرات المستقلة متمثلة في عدد العلامات التجارية المسجلة للمقيمين وغير مقيمين (TM)، عدد براءات الاختراع المسجلة للمقيمين وغير مقيمين (P)، بالإضافة إلى عدد التصميمات الصناعية المسجلة للمقيمين وغير مقيمين (IDD)، الخطأ العشوائي (ε_{it})، أما ($\hat{\beta}_0$) فهي تمثل معلمة الثابت، في حين ($\hat{\beta}_1$), ($\hat{\beta}_2$), ($\hat{\beta}_3$) تمثل معلمات المقدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (FID)، عدد العلامات التجارية (TM)، عدد براءات الاختراع (P)، عدد التصميمات (IDD) على التوالي، أما (i) فهو عدد الدول العربية، و (t) يمثل السنوات.

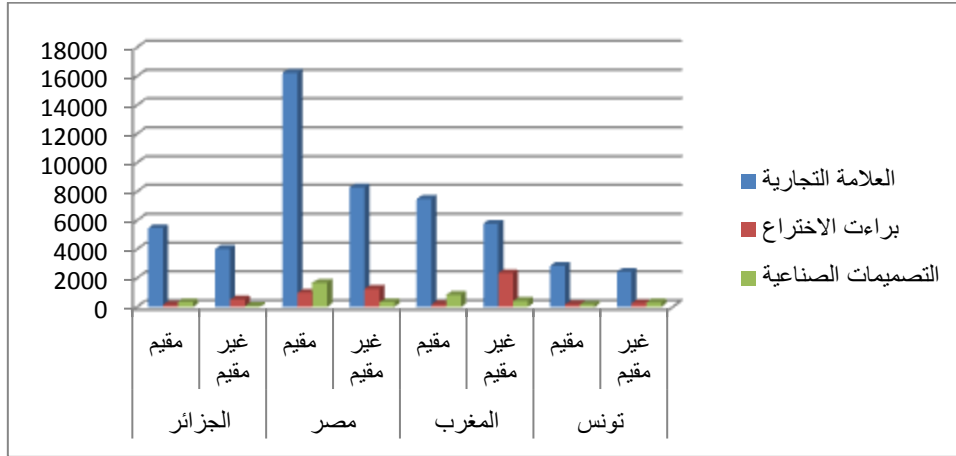
2.3 مصدر البيانات:

تعتمد الدراسة على نماذج بانل في أربعة دول من شمال إفريقيا وهي (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)، وذلك اعتمادا على بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1995-2018، مستمدة من الموقع الرسمي للبنك الدولي بالنسبة للمتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة فهي مأخوذة من الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو)، وتم استبعاد باقي دول شمال إفريقيا لعدم توفر البيانات.

3.3 التحليل الوصفي للبيانات:

الشكل (02): العلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل

من المقيم وغير مقيم في سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو).

لا تزال المؤشرات المتاحة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في دول شمال إفريقيا تشير إلى دور محدود للغاية لدول شمال إفريقيا في هذا السياق مقارنة بباقي الدول والتكتلات الدولية الأخرى، وهو ما يعكس إلى حد كبير حاجة هذه الدول لبذل جهودات أكبر لتهيئة بيئة مواتية لحفز الإبداع والابتكار بما يعزز فرص النمو الاقتصادي المستدام. والشكل السابق يهتم بعرض المؤشرات الرئيسية لوضع دول شمال إفريقيا في مجال حماية الملكية الفكرية من واقع المؤشرات الدولية والمتمثلة في المتغيرات التالية: براءات الاختراع، العلامات التجارية والتصميمات الصناعية. حيث سنقوم من خلال ما يلي عرض كل متغير من المتغيرات السابقة على حدى.

الشكل (03): براءات الاختراع المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل من المقيم وغير مقيم في سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو).

ويلاحظ سيطرة كل من الجزائر ومصر على الجزء الأكبر من براءات الاختراع الممنوحة في دول شمال إفريقيا بأهمية نسبية تصل إلى نحو 90 بالمائة من إجمالي البراءات الممنوحة. ويشار في هذا السياق إلى تحقيق الدولتين المشار إليهما تطورا ملحوظا على صعيد حماية براءات الاختراع وبخاصة الجزائر التي حققت نموا ملحوظا في عدد براءات الاختراع المقدمة مقارنة بدول شمال إفريقيا، وهو ما يعزى إلى الزيادة الكبيرة في عدد الطلبات المقدمة من غير المقيمين.

الشكل (04): العلامات التجارية المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل من المقيم وغير مقيم في سنة 2018

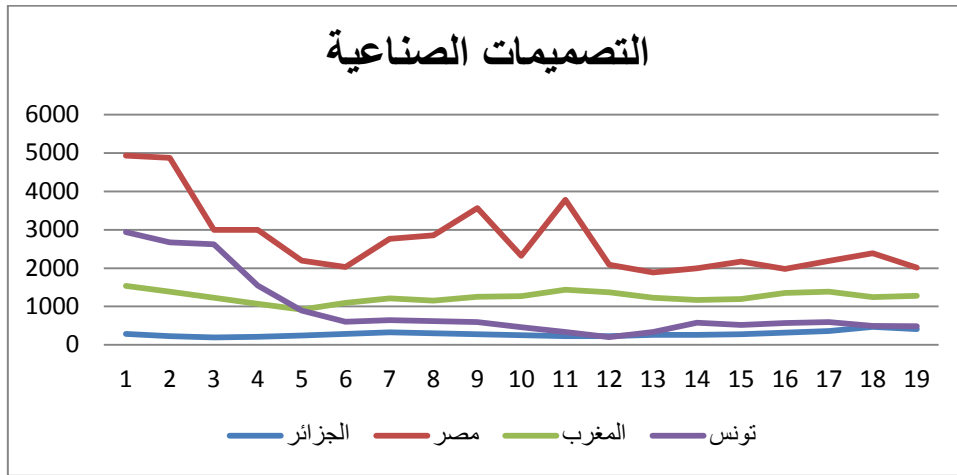


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو).

فيما يتعلق بالعلامات التجارية أفضل نسبيا، وهو يعتبر وضع دول شمال إفريقيا مقارنة بوضعها في مجال براءات الاختراع ما يشير إلى حرص العديد من الشركات المحلية والعالمية على الاستفادة من حجم السوق الكبير المتوافر في دول شمال إفريقيا من خلال تسويق منتجاتها وما يستتبعه ذلك من تسجيل لعلاماتها التجارية. ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن نشاط تسجيل العلامات التجارية في دول شمال إفريقيا لا يزال محدودا مقارنة بباقي الدول الأخرى.

الشكل (05): التصميمات الصناعية المسجلة في دول شمال إفريقيا لكل من المقيم وغير مقيم في سنة

2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مصر تحظى بالنصيب الأكبر من التصميمات الصناعية المسجلة حيث بلغ عدد النماذج المسجلة عام 2018 للمقيمين وغير المقيمين 1668 و342 طلب على التوالي. وتستحوذ كل من المغرب ومصر على نحو 90 في المائة من إجمالي التصميمات الصناعية المسجلة في دول شمال إفريقيا.

4.3. النتائج والمناقشة:

من أجل معرفة تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2018، تم تقدير نموذج بانل الساكن حسب طريقة الانحدار التجميعي، والتأثيرات الثابتة، بالإضافة إلى طريقة التأثيرات العشوائية، موضحة في الملحق 1-2-3، ومن أجل اختيار النموذج الأفضل تم القيام بمجموعة من الاختبارات متمثلة في الجدول رقم (1).

الجدول (01): اختبار المفاضلة بين نماذج بانل الساكنة.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	3.85	0.01	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	0.00	1	Random
Husman	Fixed/Random	15.86	0.001	Fixed

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج stata16

نلاحظ في الجدول رقم (1) أن النموذج الأفضل لتقدير بين النماذج الثلاثة هو نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بعد مقارنته مع نموذج الانحدار التجميعي من خلال اختبار Fisher، حيث نجد أن احصائية F معنوية عند المستوى 1%، وعليه نرفض فرضية العدم أي تجانس قواطع الدول، وفي حالة المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية بالاعتماد على اختبار Breusch and Pagan، نجد أن النموذج التجميعي هو الأفضل، حيث تشير احصائية χ^2 على أنها غير معنوية وعليه قبول فرضية العدم، أما المفاضلة الاخير بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة التي اعتمدنا فيها على اختبار Husman الذي أظهر معنوية عند المستوى 1%، وعليه نرفض فرضية العدم وعليه النموذج الافضل هو نموذج التأثيرات الثابتة.

ومن أجل التأكد من صحة وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة نقوم بمجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية موضحة في الجدول الرقم (2):

الجدول (02): الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	14.58	0.034
عدم تجانس التباين	Modified Wald test for groupwise	317.75	0.000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Fridmen test	24.19	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج stata16

من خلال الجدول رقم (2) الذي يحتوي مجموعة من الاختبارات من أجل اختبار صلاحية نموذج التأثيرات الثابتة، نلاحظ انه توجد مشكلة الارتباط الذاتي، فحسب اختبار Wooldridge test نرفض فرضية العدم القائمة على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، أما اختبار Modified Wald test for groupwise فيشير الى رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 1% وبالتالي وجود مشكل عدم تجانس التباين، أما اختبار الارتباط الذاتي بين المقاطع الذي نعتمد فيه على Fridmen test، الذي يتم من خلاله رفض فرضية العدم، أي وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء. ومن أجل التخلص من مشكلة عدم تجانس التباين نستخدم طريقة (Parks-Kmenta) أي نموذج PCSE (Panel Corrected Standard Error)، والتي تعمل على التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات الثابتة وذلك بناء على دراسة (Hoechle, 2007, p1-31) والنتائج موضحة في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (03): تقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة

	Coef	Std. Err	Z	P> z
Ltm	-0.14504	0.1982	-0.73	0.455
Lp	1.1895	0.1382	8.00	0.000
Lidd	0.1475	0.1112	1.33	0.185
Cons	13.3798	1.3719	9.75	0.000
R-squared	0.3591			
Wald chi2(3)	87.15			
Prob> chi2	0.000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج stata16.

حسب نتائج التقدير نلاحظ ان متغير العلامة التجارية (tm) له أثر سالب وغير معنوي احصائيا عند مستوى المعنوية 5% على الاستثمار الاجنبي المباشر، يعني أي الزيادة في تسجيل العلامات التجارية ليس لها أي أثر في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع لعدم فعالية نظام حماية الحقوق الفكرية في دول شمال إفريقيا، وهذا لوجود السوق غير الرسمية (السوق الموازية) بها، حيث يتم اختراق أغلب البرامج، وبعاد بيعها بأسعار رمزية مقارنة بسعرها الأصلي، ووجود نشاط التقليد والقرصنة، وذلك لعدم التطبيق الفعال للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالملكية الفكرية، بما يمكنها من توفير بيئة استثمار تنافسية على أسس إبداعية مناسبة للشركات الكبرى العاملة في هذا المجال.

أما متغير براءة الاختراع فأظهر تأثير أعلى من باقي المتغيرات وموجب ومعنوي عند مستوى المعنوية (1%)، بحيث أن أي زيادة في تسجيل براءة الاختراع يؤدي إلى زيادة ب 1.189% في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد براءات الاختراع

العمود الفقري للملكية الفكرية وخاصة الصناعية منها، وهو ما تبينه كثافة الدراسات والمقالات الصادرة في هذا الإطار، وكذا عدد المنتقيات والمؤتمرات التي تناقش هذا الموضوع، خاصة في البلدان المتقدمة نظرا للآثار الهامة الناجمة عن استغلالها من الناحية الاقتصادية، بينما يلاحظ نقص الاهتمام بدراسة باقي المواضيع الأخرى، خاصة عند الباحثين العرب ودول شمال إفريقيا على حد سواء، حيث إن النسبة العظمى من البراءات تم الترخيص بها للأجانب ويعكس هذا الأمر بوضوح مدى تدني الأنشطة الابتكارية وضعف عمليات الاستغلال التجاري لها، إلى جانب سيطرة الأجانب على البراءات العاملة في دول شمال إفريقيا. وربما يؤكد هذه الحقيقة تدني الإنفاق الموجه إلى البحث والتطوير. وإن كان القدر المتاح من العلماء والمهندسين والفنيين يشير إلى وجود آفاق لأن تصبح دول شمال إفريقيا دول مصدرة للتكنولوجيا.

أما المتغير الخاص بالتصميمات الصناعية فله أثر موجب إلا أنه غير معنوي إحصائيا بمعنى أن هذا المتغير ليس له أي أثر في زيادة أو نقصان الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يعتبر نشاط تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية محدودا إلى درجة كبيرة في دول شمال إفريقيا وهو ما يعكس عدم نمو نشاط التصنيع المحلي بالقدر الكافي في العديد من هذه الدول، وهذا ما أثر سلبا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال، وعدم التشجيع على نقل التقنية إلى هذه الدول بالطرق التي تراها مناسبة وتوطينها محليا، في ظل غياب نظام فعال في الوقت الحالي لحماية حقوق الملكية الفكرية خاصة ما تعلق بالتصميمات الصناعية.

4. نتائج الدراسة والتعليق عليها مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة:

إذا قارنا النتائج المتحصل عليها في دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة، فنستنتج ما يلي:

1.4 دراسة الباحث Kondo E. K:

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنها ضعيفة جدا حوالي (58,0%)، إذا ما قارناها بتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإن تأثير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يؤول إلى الصفر أو يقترب منه وهو مطابق لما توصلنا إليه في دراستنا حول حالة دول شمال إفريقيا خاصة فيما يتعلق بالعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وعلى عكس ذلك بالنسبة لبراءة الاختراع، ففي دراسة المقارنة التي قام بها Kondo E. K بين النمسا وبلجيكا (اللتين تشكلان زوجا واحدا من الأزواج المتشابهة)، تبين أن مملكة بلجيكا لم تكن قد غيرت بعد مستوى حمايتها لحقوق الملكية الفكرية (أي أنها لم تفعل ذلك إلا في عام 1984، وفي اتجاه الضعف) قد شهدت في نفس الفترة زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها بنسبة 41,6% وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة التي ازدادت بها تدفقات الاستثمار إلى النمسا (حوالي ثمانية أضعاف).

2.4 دراسة Keith Maskus وYang Guifang:

والتي اهتمت بدراسة درجة الإقبال على عقود التراخيص من خلال حجم الإتاوات والأقساط المدفوعة للمرخص وهي تعتبر في ذات الوقت مقياسا لتدفقات التكنولوجيا. حيث قام الباحثان بدراسة تأثير مؤشر البراءات ل Ginarte & Park على الحجم الحقيقي لأقساط التراخيص، وفي مجال الصناعة المدفوعة إلى الشركات الأمريكية من قبل الشركات في الدول المضيفة (وهي لا تشمل فروع الشركات الأمريكية في الخارج) وذلك في ست وعشرون دولة خلال السنوات 1985 و1991 و1995. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الأقساط تأثرت بقوة قوانين البراءات بشكل إيجابي، حيث أن ارتفاع المؤشر بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع حجم التراخيص بنسبة 2,3% في المتوسط، وهو نفس ما توصلنا إليه في دراستنا فيما يخص متغير براءة الاختراع، والذي أظهر تأثيرا أعلى من باقي المتغيرات (العلامة التجارية والتصميمات الصناعية)،

حيث أن الزيادة في تسجيل براءة الاختراع يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المدروسة (دول شمال إفريقيا).

3.4 دراسة (Kumar, N):

تناولت دراسة أخرى (Kumar, N 1996) مدى تأثير الحماية على توجه أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات الأمريكية واليابانية متعددة الجنسيات في عينة مكونة من 54 دولة. ووجدت أن الحماية القوية في الدول النامية شرطا لجذب الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير إليها. ويعد ذلك مفسرا لقيام الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة البحث والتطوير في الدول النامية التي لا تقدم حماية قوية، إما لدعم إنتاجها المحلي أو لتصدير منتجات جديدة، وهذا ما يتفق مع دراستنا فيما يتعلق ببراءة الاختراع، التي تعتبر أهم متغير فيما يخص التأثير على أنشطة البحث والتطوير، خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في دول شمال إفريقيا، مما يؤثر إيجابا عليها خاصة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

5. الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

دول شمال إفريقيا، على اعتبار أن الكثير من هذه الاستثمارات تحوي شكل أو أكثر من أشكال حقوق الملكية الفكرية والأسرار التجارية. وقد حاولت عدة دراسات تفسير العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ونظم حماية حقوق الملكية الفكرية فيها، حيث إن تأثير حقوق الملكية الفكرية قد يختلف من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر، بل قد يتباين من نشاط لآخر داخل القطاع الواحد، ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص أن حقوق الملكية الفكرية هي الحقوق التي تكفلها الدولة وتساندها لمنع غير المرخص لهم من استخدام فكرة جديدة يمتلكها شخص آخر، كما أن للعلامة التجارية أثر سلبي وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي وهذا بسبب عدم فعالية نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في دول شمال إفريقيا وخاصة دول محل الدراسة، في حين نجد أن متغير براءة الاختراع له أثر موجب ومعنوي عكس المتغيرات الأخرى فهي العمود الفقري للملكية الفكرية وخاصة الصناعية منها، بينما متغير التصميمات الصناعية هو الآخر ليس معنوي إحصائيا، فهذا المجال يعد محدودا إلى درجة كبيرة، وكدلالة على ذلك نجد معدل النمو في مجال التصنيع شبه منعدم.

وكتيجة عامة يمكننا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية نجد أنه لا يمكن اعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية العامل الأساسي الذي بدونها لا يمكن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، وإنما يمكن اعتباره أحد العوامل المساعدة على ذلك، كون أنه توجه لدول شمال إفريقيا وخصوصا الجزائر عدة انتقادات نتيجة عدم فعالية نظام حماية حقوق الملكية الفكرية فيها، رغم سنها للعديد من القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، وانتشار معدلات القرصنة والتقليد فيها.

المراجع العربية

الكتب

- السيد أحمد عبد الخالق (2005). الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاق التريس، دار النهضة العربية، مصر.

- كارلوس م. كوريا (2002)، منظمة التجارة العالمية- اتفاق التريس و خيارات السياسات- ترجمة: السيد/ أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- كرتيس كوك. (2006)، حقوق الملكية الفكرية، تعرف على الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، دار الفاروق، القاهرة.
- أسامة المجذوب. (1996)، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الواحد العفوري. (2000)، العولمة والجات (التحديات والفرص)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- بهاجيراث لال داس (2006)، منظمة التجارة العالمية "دليل للإطار العام للتجارة الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- بهاجيراث لال داس. (2006)، "مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- جلال ناصر (2009)، الاستثمار والشركات متعددة الجنسية "الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009.
- ياسر محمد جاد الله محمود، سلسلة اقرأ، دار المعارف، 2004.

مقالات

- الجراح عبدالناصر وعبيدات علاء الدين . (2011) . مستوى التفكير ما وراء المعرفة لدى عينة من طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات، المجلة الأردنية في المعلومات التربوية، 7(2)، 145-162.
- مخلوفي عبد السلام. (2005)، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة **TRIPS**: أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها؟ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (3)، ص 120.

أطروحات

- عمار طهرات (2013/2012)، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

مذكرات

- دويس محمد الطيب. (2007). براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- هاجر بغاصة (2006)، حقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية، مذكرة سياسات رقم 20، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ص 03.
- ليلى شيخة (2007)، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية -دراسة حالة الصين-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 62-64.

تقارير

- عمر عبد الحميد سلمان (2001)، الانعكاسات الاقتصادية لحماية الملكية الفكرية، مع إشارة إلى مصر، ندوة "مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي"، مركز بحوث و دراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، ص254.

- مصطفى محمد عز العرب/ محمد رؤوف حامد/ ياسر محمد جاد الله (2001)، مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 271-279.

- الملكية الفكرية (2010)، إصدار خاص بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، ص13.

المراجع الأجنبية

- Qu'est-ce que Lapropriété Intellectuelle ?, publication de l'Organization Mondiale de la propriété Intellectuelle, publication N : 450(f) (Genève :OMPI), p13.
- UNCTAD-ICTSD Project on IPRs and Sustainable Development(2003) , Intellectual Property Rights: Implications for Development, August, p5.

الملاحق:

الملحق (1): تقدير النموذج التجميعي						
Source	SS	df	MS	Number of obs	-	94
				F(3, 90)	-	13.53
Model	88.3976466	3	29.4658822	Prob > F	-	0.0000
Residual	196.035799	90	2.17817555	R-squared	-	0.3108
				Adj R-squared	-	0.2878
Total	284.433446	93	3.05842415	Root MSE	-	1.4759
lfid	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ltm	-.183547	.4669039	-0.39	0.695	-1.111133	.7440391
lp	1.264445	.3276713	3.86	0.000	.6134686	1.915421
lidd	.1460889	.1716266	0.85	0.397	-.1948773	.4870551
_cons	13.23226	2.419531	5.47	0.000	8.425438	18.03908
الملحق (2): تقدير نموذج الأثر الثابت						

Fixed-effects (within) regression		Number of obs = 94				
Group variable: id		Number of groups = 4				
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.3188		min = 23				
between = 0.9845		avg = 23.5				
overall = 0.2876		max = 24				
corr(u_i, Xb) = -0.8822		F(3,87) = 13.57				
		Prob > F = 0.0000				
lfid	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
ltm	.3464996	.5136439	0.67	0.502	-.6744232	1.367422
lp	1.803206	.362078	4.98	0.000	1.083537	2.522876
lidd	.6793381	.3032536	2.24	0.028	.0765887	1.282087
_cons	1.376288	4.529015	0.30	0.762	-7.62562	10.3782
sigma_u	1.3839692					
sigma_e	1.4103047					
rho	.49057603	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0: F(3, 87) = 3.85			Prob > F = 0.0122			
الملحق (3): تقدير نموذج الأثر الثابت						
Random-effects GLS regression		Number of obs = 94				
Group variable: id		Number of groups = 4				
R-sq:		Obs per group:				
within = 0.2858		min = 23				
between = 0.9249		avg = 23.5				
overall = 0.3108		max = 24				
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(3) = 40.58				
		Prob > chi2 = 0.0000				
lfid	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ltm	-.183547	.4669039	-0.39	0.694	-1.098662	.7315679
lp	1.264445	.3276713	3.86	0.000	.6222209	1.9066609
lidd	.1460889	.1716266	0.85	0.395	-.1902931	.4824709
_cons	13.23226	2.419531	5.47	0.000	8.490065	17.97445
sigma_u	0					
sigma_e	1.4103047					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (4): جدول تقدير بطريقة المربعات الصغرى المعممة.

use lfid ltm lp lidd , corr (ar1)

er of gaps in sample: 1

se: computations for rho restarted at each gap)

se: estimates of rho outside [-1,1] bounded to be in the range [-1,1])

se: Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

o variable: yours Number of obs = 94

variable: id Number of groups = 24

ls: correlated (unbalanced) Obs per group:

correlation: common AR(1) min = 3

computed by casewise selection avg = 3.9166667

max = 4

ated covariances = 300 R-squared = 0.3591

ated autocorrelations = 1 Wald chi2(3) = 87.15

ated coefficients = 4 Prob > chi2 = 0.0000

lfid	Panel-corrected		z	P> z	[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.				
ltm	-.1450416	.1982933	-0.73	0.465	-.5336893	.2436062
lp	1.189546	.1382987	8.60	0.000	.9184853	1.460606
lidd	.1475692	.1112155	1.33	0.185	-.0704092	.3655476
_cons	13.37987	1.371979	9.75	0.000	10.69084	16.0689
rho	.1047147					

المعالجة المحاسبية لتحديد وعاء زكاة الشركات التجارية

- دراسة حالة شركة البوسفور للاستيراد والتصدير (بولاية سطيف)-

د. عمار درويش* ، د. سفيان كوديدي**

الإرسال: 14/02/2021

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تكييف الشركات الواردة في القانون التجاري مع أحكام الفقه الإسلامي، وكذا تسليط الضوء على كيفية حساب زكاة الشركات التجارية دون غيرها، وذلك بالتعرض لأحكام زكاة عروض التجارة وتطبيقاتها المعاصرة. كما تتناول دراسة حالة شركة البوسفور؛ للاستيراد والتصدير بولاية سطيف؛ من أجل تبين كيفية حساب وعاء زكاة الشركات التجارية بشكل تطبيقي، وتوصي بتعميم تطبيق المعيار الكويتي لمحاسبة زكاة الشركات طبقاً لوصف الغني في الشريعة الإسلامية وذلك لمساпته ودقته في حساب الزكاة.

الكلمات المفتاحية: الشركات التجارية، الميزانية، طريقة رأس المال العامل، محاسبة الزكاة.

تصنيف JEL: M13, H61 , G31, M4

The accounting treatments to calculate the Zakat of business companies
- a case study of EL Bousfor company(in Setif)-

Abstract: This study aims to adapt the companies contained in commercial law with the provisions of Islamic jurisprudence, and it tries to highlight how to calculate the Zakat of businesses only. To achieve this endeavor, the study tackles the provisions of the Zakat of commercial offers its modern applications. Furthermore, to reach its aim, this work studies the case of EL Bousfor company; specialized in import and export in Setif; with the objective of clarifying how to calculate the Zakat of commercial companies. As well as, recommending the generalization of the application of the Kuwaiti standard for accounting Zakat companies according to the description of the rich in Islamic law, because it is simple and accurate in the calculation of Zakat.

Keywords: business companies, the budget, the method of working capital requirement, Zakat accounting.

Jel Classification Codes: M13, H61 , G31, M4.

*أستاذ محاضر "أ"، مخبر SDSAT-جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب ، الجزائر، ammar.derouiche@yahoo.fr

**أستاذ محاضر "أ"، مخبر SDSAT-جامعة عين تموشنت-بلحاج بوشعيب ، الجزائر، sou-fy-a@hotmail.fr

1. مقدمة :

لا خلاف أن الزكاة عبادة مالية شرعها الله عز وجل طهرت للمال من التكديس، وللنفس البشرية من البخل والشح، فهي تتعدى أن تكون عبادة روحية إلى كونها نظام تمويل يعيد وترتيب توزيع الثروة بين مختلف شرائح المجتمع حتى لا تكون دولة بين الأغنياء منهم. ومن حكمة الله عز وجل لتحقيق مقصد التكافل الاجتماعي بين مصادر تحصيل الزكاة وخصها بأحكام واردة في كتابه عز وجل وسنة نبيه صلى الله وسلم، وحصر مصارفها حتى لا تضيق حقوق أصحابها. كما أن المتبع للحياة الاقتصادية اليوم يلاحظ أن النسيج الاقتصادي بات يتشكل من شركات متعددة الأوجه منها ما يوافق الشرع الخفيف ومنها ما يخالفه، ترصد هذه الشركات في حساباتها ونشاطاتها مبالغ مالية مهمة جدا، مما جعل المهتمين بالقضايا المعاصرة للزكاة يفكرون في مدى خضوعها للزكاة كشخصية اعتبارية منفصلة عن مالكيها، والبحث في الطرق والتقنيات المحاسبية لحساب وعاء زكاة هذه الشركات.

فلقد تم التعرض لموضوع الزكاة من عدة جوانب وفي بحوث ومناسبات مختلفة، ومن طرف هيئات ومجالس علمية وفقهية متعددة، غير أن الجانب المحاسبي لهذه الشعيرة الإسلامية العظيمة - باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل - لا يزال يكتنفه بعض الغموض، ولا تزال البحوث فيه مجحفة، على الرغم من أهميتها في النظام المالي الإسلامي.

فمن بين المواضيع الأكثر اهتماما في هذا المجال محاولة طرح طرق محاسبية معاصرة انطلاقا من النظم المحاسبية السائدة والتي ينبثق إطارها التصوري من المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، ومدى توافقها مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (AAOIFI)، خاصة معيار محاسبة زكاة الشركات الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وذلك في سبيل خلق إطار تصوري يجمع بين الفكر المحاسبي الإسلامي والفكر المحاسبي المعاصر.

وبما أنه ليس هناك تنظيم رسمي في الجزائر يلزم الشركات التجارية بإخراج الزكاة، ويبين لها كيفية حساب وعاء زكاتها، أثرنا طرح الإشكالية التالية: هل يمكن اعتماد الميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي في تحديد وعاء الزكاة أم لا بد من إدخال عليها بعض التعديلات حتى تصبح صالحة لذلك؟

- **فرضيات الدراسة:** محاولة منا لتبسيط الإجابة عن الإشكالية المراد معالجتها افترضا ما يلي:
 - معظم صيغ الشركات الواردة في القانون التجاري الجزائري يمكن تكيفها مع تلك الواردة في الفقه الإسلامي؛
 - الميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي رغم شفافيتها وموثوقية المعلومات الواردة فيها إلا أنه لا بد من إدخال عليها بعض التعديلات حتى تصبح قابلة لتحديد وعاء الزكاة؛
 - تطبيق طريقة رأس المال النامي (العامل) الوارد في معيار محاسبة زكاة الشركات على الشركة محل الدراسة (شركة البوسفور للإستيراد والتصدير) يمكننا من استخراج وعاء الزكاة بكيفية سهلة وتوفر الدقة في المعلومات لضمان حقوق الأطراف المستفيدة من الزكاة.
 - **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة لتطبيق الجانب النظري للزكاة وإسقاطه على الواقع العملي للشركات التجارية، وإعادة التفكير في الزكاة كدعم مالي للدولة والمجتمع وكمصدر تمويل للمشاريع، وذلك من خلال إعادة بعث الفكر المحاسبي للزكاة الوارد في المحاسبة الإسلامية.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى تنوير الرأي العام بضرورة إخراج الشركات لزكاتها كشخصية اعتبارية - وليس الشركاء كأشخاص طبيعيين - وذلك لكون مقدار الزكاة في هذه الحالة يكون معتبرا يجعل من متلقي الزكاة مركزيا هو الآخر إذا أحسن استغلالها في مشاريع استثمارية.

- الدراسات السابقة:
 - دراسة عبد الله بن قاسم حسن يماني (2015): تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة والصناعة وفقاً لطريقة مصادر الأموال (طريقة مصلحة الزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية) تطرقت هذه الدراسة لعناصر الوعاء الزكوي لعروض التجارة والصناعة كبقا لطريقة مصادر الأموال، وتوصلت الى مجموعة من النتائج من أهمها أن معالجة مصلحة الزكاة والدخل لعناصر الوعاء الزكوي تتفق مع النظرية الفقهية والمحاسبية.
 - دراسة صلاح علي أحمد (2016): قواعد وأسس القياسوالافصاح المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة(دراسة مقارنة لنماذج من الاصدارات المحاسبية).
 - اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الاصدارات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة، بحيث تم التركيز على معيار محاسبة الزكاة الإسلامي رقم 9 الصادر عن (AAOIFI) والمعيار السعودي للزكاة وضريبة الدخل الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونية (SOCPA) وكذا الدليل الإرشادي لمحاسبة الزكاة الصادرة عن بيت الزكاة الكويتي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن واقع الممارسة المحاسبية المتعلق بتحديد وعاء الزكاة للأعمال التجارية على مستوى البلدان الإسلامية عامة وعلى دولة السودان بالخصوص بحاجة لوجود معيار شرعي محاسبي موحد يلبي حاجة النشاط التجاري، وأوصلت بضرورة الاسترشاد بدليل محاسبة الزكاة الكويتي.
 - دراسة أنور عيدة وعوادي مصطفى (2018): وعاء الزكاة في ظل معايير المحاسبة الإسلامية. هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لوعاء الزكاة وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضرورة تبني واعداد اطار فكري للمحاسبة من منظور اسلامي.
- المستخدم في الدراسة: بحكم طبيعة الدراسة التي جمعت بين الجانب الفقهي والقانوني والمحاسبي، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وكذا المنهج المقارن في الجانب النظري لتقدم مختلف المفاهيم وتطورها التاريخي، ومقارنة مستجدات الموضوع مع التراث الإسلامي، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي لجعل الميزانية المعدة وفقاً للفكر المحاسبي المعاصر تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة الحالة لإبراز كيفية تحديد وعاء الزكاة ومقدار الزكاة بطريقة عملية.
- حدود الدراسة: بهدف التحكم في الدراسة وعدم تشعبها باعتبار موضوع الزكاة أصبح واسع النطاق يمس عدة جوانب فإننا:
 - تقيّدنا في بحثنا هذا بتطبيق الزكاة على الشركات التجارية دون سواها (العروض)، وطريقة واحدة لحساب وعاء الزكاة تمثلت في طريقة رأس المال العامل التي تبناها معيار محاسبة زكاة الشركات الكويتي الصادر سنة 2018؛
 - دراسة حالة شركة البوسفور للاستيراد والتصدير لنشاطها بسنة: 2017.

2. مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي والقانون التجاري.

1.1.2. التعريف اللغوي للشركة:

الشركة لغةً بكسر الشين وسكون الراء (الشَّرْكََة)، وهي أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما عن الآخر، وشركت بينهما في المال وأشركته، أي جعلته شريكه (الفيومي، 1977، صفحة 311)، ومعناها أيضاً الاختلاط، أو خلط الشريكين أو خلط المالين (إبن منظور، 2000، صفحة 306). وما يعضد هذا المعنى قوله تعالى حكاية عن سيدنا موسى عليه السلام لما طلب من ربه أن يشرك معه أخاه هارون عليه السلام في أمر الرسالة والدعوة للتوحيد "وَأَشْرِكُهُ فِي أُمْرِي" (سورة طه، الآية 32).

2.2. التعريف الفقهي للشركة:

المتطلع للوضع الاقتصادي الذي يعيشه العالم الإسلامي مقارنة بالغرب يتبادر إلى ذهنه أن عنصر التفوق الذي تميز به الغرب عن البلاد الإسلامية من الناحية الاقتصادية يتمثل في النسيج الاقتصادي الذي تعتبر الشركة نواته الأساسية، غير أن استطلاع التاريخ الإسلامي واستقراء كتب الفقه تكشف لنا مدى التفوق في نماذج الشراكة التي اقرها الإسلام ورغب فيها في مختلف مجالات وأجه النشاط الاقتصادي.

لذا فإن مشروعة الشركة تثبت بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع الأمة (على اختلاف في بعض أنواعها)، ومن النصوص الدالة على ذلك نذكر:

- من القرآن الكريم قوله تعالى: "فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّمَاتِ" (سورة النساء، الآية 12) وقوله تعالى في آية أخرى "وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ" (سورة ص، الآية 24).

- وأما من السنة النبوية فقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما. رواه أبو داود والبيهقي والدارقطني. وقوله صلى الله عليه وسلم: "يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا، فإذا تخاونا محقت تجارتكما فرفعت البركة منها" (رواه أبو داود والبيهقي والدارقطني).

بناء على النصوص الواردة أعلاه عرف الحنفية الشركة بقولهم: "اختصاص اثنين فأكثر بمحل واحد"، وعرفها الشافعية بقولهم: "ثبوت الحق شائعا في شيء واحد أو عقد يقتضي ذلك"، وعرفها الحنابلة بقولهم: "الاجتماع في استحقاق أو تصرف". وأما المالكية فعرفوها بأنها: "ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح، وقد يحصل بغير قصد كالإرث".

كل هذه التعاريف حاولت أن تقدم معنا اصطلاحيا فقهيها للشركة غير أن أكثرها دقة تعريف الحنفية لأنه عبر عن حقيقة الشركة بكونها عقدا، وأكثرها شمولا تعريف المالكية لأنه يفيد شمول كل أنواع الشركة وذلك أن ما يحدث من اختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح يدخل فيه شركة العقد بكافة أنواعها، وما يحصل بغير قصد كالإرث يدخل فيه شركة الملك بجميع صورها المختلفة (خليل، 1981، صفحة 16). أما بقية التعاريف فركّزت على هدف الشركة وأثرها والنتيجة المترتبة عليها.

لقد قسم الفقه الإسلامي الشركات اعتمادا على طبيعة نشأتها إلى (شحائنة، صفحة 06):

- شركات الملك: وهي أن يمتلك شخصان فأكثر عين من غير عقد الشركة، وقد يكون هذا الاشتراك إما جبرا كالميراث مثلا أو يكون اختيارا كأن يشتري شخصان شيئا واحدا أو يوهب لهما فيقبلا بذلك فيصيران مشتركان

في الملك، فقد تأخذ هذه الشركات وجها من هذه الأوجه: المشاركة في الإرث، المشاركة في الوصية، والمشاركة في البيع؛

- شركات العقد: وهي التي تنشأ بفعل عقد بين اثنين أو أكثر، فيشتركان في رأس المال أو العمل أو كلاهما، وما ينتج عنها من ربح أو خسارة. ولهذا النوع من الشركات عدة أوجه منها: شركة الأموال (العنان والمفاوضة)، شركة الأعمال (الأبدان)، شركة الوجوه (الذمم)، شركة المضاربة .

3.2. تعريف الشركة في القانون الجزائري:

حسب المادة 416 من الأمر 75-78 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني "الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك".

يفهم من نص المادة أن الشركة عقد بمقتضاه يلزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من المال أو عمل على أن يقتسم ما قد ينشأ عن هذا المشروع من الربح أو خسارة .

كما أنه لنشوء شركة مهما كانت طبيعة نشاطها توفر الأركان الموضوعية العامة للعقد والتي لا يصح بقية العقود إلا بها والمتمثلة في الرضا والأهلية ، المحل والسبب، أما عن الأركان الموضوعية الخاصة فهي التي تميز عقد الشركة عن غيره من العقود المشابهة، أي أنها ترتب آثار معينة بالنسبة للشركاء المتعاقدين، وتحدد العلاقة بينهم بموجب العقد.

تتمثل في نية المشاركة، تعدد الشركاء، اقتسام الأرباح والخسائر، وتقديم الحصص سواء كانت مادية، معنوية ، نقدية -مال منقول مادي، مال منقول معنوي، ارتفاع بمال لمدة معينة(طباع، 2017-2018، صفحة 06)

من خلال المادة 544 إلى المادة 840 من الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري يتبين لنا التمييز بين الشركات المدنية والشركات التجارية، بحيث معيار التمييز قائم على طبيعة النشاط لتمييز بين التجار وغير التجار، فإذا كان غرض الشركة القيام بأعمال تجارية كعمليات الشراء لأجل البيع، عمليات النقل والتأمين، عمليات البنوك، تكون شركات تجارية، أما إذا كان موضوع نشاطها يتمثل في أعمال مدنية كالزراعة والمهن الحرة فتكون شركات مدنية. فقد جاء هذا التفصيل بين الشركات المدنية والتجارية بهدف إلزامية هذه الأخيرة للقيود في السجل التجاري ومسك الدفاتر التجارية، والخضوع لنظام الإفلاس. غير أن المشرع أضفى الصفة التجارية على بعض الأنشطة والتي كانت في المفهوم التقليدي شركات مدنية كاستغلال المناجم وشراء العقارات لبيعها أو تأجيرها، واعتبر أعمال الترقية العقارية أعمالا تجارية بحسب موضوعها، ومن خلال التعديل الوارد في المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتضمن تعديل القانون التجاري أدخل المشرع الجزائري بعض التعديلات على الأحكام المتعلقة بأشكال بعض الشركات واعتبرها شركات تجارية من حيث الشكل أيا كان الغرض منها، كشركة المساهمة، استحدث أنماط جديدة كشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم، ليرد في الأمر 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 المتضمن تعديل القانون التجاري بالشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد. وهو ما تضمنه نص المادة 544 من القانون التجاري على أنه يحدد الطابع التجاري لشركة إما بشكلها أو موضوعها. بحيث تعد شركات التضامن وشركات التوصية وشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة تجارية بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها.

يمكن التمييز بين نوعين من الشركات، شركات الأشخاص وهي: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة الحاصة أما شركات الأموال: فهي شركة التوصية بالأسهم وشركة المساهمة وشركة ذات المسؤولية المحدودة.

3. التكييف الفقهي للشركات المعاصرة.

مما ينبغي الإشارة إليه أن الفقه الإسلامي لم يفرق بين الشركات المدنية والشركات التجارية كما جرى عليه العرف في القانون الوضعي وإنما يعتبر كل شركة توفرت فيها شروط وأركان العقد من تراض بين الشريكين، والالتزام بتقديم حصة من مال أو عمل، واقتسام الربح والخسارة، وتحقق الأهلية في العاقد وان الربح هو المقصود في الشركة وان يستحق بالمال أو العمل أو بالضمان فقد تحقق فيها معنى الشركة، وبالتالي كل عمل يقوم به الشركاء -تجارياً أم لا في عرف القانون- هو يدخل شرعاً في أعمال الشركة سواء شركة أعمال أو مال أو وجوده على اختلاف هذه النشطة من نقل بحري أو بري أو مقاولات أو شراء وبيع أو تأجير العقارات ما دام فيه عنصر البيع والشراء والأخذ والعطاء والتعامل والتبادل(الخياط، الطبعة 04، الصفحات 138-139).

من خلال المفاهيم السابقة المقدمة لتعريف الشركات ضمن الفقه الإسلامي والقانون الوضعي يتبين لنا نقاط الالتقاء بين كلا النوعين نسوقها فيما يلي وفقاً لما ذهب إليه الدكتور عبد العزيز عزت الخياط في رسالته للدكتوراه(الخياط، الطبعة 04، الصفحات 127-140):

3.1. شركة التضامن في القانون تشبه شركة العنان في الفقه الإسلامي في كثير من الأحكام خاصة في كون الشركاء مسؤولين عن جميع التزامات الشركة -حتى بأموالهم الخاصة إذا لم تؤدي شركة التضامن ديونها- وأهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات، كل بحسب نصيبه في رأس المال أي أنه يجوز الاختلاف في الحصص بين الشركاء، كما يجب أن يعطي الإذن بالتصرف لمن هو أهلاً للتصرف في الشركة من طرف جميع الشركاء؛

3.2. شركة التوصية البسيطة والتيمكن اعتبارها نوع من أنواع شركات المضاربة التي أقرها الفقه الإسلامي، فالمضاربة شركة بين اثنين أحدهم مالك المال والآخر مباشر للعمل ولا يملك شيئاً من رأس المال، ويباشر التصرف في جميع هذه الأموال وقد حكم الفقهاء بصحتها؛

3.3. شركة المحاصة قد تشبه إلى حد ما صورة شركة المضاربة أو شركة العنان حسب تشكيل رأس مالها، فإذا كان رأس مال هذه الشركة من جميع الشركاء سواء تساوت أنصبتهم أم اختلفت، فإنه ينطبق عليها شركة العنان وهي جائزة شرعاً، أما إذا كان رأس مالها جميعه من بعض الشركاء فإن ذلك يكون حينئذ من باب المضاربة، وشركة المضاربة من الشركات التي أجازها الفقهاء؛

3.4. الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي أيضاً تشبه شركة التضامن التي تدخل في شركة العنان الجائزة شرعاً، فتكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة جائزة أيضاً شرعاً؛

3.5. شركة التوصية بالأسهم لا تختلف اختلافاً بيناً عن شركة التوصية البسيطة، وذلك لأنها تتكون من شركاء متضامنون مسؤولون مسؤولية مطلقة وتضامنية على ديون الشركة، وشركاء موصون مسؤولون في حدود حصصهم، إذ يطرح ما بقي من رأس المال بعد أنصبه الشركاء المتضامين على الشركاء المساهمين للاكتتاب في أسهمه. وبالتالي إذا كانت شركة التوصية البسيطة جائزة شرعاً فمن باب أولى شركة التوصية بالأسهم، وهي أكثر أماناً من الأولى لأن حصة الشركاء المساهمين تسمح للأجهزة الرقابة بالتدخل للمحافظة على حق المساهم وبالتالي هي أبعد ما تكون عن الاستغلال والظلم(الفقي، 1986، صفحة 310).

3.6. شركة المساهمة يمكن أن تكون شركة عنان إذا كان مجلس الإدارة يأخذ أجره وليس مساهماً فيها، لأن مجلس الإدارة يعمل بالوكالة عن جميع الشركاء، والوكالة بالأجرة جائزة، ويمكن أن تكون شركة عنان ومضاربة إذا قلنا أن مجلس إدارة الشركة مساهم ويأخذ مكافئته بنسبة من الربح، أي أن مجلس الإدارة سيتكفل بالعمل في مقابل نصيب من الربح،

وبالتالي الأصل في شركة المساهمة الخالية من الربا والأمور المحرمة الجواز شرعا(الختلان، 2012، صفحة 48) وهو ما ينص عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي بقوله " بما أن الأصل في المعاملات الحل فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز"(الحداد، 2009، صفحة 67).

4. مشروعية زكاة الشركات:

لعل من بين أهم الأسباب التي جعلت من الفقهاء والإقتصاديين يخضعون الشركات للزكاة كونها تتمتع ببعض الشروط التي تتوافق فيها مع الشخص الطبيعي الذي تجب في حقه الزكاة، وذلك لتمتعها بالشخصية المعنوية وإستقلالية ذمتها المالية عن الذمة المالية للملاك، وأن الأموال المرصدة للإستثمار والتجارة والصناعة إنما يراد منها النماء وهي من الشروط الأساسية لفرض الزكاة على هذا النوع من الأموال. والآيات والأحاديث الدالة على وجوب الزكاة أوسع من أن تحصر منها قوله تعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ" (سورة التوبة: الآية 103)، وقوله تبارك وتعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ" (سورة البقرة: الآية 267)، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج الصدقة مما نعدده للبيع" (رواه أبو داود بسند حسن)، وقوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم: "في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البقر صدقتها" (رواه البخاري ومسلم والحاكم)، والبر هو ما كان يعده التجار للبيع مثل القماش والمتاع ونحو ذلك.

مما فيه دلالة على وجوب الزكاة في الأموال المرصدة للإستثمار والتجارة والصناعة ونتاج الأصول المؤجرة للغير، أما عروض التقنية أو ما يعرف الآن بالأصول الثابتة المعدة للإستعمال والإستخدام فلا تجب فيها الزكاة. وهو ما ذهب إليه "الدكتور يوسف القرضاوي" في كتابه "فقه الزكاة" أن الزكاة واجبة على التجار أفرادا وشركاء لأن: نفس التاجر وماله أحوج من أي ذي مال آخر إلى التزكية والتطهير(شحانة، حساب زكاة الشركات، الصفحات 13-14).

فالزكاة تفرض على المال إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول، فلا عبرة بشخصية مالكة أكان طبيعياً أم معنوياً، فالشركة ما دامت تمتلك شخصية أمام القانون ولها حق التملك والتقاضي والإستقلالية في تسيير ذمتها المالية والتعامل مع مختلف الأطراف فهي مخاطبة بالنواهي الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية والقانونية كالربا وعقود البيع الفاسدة ونحوهما، وهي ملزمة في هذه الحالة بأداء زكاة مالها باعتبارها لها ملكية تامة على أموالها، ونفس الشيء بالنسبة للشركات العامة أو الحكومية إذا كانت معدة للإستثمار والتجارة وتوفرت فيها شروط اخراج الزكاة(الخليفي، 2018، الصفحات 16-17).

هذا ما خلصت إليه اللجنة العلمية لمؤتمر الزكاة الأول المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة 04-30 إلى 05-2-1984 بدعوة من بيت الزكاة ووزارة الأوقاف الكويتية، والتي جاء في نص فتاواها ما يلي:

"ترتبط الزكاة على الشركات المساهمة لكونها شخصاً اعتبارياً، وذلك في الحالات التالية:

- 1- صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموالها؛
- 2- أن يتضمن النظام الأساسي ذلك؛
- 3- صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك؛
- 4- رضا المساهمين شخصياً.

ومستند هذا الاتجاه الأخذ بمبدأ الخلطة الوارد في السنة النبوية الشريفة بشأن زكاة الأنعام، والذي رأت تعميمه في غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتمدة.

والطريق الأفضل وخروجاً من الخلاف، أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة، فإن لم تفعل فإن اللجنة توصي الشركات بأن تحسب زكاة أموالها ثم تُلحق بميزانيتها السنوية بياناً بما يجب في حصة السهم الواحد من الزكاة"(مجلة أبحاث الإقتصاد

الإسلامي، 1984، صفحة 165).

مما سبق يتبين لنا صحة تطبيق الزكاة على الشركات بصفة عامة مهما تعددت أنواعها سواء كانت شركات أشخاص أو أموال بشرط جوازها من منظور الشرع من حيث صيغة عقودها أو نشاطها، وتطبق عليها نفس الأحكام التي تطبق على الشخص الطبيعي من حيث طبيعة المال المزكى وشروط الزكاة من حولان الحول وبلوغ النصاب.

5. مفهوم محاسبة زكاة الشركات.

لا يمكن إنكار ما توصلت إليه المحاسبة اليوم من تطور خاصة في الدول والجامع العلمية الغربية من إصدار معايير ومبادئ محاسبة لقيت قبولا عاما من طرف المستعملين ومن الأطراف أصحاب المصالح بالمؤسسات الاقتصادية والمالية على حد سواء، حتى غدت المحاسبة علم قائم بحد ذاته وانفصلت عن العلوم الإدارية بل تفرعت إلى عدت تخصصات في ذات الفن. لكن من جانب آخر لا يليق بنا إغفال الجانب المشرق للممارسات المحاسبية التي طبقت في صدر الدولة الإسلامية، وأن القول بأن المحاسبة كتقنية وفن ترتبط ارتباطا وثيقا بأعمال القس الإيطالي "لقوا باشليوا" حينما تحدث في كتابه عن القيد المزدوج سنة 1494 م إنما هو نوع من الإجحاف في حق مساهمة الحضارة الإسلامية في اعتماد التقيد المحاسبي وتطوير المحاسبة. فقد ذكر سامر مظهر قطقجي في رسالته للدكتوراه أن العلماء المسلمين كانوا السابقين للتطرق للمحاسبة فكرا وتطبيقا منذ سنة 900 م أمثال القشقلندي والنوري والغزالي وأبي جعفر الدمشقي والمارودي والخوارزمي وغيرهم، فقد ألف النوري أول مرجع محاسبي متكامل في التاريخ الإنساني سنة 1355 م تقريبا أي قبل لوقا باشليوا(قطقجي، 2002-2003، صفحة 15).

ما يمكن تمييزه بالنسبة للمحاسبة الإسلامية مقارنة بالمحاسبة الغربية أنها تكتسي الجانب الروحي بحيث تنضبط بأحكام الحلال والحرام، فهي تراعي البعد الاجتماعي والإنساني إضافة إلى البعد الاقتصادي، كما أنها تضم عدة فروع منها محاسبة الموارد، محاسبة بيت المال، محاسبة الخراج محاسبة الجيوش، محاسبة الحكومية، ومنها محاسبة الزكاة التي هي موضوع دراستنا.

يعرف "حسين حسين شحاتة" محاسبة الزكاة بأنها: "علم يختص بتحديد وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة وقياس مقدارها وتوزيع حصيلتها على المصارف الشرعية طبقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية. كما أنها مهنة تتعلق بأمر حساب الزكاة وتدقيقها والتقرير عنها إلى من يهمه الأمر" (شحاتة، 2000، صفحة 37).

كما اعتبرها كل "المليجي وعبد القادر" بأنها فرع من فروع المحاسبة بقولهما: "محاسبة الزكاة أحد فروع علم المحاسبة الذي يختص بتحديد وتقييم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة وقياس تطورها وتحديد أنصبتها شرعا، وكيفية توزيع حصيلتها على المصارف المختلفة في ضوء مجموعة القواعد منبثقة من المنهج الشرعي" (بن سميّة، العدد 36 (02)، صفحة 09). وبالتالي محاسبة الزكاة هي علم ومهنة في ذات الوقت، تتطلب من المحاسب الذي يباشرها تكويننا خاصا يضم الجانب المحاسبي والفقه في آن واحد.

وبالتالي تحسب الشركة زكاة أموالها بنفس الطريقة التي يحسبها بها الشخص الطبيعي، فتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها سواء أكانت نقودًا، أو أنعامًا (مواشيًا) أو زروعًا، أو عروضًا تجارية، أو غير ذلك، وتعتمد في ذلك على الحسابات المعدة من طرف المحاسبين والمتمثلة عادة في قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تبين الوضعية المالية للشركة وممتلكاتها وما حققته من أرباح أو خسائر.

6. أسس محاسبة زكاة الشركات:

تستند زكاة الشركات لمجموعة من القواعد المحاسبية والفقهية، لذا فهي تتميز عن القواعد المحاسبية المطبقة في حالة الضريبة في كون مدى خضوع المال المفروض عليه الزكاة لأحكام الشريعة الإسلامية، نذكر من بين هذه الأسس ما يلي:

1.6. قاعدة حولان الحول: أي أن تمر سنة هجرية كاملة على المال المراد تركيبته بعد بلوغه النصاب المقدر شرعاً، هذا في حالة المال بجميع أنواعه، بخلاف الزروع والثمار والثروة المعدنية والبحرية والركاز وكل ما يعتبر نماء مجرد ذاته فالعبرة بوقت الحصاد أو التحصيل، ويمكن اعتماد السنة الميلادية في حساب الزكاة مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق الزمني بين السنة الميلادية والهجرية في معدل الزكاة المطبق، كأن نطبق مثلاً معدل الزكاة ربع العشر (2.5%) على النقدين وعروض التجارة والمستغلات وكسب العمل والمهن الحرة والمال المستفاد إذا اعتمدنا على السنة الهجرية، ومعدل زكاة المرجح هو (2.577%) إذا اعتمدنا في حساب حولان الحول على السنة الميلادية مراعاة لمصلحة أصحاب مصارف الزكاة.

2.6. قاعدة استقلال السنوات المالية: تستند هذه القاعدة للقاعدة السابقة بحيث لا يجوز إخراج الزكاة مرتين على نفس المال في نفس السنة وذلك تجنباً لتثنية الزكاة.

3.6. قاعدة نماء المال الخاضع للزكاة فعلاً أو تقديراً: أي أن شرط فرض الزكاة على المال أن يكون نامياً في حد ذاته كعروض التجارة أو الثروة الحيوانية، أو نامياً حكماً كالنقود غير المستثمر، وهذا ما يستثني الأصول الثابتة المعدة للاستخدام من الزكاة كونها غير نامية.

4.6. قاعدة بلوغ النصاب: أو ما يعرف بمراعاة قدرة المزكي وهو ما وصف في بعض كتب الفقه بالغنى، بحيث لا تجب الزكاة في المال بجميع أصنافه إلا إذا بلغ نصاباً معيناً قدر ب(20 دينار ذهبي) أي ما يعادل (85 غرام ذهب عيار 21) أو مئتي درهم فضي، ولكل صنف من الأنعام والزروع وعروض التجارة نصاب خاص به، وهذا كله مراعاة من الشارع الحكيم لأوضاع المسلمين وعدم إرهابهم وحثهم على الإنتاج والنماء.

5.6. قاعدة حساب الزكاة على الإجمالي والصافي: معنى هذه القاعدة أن طريقة حساب الزكاة تختلف من نشاط اقتصادي لآخر، فقد تحسب على رأس المال ونمائه كما في حالة الثروة النقدية والحيوانية، كما قد تحسب على أساس المبلغ الصافي بعد حذف النفقات من الإيراد المحقق كما هو الحال في زكاة عروض التجارة والأجور والرواتب.

6.6. قاعدة ضم الأموال من نفس الجنس: أي أنه عندما يريد المزكي حساب نصابه فإنه يضم كل جنس من المال إلى نوعه: النقد إلى بعضه، وعروض التاجرة إلى بعضها ولو كانت في بلد غير بلده فتقيم بسعر ذلك البلد وتضم، والأنعام إلى جنسها فإن بلغت النصاب زكاها بمقاديرها.

7.6. قاعدة التقييم بالقيمة السوقية: معنى ذلك أن تقيم عروض التجارة بسعر السوق أي سعر الاستبدال الحالي زمن تحقق الزكاة فيها، فإن المزكي يقيم عروض التجارة نقداً ويضيف الديون التي على زبائنه التي متأكد من تحصيلها وي طرح ما عليه من ديون اتجاه مورديه والحاصل إن بلغ النصاب يركبه (قريشي، 2008-2009، الصفحات 121-122).

7. المعالجة المحاسبية للميزانية لتحديد وعاء الزكاة:

كما أسلفنا الذكر فإن الميزانية القائمة المالية الأكثر دلالة عن المركز المالي للشركة، ونظراً لعدم توافق الفكر المحاسبي الإسلامي مع الفكر المحاسبي المعاصر يتم إخضاع الميزانية للقواعد الفقهية، والقيام بمجموعة من المعالجات حتى يمكن استنباط منها مقدار وعاء الزكاة، والذي يختلف من بند لآخر من بنود الميزانية، ومن شركة لأخرى حسب طبيعة نشاطها. وعلى الرغم من الاختلاف الفقهي الوارد في مسألة زمن تحديد وعاء الزكاة، هل يتم في وسط السنة حسب بلوغ نصاب كل بند من بنود الميزانية أم ينتظر المزكي حتى نهاية السنة ويحدد وعاء الزكاة للشركة ككل، فإنه تقرر ترجيح حساب وعاء

الزكاة حتى نهاية السنة لدى المحاسبين والفقهاء لعدة اعتبارات تصب في مصلحة المزمكي وكذا مستحقي الزكاة والجابي (الدولة التي يقع على عاتقها تحصيل الزكاة)، خاصة اتفاق مبدأ السنوية واستقلالية الدورات المحاسبية لدى المحاسبين مع قاعدة حولان الحول وبلوغ النصاب لدى الفقهاء.

عملية معالجة عناصر الميزانية لاستخراج وعاء الزكاة تمر بإحدى الطرق، إما طريقة مصادر الأموال أو طريقة رأس المال النامي أو العامل من أسفل الميزانية (BFR)، هذه الأخيرة التي يأخذ بها معيار محاسبة زكاة الشركات وهي محل دراستنا، سميت كذلك لأنها تعتمد في حساب وعاء الزكاة على حسابات كل من الأصول المتداولة التي تظهر في الميزانية، وتستبعد الأصول الثابتة التشغيلية (عروض القنية) لأن هذا النوع من الأصول لا زكاة فيه لأنه يستخدم في الإنتاج والمتاجرة وأساس استمرارية المشروع وذلك للحديث الذي ورد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " ليس على المسلم في فرسه وعلامة صدقة" (رواه البخاري)، بخلاف الأصول المستغلة القابلة للنماء فإن إيراداتها يخضع الزكاة (منصور، 2005، صفحة 42).

هذه الطريقة اعتمدها معيار محاسبة زكاة الشركات الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سنة 2018 لبرساطتها، فهو يعتمد في حساب الزكاة على الميزانية دون ما سواها من القوائم المالية، وعلى جانب الأصول منها دون الخصوم اجتناباً لادواجية فرض الزكاة من الجانبين (باعتبار جانب الأصول وهو انعكاس لجانب الخصوم)، ويلخص جانب الأصول المطبق عليها الزكاة في ثلاث عناصر متداولة هي (الخليفي، 2018، الصفحات 17-18):

- الأصول النقدية (الذهب والفضة والأوراق النقدية): وكل الحسابات النقدية في البنك والصندوق والخزينة العمومية والعملات النقدية المحلية والأجنبية؛
- الأصول التجارية (عروض التجارة): وهي كل مال معروض في السوق اجتمع فيه ركنا العرض والطلب، وتشتمل على البضاعة والمخزون التجاري بحسب قيمته السوقية، لا المخزون الاستهلاكي وهو ما عد لاستعمالات الشركة فهو معفي من الزكاة، وكذلك البضاعة التي لا طلب عليها في السوق بالكلية (الكاسدة) فإنها لا تدخل في وعاء الزكاة لأنها انتفى عنها غرض وجوب الزكاة؛
- الأصول الاستثمارية: وهي كل مال قصد تثيره وتميمته عن طريق الإذن بتصرف الغير فيه مثل: ودائع الاستثمار، محافظ الاستثمار، صكوك الاستثمار.

ويستثنى المعيار بعض العناصر من الزكاة رغم ورودها ضمن جانب الأصول للأسباب التالية:

- الأصول المؤجزة (المستغلات): وهي كل ما أعد لبيع منافعه دون عينه، فلا تجب الزكاة في العين المؤجزة وإنما تجب في صافي إيراداتها فقط، وهذه الإيرادات تتحول تلقائياً لتدمج مع رصيد النقدية ثم تزكى معها ضمناً في نهاية السنة المالية؛
- الأصول المدبنة: الحقوق الثابتة في ذمة الغير لصالح الشركة مثل الديون المشكوك في تحصيلها.
- الأصول الثابتة (القنية أو العوامل): وهي كل مال يستهلكه مالكه لحاجته الشخصية كالمباني والسيارات والآلات والأجهزة المعدة لاستعمالات الشركة (إذا لم تكن نقداً أو عروض تجارة)، ويدخل ضمنها الأصول غير الملموسة والمشروعات تحت الإنشاء والأعمال تحت التصنيع ومستلزماتها والأدوات الاستهلاكية بجميع صورها. ليست فيها زكاة لأنها ليست بنقود ولا عروض تجارة ومستغلات.

فإن بلغت عناصر الأصول المتداولة الثلاث سألقة الذكر نصاب زكاة النقد وعروض التجارة والاستثمار (85 غ من الذهب عيار 21 بالقيمة السوقية للذهب زمن احتساب الزكاة) وحال عليها الحول تركز بمقدارها. وبالتالي يتم حساب وعاء الزكاة كما يلي:

$$\text{صافي الأصول الزكوية للشركة (وعاء الزكاة)} = \text{صافي النقد} + \text{صافي التجارة} + \text{صافي الاستثمار}$$

ونقوم بحساب مقدار الزكاة الواجب إخراجها بالطريقة التالية:

$$\text{الزكاة المستحقة} = \text{وعاء زكاة عروض التجارة} * \text{معدل الزكاة (2.5\% أو 2.577\%)}$$

8. دراسة حالة شركة تجارية

1.8. التعريف بشركة البوسفور للاستيراد والتصدير

شركة البوسفور للاستيراد والتصدير، شركة ذات مسؤولية محدودة - وهي شركة جائزة شرعا كما أسلفنا الذكر لأنها تعتبر وجها من أوجه شركة العنان في الفقه الإسلامي - تأسست بموجب عقد محرر بتاريخ 10-06-2003 برأس مال مقدر ب 10.000.000 دج مقسم إلى 1000 حصة اجتماعية بقيمة 10.000 دج للحصة، حررت ووزعت بين الشريكين بالتساوي، افتتح مقر الشركة ببلدية العلمة ولاية سطيف بما يقارب 50 عامل. أنشأت الشركة بغرض الإستيراد لإعادة بيع التجهيزات والمنتجات والمعدات ذات العلاقة بعدة ميادين منها ميدان المحروقات، الطاقة، الري، المناجم، قطاع البناء والأشغال العمومية والميكانيك، وحتى الأجهزة الكهرومنزلية. شهدت الشركة توسعا لا بأس به حتى السنة محل الدراسة 2017 فقد أصبحت تشغل حوالي 180 عامل ورأس مال يقدر ب 45.000.000 دج كما أصبحت تتهتم بعدة أنشطة على غرار إستيراد وإعادة بيع التجهيزات سابقة الذكر.

2.8. عرض الميزانية المالية للشركة لسنة 2017:

الجدول رقم (01): أصول الميزانية بتاريخ 2017/12/31

البيان	القيمة الإسمية	إهلاك-مؤنة- خ.ق.	القيمة م. ص.
الأصول غير المتداولة:			
• التثبيات المعنوية	50.000		
• التثبيات المادية	23.166.574	11.318.344	11.848.230
مج الأصول غ. المتداولة	23.216.574	11.368.344	11.848.230
الأصول المتداولة:			
• المخزونات	73.567.675		73.567.675
• العملاء	118.702.016		118.702.016
• مدينون آخرون	8.309.602		8.309.602
• أوراق قبض	3.121.790		3.121.790
• التقديرات	65.226.426		65.226.426
مج الأصول المتداولة	268.927.509		268.927.509
مج العام للأصول	292.144.083	11.368.344	280.775.739

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ميزانية الشركة لسنة 2017.

الجدول رقم (02): خصوم الميزانية بتاريخ: 2017/12/31

المبالغ	البيان
	<u>الأموال الخاصة:</u>
45.000.000	• رأس المال
14.892.476	• رؤوس أموال: الترحيل من جديد
10.538.993	• النتيجة
70.431.469	I المجموع
	<u>الخصوم غير الجارية:</u>
10.000.000	قروض
10.000.000	II المجموع
	<u>الخصوم الجارية</u>
30.445.006	• الموردون
7.908.174	• الضرائب
161.991.090	• أوراق الدفع
200.344.270	III المجموع
280.775.739	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ميزانية الشركة لسنة 2017.

3.8. حساب وءاء زكاة الشركة وفقاً لطريقة رأس المال النامي

قبل القيام باستخراج وءاء الزكاة ونصيب الزكاة الواجب إخراجها لابد من القيام بالمعالجات اللازمة حتى تصبح بنود الميزانية تتوافق مع متطلبات الفقه الإسلامي، وذلك أخذاً بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- هناك بعض العناصر تقيم بالقيمة الدفترية أي الاسمية الواردة في الميزانية، وهناك عناصر أخرى لابد من تعديل قيمة وفقاً للقيمة السوقية أو حذف منها بعض المبالغ التي لا تخضع للزكاة كالفوائد البنكية مثلاً، نسميها بالقيمة المعدلة؛
- المخزونات لا بد من إعادة تقييمها وفقاً للسعر السائد في السوق بحيث قيمت ب
- مدينون آخرون تمثل ديون مشكوك في تحصيلها وبالتالي لا تدخل في وءاء الزكاة لسنة 2017 لأنها تزكى مرة واحدة عند تحصيلها؛
- يمثل مبلغ أوراق القبض أصل الدين بالإضافة إلى فوائد بقيمة 21790 دج، كما تشتمل أوراق الدفع على فوائد تقدر ب 91090 دج.

الجدول رقم (03): حساب وعاء الزكاة لشركة البوسفور لسنة 2017 .

الإجمالي/الملاحظة	القيمة المعدلة	القيمة الدفترية	البيان (لأول العام)
			الأصول المتداولة:
تقييم بالقيمة السوقية	75.000.000	118.702.016	• المخزونات
أصل الورقة دون الفوائد	3.100.000	65.226.426	• العملاء
			• أوراق القبض
			• النقديات
262.028.442			إج. عروض التجارة
			(-) تطرح منها الالتزامات المباشرة
		30.445.006	• الموردون
		7.908.174	• الضرائب
أصل الورقة دون الفوائد		161.900.000	• أوراق الدفع
200.253.180			إجمالي الالتزامات المباشرة
61.775.262			رأس المال النامي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ميزانية الشركة لسنة 2017.

بما أن نصاب زكاة عروض التجارة لعام 1438 هـ/الموافق لسنة 2017 بلغ 450.500 دج، فإن وعاء هذه الشركة البالغ: 61.775.262 دج تجب فيه الزكاة بنسبة 2.5%، وبما أننا اعتمدنا على السنة الميلادية في حساب وعاء الزكاة اعتمادا على الميزانية فإننا سوف نطبق المعدل المرجح 2.577% كما يلي:

$$\bullet \text{ نصيب الزكاة} = 61.775.262 \text{ دج} \times 2.577\%$$

$$\bullet \text{ نصيب الزكاة} = 1.591.948,5017 \text{ دج}$$

بعد تحديد نصاب الزكاة يتم دفعها في مصارفها الثمانية المحددة بقوله تعالى "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (سورة التوبة، الآية 60)، وبما أنه في الجزائر ليس هناك قانون يوجب دفع الزكاة بطريقة نظامية لجهة أو هيئة رسمية، فللمركزي الخيار في أن يوجهها بنفسه لأحد هذه الوجوه الثمانية أو يدفعها لصندوق الزكاة الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بحيث خصصت على مستوى كل ولاية حساب بريديا يمكن للمركزي دفع أمواله من خلاله، والذي ستقوم اللجنة الولائية بدورها بصرف أموال الزكاة لأصحابها بناء على مداوات نهائية، كما يلي:

• العائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر)؛

• الاستثمار لصالح الفقراء: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نستخدم طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.

9. خاتمة:

- من خلال دراستنا هذه تطرقنا لجانب من الزكاة محاسبة زكاة الشركات توصلنا إلى النتائج التالية:
- إن معظم صور الشركات الواردة في القانون التجاري الجزائري تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ولها صور مماثلة في الفقه الإسلامي، فهي لا تخلو من أن تكون إحدى أنواع شركات الملك أو شركات العقد، فهي جائزة شرعاً؛ إلا البعض منها والتي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث العقد أو بما تدليس أو ضرر، أو تمارس نشاطاً يمنع الشرع الإسلامي الحنيف، وبالتالي هذه الشركات لا تجب فيها الزكاة أصلاً لأنها مال حرام؛
 - إن الزكاة تختلف اختلافاً بيناً عن الضريبة التي تفرض على كل مال مهما كانت طبيعته أو قيمته، وإنما تشترط الزكاة شروطاً يجب توفرها حتى يصبح المال قابلاً للزكاة منها التملك والنماء، بلوغ النصاب وحولان الحول، وتختلف أنصبت الزكاة ومقاديرها من مال لآخر، فمنها ما يطبق على النقد ومنها ما يطبق على الزروع والثمار والأنعام والركاز والثروات البحرية ومنها ما تختص به عروض التجارة (وهو موضع دراستنا)، كما أن هناك أموال مستحقة لم تكن معروفة في بداية الدولة الإسلامية كزكاة الأجر والرواتب وكسب المهن الحرة، كل ذلك مراعاة لجانب المركزي تشجيعاً له على الإنتاج والنماء، ولجانب مصارف الزكاة المحددة حتى لا تضيق حقوقهم، فحق للزكاة أن تكون نظاماً اقتصادياً واجتماعياً؛
 - محاسبة الزكاة هي فرع من فروع المحاسبة الإسلامية التي كانت قائمة بذاتها كعلم ومهنة زمن الدولة الإسلامية، وأن الميزانية المعقدة وفقاً للفكر المحاسبي المعاصر كما ينص عليها النظام المحاسبي المالي في الجزائر لا تصح لحساب الزكاة كما هي، بل يتطلب إدخالها عليها بعض التعديلات المحاسبي حتى تصبح تتوافق مع الفكر المحاسبي الإسلامي، فهناك ضمن بنودها ما لا تجب فيه زكاة كالأصول الثابتة (عروض القنية) يجب استبعادها من وعاء الزكاة لأنها أداة استغلال واستمرارية الشركة في الوجود، نفس الشيء بالنسبة للإيرادات الناتجة عن توظيف الأموال بفوائد ربوية، والديون المدومة والبضاعة الكاسدة، كما أن هناك عناصر يجب إعادة تقييمها بالقيمة السوقية لأنها مسجلة في الميزانية بقيمتها الدفترية؛
 - مهما اختلفت طريقة حساب وعاء الزكاة سواء كانت طريقة رأس المال النامي (العامل) أو طريقة مصادر الأموال (رأس المال الثابت) فإن وعاء الزكاة يكون نفسه طبعاً إذا اعتمدنا نفس الآراء الفقهية والتبويب المحاسبي أثناء المعالجة لاستخراج ميزانية الزكاة، ولكل منهما ميزاته، فطريقة رأس المال النامي تتسم بالسهولة في الحساب لأنها تعتمد فقط الأصول المتداولة (عروض التجارة) وتستبعد منها العناصر القابلة للحسم، غير أنها سهلة للتهرب من دفع الزكاة - إذا لم يكن هناك وازع ديني وخلقي للمكلف وتم فرض الزكاة من طرف الجهات الرسمية - أثناء إعادة تقييم بعض عناصر عروض التجارة كالمخزونات مثلاً بالقيمة السوقية، أما بالنسبة لطريقة مصادر الأموال فإنها دقيقة في الحساب لأن مصادر التمويل طويلة الأجل تتسم عادة بالثبات والاستقرار وكذلك الأصول الثابتة يسهل تتبعها وحصرها لأنها لا تتعرض لتغيرات كثيرة في الفترة قصيرة الأجل (الحول) غير أنها معقدة وصعبة في عملية الحساب.
- في ظل النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:
- ضرورة الاهتمام بمحاسبة الزكاة خاصة الإجراءات التنظيمية والتنفيذية لتطبيقها على الشركات، فالكثير لا يزال يجهل مدى إمكانية دفع الشركة لركاتها؛

- وضع دليل منهجي لكيفية حساب زكاة الشركات واعتمادا على طريقة موحدة تستند للمرجعية الفقهية المعتمدة حتى لا يتأثر وعاء الزكاة بالاختلافات الفقهية حول بنود ميزانية الزكاة؛
- إنشاء ديوان وطني للزكاة وفروعه عبر مختلف ولايات الوطن كما هو الشأن بالنسبة للضرائب، وإعطائه كامل الصلاحيات في تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها المحددة، ومنحه صفة الإلزام القانوني بإصدار تشريع خاص به، خاصة بعد صدور نظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية يجعلنا نستبشر خيرا لتوسيع مصادر وعاء الزكاة واستثمارها.

المراجع:

1. ابن منظور. (2000). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر للطباعة.
2. أحمد بن عبد العزيز الحداد. (2009). *من فقه الوقف*. الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.
3. المقرري الفيومي. (1977). *المصباح المنير-مادة (شرك)*. القاهرة: دار المعارف.
4. باشي، إنصاف محمود دلال، أحمد إبراهيم منصور. (2005). *توظيف قائمة المركز المالي لاحتساب وعاء زكاة عروض التجارة*. السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي.
5. حسين حسين شحاته. (2000). *التطبيق المعاصر للزكاة (كيف تحسب زكاة مالك)*. مصر: دار النشر للجامعات.
6. حسين حسين شحاته. *أصول الشركات في الإسلام*. القاهرة: جامعة الأزهر.
7. رشاد حسن خليل. (1981). *الشركات في الفقه الإسلامي -دراسة مقارنة*. دار راشد للنشر والتوزيع.
8. رياض منصور الخليفي. (2018). *معيار محاسبية زكاة الشركات*. الكويت: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
9. سامر مظهر قنطقجي. (2002-2003). *دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي*. جامعة حلب، سوريا.
10. سعد بن التركي الختلان. (2012). *فقه المعاملات المالية المعاصرة*. السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع.
11. عبد العزيز عزت الحياط. (الطبعة 04). *الشركات في الشريعة الإسلامية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
12. مجلة أبحاث الإقتصاد الإسلامي. (1984). *توصيات مؤتمر الزكاة الأول*. 165.
13. محمد الأخضر قريشي. (2008-2009). *الإطار المحاسبي لزكاة الشركات -دراسة حالة بنك البركة الجزائري*. ورقلة، الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.
14. محمد علي عثمان الفقي. (1986). *فقه المعاملات -دراسة مقارنة*. السعودية: دار المريخ للنشر.
15. نجاة طباع. (2017-2018). *مطبوعة مقياس قانون الشركات*. بجاية: جامعة عبد الرحمان ميرة.
16. هشام عمر حمودي وعزيزة بن سمينة. (العدد 36 (02)). *التحاسب الركوي والتحاسب الضريبي-أوجه التشابه والاختلاف*. جامعة زيان عاشور بالحلقة، الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- 36 (02).

الفكر المقاوالاتي لدى خريجي الجامعات في مناطق الهضاب العليا"ولاية البيض

أنموذجا"

عبدلي لطيفة* ، سايح حمزة**

الإرسال: 20/01/2021

القبول: 23/02/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص : يسعى الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة الفكر المقاوالاتي عند الشباب خريجي الجامعات في مناطق الهضاب العليا ومحاولة الاجابة على الاشكالية التالية: هل يمتلك الشباب خريجو الجامعات في ولاية البيض مقومات الفكر المقاوالاتي ؟ حيث قاما الباحثان بدراسة استقصائية لعينة مكونة من 200 من الشباب حاملي الشهادات الجامعية على مستوى ولاية البيض وذلك من خلال بناء استمارة تتكون من 39 عبارة وقمنا بمعالجتها باستخدام البرنامج الاحصائي spss v20،اعتمدنا في هذه الدراسة على 3 مقومات رئيسية للفكر المقاوالاتي والمتمثلة في مهارات ومؤهلات المقاول (بما فيها الخصائص الشخصية والسلوكية والإدارية للمقاول) ،الثقافة المقاوالاتية (وتشمل كل من الخلفية العائلية والمحيط الاجتماعي) ،التعليم المقاوالاتي في الجامعة خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية وهي أن خريجو الجامعات في ولاية البيض يمتلكون مقومات الفكر المقاوالاتي من وجهة نظرهم .

الكلمات المفتاحية:الفكر المقاوالاتي ،خريجو الجامعات ،مهارات ومؤهلات المقاول ،الثقافة المقاوالاتية ،التعليم المقاوالاتي ،ولاية البيض.

تصنيف jel : M13,M12,M14,L26

Entrepreneurial thinking among university graduates in high plateaus region (el bayadh state)

Abstract: In this paper the researchers seek to study the entrepreneurial thinking of university graduates in high plateaus region, and trying to answer the following problem: do young university graduates in el bayadh have the components of the entrepreneurial thinking , where the researchers conducted a survey of a sample of 200 undergraduates in el-Bayadh , we use a questionnaire consisting of 39 statements and we processed them with spss v20. In this study we relied on 3 main components of the entrepreneurial thinking, represented in The skills and qualifications of the entrepreneur (including the personal, behavioral and administrative characteristics of the entrepreneur), the entrepreneurial culture

* أستاذة محاضرة "أ"، مخبر "إتمام"، جامعة سعيدة - د. مولاي الطاهر، الجزائر ، latifa.abdelli@univ-saida.dz (المؤلف

المرسل)

** سايح حمزة : أستاذ محاضر "أ"، المركز الجامعي البيض - نور البشير ، الجزائر ، hamzasayah98@yahoo.com

(including both the family background and the social environment), the entrepreneurial education at the university. This study concluded with the main conclusion that university graduates in El Bayadh state possess the components of the entrepreneurial thinking from their point of view.

Key words: Entrepreneurial thinking, University Graduates, Entrepreneur Skills and Qualifications, Entrepreneurial Culture, Entrepreneurial Education, El Bayadh State. **Jel Classification Codes:**M13,M12,M14,L26

1. مقدمة :

إن فكرة المقاولة و إنشاء المشاريع المصغرة شكلت فارق كبيرا في الكثير من دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية كما هو الحال بالنسبة لألمانيا و اليابان. فكلاهما خرج مدمرا بعد نهاية الحرب لكن و بفضل مثل هذه المشاريع المصغرة و التي كانت أغلبيتها عائلية إضافة الى عوامل أخرى كالروح الوطنية و العمل الجماعي استطاعت هذه الدول التعافي سريعا و تمكنت من بناء نفسها في جميع المجالات في وقت قياسي بل و أصبحت قوى إقتصادية كبيرة معترف بها دوليا. لقد شكلت تجارب هذه الدول إلهاما كبيرا لباقي العالم و أصبحت تلقى هذه المشاريع دعما و تشجيعا أكثر من قبل الحكومات نظرا لما لها من أثر بالغ على تحقيق نمو إقتصادي متسارع، كما تشكل هذه المشاريع مصدرا هاما للأنتاج و التشغيل و الدخل و الابتكار التكنولوجي .

الجزائر كغيرها من الدول حاولت و بكل ما تملك من امكانيات تشجيع الشباب على التوجه نحو المشاريع المصغرة و الصغيرة و ذلك باستحداثات لجهزة دعم و مرافقة ك ansej , anjem, cnac و غيرها، مولت هذه الأجهزة العديد من المشاريع بعضها نجح و البعض فشل، لكن أغلب الدراسات التي أجريت في هذا المجال توضح أن اقبال الشباب الجامعي على هذه المشاريع يعتبر محدودا سواء عن طريق هذه الأجهزة أو من دونها و هذا قد يعود للكثير من الأسباب سنحاول استنتاجها من خلال هذه الدراسة

المناطق الداخلية و مناطق الهضاب العليا كغيرها من المناطق الجزائرية استفادت من الكثير من مشاريع الدعم و مشاريع التنمية المحلية لكنها تبقى أقل من نظيراتها في الشمال فلا حجم المشاريع و لا نوعيتها و لا قيمة الاغلفة المالية تتوافق مع تلك الموجهة للشمال، من ناحية أخرى اقبال الجامعيين في هذه المناطق على انشاء مشاريعهم الخاصة المصغرة ضعيل جدا و هذا ما انعكس سلبا على وجه التنمية الملححة في هذه المدن و هذا ما نلاحظه في ولاية البيض، فرغم وجود العديد من الفرص لانشاء مشاريع صغيرة و مصغرة الا اننا نلاحظ ان الشباب الجامعي في بحث دائم عن منصب عمل حكومي و لو طالمت مدة الانتظار و من هنا جاءت فكرة اعداد هذه الورقة البحثي لعنا نصل الى تحليل اسباب هذه الظاهرة و الوصول الى نتائج يمكن أن يستفيد منها المجتمع البيضي على وجه الخصوص و الجزائري على وجه العموم

1.1- إشكالية الدراسة

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

هل يمتلك الشباب حريجو الجامعات الجماعات في ولاية البيض مقومات الفكر المقاولاتي؟

2.1- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى : يمتلك الشباب خريجو الجامعات في ولاية البيض مهارات ومؤهلات المفاوض .

الفرضية الرئيسية الثانية : يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض ثقافة المقاولاتية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: تلقى خريجو الجامعات في ولاية البيض تعليما مقاولاتيا جيدا في الجامعة.

3.1- منهجية الدراسة

استخدمنا منهجية IMRAD ولقد تم اختيارها نظرا لأنها تتناسب وطبيعة الإشكالية المطروحة وكذلك تساعدنا في إثبات صحة الفرضيات أو عدمها تم الاعتماد حيث قمنا بعرض الأدبيات النظرية(الأساس النظري المرتبط مباشرة بالموضوع) ،أما التطبيقية(مراجعة الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة) .تم إجراء الدراسة الميدانية وتحديد عينة البحث و المتمثلة من الشباب الجامعي بولاية البيض وكذلك تحديد الطريقة و الأدوات المستعملة في جمع المعلومات حيث اعتمدنا على الاستبيان المفتوح _المقفل ،حيث تركنا بعض الاسئلة مفتوحة و ذلك كي يتمكن المستجوب من التعبير عن آرائه بحرية و كذلك محاولة استنتاج تطلعات و آفاق الشباب الجامعي في المنطقة لنصل في الأخير الى النتائج ومناقشة النتائج والخاتمة.

4.1- أهداف الموضوع

يسعى الباحثان من هذا البحث الى أهداف عديدة لعل أبرزها ما يلي

- ✓ تسليط الضوء مرة أخرى على موضوع المقاولاتية و الفكر المقاولاتي بين أوساط الشباب و هذا الأمر الذي نلاحظه في الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع المقاولاتية
- ✓ أهمية خلق المشاريع المصغرة و خاصة المبتكرة في تنمية و تطوير اقتصاديات الدول
- ✓ محاولة تحديد أهم العناصر المؤثرة على الفكر المقاولاتي عند الشباب الجامعي في المنطقة و معرفة أهم الأسباب و الدوافع التي من الممكن أن تجعل الشاب الجامعي إلى انشاء مشروعه الخاص و صرف النظر عن الوظيفة العمومية
- ✓ النقطة المهمة بالنسبة للباحثين في هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على واقع المقاولاتية بين أوساط الشباب في ولاية البيض باعتبارها من بين مناطق الظل و التي تكاد تععدم فيها مشاريع التنمية المحلية
- ✓ أراد الباحثان من خلال هذه الورقة معرفة قابلية الشباب الجامعي لإنشاء المشاريع الاقتصادية المبتكرة و القدرة على تغير وجه المدينة و تنميتها بشكل أفضل
- ✓ التعرف على نوعية المشاريع التي يرغب الشباب الجامعي إنشاءها في المنطقة .

2. محتوى الدراسة

1.2- الأدبيات النظرية

1.1.2- مفهوم المقاولاتية:

إن تحديد مفهوم دقيق للمقاولاتية ليس بالأمر الهين فاختلاف وجهات النظر واختلاف المقاربات التي تناولت هذه الظاهرة جعلت الأمر أكثر صعوبة. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الى رصد أهم وجهات النظر و المقاربات التي ساهمت في تحديد معالم المقاولاتية. فنجد (Shumpter) يرى أن جوهر المقاولاتية يكمن في ادراك الفرص و

استغلالها في مجال الأعمال عن طريق استخدام الموارد المتاحة المستخلصة في الطبيعة و تحويلها الى تركيبات جديدة (بوالريجان و بنون، 2018، صفحة 04).

أما (fayolle) فيرى أنها حالة خاص يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم اليقين أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة متميزة بتقبل التغيير والأخطار المشتركة والأخذ لمبادرة والتدخل الفردي (fayolle، omrane، و ben slimane، 2011، صفحة 92)

2.1.2-المقاول :

اختلفت وتعددت التيارات التي تناولت مفهوم المقاول لكن يبقى تعريف (Shumpter) من بين أهم التعاريف الموضوعية التي قدمها المفكرون المهتمون بمجال المقاولاتية وصف شومبيتر المقاول أنه سبب التغيير الباطني في النظام الرأسمالي باعتبار أن التغيير في الحياة الاقتصادية يبدأ دائما بأعمال فرد قوي لتنتشر بعد ذلك هذه الأعمال، ويصرح شومبيتر قائلاً أن المقاول هو المحور الذي يدور حوله كل شيء أن الدافع بالنسبة للمقاول ليس المال وحسب وإنما الابتهاج بالخلق والحلم بخلق امبراطورية . المقاول حسب شومبيتر هو بطل العملية الرأسمالية ومبدع تطوراتها المتغيرة و ليس المؤسسات الاجتماعية (شادلي، 2018، صفحة 292)

3.1.2- مقومات الفكر المقاولاتي

لم تتفق الدراسات على تحديد مقومات الفكر المقاولاتي، لهذا ارتأينا تجميع الدراسات السابقة التي تناولت هذا الجانب لنستطيع لاحقاً تحديد العناصر الأكثر تأثيراً على الفكر المقاولاتي لدى الفرد بشكل عام ونحاول اسقاطها على الجانب التطبيقي فيما بعد.

2.2- الأدبيات التطبيقية

يرى (Qosja & Druga, 2015) من خلال دراسة قام بها لفهم روح ريادة الأعمال بين الطلاب (من الجامعة الأوروبية في تيرانا) أن العوامل التي يمكن أن تؤثر على الفكر المقاولاتي عند الطلاب تتمثل في: التعليم المقاولاتي في الجامعة، الدافع الشخصي، الوالدين والأسرة، والسياق الاجتماعي والاقتصادي. يذهب التحليل إلى أبعد من ذلك، حيث يبحث في تأثير الجنس، ومجال الدراسة في الجامعة، وكيفية تدريس ريادة الأعمال. أما (Alhnaity et al., 2016) فكشف من خلال بحثه عن وجود أربعة أبعاد للتفكير الريادي وهي تحديد الفرصة، المخاطرة، تقبل الغموض والإبداع والابتكار، الأداء. ويرى الباحثون أنه كلما زادت الشركات المبحوثة في الدراسة في تحديد الفرص المتاحة لها، تقبلت مخاطر النجاح أو الفشل، تقبل الغموض وتشجع الابتكار، كلما تحسن أداءها. من جهة أخرى يؤكد (Eickhoff, n.d). أن التفكير والعمل الرياديين ليسا اختصاصاً واحداً، فهو يجمع بين مجموعة من القدرات (الأساسية)، مثل المبادرة والإبداع والعقلية الفردية. كما أظهرت هذه الدراسة أن المنظمات الرائدة في التجارة والصناعة الألمانية وضعت خطة لتعزيز التفكير والعمل الريادي، والتي تأخذ بعين الاعتبار هذه القدرات في التعليم الثانوي العام؛ ثم يتم تطويرهم أثناء التدريب إلى موقف ريادي في العمل. وتشير دراسة (Peschl et al., 2020) ألى أن التعليم المقاولاتي يجب أن يسعى إلى تطوير سبع مهارات أساسية :

حل المشكلات، التعامل مع الغموض، تجاوز الفشل، التعاطف، الإبداع بمراد محدودة، الرد على الملاحظات الحرجة، العمل الجماعي. حيث يقدم البحث إطارًا تكامليًا يوحد وجهات النظر المتميزة سابقًا لكفاءات ريادة الأعمال، ويحدد كيفية تدريس هذه المهارات وتطويرها. أما (Hong et al., 2012) فقد وجد الباحثون أن الخلفيات الشخصية والخصائص النفسية والسلوكية لطلاب الجامعات تؤثر بشكل مباشر على التوجه المقاولاتي لديهم، إضافة إلى التأثيرات الخارجية للبيئة المحيطة بهم، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الرغبات والاهتمامات الشخصية للطلاب هي سمات رئيسية لتحديد رواد الأعمال المحتملين. علاوة على ذلك، يمكن أن يقلل التعليم المقاولاتي من المخاطر، ويزيد من فعالية وكفاءة رواد الأعمال، بحيث يؤثر على اتخاذهم للقرارات بشكل غير مباشر.

يهدف (Obembe et al., 2014) إلى فهم وجهات نظر الطلاب تجاه مفهوم ريادة الأعمال والعوامل المختلفة التي تشكل وجهات نظر الطلاب ودور المؤسسة الجامعية في تنمية روح ريادة الأعمال لدى الطلاب، والمتمثلة في الحصول على رأس المال، التعليم المقاولاتي في الجامعة، المحيط الاجتماعي (الشبكة الاجتماعية)، تحمل المخاطر، والجنس. كشفت النتائج أن هذه العوامل تشكل محددًا رئيسيًا للفكر المقاولاتي في حين الفروق بين الجنسين لا تؤثر على التوجه المقاولاتي لدى الطلاب. أما (Hnátek, 2015) فقد حاول من خلال ورقة البحثية وصف التفكير المقاولاتي، وتقديم حل لمساعدة المساهمين في الشركات العائلية على تحديث وتحسين الأعمال الأساسية الممنوحة لهم. وذلك لأن أعمالهم هي انعكاسات لتفكيرهم الريادي القائم على عقلية فريدة تركز مقوماتها على الابتكار والإبداع، التحفيز الذاتي، المرونة، القدرة على التكيف الإصرار، التوجه نحو النمو وخلق القيمة وتوجيه الناس ولا يخشون المخاطرة في العمل ويجولون رؤاهم إلى واقع.

كما تهدف (Wardana et al., 2020) إلى التحقيق في العلاقة بين التعليم المقاولاتي و التفكير المقاولاتي وعقلية ريادة الأعمال بالإضافة إلى فهم الدور الوسيط للمواقف والفعالية الذاتية للطلاب. تشير نتائج هذه الدراسة الحالية إلى أن التعليم المقاولاتي يؤثر على الكفاءة الذاتية، الموقف المقاولاتي، العقلية المقاولاتية. أما (Handayati et al., 2020) فتوصلوا من خلال دراسة العلاقة بين التعليم المقاولاتي و النية المقاولاتية، إلى أن التعليم المقاولاتي يؤدي بشكل إيجابي إلى نية ريادة الأعمال لدى الطلاب وعقلية ريادة الأعمال. وأكدت هذه الدراسة أيضًا تحسين منهج ريادة الأعمال في إندونيسيا حتى يتمكن من تكوين كفاءات ريادية وتعزيز حماس الطلاب لريادة الأعمال. علاوة على ذلك، يجب أن يشجع التعليم المقاولاتي في المدارس الطلاب على تطوير أفكار إبداعية ليصبحوا مقاولي المستقبل. هذا الأمر الذي تم تأكيده كذلك من خلال دراسة (Hultén & Tumunbayarova, 2020)، حيث توصل الباحثون إلى أن مناخ التعلم هو المهم لدعم تطوير عقلية المقاولاتية. كما أظهرت النتائج أن إشراك الطلاب في العمليات المعرفية الإبداعية يعزز قدرتهم على تحديد الفرص المتاحة لهم والتوجه الفردي لريادة الأعمال. أما ورقة (Chang & Chen, 2020) فتبحث في العلاقة بين توافر الموارد والإبداع المقاولاتي، اقتناص الفرص، النجاح الوظيفي لأصحاب المشاريع الإبداعية. أظهرت النتائج أن الإبداع المقاولاتي واقتناص الفرصة يرتبطان ارتباطًا إيجابيًا بالنجاح الوظيفي للمقاولاتية. نجد أيضًا أن توفر الموارد بشكل عام يعزز تأثير الإبداع الريادي والتعرف على الفرص على النجاح الوظيفي الذي يتصوره رواد الأعمال. ومع ذلك، فإن العلاقة بين التعرف على الفرص والرضا المالي قد أضعفت بسبب توافر الموارد رواد الأعمال.

في حين تهدف دراسة (Jena, 2020) إلى مايلي :فحص المكونات المعرفية والعاطفية والسلوكية لموقف الطلاب تجاه التعليم المقاولاتي في الجامعات(الكليات الهندية) ،قياس تأثير موقف الطلاب تجاه التعليم المقاولاتي على نيتهم المقاولاتية ،فحص دور متغيرات التحكم (مثل الجنس والخلفية الأسرية لريادة الأعمال) ، في العلاقة بين الموقف تجاه التعليم المقاولاتي والنية المقاولاتية. أظهرت النتائج تأثيرا إيجابيا كبيرا للموقف

نحو التعليم المقاولاتي على النية المقاولاتية لدى الطلاب. من جانب آخر نجد دراسة (Shirokova et al., 2016) تؤكد بدورها على أن العوامل الفردية (خلفية ريادة الأعمال العائلية ، والعمر ، والجنس) والخصائص البيئية (البيئة الجامعية ، وتجنب عدم اليقين) يؤثرون بشكل مباشر على ترجمة النوايا المقاولاتية على أرض الواقع الى أعمال ريادية . كما كشفت دراسة (Wang et al., 2016) محددات المقاولاتية عند الطلاب في مجال الصناعة و التجارة الالكترونية من خلال التحقيق في العلاقات بين السمات الشخصية الخمس الكبرى ، والدوافع الداخلية / الخارجية ، والنية المقاولاتية .أشارت النتائج إلى أن كل من الدوافع الداخلية والخارجية تؤثر بشكل إيجابي على النية المقاولاتية. الى جانب الاجتهاد ،الانفتاح والقدرة الهدوء ،العصبية و الانضباط

تماشيا مع تم عرضه من الدراسات السابقة ،لاحظنا أن غالبية الدراسات تركز على العوامل التي تؤثر على بناء فكر مقاولاتي لدى طلبة الجامعات ،حيث تتفق على أن التعليم المقاولاتي الجامعي يعتبر العامل الرئيسي الذي يساعد الطالب في تكوين فكر مقاولاتي لاحقا ويخلق داخله الحافز لإنشاء مشروعه الخاص ،اضافة الى الدوافع والرغبة الشخصية للفرد ، كما يوجد عدد معتبر من الدراسات التي أشارت إلى عوامل لا تقل أهمية عن سابقتها كالمحيط الاجتماعي والعائلي (الخلفية العائلية) ، توفر الموارد (رأس المال) ،الخصائص الشخصية والنفسية والسلوكية لدى الفرد ،الانفتاح والقدرة على تحمل المخاطر القدرة على التكيف الإصرار ،التوجه نحو النمو أما الفروقات الجنسية فلم تذكر الدراسات السابقة أنها تؤثر بشكل كبير على الفكر المقاولاتي عند الشباب.

أما دراستنا فسوف تركز على مقومات الفكر المقاولاتي عند الشباب الجامعي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة (ولاية البيض) على اعتبارها ولاية فتية تنمويا مقارنة مع الولايات الأخرى في الشمال ،سنحاول البحث في مدى استعداد الشباب الجامعي في هذه المنطقة لإنشاء مشاريع خاصة تعود بالنفع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك و سنحاول تحليل النتائج المتحصل عليها مع واقع المدينة ومظاهر المقاولاتية الموجودة وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية كمتغيرات اساسية للبحث تعبر عن أهم مقومات الفكر المقاولاتي

مهارات ومؤهلات شخصية المقاول (وتشمل جميع السمات الشخصية للمقاول بما فيها الدوافع ،الانفتاح ،روح المخاطرة،الابداع ، الصبر ،المثابرة ،المرونة والشخصية القيادية) ،الثقافة المقاولاتية (وتشمل ايضا دور الخلفية العائلية و المحيط الاجتماعي) ،التعليم المقاولاتي في الجامعة .

3.الدراسة الميدانية

نظرا للأهمية العلمية لهذا الموضوع فكان لابد من اتباع منهجية سليمة للوصول للأهداف المتوخاة منه .وجب علينا اتباع خطوات منهجية سليمة لإتمام الدراسة الميدانية و المتمثلة في تصميم الدراسة الإستبائية .

1.3 - تخطيط وتصميم الدراسة

1.1.3- طبيعة ونوعية الدراسة

نعتمد في دراساتنا على الاستمارة الإستبائية كدراسة إحصائية بالدرجة الأولى تعمل على سبر آراء العينة المبحوثة حول موضوع الفكر المقاولاتي لدى خريجي الجامعات في ولاية البيض ، في حين يعتمد التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss على المنهج التحليلي والإستنتاجي في ضوء الفرضيات الموضوعية سابقا .

2.1.3- مجال وحدود الدراسة

المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بهذه الدراسة الميدانية في ولاية البيض أين تم

اختيار عينة عشوائية من الشباب الجامعي هناك

المجال الزمني: امتدت الفترة الزمنية لإجراء هذه الدراسة الميدانية المدة منذ الإنتهاء من الجانب النظري مروراً

بالوقت ما بين توزيع الإستبيانات إلى غاية إسترجعها (الفترة اللازمة ما بين توزيعه و إسترجعه) ، لنتمكن في

النهاية من الحصول على كافة المعلومات الخاصة بمقومات الفكر المقاولاتي عند العينة المبحوثة ، كل هذه

الإجراءات امتدت في مدة قدرت من 2020/03/17 إلى غاية 2020/05/21

3.1.3 - أدوات الدراسة

الاستبيان : يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات من الميدان . بالنسبة لإعداد الأسئلة فقد قمنا

بالاعتماد على الدراسات المرجعية كما أسلفنا الذكر وقمنا بالعديد من المقابلات مع الأساتذة الباحثين في علوم

التسيير لنتمكن في الأخير من صياغة أسئلة الاستبيان .

4.1.3- العينة محل الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب خريج الجامعات على مستوى اقليم ولاية

البيض و قد أجريت هذه الدراسة على عينة عددها 200 شاب وقد اخترناها باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية .

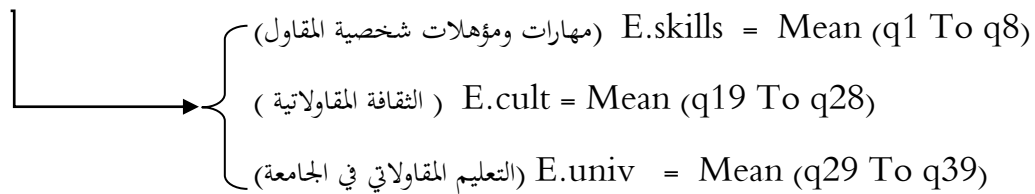
2.3 - اختبار قائمة الاستبيان :

قمنا بتوزيع 300 استبيان تم استرداد 200 منها أي بنسبة حوالي 67% ، وقد قسمت عبارات الاستبيان إلى 3 محاور

اساسية كما يلي :

- (المعلومات الشخصية)

- E.Thinking = Mean(q1 To q39) (مقومات الفكر المقاولاتي)



ولقد تم استخدام مقياس ليكارت لقياس درجة إجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان حيث يعتبر هذا المقياس من

أكثر المقاييس شيوعاً بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة

وهذا المقياس مكون غالباً من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها و هي خمسة خيارات

موضحة كما يلي :

الجدول رقم (01) : يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5
مجال الموافقة	1,00_1,79	1,80_2,59	2,60_3,39	3,40_4,19	4,20_5,00

المصدر: من اعداد الباحثان

3.3- التحليل الوصفي لمقومات الفكر المقاولاتي :

- قياس ثبات الاستبيان :لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لقياس الثبات الكلي للاستبيان و الاتساق الداخلي لعباراته ،فكانت النتائج كما في الجدول الموالي:
الجدول رقم (02) :يوضح نتائج إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان

الرقم	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	مهارات ومؤهلات شخصية المقاول	0.811
2	الثقافة المقاولاتية	0.780
3	التعليم المقاولاتي في الجامعة	0.690
	جميع عبارات الاستبيان	0.845

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى النتائج المسجلة في الجدول رقم(2) يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغت 0.845 وهي نسبة ثبات عالية مما يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي و بالموثوقية و هذا ما يجعلها صالحة للدراسة و التحليل و استخلاص النتائج.

- اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم(03) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

المحاور	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
مهارات ومؤهلات شخصية المقاول	4.20	0.712	مرتفعة
الثقافة المقاولاتية	3.25	0.610	متوسطة

متوسطة	0.690	3.47	التعليم المقاولاتي في الجامعة
--------	-------	------	-------------------------------

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من النتائج المبينة في الجدول رقم (03) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح ما يلي:

المحور الأول (مهارات ومؤهلات شخصية المقاول): يتبين أن المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات المكونة للمحور الأول يساوي 4,20 مما يعني أن أغلب أفراد العينة المستوجبة كانت إجاباتهم بموافق حول جميع فقرات المحور الأول وبانحراف معياري قدره 0.712، مما يعني أن أفراد العينة المستوجبة يرون أنهم يمتلكون مهارات ومؤهلات شخصية المقاول بدرجة مرتفعة بما فيها من دوافع ورغبات شخصية لإنشاء مشاريعهم الخاصة إلى الانفتاح وروح المغامرة والمخاطرة وغيرها

المحور الثاني (الثقافة المقاولاتية): بالنسبة لهذا المحور بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 3,25 الذي كان أكبر من 3 مما يعني أن أغلب أفراد العينة المستوجبة كانت إجاباتهم تتراوح بين محايد و لا أوافق و بانحراف معياري قدره 0.610 ما يعني أن معظم المستجوبين يرون أنهم يمتلكون ثقافة مقاولاتية لبأس بماو لديهم معلومات جيدة نوعا ما حول كيفية خلق المشاريع الخاصة وحول الاجراءات المتبعة في ذلك وجميع النصوص القانونية التي تنظم خلق المشاريع المصغرة والصغيرة وكذلك حول أجهزة الدعم والمرافقة التي ترافق الشباب بشكل عام في جميع مراحل مشروعه

المحور الثالث (التعليم المقاولاتي في الجامعة): بالنسبة لهذا المحور بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 3.47 الذي كان أقل من 3 مما يعني أن أغلب أفراد العينة المستوجبة كانت إجاباتهم تتراوح بين محايد وأوافق وبانحراف معياري قدره 0.690 ما يعني أن معظم المستجوبين يرون أن التعليم الجامعي مكنهم من تكوين معارف جيدة بخصوص المقاولاتية وساعدهم في تكوين فكرة لبأس بيها حول كيفية خلق مشاريعهم الخاصة

4.3- اختبار الفرضيات:

- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

H0: لا يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض مهارات ومؤهلات المقاول.

H1: يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض مهارات ومؤهلات المقاول.

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الاستبيان حول مهارات ومؤهلات المقاول مع المتوسط الحسابي للأداة و هو (3) على مقياس ريكارت الخماسي بالإعتماد على إختبار T-Test .

الجدول رقم(4): يوضح نتائج إختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن مهارات ومؤهلات المقاول لدى خريجي

الجامعات في ولاية البيض

القيمة الاحتمالية Sig	درجة الحرية	الانحراف لمعياري	المتوسط الحسابي	
0,010	199	0.712	4,20	مهارات ومؤهلات المقاول

الإرتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول رقم (04) مستوى الدلالة المعنوية Sig=0,010 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة و هي أن خريجو الجامعات في ولاية البيض يرون أنفسهم يمتلكون مهارات ومؤهلات المقاول

- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

H0: لا يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض ثقافة المقاولاتية

H2: يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض ثقافة المقاولاتية

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الإستبيان حول الثقافة المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في ولاية البيض مع المتوسط الحسابي للأداة و هو (3) على مقياس ريكارت الخماسي بالإعتماد على إختبار T-Test .

الجدول رقم(5): يوضح نتائج إختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن الثقافة المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في ولاية البيض

القيمة الاحتمالية Sig	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0,000	199	0.610	3,25	الثقافة المقاولاتية

الإرتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن مستوى الدلالة المعنوية Sig=0.00 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول أن خريجي الجامعات في ولاية البيض يمتلكون ثقافة مقاولاتية

- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

H0: لم يتلقى خريجو الجامعات في ولاية البيض تعليما مقاولاتيا جيدا في الجامعة

H3: تلقى خريجو الجامعات في ولاية البيض تعليما مقاولاتيا جيدا في الجامعة

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الإستبيان حول مهارات ومؤهلات المقاول مع المتوسط الحسابي للأداة و هو (3) على مقياس ريكارت الخماسي بالإعتماد على إختبار T-Test .

الجدول رقم(06): يوضح نتائج إختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن التعليم المقاولاتي في الجامعة

القيمة الاحتمالية Sig	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط لحسابي	
0,000	199	0.690	3,47	التعليم المقاولاتي في الجامعة

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (06) يتبين أن مستوى الدلالة المعنوية Sig=0.00 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي تقول أن خريجي الجامعات في ولاية البيض تلقوا تعليما مقاولاتيا جيدا في الجامعات .

4. الخلاصة:

- مناقشة النتائج :

خلصت الدراسة الميدانية الى النتائج التالية :

- يمتلك خريجو الجامعات جميع في ولاية البيض مقومات الفكر المقاولاتي
- يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض مهارات ومؤهلات المقاول
- يمتلك خريجو الجامعات في ولاية البيض ثقافة مقاولاتية جيدة
- يرى خريجو الجامعات في ولاية البيض أنهم تلقوا تعليما مقاولاتيا جيدا .

بعد إجراء الدراسة الميدانية و سير أراء العينة المستحوبة ،تبين أن جميع أفراد العينة المبحوثة يمتلكون مقومات الفكر المقاولاتي ،فوجد أن خريجو الجامعات يرون أنفسهم يمتلكون مؤهلات ومهارات شخصية المقاول وتمثل هذه الأخير في جميع الخصائص النفسية والسلوكية والإدارية التي يتصف بها الشخص المقاول ،كما توصلت دراستنا الى أن هذا المتغير (مهارات ومؤهلات المقاول) تعتبر أحد المقومات و الأبعاد الأساسية للفكر المقاولاتي حيث تعبر عن العديد من المقومات التي ذكرتها دراسة كل من (Hong et al., 2012) و (Wang et al., 2016) و (Jena, 2020) ، أما المتغير الثاني فيتمثل في الثقافة المقاولاتية فوجد أن أفراد العينة المبحوثة يرون أنفسهم يمتلكون ثقافة مقاولاتية جيدة ويمتلكون المعلومات الكافية حول خلق مشاريعهم الخاصة ، ونجد أن هذا المتغير كذلك يشكل أحد أعمدة الفكر المقاولاتي فهو يتضمن المعلومات والمعرفة والأفكار التي يمتلكها الشخص عن كل ما يتعلق بالمقاول وخلق المشاريع ،وهنا أضفنا دور الخلفية العائلية و المحيط الاجتماعي في تكوين هذه الثقافة . وهو الأمر الذي تناولته وأثبتته دراسة كل من (Qosja & Druga, 2015) و (Shirokova et al., 2016) ،أما بالنسبة لمتغير التعليم المقاولاتي فوجد أن جميع الدراسات السابقة أجمعت على أهميته كمقوم وعمود أساسي للفكر المقاولاتي ،فجميع الدراسات توصلت نتائجها إلى أن التعليم الجامعي لديه أثر بالغ على تكوين فكر مقاولاتي عند الطلاب و كذلك يؤثر على نيتهم و توجههم المقاولاتي ،نجد أن أفراد العينة المبحوثة يرون أن تعليمهم الجامعي كان لا بأس بيه وسمح لهم بتكوين فكر مقاولاتي جيد و لو أن نسبة الموافقة بين أفراد العينة كانت ضعيفة نوعا ما ،وهذا يمكن ارجاعه الى التخصصات التي درسها أفراد العينة المبحوثة فوجد مثلا الذين درسوا تخصصات تتعلق بالعلوم الإنسانية أو العلوم الدقيقة لا تحتوي برامجهم التعليمية في الجامعة على مواد تتناول كيفية خلق المشاريع الخاصة وكيفية إنشاء مقاوله خاصة .

- التوصيات :

- يوصي الباحثان بضرورة الاهتمام بتنمية الفكر المقاولاتي لدى خريجي الجامعات وذلك من خلال التعليم الجامعي الذي يشكل عاملا أساسيا في تنمية روح المقاوله وتشجيع الشباب على خلق مشاريعهم الخاصة لان هذه الأخيرة تعد المحرك الأول لعجلة التنمية والنمو الاقتصادي .

- كذلك ضرورة نشر الثقافة المقاولاتية بين أوساط الشباب عامة و الجامعيون بشكل خاص وذلك من خلال المنشورات الاعلامية على جميع وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام عامة وتوفير دورات تكوينية مجانية لهذه الفئة و تحسيسهم بأهمية المشاريع المصغرة و الصغيرة بالنسبة لهم كأفراد وبالنسبة للمجتمع ككل.
- الاهتمام أكثر بفئة الشباب الجامعي بمناطق الظل خاصة وتشجيعهم أكثر على انشاء المشاريع المقاولاتية من خلال تبسيط الإجراءات وفتح الآفاق لهم من خلال برامج الدعم والمرافق المستحدثة مؤخرًا وضرورة إنشاء حاضنات أعمال حقيقية دورها الأساسي مرافقة الشباب وتوجيههم لإطلاق مشاريعهم الخاصة .
- تسليط الضوء على دور الجامعة في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي بين أوساط الشباب بجميع تخصصاتهم وجعل الجامعة كشريك أساسي في برامج الدولة التي تسعى الى النهوض بقطاع المقاولاتية و دفع الشباب للتوجه نحو عالم الأعمال .

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. بالريحان، ف. & بنون، خ. ا. (2018). دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعية كأداة لحل مشكل البطالة لدى خريجي الجامعة "دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي ميلبة. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات. 89-119 ,
2. شادلي، ن. (2018). قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية. 287-300 ,

References in english

3. Alhnaity, H., Mohamad, A. B., & Awaniskuishak, A. (2016). **Entrepreneurial Thinking and Small Business performance: The Case of Beneficiary Companies of Jordanian Erada Program.** *Journal of Management and Sustainability*, 6(3), 68. <https://doi.org/10.5539/jms.v6n3p68>
4. Chang, Y. Y., & Chen, M. H. (2020). **Creative entrepreneurs' creativity, opportunity recognition, and career success: Is resource availability a double-edged sword?** *European Management Journal*, 38(5), 750–762. <https://doi.org/10.1016/j.emj.2020.03.004>
5. Eickhoff, M. T. (n.d.). **Entrepreneurial thinking and action – an educational responsibility for Europe.** 45.
6. Handayati, P., Wulandari, D., Soetjipto, B. E., Wibowo, A., & Narmaditya, B. S. (2020). **Does entrepreneurship education promote vocational students' entrepreneurial mindset?** *Heliyon*, 6(11), e05426. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e05426>
7. Hnátek, M. (2015). **Entrepreneurial Thinking as a Key Factor of Family Business Success.** *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, 181, 342–348.

- <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.04.896>
8. Hong, Z., Hong, T., Cui, Z., & Luzhuang, W. (2012). **Entrepreneurship Quality of College Students Related to Entrepreneurial Education.** *Energy Procedia*, 17, 1907–1913. <https://doi.org/10.1016/j.egypro.2012.02.331>
 9. Hultén, P., & Tumunbayarova, Z. (2020). **Building students' entrepreneurial mindsets: Results from an intervention at a Russian university.** *International Journal of Management Education*, 18(2), 100380. <https://doi.org/10.1016/j.ijme.2020.100380>
 10. Jena, R. K. (2020). **Measuring the impact of business management Student's attitude towards entrepreneurship education on entrepreneurial intention: A case study.** *Computers in Human Behavior*, 107(January), 106275. <https://doi.org/10.1016/j.chb.2020.106275>
 11. Obembe, E., Otesile, O., & Ukpong, I. (2014). **Understanding the Students' Perspectives towards Entrepreneurship.** *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, 145, 5–11. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.06.005>
 12. Peschl, H., Deng, C., & Larson, N. (2020). **Entrepreneurial thinking: A signature pedagogy for an uncertain 21st century.** *International Journal of Management Education*, xxxx, 100427. <https://doi.org/10.1016/j.ijme.2020.100427>
 13. Qosja, E., & Druga, E. (2015). **Entrepreneurial spirit and factors affecting it: Case study based on the students of the European University of Tirana.** *International Journal of Social Sciences and Education Research*, 1(3), 680–691. <https://doi.org/10.24289/ijsser.279146>
 14. Shirokova, G., Osiyevskyy, O., & Bogatyreva, K. (2016). **Exploring the intention–behavior link in student entrepreneurship: Moderating effects of individual and environmental characteristics.** *European Management Journal*, 34(4), 386–399. <https://doi.org/10.1016/j.emj.2015.12.007>
 15. Wang, Y. S., Lin, S. jeng, Yeh, C. H., Li, C. R., & Li, H. T. (2016). **What drives students' cyber entrepreneurial intention: The moderating role of disciplinary difference.** *Thinking Skills and Creativity*, 22, 22–35. <https://doi.org/10.1016/j.tsc.2016.08.003>
 16. Wardana, L. W., Narmaditya, B. S., Wibowo, A., Mahendra, A. M., Wibowo, N. A., Harwida, G., & Rohman, A. N. (2020). **The impact of entrepreneurship education and students' entrepreneurial mindset: the mediating role of attitude and self-efficacy.** *Heliyon*, 6(9), e04922. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e04922>

التدقيق الجبائي كألية للمحافظة على أموال الخزينة العمومية بالجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2019)

ملال محمد* ، رابحي بوعبد الله**

الإرسال: 10/03/2021

القبول: 25/11/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس فعالية التدقيق الجبائي ودوره في المحافظة على أموال الخزينة العمومية في الجزائر ، وهذا بالاعتماد على البيانات السنوية الخاصة بالحصيلة المالية المحققة نتيجة ممارسة عملية التدقيق الجبائي خلال الفترة (2000-2019) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) .

وقد خلصت الدراسة على أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال الإصلاحات على نظام الرقابة الجبائية إلا أن المردودية المالية لهذا النظام لم تتجاوز مساهمتها في المداخيل الجبائية العادية المحققة خلال فترة الدراسة 05% ، مما يستوجب بذل المزيد من الجهود من أجل تفعيل هذا النظام عن طريق جعله أكثر مرونة .

الكلمات المفتاحية: التدقيق الجبائي ، الإيرادات الجبائية ، نموذج الانحدار الذاتي ، الخزينة العمومية .

تصنيف JEL: H71 ، C05 ، E62

A tax audit is a mechanism for preserving public treasury funds Standard analytical study for the period (2000-2019) In Algeria

Abstract: This study aims to analyze and measure the effectiveness of tax audit and its role in preserving public treasury funds in Algeria, This is based on the annual data of the financial outcome achieved as a result of practicing the tax audit process during the period (2000-2019), To achieve this goal, vector Auto regressive (VAR) was used.

The study concluded that despite the efforts made by the state through reforms to the tax control system, the financial return of this system did not exceed its contribution to the regular tax revenues achieved during the study period

* طالب دكتوراه ، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تسيمسيلت ، الجزائر
mellal.mohamed@cuniv-tissemsilt.dz.....(المؤلف المرسل)

** أستاذ محاضر "أ"، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تسيمسيلت ، الجزائر ، Rabhi70@gmail.com

05%, This necessitates making more efforts to activate this system by making it more flexible.

Keywords : Tax audit, Tax revenues, Vector auto regressive, Public treasury funds.

JEL Classification : H71 , C05, E62.

1. مقدمة :

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي بحيث يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بمستحققاته الجبائية لدى الإدارة الجبائية ، ونظرا لعدم وجود عدالة جبائية وكثرة الإصلاحات على هذا النظام يؤثر بالسلب على المكلف الذي يحاول التملص من دفع مستحققاته الجبائية عن طريق استغلال الثغرات القانونية الموجودة في هذا النظام أو التهرب كليا من دفعها مما يحدث أثار سلبية على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على أساس على الموارد الجبائية لتغطية النفقات العامة للخزينة العمومية.

ومن أجل الحفاظ على هذه الموارد أعطى المشرع الجبائي للإدارة الجبائية الحق في القيام بعملية التدقيق في التصريحات التي يكتبها المكلفون من أجل التأكد من صحتها وصدقها وموافقتها للقوانين الجبائية الصادرة وكذلك التصدي لظاهرة التهرب والغش الجبائي عن طريق استرجاع الموارد المالية المهترية لفائدة الخزينة العمومية.

إشكالية الدراسة : من خلال العرض السابق تبرز معالم الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة عملية التدقيق الجبائي في المحافظة على أموال الخزينة العمومية بالجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

فرضيات الدراسة :

- العلاقة ما بين المتغيرين هي علاقة طردية أي كلما زادت الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي زادت محاصيل الخزينة العمومية من الإيرادات الجبائية .

- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين حصيلة المبالغ المالية المسترجعة نتيجة عملية التدقيق الجبائي والإيرادات العامة للخزينة العمومية.

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة في معرفة مدى فعالية التدقيق الجبائي في المحافظة على أموال الخزينة العمومية وذلك عن طريق استرجاع الأموال المهترية جبائيا من أجل تغطية العجز الموازاتي نتيجة انخفاض محاصيل الجباية البترولية فكان لزاما على الدولة الرجوع إلى الجباية العادية ووضع قوانين وأجهزة مراقبة فعالة للحفاظ على هذا المورد المالي الهام .

أهداف الدراسة :

- معرفة أهم المفاهيم النظرية حول مفهوم التدقيق الجبائي والخزينة العمومية

- تحليل فعالية التدقيق الجبائي في دعم والمحافظة على الإيرادات المالية للخزينة العمومية .

- بناء نموذج قياسي لقياس فعالية التدقيق الجبائي في المحافظة وتدعيم إيرادات الخزينة العمومية .

الدراسات السابقة : في اطار معالجة هذا الموضوع تمكنا من الاطلاع على الدراسات الموالية والتي تندرج في نفس الاطار

أ.دراسة (ميلود بن غماري ، 2018/2017) ، بعنوان " الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية " تناول الباحث هذا الموضوع من الجانب القانوني وذلك بابرار العقوبات الجزائية الناتجة عن جريمة التهرب الضريبي في

القضاء الجزائري وسبل معالجتها اداريا عن طريق الرقابة البعدية للوثائق الجبائية المصرح بها للادارة الجبائية ، وقد خلصت الدراسة على اعتبار الرقابة الجبائية هي احدى الوسائل الفعالة التي من خلالها يتم المحافظة على ايرادات الخزينة العمومية.

ب.دراسة (خديري صبرينة ، جنينة عمر ، 2019) ، بعنوان " الرقابة الجبائية بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الايرادات الجبائية دراسة حالة الجزائر للفترة 2011-2017" ، سعت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الرقابة الجبائية في الجزائر عن طريق تحليل الحصيلة المالية لمختلف أشكال هذه الرقابة ، وقد توصلت الدراسة الى أن التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق لهما أكبر سبة في المساهمة في الحصيلة المالية لعملية الرقابة الجبائية مقارنة بأشكال الأخرى .

ج.دراسة (بن عثمان عائشة ، 2018/2019) ، بعنوان " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي دراسة حالة الجزائر للفترة 2005-2017 " ، هدفت الدراسة الى ابراز فعالية نظام التدقيق الجبائي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، وقد خلصت الدراسة بأن منذ تبنى الجزائر لهذا النظام منذ سنة 2010 تقلصت عدد قضايا المراقبة الجبائية خلال هذه الفترة مقارنة على ما كان من قبل في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني وهذا نتيجة الاصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل التوافق ما بين النتيجة المحاسبية والجبائية.

وكما هو موضح فان جل الدراسات تناولت عملية الرقابة الجبائية كالية لمحاربة التهرب الجبائي والمحافظة على أموال الخزينة العمومية من خلال المنظور القانوني أو الجزائري ، لكن دراستنا تختلف نوعا ما هذه الدراسات وذلك بدراسة الاحصائيات الناتجة عن الحصيلة المالية لهذه النوع من الرقابة أو التدقيق الجبائي وتحليلها من الجانب القياسي لمعرفة مدى مساهمتها في المحافظة على أموال الخزينة العمومية عن طريق استرجاع المبالغ المهربة جبائيا .

منهج الدراسة : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك للإلمام بالجوانب النظرية لموضوع الدراسة بالإضافة إلى المنهج التحليلي بحيث استخدمنا طرق الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة .

2. محتوى الدراسة :

1.2. ماهية التدقيق الجبائي :

يرتبط التدقيق الجبائي أساسا بمعرفة مدى صحة ومصداقية التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة اذ تتمثل مهمته في الرقابة على مدى مراعات هذه التصريحات للقوانين الجبائية المعمول بها وهذا من أجل التصدي لظاهرة التهرب الجبائي والارتقاء بالحصيلة الجبائية التي تعتبر من أهم المصادر الأساسية لتمويل نفقات الخزينة العمومية.

1.1.2. مفهوم التدقيق الجبائي :

وردت عدة تعريفات للتدقيق الجبائي نذكر منها ما يلي :

- هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية ومن خلالها يتم كشف الانحرافات والأخطاء وتصويبها. (claude, 1995, p. 13)

- التدقيق الجبائي هو تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية للمكلف بالضريبة بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المودعة. (hamini, 2001, p. 172)

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف تحديد مفهوم التدقيق الجبائي على أنه فحص شامل وانتقادي للتصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلف القانوني للضريبة ، وهذا بهدف التأكد من صحة ومصداقية القوائم المالية المودعة ومدى انعكاسها لنشاط المكلف وملائمتها للقوانين الجبائية المعمول بها .

2.1.2. أهمية التدقيق الجبائي :

تتمثل أهمية التدقيق الجبائي في ما يلي :

-المحافظة على أموال الخزينة العمومية : من خلال عملية التدقيق الجبائي التي تمارسها الإدارة الجبائية على التصريحات الجبائية للمكلف ، تتمكن الإدارة من الحصول على موارد مالية إضافية توجه أساسا لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعتبر التدقيق الجبائي الوسيلة الأنجع للمحاربة ظاهرة التهرب والغش الجبائي .

-تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة : عند القيام بعملية التدقيق الجبائي على القوائم المالية للمؤسسة يمكن تحديد نقاط القوة والضعف للنظام الداخلي للمؤسسة مما يسمح بتحديد الخطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة .

التحكم في التسيير الجبائي داخل المؤسسة : يسمح التدقيق الجبائي بتقييم النجاعة الجبائية للمؤسسة ووضع الخطوط العريضة للاستراتيجيات الجبائية المستقبلية لها واقتراح الحلول التي تجعل الأداء الجبائي للمؤسسة أكثر نجاعة من جهة ومن جهة أخرى العمل على تخفيض التكلفة الجبائية الناتجة عن مخالفة القوانين الجبائية. (هادي ، 2006 ، صفحة 20)

3.1.2. أهداف التدقيق الجبائي : تكمن أهداف التدقيق الجبائي فيما يلي:

- الهدف القانوني : هدفه التأكد من مدى مطابقة التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة للقوانين الجبائية بحيث يركز هذا التدقيق على معاقبة المكلفين نتيجة ارتكابهم أية مخالفة يمارسونها بهدف التهرب من دفع التزاماتهم الجبائية. (محمود و زكرياء، 2000 ، صفحة 48)

- الهدف الإداري :يلعب التدقيق الجبائي دور مهم في الإدارة الجبائية فهو يزيد من فعاليتها من حيث الأداء وذلك بكشف الأخطاء وتحديد الانحرافات في التصريحات الجبائية المودعة على مستواها والسماح بتحديد وإحصاء المكلفين الذين يمارسون الغش والتهرب الجبائي ووضعهم في بطاقة وطنية تسهل عملية متابعتهم والتصدي لهم .

- الهدف الاقتصادي : يهدف التدقيق الجبائي إلى المحافظة على أموال الخزينة العمومية من التهرب الجبائي و دخول موارد مالية إضافية والتي من خلالها يمكن تغطية الإنفاق العمومي. (خالد أمين، 2007 ، صفحة 14)

- الهدف الاجتماعي: يسعى التدقيق الجبائي إلى تحقيق مبدأ العدالة الجبائية ما بين المكلفين بالضريبة وتجسيد مبدأ التضامن الاجتماعي بتوفير موارد مالية إضافية توجه لخدمة المجتمع .

4.1.2. أشكال التدقيق الجبائي من وجهة نظر المشرع الجبائي الجزائري : يتخذ التدقيق الجبائي عدة أشكال وتكون حسب طبيعة الملف الجبائي المدقق فيه .

أ. التدقيق العام: يتم هذا النوع من التدقيق على مستوى متفشيات الضرائب و يشمل نوعين من التدقيق. (بلخوخ ، 2004 ، صفحة 57)

ب. التدقيق الشكلي : هو أول مرحلة رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف ويكون عن طريق التأكد من هوية وعنوان المكلف وعدم وجود أخطاء مادية في التصريح وحصر جميع المعلومات في الأخير لاستعمالها في المرحلة المقبلة من التدقيق. (بن عثمان ، 2018/2019 ، صفحة 114)

ج. التدقيق في الوثائق : تقوم الإدارة الجبائية في هذه المرحلة بمقارنة المعلومات التي تم حصرها في المرحلة الأولى مع المعلومات المتحصل عليها من الإدارات الأخرى كالبنوك والخزينة العمومية وتشمل هذه المعلومات الإيرادات المالية التي تحصل عليها المكلف والصفقات التي أبرمها ، وعند التأكد من وجود تعارض ما بين التصريحات والمعلومات المتحصل عليها تطلب الإدارة من المكلف تفسيرات وتوضيحات حول هذا الفارق. (صاري، 2014 ، صفحة 125)

د. التدقيق المعمق : هو استمرار لمرحلة الرقابة على الوثائق ويتم بعد اكتشاف حالات من الغش أو التهرب الجبائي ويتم على مستوى المديرية الولائية للضرائب أو مراكز الضرائب ، ويشمل ثلاثة أنواع من التدقيق. (حذيري و جنيبة ، 2019 ، صفحة 324).

- التحقيق في المحاسبة : هو مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريجات الجبائي المكتتبه من طرف المكلف وتتم هذه العملية في عين المكان عن طريق فحص السجلات والدفاتر المحاسبية مع المعطيات المادية للمكلف .

- التحقيق المصوب في المحاسبة : يتم من خلال التحقق من المستندات المحاسبية للمكلف بعد التأكد الإدارة الجبائية من وجود أخطاء جسيمة في محاسبة المكلف ، والهدف من هذا التحقيق هو ربح الوقت واختيار الضرائب ذات الوفرة المالية والتي شملتها عملية التهرب من التصريح بها .

- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية : وهو امتداد للتدقيق المحاسبي ويشمل مراقبة التصريجات الجبائية للمكلف مع المداخيل المحققة الإجمالية مع الذمة المالية للمكلف وعناصر الشراء الخارجي له.

2.2. عموميات حول الخزينة العمومية في الجزائر

تعتبر الخزينة العمومية تلك السلة التي تجمع فيها جميع الإيرادات المحصلة من طرف الدولة بحيث تقوم الخزينة بصرفها من أجل تغطية النفقات العمومية سواء نفقات التسيير أو التجهيز.

1.2.2. مفهوم الخزينة العمومية : تجدر الإشارة أنه من الصعب إيجاد تعريف موحد للخزينة العمومية وهذا نظرا لتعدد التعاريف كل وحسب وجهة نظره ، ومن بين التعاريف نذكر ما يلي .

- الخزينة العمومية هي التي تبين الحالة العامة لمداخيل الدولة والتزامات الإنفاق العام فهي تقوم بجمع محاصيل الإيرادات الجبائية والغير جبائية وتستهملها في تغطية النفقات العامة المنصوص على صرفها في قوانين المالية. (قاشي و بن سنة، 2019، صفحة 24).

- الخزينة العمومية هي صراف وممول للنفقات العامة للدولة فهي تعبر عن الحالة المالية للدولة بحيث تقوم بجمع الموارد المالية المحصلة والالتزام بصرف النفقات العامة. (بن غماري، 2017/2018، صفحة 115)

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الخزينة العمومية على أنها تلك الصندوق الذي يتم فيه جمع الموارد المالية سواء الجبائية أو غير الجبائية المحصلة واستعمالها في تسديد النفقات الواجبة الصرف وفق قوانين المالية للدولة .

2.2.2. وضايف الخزينة العمومية :

للخزينة العمومية عدة مهام و وضايف يمكن حضرها في النقاط التالية:

أ. أمين صندوق الدولة : ان الخزينة العمومية تقوم بتسيير حساب الدولة على مستوى بنك الجزائر ومعنى تسيير الحساب هو قيامها بكافة العمليات المتعلقة بالدفع أو السحب ، فهي تجمع الإيرادات المحصلة من الأعوان المحاسبين المعتمدين من طرف الدولة سواء في الضرائب أو الجمارك أو الغرامات القضائية وتقوم باستعمال هذه الإيرادات في تغطية النفقات المسطرة في قوانين المالية. (شاكور ، 2000 ، صفحة 30)

ب. الخزينة العمومية تقوم بوظيفة محاسب : تقوم هذه الأخيرة بمسك ومراقبة المحاسبة الخاصة للأشخاص الاعتباريين التابعين للقانون العام. (بن غماري، 2017/2018، صفحة 118)

ج. مصرفي الدولة : تعتبر الخزينة العمومية مؤسسة مالية تابعة للدولة بحيث تقوم بعمليات مماثلة لنشاطات البنوك العمومية كفتح الحسابات المالية لديها وصرف الأجور والمنح بالإضافة إلى فتح حسابات خاصة لأعوان المحاسبة العمومية.

(bissaad, 2004, p. 96)

د. معالجة الاختلالات المؤقتة : في حالة عجز الميزانية أي عدم التوازن ما بين الإيرادات والنفقات العمومية تتكفل الخزينة العمومية بتغطية هذا العجز عن طريق اللجوء إلى الأموال المودعة لديها أو إصدار أذونات للخزينة من أجل الحصول على موارد مالية إضافية (قاشي و بن سنة، 2019، صفحة 27).

3.2.2. مصادر تمويل الخزينة العمومية :

تختلف النفقات العمومية للدولة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك السنة المالية، ولهذا تبحث الدولة دائما على تغطية هذه النفقات بالاعتماد على مصادر تمويلية متنوعة تختلف حسب مصدر تحصيلها من ناحية الإدارة المحصلة لها فقد تكون إيرادات عادية أو إيرادات غير عادية .

- **الإيرادات العادية** : ويقصد بها تلك الموارد التي تحصلها الدولة كل سنة ويدون انقطاع كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والإيداعات الاختيارية والإجبارية للأشخاص الطبيعيين والمنعويين وكذلك حواصل الغرامات القضائية والعقوبات المالية المفروضة من طرف الهيئات القضائية. (بوزيدة، 2007، صفحة 27)

- **الإيرادات الغير عادية** : وهي الأموال التي تحصل عليها الخزينة في الحالات الخاصة بسبب عدم توفر الإيراد اللازم لتغطية النفقات العمومية ، ومن بينها الحصول على تسبيقات مالية من بنك الجزائر وتكون هذه التسبيقات على اعتمادات للدفع عن المكشوف أو اللجوء إلى إصدار سندات في السوق المالي. (بن غماري، 2018/2017، صفحة 121)

3.2. تحليل فعالية مساهمة التدقيق الجبائي في المحافظة على أموال الخزينة العمومية

سوف نتطرق في هذا المحور إلى مدى مساهمة التدقيق الجبائي في تعزيز الموارد المالية والخاصة بمحاصيل الجباية العادية المسترجعة لفائدة الخزينة العمومية خلال الفترة 2000-2019 وهذا من حيث مبلغ الحصيلة المسترجعة وعدد الملفات المدروسة وحصيلة كل شكل من أشكال التدقيق الجبائي التي تم معالجة هذه الملفات بما .

1.3.2. الدراسة التحليلية :

أ. تطور الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي خلال الفترة 2000-2019 .

من خلال الجدول الموالي سوف نسلط الضوء على تطور الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي ومدى مساهمتها في الحصيلة العامة للجباية العادية خلال فترة الدراسة .

الجدول (1): الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي الفترة 2000-2019

الحصيلة المالية للجباية العادية	عدد قضايا التدقيق الجبائي	الحصيلة المالية للتدقيق الجبائي	الحصيلة المالية السنوات
349.502	19.256	1.172	2000
398.238	23.584	14.971	2001
482.896	23.859	19.808	2002
524.925	26.939	18.092	2003
580.411	34.143	13.618	2004
640.472	36.853	18.332	2005
720.884	67.910	17.702	2006
766.750	66.703	51.254	2007

965.289	77.634	55.234	2008
1.146.612	65.191	10.757	2009
1.297.944	63.485	65.599	2010
1.527.093	61.169	67.798	2011
1.908.576	60.677	61.909	2012
1.031.019	59.006	71.325	2013
2.091.456	62.249	162.023	2014
2.354.648	56.487	81.727	2015
2.482.208	54.112	73.503	2016
2.630.000	52.408	89.509	2017
2.648.500	47.955	78.646	2018
2.836.414	50.483	79.135	2019
27.383.837	1.010.103	2.104.228	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من المديرية

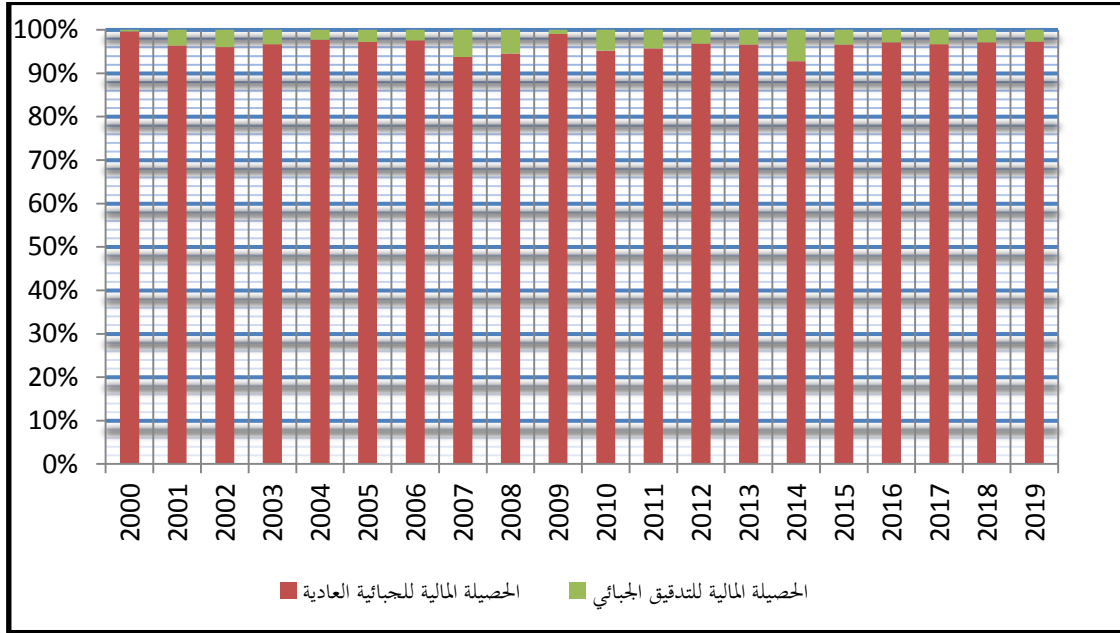
العامة للضرائب ، مديرية الأبحاث والمراجعة (وزارة المالية الجزائرية).

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ازدياد في حصيلة المبالغ المسترجعة من خلال عملية التدقيق الجبائي منذ سنة 2001 وهذا نتيجة الإصلاحات الجبائية المطبقة خلال فترة الدراسة من بينها تقسيم عملية التدقيق الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2008 إلى عدة أشكال كالتدقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق والتحقيق المصوب بحيث سجلت عملية التدقيق في الملفات الجبائية للمكفيين أعلى نسبة لها في سنة 2014 بمبلغ إجمالي قدره 162.023 مليار دج وهذا نتيجة التدقيق في 62.249 ملف جبائي ، كما نسجل انخفاض معتبر في السنوات الأخيرة في الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي رغم وجود عدد معتبر من الملفات الجبائية المدققة فيها بحيث سجلت هذه الحصيلة مبلغ إجمالي قدره 79.135 مليار دج في سنة 2019 وهذا ما يؤكد بأنه لا توجد علاقة طردية ما بين الملفات المحققة فيها مع المبالغ المسترجعة لصالح الخزينة العمومية بل هنالك عوامل أخرى تتحكم في هذه الحصيلة منها النقص المعتبر في عدد أعوان المراقبة الجبائية وعدم كفاءتهم خصوصا في المجال المحاسبي ، بالإضافة إلى الضغط الممارس عليهم من طرف الإدارة بحيث هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تقليص المبلغ المسترجع نتيجة عملية التحكيم الممارسة في الأخير على الملف الجبائي .

ب. نسبة مساهمة الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي في تعزيز الإيرادات الجبائية العادية

قامت الدولة في السنوات الأخيرة بعدة إصلاحات جبائية خصوصا مع النقص الحاد لموارد الجبائية البترولية فأصبح لزاما عليها البحث عن موارد إضافية لتعزيز موارد الخزينة العمومية ، وشملت هذه الإصلاحات جهاز الرقابة الجبائية وهذا تحقيق هدفين وهما محاربة التهرب الضريبي وتنمية الموارد المالية للجبائية العادية ، ومن خلال الشكل الموالي سوف نوضح مدى مساهمة عملية التدقيق الجبائي في الحصيلة المالية للجبائية العادية خلال فترة الدراسة .

الشكل(1): مساهمة عملية التدقيق الجبائي في دعم إيرادات الجبائية العادية للفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (1)

حسب الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة محاصيل عملية التدقيق الجبائي في دعم إيرادات الجبائية العادية والتي تمثل مصدر أساسي لإيرادات الخزينة العمومية خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط حوالي نسبة 05% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالإصلاحات التي قامت بها الدولة في الآونة الأخيرة لدعم هذا الجهاز ، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهد والدعم من طرف الإدارة المركزية من أجل تفعيل هذا النظام لتحقيق الهدف المرجو منه وهو استرجاع الأموال المهربة جبائيا والتي أثرت سلبا على مداخيل الخزينة العمومية وكذا إعطاءه تحرير أعوان الرقابة الجبائية من تدخلات الإدارة في عملهم ودعهم بالوسائل المادية من أجل إنجاز عملهم على أحسن وجه.

ج. تطور الحصيلة المالية لأهم الأشكال المكونة لعملية التدقيق الجبائي للفترة 2010-2019

يتخذ التدقيق الجبائي في الجزائر عدة أشكال ومن أهم هذه الطرق التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية طريقة التحقيق المحاسبي الخاص بالوضعية الجبائية للأشخاص المعنويين والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لجميع المكلفين بالإضافة إلى الرقابة على الوثائق المصرح بها وكذا الرقابة على المعاملات العقارية ، ولمعرفة تطور الحصيلة المالية لمختلف أشكال التدقيق الجبائي المعتمد من طرف النظام الجبائي في الجزائر يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي .

الجدول (2): الحصيلة المالية لأهم أشكال عملية التدقيق الجبائي للفترة 2010-2019 الوحدة : مليار دج

السن	الحصيلة المالية	الرقابة على الوثائق	الرقابة على المعاملات العقارية	التحقق المعمق في الوضعية المحاسبية	الرقابة على المعاملات	الرقابة على المحاسبي	الحصيلة الكلية لعملية التدقيق الجبائي
2010	901.25	1.328	3.125	3.122	4.354	32.123	65.599
2011	224.26	1.434	1.633	4.354	34.153	34.153	67.798
2012	161.24	1.201	1.002	4.186	31.359	31.359	61.909
2013	953.26	1.954	1.507	4.656	36.255	36.255	71.325
2014	196.26	2.171	2.141	5.109	126.406	126.406	162.023

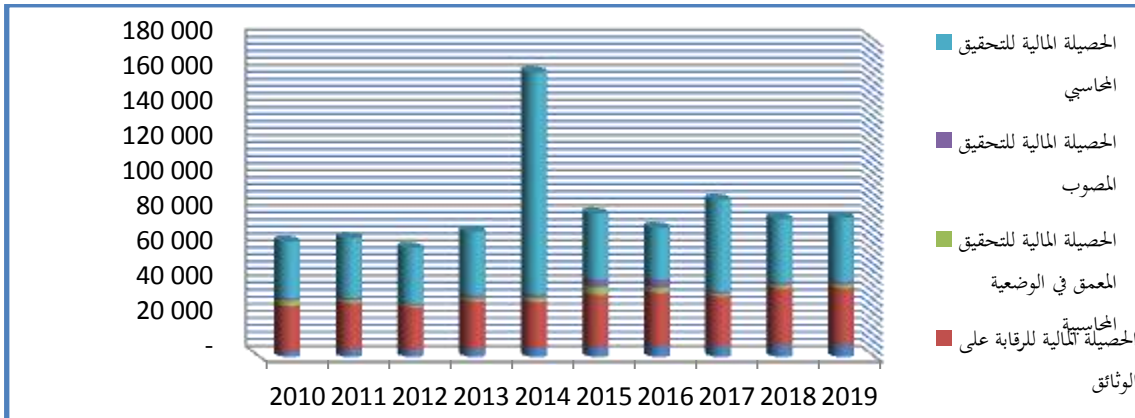
81.727	37.613	5.778	4.295	4.495	546.29	2015
73.503	29.423	6.300	2.816	4.809	155.30	2016
89.509	52.302	6.273	1.439	1.304	191.28	2017
78.646	36.151	7.054	2.147	1.542	752.31	2018
79.135	36.283	6.958	2.183	1.583	128.32	2019
831.174	452.068	53.790	22.288	21.821	207.281	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من

المديرية العامة للضرائب ، مديرية الأبحاث والمراجعة (وزارة المالية الجزائر).

من خلال الجدول أعلاه يمكن إعداد الشكل الموالي والذي يوضح تطور الحصيلة المالية لكل نوع من أنواع التدقيق الجبائي في الإيرادات المالية الكلية المسترجعة من عمليات التدقيق الجبائي لفائدة الخزينة العمومية للفترة 2010-2019.

الشكل (2) : تطور الحصيلة المالية لأشكال عملية التدقيق الجبائي للفترة 2010-2019



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (2)

من خلال الشكل الموضح أعلاه نستنتج ان عملية التدقيق الجبائي تعتمد أساسا على عملية التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق بحيث ساهمت عملية التحقيق المحاسبي خلال فترة الدراسة بأكثر من 50 % من الحصيلة المالية الكلية لعملية التدقيق الجبائي وهذا يرجع إلى كثرة الملفات المحقق فيها خلال هذه الفترة والمقدر بأثر من 16 ألف ملف وكذا كون هذه العملية من التحقيق تشمل ملفات لأشخاص يحققون رقم أعمال كبير والمعلومة الجبائية ملموسة في السجلات المحاسبية لهؤلاء المكلفين وينتج عنها حصيلة مالية معتبرة ، ومن جهة أخرى نلاحظ عملية الرقابة على الوثائق تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحصيلة لكون هذه العملية تتم فقط على مستوى مصلحة الرقابة الجبائية الداخلية وتكون سهلة الممارسة ولا تأخذ وقت طويل عكس عملية التحقيق المحاسبي ، أما يخص الأنواع الأخرى من التدقيق فهي نتائجها ضعيفة وهذا يعكس عدم اعتماد الإدارة الجبائية على هذه الأشكال من التدقيق نظرا لعدم توفر المعلومة الجبائية وكذلك صعوبة ضبط مداخل الأشخاص الذين يخضعون لهذا النوع من الرقابة نظرا لوجود لتداول إيراداتهم المالية في السوق الموازية.

2.3.2. الدراسة القياسية لأثر الحصيلة المالية لعملية التدقيق الجبائي على إيرادات الجبائية العادية

سنحاول في هذا العنصر دراسة دور التدقيق الجبائي في المحافظة على أموال الخزينة العمومية وذلك من خلال دراسة حصيلة الجبائية العادية الناتجة خلال للفترة محل الدراسة ، وبعبارها كمورد أساسي بالنسبة للخزينة العمومية تستعمل في تغطية النفقات العامة للميزانية العمومية للدولة ، وقد استخدمنا في هذه الدراسة القياسية نموذج الانحدار الذاتي

(VAR) وذلك من أجل إعطاء التفسير السليم لهذه العلاقة ، وقد اعتمدنا على بيانات سنوية للإيرادات الجبائية للفترة 2000-2019 ويرجع سبب الاختيار كون أن الإصلاحات الجبائية التي مست جهاز الرقابة الجبائية كانت بصفة كبيرة في هذه الفترة خصوصا ما تعلق بظهور عدة أشكال لعملية التدقيق الجبائي من خلال قانون المالية لسنة 2008.

أ. متغيرات الدراسة ومصدر البيانات :

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج متغيرين، والجدول الموالي يوضح مصدر ووحدة قياس هذين المتغيرين بالإضافة إلى نوع العلاقة التي تجمع بينهما في الدراسة ورمزها في النموذج ومدة الدراسة.

الجدول (3) : التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	مصدره	رمزه في الدراسة	وحدة قياسه	مدة الدراسة
التدقيق الجبائي	المتغير المستقل	وزارة المالية المديرية العامة للضرائب مديرية الأبحاث والمراجعة	OTC	مليار دينار جزائري	الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019
إيرادات الجبائية العادية	المتغير التابع	وزارة المالية المديرية العامة للضرائب المديرية العامة للخزينة	ROD	مليار دينار جزائري	2019

المصدر : من إعداد الباحثين

ب. الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

الجدول (4) : الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
OTC	52.268	39.33830	162.023	1.172
ROD	1.419.192	872.066	2.836.414	349.502

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن المتوسط الحسابي الخاص بإيرادات الجبائية العادية بلغ (1.419.192) فحين بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة لمحاصيل عملية التدقيق الجبائي (52.268) ، وقد سجلت إيرادات الجبائية العادية أعلى قيمة لها في سنة 2019 بمبلغ 2.836.414 مليار دج وادنى قيمة في سنة 2000 بمبلغ 349.502 مليار دج كما هو موضح في الجدول رقم : 01 وهي تتوافق مع مرحلة بداية ونهاية الدراسة على عكس من ذلك سجلت عملية التدقيق الجبائي أعلى قيمة لها في سنة 2014 بمبلغ 162.023 وهذا راجع لوجود أغلب الإصلاحات التي مست هذا الجهاز كانت في منتصف الدراسة ، ومن جهة أخرى بلغ الانحراف المعياري بالنسبة لإيرادات الجبائية العادية 872.066 أما بالنسبة للتدقيق الجبائي فبلغ 39.33830.

ج. دراسة استقرار السلاسل الزمنية :

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا كان جذر الوحدة (unit root) يختلف عن الواحد، يتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاثة (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام) ، وهذا بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ويعتمد هذا الاختبار على الفرضيتين التاليين:

- عدم استقرار السلسلة (وجود جذر الوحدة) H_0

- السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة) H_1

يتم قبول فرضية عدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار (ADF) أكبر من القيمة الجدولة. حيث ترفض الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop اقل من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في ما يلي:

الجدول (5): اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند إجراء الفروقات الأولى

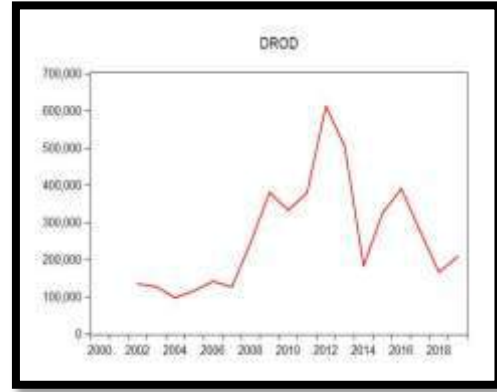
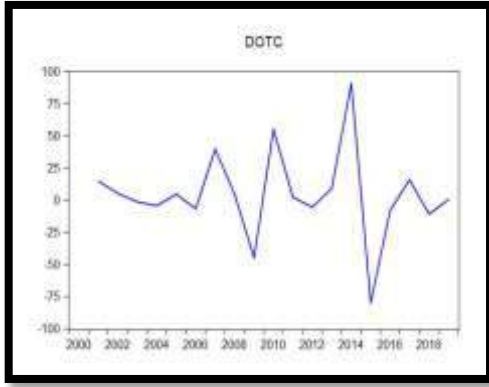
السلسلة	السلسلة	السلسلة	السلسلة	السلسلة	السلسلة	السلسلة
ROD	OTC	ROD	OTC	ROD	OTC	السلسلة
عند الفرق الثاني		عند الفرق الأول		عند المستوى		النموذج
5.594857-	/	3.2356-	5.5180	1.1642	2.2479-	بقاطع
0.0005	/	0.0345	0.0004	0.9965	0.1973	
5.362431-	/	3.4124-	5.3657-	2.0974-	3.8740-	قاطع + اتجاه عام
0.0036	/	0.0810	0.0026	0.5145	0.0347	
5.843790-	/	1.3539-	5.3635-	5.3723	0.3831	دون قاطع ولا اتجاه عام
0.0000	/	0.1567	0.0000	1.0000	0.7833	
السلسلة مستقرة عند الفرق الثاني	/	السلسلة غير مستقرة عند الفرق الأول	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	السلسلة غي مستقرة عند المستوى	السلسلة غير مستقرة عند المستوى	نتيجة اختبار الاستقرار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

10

من خلال الجدول نلاحظ بأن السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى الأول أي هنالك مشكلة في جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة) ، بينما أصبحت السلسلة OTC مستقرة بعد إجراء الفرق الأول (I1) سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكثر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة)، فحين تم استقرار السلسلة الثانية ROD بعد إجراء الفرق الثاني (I2)، والشكل الموالي يوضح السلسلتين بعد إجراء الفروق واستقرارهما :

الشكل (3): استقرار السلسلتين بعد إجراء عملية الفروق



المصدر : مخرجات برنامج 10 EViews

ومن خلال دراستنا لإستقرارية السلاسل الزمنية اتضح أن متغيري الدراسة غير متكاملين من نفس الدرجة وبالتالي عدم احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

د. الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي: بعد التأكد من استقرارية السلسلتين (المتغير المستقل عند الفرق الأول والمتغير التابع عن الفرق الثاني)، سيتم تقدير علاقة الانحدار الذاتي بين المتغيرين التدقيق الجبائي والإيرادات الجبائية وذلك بعد التأكد من غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين، قبل تقدير النموذج وجب تحديد درجة التأخير المثلى التي تتوافق مع بيانات المدرجة في الدراسة.

- تحديد درجة التأخير المعتمدة في الدراسة: يتم تحديد درجة تأخير النموذج بالاعتماد على أقل القيم لمعايير (AIC/SC/H-Q) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (6): نتائج اختبار درجة التأخير المثلى

Lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-314.809	NA	5.42E+14	39.60108	39.69765	39.60602
1	-277.991	59.82838	9.03E+12	35.49889	35.78861	35.51373
2	-276.78	1.665736	1.32E+13	35.84746	36.33033	35.87219
3	-265.277	12.94021*	5.64e+12*	34.90966*	35.58568*	34.94428*
4	-262.739	2.220674	8.02E+12	35.09242	35.96158	35.13693

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

تشير العلامة * إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل مقياس، الاختبار أجري عند مستوى دلالة 5% من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة التأخير المثلى هي (3-t) أي تأخير بثلاثة فترات لمتغيرات الدراسة وذلك بناء على أن أقل قيم في أغلب المعايير كانت عند التأخير 3.

هـ. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (03) VAR :

بعد التأكد من استقرار السلسلتين وتحديد درجة التأخير المثلى ، سيتم تقدير علاقة الانحدار الذاتي ما بين المتغيرين من خلال الجدول الموالي:

الجدول (7): نتائج تقدير التدقيق الجبائي والإيرادات الجبائية

	ROD	OTC
ROD(-1)	1.121065 (0.34762) [3.22499]	-7.03E-05 (6.9E-06) [-1.19245]
ROD(-2)	0.007727 (0.58683) [0.01317]	0.000426 (9.9E-06) [4.28053]
ROD(-3)	-0.181359 (0.38709) [-0.46852]	-0.000342 (6.6E-06) [-5.21410]
OTC(-1)	1906.142 (1020.66) [1.86755]	0.120498 (0.17298) [0.69658]
OTC(-2)	259.5188 (1336.46) [0.19418]	0.237344 (0.22651) [1.04785]
OTC(-3)	-531.8503 (1185.65) [-0.44857]	-0.263098 (0.20095) [-1.30929]
C	72588.12 (59826.2) [1.21332]	-1.719896 (10.1395) [-0.16960]
R-squared	0.991249	0.883292
Adj. R-squared	0.985998	0.813267
Sum sq. resid.	9.49E+10	2726.758
S.E. equation	97431.22	16.61290
F-statistic	188.7806	12.61401
Log likelihood	-214.8889	-57.28202
Akaike AIC	26.10458	8.739052
Schwarz SC	26.44767	9.082150
Mean dependent	1597247	59.43918
S.D. dependent	823381.7	38.21319
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.39E+12
Determinant resid covariance		8.28E+11
Log likelihood		-281.5001
Akaike information criterion		34.76472
Schwarz criterion		35.45096
Number of coefficients		14

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS 10

- التحليل الإحصائي

بهدف التأكد من معنوية المعلمات والمعنوية الكلية للنموذج سيتم تقدير معادلة الانحدار الذاتي بطريقة المربعات الصغرى ونتائج التقدير موضحة في الجدول أسفله.

- تقدير النموذج VAR(03) باستخدام طريقة (OLS):

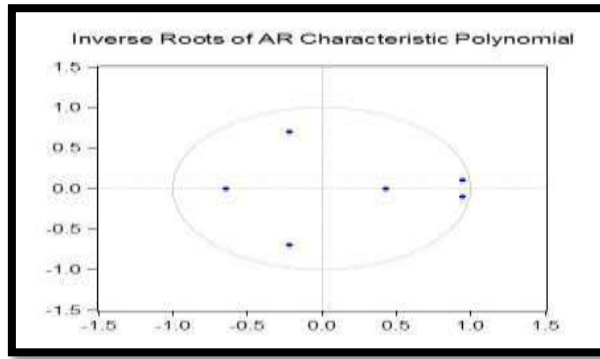
الجدول (8): تقدير النموذج VAR(03) باستخدام طريقة (OLS)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.121065	0.347618	3.224989	0.0042
C(2)	0.007727	0.586839	0.013167	0.9896
C(3)	-0.18136	0.387091	-0.46852	0.6445
C(4)	1906.142	1020.664	1.867551	0.0766
C(5)	259.5188	1336.458	0.194184	0.8480
C(6)	-531.8503	1185.651	-0.44857	0.6586
C(7)	72588.12	59826.22	1.213316	0.2391
Equation: ROD = C(1)*ROD(-1) + C(2)*ROD(-2) + C(3)*ROD(-3)+ C(4)*OT(-1) + C(5)*OTC(-2) + C(6)*OTC(-3) + C(7)				
R-squared				0.991249
Adjusted R-squared				0.985998
Durbin-Watson stat				1.853295

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من الجدولين أعلاه يظهر أنه يمكن قبول النموذج ككل من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة $F_c=188.78$ وهي أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ككل معنوي، فيما يخص المعنوية الجزئية فإن المعلمة المرتبطة بالإيرادات الجبائية هي معنوية إحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Student بلغت 0.0042 وهي أقل من 0.05، أما فيما يخص باقي المعلمات فهي غير معنوية إحصائياً. من جهة ثانية بلغة قيمة معامل التحديد $R^2=0.99$ أي أن المتغير المستقل يساهم في تفسير 99% من التغيرات في المتغير التابع، والنسبة الباقية أي 01% ترجع إلى متغيرات أو عوامل غير مدرجة في النموذج، كما تظهر إحصائية $DW=1.85$ وتعني أن بواقي التقدير لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي باعتبار أن هذه القيمة قريبة جدا من 2 وللتأكد من استقرارية النموذج سنقوم بإجراء اختبار الجذور المقلوبة من خلال الشكل الموالي .:

الشكل (4): اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج VAR(03)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

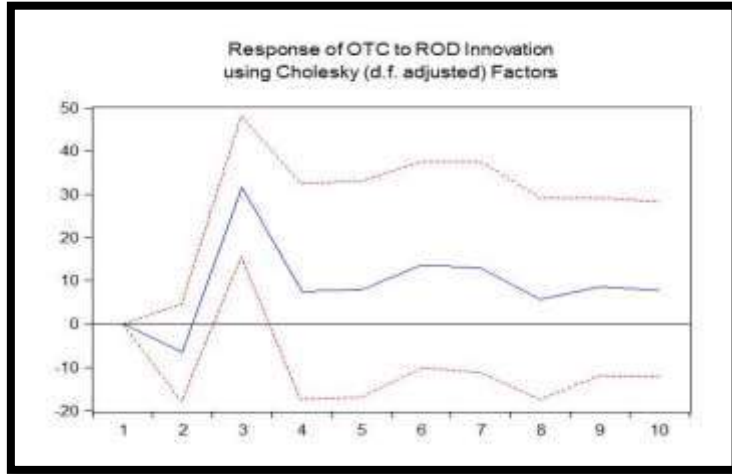
من خلال قراءة الشكل أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر النموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR03) مستقراً.

و. دوال الاستجابة الدافعية

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على النموذج من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة للاستجابة للصدمات من قبل المتغيرات موضوع الدراسة، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى الحصيلة المالية للتدقيق الجبائي وقياس أثر هذه الصدمات، وانتقالها إلى المتغير التابع.

وبصفة عامة يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث إن المتغيران يعودان إلى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الأشكال البيانية لدوال الاستجابة (الشكل أسفله)، وهذا ما يثبت إستقرارية النموذج "VAR" كما يلي:

الشكل (5): دوال الاستجابة الفعلية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نستنتج أنه:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن أي صدمة مفاجئة في الحصيلة المالية للتدقيق الجبائي بانحراف معياري واحد، تؤدي إلى التذبذب على مستوى إيرادات الجباية العادية من السنة الأولى إلى السنة الثانية حيث شهدت انخفاض طفيفاً، ولا يلبث هذا الانخفاض طويلاً حتى يتغير إلى ارتفاع حاد من السنة الثانية إلى الثالثة ثم يعود من السنة الثالثة إلى الرابعة إلى الانخفاض، ويبقى متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض لكن بشكل طفيف من السنة الرابعة إلى السنة العاشرة.

3. الخاتمة :

تسعى الدولة من خلال الاعتماد على عملية التدقيق في الملفات الجبائية للمكلفين في نظامها الجبائي إلى محاولة استرجاع الموارد الجبائية المهربة نتيجة اعتماد المكلفين على أسلوب التهرب والغش الجبائي في تصريحاتهم مما أثر سلباً على الخزينة العمومية والتي أصبحت تعاني من عجز متكرر سنوياً في تغطية نفقاتها العمومية ، ومن أجل تفعيل عملية التدقيق الجبائي وجعلها كآلية لاسترجاع والمحافظة على الموارد المالية للخزينة العمومية لا يكون إلا عن طريق معالجة السلبيات والعراقيل التي تواجه تفعيل هذه الأداة على أرض الواقع والمتمثل في عوامل داخلية موجودة في الإدارة الجبائية أو خارجية تعيق أعوان الرقابة الجبائية في عملهم ، ومن خلال دراستنا التحليلية والقياسية لفاعلية التدقيق الجبائي في المحافظة على أموال الخزينة العمومية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 توصلنا إلى النتائج التالية :

1.3. نتائج الدراسة :

- يعتبر التدقيق الجبائي أداة فعالة في مكافحة التهرب الضريبي وهذا لمساهمة في استرجاع الأموال المهربة لفائدة الخزينة العمومية ، وهذا ما يفسر نتائج الفرضية الثانية في وجود علاقة طردية ما بين الزيادة في محاصيل التدقيق الجبائي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الجبائية للخزينة العمومية .
- أثبتت الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة ان للتدقيق الجبائي دور كبير في المساهمة في الزيادة في محاصيل الجبائية للخزينة العمومية ، بحيث ساهم بنسبة 99% من حجم التغيرات في هذه المحاصيل وهي نسبة جيدة تعبر عن قوة الارتباط ما بين محاصيل عملية التدقيق الجبائي ومحاصيل الإيرادات الجبائية للخزينة العمومية .

- رغم الإصلاحات المتكررة التي طرأت على النظام الجبائي وهذا من أجل إحلال الجباية العادية مكان الجباية البتولية عن طريق استرجاع الأموال المهترية لفائدة الخزينة العمومية لتغطية النفقات العمومية عن طريق تفعيل سياسة التدقيق الجبائي إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود بحيث مازات لم تتعدى مساهمتها 05 % خلال فترة الدراسة في محاصيل الجباية العادية وهذا نظرا لوجود عدة عراقيل داخلية وخارجية تعيق هذه العملية .

2.3. التوصيات :

- بناء على النتائج السالفة نقترح جملة من التوصيات نلخصها في ما يلي :
- على الدولة التخفيف من القوانين الجبائية وتوعية المكلفين بالضريبة بالمخاطر الجبائية الناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد والقوانين الجبائية، وجعل النظام الجبائي مبسط ومفهوم.
 - يجب على الدولة القيام بإصلاحات عميقة على النظام الجبائي وهذا من أجل مسايرة قواعد هذا النظام لقواعد النظام المحاسبي الجديد.
 - وضع نظام معلوماتي والمتمثل في إنشاء بطاقة وطنية للمتدربين من دفع الضرائب وتحميلها بصفة دورية وتوزيعها على مختلف المصالح وهذا من أجل التصدي لهذه الظاهرة التي أثرت بالسلب على مصالح الخزينة العمومية .
 - توفير حصانة و ضمانات لأعوان مصلحة المراقبة الجبائية ومرافقتهم في عملهم وتوفير لهم الجو المناسب للقيام بمهامهم على أحسن وجه عن طريق حمايتهم من الضغوطات الممارسة عليهم من الإدارة .
 - توعية المكلفين بالضريبة وذلك بإقناعهم على أنه ما يدفعونه من الضرائب يعود بالنفع عليهم في تحسين الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة نتيجة استخدام ضرائبهم في تغطية نفقاتها .

المراجع العربية :

1. اسماعيل صاري ، (2014) ، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها مع الاشارة لمديرية الضرائب لولاية سطيف، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، ص 209-230.
2. ميلود بن غماري، (2018/2017) ، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: قسم الحقوق.
3. يوسف قاشي، ناصر بن سنة ، (2019) ، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03 (العدد 02)، ص 23-52.
4. التميمي هادي، (2006)، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الأردن، دار وائل للنشر ، ط 01 .
5. القزويني شاكرا، (2000)، محاضرات في اقتصاد البنوك ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
6. حسين الوادي محمود، و أحمد عزام زكرياء. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الاسلام. الأردن، دار المسيرة ط01.
7. حميد بوزيدة. (2007) ، جباية مؤسسة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. صابرينة خديري ، عمر جنينة ، (2019) ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الضريبي وتنمية الإيرادات الجبائية دراسة حالة الجزائر للفترة 2011-2018 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 02)، ص ص 320-336.

9. عائشة بن عثمان ، (2019/2018) ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص : بنوك ، مالية ومحاسبة ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
10. عبد الله خالد أمين. (2007). علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ط 04.
11. عيسى بلخوخ ، (2004) ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة الغش والتهرب الجبائي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة باتنة.
- المراجع الأجنبية :

1. bissaad, a. (2004). **droit de la comptabilite puplique**. alger: edition houma.
2. claude, l. (1995). **controle fiscale la vérification personnelle** . france: bayausaine.
3. hamini, a. (2001). **l'audit comptable et financier** . alger: ed pert.

أثر التغير في هيكل النمو الديمغرافي على تغيرات معدلات القوى العاملة في الصين دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990 – 2016)

جهيزة بلهاشمي* ، علي طهراوي دومة** ، محمد صلاح***

الإرسال: 10/03/2021

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

ملخص: يعد النمو الديمغرافي في الدول الناشئة ظاهرة طبيعية، حيث ترتفع معدلاته بما حتى في فترة الأزمات المالية والاقتصادية فهو يعتبر من المعايير الأساسية التي مهدت لعملية الانطلاق الاقتصادي للعديد من هذه الدول، لما له من آثار مباشرة على التنمية. فالنمو الديمغرافي يقابله ارتفاع في معدلات القوى العاملة، والتغير في هيكله يقابله تناقص في معدلات القوى العاملة. بحيث أن شيخوخة السكان تنعكس على الأداء الاقتصادي للبلد .

وهذا ما نهدف إلى إثباته في هذه الدراسة، بالكشف عن العلاقة التي تربط بين التغير في هيكل النمو الديمغرافي وتطور معدلات القوى العاملة من خلال دراسة حالة دولة الصين، حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج *ARDL*، من خلال تجميع مختلف البيانات الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. والتي تبين من خلالها وجود علاقة ما بين التغير في هيكل النمو الديمغرافي ومعدلات القوى العاملة في الصين، ولكن علاقة سلبية مفسرة بارتفاع الشيخوخة الديمغرافية في هذا الاقتصاد الناشئ .
الكلمات المفتاحية : نمو ديمغرافي، دول ناشئة، قوى عاملة.

تصنيف JEL: J1, J10, J11, J21

The Impact Of The Change In The Structure Of Demographic Growth On Changes In The Labor Force Rates In China

Standard Study Using ARDL Model From (1990 -2016)

Abstract: Demographic growth in emerging countries is a natural phenomenon, It is considered one of the basic criteria that paved the process of economic launch For many of these countries. Demographic growth is matched by a rise in the rates of the workforce and the change in its structure is offset by a decrease in the labor force rates.

This is what we aim to prove in this study, By revealing the relationship between the change in the structure of demographic growth and the evolution of

* دكتوراه ، جامعة معسكر ، الجزائر ، Djahiza.belhachemi@univ-mascara.dz

** استاذ محاضر أ ، جامعة غليزان ، الجزائر ، ali.tahraouidouma@cu-relizane.dz (المؤلف المرسل)

*** استاذ محاضر أ ، جامعة تيسمسيلت ، الجزائر ، mohammed.slah@univ-msila.dz

workforce rates By studying the case of the State of China, We did a standard study using the ARDL model, It was revealed that there is a relationship between the change in the structure of demographic growth and the rates of the workforce in China But a negative relationship is explained by the rise in demographic aging in this emerging economy.

Keywords: Demographic growth, emerging countries, manpower.

JEL Classification: J1, J10, J11, J21

1. مقدمة

يفسر كل من النمو الديمغرافي وارتفاع معدل شيخوخة السكان بأحما ظاهرتين منفصلتين ومتعاكستين وكل منها له تأثيره على معدلات القوى العاملة. وباعتبار دولة الصين من الدول التي سجلت نمو ديمغرافيا غير مسبوق رغم فرض حكومتها لسياسة الطفل الواحد، والتي ساهمت في ارتفاع معدلات الشيخوخة وتراجع معدلات القوى العاملة، وهو الخطر التي يمكن أن يحد من مواصلة تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي.

وما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التغير في هيكل النمو الديمغرافي على تغيرات معدلات القوى العاملة في الصين خلال الفترة 1990-2016؟

1.1 فرضيات الدراسة: نختبر الفرضيات التالية:

- إن ارتفاع معدل النمو الديمغرافي له تأثير سلبي على معدل القوى العاملة.

- هناك علاقة طردية بين زيادة عدد السكان ومعدل القوى العاملة في الصين خلال فترة الدراسة.

2.1 هدف الدراسة: نهدف إلى توضيح الأثر الذي يتركه التغير في هيكل النمو الديمغرافي على القوى العاملة في الصين باعتباره اقتصاد ناشئ.

3.1 أهمية البحث: تعتبر الدراسات المرتبطة بسوق العمل والنمو الديمغرافي من أهم الدراسات التجريبية التي أثبتت أن هناك علاقة بين التغير الهيكلي في النمو الديمغرافي ومعدلات القوى العاملة، فحسب التوقعات نجد أن نصف سكان العالم سوف يشيخون وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان، فإسقاط هذه الدراسة على حالة الصين باعتباره من أكبر البلدان الناشئة يسمح لنا بتحليل هذه العلاقة بصورة حقيقية .

4.1 منهج البحث: نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، للتعرف على مختلف المتغيرات التي تضمنها النموذج القياسي والمتمثلة في هيكل النمو الديمغرافي لسكان الصين، وتغيرات معدلات القوى العاملة، ثم قياس العلاقة بينهما، بالاعتماد على برنامج Eviews9، وباستخدام نموذج ARDL. ثم نعتمد المنهج التحليلي لتحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

2. الإطار النظري للدراسة

2.1 مفاهيم حول النمو السكاني والنظريات المفسرة له

1.1.2 مفهوم النمو السكاني: النمو السكاني يعبر عن تلك الزيادة في عدد السكان خلال فترات من الزمن في دولة معينة، بحيث يتضاعف عدد السكان ويرتفع في مقابلها معدل النمو السكاني، لذلك يمكننا أن نلاحظ أن عدد السكان

إما قد يسير في اتجاه النمو في عدد السكان بفعل مختلف العوامل، كزيادة المواليد والهجرة وغيرها وإما يسير في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في عدد السكان بفعل عوامل أخرى مثل: الوفيات والهجرة وغيرها.

" إن هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيراً أو نمو أو حركة، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة ويسمى انفجار أو تضخم سكاني، والذي يتبعه أزمات اجتماعية واقتصادية " (جلي، 2008، ص 34).

2.1.2 مفهوم الديمغرافيا: يشمل موضوع الديمغرافيا دراسة حالة السكان وحركتهم، بهدف معرفة التغيرات الحاصلة في تطور السكان بالزيادة أو النقصان داخل كل مجتمع. وتعني دراسة السكان عموماً البحث في عدد أفراد المجتمع ككل من حيث الحجم والخصائص، التي تجمع التركيبات العمرية والتنوع والتوزيع الجغرافي والحالات الفردية والاجتماعية وغيرها من الخصائص الأخرى في الزمان والمكان (أوطالب، 2021، ص 343).

3.1.2 مصطلح الشيخوخة: تعتبر من المصطلحات الاقتصادية المتداولة منذ القدم وتعبّر عن حالة التقدم في السن التي تصيب السكان وهناك العديد من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم نذكر منها:

تعرفها الأمم المتحدة (nations United) نسبة السكان الذين تجاوزوا سنهم 65 سنة حيث تمثل أكثر من 7% من مجموع السكان فهي تعبر عن شيخوخة السكان.

فمصطلح شيخوخة السكان يشير إلى ذلك التحول والتغير التدريجي في الهيكل العمري للسكان حيث تفوق فيه فئة الشباب على فئة السكان المسنين إلى هيكل عمري تغلب عليه فئات السكان المسنين على فئة الشباب ويتم قياسها عن طريق الزيادة القائمة في متوسط العمر أو في نسبة كبار السن. (الأمم المتحدة، 2017، ص 05)

2.2 النظريات السكانية: يعتبر مصطلح السكان من أكثر المسائل دراسة، وأكثر المجالات التي تحظى بتفسير واسع خصوصاً فيما يتعلق بالخصائص والمميزات الأساسية التي يتركز عليها هذا المصطلح. حيث عمل العديد من الاقتصاديين على تفسير هذا المصطلح وظهرت بذلك مجموعة من النظريات الحديثة عن السكان، وهي كالتالي (دريد، 2007، ص 43-47):

1.2.2 النظريات الاجتماعية: تركز هذه النظريات على وجود عوامل ومحددات اجتماعية يتأثر بها السكان، وهي كالتالي:

- **karl marx (1818/1883):** حيث يفسر من خلال نظريته بأن مشكلة العمال ليست في عدد السكان، وإنما تتعلق في الأسلوب الرأسمالي. ويفسر هذا أنه خلال عملية الإنتاج الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت (الآلات) بنسبة تفوق تزايد رأس المال المتغير (العمال)، مما يؤدي إلى حدوث فائض في عدد العمال، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليهم. إلى جانب أنه يرى من خلال تفسيره أن ليس هناك فائض في السكان ولا يوجد هناك فقر إذا تحول النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي، فالظروف الاقتصادية هي التي تعمل على خلق مشكلة السكان.

- **Arsin Dumon:** تسمى نظريته بالنظرية الشعرية الاجتماعية، حيث شبه الفرد في المجتمع بالزيت في شريط المصباح يميل إلى الارتفاع إلى مستويات أكبر من البيئة الاجتماعية، ويرى بأن المدن تؤثر على الذين يعيشون بجانبها وملخص نظريته أن للفرد طموحات يسعى من خلالها إلى تحسين وضعيته، الأمر الذي يدفعه إلى تخفيض عدد المواليد.

- **Alexander maurice karsonderz**: حيث يرى من خلال نظريته أن الإنسان يحاول أن يصل إلى العدد الأنسب وهو أقصى عدد من السكان، حيث أن نمو السكان يخضع لسيطرة الإنسان على بيئته .
- 2.2.2 النظريات الطبيعية**: مفادها أن طبيعة الإنسان وطبيعة المحيط الذي يعيش فيه، هي التي تتحكم في نمو السكان ويتمثل أصحاب هذه النظرية في كل من:
- **M.sadder (1780/1835)**: مفادها أن عملية النمو السكاني عملية بيولوجية تتحكم في نفسها .
- **thomas doblody**: يفسر تعرض النوع البشري للخطر فالطبيعة هي التي تبذل جهود لرعايته وبقائه من خلال زيادة القدرة على الإنجاب، ويزداد عدد المواليد لدى السكان الفقراء .
- **Herbert spencer (1820/1903)**: تفسر على أن زيادة الجهد المبذول من قبل الفرد يبذله لضمان تقدمه الشخصي، وإثبات ذاتيته ضعفت في نفس الوقت قدرته على التكاثر والإنجاب.
- **Kaurado genie (1884)**: فسر بأن المجتمع يمر بثلاث مراحل: النشأة ثم التقدم والازدهار ثم الفناء والاضمحلال.

3.2 النمو السكاني في العالم: يشهد العالم في الآونة الأخيرة ارتفاع معدلات النمو السكاني الناتجة عن النمو السريع الذي لم يسبق له مثيل خصوصا في الدول الإفريقية والآسيوية. فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2015 تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات تقريبا من (2.5 billion) إلى (7.3 billion) شخصا، ووفقا لتوقعات هذه الأخيرة سيزداد النمو السكاني في عام 2030 ليصل إلى (8.5 billion) نسمة، ففي سنة 2015 بلغ عدد سكان العالم (7.3 billion)، ومن المتوقع أن يصل سنة 2030 (8.5 billion) نسمة (United nations, 2015, p 01). فحسب تقرير الأمم المتحدة بلغ عدد سكان العالم عام 2015 (7.3 billion) نسمة ومن المتوقع أن يرتفع إلى (8.5 billion) نسمة عام 2030، كما يتوقع انخفاض في عدد المواليد في كل من أوروبا وروسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من 2015 إلى 2030، حيث ستخفص حصة آسيا من نسبة المواليد من 56 إلى 51%. وستشهد ارتفاع في معدل نمو الشيخوخة في 15 سنة المقبلة، حيث يتوقع أن تصل إلى 66% (United nations, 2015, p 54)، فمن المتوقع أن ترتفع معدلات الشيخوخة في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فهي الآن في المراحل المتوسطة من عملية التحول والتغير في الهيكل العمري للسكان (الأمم المتحدة، 2017، ص05). فالعالم يواجه في الوقت الحالي مخاطر ناجمة عن التقدم في السن للسكان في العديد من الدول، والتي قد ينجم عنها آثار سلبية على اقتصاد الدول والاقتصاد العالمي بصفة عامة. والتي من شأنها تخفيض وتراجع معدلات النمو الاقتصادي التي قد يكون سببها الرئيسي نقص وانخفاض نسبة القوة البشرية العاملة بسبب ارتفاع سن السكان، وباعتبار الدول الناشئة مجموعة من الدول النامية التي حققت معدلات نمو سريعة من خلال اعتمادها على نموذج التصنيع من أجل تنمية وانعاش اقتصادها. وهي الآن تتطلع من أجل تصدر قاطرة العالم ومنافسة الدول الناشئة إلى أن هذه الدول هل يمكن أن تستمر في مواصلة وتيرة نموها بسبب انخفاض النمو السكاني وهاجس شيخوخة السكان التي تتميز بها أقوى الدول الناشئة كالصين مثلا. بسبب اعتمادها على سياسة تنظيم النسل، من خلال طفل واحد لكل أسرة، والجدول الموالي يبين بعض المؤشرات الكلية لبعض الدول الناشئة البارزة .

الجدول (1): بعض البيانات الأساسية لكل من دولة البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا خلال سنة 2015

البيانات	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب إفريقيا
المساحة	8550	17100	3290	9600	1220

					(milliers de km ²)
53	1357	1252	143	200	السكان (millions)
323	11211	2308	1176	1904	الناتج المحلي الإجمالي (الحالي بالدولار)

Source: (julien vercueil, 2015) .

نلاحظ من خلال الجدول أن بعض المؤشرات الكلية تختلف من دولة إلى أخرى، حيث تعتبر الصين أكبر دولة من حيث عدد السكان، وثان دولة من حيث المساحة وتليها دولة الهند. التي تعتبر ثان دولة من حيث عدد السكان ورابع دولة من حيث المساحة . إلا أن التحول والتغير في هيكل النمو الديمغرافي نجم عنه تأثيرات وانعكاسات عديدة على الدول، والجدول الموالي يبين الاتجاهات السكانية العالمية خلال الفترة الانتقالية التي عرفتها العديد من الدول .

الجدول (2): الاتجاهات السكانية العالمية خلال الفترة الانتقالية - تقديرات وتوقعات 2100-1700

السنوات	متوسط العمر المتوقع (سنوات عند الولادة)	معدل الخصوبة الإجمالي (الولادات لكل امرأة)	حجم السكان (billions)	معدل نمو السكان (% / السنة)	السكان اقل من 15 سنة (% إجمالي السكان)	السكان الأكبر من 65 سنة (% إجمالي السكان)
1700	27	6.0	0.68	0.50	36	4
1800	27	6.0	0.98	0.51	36	4
1900	30	5.2	1.65	0.56	35	5
1950	47	5.0	2.52	1.80	34	7
2000	65	2.7	6.07	1.22	30	16
2050	74	2.0	8.92	0.33	0	21
2100	81	2.0	9.46	0.04	18	

Sources: (lee Ronald , 2003, p:168).

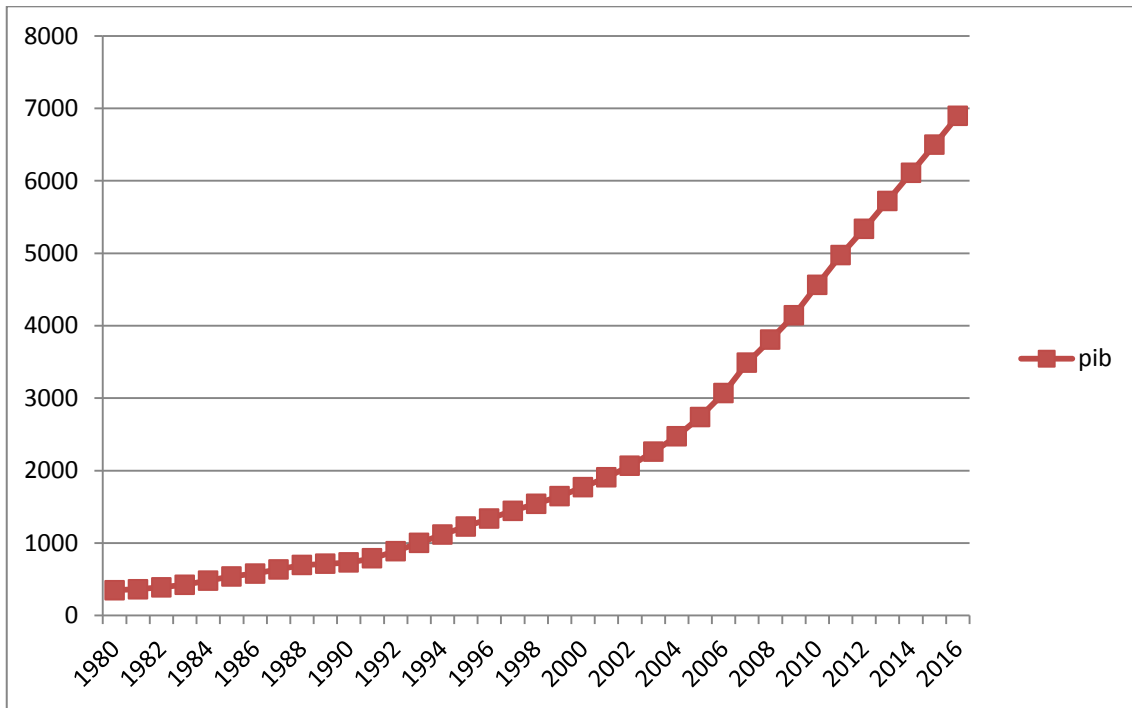
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك اختلاف في متوسط العمر من سنة إلى أخرى، كما نلاحظ بأن معدل النمو السكان في إنخفاض مستمر وسريع إلى جانب ارتفاع عدد السكان الأكبر من 65 سنة. وهذا ما يعبر عن ارتفاع نسبة السكان المسنين حسب التوقعات والتقديرات خلال السنوات القادمة، وأيضاً عدد السكان الأقل من 15 عشرة سنة في تناقص مستمر .

4.2 النمو السكاني في الصين: يعتبر الاقتصاد الصيني من بين الاقتصاديات الناشئة، والتي تغدو من أجل تربع على صدارة الاقتصاد العالمي، نتيجة لما حققه هذا الاقتصاد خلال العقدين الماضيين من إنجازات ونجاحات اقتصادية من خلال النمو الاقتصادي المتزايد. بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع حجم الصادرات، فكل هذه المؤشرات كانت من وجهة نظر بعض المحللين الاقتصاديين على اعتبار القرن الحالي، سيصبح قرناً صينياً تربع فيه الصين على قائمة الاقتصاد العالمي (ابراهيم القصير، 2014، ص 70)، فهناك العديد من العوامل التي تصدرت ظهور وتحول الاقتصاد

الصيني، حيث يرجع العديد من المحللين هذا التحول والنمو الاقتصادي في "مراحل متقدمة ومبكرة من التطور إلى تحرك رؤوس الأموال والقوى العاملة اتجاه العمليات الإنتاجية" (ابراهيم القصير، 2014، ص 49). ويشهد العالم في العصر الحالي النمو المتسارع للاقتصاد الصيني الذي تعكسه العديد من المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي و الأداء المتميز للعديد من المؤسسات. حيث منذ سنوات الثمانينات لم ينخفض معدل النمو عن متوسط 9.8% سنويا، حيث وصل في العديد من السنوات ما يقارب 12%. حيث لوحظ بأن هناك تكامل وتأثير متبادل بين انتعاش التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للصين، خاصة فيما يتعلق بالصادرات، حيث وصل معدل زيادة حجم التجارة الخارجية بنحو 30% سنويا منذ اندماجها وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية خلال سنة 2001.

1.4.2 الخصائص المميزة للاقتصاد الصيني: يتميز الاقتصاد الصيني بالعديد من الخصائص نذكر منها (ابراهيم القصير، 2014، ص 73، 74، 77):

يعد الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، ويتميز بارتفاع وتسارع النمو الاقتصادي، حيث يتجاوز 9% سنويا منذ 25 عاما تقريبا. ويعبر الشكل الموالي عن تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الصين خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة الصين خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016.

كما أن الصين تمتلك ثاب أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي، وهي أكبر منتج للفحم والفلوذا والاسمنت في العالم وثان أكبر مستهلك للطاقة، ثالث أكبر مستورد للنفط، امتلاكها ل 390 ألف شركة من 170 دولة لها استثمارات في الصين منها نحو 400 شركة تصنف ضمن أكبر 500 شركة في العالم. فخلال 25 سنة قامت بإخراج 300 مليون

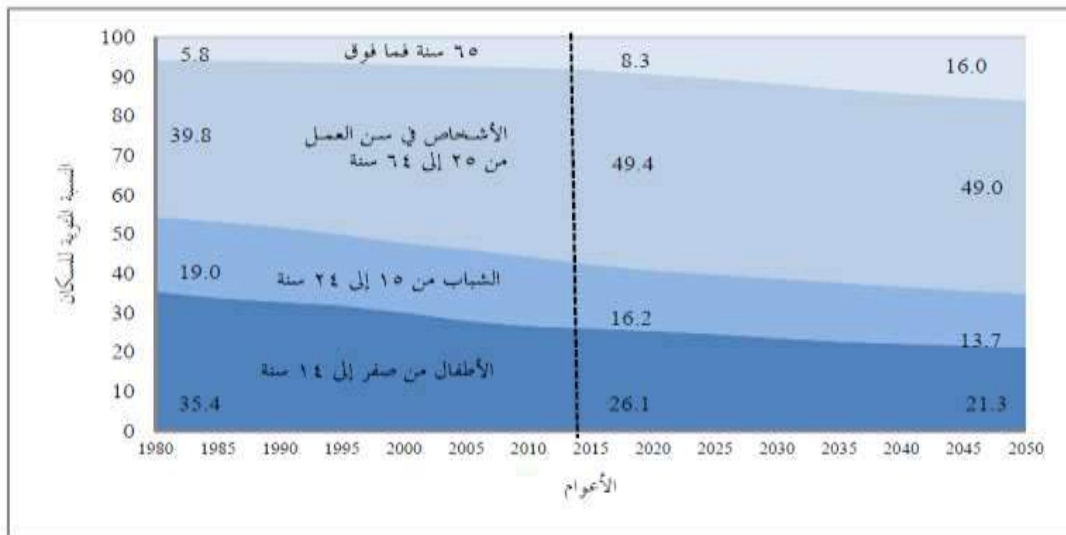
صيني من حالة الفقر. حيث عملت الصين على القيام بمجموعة من الإصلاحات أساسها التنمية، و تبنت سياسة التركيز على النمو الاقتصادي وسياسة عدم المواجهة مع الدول الكبرى في القضايا الدولية.

2.4.2 الخصائص الديمغرافية لدولة الصين:

- النمو السكاني وارتفاع معدلات الشيخوخة وارتفاع نسبة الإعالة : تعتبر دولة الصين من بين أكبر دول العالم كثافة من حيث حجم السكان، غير أن سكانها يعانون من خطر الشيخوخة التي تقصف النمو السكاني في الصين، فهذه الأخيرة تعرف تحولاً ديمغرافياً. فحسب إحصائيات المكتب الوطني للإحصائيات في الصين (NBSC 2011) بلغ عدد سكان الصين حوالي (1.35 billion) مما جعلها تحتل المركز الخامس في العالم من حيث الكثافة السكانية بينما في سنة 2010 ارتفع عدد سكان الصين بنسبة 5.84%، حيث بلغ معدل النمو السنوي 0.5%، حيث تعتبر الدولة الوحيدة التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة في العالم. ويتوقع بحلول عام 2032 أن يبلغ النمو السكاني في الصين حوالي (1.5 billion) (jackie zhang ,man guo and xiaoying zheng ,2006,p 24) ، تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان (أية محمد الغازي، 2017)..

- تراكم رأس المال البشري :عملت الصين على تحسين مستويات المعيشية والتعليم، مما أدى إلى زيادة رأس المال البشري.

- ارتفاع نسبة العمالة :عملت الصين على زيادة الإنتاجية الصناعية، من خلال رفع معدلات القوى العاملة كما ازدادت نسبة اليد العاملة في القطاع الصناعي خصوصا فيما يتعلق بالتكنولوجيا .

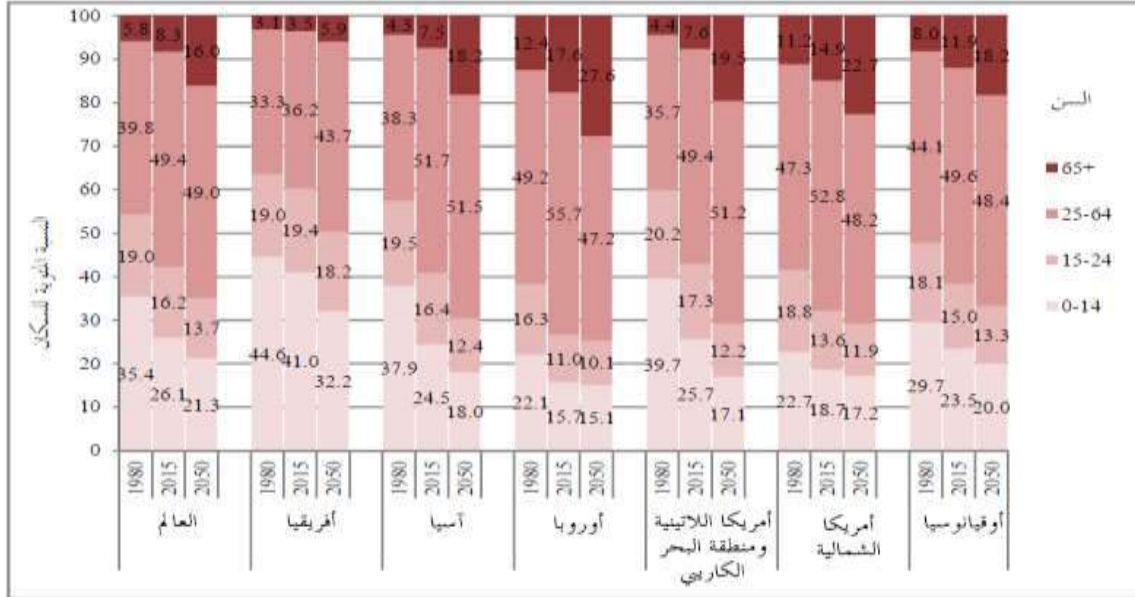


المصدر: (الأمم المتحدة، 2017، ص 07)

الشكل (2): النسب المئوية لتوزيع سكان العالم بحسب الفئات العمرية من عام 1980 إلى عام 2050

انطلاقاً من الشكل السابق تشير جميع التوقعات إلى أن جميع المناطق في العالم سوف تشهد تحولات باتجاه ارتفاع معدلات شيخوخة السكان، حيث نلاحظ من خلال الشكل انخفاض معدل الأطفال مادون سن الرابعة عشر في العالم

وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 2015، ومن المتوقع أن يتواصل هذا الانخفاض حيث تمثل اليوم فئة السكان الذين يبلغون من العمر 65 سنة فما فوق أكثر من 8% من مجموع سكان العالم ومن المتوقع أن ترتفع لتبلغ 16% من سكان العالم بحلول عام 2050 (الأمم المتحدة، 2017، ص 06).



المصدر: (الأمم المتحدة، 2017، ص 08)

الشكل (3): النسب المئوية لتوزيع السكان بحسب الفئات العمرية على الصعيد العالمي خلال السنوات 1980، 2015، 2050

حيث تضم الصين خمس سكان العالم 1339.7 مليون نسمة، حسب إحصائيات ديسمبر 2010. وتبلغ الكثافة المتوسطة للسكان 133 نسمة /كم مربع، إلا أن معدل النمو السكاني تناقص بداية من عام 2005 ليصل إلى 0.59%، حيث انتقل معدل الخصوبة إلى 1.7% خلال عام 2005. والذي ترتب عليه ارتفاع معدل شيخوخة السكان (بن سانية، 2013، ص 117).

3. الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL:

1.3 الدراسات السابقة:

انطلاقاً من دراسة (tsangyao chang ,hsiaoping chu ,frederick w.deale, rang an ,2014) gupta، درست من خلالها العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة العلاقة بينهما باستخدام كل من مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس متغير النمو الاقتصادي ومعدل السنوي للسكان، الذي يعكس متغير النمو السكاني لـ 21 بلداً، خلال الفترة الممتدة من 1870 إلى 2013 بالاعتماد على أساليب التحليل القياسي باستخدام بيانات (panel) (panel Granger causality test). من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، الفترة الأولى من 1871 إلى 1951، والفترة الثانية من 1952 إلى 2013. ومن بين النتائج المتوصل إليها أن النمو السكاني يؤثر على النمو الاقتصادي في بعض الدول كفرنسا وفلندا وأيضاً العكس حيث يؤثر

النمو الاقتصادي على النمو السكاني فهناك أثر متبادل بين المتغيرين. وفسروا هذا الاختلاف تبعا لمختلف السياسات التي تطبقها كل بلد .

إلى جانب دراسة (MC nicoll, 1984)، تبين من خلال الدراسة التي قاما بها بأن النمو الاقتصادي السريع يقابله زيادة في النمو السكاني، من خلال العمل على زيادة عدد المواليد، ووفقا لتحليلات (thomas R. Malthus, 1798) من خلال نظريته المتعلقة بالسكان، فإن النمو السكاني يفترض أن يؤثر في معدل الناتج الفردي من خلال العمل على تخفيضه، وفسر ذلك من خلال إن كل زيادة في معدل نمو الناتج ممكن أن تستمر في مقابل زيادة معدل النمو السكاني. فعند زيادة معدل النمو السكاني يقابله زيادة في الاستهلاك، وبالتالي تؤثر الناتج الفردي بذلك .

أما دراسة (Solow, 1956) التي استخدم من خلالها أسلوب النمذجة باستخدام معدل النمو السكاني، ومع افتراض أن هذا المعدل طبيعي وثابت مستقل ، توصل إلى أن هناك تأثيرين على تغير معدل نمو السكان على نمو الناتج، فسر ذلك من خلال كون كل زيادة في معدل النمو السكاني تؤدي إلى زيادة معدل نمو القوى العاملة، ومنه زيادة الناتج المحلي للفرد ومعدل نمو الناتج الحكومي الثابت ،ومن جهة أخرى يؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الدخل لكل عامل، وبالتالي انخفاض في معدل نمو الإنتاجية .

أما دراسة (mason, 1988) التي توصل من خلالها إلى أن النمو السكاني يخفض من توجه نحو الادخار الذي يؤثر بدوره على حجم الاستثمار. وبالتالي انخفاض رأس المال المادي لكل فرد عامل (Tsangyao chang, 1978) والتي بين من خلالها إلى أن النمو السكاني يؤدي إلى تخفيض نسبة أجور العاملين، والذي يؤدي إلى ارتفاع وزيادة عدد الوفيات بسبب سوء الظروف المعيشية التي تؤدي إلى انتشار الأمراض والجوع، والتي سببها الرئيسي انخفاض أجور السكان العاملين . كما يفسر (coale and hoover) أن النمو المستمر والمتزايد لمعدل القوى العاملة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض رأس المال للعمل. وحسب دراسة (lee ronald, 2003) فإن الزيادة في العمر السكان تؤدي إلى زيادة عدد المسنين، وانخفاض معدل المواليد، والذي يؤدي إلى تخفيض نمو السكان الذين هم في سن العمل . حيث تسبب شيخوخة السكان في انخفاض معدلات نمو القوة العاملة مع انخفاض معدل الادخار، فشيخوخة السكان سبب الرئيسي لانخفاض عدد المواليد (lee Ronald 2003,p:168).

وسنحاول في هذا القسم من البحث بناء نموذج قياسي، من أجل معرفة مدى تأثير النمو الديمغرافي على معدل القوى العاملة في دولة الصين، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

2.3 الفترة و معطيات الدراسة: امتدت فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2016

- المتغيرات المستقلة : هيكل النمو الديمغرافي متمثلا في إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية من 65 سنة وما فوقها.
- المتغيرات التابعة: معدلات القوى العاملة.

ولتقدير العلاقة ما هيكل النمو الديمغرافي (عدد السكان في الفئة العمرية من 65 سنة وما فوقها) والمتغيرات المفسرة له سوف يتم استخدام نموذج ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) المقترح من قبل . Pesaranetal (2001)

3.3 النتائج التجريبية:

1.3.3 استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

- استقرارية السلسلة الزمنية (AUG_POP)

الجدول (3) : استقرارية السلسلة الزمنية (AUG_POP)

Null Hypothesis: AUG_POP has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 8 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.423111	0.0032
Test criticalvalues: 1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن السلسلة الزمنية (AUG_POP) هي مستقر عند المستوى لأن القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة أكبر من القيم الحرجة المجدولة .

- استقرارية السلسلة الزمنية (MAR_TRAVAIL)

الجدول (4) : استقرارية السلسلة الزمنية (MAR_TRAVAIL)

Null Hypothesis: MAR_TRAVAIL has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 9 (Automatic – based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.382239	0.0005
Test criticalvalues: 1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن السلسلة الزمنية (MAR_TRAVAIL) هي مستقر عند المستوى لأن القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة أكبر من القيم الحرجة المجدولة .

2.3.3 انحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL:

لتقدير نموذج UECM وفقا لأسلوب ARDL ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني لكل متغير وقد تبين أن النموذج الأمثل على الشكل الآتي (2.3) ARDL. وبعد التقدير تبين أن معامل التحديد يساوي 0.99 ما يعني أن النمو الديمغرافي يفسر ما نسبته 99% من التغيرات التي تحدث في اليد العاملة وانطلاقا من هذا النموذج تجري اختبار الحدود وفقا لأسلوب ARDL (Bounds test):

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

F-statistic=7.773104		
الحد السفلي للقيم الحرجة	الحد العلوي للقيم الحرجة	مستويات المعنوية
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
6.68	5.77	2.5%
7.84	6.84	1%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتم من خلاله اختبار فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك، مقابل وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات النموذج. ويعتمد Boundstest على إحصائية فيشر، ويتضح من خلال نتائج هذا الجدول أن هناك علاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات النموذج، لأن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند جميع المستويات، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة، وعليه ننتقل إلى تقدير معادلة الأجل الطويل.

3.3.3 معادلة الأجل الطويل:

الجدول (6): تقدير معاملات المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-			
AUG_POP	118725935	14766980.5	-8.039960	0.0000
C	846018716	5784870.60	146.246783	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من الجدول تبين أن AUG_POP لديه أثر معنوي على اليد العاملة في الصين على المدى الطويل، لأن احتمالته كانت أقل من 5% لكن معاملته كان سالبا، أي أن لديه تأثير سلبي. فحسب دراسة العديد من الاقتصاديين يؤثر النمو السكاني على معدل تزايد القوى العاملة، من خلال أن التزايد القوي في معدل النمو الديمغرافي يؤثر على رفاهية

المجتمع، حيث لا يستطيعون العيش ب حياة ذات رفاهية لذلك لا يبادرون في إنجاب المزيد من الأطفال وبالتالي التأثير على حجم القوى العاملة، فوفقاً ل (Afragile recovery 2017) هناك العديد من العوامل المتعددة التي يمكن أن تؤثر على أفاق النمو طويل الأجل، مثل تدهور تركيبة السكان، تباطؤ نمو الإنتاجية، بنية التجارة العالمية (Allen, Franklin, Jun Qian, and Meijun Qian, 2005, 57-116). (Afragile 124)، وعرفت الصين تناقص وتباطؤ في معدلات النمو السكاني بداية من عام 1990 إلى عام 2002 .

وهذا بدوره يؤثر على حجم العمالة في المستقبل مقابل ارتفاع نمو الشيخوخة الديمغرافية، بحيث لا يقابلها ارتفاع في زيادة عدد المواليد. مما يؤثر على التركيبة السكانية للاقتصاد الصيني، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2015 من المتوقع أنه بحلول عام 2030 فإن نسبة السكان الذين هم في سن العمل في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستبقى مستقرة، أو تبدأ في الانخفاض مع تسارع ارتفاع معدلات الشيخوخة في هذه المناطق. حيث من المتوقع أن ينمو معدل السكان المسنين في آسيا بنسبة 66% بحلول عام 2030 وذلك بالنسبة لفئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 60 سنة وذلك وفقاً لإحصائيات 2015، من المتوقع أن يرتفع معدل المسنين الذين تتراوح أعمارهم 60 عاماً بحلول عام 2030، حيث ستصل النسبة إلى 60%. حيث ازداد معدل نمو فئة المسنين في الصين و تصل نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 60 سنة إلى 46% (United nations, p: 01-54).

فحسب الباحث (Geoff barnard 2008) تقلل نسبة معدلات الشيخوخة النمو وتؤدي إلى انخفاض عنصر العمل حيث سوف ينخفض معدل النمو، ولكن ليس بالضرورة انخفاض نصيب الفرد من النمو (Jaffirelot, 2008, p: 147-161)، أما الكاتب ماهر بن إبراهيم القصير يفسر التغييرات الديمغرافية بأنها تشكل خطر بالنسبة لدولة الصين حيث " أن سياسة الطفل الواحد التي تفرضها الصين على سكانها تشير حسب التوقعات إلى أن التركيبة السكانية للصين تسير على طريق التقادم في السن بمعدلات متسارعة، ويمكن لها أن تشيخ قبل أن تبلغ مرحلة الثراء الحقيقي، وخلال عشرين سنة يمكن أن تصل نسبة المسنين في سكان الصين إلى مستوياتها الحالية في الدول المتقدمة " وهذا التغيير من شأنه أن يؤثر على نسبة السكان الشباب وهي الفئة العمرية الأكثر إنتاجية حيث أن نسبة اليد العاملة سوف تتناقص (ابراهيم القصير 2014، ص 50-51).

كما أشار كل من (David hale, founding chairman, winnetka, il 2012) إلى أن عدد سكان الصين سوف ينخفض ابتداء من عام 2050، حيث من المتوقع أن تشهد كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ انخفاضاً في عدد السكان، وخلال السنوات الأربعين القادمة من المتوقع أن ينخفض عدد سكان أوروبا من 484 مليون إلى 440 مليون نسمة (hale, chairman, winnetka, 2012, p: 43-50).

فحسب (O'Neill jim 2007) تشير التوقعات الديمغرافية بعد عام 2030 سوف تؤدي إلى تراجع معدلات القوى العاملة، بسبب ارتفاع معدلات الشيخوخة المتزايدة التي فرضتها سياسة الطفل الواحد، المفروضة على سكان دولة الصين. وعلى الرغم من توقعات تناقص نسبة القوى العاملة إلى أن الصين ستواصل نموها، من خلال تراكم رأس المال البشري وتوسع سوق العمل واتساع حجم العرض فيه. حيث ساهمت سياسة الطفل الواحد من أجل التقليل من زيادة نسبة السكان إلى اهتمام الحكومة الصينية باستثمار في رأس المال البشري على أساس سياسة الطفل الواحد. حيث ساهم تراكم رأس المال البشري في 15% نمو إجمالي بين 1979 و 2004 وساهمت نسبة نمو القوى العاملة بـ 13% (Hong, 2006, p: 47).

وحسب (Anne de Tinguy) التحول الاقتصادي سيظل ممكنا حتى ولو تناقص أو تزايد عدد السكان فعندما ينخفض عامل العمل، سوف يؤدي إلى تراجع عملية النمو غير انه ليس بالضرورة أن يحدث انخفاض في نصيب الفرد من النمو حيث تواجه الصين مشاكل ديمغرافية تتعلق بالسكان (Jaffrelot, 2008 ,p :147-161). كما اشارة دراسة (lee Ronald, 2003) ان الزيادة في العمر السكان تؤدي إلى زيادة عدد المسنين وانخفاض معدل المواليد، والذي يؤدي إلى تخفيض نمو السكان الذين هم في سن العمل حيث تسبب شيخوخة السكان في انخفاض معدلات نمو القوة العاملة مع انخفاض معدل الادخار، فشيخوخة السكان سبب الرئيسي لانخفاض عدد المواليد (Ronald ,2003,p:168).

ففي المراحل الأولى تتزايد أهمية النمو الديمغرافي المتزايد، لكن بمجرد بلوغ سن السكان عتبة معينة تتناقص أهميته وتظهر السيطرة لقوى التباعد، فيما يتعلق بالتغير الهيكلي في معدلات النمو الديمغرافي، فإذا يوضح وجود علاقة بينه وبين معدلات القوى العاملة لأن معامل المتغير الكمي الذي يعبر عنها كان معنوي. وهذا لم يختلف عن واقع التغير في هيكل النمو الديمغرافي في الصين، فالتزايد المستمر في معدلات الشيخوخة تعود لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية. ما يعني أن هناك توافق بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإحصائية فهناك تأكيد قياسي لما تم الوصول إليه في الجانب التفسيري أين وجدنا أن ارتفاع معدلات الشيخوخة في الصين آدت إلى مواصلة هذا الأخير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة طويلة فترات من الزمن، لتتوصل في الأخير إلى أن التغير في هيكل النمو الديمغرافي والقوى العاملة متغيرين مستقلين عن بعضهما البعض في حالة دولة الصين.

الجدول (7): معامل تصحيح الخطأ

CoIntEq (-1)	0.189685	0.066557	-2.849976	0.0111
--------------	----------	----------	-----------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ أن احتمالية معامل تصحيح الخطأ كانت معنوية وسالبة ما يعني أن هناك تباعد عن التوازن في المدى القصير والذي يمكن تصحيحه بقوى الإرجاع، التي من شأنها إعادة التوازن على المدى الطويل، أما معنويته فهي تكشف عن العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.

4.3.3 الاختبارات التشخيصية:

حتى تتمكن من التأكد من جودة النموذج تجري الاختبارات التشخيصية، والتي توضح نتائجها على النحو الآتي:

الجدول (8): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM testBreusch-Godfrey serial correlation

F-	6.22	Prob	0.023
----	------	------	-------

statistic			
-----------	--	--	--

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.226227	Prob. F(1,16)	0.0239
-------------	----------	---------------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

بالاعتماد على هذا الاختبار فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن لا وجود لارتباط ما بين الأخطاء في هذا النموذج عند المستويات الثلاث، أي عدم وجود ارتباط ما بين الأخطاء فإحصائية فيشر أكبر من 5%.

الجدول (9): اختبار ثبات التباين (ARCH)

F-statistic	0.001	Prob	0.96
-------------	-------	------	------

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001782	Prob. F(1,21)	0.9667
-------------	----------	---------------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

حسب النتائج نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين والاختبار يظهر أن احتمالية F-statistic هي أكبر من (10%، 5%، 1%)، أي أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

الجدول (10): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

Jarque–Bera	0.082	Prob	0.95
-------------	-------	------	------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

نلاحظ أن الأخطاء تتبع القانون الطبيعي، فاحتمالية Jarque–Bera أكبر من 1% و 5% و 10%. والقيمة الاحتمالية لـ Jarque–Bera هي أكبر من مستويات المعنوية الثلاث، وعليه يمكن قبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

4. الخلاصة:

على الرغم من أن الدراسات التجريبية أثبتت أن هناك علاقة بين التغير الهيكلي في النمو الديمغرافي ومعدلات القوى العاملة، فقد حددت دولة الصين ظاهرة النمو الديموغرافي على أن لها العديد من الخصائص التي منعتها من استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني. وإضافة هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة، التي تؤكد أنه مع مرور الوقت، فإن نصف سكان العالم سوف يشيخون، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان، وباختصار، تنمية القوى العاملة يقابلها ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

النتائج: في حالة دولة الصين مع الزيادة في معدلات النمو السكاني سوف تنخفض معدلات القوى العاملة مع مرور الوقت نتيجة لانخفاض معدلات النمو الديموغرافي والزيادة المقابلة في الفئة العمرية المسنة، وقد توصلنا إلى هذا

الاستنتاج والتحليل من خلال تقديم بيانات عن الظاهرة وما يتصل بها من موضوع ، والتي وجدنا من خلالها أن معدلات القوى العاملة قد بدأت في الانخفاض بعد انخفاض معدل النمو السكاني ، ولكن هذا الانخفاض يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة معدلات السكان من كبار السن بسبب سياسة الدولة الصينية لتحديد النسل، ولكن إذا استمرت دولة الصين باتباع سياسة تحديد النسل التي يقابها الزيادة المفرطة في عدد السكان المسنين، فإن هذه القوة الاقتصادية الناشئة سوف تتعرض للخطر وتراجع مكانتها بين دول العالم، فالاستمرار في تطور وزيادة معدلات الشيخوخة، والتي بدورها تؤدي إلى تراجع عدد الشباب في سن العمل، حيث شهدت الصين طفرة اقتصادية سريعة والمساهم الرئيسي في ذلك ، كان العامل الديموغرافي، ولكن مع مرور الوقت بدأ يتراجع تدريجياً لتسليط الضوء على دور ظاهرة التحول الديموغرافية كعامل مؤثر في تفسير تطور معدلات القوى العاملة التي ساهمت في النمو الإيجابي والمتنامي للنمو الاقتصادي في الفترات الماضية والحالية.

المراجع العربية

- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2017). *تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة* لجنة السكان والتنمية، الدورة الخمسون، أبريل 2017.
- أوطالب، نعيمة، (2021). *الديمغرافيا التخصص المميز في العلوم الاجتماعية*، مجلة أفاق فكرية، المجلد 9 العدد 01، جوان 2021، ص 343.
- بن ابراهيم القصير، ماهر (2014). *تكتل دول بريكس نشأته - اقتصادياته - أهدافه*، الطبعة الأولى - دار الفكر العربي، مدينة نصر القاهرة، مصر.
- بن ساني، عبد الرحمان (2013). *الانطلاق الاقتصادي لدول النامية في ظل التجربة الصينية*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية جامعة تلمسان، الجزائر.
- دريد، فطيمة، (2007). *النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية (الدراسة الميدانية بولاية باتنة)*، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع (غير منشورة)، شعبة علم اجتماع التنمية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- عبد الرزاق جلي، علي (2008). *علم اجتماع السكان*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- محمد الغازي، أية (2017). *الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21*، الطبعة الأولى، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات الجيزة، مصر.

المراجع الأجنبية

- Afragile recovery (2017). *global economic prospects*, chapter 1, a world bank group flaship report, june 2017.04-124.
- Allen, F., Qian, J., Qian, M. (2005). Law, finance, and economic growth in China, *Journal of financial economics*, 77(1) . 57-116.
- Hale, D., founding, c., winnetka, i. (2012). *the importance of emerging markets*, CFA institute conference proceedings Quarterly. 43-50.
- jaffrelot, C (2008). *l'enjeu mondial « la russie : émergente ou réémergentes ? »*, *press de sciences po (P.F.N.S.P)* , annuels .147-161.
- Ning jackie, z., man, g., xiaoying, z. (2012). china :awakening giant developing solutions to population aging, 52(5). 589 -596.
- Qiao Helen, h. (2006). *will china grow old befor getting rish ? Goldman sachs*.

- Ronald, I. (2003). the demographic transition: three centuries of fundamental change *journal of economic perspectives* ,17(4).
- Tsangyao, C., Hsiao Ping, C., W. Deale, F. (2014). Rang and Gupta *the relationship between population growth and economic growth over 1870 -2013 :evidence from a bootstrapped panel –granger causality test*, working paper 31 june 2014 ,university of Pretoria ,department of economics ,working paper series.04-70.
- United nations (2015). *population 2030:demographic challenges and opportunities for sustainable development planning*. 01-54.

Vers une économie verte pour un développement durable en Algérie.

HAMITI Dalila*, BOUZADI Sultana**

Received:30/12/2020

Accepted:12/09/2021

Published:06/02/2022

Résumé:

Le but de cette étude est d'identifier les efforts de l'Algérie dans le cadre de l'économie verte pour un développement durable, en s'appuyant sur des méthodes et des stratégies qui renforcent le statut de l'économie verte dans le pays, y compris la tentative de parvenir au développement durable, afin d'encourager les investissements, directs et indirects, d'une part, et d'autre part, d'assurer la prospérité sociale dans le pays.

Cette étude recommande la nécessité d'une prise de conscience environnementale parmi les différents spectres de la société afin de s'orienter vers une économie verte, profiter de l'expérience des pays développés dans le domaine de l'économie verte, et développer la recherche scientifique et les technologies utilisées dans le développement de la technologie de l'économie verte.

Mots clés: Économie verte, Développement durable, investissement, énergies renouvelables, Algérie...

Classification JEL : Q01, D25, Q56, Q58, Q59

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جهود الجزائر في إطار الإقتصاد الأخضر من أجل التنمية المستدامة، بناء على الأساليب والإستراتيجيات التي تعزز مكانة الإقتصاد الأخضر في البلاد ، بما في ذلك محاولة تحقيق التنمية المستدامة، من أجل تشجيع الإستثمار المباشر وغير المباشر من جهة، و من جهة أخرى لضمان الإزدهار الإجتماعي في الوطن.

توصي هذه الدراسة بضرورة التوعية البيئية بين أطراف المجتمع المختلفة من أجل التحول نحو الإقتصاد الأخضر، و الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، و تطوير البحوث العلمية و التكنولوجيات المستخدمة لتطوير تكنولوجيا الإقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الإستثمار، الطاقات المتجددة، الجزائر...

1.Introduction

Ces dernières années ont été témoins d'un intérêt accru pour l'environnement et les changements climatiques et leurs répercussions sur les domaines économique et social.

* Doctorante à l'Université Abderrahmane Mira, Algérie, d.hamiti@yahoo.fr..... (Auteur correspondant).

** Professeur Université des sciences et de la technologie Oran, Algérie, sultana.bouzadi@gmail.com.

L'émergence de nombreuses crises et la propagation de la pauvreté et du dénuement parmi les sociétés, ce qui a conduit la communauté internationale à encourager l'augmentation des investissements dans l'environnement en tant qu'exigence de base en plus des exigences sociales et économiques du développement durable, et passer d'une économie brune à une économie durable plus protectrice de l'environnement; ce type est appelé l'économie verte, en tant que nouveau modèle qui vise à lier les exigences de la réalisation de divers types de développement à la protection de l'environnement et à la création de plus d'emplois verts qui réduiraient la pauvreté dans de nombreux secteurs, tels que l'agriculture, la pêche, la construction, les énergies renouvelables et autres.

Nous tenterons d'apporter des réponses à la problématique de recherche qui peut se formuler de la façon suivante : Qu'entend-on par le terme économie verte et quelles sont les raisons de son émergence? Qu'est-ce que le développement durable? Et quelle est la relation entre les entrées de l'économie verte et les exigences de développement durable? Et Quelles sont les méthodes et les stratégies adoptées par notre pays pour orienter l'économie verte au service du développement durable?

A partir de cette étude, nous allons affirmer ou confirmer les hypothèses de recherche suivantes :

- Le concept d'économie verte est apparu pour surmonter les crises financières, alimentaires et climatiques, car il s'agit d'un processus de reconfiguration des projets et des infrastructures des entreprises afin qu'ils puissent atteindre les objectifs de développement durable et surmonter les crises qui se reproduisent.
- Le développement durable est un processus intégré dont le but est de satisfaire les besoins de manière rationnelle qui permet de garantir le droit des générations futures à la prospérité, et la satisfaction de leur besoins.
- La relation entre économie verte et développement durable est la relation de la partie avec le tout. Le développement durable ne se réalise que par la réhabilitation et la protection de l'environnement, ce dernier faisant partie intégrante du processus de développement durable.
- L'Algérie comme d'autres pays du monde, a pris l'initiative de s'orienter vers une économie verte, dans un effort pour clarifier les meilleurs moyens d'atteindre le développement durable en utilisant les approches de l'économie verte.

Pour répondre à la problématique, nous nous sommes appuyés dans nos recherches sur la combinaison des approches analytiques et descriptives, pour étudier la réalité de l'économie verte en Algérie.

2.Le cadre théorique et conceptuel de la recherche

2.1.Qu'est-ce qu'une économie verte ?

L'expression « économie verte » semble faire référence à une économie qui respecte l'environnement. Elle produit des biens et des services dont l'existence et la consommation ne nuisent pas à l'environnement. Elle répond au besoin de conserver les ressources naturelles, qui limite le plus possible la pollution et les gaz à effet de serre émis par la production industrielle et sont nuisibles à l'environnement (Khor, 2013).

La croissance verte et le concept d'économie verte suscitent de plus en plus d'intérêt auprès des décideurs et des praticiens du développement international. Une série

de définitions ont vu le jour sous la houlette de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) et le Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE). Ces définitions généralement reconnaissent le fait que les modèles économiques actuels sont trop limités, compte tenu de la persistance de la pauvreté, les inégalités sociales, la pollution et la dégradation de l'environnement, et le défi supplémentaire du changement climatique.

Le concept d'économie verte est apparu la première fois dans le rapport « Blueprint for a Green Economy » en 1989. Depuis, l'intérêt pour une transition verte n'a cessé d'évoluer et s'est intensifié jusqu'à être placé au centre des discussions de la Conférence des Nations Unies sur le Développement Durable (CNUDD) ou Rio+20 de 2012 qui l'a reconnu comme un outil de développement durable.

« L'économie verte est une économie qui entraîne une amélioration du bien-être humain et de l'équité sociale tout en réduisant de manière significative les risques environnementaux et la pénurie de ressources. » (PNUE, 2011, p 2).

L'économie verte, aussi appelée croissance verte, vise à modifier la trajectoire des économies nationales et mondiales. Pour ce faire, on accorde la priorité au rôle directeur de la croissance, tout en redéfinissant les bases sur lesquelles se fonde cette dernière. Les tenants de l'économie verte précisent les objectifs du développement économique et identifient des moyens d'action politique concrets afin de créer les conditions nécessaires à la mise en œuvre du développement durable. De manière générale, l'économie verte tend à assurer la viabilité économique, lutter contre la pauvreté par la création d'emplois dans de nouveaux secteurs et préserver le capital naturel qui soutient les activités humaines (PNUE, 2011).

2.1.1. Les parties prenantes de l'économie verte

Le PNUE identifie dix secteurs prioritaires de l'économie qui sont à verdir : l'agriculture, le bâtiment, l'énergie, la pêche, la foresterie, l'industrie manufacturière, le tourisme, le transport, l'eau et la gestion des déchets. Dans chacun de ces domaines, les gouvernements doivent inciter à l'application de bonnes pratiques telles que des certifications (ex. : certifications forestières), de modes de gestion « durables » (ex. : pêche durable, gestion forestière durable, agriculture durable, etc.) et de mesures spécifiques telles que le retrait de subventions dommageables pour l'environnement (ex. : dans le secteur des pêches), l'application de mesures de contrôle (permis et quotas dans le secteur des pêches), etc. (GAUDETTEE, 2014).

L'économie verte consiste donc à préserver l'environnement d'une part et à valoriser tous les aspects de la vie d'autre part, parmi lesquels les domaines incluent :

-Énergie renouvelable : Les énergies renouvelables sont définies comme les énergies qui se trouvent à plusieurs reprises dans la nature automatique et cyclique, c'est-à-dire qu'il s'agit d'énergies dérivées de ressources naturelles reconstituées ou inépuisables.

-Bâtiments durables et architecture verte : les secteurs urbains sont l'un des principaux consommateurs de ressources naturelles telles que les terres, les matériaux, l'eau et l'énergie. En revanche, les processus nombreux et complexes de l'industrie de la construction entraînent de grandes quantités de bruit, de pollution et de déchets solides, et le problème du gaspillage d'énergie et d'eau demeure. Les problèmes environnementaux et

économiques les plus importants des bâtiments sont dus à leur continuité et leur durabilité tout au long de la période d'exploitation du bâtiment, et pour ces raisons, de nouveaux concepts et méthodes de construction sont apparus, appelés conception durable et architecture verte durable, reflétant l'intérêt croissant des secteurs urbains pour les questions de développement économique à la lumière de la protection de l'environnement et de la réduction de la consommation d'énergie. Et l'exploitation optimale des ressources naturelles et la dépendance aux sources d'énergie renouvelables.

-Transport durable : Le transport durable répond aux besoins fondamentaux des individus et des sociétés d'une manière sûre et certaine, sans nuire à la santé ou à l'écosystème et aux intérêts des générations futures, et n'affecte donc pas négativement le climat, car les moyens de transport qu'il contient dépendent de sources d'énergie renouvelables.

-Gestion de l'eau : L'eau est un élément essentiel du développement durable, et que les écosystèmes ont un rôle majeur dans la préservation de l'eau en quantité et en qualité, et l'économie verte travaille pour collecter l'eau de pluie et la réutiliser, dessaler l'eau de mer, en plus de générer de l'énergie à partir de l'eau. Et aussi la réutilisation des eaux usées dans la volonté de préserver les réserves d'eau.

-Gestion durable des terres agricoles: Il est impératif de prêter attention au concept d'économie verte pour écologiser le secteur agricole, soutenir les moyens d'existence ruraux, intégrer les politiques de réduction de la pauvreté dans les stratégies de développement et adapter les technologies agricoles modernes pour atténuer les effets du changement et le renforcement des partenariats de développement pour relever les défis environnementaux contemporains tels que la désertification, la déforestation, l'étalement urbain non durable et la perte de diversité biologique.

-Technologie verte : La technologie verte est définie comme: «le développement et l'application de produits, d'équipements et de systèmes utilisés pour préserver l'environnement et les ressources, qui réduisent les effets négatifs des activités humaines», à condition que cette technologie réponde aux critères suivants:

- Réduire la dégradation de l'environnement ;
- Réduire les émissions de Gaz à Effet de Serre ;
- Conservation de l'utilisation de l'énergie à partir de sources renouvelables et de ressources naturelles.

2.1.2. Pourquoi devrions-nous passer à l'économie verte ?

La transition vers le développement vert est un événement qui n'est pas facile et ne peut être facilement déplacé. Il s'agit plutôt d'un processus long et ardu qui est dirigé par une vision politique du sommet vers les masses et également dirigé par les masses vers le sommet. L'idée de passer à une économie verte est venue à la suite des déceptions répétées de l'économie mondiale et des nombreuses crises qu'elle traverse (notamment l'effondrement du marché, crises financières et économiques, prix élevés des denrées alimentaires, fluctuations climatiques, déclin rapide des ressources naturelles et vitesse du changement environnemental).

Les incitations à la transition vers l'économie verte peuvent être représentées comme suit :

a.Attention au développement rural dans le but de réduire la pauvreté dans les zones rurales: étant donné que l'économie verte contribue à la réduction de la pauvreté, grâce à

une gestion judicieuse des ressources naturelles et des écosystèmes, cela permettra de tirer parti du capital naturel et nous pouvons les apporter aux pauvres.

b. Attention à l'eau, ne pas la polluer, et s'efforcer de la rationaliser : améliorer l'efficacité de l'eau et son utilisation peut réduire considérablement sa consommation.

c. Soutenir le secteur des transports en commun : Grâce à l'efficacité énergétique élevée et à l'utilisation des transports en commun et des voitures hybrides, des milliards de dollars seront économisés chaque année, en investissant pour verdir les bâtiments existants au cours des prochaines années, et beaucoup d'emplois devraient être créés.

d. Aborder le problème des déchets solides et essayer de les recycler : les déchets sont jetés dans l'eau et les émissions sont éliminées. Certains d'entre eux conduisent à la pollution de l'eau, mais si elle est bien éliminée en l'enfouissant dans une décharge sanitaire ou en essayant de la recycler, elle conduira à un environnement plus propre et réduira les émissions toxiques.

e. Oeuvrer pour accroître les investissements durables dans le domaine de l'énergie et des mesures visant à accroître l'efficacité énergétique : là où le passage à l'économie verte conduira à une réduction significative des émissions de gaz liés au changement climatique, dans le programme d'investissement dans lequel une partie du PIB sont investis dans les principaux secteurs de l'économie verte.

2.2. Qu'est-ce qu'un développement durable ?

Le rapport « notre avenir à tous » de Madame Harlem Brundtland, le développement durable se définit comme étant un développement qui répond aux besoins du présent, sans pour autant compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs. Ce rapport, publié en 1987 par la Commission mondiale sur l'environnement et le développement des Nations Unies, insiste sur la nécessité de protéger la diversité des gènes, des espèces et de l'ensemble des écosystèmes naturels terrestres et aquatiques. Et cela se réalisera par des mesures de protection de la qualité de l'environnement, notamment par la restauration, l'aménagement et le maintien des habitats essentiels aux espèces. Cela veut dire une gestion durable de l'utilisation des populations animales et végétales exploitées : c'est la gestion rationnelle des ressources humaines, naturelles et économiques qui vise à satisfaire les besoins essentiels de l'humanité, dans le très long terme. (Brundtland, 1987).

Le vrai développement durable, ou "développement soutenable" indique implicitement qu'il convient de trouver un équilibre entre les besoins (présents et futurs) et les limitations imposées par notre environnement.

Les piliers du développement durable permettent à l'entreprise d'entrer dans la société, l'économie et l'environnement, en prenant des engagements et des actes. Pour les entreprises, la meilleure traduction est la RSE (La responsabilité sociétale des entreprises), notamment l'organisation de travail. Les trois piliers du développement durable permettent d'atteindre les objectifs de développement durable grâce aux : performance économique, responsabilité sociale et respect de l'environnement, et traditionnellement représentée par la figure (1).

Figure (1) : Les trois piliers du développement durable.



Source : <http://rse-pro.com/piliers-du-developpement-durable-1066>.

A partir de cette figure (1), on peut dire qu'il ne faut pas se limiter aux idées reçues comme quoi le développement durable est uniquement limité à la protection de l'environnement. En réalité, ce concept se repose sur trois (3) grands piliers qui sont dépendants les uns des autres, dont un développement économiquement efficace, socialement équitable et écologiquement soutenable.

- L'efficacité économique, en assurant une gestion saine et durable, sans préjudice pour l'environnement et pour l'Homme, d'où le pilier économique, comporte un aspect viable et équitable.
- L'équité sociale, en satisfaisant les besoins essentiels de l'humanité (logement, alimentation, santé et éducation) tout en réduisant les inégalités entre les individus et dans le respect de leurs cultures, le pilier social, comporte donc un aspect vivable et équitable ;
- La qualité environnementale, en préservant les ressources naturelles à long terme, en maintenant les grands équilibres écologiques et en limitant des impacts environnementaux, le pilier environnemental, comporte un aspect vivable et viable ;

Dans tous les cas, nous constatons bien que le développement touche ces trois domaines qui sont étroitement liés les uns des autres.

2.3. Le lien entre le développement durable et l'économie verte

Dans le cadre des travaux qui ont mené à Rio+20, un large consensus s'est établi autour de l'idée que l'économie verte est un moyen d'atteindre le développement durable. La logique qui sous-tend cette idée est que parmi l'ensemble des problèmes à résoudre pour atteindre un développement durable, les gouvernements décident de canaliser les ressources vers ce qui doit être solutionné d'urgence (à titre d'illustration, il y a urgence de réduire les émissions de GES pour ne pas dépasser une augmentation de 2°C des températures globales, notamment en raison des impacts appréhendés des changements climatiques). Les gouvernements choisissent aussi de donner une direction claire à l'économie et une impulsion à tout ce qui peut contribuer à protéger et à améliorer la qualité de l'environnement, tout en profitant des opportunités d'affaires et de création d'emploi associées à l'économie verte.

Pour le PNUE, l'économie verte ne remplacera pas le développement durable, mais il s'agit d'un moyen de l'atteindre. Le PNUE énonce qu'il est impossible de prétendre viser le développement durable sans mettre en œuvre une approche économique adéquate. « Le développement durable demeure un but vital à long terme, mais pour l'atteindre un verdissement de l'économie est nécessaire. » (PNUE, 2011, p.2).

L'économie verte représente la dimension environnementale du développement durable avec la dimension économique et sociale, comme le montre la figure (2).

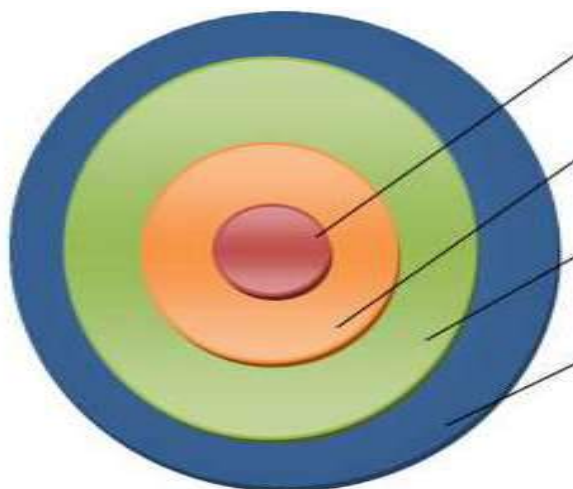


Figure (2) : La relation entre l'économie verte et le développement durable.

La transition vers une économie à faible émission de carbone, à l'énergie renouvelable, et à la transition énergétique.

Changement climatique, pénurie d'eau et d'énergie et biodiversité.

Économie verte

Développement durable (économique, sociale et environnementale).

Source : Yazid Tekarart : « Économie verte, développement durable et lutte contre la pollution », Journal des études financières, comptables et de gestion, numéro. Huitième, décembre 2017, p. 564.

Les idées maîtresses énumérées à la figure (2), permettent de formuler la conclusion suivante : l'économie verte est un moyen d'atteindre les objectifs de développement durable. Elle constitue un nouveau modèle économique qui permet une croissance économique durable et une création d'emplois de qualité tout en luttant contre la pauvreté et en améliorant le capital naturel.

Afin de parvenir au développement durable grâce à une économie verte, les suggestions suivantes peuvent être prises pour améliorer le cadre actuel :

- Intensifier les efforts au niveau national pour mettre en œuvre les plans d'action des stratégies nationales de développement durable et les coordonner avec les stratégies d'autres secteurs.
- Accroître la participation des autorités locales et de la société civile dans la formulation, la mise en œuvre et le suivi des plans de développement ;
- Mettre en place un mécanisme régional d'examen des progrès basé sur l'expérience des pays membres pour aider les pays à identifier les lacunes et à relever les défis auxquels ils sont confrontés dans la réalisation des Objectifs du Développement Durable ;
- Accroître la coordination au niveau mondial entre tous les organes des Nations Unies, pour renforcer la coordination entre les trois conventions sur la désertification, la biodiversité et les changements climatiques .
- Mettre en place des mécanismes plus réguliers pour suivre et évaluer l'ensemble des actions entreprises ; et pour que ces recommandations soient efficaces pour faciliter la transition vers une économie verte, le secteur privé devrait participer au cadre institutionnel. Le rôle du secteur privé dans la création d'un environnement propice est essentiel pour garantir que les investissements et la culture d'entreprise en matière d'environnement et de durabilité sont conformes aux exigences de prolonger la transition vers une économie verte.

2.4. Les efforts de l'Algérie pour orienter l'économie verte au service des dimensions du développement durable

La plupart des pays développés et en développement se sont tournés vers les approches d'économie verte qui répondront aux exigences du développement durable.

L'Algérie, recherche une transition progressive vers l'économie verte, pour sa capacité à réaliser les objectifs du développement durable et créer des emplois verts et soutenir la croissance économique.

La stratégie nationale de développement durable visant à atteindre les exigences de l'économie verte, elle est basée sur trois axes principaux :

- Opter pour un développement économique et créer de la richesse, des emplois et lutter contre la pauvreté;
- Préserver les ressources naturelles limitées telles que, les énergies fossiles, l'eau, l'agriculture, les forêts et la diversité biologique;
- Améliorer le cadre de vie de la population grâce à une gestion optimale des déchets, et aux processus de assainissement.

Dans ce sens, l'Algérie a entrepris un certain nombre de réformes visant à diversifier l'économie, à améliorer le climat des affaires et à renforcer la sécurité énergétique, la protection de l'environnement, le développement des branches de l'économie verte, et promouvoir des modes de production et de consommation durables, tout en contribuant à la création de richesses et de nouveaux emplois ; ces initiatives concernent:

- **Le domaine de l'énergie** : Les énergies renouvelables et l'efficacité énergétique se placent au cœur des politiques énergétiques et économiques menées par l'Algérie. Le programme adopté en février 2011 par le gouvernement, permettrait d'atteindre le cap de 22 000 MW d'ici 2030 d'énergie produite d'origine renouvelable dont plus de 4500 MW seront réalisés d'ici 2020 (Ministère de l'Energie, 2018) ; cout d'investissement évalué, pour le volet électricité, à plus 100 milliards de dollars. A la faveur de ce programme, d'ici 2030, environ 40% de la production d'électricité destinée à la consommation nationale sera d'origine renouvelable.

Le nouveau programme des énergies renouvelables, adopté en 2015 par le gouvernement, mettra sur le photovoltaïque à grande échelle dans la génération électrique. La consistance de ce nouveau programme actualisé porte sur la production de 22.000 MW dont 13.575 MW de solaire photovoltaïque, 5.010 MW d'éolien, 2.000 MW de solaire thermique, 1.000 MW de biomasse, 400 MW de cogénération et 15 MW de géothermie, comme suit dans le tableau (1).

Tableau (1) : Consistance du programme de développement des énergies renouvelables.

Unité :MW	1 ^{ère} phase : 2015-2020	2 ^{ème} phase : 2021-2030	Total
Photovoltaïque	3 000	10 575	13 575
Eolien	1 010	4 000	5 010
CSP	-	2 000	2 000

Cogénération	150	250	400
Biomasse	360	640	1 000
Géothermie	05	10	15
Total	4 525	17 475	22 000

Source : Ministère de l'énergie.

Le planning de réalisation prévu par la première version du programme de développement des énergies renouvelables, n'a jamais été suivi dès la première étape. En effet, sur l'ensemble des projets pilotes totalisant les 110 MW prévus, seules trois réalisations ont vu le jour avec une puissance globale de 36.3 MW soit :

- ✓ La centrale hybride (gaz-solaire thermique) de Hassi-Rmel, avec 25 MWc de solaire thermique à concentration CSP (mise en service en 2011).
- ✓ La centrale photovoltaïque (PV) de 1.1 MWc de Ghardaïa, englobant les quatre technologies PV, avec et sans poursuite du soleil (mise en service en 2014).
- ✓ La centrale éolienne de 10.2 MWc de Kabertène (Adrar), englobant 12 aérogénérateurs de puissance nominale de 850 KW chacun (mise en service en 2014).

Pour le reste, seul un programme totalisant 343 MWc de centrales solaires photovoltaïques a été lancé début 2014, sous forme de projet en EPC (Engineering, Procurement & Construction), par SKTM (Sharikat Kahrab wa Takat Moutadjadida), filiale de production d'électricité de Sonelgaz, créée en Avril 2013. Celle-ci, ayant pour missions principales l'exploitation des réseaux d'énergie électriques isolés du sud (production en conventionnel) et des énergies renouvelables pour l'ensemble du territoire national. C'est dans ce contexte que dix centrales solaires photovoltaïques totalisant 265 MW et partitionnées en trois lots (Est, Centre et Ouest) ont été réalisées au niveau des hauts plateaux, alors que dix autres l'ont été dans le cadre du lot sud (78MW).

A côté de cela, Sonatrach, a mis en service en 2018 une première centrale solaire photovoltaïque de 10 MWc à Bir Rebaa Nord (BRN), wilaya de Ouargla qui vise à déployer une capacité totale de 2300 MW en énergie solaire à l'horizon 2030. (CEREFÉ, 2020, p 50).

-L'eau : L'Algérie figure parmi les pays classés dans la catégorie des pays pauvres en ressources hydriques, avec une dotation en eau de 600 m³ par habitant et par an. Cela s'explique par l'étendue du territoire algérien sur 2,4 millions de km², dont la majeure partie (87%) est un désert où les précipitations sont quasi nulles. Les 90% des eaux de surface sont situées dans la région du Tell qui couvre environ 4% du territoire et qui abrite 65 % de la population du pays, estimée à 40 millions d'habitants en 2016. (Rapport National Volontaire, 2019, p75).

L'Algérie a adopté une stratégie de développement du secteur de l'eau à l'horizon 2030 qui a pour principaux objectifs :

- Satisfaire, quantitativement et qualitativement, la demande en eau de l'ensemble de la population algérienne ;
- Assurer la disponibilité de l'eau aux activités productives ; et
- Préserver le cadre de vie des citoyens, des ressources en eau et de l'environnement.

Cette stratégie s'articule autour du Plan National de l'Eau (PNE), des Plans Directeurs d'Aménagements Régionaux des Ressources en Eau (PDARE) et du Schéma

National de Développement de l'Assainissement (SNDA). Ces instruments de planification stratégiques ont fixé les objectifs, et les programmes en matière d'accès à l'eau aux différents usages, d'assainissement et de préservation de la ressource.

Le principe de développement durable est inscrit dans les principaux textes de loi et instructions concernant l'aménagement du territoire, la protection de l'environnement et la gestion et la mobilisation des ressources en eau.

La nouvelle Constitution algérienne de 2016 consacre à travers son article 19 l'utilisation rationnelle des ressources naturelles ainsi que leur préservation au profit des générations futures (La loi n°05-12 du 4 août 2005 relative à l'eau revoit complètement la législation algérienne en la matière, et ce en vue de mettre en œuvre les outils stratégiques de gestion intégrée de la ressource en eau dans le cadre d'un développement durable).

Le droit d'accès à l'eau et à l'assainissement, la préservation qualitative et quantitative des ressources en eau sont expressément mentionnées dans les textes juridiques algériens. Outre la loi relative à l'eau de 2005, ce droit est mentionné dans la loi n° 85-05 relative à la promotion de la santé et dans la loi n°03-10 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.

L'Algérie a consenti durant la période 2000-2016 une enveloppe budgétaire de plus de 50 milliards USD pour la réalisation d'un programme de développement très ambitieux qui s'est traduit par l'amélioration des indicateurs nationaux en matière des ressources en eau.

L'Algérie, s'est attelé à la mobilisation de la ressource en eau à travers la réalisation de :

-80 barrages d'une capacité de stockage de plus de 8,3 milliards de m³, auxquels il faut ajouter cinq (05) barrages en cours de réalisation d'une capacité additionnelle de 300 millions de m³ ;

-2 800 forages gérés par l'ADE pour le renforcement et la sécurisation de l'alimentation en eau potable, notamment pour les agglomérations secondaires et zones éparses, avec une capacité de production de plus de 3.200.000 m³/j ;

-Onze (11) grandes unités de dessalement d'eau de mer, gérées par des sociétés de projet dédiées, avec une capacité de production d'eau potable de 2, 1 millions m³/jour (voir tableau (2), et quatre (04) unités en stade de projet : deux de 300.000 m³/j chacune, une de 70.000m³/j et une autre de 50.000m³/j ;

Tableau (2) : Stations de dessalement d'eau de mer.

N°	Station	Capacité (m3/j)	Population à servir	Etat
01	Kahrama	90.000	540.000	En exploitation
02	Hamma	200.000	L'Algérois	En exploitation
03	Skikda	100.000	666.660	En exploitation
04	Beni Saf	200.000	1.333.320	En exploitation
05	Mostaganem	200.000	1.333.320	En exploitation
06	Fouka	120.000	666.660	En exploitation
07	Cap Djinet	100.000	666.660	En exploitation
08	Souk Tleta	200.000	1.333.320	En exploitation
09	Honaine	200.000	1.333.320	En exploitation

10	Mactaa	500.000	1.333.320	En exploitation
11	Ténès	200.000	999.990	En exploitation
-	Total	2.110.000	-	-

Source : Rapport National Volontaire « Progression de la mise en œuvre des ODD, Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Algérie 2019, p78.

-27 stations de déminéralisation, en vue de garantir une eau potable disponible et de qualité répondant aux normes en vigueur, au profit notamment des populations des localités des wilayas du sud du pays,

-21 systèmes de grands transferts et d'adductions entre les zones géographiques du pays, pour consolider les principes d'équité et d'universalité de l'accès à l'eau ; grâce à un linéaire total dépassant les 4000 km, d'une capacité journalière de 2,9 millions de m³ destinée à l'alimentation en eau potable de 15 millions d'habitants ;

-127 000 km du linéaire de son réseau d'adduction et de distribution d'eau potable, alors qu'il ne dépasser les 55 000 km en 2001, permettant à densifier le maillage du réseau national d'eau potable et atteindre les habitations situées notamment dans les zones éparses et/ou éloignées des centres urbains ;

-14.365 réservoirs et châteaux d'eau permettant de mobiliser 9 millions de m³, assurant ainsi une disponibilité régulière de l'eau potable aux populations.

L'Algérie a engagé depuis les deux dernières décennies, un programme de développement de l'assainissement important sur l'ensemble du territoire national, visant l'amélioration du taux d'accès à l'assainissement et la protection des écosystèmes liés à l'eau et de l'environnement. Elle a dans cette optique :

-Réalisé, une importante avancée en matière d'infrastructures de base : en 2019 le parc des stations d'épuration est passé de 45 stations en 2000, à 177 en 2016 pour atteindre 199 stations en exploitation en 2019. Il reste actuellement l'achèvement d'un programme en cours de 66 stations, devant permettre à l'Algérie d'atteindre à l'horizon 2022 une capacité «
épuratoire de plus de 1 milliards de m³.

-Doublé, depuis 2000, le linéaire de son réseau d'assainissement qui est passé de 21.000 km en 1990 à 47.000 km en 2019. En plus, un programme de réalisation de 2.000 km de réseau est en cours.

- Nettement amélioré les indicateurs nationaux en matière d'accès à l'assainissement : alors qu'en 1970, seulement 35% de la population totale algérienne, estimée à 14.7 millions d'habitants, étaient raccordés à un réseau public d'assainissement, ce taux a atteint 91 % en 2019, avec un taux d'accès à l'assainissement de 95% en comptabilisant l'assainissement autonome et individuel (tableau (3)).

Tableau (3) : Proportion de la population utilisant des services d'assainissement.

Evolution	1962	1999	2009	2012	2016
Nombre de stations	1	45	68	70	177
Capacité des stations (hm ³ /an)	3	90	665	700	860
Taux de raccordement (%)	20%	72%	86%	87%	90%

Source : Rapport National Volontaire « Progression de la mise en œuvre des ODD, Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Algérie 2019, p 81.

-La mise en place d'une stratégie nationale de lutte et de prévention contre les risques d'inondation, ayant identifié près de 700 sites, et se traduit par des actions déjà engagées en

matière d'aménagements dans les bassins versants, de mise en place d'un système de prévision et d'alerte, d'un Plan de Prévision des Risques d'inondation, de curage des oueds dont ceux traversant des agglomérations urbaines, en plus de leur entretien (il est préconisé dores et déjà de prendre en charge en priorité 233 sites qui sont exposés à un risque élevé dont 24 présentent un risque extrême et 61 présentent un très haut risque et 148 à haut risque).

Dans le domaine de la réutilisation des eaux usées épurées, l'Algérie a mis en place un cadre réglementaire régissant cette activité, l'intégration des eaux non conventionnelles dans les plans directeurs d'aménagement des ressources en eau, est une disposition incluse dans la loi relative à l'eau de 2005.

-L'agriculture durable : La performance du domaine de l'agriculture continue à enregistrer des améliorations significatives, notamment dans les filières stratégiques citées ci-après :

-Pour les céréales, en moyenne 19 qx/ha de céréales ont été produits en 2018 contre 14 qx/ha en 2017 soit un taux d'évolution de 4% ;

-Pour les légumes secs, le niveau de rendement est passé de 10 qx/ha en 2017 à 12 qx/ha en 2018, soit un accroissement de 20% ;

-Pour la filière arboricole, notamment pour les fruits à noyau, et à pépins, le rendement est passé de 78.5 qx/ha en 2017 et 84,6 qx/hq en 2018 ;

-Pour l'aquaculture marine, la production aquacole arrêtée en 2017 est de plus de 4 700 Tonnes. Aussi, les Zones d'Activités Aquacoles ont augmenté de 47 à 86 permettant la réalisation de 65 projets en exploitation (35 marine et 30 d'eau douce) entrés en production avec une capacité de 35 000 Tonnes/an, la production de 2.500.000 alevins, larves, post larves et œufs (toutes espèces confondues) ;

-Pour l'irrigation d'appoint, le dispositif mis en place a permis l'irrigation de 263 557 ha (Irrigation d'appoint : 118 113 ha et Irrigation totale : 145 444 ha), ce qui représente 43 % de l'objectif à irriguer (600 000 Ha) ;

-Sur le plan de l'accès au foncier, le dispositif d'autorisation d'usage mis en place dans le domaine forestier national depuis 2001, a permis, à la fin de 2018, la mise en valeur de 9726 ha au profit de 3398 bénéficiaires, cette réalisation constitue 6,5% de l'objectif à atteindre à l'horizon 2030 et qui est 150 000 ha. (Rapport National Volontaire , 2019, p91).

-Secteur des transports et des communications: Les infrastructures contribuent tant au développement économique qu'au bien-être social par les services qu'elles fournissent.

Le développement des infrastructures et la modernisation des équipements et des systèmes de transport constituent une dimension importante du programme d'infrastructures du pays.

La longueur du réseau routier national s'élève ainsi à environ 128.502 kms, et qui compte 1206 kms d'autoroute Est-Ouest et 4200 kms de route express permettant de répondre aux besoins de mobilité des personnes et de faciliter le désenclavement des régions éloignées du pays.

Des Programmes de dessertes de l'autoroute Est-Ouest sont en cours notamment les 11 pénétrantes autoroutières reliant les principaux ports de commerce à l'Autoroute Est-Ouest (AEO), à savoir :

-La liaison autoroutière reliant le port de Ghazaouet à l'AEO sur 41km ;

- La liaison autoroutière reliant le port d'Oran à l'AEO sur 26km;
- La liaison autoroutière reliant le port de Mostaganem à l'AEO sur 66km ;
- La liaison autoroutière reliant le port de Ténès à l'AEO sur 22km ;
- La liaison autoroutière reliant le port de Bejaia à l'AEO sur 100km ;
- La liaison autoroutière reliant le port de Djen Djen à l'AEO sur 110km ;
- La liaison autoroutière reliant l'Ancien port de Skikda à l'AEO sur 31km ;

Le transport ferroviaire connaît, parallèlement, une extension et une modernisation de son réseau (4200 km), son électrification ainsi que le renforcement et la modernisation du parc roulant. Une importance particulière est accordée au développement des systèmes de transport urbain (métro, tramways, transport ferroviaire de banlieue, téléphériques, etc.) et ce, dans le cadre d'une démarche multimodale et cohérente. Durant l'année 2018, la fréquentation du métro d'Alger s'est élevée à plus de 40 millions de voyageurs et celle des tramways à près de 73.211.403 voyageurs dont 35% pour la ville d'Alger.

Le territoire national est doté de 36 aéroports ouverts à la circulation aérienne publique, dont 20 aérodromes internationaux et 16 aérodromes nationaux.

Avec la construction de la nouvelle aérogare d'Alger, la capacité de traitement de passagers de l'aéroport d'Alger est passée de 6 à 16 millions.

La modernisation des équipements aéroportuaires et la certification des aéroports seront poursuivies. Il en est de même pour la modernisation de la gestion des gares routières déjà engagée, avec plus de 70 gares routières multimodales.

Dans le transport ferroviaire, le Gouvernement continuera d'investir pour augmenter l'efficacité du système en place, en termes de fréquence, de durée des déplacements, de confort et de sûreté. L'activité du sous-secteur de transport maritime s'est caractérisée par les préparatifs pour le lancement de la réalisation du grand Port-centre qui sera un port de transbordement.

L'extension des commerciaux, la réhabilitation des ports pétroliers et la réalisation de nouvelles gares maritimes, ont été lancées, à l'instar de la mise en exploitation de deux gares maritimes à Alger et Béjaia. Les 11 ports de commerce assurent un trafic global de 123 millions de tonnes.

La route transsaharienne traversant six pays : l'Algérie, la Tunisie, le Niger, le Mali, le Nigeria et le Tchad, sur un linéaire de 9500 kms, dont 3400 kms sont situés en Algérie (reste à réaliser 200 kms/ branche malienne entre SILET et TIMIAOUINE).

Tableau (4) : Transport guidé.

		Linéaire en exploitation	Linéaire en réalisation	Linéaire projeté
Linéaire d'Alger	Metro	19,5 kms	13,5 kms	24 kms
Linéaire des Tramways		96 kms	18 kms	74 kms
Linéaire des téléphériques		23,7 kms	7,8 kms	15 kms

Source : Rapport National Volontaire « Progression de la mise en œuvre des ODD, Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Algérie 2019, p 99.

Au même titre que les réalisations enregistrées des infrastructures de transport, le

développement des infrastructures de télécommunication est une des priorités que s'est fixé notre pays.

Aujourd'hui, il relève le défi de développer des infrastructures de télécommunication résilientes, pérennes, de grande capacité et de haute qualité, à un prix abordable, sur tout le territoire national, dans le cadre de la mise en œuvre de la Stratégie Nationale pour le haut et le très haut débit. Par ailleurs, l'ouverture à la concurrence du marché des télécommunications en 2000 a modifié radicalement l'approche des pouvoirs publics en matière des télécommunications et a permis d'atteindre des résultats remarquables durant la période 2000-2018.

Tableau (5) : Evolution de la téléphonie et de l'usage d'Internet entre 2000 et 2018.

	Nombre de lignes téléphoniques fixes	Nombre de lignes téléphoniques mobiles	Nombre d'utilisateurs d'Internet (pour 1000 habitants)
2000	1.5 millions	0.042 million	1.5
2018	3.2 millions	51 millions	725

Source : Rapport National Volontaire « Progression de la mise en œuvre des ODD, Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Algérie 2019, p 99.

Ainsi, suite au lancement de la 3G en 2013 et de la 4G en 2016, le nombre d'abonnés de la téléphonie mobile, toutes technologies confondues, a atteint 51,5 millions en 2018 représentant un taux de couverture de 67,7 %.

Par ailleurs, pour les services fixes et mobiles, le satellite présente l'avantage d'assurer la continuité des services, notamment en temps de crise (pannes, catastrophes naturelles, difficulté du relief, etc.).

La mise en œuvre du programme spatial 2006-2020, qui vise à garantir l'acquisition des techniques et des applications spatiales, ainsi que le renforcement de notre souveraineté nationale. Cet ambitieux programme a vu le lancement de cinq satellites d'observation de la terre et d'un satellite de télécommunications Alcomsat-1, lancé en 2017, qui permet d'assurer la couverture nationale et régionale (Afrique du Nord et Sahel).

-Développer la gestion, le contrôle et la réduction des déchets: La gestion de la production de déchets, leur réduction et leur valorisation sont des dimensions essentielles d'émergence d'une économie verte et circulaire qui constitue un des sept axes de la Stratégie nationale de l'environnement pour le développement durable et du plan d'action PNAE-DD 2020-2024 qui l'accompagne. Cette politique de gestion des déchets s'est également concrétisée par la promulgation de la loi relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets ainsi que par le lancement du Plan national de gestion des déchets spéciaux (PNAGDES) et du Programme National de gestion intégrée des déchets solides municipaux (PROGDEM). Rapport National Volontaire , 2019, p121).

En matière de gestion des produits chimique, l'Algérie a ratifié les conventions multilatérales suivantes : l'amendement à la convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontaliers de déchets dangereux et de leur élimination ; l'amendement au Protocole de Montréal relatif aux substances qui appauvrissent la couche d'ozone ; la Convention de Stockholm sur les polluants organiques persistants.

Le secteur des hydrocarbures a mis en place un système de gestion des déchets à travers l'exigence d'une étude d'impact sur l'environnement préalablement à toute activité hydrocarbures. Celle-ci comprend notamment des plans de :

- Gestion des produits chimiques, des déchets, des rejets liquides et gazeux ainsi qu'un Plan de gestion des sites et sols contaminés ;
- Prévention de maîtrise des pollutions (fuites, déversements, décharges à l'atmosphère etc.) durant la phase de construction, la phase d'exploitation et la phase d'abandon des sites et un plan d'intervention en cas de pollution.

La stratégie environnementale en matière de gestion des déchets ménagers s'appuie sur le Programme National de Gestion des Déchets Ménagers (PROGDEM). La mise en œuvre du PROGDEM connaît un état d'avancement appréciable.

Elle a permis l'élaboration par plusieurs communes de 1258 Schémas directeurs communaux de gestion des déchets ménagers et assimilés; la réalisation de plus de 200 Centres d'enfouissement techniques (CET) et de décharges contrôlées ; la réhabilitation de décharges sauvages ; la réalisation de centres de tri et de déchetteries ainsi que la mise en place d'établissements publics de gestion des CET et de stations de lixiviat. Par ailleurs 30 autres déchetteries et 19 autres centres de tri sont programmés dont 10 ont été déjà lancés, 33 stations de lixiviat sont en cours de lancement. Un projet de démonstration 'quartier propre-tri sélectif' consistant à introduire progressivement la collecte sélective des déchets ménagers à travers des opérations pilotes dans plusieurs quartiers par wilaya a également été mis en œuvre. Treize wilayas ont été touchées et 63.000 personnes ont été sensibilisées).

Cependant, malgré cette somme d'efforts consentis par le secteur en charge de l'environnement, les volumes de déchet ménager vont connaître une augmentation substantielle au cours des prochaines décennies passant de 13 millions à 20 millions de tonnes par an à l'horizon 2035.

Afin de tenir compte de ces nouveaux enjeux, une nouvelle Stratégie nationale de gestion intégrée et de valorisation des déchets à l'horizon 2035 (SNGID-2035) est finalisée. Elle se propose notamment de réduire les déchets à la source et de développer l'économie circulaire et l'économie verte.

-L'urbanisme et logement : Le secteur de l'habitat a proposé une politique de logement opérationnelle articulée autour de plusieurs axes :

- La satisfaction des besoins en logements dans un cadre urbanistique planifié à travers la résorption du déficit en logements au profit des ménages à faibles revenus (logements publics locatifs) ;
- L'encouragement de la promotion immobilière sous forme de location-vente et de logements promotionnels publics ;
- La réalisation de logements ruraux, pour fixer la population ainsi que l'éradication de l'habitat précaire ;
- La réduction de la pression sur le budget de l'Etat d'une part en développant des mécanismes de financement diversifiés à court, moyen et long terme (produits bancaires diversifiés et adaptés, l'épargne, les produits de la gestion immobilière du patrimoine public...etc.) et d'autre part, en renforçant le rôle des sociétés et caisses de garantie en vue du développement du marché hypothécaire ;

- La dynamisation de l'activité économique de construction en encourageant l'implication des promoteurs privés dans la réalisation des logements destinés à l'acquisition ou à la location à travers des mesures fiscales incitatives mais également en imposant des taxes sur les transactions touchant le logement à caractère public ;
- Le développement de l'alternative aux modes constructifs énergivores en inscrivant la stratégie du secteur dans le cadre du développement durable notamment par le recours aux matériaux isolants et le respect des spécificités locales dans le choix des matériaux.

A l'instar des précédents programmes quinquennaux mis en œuvre durant la période 1999-2014, l'effort du Gouvernement s'est poursuivi à la faveur du Plan d'action adopté en mai 2014, lequel s'est fixé la réalisation de 1,6 millions de logements au titre de la séquence quinquennale 2015-2019.

Tableau (6) : Réalisation de logements publics 2015-2018 en milieu urbain (Unité= logement).

Année	2015	2016	2017	2018	Total
Logements publics locatifs (y compris résorption habitat précaire)	118 472	115 275	95 159	105 934	434 840
Logements promotionnels aidés	27 630	24 871	20 371	18 633	91 505
Logements location-vente	3 204	17 120	49 908	64 048	134 280
Logements promotionnels publics	0	4381	9535	6113	20 029
Total urbain	149 306	161 647	194 728	194 728	680 654

Source : Ministère de l'Habitat.

L'habitat rural constitue près de la moitié de l'offre publique de logement. Le développement de ce segment de l'habitat s'inscrit dans le cadre d'une politique de développement rural destinée à fixer la population dans ce milieu en lui permettant d'accéder à un logement décent.

Tableau (7) : Réalisations des logements en milieu rural 2015-2018(U=logement).

Année	2015	2016	2017	2018	Total
Nombre de logements ruraux	151 353	142 388	112 308	63 900	469 949

Source : Ministère de l'Habitat.

2.5. L'emploi vert en Algérie

Il est difficile d'apprécier avec précision le nombre d'emplois verts existant aujourd'hui en Algérie. Cette situation est due aux facteurs suivants :

- L'absence totale des concepts économie verte et activités vertes dans la littérature économique et politique du pays et l'absence d'études socio-économiques traitant de ce thème qui est relativement nouveau.
- L'absence d'une nomenclature spécifiant les métiers verts en Algérie.
- La formalisation classique et généraliste des nomenclatures d'activités existantes rendant difficile l'identification exhaustive des emplois verts et verdissants. C'est le cas notamment des nomenclatures d'activités de l'Office national des statistiques (ONS), du Centre

national des registres de commerce (CNRC) et des agences et organismes publics et privés spécialisés dans les recrutements et la gestion de l'emploi.

▪ La faiblesse des pratiques de tenue et de diffusion des statistiques en Algérie. Ainsi l'ONS ne dispose pas de données sur la taille en effectifs (totale et par genre) des activités suivantes bien que figurant sur sa nomenclature :

- Récupération des matières métalliques recyclables ;
- Récupération des matières métalliques non recyclables ;
- Captage, traitement et distribution de l'eau ;
- Épuration des eaux usées ;
- Enlèvement et traitement des déchets ;
- Gestion du patrimoine naturel.

Pour cela, la taille des emplois verts sera estimée à partir des données du CNRC et de l'essentiel des activités considérées comme vertes sans prétention d'exhaustivité. Les données du CNRC, à la fin décembre 2010, révèlent un nombre global d'entreprises de 1.407.449 dont 1.282.609 sous le statut de personnes physiques et 124.840 sous le statut de personnes morales. La croissance dans la création d'entreprises a été de 37% sur la période 2005-2010. (BMZ / GIZ / DEVED / MIPMEPI/ SEQUA ,2012, p.17).

Sur le plan social, les niveaux de consommation sont en hausse et le niveau global du chômage a baissé pour atteindre 9,8% (2013). Toutefois, le taux de chômage des jeunes (15-24 ans) et des femmes reste élevé ; il est respectivement de 21,5% et 17% (2011). Le chômage est plus accentué dans les zones rurales sahariennes où l'indice de pauvreté a atteint 11% en 2008. Les subventions généralisées et les transferts sociaux ont représenté plus de 28% du PIB (2012). Afin de réduire les disparités régionales, le gouvernement envisage de développer les activités productives et créer des pôles économiques au niveau de plusieurs wilayas, notamment les plus déshéritées en termes d'emploi et de développement. (Nations Unies, 2018, p 5).

Une étude sur la promotion des jeunes et des femmes dans l'économie verte en Algérie a fait ressortir trois principaux constats :

-L'économie verte est peut-être encore embryonnaire, néanmoins c'est une réalité en développement en Algérie.

-L'économie verte pourrait constituer un gisement d'emplois très important, dont il faut tirer profit en améliorant l'employabilité des jeunes et des femmes par des formations ciblées et actualisées en rapport avec les métiers nouveaux sous-jacents à cette économie et en créant des dispositifs d'incitation à l'entrepreneuriat vert. Dans ce sens, il faut savoir que cette étude a relevé que l'estimation du potentiel de développement de l'emploi dans le domaine de l'économie verte, à l'horizon 2025, est de 1 421 619 postes de travail. Celle-ci a relevé, par ailleurs, que le nombre estimé d'entreprises vertes ou verdissantes, à fin 2016, serait de 289 594 et employant 589 837 agents et de 1 421 619 à l'horizon 2025.

- Quant au troisième constat, il est fait état que certaines filières sont mieux préparées que d'autres pour renforcer les fondements d'une économie verte forte, du fait des options de développement priorisant, telles que l'exploitation du potentiel naturel solaire, la prise en charge et la gestion durable des pressions environnementales les plus accrues (rareté des ressources hydriques, vulnérabilité de l'écosystème et coûts élevés de la dégradation de l'environnement). (Ait Si Said R., 2020, p 172).

2.6. Les défis de développement pour la Transition vers une économie verte

La transition vers une économie verte a progressé ces dernières années en Algérie, mais elle se heurte à des défis et des obstacles qui empêchent d'atteindre les résultats souhaités, dont les plus importants sont :

- L'utilisation non durable et irrationnelle des ressources naturelles et de l'énergie, considérant l'économie nationale comme une économie rentière.
- Les indicateurs de l'économie nationale sont faibles : taux de chômage, en particulier chez les jeunes, faibles revenus et inflation.
- La disparité dans la répartition des revenus et l'élargissement du fossé social entre les riches et les pauvres.
- Urbanisation aléatoire et les mauvaises conditions de logement qui en résultent, la surpopulation et les transports publics inefficaces.
- Les terres agricoles limitées et ce que ce dernier souffre de la désertification, de l'érosion des sols et de la conversion d'une partie de celles-ci à des fins non agricoles, et la menace pour la sécurité alimentaire et la pénurie d'eau qui en résultent.
- Augmentation des émissions de gaz résultant de la combustion d'énergies fossiles et de diverses activités industrielles, notamment dans les espaces urbains.
- Faiblesse de la recherche et de la formation dans les domaines de l'environnement visant à promouvoir l'éducation et la sensibilisation à l'environnement.

Face à l'ensemble de ces défis, l'Algérie a besoin de mettre en place un nouveau modèle industriel respectueux de l'environnement, plus compétitif, à même de générer plus d'emplois et de contribuer au développement local. La transition énergétique et le développement de filières vertes s'inscrivent dans cet objectif, mais les efforts doivent être consolidés et mieux articulés dans le cadre d'une stratégie nationale de promotion de l'économie verte.

3.Conclusion

La transition vers une économie à faible émission de carbone et économe en ressources implique une transformation des méthodes de production dans plusieurs secteurs. Celle-ci est particulièrement nécessaire dans l'énergie, l'agriculture et la gestion des déchets afin d'accroître leur efficacité dans l'utilisation des ressources et de limiter leurs émissions de GES (BIT, 2018).

Lorsqu'on parle de développement durable et d'économie verte, il y a nécessairement convergence, l'objectif de l'économie verte étant de permettre la mise en œuvre effective du développement durable.

Dans cet article, en effet, nous avons tenté de présenter un balayage conceptuel portant sur l'économie verte et le développement durable, dont il ressort que l'économie verte pourra constituer sans doute une nouvelle formule de développement durable répondant aux principes de soutenabilité économiques, sociales, et environnementales. La construction d'une économie verte, a besoin de nouvelles régulations et de nombreuses innovations techniques et sociales, car il s'agit bien d'un processus de longue haleine, qui exigera une mutation profonde des institutions et approches réglementaires.

L'Algérie actuellement est conduite par un modèle de développement basé essentiellement sur une richesse naturelle limitée, écologiquement très polluante et un partage injuste des richesses, ajoutant à cela, la crise financière à laquelle, tout le pays fait face, engendrée par cette dépendance à une seule ressource, dont les revenus ont chuté ces

dernières années, et qui ont eu des conséquences drastiques sur l'économie nationale et qui se sont répercutées sur la vie quotidienne des citoyens.

Alors, si une stratégie nationale de développement durable réussie est envisageable, les politiques menées, devraient s'ancrer dans les nouvelles réalités mondiales de changement climatique, de déforestation, de pertes de biodiversité et d'écosystèmes, des inégalités socio-économiques des populations et des régions. Elles devraient miser sur une économie verte et équitable, et en proposant un plan commun à tous les acteurs économiques et les aider à structurer leurs projets de développement durable. De ce fait, une stratégie bien étudiée, qui prendrait en considération dans les moindres détails les réalités sociales, économiques, culturelles et environnementales du pays, permettrait de développer une économie rationnelle dans l'exploitation des ressources naturelles, une répartition juste des richesses, la protection de l'environnement et assurer une vie digne à tout un chacun.

Cependant, l'adoption d'une telle stratégie de développement, et la mise en place de tous les moyens nécessaires par les différents ministères concernés, apparaissent comme un pas essentiel vers une prise en considération pertinente de la problématique du développement durable par le gouvernement algérien; la solution serait donc de revoir la stratégie énergétique nationale en adoptant une réglementation adéquate et des institutions adaptées, d'orienter, ainsi, les efforts vers un accroissement des investissements verts et des partenariats dans les secteurs de l'enseignement, de la recherche et de l'innovation, dont l'offre apparaît aujourd'hui insuffisante et inadaptée aux nouveaux métiers de l'économie verte. Une fois ses mesures réunies, l'Algérie pourra s'attendre à une économie verte, nouvelle formule de développement durable.

References

• Livre

- BRUNEL, S., (2011), Le développement durable, Que sais-je ?, (4^{ème} édition), **PUF**.
- Gaudette N.(2014), l'économie verte au Québec : pistes d'action exploratoires pour améliorer son intégration dans l'action gouvernementale, **Centre universitaire de formation en environnement et développement durable, UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE**.

• Journal

- Ait Si Said, R. 2020, L'entrepreneuriat vert en Algérie: Une nouvelle opportunité pour la production nationale, **Economy and Environment Review**, Vol.: 03 / N°: 01, 153-179.
- Barbier, E. B. (2012). « Économie verte et développement durable : enjeux de politique économique ». **Reflets et perspectives de la vie économique**, (4), 97-117.
- Blanchet D., « La mesure de la soutenabilité », dans **Économie du développement soutenable**, Revue de l'OFCE, Débats et politiques, n° 120.
- Blanchet, D. (2012). « La mesure de la soutenabilité ». Revue de l'OFCE, (1), 287-310.
- BMZ, (2012), (Ministère fédéral de la coopération économique et du développement) / GIZ / DEVED / MIPMEPIMinistère Algérien de l'industrie, de la PME la promotion de l'investissement/ SEQUA, «Employabilité et entrepreneuriat pour les jeunes et les femmes dans l'économie verte en Algérie », «Etude promotion des jeunes et des femmes dans l'économie verte en Algérie ».
- Costa de Oliveira C.(2012), l'économie verte dans le contexte du développement durable et de l'élimination de la pauvreté, Volume 37, 627 à 630.

- Barbier E.B.(2012), économie verte et développement durable : enjeux de politique économique, Tome LI, 97 à 117.
- Khor M. (2013), Les risques du concept d'économie verte au regard du développement durable, de la pauvreté et de l'équité, *Alternatives Sud*, vol. 20.
- Nations unies, (2018), «L'économie verte en Algérie: Une opportunité pour diversifier et stimuler la production nationale», Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord.
- د. تفرارات، يزيد ، مرداسي أحمد رشاد و بوطبة صبرينة . (ديسمبر 2017). الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث.مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية.العدد الثامن،558-578.

- **Rapport**

- Rapport Brundtland « Notre avenir à tous » (Our Common Future)/ par la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'Organisation des Nations unies, présidée par la Norvégienne Gro Harlem Brundtland, 1987.
- Rapport National Volontaire (2019), « Progression de la mise en œuvre des ODD, Responsabilité, culture de paix, mixité et pluralité au service de l'Agenda 2030 », Algérie.
- Rapport national de l'Algérie (2011). 19^{ème} session de la Commission du développement durable des Nations Unies (CDD-19).
- Rapport du Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique (2020), Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables, Alger.
- Rapport de l'Organisation Internationale du Travail (2018), Une économie verte et créatrice d'emploi : emploi et questions sociales dans le monde, Genève. Tiré du [Rapport phare: Emplois et questions sociales dans le monde 2018: une économie verte et créatrice d'emplois \(ilo.org\)](#)

- **Loi**

- La loi n°05-12 du 4 août 2005 relative à l'eau .
- la loi n° 85-05 relative à la promotion de la santé.
- la loi n°03-10 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.

- **Site internet**

- <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport> consulté le 08/07/2019.
- Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie, <http://www.energy.gov.dz/francais/index.php?page=energies-nouvelles-et-renouvelables-3>, p 11, consulté le 31/01/2019.
- <https://www.liberte-algerie.com/ouest/leconomie-verte-en-debat-313728>, Consulté le 04/09/2020.

Transformation digitale et performance des entreprises.**Étude de cas du système d'information de l'entreprise publique Sonelgaz****ABID Nabila ***

Received:27/12/2020

Accepted:12/09/2021

Published:06/02/2022

Résumé:

L'avènement de la quatrième révolution industrielle annonce des bouleversements à la fois économiques, sociaux et culturels. Face à ce nouveau contexte, les organisations sont amenées à s'adapter et à revoir leurs modes de fonctionnement en s'engageant dans des plans de transformation digitale. Dans cette perspective, les organisations publiques algériennes se sont engagées dans des projets de modernisation qui s'inscrivent dans le cadre de la stratégie e-Algérie 2013. Les systèmes d'information sont au centre de cette transformation. Dans le cadre de cette publication, nous nous sommes interrogés sur l'apport des systèmes d'information « SI » pour l'entreprise. Pour avoir des éléments de réponse, nous adoptons une démarche qualitative par étude de cas. Les résultats de l'analyse révèlent que les avantages du système d'information peuvent n'apparaître qu'après un certain délai. Aussi, la performance attendue de l'usage des SI dépend de leur capitalisation et non pas de leur acquisition.

Mots clés: Digital ; Système d'Information ; Performance ; Entreprise Publique ; Algérie

Classification JEL : L22, L25, L86.

Digital transformation and business performance. Case study: Sonelgaz**Abstract :**

The emergence of the Fourth Industrial Revolution announce economic, social and cultural bouleversement. In the light of this new context, organizations are called to to adapt and revise their operating methods by engaging plans for digital transformation. In this perspective, Algerian public organizations have committed to modernization projects within the framework of the e-Algeria 2013 strategy. Information systems "IS" are at the center of this transformation. In this article, we discuss the contribution of IS to the company. In order to have answers, we adopt a qualitative approach by case study. The results of the analysis indicate that the benefits of IS may not be apparent until a certain period of time. Thus, the expected performance of the use of IS is a function of their capitalization and not of their acquisition.

Key Words: Digital; Information System; Performance; Public Enterprise; Algeria.

* Laboratoire de l'innovation managériale, gouvernance et entrepreneuriat. Ecole Nationale Supérieure de Management. Koléa, Algérie., n.abid@ensm.dz.

ملخص : بحلول الثورة الصناعية الرابعة, ظهرت تقلبات على كل من الصعيد الاقتصادي , الاجتماعي والثقافي. لمعالجة هذا السياق الجديد يتعين على المنظمات أن تكيف وتعيد النظر في أساليب عملها عن طريق الشروع في مخططات التحول الرقمي. ومن هذا المنظور شرعت المنظمات العمومية الجزائرية في تنفيذ مشاريع التحديث التي تندرج في إطار إستراتيجية الجزائر الإلكترونية لعام 2013. تعد نظم المعلومات محور هذا التحول. وفي إطار هذا المقال تساءلنا عن دور نظم المعلومات في المؤسسة. ولكي نرد على هذا التساؤل اعتمدنا نهجاً نوعياً عن طريق دراسة حالة. أظهرت نتائج التحليل أن مزايا نظام المعلومات يمكن أن لا تظهر إلا بعد فترة زمنية معينة. ومن ثم فإن الأداء المتوقع لاستخدام نظم المعلومات يعتمد على رسميتها وليس فقط على اقتنائها.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة؛ نظام المعلومات؛ الأداء؛ الشركة العمومية؛ الجزائر.

1.Introduction :

À partir de 2008, le contexte mondial est marqué par la diffusion des innovations digitales. Ces dernières ont remis en question les modèles d'affaires existants, les formes d'interaction avec les clients et la façon de création de valeur. En effet, les nouvelles technologies (intelligence artificielle, objets connectés, big data) ont suscité de profonds changements tant au niveau interne à l'organisation (prise de décision, structures organisationnelles) qu'externe (écosystèmes).

Pour de nombreux auteurs (Delorme. P et Djellalil.J, 2015, Mignot. O, 2019), ces changements ont apporté des effets positifs aux organisations, notamment en termes d'amélioration de l'expérience client, accroissement de la productivité des travailleurs, dématérialisation et rationalisation des coûts ainsi que le développement de nouveaux secteurs d'activités ou business model. Dans ce cas, le digital n'est plus perçu comme un équipement technologique, mais une stratégie organisationnelle permettant de créer une valeur différentielle (Bharadwaj et al., 2013. Metais-Wiersch, E, Autissier, D, 2016).

Cette stratégie de transformation digitale a concerné aussi bien le secteur privé que public. En effet, face aux nouvelles évolutions, les organisations publiques sont appelées à moderniser leurs services afin de répondre aux exigences budgétaires, d'efficacité, de sécurisation et de s'adapter aux attentes de leurs usagers.

Dans cette perspective, l'Algérie a mis en place une série d'initiatives pour amorcer sa transition digitale. En 2000, l'Algérie a adopté une politique sectorielle des postes et télécommunications pour faciliter l'accès aux services de communication. Par ailleurs, une stratégie « e-Algérie 2013 » a été mise en place en 2008 pour renforcer l'utilisation des technologies de l'information et de la communication « TIC » dans les différents secteurs. Dans ce cadre, l'entreprise publique Sonelgaz a développé en interne plusieurs systèmes d'information, dont « HISSAB ».

Ce dernier est un système de gestion des finances et de comptabilité, il a été mis en place pour répondre à un besoin lié à l'adaptation du système comptable financier algérien

aux normes internationales (International accounting standard / International financial reporting standards).

Dans le cadre de cette publication, nous nous sommes interrogés sur l'apport de ce système pour l'entreprise. Nous tentons plus particulièrement de répondre à la question selon laquelle : **comment les systèmes d'information contribuent-ils à la performance des organisations publiques ?**

Pour cela, nous adoptons une démarche qualitative par étude de cas au sein de l'entreprise publique « Sonelgaz », considérée comme l'un des acteurs les plus importants dans le secteur de l'énergie en Algérie.

Notre article est structuré en trois axes. Nous présentons dans un premier temps les approches théoriques relatives à la contribution des systèmes d'information à la performance des organisations. Nous nous intéressons dans un deuxième temps au contexte macroéconomique en dressons un état des lieux de la transformation digitale en Algérie. Dans un troisième temps, nous nous focalisons sur l'étude de cas du groupe Sonelgaz.

2.Revue de littérature théorique:

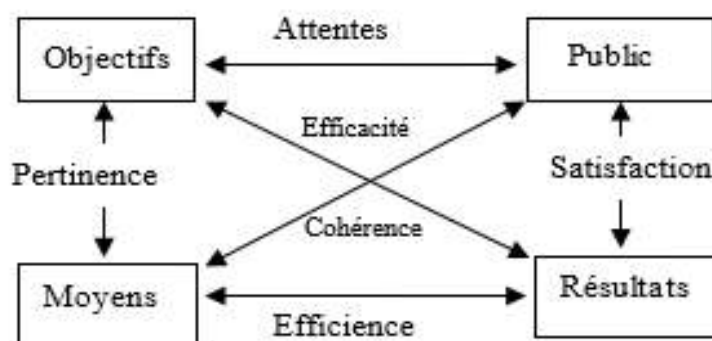
L'analyse de l'effet des systèmes d'information sur la performance des organisations dépend en grande partie de la nature de la performance à étudier. En effet, ce concept ne prend son sens que dans le contexte dans lequel il est utilisé. Ainsi, pour mieux appréhender le cadre théorique lié à notre analyse, il convient de clarifier ce concept.

Dans la littérature, la performance est souvent définie en termes de productivité, robustesse, capacité à créer de la valeur, qualité des produits et services rendus et les résultats financiers des organisations (Kalika.M, 1988 ; A. Bourguignon, 1998 ; J. Barette et J. Bérard, 2000).

Selon Gibert (1980), trois niveaux d'analyse permettent de définir la performance, à savoir : efficacité, efficience et pertinence. La première exprime la capacité de l'entreprise à réaliser ses objectifs, la seconde est le rapport entre les résultats effectivement obtenus et les moyens mis en œuvre et la dernière confronte les objectifs aux moyens et renvoie à la bonne allocation des ressources.

Dans le cas du secteur public, cette définition est souvent adaptée pour tenir compte de la spécificité des organisations publiques, notamment en termes de la nécessité de la satisfaction des besoins sociétaux et de réalisation l'intérêt général en respectant plusieurs critères, à savoir : la maîtrise des coûts, la qualité, l'utilité et l'égalité. Dans ce cadre, Dupuis (1991) propose l'introduction de l'axe public à l'analyse. Cela permettrait de mesurer le degré de cohérence entre les objectifs fixés et les attentes du public, ainsi qu'entre la satisfaction du public au regard des résultats de l'action publique (figure N°1).

Notons que la performance fait partie de la nouvelle vision de l'action publique connue par le courant de New public management. Ce courant suppose que les organisations publiques sont appelées à reproduire les pratiques managériales mises en place par les organisations privées pour diffuser une culture de performance.



Source : (inspiré de Dupuis. J,1991)

Figure (1) : la performance dans le secteur public

Le concept de performance étant clarifié, nous passons à la définition du système d'information.

Ce concept peut être défini sur la base de ses fonctions, il est considéré comme étant « *un ensemble organisé de ressources : matériel, logiciel, personnel, donnée, procédure [...] permettant d'acquérir, de traiter, de stocker des informations dans et entre les organisations* » (Reix, 2004, p. 3).

Autissiere. D et Delaye. V (2008) le définissent en termes de finalité en le considérant comme « *un ensemble cohérent de tâches, généralement imbriquées, permettant de transformer des données en information avec comme finalité d'aider à la prise de décision nécessaire aux utilisateurs et à la stratégie de l'entreprise* ».

Guyot. B (1999) met l'accent sur l'interaction entre individus et informations et stipule que le SI est composé d'un système d'acteurs, encadré par un système de règles et éventuellement inscrit dans un dispositif technique. (Le Moëne. C, 2004, P 30).

D'autres auteurs tiennent compte de ses dimensions. Jomaa. G (2009) voit que les SI disposent de trois dimensions :

- Une dimension sociale composée des acteurs sociaux qui agissent et interagissent entre eux ;
- Une dimension organisationnelle dans laquelle les technologies de l'information « TI » sont introduites pour coordonner les tâches et les actions des acteurs ;
- Et une dimension matérielle formée des différents outils, logiciels et matériaux pour traiter et diffuser les informations.

De même, Ascher. J (2009) le considère comme étant l'ensemble des outils et des procédures permettant la gestion, le traitement et le stockage de l'information. Selon cet auteur, le système d'information est composé d'éléments techniques et applicatifs.

Concernant les éléments techniques, désignés en anglais par le mot « Hard », il s'agit des serveurs, câbles, ordinateurs, imprimantes, etc.

Pour les éléments applicatifs, désignés en anglais par le mot «soft», il s'agit des logiciels et des bases de données. Ces éléments sont très essentiels pour le système d'information, car ils déterminent la fiabilité et la réactivité du système pour qu'il puisse jouer son rôle d'outils de pilotage et de gestion.

Après avoir défini les concepts clés liés à notre analyse, nous nous intéressons aux travaux théoriques ayant étudié la contribution des systèmes d'information à la performance. Ces travaux peuvent être divisés en deux approches : l'approche causale et l'approche processuelle.

2.1. Approche causale :

Cette approche regroupe les premiers travaux tentant d'établir un lien direct entre les SI et la performance. Pour étudier ce lien, certains travaux se sont basés sur la théorie économique de production en mesurant la performance par les gains de productivité, alors que d'autres se sont appuyés sur les stratégies génériques de Porter (1982). Dans ce dernier cas, la performance renvoie aux avantages concurrentiels des organisations.

Les travaux liés à la théorie économique (Markus et Soh, 1993, Brynjolfsson et Hitt, 1996) tentent essentiellement de relever le paradoxe de Solow (1987), à savoir l'écart existant entre l'investissement dans les technologies de l'information et les gains de productivités. Leur démarche consiste à trouver la fonction de production qui permet de mieux introduire les technologies de l'information comme input et d'expliquer la variance de la performance.

Leurs résultats sont toutefois mitigés entre les partisans (Lichtenberg, 1995) et les opposants (Turner, 1985) d'un lien positif entre les SI et la performance. Cela a été essentiellement expliqué par la forme de la fonction de production utilisée et les problèmes de mesures des inputs et outputs.

Une autre catégorie de travaux a été réalisée en se basant sur les stratégies génériques de Porter (1982), notamment la stratégie de domination par les coûts et de différenciation. Dans ce cadre, Parsons (1983) présente trois niveaux d'analyse : (1) au niveau de l'industrie : les TI modifient le cycle de vie des produits et les modes de distribution, (2) au niveau de l'entreprise : les TI modifient les rapports de forces de l'entreprise avec ses fournisseurs, clients et concurrents et créent de nouvelles barrières à l'entrée et enfin (3) au niveau de la stratégie : les TI présentent un effet positif sur les activités de la chaîne de valeur de l'entreprise et permettent de soutenir ses stratégies (domination par les coûts, différenciation et concentration).

De même, Porter et Millar (1985) voient que les SI transforment la façon de création de valeur, permettent une meilleure coordination entre les activités de l'entreprise et une position privilégiée par rapport à ses concurrents. Cependant ces travaux ont fait l'objet de critique, car ils ne permettent pas d'étudier clairement le lien entre les investissements en SI et la performance. De plus, ils ne prennent pas en compte les acteurs (ou utilisateurs) des SI (Michel, S. et Cocula, F, 2014). L'approche processuelle permet de pallier à ces limites.

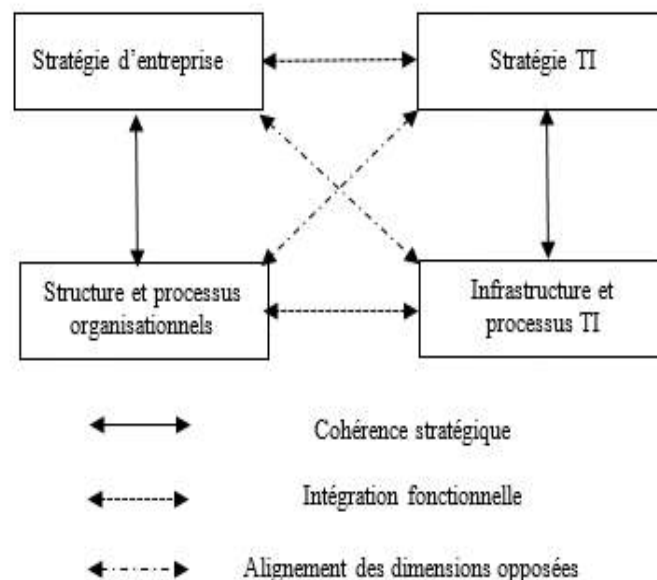
2.2. Approche processuelle :

Cette approche étudie le processus par lequel les technologies contribuent à la performance, son apport réside dans la prise en compte à la fois des investissements en informatiques et de leurs usages. En d'autres termes, elle permet de lier les systèmes d'information aux autres composantes de l'organisation. Selon cette approche, l'organisation est composée d'un ensemble de sous-systèmes interreliés, à savoir le système technique (la technologie et les tâches) et le système social (la structure, les acteurs). Dans ce cas, la contribution des SI à la performance dépend de l'alignement de la technologie aux objectifs stratégiques de l'organisation.

Soh et Markus (1995) ont présenté le modèle par lequel les technologies de l'information créent de la valeur. Ce modèle est composé de trois processus : le processus de conversion permet de convertir les investissements en TI en actifs, le processus d'utilisation permet de mobiliser ces actifs au niveau organisationnel et le processus de compétition permet de transformer l'utilisation de TI en performance organisationnelle. (Bellaaj, 2008).

D'autres travaux (courant sociotechnique) supposent que l'organisation est composée d'un ensemble de sous-systèmes interreliés, à savoir le système technique (la technologie et les tâches) et le système social (la structure, les acteurs). Dans ce cas, la contribution des SI à la performance dépend de l'alignement stratégique. Ce dernier renvoie à la cohérence entre la stratégie des TI et la stratégie de l'organisation. Dans leurs travaux, Henderson et Venkatraman, (1993) supposent que cet alignement s'établit autour de deux axes :

- La cohérence stratégique : correspondant à l'alignement entre les domaines internes et externes. Cela suppose la conformité de la stratégie de l'entreprise et sa structure organisationnelle d'une part et entre la stratégie TI et le système d'information d'autre part.
- L'intégration fonctionnelle : correspondant au lien entre la stratégie de l'entreprise et celle des TI, ainsi qu'entre les attentes de l'organisation et les capacités TI.



Source : (Adapté d'Henderson et Venkatraman, 1993)

Figure (2) : modèle d'alignement stratégique

Taruté & Gatautis (2014) ont analysé et synthétisé la littérature relative à l'impact des TIC sur les entreprises et ont confirmé leur effet positif direct sur la rentabilité des entreprises, leur part de marché et leur productivité ainsi que leur effet indirect, notamment sur la qualité de service et sur la performance organisationnelle : efficacité des processus, réduction des coûts et de délais, flexibilité et capacité d'adaptation organisationnelle.

De manière générale, la transformation digitale ne consiste pas uniquement à se doter de nouveaux systèmes, outils et modes de travail, mais c'est le projet d'entreprise qui doit être complètement repensé. (Dudèzert. A, 2018).

Vivier. E et Ducrey.V (2017) ont expliqué les conditions de réussite de la transformation digitale. Cette dernière est considérée par ces auteurs comme un enjeu stratégique pour toutes les entreprises, quelles que soient leurs natures ou leurs tailles, et qui concerne l'organisation dans sa globalité. Comme le précisent ces auteurs « ce n'est plus la taille qui compte, mais bel et bien la capacité à réagir et à évoluer rapidement face aux évolutions de votre contexte ». (Vivier. E et Ducrey.V, 2017, P 18).

Ainsi, ils proposent une grille de six chantiers que chaque entreprise doit mener pour réussir sa transformation digitale.

Le premier chantier concerne le leadership. Les managers sont responsables de la définition de la stratégie et de son déploiement. En effet, le management conditionne toute mutation profonde au sein de l'entreprise. Un management exemplaire, qui a une vision des nouvelles règles du marché et une volonté de changement est un élément moteur pour réussir la transformation digitale.

Le deuxième chantier renvoie à la culture et l'organisation. Bien que la technologie soit un élément crucial, elle ne peut pas tout faire. Ainsi, les ressources humaines peuvent être à l'origine du succès ou de l'échec de la transformation. C'est pourquoi tous les collaborateurs doivent être formés et accompagnés au changement tout en assurant la cohésion de leurs actions autour de la culture et du projet d'entreprise.

La technologie constitue le troisième chantier. Cette dernière doit être mise à jour de façon régulière pour permettre à l'entreprise d'être agile, innovante et développer sa capacité d'innovation.

Le quatrième chantier concerne les données, considérées par ces auteurs comme le cœur des entreprises. La maîtrise des codes, des algorithmes, de l'information permet aux entreprises d'être plus performantes, de répondre plus rapidement aux attentes des clients, de maîtriser leurs coûts et d'être plus compétitives.

Le cinquième chantier vise le marketing et l'expérience client. L'entreprise aujourd'hui doit répondre aux nouvelles exigences du client connecté pour qu'elle devienne efficace et réactive. Aujourd'hui, il existe plusieurs nouvelles techniques et méthodes permettant de suivre et comprendre les besoins des clients en temps opportun.

Le dernier chantier concerne la mesure de la performance au niveau de toute l'organisation. Il s'agit d'un chantier très important qui permet de piloter la transformation

digitale. Avec le numérique, il est possible aujourd'hui d'accéder à un nombre important de données permettant de faciliter la mesure de la performance.

3. État des lieux de la transformation digitale en Algérie :

L'investissement dans les technologies de l'information était, depuis les années 60, au centre d'intérêt des autorités algériennes. En effet, après l'indépendance, l'Algérie était le premier pays africain à créer des institutions spécialisées en informatique (notamment le centre d'étude et recherche en informatique et le centre national de traitement de l'information) afin de développer des ressources humaines qualifiées. Elle a également mis en œuvre des projets d'informatisation au niveau des grandes entreprises publiques (Sonatrach et Air Algérie). (Ali Kahlane, 2013).

Les bases d'une économie numérique ont été mises en place au début des années 2000 avec la création d'Algérie Télécom, Algérie poste, Autorité de régulation de la poste et des communications électroniques et l'ouverture du marché aux opérateurs mobiles étrangers pour améliorer l'accès aux services de communication.

En 2008, une stratégie e-Algérie 2013 a été élaborée avec 13 axes majeurs dont l'accélération de l'utilisation des TIC dans les administrations et les entreprises publiques, le renforcement de l'infrastructure des télécommunications, et le développement des compétences humaines.

En 2010, d'autres avancées ont été réalisées avec la mise en place de l'identité biométrique, l'émergence du commerce électronique et le développement des services de e-gouvernement. Par ailleurs, 15% des entreprises algériennes ont amorcé leur transformation digitale (A. KAHLANE, 2018). Le besoin de cette transformation est essentiellement ressenti par les entreprises exposées à la concurrence étrangère.

Toutefois, la stratégie e-Algérie 2013 et les efforts consentis n'ont pas donné les résultats escomptés compte tenu du positionnement de l'Algérie à l'échelle mondiale et régionale. Les principaux indicateurs utilisés pour mesurer la digitalisation révèlent le retard que connaît ce pays par rapport aux pays du reste du monde comme le montre le tableau suivant :

Tableau (1) : positionnement de l'Algérie par rapport au reste du monde dans les technologies digitales.

Indice	Classement*
L'Indice de Développement des TIC	102/176
L'indice de développement de l'e-gouvernement	130/193
Indice d'Agilité Digitale (IAD)	93 /176
L'indice de Maturité Numérique	117/139
L'Indicateur de Cyber sécurité	114/139

*Classement des derniers rapports disponibles

Source : (rapports annuels)

4. Méthodologie et discussion des résultats :

4.1. Démarche de recherche :

Pour notre étude, nous avons opté pour l'approche qualitative par étude de cas. Cette dernière est très adaptée pour étudier les phénomènes complexes, car elle permet de mieux étudier un phénomène dans le temps.

L'étude s'est basée essentiellement sur l'analyse documentaire, l'intérêt a porté sur les documents internes, tels que l'organigramme, les rapports d'activité, les revues internes de l'entreprise, les rapports réalisés par les différentes directions de l'entreprise ainsi que les documents électroniques (site web, communiqués et articles de presse). De plus, nous avons réalisé des entretiens avec les utilisateurs du système d'information (15 utilisateurs). Pour l'analyse de ces entretiens, nous avons utilisé le codage par l'approche ouverte et l'analyse du contenu par le traitement sémantique qui permet d'étudier le sens des idées et des jugements formulés par les interviewés.

4.2. Présentation et organisation du groupe Sonelgaz

Sonelgaz est l'opérateur historique dans le domaine de la fourniture des énergies électriques et gazières en Algérie.

Le groupe Sonelgaz est un ensemble de sociétés par actions « SPA » régi par la législation en vigueur, sous réserve des dispositions des statuts arrêtés par le décret présidentiel n°02-195 du Rabie El Aouel 1423 correspondant au 1er juin 2002.

Aujourd'hui, il est organisé en holding pilotant un groupe industriel multisociétés et multimétiers. Il est composé de 16 sociétés directement pilotées par la Holding, de 18 sociétés en participation avec des entités du Groupe et de 10 sociétés en participation avec des tiers.

Le groupe Sonelgaz détient un capital social de cent cinquante milliards de dinars (150 000 000 000 DA). Il compte 91 218 employés (2018). Il est doté d'un président-directeur général, d'un conseil d'administration et d'une assemblée générale.

En janvier 2015, pour s'adapter au nouveau contexte économique, la Sonelgaz s'est restructurée pour disposer d'une meilleure gestion financière et managériale, elle s'est dotée d'une nouvelle macrostructure et d'une nouvelle organisation qui a ainsi mis en place quatre pôles, à savoir : pôle des Industries Energétiques, pôle Travaux et Services, pôle des Activités Industrielles, pôle des Activités de sûreté Interne.

Aussi, la Direction des Ressources Humaines, s'est transformée en Direction Exécutive du Capital Humain et du Développement de l'Organisation qui a pour mission principale : le management des talents, le dialogue social sur les orientations stratégiques et l'accompagnement des transformations, des organisations et des conditions de travail.

Ainsi, à partir de 2017, Sonelgaz a entamé une opération de recentrage sur ses métiers de base. Ce processus a permis, en premier lieu, la création de la société Algérienne de Distribution de l'Électricité et du Gaz, dénommée SADEG par la fusion - absorption des sociétés de distribution, SDC, SDE, SDO et SDA. Ces dernières sont considérées comme le maillon stratégique du groupe Sonelgaz, car c'est en leur sein que se fera le chiffre d'affaires du groupe et se perçoit le professionnalisme du personnel et la qualité de service

rendu à la clientèle. Cette nouvelle organisation permettra d'améliorer l'efficacité et l'efficience par la capitalisation de leur savoir-faire et leur expérience.

En 2020, ce processus de recentrage s'est poursuivi par la fusion-absorption des sociétés : Conseil et Audit du Secteur électrique et gazier (CASEG), le Centre de Recherche et de Développement de l'Électricité et du Gaz (CREDEG), la Société de Médecine du Travail (SMT) et la Société Algérienne des Techniques d'Information (SAT-INFO) et leur intégration à la maison mère.

Aussi, la fusion-absorption des sociétés de production de l'électricité Shariket Kahraba Terga (SKT), Shariket Kahraba Koudiat Eddraouch (SKD) et Shariket Kahraba Berrouaghia (SKB), par la société Shariket Kahraba Skikda (SKS) a été effectuée au cours de cette même année.

Ces deux dernières opérations s'expliquent essentiellement par la crise financière et sanitaire liée à la pandémie de COVID 19 et la volonté du groupe de réduire ses coûts.

4.3. Les systèmes d'information et la performance au sein de Sonelgaz :

Pour l'amélioration de sa performance et la modernisation de son management, le groupe prend de plus en plus compte de l'intérêt de ses parties prenantes, et ce, à travers notamment l'utilisation croissante des systèmes d'information pour accroître la qualité du service.

En effet, c'est dans cette optique que la filiale El Djazayer Information Technology « ELIT » a été créée en 2009, comme une société spécialisée dans les systèmes d'information. Il s'agit d'une part de satisfaire tous les besoins des entreprises du groupe Sonelgaz et d'autre part d'assurer son développement sur le marché national.

Le développement des systèmes d'information de type ERP (Enterprise Resource Planning) appelé aussi PGI (Progiciel de Gestion Intégré) représente l'activité initiale de l'entreprise ELIT suite à la décision du Mr le président Directeur Général du Groupe du 25 décembre 2008.

Ainsi, le groupe Sonelgaz a choisi l'option de « développement des systèmes par moyens propres » au lieu de l'option « acquisition et intégration des systèmes », cela a permis au groupe Sonelgaz de créer de la valeur tout en garantissant la sécurité de ses données et en évitant la dépendance aux propriétaires étrangers de solutions.

Ce choix stratégique nécessite la maîtrise de tous les facteurs clés de succès de ce domaine. Pour cela, nous allons présenter les caractéristiques du domaine des systèmes d'information ensuite le potentiel de cette activité à créer de la valeur pour le groupe Sonelgaz.

La segmentation des activités des systèmes d'information est présentée sur la figure ci-dessous :

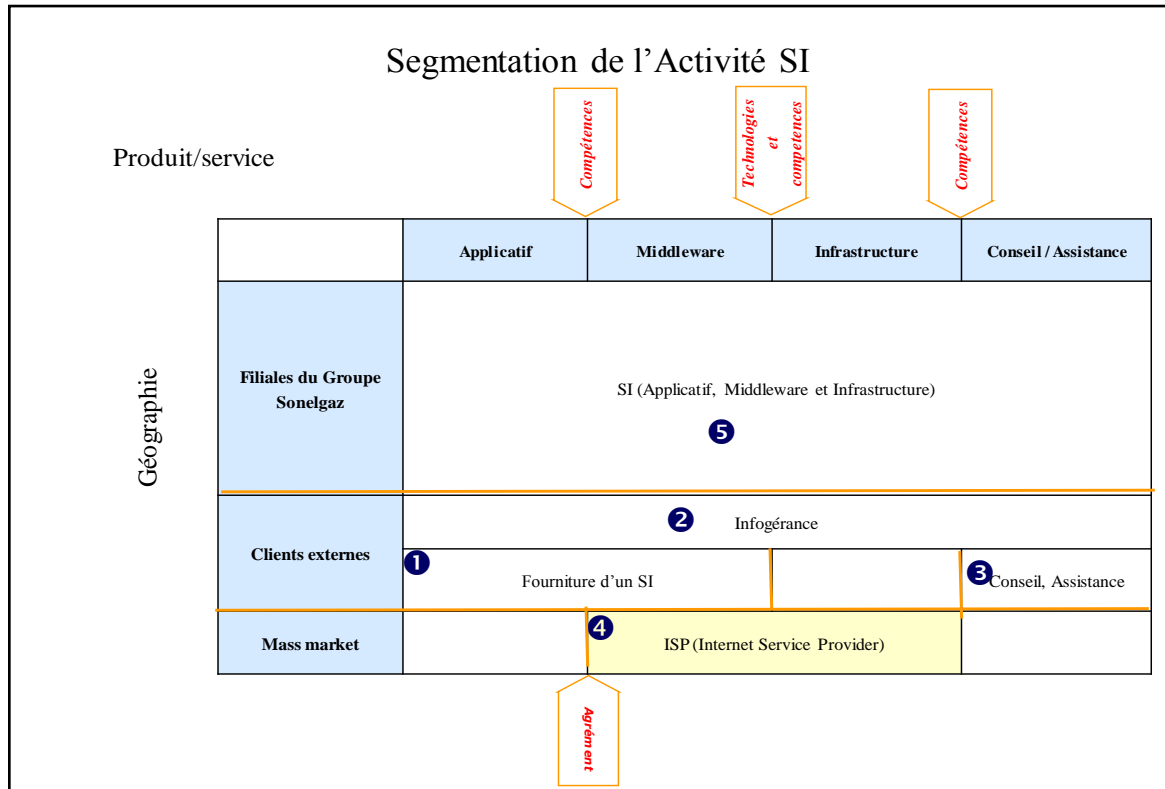


Figure (3) : segmentation des systèmes d’information

Source : (document interne, Direction générale de la Stratégie et de la Prospective)

L’analyse du domaine des systèmes d’information permet de définir cinq segments : le développement et le déploiement des systèmes d’information, le conseil/assistance, l’infogérance, la fourniture des services internet et les activités SI de Sonelgaz.

L’infogérance consiste à l’externalisation de tout ou une partie de la gestion et de l’exploitation de système d’information à un prestataire informatique tiers, dans le cadre d’un contrat pluriannuel, à base forfaitaire, avec un niveau de service et une durée définie.

Le segment conseil et assistance consiste à conseiller, accompagner et assister les entreprises dans le domaine des systèmes d’information.

Pour le segment ISP : il s’agit de la fourniture d’accès à internet et ses services (E-mail, FTP... etc.), ainsi que le développement de contenu et l’hébergement des sites web.

Le segment SI groupe désigne l’infogérance globale : applicatif, fourniture des systèmes d’information et des infrastructures pour toutes les entreprises du groupe Sonelgaz.

La figure N° 4 présente la maturité de ces segments ainsi que leur potentiel de création de valeur :

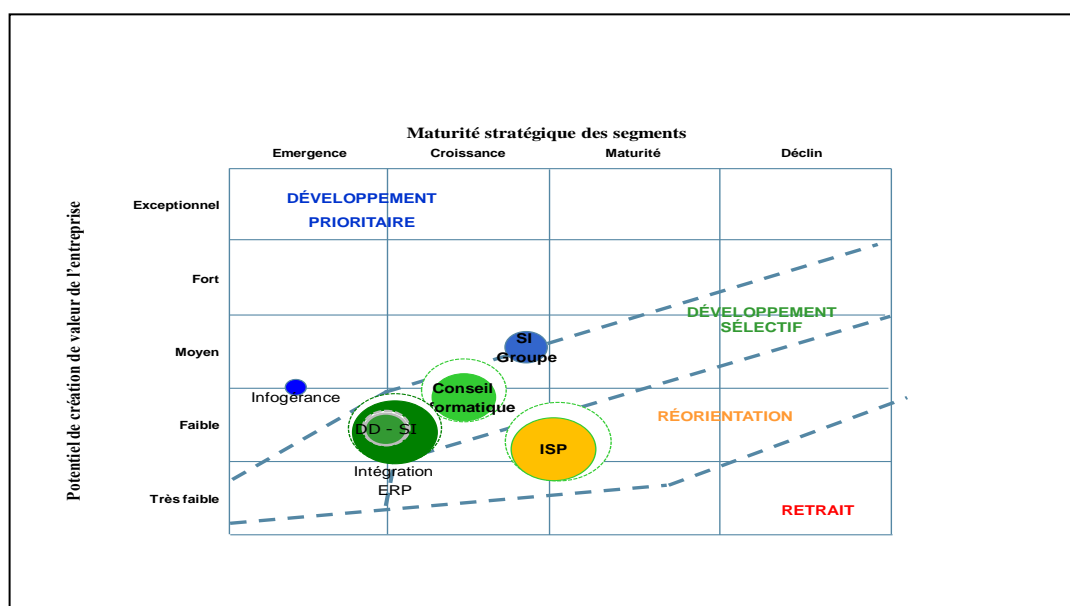


Figure (4) : champs d'activité des systèmes d'information

Source : (document interne, Direction générale de la Stratégie et de la Prospective)

Le graphe ci-dessus présente le positionnement de chaque segment selon sa phase de maturité et son potentiel de création de valeur, il permet de constater que :

Le segment infogérance est en phase d'émergence et son potentiel de création de valeur est presque faible. Pour cela, l'entreprise devrait allouer des ressources humaines et financières en priorité dans ce segment, en utilisant la trésorerie provenant des segments générant des liquidités et investir dans cette activité qui est émergente et consommatrice des liquidités pour la développer.

Les segments conseil et assistance ainsi que le SI groupe, sont en pleine croissance. Étant donné la faible position de l'entreprise sur ces segments, elle doit améliorer rapidement sa maîtrise des facteurs clés de succès, du moment que ces segments sont encore en phase de croissance.

Concernant le segment ISP, on remarque qu'il est en phase de maturité et la position de l'entreprise sur ce segment est très faible. Dans ces conditions, l'entreprise peut conclure une alliance stratégique ou revoir son dispositif de management.

Le segment développement et déploiement des systèmes d'information, qui est l'activité initiale de l'entreprise ELIT, est en pleine croissance, toutefois l'existence des concurrents dans le domaine rend difficile le développement et d'élargissement de sa part de marché.

Nous constatons que le positionnement de l'entreprise ELIT est plutôt sélectif, elle exerce des activités commerciales à intérêt stratégique contribuant au maintien et au renforcement des compétences clés de Sonelgaz sur le développement de ses solutions propriétaires.

En effet, depuis sa création, la filiale ELIT a développé plusieurs systèmes d'information au profit des filiales du groupe Sonelgaz, à l'instar du système de gestion des ressources humaines « NOVA », du système de gestion des stocks et approvisionnements « ATTAD » du système de gestion des finances et de la comptabilité « HISSAB ».

Pour analyser de plus près l'apport des SI à la performance organisationnelle, nous présentons dans ce qui suit le cas du SI comptable et financier Hissab.

4.4. Contribution du système d'information Hissab à la performance du groupe Sonelgaz :

Les objectifs du secteur public diffèrent de ceux du secteur privé. Pour une entreprise publique telle que Sonelgaz, c'est la satisfaction de l'intérêt général qui prime et l'objectif de rentabilité économique passe au second plan. Cela n'est pas en contradiction avec les principes de la transformation digitale. L'entreprise digitale devrait intégrer la dimension sociale et collaborative.

Dans le cadre du quinquennat (2017-2021), l'objectif de Sonelgaz est de se conformer aux standards internationaux en matière de qualité de service. Ainsi, la modernisation des systèmes d'information constitue un levier important pour atteindre cet objectif.

Le système Hissab a été développé par les ingénieurs de la filiale ELIT (maîtrise d'œuvre) en collaboration avec des cadres de la maison mère (maîtrise d'ouvrage). L'opération de recettage du système Finance Comptabilité HISSAB a été réalisée sur la première version du système par sept testeurs du site pilote de la filiale Sonelgaz distribution d'Alger « SDA ». L'objectif de cette opération étant de tester le système et vérifier qu'il répond à ses spécifications et minimiser l'apparition d'anomalies après son déploiement.

Après l'opération de recettage, la filiale SDA a estimé que le système répond au besoin de la tenue de la comptabilité et les anomalies relevées ne constituaient pas un blocage majeur au déploiement, mais leur prise en charge est nécessaire avant le déploiement du système et sa généralisation dans les autres sociétés du groupe.

Avant le déploiement effectif du système dans le site pilote, les utilisateurs ont été formés par les équipes qui ont participé au développement et au recettage du système. Aussi, un regroupement a été organisé par le PDG de la filiale « SDA » pour mettre au point l'apport du nouveau SI et ses principes de fonctionnement.

Le système d'information Finances Comptabilité HISSAB a été opérationnel le 15-07-2012 au niveau de la filiale SDA, par la suite il a été généralisé à l'ensemble des sociétés du groupe Sonelgaz.

Le système HISSAB ne nécessite pas d'installation sur les postes de travail, il est accessible via une adresse URL. Chaque utilisateur a donc un identifiant et un mot de passe. Toutes les opérations réalisées par les utilisateurs sont soigneusement enregistrées et sauvegardées avec les informations y afférentes.

Pour montrer le rôle du système Hissab dans l'amélioration de la performance des sociétés du groupe Sonelgaz, nous avons adopté l'approche processuelle.

Du point de vue opérationnel, en comparant l'ancien système au système d'information Hissab, ce dernier a permis déjà d'introduire de nouveaux modules, tels que : la gestion des immobilisations, le règlement et la gestion de la trésorerie. Il a permis aussi

d'améliorer les modules existant déjà dans l'ancien système. Le système d'information finance comptabilité Hissab a contribué à l'amélioration de la gestion de la fonction finance comptabilité.

De plus, le système Hissab produit des reporting paramétrés et instantanés qui permettent de comprendre la situation financière de l'entreprise, il a facilité aussi la saisie aux comptes à travers la possibilité de modéliser les pièces comptables et l'automatisation de plusieurs tâches réduisant ainsi le délai de réalisation du processus financier.

Les employés interrogés, qui utilisent régulièrement le système d'information Hissab, estiment, après huit ans d'utilisation, que le système contribue de manière significative à l'amélioration de leurs tâches quotidiennes. En revanche, ils rencontrent des problèmes qui ne sont pas totalement résolus par les développeurs et trouvent que des améliorations devraient être apportées au système d'information Hissab. L'avantage est que les développeurs sont toujours à leur écoute pour répondre à leurs besoins.

Les principaux points forts mis en avant par les utilisateurs sont les suivants :

Pour la forme du SI : le système est simple à utiliser, forme adéquate, pages attrayantes.

Pour le contenu du SI : système fiable, sécurisé, messages d'erreur explicites, états financiers paramétrés et instantanés, contrepassement automatique des pièces comptables, possibilité de modéliser les pièces comptables.

En revanche, les points négatifs relevés sont liés principalement aux problèmes répétitifs de la connexion, lourdeur des téléchargements ainsi que certaines tâches n'ont encore prises en charge par le système tel que les rapprochements financiers.

Du point de vue stratégique, le système d'information « Hissab » a été développé suite à un besoin lié à la mise en place du système comptable et financier « SCF » adopté en Algérie à partir du 1er janvier 2009. Ce système, qui s'inspire des normes comptables internationales (IAS/IFRS), s'est substitué au plan comptable national (PCN) appliqué depuis 1975.

En effet, l'ancien système du groupe Sonelgaz ne prend pas en charge la nouvelle nomenclature des comptes. Le groupe était donc dans l'obligation de développer un nouveau système pour tenir une comptabilité conformément aux dispositions de la nouvelle loi.

Par ailleurs, le système Hissab a permis de réduire les délais de clôture des comptes des sociétés du groupe et d'assurer la centralisation automatique et la transparence des informations financières. Il a également facilité, sur le plan financier, les opérations de fusion-absorption réalisées par le groupe ces trois dernières années. Dans le contexte actuel de réduction des déficits, le système d'information Hissab permet d'améliorer la qualité du processus financier, de rationaliser les coûts des autres processus à travers le suivi permanent des coûts et de fournir aux managers les informations nécessaires à la prise de décision en temps réel.

Ainsi, nos résultats corroborent avec les travaux de Tarutè & Gatautis (2014) qui montrent que les TIC ont un impact indirect sur la performance organisationnelle.

Toutefois, la mise en place de ce nouveau système d'information n'a pas été accompagnée par une mise à jour des procédures de travail ni d'une répartition claire des responsabilités.

Cela a conduit à une sous-utilisation des outputs du SI. Bien que l'information financière soit disponible sur le système, cette dernière est réservée aux responsables financiers qui la communiquent aux autres directions en fonction de leurs besoins. Alors que la visualisation des états financiers par les managers leur permet de prendre des décisions à temps et garantir un meilleur suivi des créances, de la trésorerie, des dettes et de la santé financière des sociétés du groupe.

En fait, c'est la complémentarité entre les différents systèmes qui permet l'atteinte des objectifs globaux du groupe. Toutefois, les systèmes d'information du groupe Sonelgaz ont été développés séparément, ce qui rend difficile la réalisation des interfaces liant ces systèmes pour répondre à la logique d'un ERP.

En synthèse, les résultats de l'analyse révèlent que ce système contribue de manière significative dans l'amélioration des tâches quotidiennes de ses utilisateurs, la réduction du temps de leur réalisation et l'atteinte de leurs objectifs. Toutefois, la mise en place du système d'information n'a pas été accompagnée par des changements organisationnels (nouvelles procédures, nouvelles pratiques managériales, répartition claire des responsabilités). Par ailleurs, en raison du temps nécessaire pour s'adapter au SI, les avantages de ce dernier peuvent n'apparaître qu'après un certain délai. Aussi, la performance attendue de l'usage des SI est fonction de leur capitalisation et non pas de leur simple acquisition.

5. Conclusion :

Au terme de ce travail, il convient de rappeler que nous avons essayé de monter la contribution des systèmes d'information dans la performance des organisations publiques.

Pour cela nous avons tenté de répondre à la question principale suivante : « comment les systèmes d'information contribuent-ils à la performance des organisations publiques ? ».

Il nous a été donné de constater que la performance de l'entreprise publique tient compte non seulement de la maîtrise des coûts et la qualité, mais aussi de l'utilité et l'égalité dans la réalisation du service public.

Par ailleurs, le système d'information a été défini comme étant un ensemble des outils et des procédures ayant pour fonction l'acquisition, mémorisation, exploitation et diffusion de l'information, il facilite la gestion et la prise de décision au sein des organisations.

Les travaux théoriques traitant la question de la contribution des systèmes d'information dans la performance ont été classifiés en deux principales approches : l'approche causale qui a étudié la fonction de production permettant l'introduction des TIC tout en expliquant les variations de la performance. La deuxième approche est l'approche processuelle qui a identifié le processus permettant aux technologies de contribuer à la performance. C'est cette deuxième approche que nous avons retenue pour notre recherche.

L'analyse concrète portant sur le système d'information finances et comptabilité « Hissab » du groupe Sonelgaz nous a permis de constater que ce système a apporté plusieurs

améliorations dans le processus comptable et financier en réduisant les délais et en améliorant la qualité des outputs du processus. En effet, ce nouveau système a permis la production des reportings paramétrés et instantanés facilitant la compréhension de la situation financière de l'entreprise et la prise de décision.

Toutefois, sa mise en place n'a pas été accompagnée par l'actualisation des procédures organisationnelles et par conséquent son utilisation n'est pas optimisée. Aussi, la coordination entre tous les systèmes d'information est nécessaire pour réaliser les objectifs globaux de l'entreprise.

Pour bénéficier des avantages qu'offre le système d'information Hissab et pour réussir la transformation digitale de manière générale, plusieurs solutions sont envisageables, parmi ces solutions nous pouvons citer :

- Impliquer les collaborateurs et les mobiliser autour une vision claire et un objectif commun. La transformation digitale ne s'impose pas, mais suppose une véritable révolution managériale basée sur le travail en mode transversal et la valorisation des initiatives de chacun.
- Accroître les marges de manœuvre des managers en leur donnant plus d'autonomie sur le plan managérial et financier pour favoriser la flexibilité et la capacité d'adaptation.
- Assurer une plus grande transparence, simplification des démarches et des procédures, et amélioration de l'accès à l'information.
- La détermination d'objectifs explicites et quantifiables et l'amélioration des modes de pilotage pour optimiser le rapport entre les ressources allouées et les objectifs visés.
- Définition d'un plan concret en termes de transformation digitale : objectifs, actions, moyens (matériels, humains et financiers), responsabilités, délais.

La transformation digitale n'est pas une fin en soi, mais un processus sur le long terme qui permet à l'entreprise à évoluer au rythme de l'écosystème numérique et être performante, car c'est l'utilisation des technologies digitales qui va permettre d'atteindre les objectifs métiers et créer de la valeur pour l'entreprise.

Bien que les résultats nous aient été utiles pour répondre à notre problématique, il n'en reste pas moins que l'apport de la démarche et la qualité des résultats peuvent être améliorés. Au regard de la taille du groupe Sonelgaz, nous n'avons pas pu analyser la situation spécifique de chaque filiale. Cela nous a empêchés d'approfondir notre réflexion. Cette étude peut être développée par une étude quantitative permettant de généraliser l'étude à l'ensemble des systèmes d'information et de mesurer les facteurs pouvant influencer la performance organisationnelle et financière du groupe Sonelgaz.

Références

- Ascher. J. (2009), *Comprendre enfin les systèmes d'information*. La documentation française. Paris

- Bharadwaj. A, Sawy. O. A et Venkatraman. N (2013), Digital business strategy: toward a next generation of insights, *Management Information Systems Quarterly*, Vol 37, pp 471-482
- Bellaaj. M (2008), Technologies de l'information et performance organisationnelle : différentes approches d'évaluation, *la comptabilite, le contrôle et l'audit entre changement et stabilite*, May 2008. France
- CIGREF (2014), *Le secteur public à l'heure de la transformation numérique*. Capgemini Consulting
- Delorme. P et Djellalil. J (2015), *la transformation digitale : Saisir les opportunités du numérique pour l'entreprise*, Dunod, Paris.
- Dudèzert. A (2018), *la transformation digitale des entreprises*. La découverte, Paris.
- Dupuis. J (1991), *le contrôle de gestion dans les organisations publiques*, PUF. Paris
- Issor. Z (2017), La performance de l'entreprise : un concept complexe aux multiples dimensions, *Projectics / Proyéctica / Projectique /2* (n°17), pp. 93-103. URL: <https://www.cairn.info/revue-projectique-2017-2-page-93.htm>
- ITU (2017), "Measuring the Information Society", Geneva.
- Jomaa. H. (2009), *Contribution de l'usage des systèmes d'information à la performance des organisations*, Gestion et management, Télécom ParisTech.
- Kahlane. A (2018), Le numérique à notre porte, défi ou contrainte ?, *5ème Congrès de l'Ordre National des Experts Comptables - L'expert-comptable, une profession en mutation*.
- Kalika. M (1988), *Structures d'entreprises, Réalités, déterminants et performances*, Editions Economica, Paris.
- Mignot. O (2019), *La transformation digitale des entreprises - Principes, exemples, mise en œuvre, impact social*. Maxima. Paris
- Rod F. M (2014), *Managerial Decision Making with Technology: Highlights of the Literature*, Elsevier. Amsterdam.
- Sofaer. S (1999), qualitative Methods: What Are They and Why Use Them?, *Health Services Research*, 34, pp.1103-1118.
- Sylvie. M, François. C (2014), L'évaluation des systèmes d'information : un état de l'art à la lumière des approches de la variance et processuelles, *Management & Avenir*, pp.33-51.
- United Nations (2018), E-GOVERNMENT SURVEY.
- Verina. N, Titko. J (2019), Digital transformation: conceptual framework, In : *International Scientific Conference, Contemporary Issues in Business, Management and Economics Engineering*.
Wiersch. E M et Autissier. D (2016), *La transformation digitale des entreprises*. Eyrolles, Paris

The impact of monitoring and control bodies on creative accounting

Practices in Insurance Institutions – Empirical Study -

Baghdad M'hamed*, D. Douifi Hamza**

Received:03/01/2021

Accepted:12/09/2021

Published:06/02/2022

Abstract:

This study examines the impact of monitoring and control bodies on the practice of creative accounting within insurance organizations. It seeks to find out the relationship between monitoring and control bodies and creative accounting. The study concluded that insurance institutions cannot operate without monitoring and control bodies given their supervisory and advisory role. It has also been found that there is a strong inverse relationship between the governance and responsibilities of monitoring and control bodies and the practice of creative accounting inside insurance organizations, i.e. whenever monitoring and control bodies conform to their role, creative accounting practices in insurance organizations decline, this is proved by the partial correlation coefficient R, which was found to be -82.8%.

Keywords: Monitoring and control bodies, creative accounting, insurance institutions.

JEL Classification: M40, M41, G22.

ملخص :

تناولت الدراسة اثر هيئات الإشراف والرقابة على ممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين ، ولقد هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة هيئات الإشراف والرقابة بالمحاسبة الإبداعية ، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن لمؤسسات التأمين أن تسير دون هيئات الإشراف والرقابة لما لها من دور على مستوى الرقابة، والإشراف، والإستشارة ، كما خلصت الدراسة كذلك أن هناك علاقة عكسية قوية بين حوكمة هيئات الإشراف والرقابة والمهام المنوطة بها وممارسة المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين أي كلما زاد دور هيئات الإشراف والرقابة أدى ذلك إلى انخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية في مؤسسات التأمين وهذا ما تؤكدته قيمة معاملات الارتباط الجزئية R الذي -82.8 %.

الكلمات المفتاحية : هيئات الإشراف والرقابة، المحاسبة الإبداعية و مؤسسات التأمين.

تصنيف JEL: M40 ، M41 ، G22.

* Student Baghdad M'hamed, U. Tissemsilt, Laboratory of financial and banking systems and macroeconomic policies, chlef, Algeria, Baghdad.mhamed@univ-tissemsilt.dz, **(Corresponding author)**.

**D. Douifi Hamza, U. Tissemsilt, Laboratory of Modern Economy and Sustainable Development, Algeria, hamzadhouifi@gmail.com.

1. Introduction :

Creative accounting is one of the most recent manipulative accounting practices. It capitalizes on accounting flexibility and the multiple accounting alternatives, methods and policies, which in turn affect the quality of accounting information through misrepresentation and misleading financial statement users, without however breaching accounting rules and standards. This sometimes makes it rather difficult for internal or external auditors or even government and non-governmental regulators to detect the misinformation, especially when accountants are skilled and knowledgeable about every aspect of creative accounting practices.

Like other economic establishments, insurance companies are not immune from such fraudulent practices. In this vein, the Algerian legislation passed Act No. 95-07 of January, 25th 1995 and Act No. 06-04 of February 20th 2006 on insurance to set forth the methods and objectives of state control and supervisory bodies (administrative and technical control). The most important measures introduced included the enhancement of supervision and control of insurance companies' work through the creation of monitoring and control bodies (the Insurance Directorate, represented by the Minister of Finance, the National Insurance Board, the Supervision Committee and Insurance Inspectors). These bodies are entrusted with a number of tasks, most importantly, granting and withdrawing approvals, ensuring that approved insurers and insurance brokers abide by the legislative and regulatory provisions on insurance and/or reinsurance, oversight of the books, records, contracts, statements and the accounting documents prepared.

1.1. Research Question: This leads us to formulate our problem statement as follows:

To what extent do monitoring and control bodies influence the practice of creative accounting in insurance institutions?

1.2. Study Hypotheses: for the purpose of answering the main question of the study, the hypotheses lurking behind our study are:

H01: "The monitoring and control bodies abide by the generally recognized and established governance framework when performing their duties";

H02: "The monitoring and control bodies commit to the duties with which they are entrusted in national laws, legislations and regulations";

H03: "Management actors exercise creative accounting when preparing and presenting financial statements";

H04: "There is a statistically significant relationship between monitoring and control bodies' effective control and creative accounting practices in insurance organizations at a 95% confidence level."

1.3. Research objectives: Our research intends to investigate the situation and role of monitoring and control bodies in insurance institutions by gauging the extent to which these bodies adhere to the governance framework and to the national legislations and laws while performing their functions, and the effectiveness of such commitment in curbing creative accounting in insurance institutions.

1.4. Study methodology: In order to answer our research question and achieve our intended objectives, a descriptive method was adopted in the theoretical framework whereby the monitoring and control bodies of insurance companies are identified, and the concept of creative accounting is defined. In the empirical section of our paper, a survey was administered to a group of insurance institutions, the data acquired were then processed using SPSS as a tool for compiling and analyzing information, and assessing and testing our models. Also, the deductive method has been used to link the different aspects of the variables of our study and consequently infer the relationship between monitoring and control bodies and creative accounting within insurance organizations.

1.5 Literature review: Many previous studies have investigated the role of monitoring and control bodies in insurance institutions, including:

1.5.1. Yahiaoui, F, (2012): The Role of the Supervisory Bodies in Insurance Business Control – Algeria as a case study – this study attempted to investigate and evaluate the situation of monitoring and control authorities in Algeria and figure out how to establish effective supervisory entities and define the new role they play nowadays. The study concluded that the Algerian insurance companies do not have their own strategy to address any potential risks. Algerian insurance companies, the researcher continues, believe that the oversight process is sufficient, and that it ensures the smooth functioning of the insurance business as a whole. She also found that there is a constant communication between insurance companies and the National Insurance Board, and that such communication maximizes their contribution towards mapping the trajectory of the insurance process in the country.

1.5.2. Amine, M, (2014): The Role of Damage Insurance Companies' technical Activity Control in Enhancing their Financial Solvency - the Algerian Insurance Company (CAAT) as a Case Study. This research work sought to highlight the technical activity and the basic operations that make it up in the context of insurance companies, identify insurance industry control essentials and underscore the role of insurance companies' oversight. The study concluded that state control over the insurance sector and over the companies active in it enables insurance companies to effectively pursue their technical activity in a way that affirms and safeguards the rights of those insured, and ensures that they receive them when the insured risk occurs. Another finding was that the restrictions imposed by the external control body on companies' investments will also ensure that the insured's funds are invested in less risky areas.

2. Monitoring and Control Bodies.

2.1. Ministry of Finance: Under the provisions of Law 06/04 on Insurance, the Minister in charge of Finance has the authority to exercise control over insurance institutions; he is the one who grants approvals to insurers to engage in insurance activities, and has the power to establish penalties for insurance and/or reinsurance companies and foreign insurance companies' branches where they act in violation of the legal and regulatory provisions relating to the insurance activity. (Ordonnance n° 95-07 modifiant et complétant par la loi n° 06-04, article 220).

The complete or partial withdrawal of approvals is undertaken by the Minister in charge of Finance after consultation with the National Insurance Board, license revocation lies

within the power of the license granting authority in accordance with the principle of parallelism forms, this implies that the decision to revoke licenses is irrevocable (Ordonnance n° 95-07, article 221).

2.2. The National Insurance Board: As per the provisions of Article No 274 of Order No 95-07, dated January 25th, 1995, amended and supplemented by Act No 06-04, dated February, 20th 2006 on insurance, the National Insurance Board is defined as an advisory body headed by the Minister in charge of Finance. It is consulted in matters involving the situation, regulation and development of the insurance and re-insurance activity. The board, commissioned or initiated by the Minister in charge of finance, may prepare preliminary drafts for legislative or regulatory provisions within its purview. It may also form one or several special internal committees, and is also consulted in connection with granting, amending and withdrawing approvals from insurers and insurance brokers. It is also a center for designing and conducting technical research relating to the insurance industry, including market regulation studies, research and development coordination and compulsory warranty pricing.

2.3. The Supervisory Commission: This commission was created pursuant to Act No 06-04, dated February, 20th 2006 as an organ directly responsible for supervising the insurance activity in Algeria. State control over insurance activity had been hitherto within the realm of responsibility of the minister in charge of finance. Article No 209 of the above-mentioned Act provides that “a Supervisory Insurance Commission is to be established by the authority responsible for insurances at the Ministry of Finance. The commission shall act as a control administration”.

The commission, as provided for in the aforementioned Article, is made up of five members including the Chairperson of Commission who is appointed under a presidential decree and on the proposal of the Minister of Finance, in addition to two Judges nominated by the Supreme Court and a Representative of the Minister of Finance, the fifth member is an Insurance Expert. The members of the Commission are fully independent given the presidential decree under which they are appointed, and the way the commission is formed, which gives minimal authority to the Ministry of Finance. The budget of the Commission is equally independent as it is charged to the public treasury.

According to Article 210 of the Act No. 06-04 above, the Supervisory Commission’s goal is to:

- Ensure that the approved insurance companies and insurance brokers adhere to the legislative and regulatory provisions on insurance and reinsurance;
- Ensure that these companies fulfill and are still able to fulfill their contractual obligations towards the insurer;
- Verify information about the origin of funds used to generate or increase the insurance and/or reinsurance companies’ capital.

2.4. Insurance Directorate: The Insurance Directorate is the body in charge of insurances at the Ministry of Finance. It is one of the departments of the Directorate General of the Treasury. The Insurance Directorate is the implementing structure of the control process managed by the Supervisory Commission. The Insurance Directorate keeps the Ministry of

Finance fully informed of what is going on in the sector, and it consists of (Décret exécutif n° 07/364, p5):

- The Sub-Directorate of Organization;
- The Sub-Directorate of Follow-up and Analysis;
- The Sub-Directorate of Control.

The functions of the Insurance Directorate include:

- Considering and proposing the necessary measures for an appropriate coverage in the area of national ownership insurance, whether economic or social;
- Considering and proposing measures to control and promote insurers and reinsurers' savings;
- Considering and implementing measures that would encourage the development of all types of insurance;
- Managing the bodies under the authority of the Minister of Finance exercising insurance-related activities,
- Making sure that the debts of insurance and reinsurance companies and cooperatives are honored;
- Examining approval application files of insurance, reinsurance and insurance broker companies and cooperatives.

2.5. Insurance Inspector: “Commissaire Controleur” or Controlling Commissioner was changed to “Insurance Inspectors”. The body of inspectors include the following ranks: the rank of Inspector, Main inspector, Central inspector, General inspector, and Chief Controlling Commissioner of insurance (Décret exécutif n° 07/364, article 16). The tasks of the inspection body are as follows (Yahiaoui, F, pp. 106-108):

- On-site investigation and/or examination of the documentation of ledger books, records, contracts, statements, accounting documents and the documents of the operations conducted by insurance and/or reinsurance companies;
- Ensuring that the legislative and regulatory provisions applicable to their field of activity are applied and investigating dispute cases;
- Preparing legislative and regulatory texts related to their business;
- Proposing actions that would orient control processes, improve the methods of verification and increase the effectiveness of control operations;
- Follow-up, coordination and supervision of control operations, proposing any measure that would improve the organization and management of interests, visualizing and proposing legislative drafts in connection with insurance and undertaking studies to improve the technical procedures used in financial management.

3. Creative Accounting:

3.1. The concept of creative accounting: Although the concept of creative accounting has been addressed by a large number of researchers and writers, there is still no firm consensus on its definition. The disparate definitions hitherto offered by researchers are

due to their different perspectives and the existence of many other similar terms, such as earnings management, income smoothing, disclosure management, window dressing....etc. The most important definitions are introduced below:

Professional business journalist Griffiths defines creative accounting in the following terms:

"Every company in the country is fiddling its profits. Every set of published accounts is based on books which have been gently cooked or completely roasted. The figures which are fed twice a year to the investing public have all been changed in order to protect the guilty... In fact this deception is all in perfectly good taste. It is totally legitimate. It is creative accounting" (in Sabrina, R, p. 123).

Nacer and Pendlebury (1992) observe: "Creative accounting is the transformation of financial accounting figures from what they actually are to what preparers desire by taking advantage of the existing rules and/or ignoring some or all of them" (pp. 115)

Others believe that creative accounting is "a process whereby accountants use their knowledge of accounting rules to manipulate the figures reported in the accounts of a business" (Amat & others, 1999, pp.164)

Some argue that creative accounting can be viewed in two different ways. (Tijani, 2012, pp.34)

- **Positively** in that it consists in finding unconventional accounting measures and solutions that enhance decision making. It can also provide useful and important accounting information for those who use it. Furthermore, creative accounting contributes to the innovation and development of accounting procedures and methods.
- **Negatively** in that it is practiced through trickery, distortion and manipulation of numbers to portray a certain image or cover up certain facts to the advantage of some parties.

3.2. Motives for Indulging in the Creative Accounting Practices: Creative accounting is practiced for the purposes listed below

- The Creative accounting techniques are sometimes used to improve companies' financial value which reflects their financial performance, when their operating or investment conditions do not otherwise allow such improvement to occur naturally and without interference from their managers. (Fatima Al Zahraa, M et al, 2017, pp. 368).
- Obtaining or maintaining finance: the company seeking financing. Creative accounting techniques are used to improve its value, in order to influence credit decision-making in financial institutions (ibid., P. 369).
- Some financial institutions, through creative accounting techniques, deflate their profits and earnings and inflate their expenditures in order to reduce the tax base based on which the withholding tax is assessed (Al Agha, 2010, pp. 85).
- To obtain an advanced or higher rating than their competitors in the professional classifications conducted by some international and local institutions. This assessment is based on many criteria, including the assessment of the company's financial value and its position in terms of financial power, which. Therefore, many organizations resort to

improving their balance sheets to be accorded a high rating using different creative accounting techniques (Dhouifi, & Mahmoudi, 2018, pp. 376).

- The laws of certain companies sometimes allow their managers and employees to freely trade their company's shares like the rest of shareholders, in which case they would use creative accounting methods to delay the release of the real information to the market, thus strengthening their chances to make use of the enterprise's internal news (Abu Tammam, 2013, pp. 24).
- Use managers for creative accounting to increase profits, especially if their incentives and rewards are associated with those profits (Fatima al-Zahra, et al, pp. 369).
- Avoiding Political Cost represented in the burden that may be borne by large-scale economic units as a result of the laws, regulations and requirements imposed by the state, including those legislations raising tax rates or charging social burdens upon economic
- managers resort in enterprises where the debt-to-equity ratio is high Sometimes, use creative accounting methods and policies for maximize their profits to avoid the so-called "technical default" in debt agreements (Student, 2013, p.26).

3.3. Forms of Creative accounting: Being a form of accounting data manipulation, creative accounting may come in many forms as shown below:

- Aggressive Accounting: The deliberate and purposeful selection and application of specific accounting methods and principles to achieve certain desirable objectives, including high profits, regardless of whether or not the accounting practices applied follow the generally accepted accounting principles (Fadawi, 2014, pp. 252).
- Earnings Management: By manipulation of income through overstatement or understatement in order to reach a certain goal set by the management, to meet the expectations of a certain financial analyst. (Hammad, 2011, pp. 46).
- Income Smoothing: A deliberate leveling of the reported income to reach the desired level or trend. It involves moving the income between varying accounting periods; reducing income in high-income years and moving it to low-income years (Abu Hilal, 2010-2011, pp. 15).
- Fraudulent Financial Reporting: by displaying false data, or deleting or hiding certain values in the financial statements in order to mislead financial statement users. This type of manipulation is illegal (al-Ashtar, 2010, pp. 30).
- Big Bath Accounting: .the big bath strategy involves a misrepresentation of the income statement with the purpose of portraying the bad results as worse than they truly are. This creative accounting practice is resorted to in bad times, because by overstating losses, the company can shape next year's earnings. (in Fadawi, pp. 138).

4. Impact of Monitoring and Control Bodies on the Practice of Creative Accounting in Insurance Organizations.

In this section, we shall attempt to gauge how much monitoring and control bodies adhere to the governance framework, and to national legislations and laws when performing their control functions, and how effective they are in curbing creative accounting in insurance organizations. In order to achieve the objectives of the empirical part of our study, we devised a survey based mainly on the previous studies as well as on the Algerian laws and legislations regulating and defining the responsibilities of those supervisory bodies in the context of their insurance control operations.

4.1. Study Population and Sample: Our study population comprises a group of insurance and reinsurance institutions. The target group includes different management actors in addition to insurance brokers. A random representative sample was taken from the original population; 75 copies were administered, 53 of which were recovered.

4.2. Study Tools: The survey was designed for the purpose of collecting preliminary data from the survey sample based on previous studies and on the laws and regulations defining the functions of monitoring and control bodies, and then was administered to the survey sample. The survey comprises two parts: the first part looks into the respondents' personal and professional data; whereas the second one investigates the extent to which supervisory and control bodies commit to their responsibilities while performing their control functions, it also looks into creative accounting practices when preparing and presenting financial statements.

4.3. Presenting and Analyzing the Characteristics of the Survey Sample: In terms of major and scientific level, 57.2% of the respondents are holders of law, finance, banking and insurance degrees, this is confirmed by the 2.5 arithmetic mean value, 21.4% of the persons in the sample have degrees in business management, while the remaining 21.4% have other degrees. As far as professional experience is concerned, 71.4% of the respondents identified themselves as belonging to category 5 years and more, and 28.6% to the category of less than 5 years of experience. As for professional position, the heads of department and research officers took the lion's share with 57.2%, 14.3% were managers, another 14.3% were insurance brokers while the remaining 14.2% occupied other positions.

4.4. Survey Reliability Test: By survey reliability is meant that if the survey is re-administered to the sample more than once under the same conditions and circumstances over a specified time period, the same results would be obtained, i.e. the results are stable to some extent. In order to test the stability of the measurement instrument in this study, the Alpha Cronbach coefficient was employed, the validity coefficient equals the square root of the reliability coefficient. The results can be summarized in the following table:

Table (1): Distribution of Cronbach's Alpha coefficient per Survey Axis

Axes	Expression	Cronbach's alpha	Validity coefficient
Governance of Monitoring and control bodies	07	0.786	0.886
Functions of monitoring and control bodies	08	0.712	0.843
Methods of creative accounting	09	0.891	0.943

Source: Designed by the Researchers Based on SPSS V22 Output.

As per the table above, we note that all axes' coefficients ranged from 71.20% to 89.10%, which is higher than the statistically acceptable ratio of: 60%. The ratio we have obtained can be considered as very good and statistically acceptable. As to the ratios of the survey statements, they ranged from 88% to 90%. Henceforth, we may view the results of

this survey as reliable, and ascertain that the measurement tool is reliable and effective in achieving our research goals.

All validity coefficients are very high, ranging from 84.30% to 94.30%; therefore, the survey statements enable us to reach the research goal for which the survey was devised.

4.5. Presenting and Analyzing the Research Variables: in what follows, we will analyze the current situation of the governance of monitoring and control bodies and their functions, as well as the extent to which creative accounting methods are used in insurance institutions.

4.5.1. Governance of Monitoring and Control Bodies: In order to know to what extent monitoring and control bodies adhere to the governance framework when performing their regulatory functions, we shall analyze the survey paragraphs based on SPSS V22 outputs as outlined below:

Table (2): Results Obtained from the Survey Sample on the Governance of Monitoring and Control Bodies

Axis 2: Governance of monitoring and control bodies	Mean	Deviation	Result
Monitoring and control bodies operate within a clearly defined legal and institutional framework	5	0.00	Fully agree
Within the context of governance, monitoring and control bodies are empowered to issue and enforce legal rules through administrative means	4.71	0.45	Fully agree
The framework of monitoring and control bodies is clearly defined, so are the internal governance procedures	4.85	0.35	Fully agree
The work of monitoring and control bodies is subject to no political or governmental interference	5	0.00	Fully agree
Monitoring and control bodies draw up a code of conduct applicable to all individuals, and ensure that it is actually put into practice	4.71	0.45	Fully agree
The managers of monitoring and control bodies act impartially and have high levels of experience and skill	4.85	0.35	Fully agree
Monitoring and control bodies commit to confidential information protection measures	4.88	0.32	Fully agree
Results of Axis 2	4.85	0.27	Fully agree

Source: Designed by the Researchers Based on SPSS V22 Output.

As outlined in the table, the sample' average implementation of principle two, namely, the governance of monitoring and control bodies ranges between 4. 71- 5, which implies that the sample of the study applies the indicators of governance of monitoring and control bodies. We also note that the standard deviation is small; valued at 0 for paragraphs 1 and 4, entailing that the answers gathered from the respondents are homogenous.

It is further noted that the weighted mean of the indicators of the principle, as shown in the table, is 4.85, this entails that the sample of the study believes that monitoring and control bodies adhere to the governance framework when carrying out their control functions.

4.5.2. Functions of Monitoring and Control Bodies: In order to determine the extent to which supervisory and control bodies commit to their duties as set out in the national legislations and laws, we shall analyze the survey paragraphs based on SPSS V22 outputs as outlined below:

Table (3): Results Obtained from the Survey Sample on the Functions of Monitoring and Control Bodies

Axis Three: Functions of monitoring and control bodies	Mean	Deviation	Result
They consult actuaries on the preparation and pricing of the new insurance policies and the computation of reserves	5	0.00	Fully agree
They oversee new insurance products' marketing policy and ensure that they are admitted	4.71	0.45	Fully agree
They oversee insurance companies to ensure that they commit to their obligations by building up and controlling reserves and technical debts	4.85	0.35	Fully agree
They work on the development of the insurance market to ensure that it is complementary with the social and economic development of the country	5	0.00	Fully agree
They control the bases for calculating premiums and observe policy clauses to ensure that they are not abusive and that the amounts of premiums are not overestimated	4.71	0.45	Fully agree
They review investments to make sure they are carried out legally and at the established ratios	4.85	0.35	Fully agree
They settle the compensation disputes and complaints arising between the insured and insurance companies	4.88	0.32	Fully agree
They review the final statements that are certified by the auditor after examining and reviewing the company's	4.80	0.40	Fully agree

accounts			
Results of the third axis	4.85	0.29	Fully agree

Source: Designed by the Researchers based on SPSS V22 Output.

The table above shows that the sample's average application of principle 3, namely, the functions of monitoring and control bodies is between 4.71-5. This suggests that the sample of the study applies the indicators of monitoring and control functions. The paragraph rated the highest in terms of the implementation of the functions contained therein was the first paragraph about consulting actuarial experts on the preparation, pricing and calculation of new insurance policies, while the paragraph rated the lowest compared to the other paragraphs was the second one on monitoring of the marketing policy and ensuring that new insurance products are admitted. We also observe a small standard deviation of 0 for paragraphs 1 and 4, which points to the homogeneity of the responses gathered from the respondents.

Additionally, it is observed that the weighted arithmetic mean of the indicators of the principle shown in the table above is 4.85, which indicates that the survey's sample believes that monitoring and control bodies efficiently take over their tasks as specified in the national legislations and laws.

4.5.3. Creative Accounting in Insurance institutions: To determine the extent to which actors within insurance organization management practice creative accounting when preparing and presenting financial statements, the paragraphs of the survey will be analyzed based on the output of SPSS V22 as shown hereunder:

Table (4): Creative Accounting in Insurance Institutions

Axis 4 : methods of creative accounting practices	Mean	Deviation	Result
Insurance institutions change and misrepresent their financial situation to mislead audiences, contributors and creditors	1	0	Fully disagree
Insurance institutions transfer their assets and liabilities to their subsidiaries without incorporating them in their financial statements	1.07	0.25	Fully disagree
Insurance institutions manipulate the timing of transactions to set a certain year of profit or loss.	1.15	0.36	Fully disagree
Insurance institutions recognize revenues before they are earned	1	0.00	Fully disagree
Insurance institutions record operational expenditures as funding or investment expenditures	1.07	0.25	Fully disagree
Insurance institutions record long-term lease contracts	1.15	0.36	Fully

as operating leases in the company's books.			disagree
Insurance institutions use practices that deviate from the conventional or standard accounting practices by manipulating the value of expenses and revenues	1	0.00	Fully disagree
Insurance institutions intentionally select and apply specific accounting methods to achieve desired administrative objectives.	1.07	0.25	Fully disagree
Insurance institutions do not provide sufficient information on their financial situation to the clients	1.15	0.36	Fully disagree
Results of the fourth axis	1.07	0.20	Fully disagree

Source: Designed by the Researchers Based on SPSS V22 Output.

The table illustrates that the sample's average application of principle 4, namely, creative accounting practices in insurance organizations, ranges between 1 and 1.15 as most of the responses gathered from the survey sample were: fully disagree. This suggests that the survey sample does not practice or use creative accounting in insurance institutions, which is a clear indication of the effective role played by monitoring and control bodies in curbing creative accounting. We also note a small standard deviation for all the paragraphs of the axis, which implies that the answers collected from the respondents regarding the implementation of the axis (creative accounting practices), is homogeneous.

Additionally, as one can see in the table, the weighted arithmetic mean of the indicators of the this principle is 1.07, which suggests that the survey's sample believes that actors within their insurance institutions do not undertake creative accounting when preparing and presenting their financial statements.

4.6. Hypotheses Testing Results: To describe the extent to which monitoring and control bodies adhere to the governance framework and to their mandated tasks as set forth in legislations and laws, we shall test our hypotheses by computing the mean and the standard deviation of the study axes, and carry out a T-test as outlined below:

Table (5): Hypotheses Testing Results

Axes	Mean	S deviation	T-test	Sig	Results
Governance of monitoring and control bodies	4.86	0.26	185.83	0.00	True
Tasks of monitoring and control bodies	4.85	0.023	207	0.00	True
Methods of accounting practices	1.50	0.06	24.92	0.00	Not true

Source: devised by the researchers based on SPSS V22 output.

As per the table above, the arithmetic mean for the second and third axis is 4.86 and 4.85 respectively, this goes to prove that the governance of monitoring and control bodies is there and is largely enforced, and that these bodies do perform their functions in accordance with the national legislations and laws when exercising control over insurance institutions. Therefore, the first two hypotheses (H01) and (H02) on the compliance of monitoring and control bodies to the framework of governance and their adherence to national laws and legislation when completing their tasks are validated. The fourth axis’s arithmetic mean is 1.50, which points to the absence of creative accounting practices. Accordingly, the third hypothesis (H03) is refuted. The table also shows that all t-test values are statistically significant at a ($p \leq 0.05$) significance level against a standard value of 3.

4.7. Monitoring and Control Bodies - Creative Accounting Relationship Model:

4.7.1 Normality Test: In order to estimate the model and analyze the data, the latter must follow the normal distribution; this can be illustrated in the following table:

Table (6): Normality test

The variables	Kolmogorov–smirnov			Shapiro–wilk		
	statistic	df	sig	statistic	df	sig
Governance of monitoring and control bodies	0.41	25	0.12	0.28	4	0.08
Tasks of monitoring and control bodies	0.62	30	0.21	0.33	6	0.10
creative accounting Methods	0.72	33	0.08	0.55	5	0.09

Source: Designed by the Researchers Based on SPSS V22 Output.

The previous table demonstrates that all significant values sig are greater than 0.05. Therefore, all data are normally distributed.

4.7.2 Modeling the relationship: Monitoring and Control Bodies - Creative Accounting : In order to model the relationship between monitoring and control bodies and creative accounting in Insurance institutions, the researchers have entered the data into SPSS V22, and the information shown in the following table were obtained

Table (7): Estimation and Testing of the Model

Parameter	Parameter value	T- Sig (T-test)	R	R ²
A	10.39	0.00	- 0.828	0.685
α_1	-1.85	0.00		

Source: Designed by the Researchers Based on SPSS V22 Output.

The data in the table above can be interpreted as follows:

- The correlation coefficient R is -0.828, this means that there is a negative correlation at -82.8% between the governance and functions of monitoring and control bodies and creative accounting practices. In economic terms, this can be explained by the fact that governance system actually maximizes internal accounting and control systems, particularly when it comes to internal checks. It also achieves the highest possible level of transparency and disclosure in financial reporting; such factors contribute to reducing creative accounting practices.
- The coefficient of determination (correlation coefficient squared R²) is 0.685, which means that 68.5% of the changes occurring to the dependent variable are due to the independent variable, while the remainder 31.5% are due to other random factors;

Based on SPSS V22 output, the relationship model between the effective oversight of monitoring and control bodies and creative accounting practices can be estimated as follows:

$$Y = 10.39 - 1.85 G_i + \epsilon$$

The initial value of creative accounting (a) is statistically significant, which implies that in the absence of a real exercise of the functions of monitoring and control bodies in insurance institutions, it equals 10.39 points out of a total of 45 points;

$\alpha_1 = -1.85$, the marginal propensity of the governance and functions of monitoring and control bodies, is statistically significant. This signifies that whenever this indicator is present as required by the governance framework and functions of monitoring and control bodies, including consulting actuaries regarding the preparation and pricing of new insurance policies and the computation of reserves, with the other variables assumed constant, creative accounting practices decline by 1.36 points;

4.7.3. Testing the Model: To test the relationship model: monitoring and control bodies - creative accounting, an analysis of variance (ANOVA) is carried out below.

Table (8): Test Anova Monitoring and Control Bodies - Creative Accounting in Insurance Institutions

Model	Sum of squares	df	Mean squared	F	F-sig (F-test)
Regression	1.041	1	1.041	37.43	0.000
Residual	1.93	68	0.0285		
Total	2.971	69	1.0695		

Source: Designed by the Researchers Based on SPSS V22 Output.

From the table used to examine the statistical validity of the regression model, we note that the significance level of the error of (f-test) is $P=00.00$, less than $\alpha=0.05$ statistical level. In statistical terms, this goes to prove the validity and the high explanatory power of

the simple linear regression model, which consequently proves the validity of hypothesis H04: "There is a statistically significant relationship between the effective oversight exercised by monitoring and control bodies and creative accounting practices in insurance organizations" at a 95% confidence level, which can be represented in the form of a simple regression equation.

5. Conclusion

Monitoring and control bodies play a crucial role in insurance institutions. They maintain the good functioning of insurance institutions and guarantee the insurance rights of those insured by monitoring insurance institutions' financial solvency and addressing the financial issues and risks they face.

Results: The major findings of our research can be listed below:

- Insurance companies are among the institutions that highly depend on monitoring and control bodies in their activities, including the examination of approval applications, supervision, control, counsel and new product pricing... etc;
- Monitoring and control bodies adopt simple traditional control methods; they don't employ modern risk-based methods such as early warning and internal models;
- The greater the independence of monitoring and control bodies, the greater the need for an adequate control on insurance institutions so that monitoring and control systems can curb creative accounting practices;
- Monitoring and control of insurance companies is not only about respecting a set of rules and laws; it is a culture and a way of regulating relationships with insurance customers within a clear transparent framework and in accordance with the principles and mechanisms of governance.
- The assessment and testing of the relationship between monitoring and control bodies and creative accounting in insurance institutions revealed the impact of monitoring and control bodies on creative accounting, which is manifested in a strong adverse relationship (negatively sloped) of -82.8%;

Recommendations: In light of our findings, a number of recommendations are proposed hereunder:

- Our perception of control should go beyond the bounds of machinery and mechanisms, it should rather be understood as the effective control that seeks solutions to the difficulties and constraints faced by the insurance activity, and the prevention and hedging against the risks that threaten its stability and development ;
- The role of oversight and control bodies should be strengthened by setting regulatory rules entrenching a culture of governance, the latter ought to be incorporated into the core components of the insurance culture of officials and managers for the purpose of improving performance;

- A culture of governance should be promoted amongst all parties in order to oblige all actors in insurance institutions to honor their responsibilities and commitments, thereby enhancing performance and competitiveness;
- Building a robust legal and regulatory framework and enforcing the laws and legislations relating to the responsibilities of oversight and control bodies. This would ensure the quality and implementation of legislations and enhance the efficiency and effectiveness of control bodies' performance;
- Increasing the rate of disclosure and transparency of the information contained in the accounting and financial reports of insurance institutions by providing a more binding legal framework that is suitable for all parties, such a step would create a competitive working environment and trigger progress and innovation inside insurance institutions.

References:

- Amat, O., Blake, J. and Dowds, R., The Ethics of Creative Accounting, *Journal of Economic Literature*, 1999, Vol 62,1-17
- Décret exécutif n° 90/334 (27 octobre 1990), contenant la loi fondamentale sur les travailleurs appartenant aux secteur d'administration chargé des finances, journal officiel n° 46, année 1990, article 16.
- Décret exécutif n° 07/364 (28 novembre 2007), qui comprend l'organisation de l'administration centrale au sein du ministère des finances, journal officiel n° 75, du 02 décembre 2007, p. 05.
- Naser, K. and Pendlebury, M, (1992), A Note on the Use of Creative Accounting. *British Accounting Review*, 1(24),111-118.
- Ordonnance n° 95-07 modifiant et complétant par la loi n° 06-04 (20 février 2006), *relative aux assurances*, journal officiel n° 15, année 2006, article 220.
- Ordonnance n° 95-07 modifiant et complétant par la loi n ° 06-04, *op.cit.*, article 221.
- Abu Tammam, (2013), *the Extent of Cognition by Accountants, Auditors, Financial Analysts and Financial Statement Users to Creative Accounting Practices on Cash Flow Statement*, (Master' thesis), School of Business Administration, Middle East University, Amman.
- Abu Hilal, M (2010/2011), *Building a Model to Reduce the Phenomenon of the Income Smoothing Behavior in the Companies Listed on Palestine Securities Exchange, Compared With the Model of Malaysia*, (PhD thesis), Amman Arab University for Postgraduate Studies.
- Al-Agha, S (2010), *The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Impact of Creative Accounting*, (Masters' thesis), Faculty of Economic and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

- Al-Ashtar, H(2010), *The Relationship between Earnings Management and Stock Unexpected Returns and Firm size Bearing on this relationship-* a Empirical Study on the Traded Companies listed on Palestine Stock Exchange – (Master's thesis), Islamic University of Gaza, Palestine.
- Al Halabi, L (2009), *the Role of External Auditor in limiting the impact of Creative Accounting on the Credibility of the Financial Statements issued by Jordanian Public Shareholding Companies*, (Masters' thesis), Business College, Accounting Department.
- Sabrina, R (2016–2017), *Impact of Creative Accounting on Enterprise Performance Measurement and Evaluation, Bejaya National Enterprises as a Case Study*, (PhD thesis), University of Blida 2.
- Taleb, B (2013), *the Impact of Creative Accounting Techniques on the Quality of Accounting Information under International Accounting Standards*, (Master's thesis), Faculty of Economic and Administrative Sciences, *University of Sulaimani*, Iraq.
- Yahiaoui, F (2011–2012) *The Role of the Supervisory Bodies in Insurance Business Control – Algeria as a case study*, (Master's thesis), University of M'sila, Algeria.
- Douifi, H &Mahmoudi, A (2018), The Role of Corporate Governance in Enhancing the Quality of Accounting Information and Curbing the Practice of Creative Accounting. *Journal of Development and Applied Economics*, M'sila University, 2(1),374–384
- Fadawi, A (2014), the Role of Corporate Governance Pillars in Reducing Creative Accounting Practices. *the University Journal*, 1(16),243–276
- Fatima al-Zahraa, M et al (2017), the Role of Corporate Governance in Reducing Creative Accounting Practices, *Journal of Finance and Management*. Hamma Lakhdar Eloued University, Eloued, Algeria, 1(1),363–373
- Tijani, B (2012), Creative Accounting: Innovative Concepts and Methods for Beautifying the Image of Income. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, University of Setif,12 (12),23–50

The evolution of scientific publishing about Startups in the third millennium: A Bibliometrics analysis

Roucham Benziane *, Mahmoudi Houcine **

Received:27/07/2021

Accepted:02/12/2021

Published:06/02/2022

Abstract: *The present study aims to explore the Start-up phenomenon in this third millennium, through monitoring its various definitions and capturing the evolution of scientific publications about Startups, by collecting all the scientific documents produced during 2000-2021 and containing the term "Startups" in their titles, a bibliometrics analysis was adopted; the study has revealed that 74,98% of them appeared in the a last ten yearly publications. Meanwhile, the scientific production about Startups is very crowded, at least three top subjects are interesting in this field, Engineering, business & management, and computer sciences. But the analysis by the author indicates that the top author became from medical sciences.*

Keywords: Startups; Bibliometric analysis; Scopus; Trends.

JEL Classification M13 ,C81, C55

تطور النشر العلمي حول الشركات الناشئة في الألفية الثالثة؛ تحليل ببليومتري

ملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف ظاهرة الشركات الناشئة في هذه الألفية الثالثة، من خلال رصد تعريفاتها المختلفة والتقاط تطور المنشورات العلمية حول الشركات الناشئة، من خلال جمع جميع الوثائق العلمية التي تم إنتاجها خلال الفترة 2000-2021 والتي تحتوي على مصطلح "الشركات الناشئة" في عناوينها، تم اعتماد التحليل الببليومتري؛ كما كشفت الدراسة أن 74,98٪ منهم ظهرت في منشورات آخر عشر سنوات. بالتوازي، فإن الإنتاج العلمي حول الشركات الناشئة غزير للغاية، وهناك ثلاثة مجالات رئيسية على الأقل مثيرة للاهتمام في هذا الحقل تمثلت في الهندسة، وإدارة الأعمال، وعلوم الكمبيوتر. لكن التحليل المتعلق بالمؤلف يشير إلى أن المؤلف الرئيسي ينتسب للعلوم الطبية

الكلمات المفتاحية: شركات ناشئة؛ تحليل ببليومتري؛ سكوبس؛ اتجاه عام.

* Associate professor, Faculty of Economics and Management, Laboratory of Economic Studies and Local Development in South West Algeria, Tahri Mohammed University of Béchar, Algeria. roucham.benziane@univ-bechar.dz (Corresponding author)

** Associate professor, Faculty of Economics and Management, African University of Adrar Ahmed Draia, houcine.mahmoudi@univ-adrar.edu.dz

1. Introduction :

Nowadays, the use of qualitative data analysis is gradually extending in the area of scientific production; different methods have appeared, including analysis of content, speech analysis, reporting analysis and bibliometrics.

The bibliometric aimed to assess scientific research in the fields of technology, engineering, business and economics, and social science (McKiernan, 2005; Shashikumara et al., n.d.).

Bibliometrics is frequently used to find the most influential journal, authors, countries and institutions. In addition, this approach is used to explain publishing trends. Though still seen as one of the best tools measuring the growth of scientific publishing for all fields.

In this direction, the Start-up phenomenon represents a vital topic worth investigating with these instruments; by the way, the term "Start-up" referred a few high-tech micro-companies primarily involved in electronics and computer technology. They were the first highly specialized chain connection in developing well-known advanced technology business network clusters, such as information technologies in Silicon Valley nanotech in Nano Mat, Germany, or photonics in the Scottish Photonic Glen (Photonics, 2018; Truman & Locke, 2016). At present, there are millions of Startups in the world, active in different areas, especially in the technology field; on the light of our introduction, we want to conduct the study for exploring the following:

- **What Start-up means (its definitions, features, types)?**
- **Evolution of publication on Startups during 2000-2021.**

Objectives:

- To investigate the Start-up's research growth and progress.
- Reviewing the subject fields through various paper styles analysis was conducted on Start-up.
- To locate regional and structural contributions to Start-up research from around the world

Important of the topic:

- Undoubtedly the importance of the subject attracts a grown interest from many academics, research centres and government owing to the economic weight of Startups in every economy; the importance rises from this study touches many levels including:
- Refresh the knowledge of PhD students and researches of current science phenomena.
- We are expanding knowledge concerning Startups by presenting a new statistic.
- We are providing readers with the outputs of this study.

2. Background

The origin of Startups can be traced back to the 1970s. as stated in the Oxford Dictionary, the first use of the word "Start-up" in the new meaning occurred in 1976 in the biweekly Forbes, where "the business of investing in the Startups in the electronic data processing field" was mentioned (Forbes, 1976).

A year later, Business week, dated 5 November 1977, cited the term Startups in the title "incubators for Startups, operating in fast-moving industries related to high technology".

Although a growing number of scholars have been trying to capture and describe the unique specific characteristics of the Start-up phenomenon in recent years, there is still no general agreement as to what a Start-up is, both among scientists and business support institutions and among entrepreneurs themselves (Breschi et al., 2018).

In addition, Literature Review, every year, more and more research centres, consulting companies, and other organizations perform researches on Startups. However, the results of those projects don't conduct to a homogeneous picture because researchers suggest their understanding of the term "Start-up" instead of universally accepted definition; the word "Start-up" is described in a variety of ways in the literature. On the one hand, the prevalent approach in academia associates Startups with new businesses that join the market with minimal capital and no prior business experience. On the other hand, Startups are seen as highly creative and dynamically emerging by entrepreneurs and investors, besides the table below denotes some of these definitions.

3. Definitions of Startups

Table (1): Definitions of Startups with references

Definitions of Startups	References
For small high-tech start-up firms, exploitative relationships are formed to commercialize their existing technologies and ensure their current viability by making them more efficient in using what they already know	(Xia & Roper, 2016), Unpacking open innovation: absorptive capacity, exploratory and exploitative openness, and the growth of entrepreneurial biopharmaceutical firms. <i>Journal of Small Business Management</i> , p 936
James Bessen noted that from 1996 to 2006, the number of patent-holding Start-up firms, the same firms often thought of as the champions of innovation.	(Anderson, 2015), Software, abstractness, and soft physicality requirements. <i>Harvard Journal of Law & Technology</i> , 29(2), p 576.
The rise of the venture capital industry has led to the Emergence of Start-up companies founded to commercialize new technologies.	(Basol, 2012), Fabless semiconductor companies, the patent on-sale bar, and the new America invest act. <i>UCLA Journal of Law & Technology</i> , p3.
Startups, signifying by definition at the early, critical step of their development as called the sensitive periods in organizational development, try to attempt perfection in all aspects of their business activities.	(Shavinina, 2012), The Emergence of a new research direction at the intersection of talent and economy: The influence of the gifted on economy. <i>Talent Development & Excellence</i> , 4(1), p 69.
Throughout, we use the term venture to refer to any large expansion project by a new or existing firm and a new plant venture to denote a new manufacturing plant started by a new or existing firm. Start-up refers to the event of creating a new plant venture.	(Balasubramanian, 2011), New plant venture performance differences among incumbent, diversifying, and entrepreneurial firms: the impact of industry learning intensity. <i>Management</i> , 57(3), p549-550.
The main tool for the transformation of ideas into commercial innovations has been the creation and	(Bonaccorsi, 2011), European competitiveness in information

<p>rapid growth of Start-up companies.</p>	<p>technology and long-term scientific performance. <i>Science and Public Policy</i>, 38(7) p 538.</p>
<p>Quinn and Cameron found four major stages: (One) entrepreneurial; (Two) collectivity; (Three) formalization and control; (Four) structure elaboration and adaptation. These stages may also be described as Start-up, rapid growth, equilibrium, and evolve or die.</p>	<p>(Chawla et al., 2010), Are small business critical success factors same in different countries? <i>SIES Journal of Management</i>, 7(1), p 4.</p>
<p>Venture-backed Startups are responsible for many of our most important innovations and highest-paying jobs. While Startups do create new jobs, the initial role of a Start-up is to draw wealth into a community. Startups do bring high salaries, but more importantly, they bring a high level of investment. High technology Startups require cutting edge equipment and facilities. It is important to inform residents to expect 1-2 out of 10 equipment and facilities. It is important to inform residents to expect 1-2 out of 10 companies to succeed. While they may not see an immediate benefit in terms of new jobs in the community, the economic activity stimulated by Startups is a valuable investment. VC has a significant impact on employment and the economy, but it takes time.</p>	<p>(Zaborowski, 2009), Opportunities in a recession. <i>Economic Development Journal</i>, 8(1), p 42,47.</p>
<p>The route for university entrepreneurship is From low tech entrepreneurship to capital accumulation and then to high-tech innovation or Startups.</p>	<p>(Zhou & Peng, 2008), The entrepreneurial university in China: nonlinear paths. <i>Science & Public Policy</i>,35(9), p 645.</p>

Source: Elaborated by the authors, based on references

Throughout the definitions in the table, innovation is the only element that appears in all definitions. Startups are usually associated with new ideas, technology, and innovation.

Other elements like the Lifecycle, Investment, and Economic Impact factors were integrated into some studies; This was not seen as exceptional, Given the various characteristics on which different authors could wish to concentrate and the nature of the multiple studies.

Using a Start-up definition as a grouping criterion, the research publications on this topic may be grouped into three main categories: (Skala et al., 2019, p. 43)

- Startups understood as beginner companies in the early stages of operation,
- Startups are understood as new enterprises which commercialize scientific achievements, that is, new-technology-based firms.
- Startups are understood as entities creating and using (in their core activities) digital technologies (in other words, digital Startups, IT, or information and communication technologies [ICT]),

However, the most popular definition of a Start-up, widely cited in industry publications and scientific literature, was formulated by Steve Blank.

Blank claims (Blank, 2013) that “a Start-up is not a small version of a large company” and that Startups can be identified by their:

- Goals (intentions) that are very ambitious and aim towards becoming a large company that will have a significant impact on the functioning of existing markets or will create entirely new markets;
- Function, which, consistently with the definition quoted above, is a search for a business model, which in practice means continuous testing of business hypotheses, their verification, and possible modification of subsequent versions of the business model;
- A financing structure at the advanced stage of development includes funds obtained from external investors and results in a decreasing share of the founders in the company’s capital.

4. Startups features

It can be summarized that four main features distinguish Startups from other enterprises: (Skala et al., 2019, p. 21)

- The young age of the enterprise and its limited resources (Startups are young companies with limited resources, especially financial ones),
- Innovation (Startups offer innovative solutions innovatively),
- Development and scalability (Startups are ambitious and fast-growing companies),
- The industry in which they operate (Startups are companies working in the digital sector, ICT, or, more broadly, technology companies).

types of Startups: according to Steve Blank’s observations, there are six types as follows:

- lifestyle Startups: work to live their passion.
- Small-business Startups: work to feed the family.
- Scalable Startups: born to be big.
- Buyable Startups: acquisition targets.
- Social Startups: driven to make a difference.
- Large-company Startups: innovate or evaporate.

5. The top tech Startups of 2020

For everyone, particularly tech Startups, the year 2020 has been a difficult one. Despite the tragedy of many businesses going out of business, some tech Startups have managed to survive against the odds. We’d like to explore the top most promising tech Startups of 2020 according to the sites specialized for ranking the most valuable things in the world here are these Startups:

5.1 Air Garage: is a full-stack parking operator based in San Francisco that helps churches and businesses manage and rent out their parking lots. It was founded in 2018 by Chelsea Border, Jonathon Barkl, and Scott Fitsimones. It eliminates barriers to selling parking as a full-stack parking operator, allowing someone with an underutilized lot to get started. Air Garage offers a collection of methods for managing your aircraft.

5.2 Airtable: Last month, they named Airtable as one of the world's top 500 unicorn businesses. Airtable is a cloud-based software company based in San Francisco that blends a conventional spreadsheet with a database. It was founded in 2013 by Andrew Ofstad, Emmett Nicholas, and Howie Liu. It elevates the database from the domain of power users

to the mainstream, resulting in a new form of versatile yet sophisticated productivity tool that anyone can use. Airtable allows users to build and share their own workflows for a variety of tasks, from maintaining an editorial calendar to organizing a big event.

5.3 Capella Space: We've written about Capella Space many times in recent years. Capella Space has begun commercial operations with the launch of seven synthetic aperture radar (SAR) satellites. Capella, based in San Francisco, California, was founded in 2014 by Payam Banazadeh, Uri Tintore, and Will Woods to provide easy access to regular, timely, and versatile knowledge affecting dozens of industries. A network of small satellites provides coverage all over the world. Capella's technology is used by the US government's various branches, including the US Air Force. Capella is completely funded to launch its seven satellite constellation in 2020, with multibillion-dollar investments from DCVC (Data Collective) and Spark Capital.

5.4 Calm: Calm is another Start-up on the list of the world's top 500 unicorn firms. Calm, a San Francisco, CA-based provider of calming apps, raised \$27 million in Series B funding in 2019 and plans to use the funds to continue to broaden its operations and market scope, including offline. Calm, founded in 2012 by Michael Acton Smith and Alex Tew, is a global meditation app. Calm is a global health and wellbeing brand that provides an app that allows users to meditate and relax. Calm also has a sleep, meditation, and relaxation app, which is available on both the App Store and Google Play. It has been downloaded over 50 million times. Calm also produces audio material that improves mental wellbeing and addresses some of today's most pressing mental health issues: the stress anxiety, and depression.

5.5 Robinhood: This is the Start-up that doesn't need any further explanation. Millennials are particularly fond of it. In June of this year, 20-year-old student Alexander E. Kearns committed suicide after mistakingly believing he had a \$730,000 contradictory balance on the Robinhood free-trading app. The company is grounded in Palo Alto, California. Vladimir Tenev and Baiju Bhatt, who had before established high-frequency trading platforms for financial institutions in new York city, formed Robinhood in April 2013. The company's name derives from its goal to "provide everyone, not just the rich, with access to the financial markets."

5.6 Bloomscape: founded in 2017 by Justin Mast and located in Detroit, MI, is an online plant shopping site that sells ready-to-plant plants as well as plant-care equipment. Bloomscape makes it easy to purchase plants by delivering ready-to-plant plants to its customers' doors.

6. Method:

This study assesses the increase of start-up research, which describes the rise in publishing, contribution, and impact of start-up research carried out globally by the researchers. to response properly at requirements of the search problem, a bibliometrics analysis used by collecting all the scientific documents produced during 2000-2021, extracted from Scopus databases on 20th April, 2021, and contain the term "Startups" in their titles, the bibliometrics analysis used as one of the largest tools to measure all trends, the authors have used the following criteria:

- Growth startup publications by year
- Published on startup: Various document types
- Coverage of subject areas

- Geographical contribution to startup research throughout the world
- The top three prolific authors on startup

Analysis by year Analysis by type of documents Analysis by area Analyze by Country
 Analyze by Author

7. Results:

7.1 Analysis by year

The production of most publications is growing since the beginning of the third millennium, this is why we select this period to analyze.

According to the Figure below, annual publications have increased by 79.6% in the last eighteen years.

Figure (1): Evolution of publishing about Startups during 1914-2018

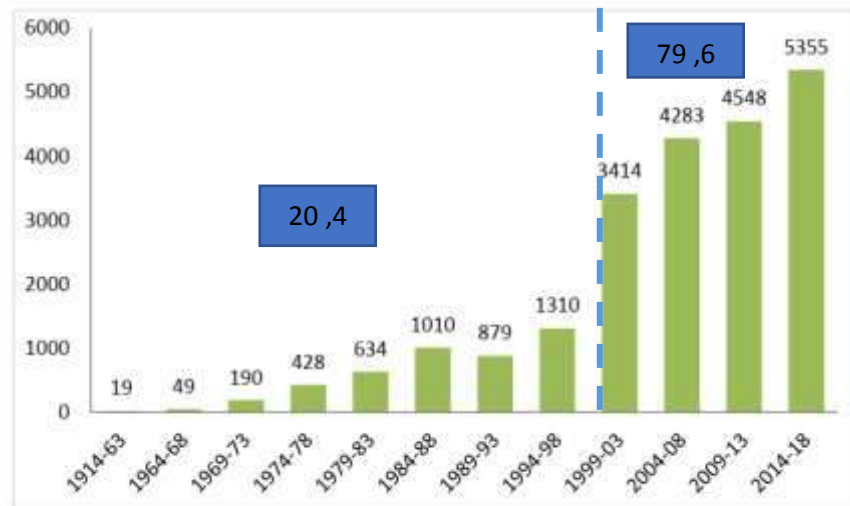


Figure 1: Year-wise publications growth

Table (2): Classification of Start-up’s publishing weights by two period

Period	Nbr doc	%
1914-1998	4519	20,40%
1999-2018	17600	79,60%
1914-2018	22119	100%

Source: Elaborated by authors based on Fig 1

For this research, we will overview the period 2000 to 2021.

Figure (2): Evolution of publishing about Startups during 2000-2021

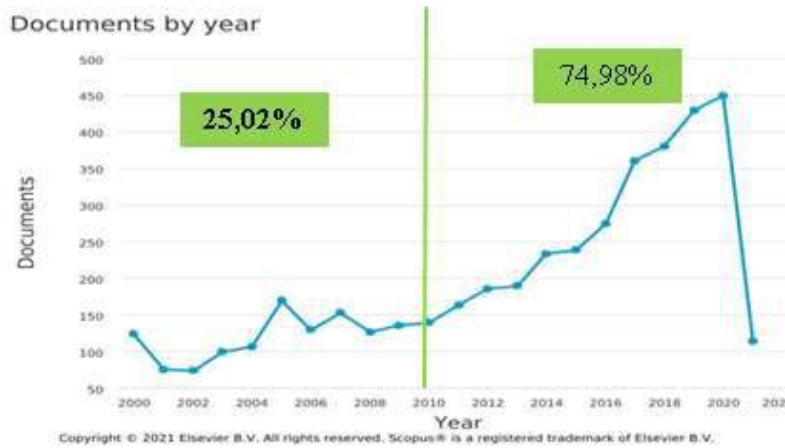


Table (3): Classification of Start-up’s publishing weights by two period

2000-2009 & 2010-2021

Period	Nbr doc	%
2010-2021	3152	74,98%
2000-2009	1052	25,02%
2000-2021	4204	100%

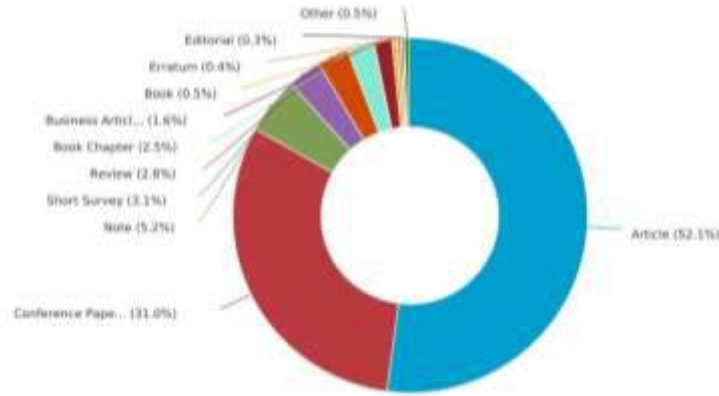
Source: Elaborated by authors based on Fig 2

The Figure above indicates that 74,98% appeared at the last ten yearly publications

7.2 Analysis by type of documents

Figure 2 depicts the different categories of documentation that have been written on Start-up in different types.

Figure (3): Classification of publishing about Startups by type of document during 2000-2021

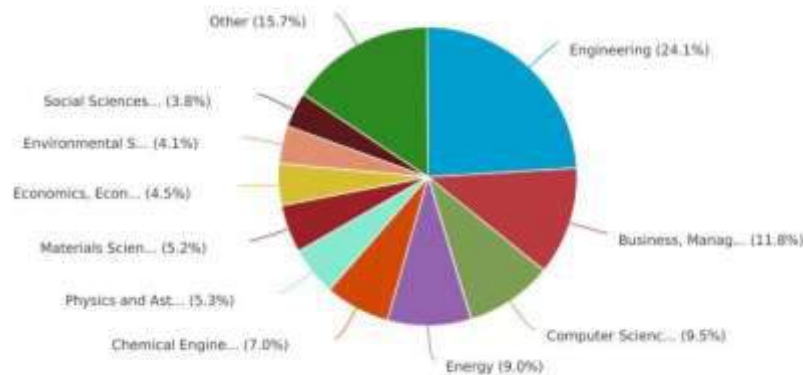


There are ten different forms of documents have been written, including, editorial, erratum, book, article, conference paper, book chapter, short survey, review, note, indicating that Start-up research has a high rate of publishing in all categories.

Journal articles account for the majority of publication (52.10 %), while conference papers accounting (for 31.0 %) and notes accounting for (5.2 %). Less than 3 % for every one of the other categories.

7.3 Analysis by area

Figure (4): Classification of publishing about Startups by subject area during 2000-2021



Engineering, computer sciences, Energy & environmental sciences, business & economics, and social science topics were all included in the Start-up study. Since Startups are a multidisciplinary field that touches on a wide range of topics.

Startups research covered (24.1%) engineering documents, followed by business management and economics (16.3%), then energy and computer sciences with (9.0%) for each one.

7.4 Analyze by Country

There are contributions from all around the world, Over than 90 countries have their contributions about the theme,

Figure (5) Geographical classification of publishing about Startups during 2000-2021

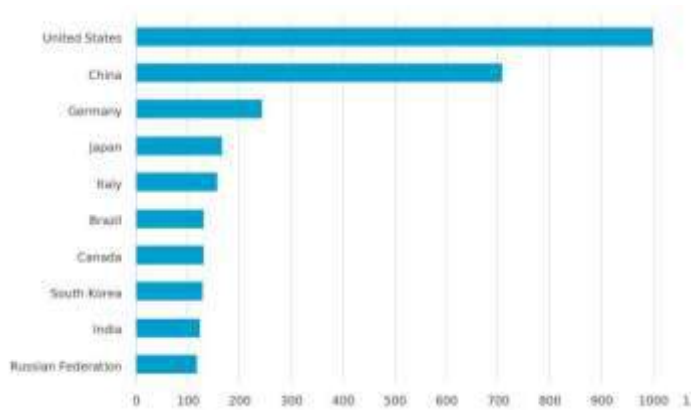


Figure 5 reveals that the United States and China are at the top of the Start-up publishing globe, followed by Germany and Japan.

7.5 Analysis by Author

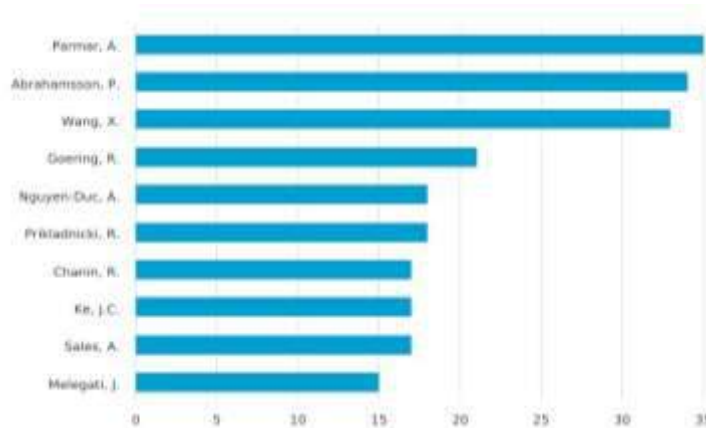
Over than 150 researchers insert the term “Startups” in their documents, the three top authors have more than 33 documents per author:

- Parmar, A., has published in medical industry and health care journals.
- Abrahamsson, P., their papers from business and economics discipline.
- Wang, X their publications in the fields of computer sciences and software engineering.

The appendixes below shows the last documents of Parmar, A., Abrahamsson, P., and Wang, X.

The following seven researchers in the 2020 ranking have between 15 and 20 documents for each one.

Figure 6 classification of publishing about top authors during 2000-2021



Conclusion

The study tries to explore the phenomenon of Startups by presenting the main definitions for a Start-up, formulated in the following communities: academics, entrepreneurs, investors, and business environment institutions. In addition it covers statistically the status and trends of Startups during the period 2000-2021, In general, the definition of a Start-up seems as follows:

- In the field of management practice Most frequently as a business model built on creativity, breaking ground, scalability, and a high rate of growth, and there are features distinguish it from other organizations.
- In the field of research, primarily as a new and temporary business with minimal financial and human capital at the outset, increasingly relying on external funds, both domestic and international, in subsequent growth stages.
- Among 74,98% of Startups appeared in the last ten yearly publications.
- The scientific production related to Startups is very crowded, and the three top subjects are Engineering, business & management, then computer sciences.
- The analysis by the author indicates that the top author belongs to medical sciences.

References:

- Anderson, S. D. (2015). Software, Abstractness, and Soft Physicality Requirements. *Harv. JL & Tech.*, 29, 567.
- Balasubramanian, N. (2011). New plant venture performance differences among incumbent, diversifying, and entrepreneurial firms: the impact of industry learning intensity. *Management Science*, 57(3), 549–565.
- Basol, E. C. (2012). Fabless Semiconductor Companies, the Patent On Sale Bar, and the New America Invents Act: Have Fabless Companies Been Shortchanged, or Is Change Coming? *UCLA JL & Tech.*, 16, i.
- Blank, S. (2013). Why the lean start-up changes everything. *Harvard Business Review*, 91(5), 63–72.
- Bonaccorsi, A. (2011). European competitiveness in information technology and long-term scientific performance. *Science and Public Policy*, 38(7), 521–540.
- Breschi, S., Lassébie, J., & Menon, C. (2018). *A portrait of innovative Startups across countries*.
- Chawla, S. K., Khanna, D., & Chen, J. (2010). Are small business critical success factors same in different countries. *SIES Journal of Management*, 7(1), 1–12.
- Forbes. (1976). unfashionable business of investing in Startups in the electronic data processing field. *Forbes*, 6(2).

McKiernan, G. (2005). Bibliometrics, cybermetrics, informetrics, and scientometrics sites and sources. *Science & Technology Libraries*, 26(2), 107–115.

Photonics. (2018). *Photonics PPP Annual Activity Report*.

Shashikumara, A. A., Manu, T. R., Viral Asjola³ Panna Chaudhary, R. P., & Mankad, M. (n.d.). *Growth and Development of Global Start-up Research: A Bibliometric Analysis*.

Shavinina, L. V. (2012). The Emergence of a New Research Direction at the Intersection of Talent and Economy: the influence of the gifted on economy. *Talent Development & Excellence*, 4(1), 65–88.

Skala, A., Skala, & Barlow. (2019). *Digital Startups in transition economies*. Springer.

Truman, R., & Locke, C. J. (2016). *Gazelles, unicorns, and dragons battle cancer through the Nanotechnology Start-up Challenge*. Springer.

Xia, T., & Roper, S. (2016). Unpacking open innovation: absorptive capacity, exploratory and exploitative openness, and the growth of entrepreneurial biopharmaceutical firms. *Journal of Small Business Management*, 54(3), 931–952.

Zaborowski, J. (2009). opportunities in a recession. *Economic Development Journal*, 8(1), 42.

Zhou, C., & Peng, X. (2008). The entrepreneurial university in China: nonlinear paths. *Science and Public Policy*, 35(9), 637–646.

Appendixes (1): The recent publications of the three top researchers

Parmar

Year	Document title	Authors	Year	Source	Cited by
2016 (3) >	1 These device startups are challenging the status quo	Parmar, A	2016	Medical Device and Diagnostic Industry 38(C)	0
2015 (9) >	2 AMA seeks 'purposeful disruption,' invests in new healthcare startup	Parmar, A	2016	Medical Device and Diagnostic Industry 38(T)	0
2014 (15) >	3 Hospitals use startup's platform to launch virtual care services	Parmar, A	2016	Medical Device and Diagnostic Industry 38(T)	0
2013 (12) >	4 Startup turning smartphone case to glucometer launches crowdfunding campaign	Parmar, A	2015	Medical Device and Diagnostic Industry 37(T)	0
Author name					
Parmar, A (36) >					
Subject area					
Engineering (36) >					
Materials Science (25) >					
Document type					
Short Survey (21) >					
Article (14) >					
Source title					
Medical Device (36) >					

Abrahamsson, P

View Abrahamsson, P's author details
View in Analyze author output
Affiliation: University of Jyväskylä, Jyväskylä, Finland
34 documents published by Abrahamsson, P matches your query (Showing first 20 results)

Title	Authors	Year	Source
The Startup Scratch Book - Opening the Black Box of Startup Education	Abrahamsson, P., Saaranta, M., Lehtä, S., Kemell, K.K.	2021	Lecture Notes in Business Information Processing
Internal Software Startups - A Multiple Case Study on Practices, Methods, and Success Factors	Kemell, K.K., Risku, J., Strandjord, K.E., Wang, X., Abrahamsson, P.	2020	Proceedings - 40th Euromicro Conference on Software Engineering and Advanced Applications, SEAA 2020
Business Model Canvas Should Pay More Attention to the Software Startup Team	Kemell, K.K., Eronen, A., Saaranta, M., Edgren, H., Abrahamsson, P.	2020	Proceedings - 40th Euromicro Conference on Software Engineering and Advanced Applications, SEAA 2020
Fundamentals of software startups: Essential engineering and business aspects	Nguyen-Duc, A., Münch, J., Prikladnicki, R., Wang, X., Abrahamsson, P.	2020	Fundamentals of Software Startups: Essential Engineering and Business

Limit to Exclude

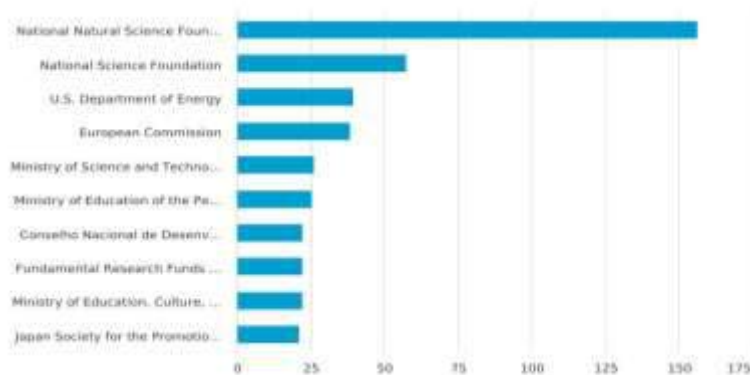
Wang, X

View Wang, X's author details
View in Analyze author output
Affiliation: Free University of Bozen-Bolzano, Bozen-Bolzano, Italy
33 documents published by Wang, X matches your query (Showing first 20 results)

Title	Authors	Year	Source
Understanding Hypotheses Engineering in Software Startups through a Gray Literature Review	Melegati, J., Guerra, E., Wang, X.	2021	Information and Software Technology
MVP and experimentation in software startups: A qualitative survey	Melegati, J., Charin, R., Sales, A., Prikladnicki, R., Wang, X.	2020	Proceedings - 40th Euromicro Conference on Software Engineering and Advanced Applications, SEAA 2020
Internal Software Startups - A Multiple Case Study on Practices, Methods, and Success Factors	Kemell, K.K., Risku, J., Strandjord, K.E., Wang, X., Abrahamsson, P.	2020	Proceedings - 40th Euromicro Conference on Software Engineering and Advanced Applications, SEAA 2020
Fundamentals of software startups: Essential engineering and business aspects	Nguyen-Duc, A., Münch, J., Prikladnicki, R., Wang, X., Abrahamsson, P.	2020	Fundamentals of Software Startups: Essential Engineering and Business

Limit to Exclude

Appendix (2): Analyze by Funding Sponsor



Stratégie d'innovation dans l'entreprise algérienne : cas de la wilaya de Bejaia

استراتيجية الابتكار في الشركة الجزائرية: حالة ولاية بجاية

AIT ATMANE Foudil *

Received:14/01/2021

Accepted:12/09/2021

Published:06/02/2022

Résumé : *L'innovation est depuis longtemps considérée comme l'élément clé de la survie, de la croissance et du développement des entreprises. Pourtant ce ne sont pas toutes les entreprises qui peuvent se donner les moyens financiers, techniques et humains pour la mise en place d'une stratégie d'innovation en misant sur un encadrement et une structuration de cette activité. Les travaux de recherche et les institutions internationales affirment la faiblesse de l'entreprise algérienne en innovation d'où l'intérêt capital d'examiner et de mener une recherche sur le sujet auprès des entreprises de Bejaia. Dans cette étude, nous avons examiné auprès d'un échantillon de 60 entreprises qui activent dans différents secteurs d'activité avec nette domination des entreprises du secteur agroalimentaire, et des entreprises de différentes tailles (TPE, PME et Grandes entreprises) par un questionnaire semi-directif, la stratégie d'innovation et son encadrement. Les résultats de notre étude ont démontré que l'innovation au sein des entreprises enquêtées est le plus souvent non programmée et ne relève pas d'une stratégie élaborée en concertation avec les objectifs de direction.*

Mots clés : Innovation, Stratégie d'innovation, management de l'innovation.

Classification JEL : O31 D21

ملخص : يعد الابتكار على أنه المفتاح لبقاء الشركة ونموها وتطويرها . ومع ذلك ، لا يمكن لجميع الشركات أن تزود نفسها بالموارد المالية والتقنية والبشرية لتنفيذ استراتيجية الابتكار من خلال التركيز على الإشراف على هذا النشاط وهيكلته. في هذه الدراسة قمنا بفحص عينة من شركات بجاية حول استراتيجية الابتكار وإطارها. أظهرت نتائج دراستنا أن الابتكار داخل الشركات التي شملها الاستطلاع غالبًا ما يكون غير مجدول وليس جزءًا من استراتيجية تم تطويرها بالتنسيق مع أهداف الإدارة.

الكلمات المفتاحية : الابتكار، استراتيجية الابتكار، إدارة الابتكار

* Maître de conférences (B) au département des Sciences économiques, Université de Bejaia, Algérie, foudil.aitatmane@univ-bejaia.dz (Auteur correspondant).

1. Introduction :

L'innovation est un thème ancien et particulièrement vaste en littérature. C'est un thème qui a été largement exploré : définition de l'innovation et analyse des mécanismes de diffusion, de succès et d'échec des innovations (Schumpeter, 1934 ; Akrich, Callon et Latour, 1986), liens entre innovation technique et territoire (Aydalot, 1980), étude de la relation entre les modes de coordination et d'interaction des entreprises situées dans une même aire géographique et innovation (Porter, 1990), les liens avec les phénomènes de concentration et de localisation industrielle (Krugman, et Kuttner, 1991), logique et organisation de la conception des produits (David, 1988 ; Midler, 1993 ; Weil, 1996), étude des liens entre dynamique d'innovation et organisation (Alter, 1999 ; Burns et Stalker, 1961), ainsi que les très nombreux travaux sur le management de l'innovation, sont autant d'approches qui témoignent de la complexité du concept d'innovation.

L'innovation au sein de l'entreprise mobilise différentes sources (les relations au sein du réseau, la structure, la culture, la créativité des individus, les informations, les technologies, les chercheurs, les ressources financières etc.) et les met en relation par des processus de gestion (les processus de développement et de sélection des idées, la communication, les réunions d'échanges, etc.) en vue de produire un renouvellement ou une amélioration de l'offre de l'entreprise. Si dans les pays développés, les entreprises innovent sans cesse pour faire face à la concurrence, l'entreprise algérienne publique ou privée n'a pas su ou n'a pas pu orienter ses efforts vers la créativité et l'innovation. L'innovation n'a pas été la préoccupation majeure de l'entreprise publique algérienne, puisque ses problèmes étaient dans un autre terrain (Yachir, 1992 ; Melbouci, 2008). La stratégie mise en œuvre durant la période de planification, avait pour fondement la valorisation des matières premières disponibles sur le sol et dans le sous-sol national et leur exploitation afin de produire des effets d'entraînement sur le reste des autres secteurs. C'est pourquoi la recherche et l'innovation étaient loin de constituer un souci majeur au sein de l'entreprise (Khelfaoui, 1999). Il y a lieu de remarquer, cependant, que les activités de recherche n'ont pas été inscrites pour répondre à un impératif d'amélioration ou de développement, ce qui s'est traduit par l'incapacité de la R-D à s'imposer comme outil de performance de l'entreprise.

La transition à l'économie de marché n'a pas empêché les entreprises privées de reproduire les mêmes comportements. Les entreprises privées sont en général des entreprises familiales, dirigées par le propriétaire fondateur. Elles ont tendances à être sous-capitalisées et fortement endettées. Leurs méthodes de gestion sont obsolètes en particulier dans les domaines de la finance, de la stratégie, du marketing et des ressources humaines. Plusieurs études (Djeflat, 2007 ; Arabi, 2007 ; Haudeville, et Bouacida, 2006 ; Arbaoui, 2013 ; Mancer, 2020) ont démontré la faiblesse de l'activité d'innovation au sein de

l'entreprise algérienne. Innover reste une problématique en Algérie compte tenu des comportements rentiers qui sont reproduits par les agents économiques. Toutefois, il y a des entreprises qui ont fait leurs preuves (à l'exemple du secteur agroalimentaire) par leur pérennité en s'adaptant à différents contextes (crises économiques, crises politiques, Covid-19, etc.). D'où l'intérêt à mener un travail de terrain pour savoir si les entreprises mettent en place des politiques d'innovation en encadrant et en structurant davantage leurs processus d'innovation. Nous pourrions formuler notre question de recherche comme suivant : Les entreprises de Bejaia mettent-elles en place des stratégies pour innover ?

Pour mieux appréhender l'objet de notre recherche nous allons poser notre question centrale de manière plus explicite comme suivant :

- Y-a-il une pratique d'innovation au sein des entreprises de Bejaia et de quelle manière est-elle mise en place ?

Notre recherche s'appuie principalement sur deux hypothèses qui sont les suivantes :

- H1 : l'entreprise algérienne manque des ressources nécessaires pour envisager d'innover.
- H2 : les méthodes de gestion au sein des entreprises algériennes sont obsolètes d'où l'absence de stratégie d'innovation.

Pour répondre à notre question de recherche et vérifier les hypothèses émises, nous avons conduit une enquête de terrain auprès d'un échantillon de 60 entreprises de la wilaya de Bejaia. Nous avons structuré cet article en trois sections principales qui reprennent les éléments de réponse au questionnement soulevé. En effet, dans la première section (l'élément 2) nous allons aborder le cadre théorique qui permet de cerner la stratégie d'innovation au sein de l'entreprise. Dans la deuxième section (élément 3) nous allons justifier nos choix méthodologiques en montrant la méthode de l'enquête et les principaux critères que nous avons retenus. Enfin, dans la troisième section (élément 4) nous allons présenter et discuter les résultats de notre étude.

2. Cadre théorique sur l'innovation et la stratégie d'innovation pour l'entreprise

Il est nécessaire de faire en premier lieu une mise au point conceptuelle des concepts innovation et stratégie d'innovation afin de comprendre au mieux l'articulation qui les raccorde.

2.1 Définition du concept d'innovation

Le concept d'innovation traduit la notion de nouveauté, de *jamais vu*. On parle de «changement» technique, de «rupture» technologique, d'innovation «radicale», autant de formules pour insister sur la dimension du *nouveau*, essentielle pour l'économie. L'innovation est un terme popularisé par Schumpeter désignant l'innovation comme la transformation d'une invention en produit vendable, c'est en fait sa commercialisation.

La définition de l'innovation reprise par une très large majorité d'analystes se trouve être celle qui est rédigée par les experts de l'OCDE dans le *manuel de Frascati*, et constitue une référence internationale : « L'innovation scientifique et technologique peut être considérée comme la transformation d'une idée en un produit vendable nouveau ou amélioré, ou un processus opérationnel dans l'industrie ou le commerce, ou en une nouvelle méthode sociale. Ainsi, elle couvre toutes les mesures scientifiques, techniques commerciales et financières nécessaires pour assurer le succès du développement et de la commercialisation de produits manufacturés nouveaux ou améliorés, pour permettre l'utilisation commerciale de procédés et de matériels nouveaux ou améliorés ou pour introduire une nouvelle méthode de service social » (OCDE, 1981, p 17).

Dans le *Manuel d'Oslo* de 2005, une innovation est la mise en œuvre d'un produit (bien ou service) ou d'un procédé nouveau ou sensiblement amélioré, d'une nouvelle méthode de commercialisation ou d'une nouvelle méthode organisationnelle dans les pratiques de l'entreprise, l'organisation du lieu de travail ou les relations extérieures.

Ces définitions proposées par l'OCDE englobent de façon extensive l'ensemble des actions aboutissant à la mise au point de nouveaux produits et services. C'est une approche qui va au-delà du concept de la « nouveauté » en s'appuyant sur un nouveau développement de l'innovation relativement récent. Nous devons noter que la recherche-développement (R-D scientifique et technique) n'est que l'une des actions qui entre dans le processus d'innovation.

2.2 La stratégie d'innovation

Chandler donne la définition suivante de la stratégie : « *La stratégie consiste à déterminer les objectifs et les buts fondamentaux à long terme d'une organisation, puis à choisir les modes d'actions et d'allocation de ressources qui permettront d'atteindre ces buts et ces objectifs* » (Chandler In. Bouvier, et al., 2007, p 115). Toute démarche stratégique engage de façon durable l'avenir de l'entreprise (objectifs de croissance ou de survie ; relation avec son environnement). De plus, l'allocation de ressources inhérente à la démarche stratégique nécessite une approche chiffrée (évaluation précise des ressources) et l'existence de choix quant aux domaines d'activités de l'entreprise.

S'agissant de la stratégie d'innovation, elle comprend des aspects généraux (accroître des parts de marché, lancer un nouveau produit, réorganiser les responsabilités hiérarchiques, etc.) et des aspects particuliers (modes d'accès à la technologie, politique de brevet, les comportements vis-à-vis de l'information et de la circulation des idées, le choix des procédés, etc.). Pour réussir, l'entreprise doit exploiter ou créer des possibilités techniques, satisfaire ou créer une demande solvable et enfin s'approprier les bénéfices de l'innovation (Koenig, 1996).

La stratégie d'innovation signifie que l'entreprise met des moyens précis afin d'atteindre des objectifs de long terme (compétitivité durable) via la commercialisation de

nouveaux produits, l'amélioration des produits existants et pour certains secteurs de haute technologie, il s'agit éventuellement de révolutions technologiques (le cas de l'informatique, les biotechnologies, etc.). La démarche stratégique a pour objet la survie et le développement de l'entreprise, de ses objectifs, de ses parts de marché, de ses profits et, de façon générale, la satisfaction de ses différents besoins et de ses différents partenaires sur une période suffisamment longue (Bellon, 2002).

En cohérence avec la stratégie de l'entreprise, le management de la technologie et de l'innovation consiste à mettre en place des moyens (financiers, humains...) des processus (gestion de projet, planification de la recherche..) et des routines (Veille, études marketing, qualité, ...) en vue de canaliser les énergies des inventeurs, des ingénieurs, du personnel de l'entreprise pour construire et faire évoluer un patrimoine technologique (par achat, par partenariat ou par effort interne) à partir duquel on pourra élaborer des produits et des services nouveaux permettant d'acquérir un avantage concurrentiel et de développer une activité durablement rentable en diffusant l'innovation sur un marché que l'on aura identifié ou créé. (Millier, 2004).

Le management de l'innovation consiste aujourd'hui non seulement à conduire à bonne fin chaque projet d'innovation, mais aussi à définir les axes d'innovation de l'entreprise, à faire émerger les idées innovantes, à constituer (en amont des projets de lancement des produits nouveaux et de mise en place des procédés nouveaux) les ressources technologiques et marketing qui les alimenteront, à effectuer le choix des projets à lancer, à superviser leur réalisation (Romon, 2003). Le management de l'innovation recouvre :

- La sélection d'innovations pertinentes (financièrement et techniquement accessibles) ;
- La gestion des compétences et moyens (internes et externes) requis par le projet ;
- La prise en compte des impacts sociaux et organisationnels (inertie et opposition) ;
- La promotion de l'innovation (favoriser la génération d'idées, accompagner le développement des projets).

De l'avis de nombreux auteurs (Romon, 2003 ; Koenig, 1996 ; Jaunay, 2003 ; Garderet, 2008, etc.), le management de l'innovation prend des formes variées selon le contexte particulier de l'entreprise et met en œuvre différents dispositifs pour sensibiliser les collaborateurs à l'importance de l'innovation, pour les encourager à exprimer leurs idées, à faire part des observations sur le comportement des clients, des fournisseurs ou des concurrents et, surtout, pour pousser la hiérarchie intermédiaire et supérieure à valoriser ces contributions, à répondre rapidement aux suggestions, soit pour les mettre à l'étude soit pour expliquer pourquoi elles ne sont pas retenues, et à valoriser les innovateurs.

Pour que l'entreprise puisse tracer sa stratégie d'innovation, elle est appelée à coordonner ses objectifs avec un management de la technologie et de la R-D. En effet, il est important de souligner que le management de la technologie ne constitue, en fait, qu'une partie du dispositif que l'entreprise met en place afin de soutenir son activité d'innovation. Il est aussi impératif de savoir que le management de la technologie dépasse le seul cadre de la R-D.

2.2.1 Le management de la technologie

La technologie constitue le patrimoine de l'entreprise, c'est le stock de connaissances qui constituent le fondement des produits et des procédés de l'entreprise. Elle concerne également une activité de conception et de production en réponse à des besoins de marché. Le management de la technologie vient montrer la nécessité d'une gestion intégrée de la technologie fondée sur la capacité de l'entreprise à détecter et intégrer des techniques exogènes, à piloter la gestion de ses compétences en harmonie avec sa stratégie, à augmenter ses capacités d'apprentissage, de capitalisation et de gestion des connaissances, à valoriser ses savoir-faire au-delà de son champ d'activité (Millier, 2004).

Il recouvre, en effet :

- Le bilan du capital technologique détenu par l'entreprise représenté par le portefeuille de technologies ;
- La gestion et l'optimisation du portefeuille de technologies ;
- L'observation, l'identification, l'évaluation des technologies alternatives pour un besoin donné grâce à la veille ;
- Le choix des technologies les plus pertinentes pour obtenir un avantage concurrentiel ;
- L'accès à la maîtrise des compétences des technologies choisies ;
- L'amélioration ultérieure des technologies du portefeuille ;
- L'abandon des technologies obsolètes ;
- La gestion des activités de recherche et développement.

Cependant, souvent l'entreprise se trouve dans l'obligation de développer par ses propres ressources les technologies dont elle a besoin. Elle se trouve, donc, contrainte de créer, financer et gérer des activités de recherche et développement (R-D), c'est la raison pour laquelle nous parlons de management de la R-D.

2.2.2 Le management de la R-D

La R-D interne peut se définir comme étant l'activité qui *consiste à assurer à l'intérieur de l'entreprise, notamment par le biais de la fonction R&D ou de cellules-projets, le développement de l'innovation. Cette forme d'organisation très répandue permet à l'entreprise de s'assurer une rente sur l'exploitation de l'innovation en limitant la diffusion des connaissances développées et en se protégeant par des moyens légaux des pratiques d'imitation* » (Loilier, & Tellier, 1999, p 69). Il s'agit de produire des connaissances dans un effort de recherche et les utiliser dans le développement et la mise au point d'un produit. Son management recouvre essentiellement :

- La programmation, la planification de la R-D ;
- L'optimisation du financement de la R-D ;
- L'évaluation des travaux et de leur bonne utilisation ;
- L'organisation des moyens entre centres de recherche centraux et équipes décentralisées ;
- La gestion des ressources humaines de R-D (systèmes de récompenses, de promotion, de carrière des personnels de R-D, etc.) ;
- L'animation (stimuler la créativité) et la formation des chercheurs.

3. Méthodologie de la recherche

Cette enquête est réalisée sous forme d'un entretien par questionnaire avec le chef de l'entreprise, et même parfois avec le patron de l'entreprise lorsqu'il s'agit des petites entreprises (PME et TPE).

3.1 Enquête par questionnaire

La manière dont nous avons formulé notre question de recherche nous a imposé quelques contraintes pour définir la démarche méthodologique. Tout d'abord, le thème de l'innovation est un sujet sensible pour les entreprises. Il comporte des aspects confidentiels qu'elles sont peu enclines à dévoiler. Il en est de même pour les compétences qu'elles développent, puisqu'elles sont à l'origine de leur avantage compétitif. Par ailleurs, notre approche de la pratique et le développement de l'innovation est compréhensive. Il s'agit de comprendre comment s'effectue la coordination des ressources ; c'est-à-dire d'identifier les compétences développées et mobilisées par la firme dans le but d'innover.

3.2 Structure et contenu du questionnaire

Dans l'objectif de cerner notre problématique de recherche, nous avons structuré le questionnaire de l'enquête en trois parties :

- La première partie comporte des données générales sur l'entreprise. Elle sert, dans un premier temps, à identifier la société (Nom de l'entreprise, son lieu de localisation, son statut juridique, et enfin l'effectif total de l'entreprise) ;
- La deuxième partie qui porte sur les pratiques de l'innovation, servira à identifier les types d'innovation (Innovation de produit, innovation de procédés, Innovation organisationnelle, Innovation de marketing);
- La troisième partie servira à examiner si l'entreprise intègre les projets d'innovation dans sa stratégie de développement. Notons que nous accordons un intérêt particulier à l'étude des ressources mobilisées dans l'objectif de l'amélioration/ renouvellement des produits (R-D, ressources financières, formation, information, etc.).

3.3 Les critères de sélection des entreprises étudiées

Les aspects considérés dans le choix de notre échantillon sont les suivants :

- L'aspect de la concentration et de la localisation : nous avons pris en considération les communes qui concentrent un nombre important d'entreprises (Bejaia, Akbou, El kseur). La localisation des entreprises dans des zones d'activités (ZAC) ou zones industrielles (ZI) constitue également un critère de choix, car cela nous permettra de vérifier l'importance des facteurs de proximité et leur impact sur les dynamiques d'apprentissage et d'innovation ;
- L'aspect de la taille de l'entreprise : nous avons pris en considération le critère de taille de l'entreprise afin de faire une analyse assez proche de la réalité. Pour cela, notre échantillon comporte des TPE, PME et grandes entreprises ;
- L'aspect de la filière de l'entreprise : nous avons aussi tenu d'enquêter sur des entreprises dans les différents secteurs d'activité.

4. Analyse des Résultats de l'étude

Nous allons reprendre les résultats essentiels tirés de notre enquête de terrain qui permettront de cerner la problématique soulevée.

4.1 Profil des entreprises enquêtées

Les entreprises de notre étude qui évoluent dans les différents secteurs d'activité se distinguent par l'aspect de localisation géographique, l'aspect de taille de l'entreprise et le statut juridique.

4.1.1 Répartition par secteur d'activité

Les entreprises interrogées exercent leurs activités dans différents secteurs. 33 entreprises sur 60 (soit 60.0 %) d'entre elles exercent dans le secteur des Industries Agroalimentaires (IAA) qui est le secteur le plus dominant. Après avoir adopté les réformes économiques, qui ont pour but de mettre en place une économie de marché en

Algérie, le secteur privé des industries agroalimentaires a connu une expansion formidable dans la wilaya de Bejaia. Le secteur ISMME vient en deuxième position et représente 15,0 % de notre échantillon. Le secteur de l'industrie du bois et papier occupe la troisième position avec un taux de 10,0 %. Le secteur chimie et plastique vient en quatrième position avec une part de 6,6 %. Les secteurs où nous avons eu une seule entreprise qui a répondu au questionnaire nous les avons regroupés sous l'appellation *Autres secteurs*. Ce dernier est composé au total de huit entreprises (13,4 %). Globalement, notre échantillon est dominé par des entreprises qui activent dans le secteur des IAA, et ce fait est naturel vu le nombre de PME privées qui sont créées dans ce secteur.

Tableau (1) : Répartition des entreprises par secteur d'activité

Secteurs	Nombre d'entreprises	Pourcentage
IAA	33	55,0
ISMME	9	15,0
Industrie Bois et papier	6	10,0
Chimie et plastique	4	6,6
Autres secteurs	8	13,4
Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

4.1.2 Répartition par lieu de localisation

Habituellement dans les travaux de recherche la répartition des entreprises par lieu de localisation désigne leur appartenance à telle ou autre commune. Pour notre part, cette répartition géographique est faite selon l'appartenance à une zone d'activité ou une zone industrielle. Les résultats de l'enquête indiquent que 45,0 % des entreprises interrogées se localisent dans une zone d'activité (ZAC), 15,0 % des entreprises sont localisées dans une zone industrielle et enfin 40,0 % sont localisées hors d'une zone d'activité ou industrielle.

Tableau (2) : Répartition des entreprises par lieu de localisation

	Nombre d'entreprises	Pourcentage
Zone industrielle	9	15,0
Zone d'activité	27	45,0
Hors zone d'activité et industrielle	24	40,0
Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

4.1.3 La répartition par statut juridique

Les formes juridiques revêtues par les entreprises de notre échantillon sont diverses et variées, dans les résultats de notre enquête on constate une forte proportion de sociétés à responsabilité limitée (SARL 50,0 %). Les sociétés au nom collectif viennent en seconde position (20,0 % SNC). En troisième position viennent les entreprises unipersonnelles à responsabilités limitées (EURL 15,0 %). On retrouve aussi le statut de

société par actions (5,0 % SPA) et enfin six entreprises avec le statut d' « Entreprise Individuelle » (soit 10,0 %).

Tableau (3) : Répartition des entreprises par statut juridique

	Nombre d'entreprises	Pourcentage
SPA	3	5,0
SARL	30	50,0
SNC	12	20,0
EURL	9	15,0
Entreprise individuelle	6	10,0
Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

4.1.4 Répartition des entreprises par taille

L'analyse par taille des entreprises enquêtées révèle que la majorité de ces dernières sont des Petites et moyennes entreprises. En première position, nous avons les petites entreprises entre 10 et 49 employés avec une part de 45,0 %. En deuxième position, nous retrouvons les Moyennes Entreprises employant entre 50 et 249 employés avec une part de 40,0 %. En troisième position, nous avons les Très Petites Entreprises employant entre 1 et 9 salariés avec une part de 10,0 %. En dernier lieu, nous retrouvons les grandes entreprises employant 250 et plus avec une part de 5,0 %. En conclusion, toutes les tailles sont présentes dans notre échantillon avec une nette prédominance des PME sur les grandes entreprises.

Tableau (4) : Répartition des entreprises par taille

	Nombre d'entreprises	Pourcentage
1-9	6	10,0
10-49	27	45,0
50-249	24	40,0
250 et plus	3	5,0
Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

4.2 La programmation des activités d'innovation

La démarche d'innovation dans l'entreprise peut être programmée, c'est-à-dire qu'elle est due à une programmation et une planification dans le temps et dans la stratégie de développement de l'entreprise à long terme. Dans ce cas, l'innovation est souvent ancrée dans la culture d'entreprise et constitue une pratique quotidienne de l'organisation. La démarche d'innovation peut être aussi non programmée, c'est-à-dire instantanée et, dans ce cas, elle est réalisée dans un but de survie de l'entreprise ou parfois dans le but de saisir une opportunité qui se présente.

Tableau (5) : La programmation des activités d'innovation

		Effectifs	Pourcentage
Programmation des innovations	oui	04	6,6
	non	56	93,4
	Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

Les résultats de notre étude empirique (voir le tableau N°5), en matière d'innovation programmées et innovations non programmées, indiquent que la majorité des entreprises (soit 93,4%) ne programme pas l'activité d'innovation. Dans ce cas, ce sont des PME et TPE dont les pouvoirs sont entièrement délégués aux patron-dirigeants, l'innovation lorsqu'elle existe ne peut être qu'instantanée et répond à un besoin de survie ou parfois dans le but de saisir une opportunité. Généralement, les innovations adoptées par ces entreprises sont mineures et concernent des améliorations de qualité ou d'une légère modification dans les processus de production, ce qui fait qu'elles sont recommandées par le patron-dirigeant dans l'immédiat lors de la survenance d'un problème ou lorsqu'il estime qu'il y a opportunité qui se présente.

Par ailleurs, seulement quatre entreprises (soit 6,6 % de notre échantillon) programment l'activité d'innovation. Il s'agit des entreprises les plus dynamiques comme Cevital, Danone-Djurdjura, Candia-Tchin lait et Frulact, dont les innovations font l'objet d'une programmation et d'une planification dans le temps et font partie de la stratégie de croissance et concurrentielle de l'entreprise. Dans ce cas, l'innovation ne se présente pas comme moyen de survie mais elle est prévue dans le but d'assurer un niveau de compétitivité élevé. D'ailleurs, ce sont des entreprises concurrencées au niveau local et national.

4.3. Activités de R&D et Technologie des entreprises

Si l'activité de R&D est la source fondamentale des révolutions technologiques, elle n'est pas la seule source de l'innovation. Même si toutes les entreprises de notre échantillon (100 %) ne disposent pas d'un département de R&D, pourtant elles innovent sensiblement dans leurs activités et proposent de nouveaux produits sur le marché (en l'occurrence les entreprises des IAA).

Pour la technologie utilisée par les entreprises de notre échantillon, nous avons constaté qu'elles sont dotées d'une technologie automatique et semi-automatique (dans 98,3 % des cas) à l'exception d'une seule entreprise qui dispose de machine simple. Il est à signaler aussi que certaines entreprises disposent de machines à commandes numériques. La technologie dont disposent ces entreprises répond aux besoins de leurs activités, et leur manipulation ne pose aucun problème puisque des formations de courtes durées auprès des fournisseurs d'équipements sont prévues dans les contrats d'acquisition.

Ces acquisitions sont effectuées au moyen des fonds propres de l'entreprise et rarement par emprunt bancaire. Leur mode de maintenance est interne et il arrive qu'elles soient sous-utilisées par manque de matière première (le cas des semouleries dont la production dépend de l'offre du blé) ou à cause d'une baisse de la demande (la demande pour certains produits varie d'une saison à l'autre). Rares sont les cas où les entreprises font appel à des ingénieurs ou techniciens étrangers pour résoudre les problèmes rencontrés avec les équipements sophistiqués. L'ensemble des entreprises étudiées utilise une certaine forme de technologie qui se situe entre l'automatique et le semi-automatique.

4.4. La stratégie et le management de l'innovation

L'innovation repose sur l'émergence d'une idée nouvelle qui est susceptible d'arriver à de réelles innovations lorsque la direction de l'organisation peut allouer des moyens financiers, techniques et humains, etc. La capacité à générer l'innovation provient des liens qu'entretient la firme avec une myriade de partenaires, des caractéristiques de sa structure et de sa culture et de la présence en son sein d'individus réputés créatifs. Ces facteurs contribuent ainsi à forger la capacité organisationnelle d'innovation. L'innovation s'inscrit également dans une démarche qui suscite des pratiques de management et des conditions organisationnelles.

Au sein des organisations innovantes, les activités d'innovation sont l'œuvre d'un large éventail d'acteurs ; à savoir le patron-dirigeant, les cadres, les agents de maîtrise et les ouvriers. Dans ces entreprises, les sources d'innovations sont multiples ; l'innovation peut émaner des suggestions des cadres dirigeants, des techniciens et ingénieurs, etc. S'agissant de notre cas empirique, nous avons remarqué l'existence de deux types d'organisations dont les processus d'innovations sont décidés soit de façon unilatérale (cas des petites entreprises) ou sont le fruit de concertation interne (le cas des grandes entreprises).

4.4.1 La formalisation des processus d'innovation

Nous nous sommes intéressés dans notre enquête à la formalisation des processus d'innovation au sein des entreprises. Les résultats indiquent que dans 93,4 % des entreprises les processus d'innovation ne sont pas formalisés. Les problèmes rencontrés au cours des activités de l'entreprise sont traités de façon collective et simultanée par les différents compartiments de l'entreprise, et ce, en recourant à un échange intense de l'information et de la communication. Toutefois, ces procédures ne sont pas formalisées. Les rares entreprises qui déclarent que les processus sont formalisés (6,6 %) sont de grandes entreprises qui ont les moyens financiers pour moderniser leur management et mettre en place collaboration interne simultanée et cohérente avec les démarches de formalisation et de structuration des processus d'innovation.

Tableau (6) : Formalisation des processus d'innovation

		Effectifs	Pourcentage
Processus d'innovation formalisé	oui	4	6,6
	non	56	93,4
	Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

Nous avons également interrogé les entreprises si elles tiennent compte des interactivités entre les différentes fonctions de l'entreprise. Seulement 13,3 % des entreprises déclarent qu'elles développent ces interactivités, c'est-à-dire que le processus d'innovation est caractérisé par l'existence d'interfaces à travers un fonctionnement dynamique et cohérent de plusieurs fonctions de l'entreprise (production, maintenance, développement, marketing, etc.). Ces interfaces visent un fonctionnement cohérent de l'entreprise lorsqu'il s'agit de renouveler ou d'améliorer la qualité des produits. Toutefois, 86,7 % des entreprises ne permettent pas l'émergence de ces interactivités. Il faut noter ici que dans ces petites entreprises enquêtées, l'entrepreneur ou le patron-dirigeant y est généralement l'unique ressource humaine. Il se charge de tout. Il organise, selon sa vision, les principales fonctions de l'entreprise, en fonction du niveau de sa formation. En bref, c'est le centre de toutes les décisions. Ainsi, l'idée de l'entreprise en tant qu'organisation n'a pas d'existence réelle. Le processus d'innovation est largement tributaire de la volonté d'action et des choix du patron-dirigeant. Les pratiques de management ne sont pas valorisées et les projets d'innovation échappent aux priorités de l'entreprise.

4.4.2 Nature des démarches et types de processus d'innovation

Le processus d'innovation diffère d'une entreprise à une autre selon le degré de formalisation des procédures et des niveaux d'interactivités. Les processus d'innovation dépendent également des pratiques de management diffusées dans l'entreprise ainsi que des conditions organisationnelles. L'analyse de l'échantillon de notre enquête nous a permis d'identifier principalement trois types de processus d'innovation comme indiqué au tableau (7).

Tableau (7) : Types de processus d'innovation

	Nombre d'entreprises	Pourcentage
Processus interactif non formalisé	03	5,0
Processus interactif et semi-formalisé	02	3,3
Processus non formalisé et fortement personnalisé	55	91,7

Source : établi par nous-mêmes d'après les résultats de l'enquête.

a. Un processus interactif non formalisé

Ce type de processus est pratiqué seulement par trois entreprises (soit 5,0%). Il est caractérisé par l'existence d'interfaces à travers un fonctionnement dynamique et cohérent de plusieurs fonctions de l'entreprise (production, maintenance, développement, marketing, etc.). Ces interfaces visent un fonctionnement cohérent de l'entreprise lorsqu'il s'agit de renouveler ou d'améliorer la qualité des produits. Les problèmes rencontrés au cours des activités de l'entreprise sont traités de façon collective et simultanée par les différents compartiments de l'entreprise, et ce, en recourant à un échange intense de l'information et de la communication. Toutefois, ces procédures ne sont pas formalisées.

b. Un processus interactif et semi-formalisé

Nous retrouvons ce type de processus dans deux entreprises (3,3 % de l'échantillon). Ce sont les entreprises Cevital et Frulact où plusieurs interfaces sont le fruit de collaboration interne simultanée et cohérente avec les démarches de formalisation et de structuration des processus d'innovation. Dans ce cas, les processus d'innovation répondent à certains critères et pratiques de management. Dans ce cas de figure, l'innovation a diverses sources et s'inscrit le plus souvent dans la stratégie d'entreprise. Le lancement d'une innovation requiert la participation de toutes les fonctions de l'entreprise allant de la conception jusqu'à la commercialisation.

c. Un processus non formalisé et fortement personnalisé

Les processus d'innovation ne sont pas formalisés et sont fortement personnalisés dans 91,7 %. Dans ces entreprises, les interfaces sont assurées par le propriétaire-dirigeant qui assure la connexion et la circulation de l'information entre les fonctions de l'entreprise (production, maintenance, vente). Le patron dirigeant s'occupe, à lui seul, des problèmes de qualité, de la sécurité et de la maintenance. Il assure le bon déroulement des processus d'innovation particulièrement lorsqu'il s'agit d'améliorer la qualité du produit. Dans ce cas, les processus d'innovation dépendent largement de la volonté et des choix du patron-dirigeant puisqu'il se substitue aux différentes structures devant organiser et encadrer les processus d'innovation.

4.4.3 La collaboration en R&D

Nous avons interrogé les entreprises si elles collaborent avec d'autres entreprises dans le domaine de Recherche et Développement des processus d'innovation. Seulement trois entreprises (soit 5,0 % de notre échantillon) ont indiqué faire appel aux services d'une autre entreprise pour l'encadrement d'un processus d'innovation.

Tableau (8) : La collaboration en R&D

		Effectifs	Pourcentage
R&D et innovation en externe	Oui	3	5,5
	Non	57	95,0
	Total	60	100,0

Source : Résultats de l'enquête traités par SPSS

5. Conclusion

Ce travail de recherche a un intérêt théorique (l'état de l'art sur l'innovation en Algérie) et pratique (renseigner les pouvoirs publics et les entreprises sur l'intérêt de mener une stratégie d'innovation). Le sujet reste d'actualité puisque l'innovation est le moteur de la croissance et du développement ; car dans un monde globalisé les entreprises qui n'innovent pas sont condamnées à disparaître sous la pression de la concurrence. Nous allons présenter une synthèse des résultats de notre étude et vérifier nos hypothèses de recherche.

Nous avons observé à travers notre étude empirique que les variables déterminantes (dont les compétences) en matière d'innovation dans les entreprises de Bejaia semblent relever plutôt d'un comportement individuel et isolé en la personne du patron-dirigeant. Notons encore que dans la majorité des entreprises étudiées, la taille de l'entreprise (que ce soit en nombre de salariés ou en chiffre d'affaires), la fonction R-D, les mécanismes de valorisation et de transferts des connaissances, les systèmes d'information et de veille technologique, etc. ne sont pas apparus comme des variables déterminantes dans les activités d'innovation :

- ❖ L'hypothèse H1 est infirmée vu l'absence de ressources nécessaires à l'innovation.

Notre étude a aussi révélé que les processus d'innovation, lorsqu'ils existent, ne sont que faiblement formalisés et faiblement structurés. En effet, même si des activités d'innovation existent dans les entreprises enquêtées, elles ne sont pas issues d'organisation apprenante et ne relèvent pas d'une démarche stratégique qui place l'innovation comme objectif sur le moyen et long terme. Dans la majorité des cas, il y a absence d'une stratégie d'innovation :

- ❖ L'hypothèse H2 est aussi infirmée vu l'absence d'une stratégie d'innovation au sein des entreprises étudiées.

L'absence de stratégie d'innovation impacte le développement de l'entreprise et se répercute par un manque de vision sur le devenir de l'entreprise dans un contexte de concurrence. Et l'absence de l'activité de R&D réduit les capacités d'innovation technologique dans les entreprises étudiées. Toutefois, nous avons remarqué un potentiel important des innovations incrémentales qui ne nécessitent pas un haut niveau de management de la R&D et de l'innovation.

Notons enfin, que le caractère exploratoire d'une recherche comporte toujours des limites ; notre échantillon est petit, le nombre restreint des entreprises enquêtées fait que nos résultats ne sont pas généralisables à toutes les entreprises de Bejaia. D'autres études plus élargies et financées pourront certainement mieux contribuer à la compréhension des

blocages en matière de stratégie d'innovation au sein de l'entreprise algérienne. Nous terminons notre article par certaines recommandations.

Les principes d'une réforme

Afin de pallier à ces insuffisances, stimuler les activités d'innovation et d'élever le niveau de compétitivité des entreprises nationales publiques et privées, les pouvoirs publics algérien doivent promouvoir une culture de l'innovation au sein des entreprises existantes ainsi que dans des universités, centres de recherche et autres institutions académiques, afin d'inciter la création de start-up innovantes.

En nous appuyant sur ces résultats, nous sommes en mesure de formuler des préconisations pour la mise en place d'une politique globale en faveur de l'innovation

Mobiliser la sphère publique pour le soutien aux entreprises innovantes :

- Favoriser les partenariats public-privé ;
- Clarifier les règles de valorisation de la recherche publique ;
- Adapter les politiques de l'Etat aux réalités contrastées de différents secteurs économiques ;

Réexaminer l'environnement législatif et réglementaire à l'aune de l'objectif de favoriser l'innovation :

- Effectuer systématiquement une étude d'impact des mesures économiques et réglementaires générales sur l'innovation ;
- Adopter les propositions relatives à la création d'un fonds national d'innovation pour les start-up ;

Comblent les failles de financement qui stoppent la croissance des entreprises :

- Favoriser un meilleur accès des PME innovantes au financement ;
- Octroyer des aides financières et fiscales aux PME.

Développer la culture de l'innovation :

- Offrir sur le même campus d'enseignement, comme aux Etats-Unis, des formations techniques et des formations de gestion (les deux populations s'ignorent encore en Algérie) ;
- Les pouvoirs publics doivent accorder une plus grande importance à l'université. Cette dernière doit préparer les futurs cadres d'entreprises et les futurs entrepreneurs et lui léguer le pouvoir d'encadrer le milieu entrepreneurial. Nous pensons que toute

politique d'innovation en Algérie serait vaine puisque le plus difficile à ancrer dans le milieu des affaires est la culture d'entreprise et d'innovation. La majorité des patrons de PME algériennes ont hérité un capital familial qu'ils gèrent à leur façon. D'autres entrepreneurs sont ceux boostés par les dispositifs ANSEJ, APSI et ANDI, qui n'ont rien avoir avec la gestion d'entreprise ni avec le milieu des affaires. Cette situation handicape toute tentative de mise à niveau du tissu industriel algérien. Tant que les créateurs d'entreprises sont seulement les personnes ayant hérité des fortunes et les personnes formées dans les centres de formations professionnelle, il serait très compliqué de gérer efficacement le système national d'innovation.

- Développer un Entrepreneuriat innovant par la mise en place d'un réseau bien structuré d'acteurs à métiers complémentaires et d'infrastructures d'accueil à vocations diverses.

Bibliographie :

Adams, R., et al., (2015). Sustainability-oriented innovation: a systematic review, *International Journal of Management Reviews*, Vol. 18, No. 2, PP.180–205.

Akrich, M., et al., (1988). A quoi tient le succès des innovations. Premier épisode : l'art de l'intéressement, *Annales des Mines*, juin, P. 4-17.

Amendola, et Gaffard, (1988). *La dynamique économique de l'innovation*, Edition ECONOMICA, 1988.

Amidon, D. M., (2001). *Innovation et management des connaissances*, Editions d'Organisation, 2001.

Arabi, kh., (2007). *Les obstacles institutionnels et organisationnels à la dynamique d'innovation par apprentissage en Algérie : cas de la région de Bejaia*, Thèse de doctorat en sciences économiques, université de Tizi-Ozou.

Arbaoui, Kheira, (2013). *Les risques d'innovation dans l'entreprise. Essai d'analyse à partir d'un échantillon d'entreprises algériennes*, Thèse de doctorat en sciences commerciales, université d'Oran.

Baldwin, J. H., (2007). *Innovation and Knowledge Creation in an Open Economy. Canadian Industry and International Implications*. Royaume-Uni: Cambridge University Press.

Barney, J. (1991). Firm Resources and Sustained Competitive Advantage. *Journal of Management*, 17, 99- 120.

Bellon, B., (2002). *L'innovation créatrice*, Éditions ECONOMICA, 2002.

Boly, V., (2004). *Ingénierie de l'innovation. Organisation et méthodologie des entreprises innovantes*, Édition LAVOISIER.

Boring, P., (2017). The relationship between training and innovation activities in enterprises, *International Journal of Training and Development*, 21(2), PP. 123-129.

Bouvier, A-M., Longatte, J., et Muller, J., (2007). *Economie d'entreprise*, DUNOD, Paris.

- Cohen, M., & Levinthal, A., (1990). Absorptive Capacity: A New Perspective on Learning and Innovation. *Administrative Science Quarterly, Special Issue: Technology, Organizations, and Innovation*, 1 (35), 128- 152.
- Cooke, P., (2007). Social Capital, Embeddedness, and Market Interactions: An Analysis of Firm Performance in UK Regions. *Review of social economy*, 1 (65).
- Djefflat, A., (1991). Les blocages de l'accumulation technologique endogène : les dimensions d'une problématique, *Cahiers du CREAD N° 25*, 1er trimestre 1991, P. 11-20.
- Khelifaoui, H., (1999). Nouveaux modes d'acquisition de savoirs : l'entreprise algérienne face au défi de la science, *Cahiers du CREAD n° 49*, 3ème trimestre 1999, PP. 5-19.
- Khelifaoui, H., (2011). Accès aux technologies en Algérie. *African Sociological Review*, 1 (5).
- Koenig, G., (1996). *Management stratégique. Paradoxes, interactions et apprentissages*, Editions Nathan.
- Loilier, T., et Tellier, A., (1999). *La gestion de l'innovation*, Éditions Management et société.
- Mancer, Ilyes, et Razibaouene, Ali, (2020). Entrepreneuriat et innovation en Algérie: une analyse à partir du cas de la wilaya de Bouira, *Revue des Sciences Economiques, de Gestion et de Sciences Commerciales*, Volume : 13/N° : 02, p 95-109.
- Melbouci, L., (2008). L'entreprise publique industrielle algérienne et valeurs culturelles : une possibilité de mise en place d'un management culturel. *Revue Algérienne de Management N° 3*, publication semestrielle de l'INPED, Alger.
- Millier, P., (2004). Structuration du champ du management de la technologie et de l'innovation, *European Entrepreneurial learning N° 2003/08*.
- Nelson, R. (1982). *An Evolutionary Theory of Economic Change*. Cambridge University Press.
- Nonaka, I. (1994). A dynamic theory of organizational knowledge creation. . *The Institute of Management Science*, 1 (5).
- OCDE, (1981). *Manuel de Frascati*.
- OCDE, (2005). *Manuel d'Oslo*.
- Souleh, Samah, (2013). *Une étude analytique des limites des dispositifs juridiques et organisationnels mis en place pour la gouvernance de l'innovation en Algérie à travers la théorie des compétences innovatrices : Cas des centres de recherches*, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Biskra.
- Teece, D. J. (1998). Capturing Value from Knowledge Assets: the new economy, markets for know-how, and intangible assets. *California Management Review* (40).
- Verstraete, T., (2001). Entrepreneuriat : modélisation du phénomène. *Revue de l'entrepreneuriat*, 1 (1).
- Wernerfelt, B., (1984). A Resource-Based View of the Firm. *Strategic Management Journal*, 5, 171-180.

Yachir, F., (1992). Le rôle des institutions sociales et gouvernementales dans la génération et la diffusion des innovations techniques. *Cahiers du CREAD* n° 29, 1er trimestre, pages 13-24

L'expérience client digitale (DCX) : étude qualitative, cas de la start-up Algérienne Yassir.

تجربة العملاء الرقمية : دراسة نوعية ، حالة الشركة الناشئة الجزائرية ياسير

RAOUTI Khadidja Alia *, NOUALA Meriem^{1**}, NAIT Ibrahim Boussad^{***}

Received:19/05/2021

Accepted:11/10/2021

Published:06/02/2022

Résumé:

L'objectif de cette recherche est d'étudier l'expérience client digitale au sein de la start-up Yassir, ainsi que de proposer un modèle conceptuel et des recommandations sur le thème. Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, nous avons procédé à une étude de nature hybride, qualitative et exploratoire, qui a été faite à travers l'extraction de commentaires des clients de la start-up, puis analysés les verbatims dans un premier temps qualitativement à l'aide du logiciel NVivo11, ensuite textuellement afin de pouvoir les thématiser. Nous avons choisi un échantillon de 62 utilisateurs de l'application Yassir, ayant laissés des commentaires sur la page Facebook de la start-up. La recherche a démontré que le digital a révolutionné l'expérience client ; comme résultats nous avons constaté que la ponctualité, le professionnalisme, les moyens humains, la conception de l'application ainsi que l'interaction de l'entreprise avec le client influencent l'expérience client digitale. Notre étude nous a conduit, à la proposition d'un modèle conceptuel sur l'expérience client digitale, qui ouvre l'horizon à des futures recherches, pour le validé.

Mots clés : expérience client, digital, analyse textuelle, Yassir.

Classification JEL : M3, M31

ملخص:

المهدف من هذا البحث هو دراسة تجربة العملاء الرقمية ضمن شركة ياسير الناشئة ، وكذلك اقتراح نموذج مفاهيمي وتوصيات حول الموضوع. من أجل تحقيق أهداف الدراسة ، قمنا بإجراء دراسة هجينة ، نوعية واستكشافية ، والتي تم إجراؤها من خلال استخلاص التعليقات عملاء الشركة الناشئة ، ثم تحليلها حرفيا ، تم استخدام برنامج NVivo11 ، من أجل التمكن من التحليل النوعي . اخترنا عينة من 62 مستخدماً لتطبيق ياسير تركوا تعليقات على صفحة فيسبوك. أظهرت الأبحاث أن التكنولوجيا الرقمية تحدث ثورة في تجربة العملاء ؛ وكننتيجة وجدنا أن الالتزام بالمواعيد والاحتراف والموارد البشرية وتصميم التطبيقات بالإضافة إلى تفاعل

* Doctorante en 4^{ème} année, Université Djilali Liabes ,sidi bel Abbes, laboratoire Marketing Innovation Management, Algérie, khadidja.raouti87@gmail.com, (Auteur correspondant)

** maitre de conférence A ,Université Belhadj Bouchaib, ain temouchent , laboratoire des stratégies de développement des secteurs agricoles et touristiques, Algérie, Nouala-m@hotmail.com

*** maitre de conférence A ,Université Belhadj Bouchaib, ain temouchent ,laboratoire des stratégies de développement des secteurs agricoles et touristiques, Algérie, naitybrahimboussad@hotmail.com

الشركة مع العميل تؤثر على تجربة العميل الرقمية. قادتنا دراستنا إلى اقتراح نموذج مفاهيمي لتجربة العملاء الرقمية ، والذي يفتح الأبواب أمام البحث في المستقبل ، بهدف التحقق من صحته .
الكلمات المفتاحية: تجربة العميل ، رقمية ، التحليل النصي ، ياسير .

1. Introduction :

Dans un monde de plus en plus connecté, les start-ups sont en croissance au même titre que les besoins des clients, car les clients sont de plus en plus exigeant et surtout connecté. La digitalisation a touchés presque tous les domaines. Avantage concurrentiel oblige, les entreprises ont suivis l'air du temps, surtout que la conjoncture actuelle (la pandémie de la covid-19), et l'économie du pays ne sont pas en faveurs des objectifs des entreprises. Les start-ups on désormais un fort potentiel de développement. Ces entreprises évoluent dans le secteur des nouvelles technologies, et le moment est propice de passer la vitesse supérieure.

Grâce au web, les start-up ont aujourd'hui la possibilité de s'adresser très rapidement à de gros marchés. Un nouveau produit ou service innovant peut donc rapidement toucher une clientèle importante, et donc générer une forte croissance.

L'expérience client à son tour, a connu un avancement, les besoins des clients sont en perpétuel évolution, et suivent le cheminement de la digitalisation. De ce fait l'expérience client suit cette digitalisation, ce qui va amener le client à vivre une expérience différente de l'expérience physique.

Cette notion d'expérience est apparue dans les années 80 dans les travaux de Holbrook et Hirschman, (1982) , l'approche transactionnelle a cédé la place au marketing relationnel. Le comportement des consommateurs a progressivement évolué.

Dans l'économie de l'expérience, les clients sont connectés de façon individuelle à l'entreprise par l'expérience vécue. En outre, ils affirment que cela présente un avantage important pour les entreprises, car cela leur permet de se différencier de la concurrence et d'augmenter leurs prix.

La digitalisation, quant à elle, permet de transformer un objet, ou un outil, en un code informatique afin de le remplacer et le rendre plus performant. La Transformation digitale a commencé dès les débuts d'internet, les emails ont remplacés le courrier, et les magasins par le e-commerce. Désormais nous connaissons une digitalisation plus large et plus performant comme les caisses automatiques, les répondeurs automatisés, la communication à travers les réseaux sociaux.

A travers notre recherche, nous nous somme intéresser à l'expérience client digitale avec une start-up, afin de pouvoir comprendre les réactions des clients, et les sentiments ressentis lors de l'expérience vécue. Alors nous pouvons formuler notre problématique de la manière suivante : « comment le numérique à recréer l'expérience client ? », ainsi de nombreuses questions en découlent : Comment l'expérience digital est vécus par le client Algérien ? Quelle est la réaction du client après l'expérience ?

L'objectif de notre recherche est de connaître les réactions des utilisateurs des services offerts par la start-up Yassir, qui propose le transport et la location des voitures, et ainsi évaluer l'expérience digitale des clients de cette entreprise. Aussi de proposer un modèle de recherche liée à l'expérience client digitale des utilisateurs de Yassir, sur la base l'étude qualitative menée à travers l'analyse des commentaires Facebook des utilisateurs.

1. Le cadre théorique de la recherche :

2.1.Revue de littérature :

Depuis le milieu des années 80, les chercheurs du comportement des consommateurs ont cherché à améliorer l'approche de la recherche de ce domaine qui voit les consommateurs principalement comme les décideurs rationnels.

La notion d'expérience a été évoquée pour la première fois par Holbrook et Hirschman en 1982, ces auteurs sont considérés comme les pionniers en termes d'expérience client. En parlant de consommation hédonique, les auteurs révèlent un aspect souvent oublié dans marketing, celui de l'émotion. En effet, ils estiment que le comportement du consommateur n'est pas seulement tangible, mais que les sens, l'imagination, les sentiments ou même les implications du consommateur entrent en jeu lors du processus de prise de décision.

Les auteurs, font référence à l'expérience de consommation comme les entrées et sorties de consommation associés à l'expérience (Holbrook & Hirschman, 1982).

Addis et Holbrook ont présenté un modèle de consommation par l'expérience, car cette approche devenait de plus en plus importante pour le marketing, où il faut reconnaître les émotions et les sentiments que les individus apportent à leurs interactions avec les produits (Addis & Holbrook, 2006).

Ensuite Pine et Gilmore (1999) ont indiqué que la création d'une expérience client unique peut fournir de la valeur financière de l'entreprise (Pine & H.Gilmore, 1991).

Les technologies digitales quant à elles, elles complètent l'univers physique, c'est une opportunité pour les enseignes, mais elles leur imposent une transformation coûteuse (Carteron 2013). Pour en tirer parti, l'enseigne doit s'appuyer sur ces outils digitaux de manière à se différencier sur le terrain de l'expérience client.

Sous l'effet des innovations numériques l'industrie, l'économie et la société sont en métamorphose et des transformations profondes apparaissent dans leur organisation leurs produits et leurs usages.

2.1.1. Expérience client

L'expérience client peut être définie de façon plus précise comme : « réponse interne et subjective du consommateur au regard d'un contact direct ou indirect avec l'entreprise » (Schwager & Meyer, 2007). Selon les auteures le contact direct correspond à l'achat ou à l'utilisation du produit, tandis que le contact indirect peut être verbal ou publicitaire.

L'expérience correspond, à une interaction sensationnelle ou affective, entre le client et le produit ou l'entreprise, dans une situation donnée, ce qui provoque, des dimensions émotionnelles, des gratifications hédonistes (Badot & Cova, 2009).

Pour clarifier l'expérience du consommateur, Filser propose une définition qui correspond à toutes les conséquences positives ou négatives que le consommateur tire de l'utilisation d'un bien ou d'un service (FILSER, 2002). Enfin, il ajoute qu'il peut être présent plusieurs fois, c'est-à-dire lors de la consommation ou plus tard lorsque le client l'évalue.

L'expérience est vécue par phases. Par conséquent, elle intervient pendant et après la consommation, mais aussi avant, en fonction des attentes que le consommateur se crée (ARNOULD & PRICE, 2002).

Pour finir, nous définissons l'expérience client comme : un état subjectif, propre à l'individu, qui résulte de son vécu et qui peut susciter chez lui des émotions et des ressentis, qu'elle soit positive ou négative, elle va lui influencer ces futures consommations.

2.1.2. Le digital :

Le digital est un mot anglais, qui signifie « numérique », le numérique représente traitement de l'information. Les outils du numérique qui permettent de traiter cette information de nos jours sont : les ordinateurs, les téléphones Smartphones, les tablettes et les smart tv.

Selon son étude « expérience client et pratiques de consommation : un nouvel enjeu pour une optimisation de la valeur client à l'heure du digital », Lalla Saidia HAMIDI, souligne qu'il est important que, le digital soit une opportunité dans l'approfondissement de la relation client et dans le management de la qualité. Il génère de la data, de l'information sur le comportement, les visites, et les intérêts (Hamidi, 2017).

Tout d'abord, on voit apparaître le e-commerce vers les années 2000, qui représente les différentes transactions commerciales qui se font à distance sur internet. Il est également connu sous le nom de commerce électronique. L'action d'acheter sur internet se fait au travers d'objets numériques et digitales.

Le E-commerce est défini par Dailey (2004) comme « la conception consciente d'environnements Web destinés à créer des effets positifs, tant au niveau cognitif qu'émotionnel, chez les internautes afin d'engendrer des réponses favorables vis-à-vis du site (revenir sur le site, passer du temps sur le site, etc.) » (Dailey, 2004).

Ensuite on remarque apparition du M-commerce avec l'évolution du e-commerce, et la multiplication de ces tendances.

le M-commerce est aujourd'hui constamment présent. De ce fait les start-ups ou les entreprises physiques doivent être optimisé pour le mobile, car la plupart des clients, possèdent un smartphone et vont acheter via leur téléphone.

Ensuite, les avancées de la réalité virtuelle ont augmentés, Avec la croissance de la data, les marchands vont pouvoir cibler et adapter parfaitement leur produit à leur audience. Les publicités seront très précises.

Le M-Commerce (mobile commerce), est tous types d'achat effectué sur un site de commerce en ligne avec un appareil mobile (smartphones et tablettes). Il offre donc la possibilité d'acheter ou de vendre un produit, ou un service par un appareil mobile. Pour expliquer la différence entre le m-commerce et le e-commerce, le e-commerce désigne toutes les transactions effectuées sur Internet, le m-commerce est donc une catégorie ou une tendance du e-commerce.

Afin d'effectuer le M-commerce, l'entreprise doit déployer des moyens, qu'elle soit une start-up ou, une entreprise physique, elle doit remplir les conditions suivantes :

- Avoir une application mobile dédiée à son projet.
- Si elle a déjà un site, elle doit avoir une version mobile du site, de telle sorte que l'interface soit spécifiquement conçue pour les écrans mobiles.
- Construire son site de manière responsive, le design du site est alors adapté automatiquement selon la taille de l'écran.

2.1.3. L'expérience de consommation digitalisée (Digital Customer Experience(DCX)) :

L'émergence du digital a favorisé La diffusion du marketing expérientiel et a engendré une multiplication des points de contacts. En effet, le développement du mobile et des réseaux sociaux, a multiplié le pouvoir de négociation avec les consommateurs, qui peuvent échanger sur l'évaluation d'une marque. C'est principalement, cette transformation digitale devient indispensable, par rapport à l'évolution des pratiques de consommation, qui contribue dynamiquement, aussi bien au renforcement de la satisfaction client, qu'au développement de la rétention d'achat.

Les nouvelles technologies ont pu transformer les habitudes d'achat des consommateurs. Avec l'automatisation, les appareils mobiles, et les applications, les clients obtiennent ce qu'ils recherchent exactement au moment où ils en ont besoin.

De plus, ces technologies innovantes ont provoqué un changement dans le comportement des consommateurs. Tout ceci a donné naissance à un nouveau type de consommateur moderne : des consommateurs constamment connecté, Et conscient de ce qu'il peut se faire grâce à la technologie.

Grâce aux opportunités qui émergent de l'utilisation des nouvelles technologies, le consommateur évalue souvent les marques et les entreprises en fonction de leurs expériences.

Ce qui oblige les entreprises à repenser la façon dont elles interagissent avec leurs clients.

L'expérience client se nourrit alors, de plus en plus d'informations nombreuses et variées, à travers les réseaux sociaux aux quel adhère de plus en plus d'individus, et bientôt à travers ces réseaux d'objets connectés, les entreprises pourront apporter une relation satisfaisante à leurs clients. Les données massives doivent permettre aux organisations de mieux gérer leurs processus opérationnels (entre autres en robotisant les taches de

production) d'individualiser l'offre de produit et services (géo localisation, authentification, automaintenance, services interactifs à la personne ... etc.)

Le m-commerce et le e-commerce ont réinventés l'expérience client, considèrent que le digital est un outil de stratégie qui évolue constamment, chaque entreprise doit prendre en compte, l'avis de ses clients et suivre leurs besoins afin de mieux les satisfaire. Le M-commerce permet à l'entreprise d'être à l'écoute de ses clients, d'être attentive à leurs expériences, puisque elle a les moyens d'être plus proche d'eux. Par exemple l'entreprise doit être connectée à plusieurs réseaux sociaux (Facebook, twitter, instagram...).

Wided Batat estime que la DCX (Digital Customer Experience) englobe toutes les interactions qu'un individu est susceptible d'avoir avec une marque ou une entreprise, et à travers tous les canaux de la marque (Batat, 2018).

Mais la question qui se pose, est Pourquoi le m-commerce connaît-il une telle progression ?

Afin de répondre à cette question, il faut savoir que Le m-commerce, est la nouvelle façon de consommer ; Très facile à utiliser pour la personne, innovant et surtout très pratique. Il permet de pouvoir acheter n'importe quel produit, à n'importe quel endroit.

Les facteurs qui ont fait progresser le m-commerce :

On peut distinguer plusieurs facteurs qui ont fait promouvoir le m-commerce et par conséquent la DCX :

➤ En premier lieu on a : La facilité de l'utilisation :

Le téléphone est depuis 2010 de plus en plus abordable, c'est ce qui a fait monter en puissance l'accessibilité. De plus en plus de client peuvent se permettre d'acheter un smartphone car leurs prix n'ont cessé de baisser.

➤ En second, L'ergonomie :

Le deuxième point qui explique cette facilité d'utilisation est l'ergonomie. La plupart des smartphones ont des écrans beaucoup plus grands, l'utilisateur va donc se servir de son téléphone pour éviter des coûts supplémentaires.

➤ Ensuite, Un changement des habitudes :

Depuis plusieurs années, les habitudes des consommateurs ne cessent de changer, inconsciemment, l'acheteur aura tendance à prendre son smartphone pour effectuer un achat. Cela est notamment dû à un changement de ses habitudes.

➤ Enfin, Les Réseaux Sociaux

Le m-commerce et les réseaux sociaux sont liés. Les utilisateurs de smartphones sont généralement très actifs sur les médias sociaux un mobile. Et de plus en plus de clients, donnent leur avis et partagent leurs expériences d'utilisateurs sur les réseaux sociaux. Cela peut alors influencer la décision d'achat des autres acheteurs.

Afin de faire vivre une expérience client digitale unique et mémorable, l'entreprise doit prendre en compte les quatre dimensions suivantes :

★ **La dimension sociale** : qui a une relation avec le lien social (exemple une interaction avec le client)

- ★ **La dimension sensorielle** : l'entreprise doit utiliser des outils qui stimulent les sens du client (l'ouïe par la musique par exemple, et le visuel à travers les couleurs, et le design de l'application...)
- ★ **La dimension cognitive** : cette dimension prend en compte, l'acquisition des connaissances, et la prise de décisions.
- ★ **La dimension affective** : enfin, cette dimension a une relation avec les sentiments ressentis lors de l'utilisation de l'application.

3. Méthodologie :

Notre recherche est de nature hybride, exploratoire et qualitative, elle repose sur l'extraction de 62 avis d'internautes (sur le compte Facebook de la start-up) ayant utilisé l'application Yassir, puis les analysés en utilisant le logiciel d'analyse qualitative NVivo11, et enfin procéder au regroupement textuel de verbatim par thème.

Ce type d'analyse repose sur le postulat que la répétition d'unités d'analyse de discours (mots, phrases, paragraphes) révèle les centres d'intérêt, les préoccupations des auteurs du discours. (Thiétart, 2014)

Nous nous sommes intéressés au logiciel Nvivo.11, car il est aujourd'hui fréquemment utilisé dans les recherches qualitatives. Il permet de gérer, de mettre en forme et de donner un sens aux données qualitatives, (Krief & Zardet, 2013). Ensuite les interpréter et les classer par thème.

Les avis étaient extraits durant la période du mois de janvier et février 2021, le classement des verbatim, ainsi que l'analyse par le logiciel NVivo 11, va nous permettre de proposer un modèle conceptuel, qui explique l'expérience client digital (DCX). Le choix de cette méthode est motivé par le flux et la disponibilité d'informations, ainsi que la démocratisation et l'explosion de l'utilisation des sites et des applications.

2.1. Présentation de la start-up Yassir :

Yassir est un modèle de start-up Algérienne, opérationnelle depuis 2017, elle s'est spécialisée dans le transport et la location de véhicule avec ou sans chauffeur (VTC), a pu depuis trois ans développer son business dans 13 wilayas et compte atteindre 25 dans les prochains mois. L'entreprise compte aussi un réseau de partenaires de 13 000 chauffeurs dont 350 femmes et environ 2 millions d'utilisateurs. Dernièrement Yassir a mis en ligne de nouveaux services à savoir : Yassir Food et Yassir Business.

Figure1 : l'application Yassir



Source : <https://www.radioalgerie.dz/>

L'application, est téléchargée gratuitement sur les systèmes via Google Play et Apple store. Ensuite elle permet de mettre en relation les chauffeurs de taxis avec les personnes à la recherche d'un transport pour se déplacer, et ce, par le biais de leur smartphone. Ainsi, le smartphone affiche au client le nombre ainsi que les lieux des chauffeurs qui se trouvent à sa proximité. Afin de pouvoir utiliser l'application le client doit s'y inscrire et de s'identifier (nom, prénom, numéro de téléphone). Une fois l'inscription validée, l'utilisateur doit, mentionner l'endroit où il se trouve et sa destination, le tarif est tout de suite calculer selon la destination, il suffit de valider l'opération par le client, et un taxi avec chauffeur lui sera envoyé.

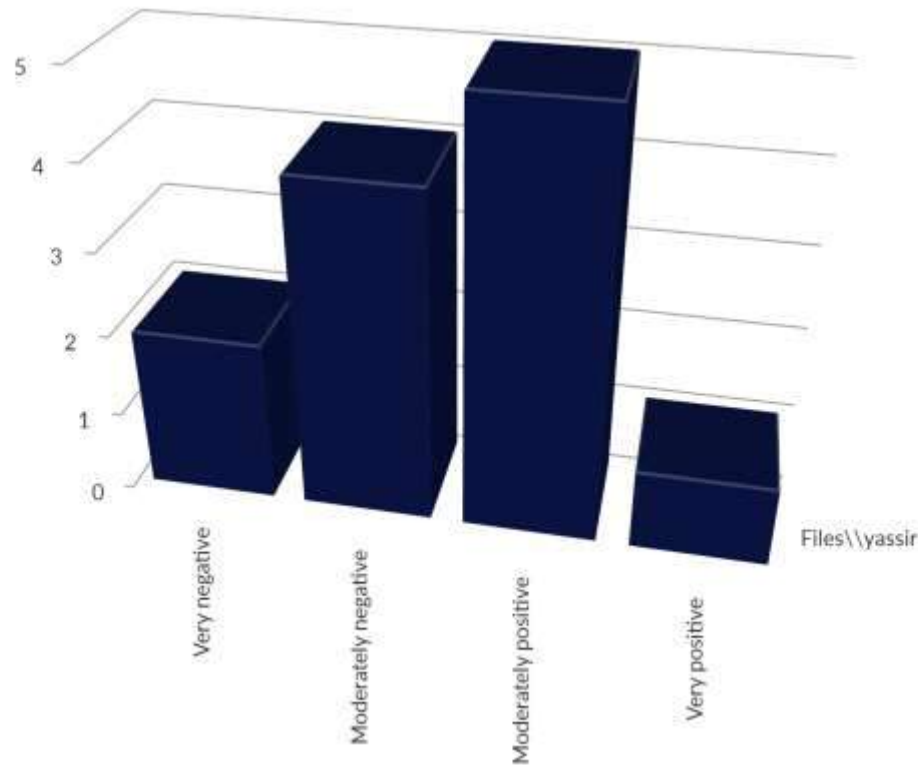
3. Résultats et discussion :

L'analyse des verbatims collectés suite aux différents commentaires extrait de la page Facebook de Yassir, nous permet d'identifier les variables de notre modèle, nous allons commencer par une présentation de nuage de mots, qui représente un résultat d'une requête sur le logiciel NVivo ; Ensuite nous allons procéder à la présentation du résultat de l'encodage ; et enfin les commentaires collectés seront traités et analysés par nature textuelle, afin de pouvoir les thématiser.

3.1. Nuage de mots de l'expérience client avec Yassir :

Le nuage de mot, est une sorte de condensé de mot extrait, suite à leurs fréquences d'apparition, permettant de faire ressortir leur importance dans le contenu des commentaires.

Figure2 : Nuage de mots de l'expérience



Source : résultats du logiciel NVivo 11.

Selon la figure 3, il existe deux sentiments éprouvés lors de l'expérience des utilisateurs de Yassir, un sentiment positif, et un sentiment négatif. Chaque sentiment est à son tour amalgamé en deux sentiments, selon le degré d'intensité. L'expérience laisse alors, un sentiment soit très positif, ou modérément positif, ou bien un sentiment modérément négatif ou très négatif.

Le processus repose sur un système de notation. Chaque terme associé à un sentiment est rattaché à une note prédéfinie. Le contenu est encodé dans un ensemble de nœuds de sentiment, qui représente une échelle allant de Très positif à Très négatif. Ce processus considère le sentiment rattaché aux mots de façon individuelle, c'est-à-dire qu'il ne prend pas en compte le contexte. De ce fait, une même phrase peut être encodée dans des nœuds de sentiment à la fois positif et négatif.

Nous concluons alors que selon la figure 3, le sentiment le plus élevé est le plus ressenti par les clients, c'est le sentiment positif, car sur une échelle de 5, on considère que l'expérience client digitale avec Yassir est une expérience agréable qui laisse un souvenir positif, même si le sentiment négatif n'est pas à négliger durant l'expérience.

3.3.Analyse textuelle :

L'analyse textuelle consiste, à regrouper les différents commentaires utilisés pour notre étude, afin de dégager certains points importants concernant l'expérience client digital avec Yassir :

3.3.1. La ponctualité :

L'analyse des commentaires nous a permis de constater que les clients étaient très satisfait de la ponctualité des chauffeurs, et de leurs écoutes « ...très ponctuel, à l'écoute et prévenant avec les coordonnés à l'avance ! je valide et je recommande ! Bonne continuation.. », Ainsi que de leur professionnalisme "...franchement, j'ai rien à rajouter, ponctualité et professionnalisme. Merci Yassir pour la course d'aujourd'hui Béjaïa-->Alger... », L'amabilité des chauffeurs a aussi marqué quelques clients « ...Ponctuel et aimable. Je recommande... ».

La ponctualité est un point très important pour les utilisateurs « ...Après validation 15 min plus tard le chauffeur est arrivé, très bon service. Alger Boumerdes à 19 h du soir... », Au point que certains clients estiment que les chauffeurs arrivent en avances si on les demande plutôt « ...Ils sont sérieux, seul bémol c'est quand on réserve à l'avance le chauffeur n'est pas là. Donc de préférence de réserver sur le champ pour ne pas tomber dans l'attente. Si non je recommande vivement... »

3.3.2. Les moyens humains :

Selon les avis, l'accueil, ainsi que le respect des chauffeurs est remarquable, car afin de faire vivre une expérience client agréable et unique, l'entreprise Yassir, choisit bien son personnel et ces collaborateurs, plusieurs commentaires ont été d'accord sur ce point, « ...Chauffeur respectueux et ponctuels... », « ...Depuis quelques mois j'utilise Yassir et je suis très satisfaite. Les chauffeurs sont respectueux, et les prix sont raisonnables, Je suis très satisfaite .Bonne continuation... ». Le personnel de Yassir se distingue par, la serviabilité c'est un bon personnel qui connaît vraiment le métier « ...Yassir très bon prix et chauffeur super actif merci à vous... » ; La plupart des commentaires sont élogieux envers les chauffeurs politesse hygiène amabilité « ...Yassir est la meilleur application pour le moment les chauffeurs sont des gens bien cultivés gentil service rapide je le recommande... », « ...It's affordable for all , it have also great drivers I recommend it They are better than taxis... ».

En tant qu'élément de communication, l'accueil participe à la construction de l'image de l'organisation, puisqu'elle cristallise la première impression d'un client.

3.3.3. Les tarifs :

L'étude révèle que les prix des courses sont nettement moins cher, par rapport aux services proposés et aussi par rapport à la qualité « ...rapide efficace et nettement moins cher ...», la tarification est très appréciée par les clients car elle est estimée raisonnable et

abordable et transparente« ...très pratique et les prix raisonnables ...», « ...Tarifs abordables... », « ...Rapidité de la réponse, tarifs raisonnables... » ;

Les utilisateurs sont conquis par la politique de prix de Yassir, et il ne le cache pas, « ... Yassir c'est le meilleur service, il a meilleur prix par preuve la même destination est le même place en même temps et voilà la différence... Vive Yassir... », « ...Top top les prix haylin sérieux utile très rapide top rien à dire... » ;

A savoir que les tarifs sont calculés selon la distance et le temps par un algorithme, et sont communiqués très rapidement aux clients.

3.3.4. La conception Application :

les témoignages des utilisateurs nous a permis de constater, que l'application est facile à utiliser, pour son installation plusieurs étapes sont à confirmer (exemple remplir un formulaire avec nom, prénom, et adresse email), puis un message de bienvenue est adressé au nouvel utilisateur dès l'installation ; ce qui confirme la facilité ainsi que l'accessibilité de l'utilisation de l'application Yassir, « ...Excellente application et service excellent surtout dans les moments urgents ou difficiles. Je l'utilise beaucoup à Alger et Constantine... », « ...très bonne application et des personne machallah... » « ...excellente application. Les chauffeurs bien éduqués et respectueux soit à Alger Constantine ou Oran. Bonne continuation... » ;

Nous soulignons aussi l'agréabilité de l'application, selon les avis, car dans la conception d'une application nous parlons d'ergonomie, qui veut dire l'environnement de navigation, qui apparemment dans ce cas il est très apprécié « ...super facile et agréable, sécurisé application très pratique... », « ...une bonne application très pratique... », « ...Très bonne application trop fiable et digne de confiance MERCI... ».

La première chose à prendre en compte en matière d'ergonomie, est l'efficacité. Cela signifie que l'utilisateur obtient ce qu'il cherche rapidement et facilement de sa recherche. Les applications doivent parvenir à l'efficacité et l'efficience grâce à une bonne interface utilisateur.

3.3.5. Satisfaction du client :

La satisfaction du client est une étape à ne pas négliger par une entreprise, quelle que soit sa position dans le marché ; Nous avons constaté que la plupart des clients ayant vécu l'expérience avec Yassir sont satisfait « ...le meilleur vtc à Alger... », Ils encouragent, remercient, et remarquent l'amélioration des services de la start-up « ...Depuis quelques années ... très satisfait. Une amélioration continue. Estimation des temps d'arrivées correcte. Bravo... » « ...Bravo Yassir. Une équipe professionnelle et surtout ponctuelle .bonne continuation Thank you!... » ;

Les clients vont même jusqu'à la recommandation du service « ...un service impeccable, je l'utilise souvent toujours à la hauteur je le recommande... », « ...meilleur service, rapides, simples et sérieux... ».

L'encouragement des clients, provient de leurs satisfactions, ce qui veut dire que l'expérience vécue par eux était positif et à susciter un sentiment positif aussi, « ...Magnifique service, très rapide, merci beaucoup... », « ...très bon service, très assidu pour toute demande et réponse rapide après chaque demande, je recommande a tout le monde de l'utilisé et bravo pour toute l'équipe pour tous les efforts que vous faites merci... », « ...excellent service, sérieux... », « ... très utile, bon prix, chauffeurs très sympas disponible 24/7... », « ...Ponctualité de la prestation et les chauffeurs sont fort sympathiques... ».

Nous remarquons ici que les commentaires sont composés de deux parties d'expérience : l'expérience digitale, qui a une relation avec l'application, son accessibilité et la facilité de manipulation, d'une part, et d'une autre part l'expérience physique qui a une relation avec l'expérience vécu physiquement avec le chauffeur, l'accueil et le moment de la prestation du service, c'est ce qu'on appelle l'expérience phygital, qui provient de la fusion des deux mot physique et digital.

Malgré le nombre important des avis positifs, nous n'avons pas négligé les commentaires négatifs, mais qui sont constructifs, nous avons remarqué que l'entreprise n'était insensible ni négligente de ces commentaire, mais prené bien en compte ces remarques, en ayant le soin de répondre aux clients mécontents afin de les rassurer, c'est ce que nous allons présenter dans le point suivant.

3.3.6. L'interactivité et la réactivité de l'entreprise :

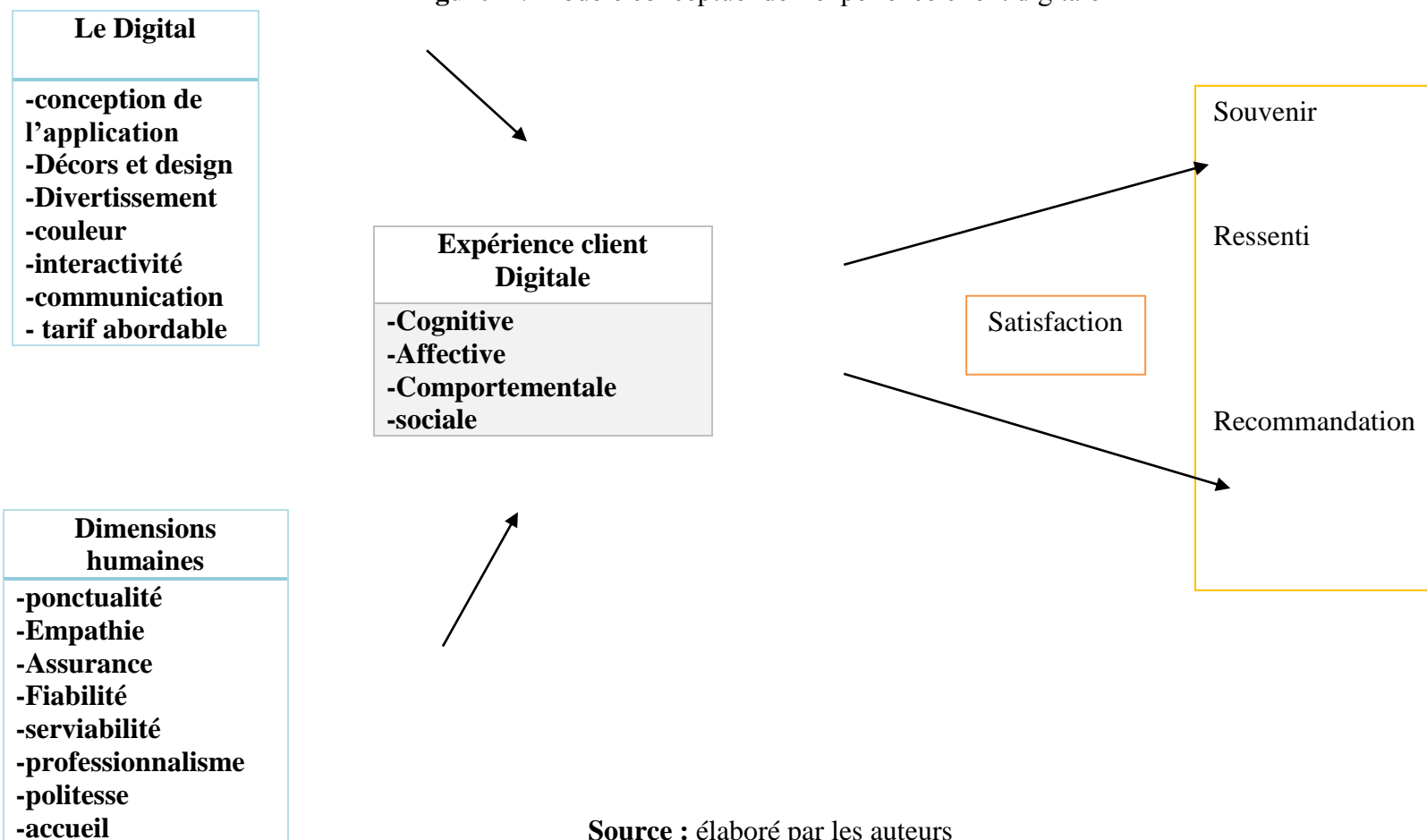
En ce qui concerne la réactivité de l'entreprise, nous avons remarqué que le service clientèle de Yassir prend très au sérieux les avis et les réclamations des clients, et cela dans le but de prendre les mesures nécessaires afin que les désagréments ne se reproduisent pas ; Ils répondent aux commentaires demandent plus d'informations ,s'excusent, et donnent des justifications aux clients mécontents, « ... mais aujourd'hui très déçue par le non sérieux du chauffeur Yassir, qui m'a fait attendre une demi-heure et n'est pas venu, j'avais un voyage à faire et à cause de lui j'ai raté mon bus... bonjour Madame, veuillez nous contacter via la messagerie de la page, pour nous communiquer plus de détails»; « ...Meilleurs services (rapidité, tarif, véhicule confortable et toujours à la minute) vraiment merci YASSIR et bonne continuation surtout avec les codes promos (-50)... Bonjour, nous vous remercions pour votre commentaire et d'avoir pris le temps de publier cet avis. Ce sont nos clients qui nous permettent de nous améliorer constamment. Nous sommes toute aussi ravis de voir que vous êtes satisfaits de nos services », « ...un des chauffeurs m'appelle et en lui expliquant ou exact je me trouve, il me dit que je suis loin, il vaut mieux demander un autre chauffeur...Nous sommes profondément navrés madame, un service de fidélisation sera bientôt disponible, Nous vous avons contacté sur votre messagerie» « ... bravo c'est du beau travail c'est sérieux et les chauffeurs des professionnels rien à dire mais seulement j'aimerais bien que vos voitures porte logo ...c'est une bonne initiative bonne continuation merci...Merci pour votre retour, nous sommes heureux de vous compter parmi nos clients. », « ...service très rapide. Chauffeurs polis, on se sent en

sécurité, voitures propres... Merci, et bienvenu parmi nous », « ...Big up à toute l'équipe et veuillez travailler dur comme d'habitude pour développer plus de fonctions ...Merci monsieur, nous sommes très heureux de vous satisfaire».

3.4. Modèle conceptuel proposé de l'expérience client digitale :

Sur la base de notre revue de littérature et l'analyse des données qualitative nous pouvons schématiser le modèle conceptuel de recherche, qui se présentera comme suit :

Figure 4 : Modèle conceptuel de l'expérience client digitale



Source : élaboré par les auteurs

Ce modèle conceptuel de recherche permet d'appréhender l'impact du digital. Concrètement, la relation client et sa digitalisation demandent une implication forte d'une entreprise pour recréer un lien avec le client, et cela peut se faire à travers l'ergonomie de l'application ou du site (conception de l'application, design, couleur...), ainsi que d'autres intervenants tel que la politique de prix, l'interactivité de l'entreprise, et la communication

omnicanal. Car le client, en grande partie de relation directe avec l'entreprise, il recherche une expérience personnalisée et une attention de tous les instants.

Allouer des ressources humaines, est très important, pour atteindre son but, il est essentiel de mettre en place un personnel dédiés ; le support humain doit être flexible et agir de manière agile. Son but sera de construire un plan d'action permettant de réduire ou supprimer les insatisfactions ou autres points tout au long du parcours client.

Le client est tous le temps en quête de l'excellence, en s'adressons à l'entreprise il est à la recherche de ponctualité, d'empathie, d'assurance, de fiabilité, de serviabilité, de professionnalisme, de politesse, et d'un bon accueil. Toutes ces qualités vont permettre à l'entreprise de faire vivre une expérience client agréable, de satisfaire les besoins de ces clients, et par la suite de les fidéliser.

Nous savons tous qu'un client satisfait, c'est un client fidèle, et qu'il le fait savoir ; si le client vie une expérience positive, il va s'en souvenir, il va raconter son expérience, et il va même recommander le service. Ce qui va faire bénéficier l'entreprise d'une publicité gratuite, à travers le bouche à oreille.

4. Recommandation :

Faire vivre à son client une bonne expérience client digital, demande une gestion à long terme. Ainsi, l'entreprise doit enrichir la relation client et la connaissance client au fur et à mesure du temps.

Pour cela divers outils existent. Pour un client, la digitalisation de la relation client doit permettre une expérience fluide et de qualité. Nous présentons ces quelques recommandations issues de notre étude qualitative ainsi que de la revue de littérature :

- L'entreprise doit Offrir à ces clients un contenu pertinent, pratique et utile à chaque étape du parcours de consommation, à travers le contenu de l'application, qui doit être développé par des professionnelles en termes d'attractivité, d'accessibilité, et de facilité de navigation.
- Elle doit aussi être à l'écoute de son client, en l'accompagnions, et en communiquons avec de manière à lui faire sentir qu'il est le centre d'intérêt de l'entreprise.
- Personnaliser les offres et proposer des services adapter à chaque client, selon ces besoins, en ce faisons aider par les technologies approprier(les algorithmes par exemple).
- Créer un lien émotionnel humain et authentique pour générer de l'attachement à l'entreprise, et cela en investissant dans du personnel compétent et de qualité.
- Veiller à la satisfaction de ces clients pour aligner la stratégie (particulièrement les tarifs et la communication) de l'entreprise à leurs attentes.
- Une expérience vécue positive, c'est une expérience dont on a envie de parler, d'où l'importance de favoriser les avis clients & mettre en place un dispositif incitant au

feedback et au partage sur les Media Sociaux ; cela permettra d'améliorer la confiance des clients, Grâce aux avis publiés sur le site, ce sont les anciens clients qui rassurent les nouveaux clients via leurs avis positifs.

- Le client doit être capable (et avoir envie) d'en parler sur les réseaux sociaux, il est important donc de tenir sa promesse envers le client, Cela permet aux clients d'être fiers et de partager cette expérience sur Facebook, et ainsi de générer un bouche à oreille positif.
- analyser de manière sensorielle son concept, et travailler sur le visuel, en déclinent son application ou son site sur différents supports.
- Travaillez et soignez l'interactivité de l'entreprise, car il est essentiel de revoir le parcours client et d'analyser les retours clients de la semaine pour se placer dans un cadre d'amélioration continue.
- Les moyens humains doivent aussi être écoutés, afin de vérifier qu'ils ont bien compris l'importance de l'expérience client dans la stratégie de l'entreprise, et les inclure dans le processus d'amélioration continue, pour qu'ils en soient les acteurs et non plus les spectateurs.
- Mener des enquêtes de satisfaction en trois phases : à chaud (juste après une interaction comme un achat, une visite en boutique...), à tiède (quelques jours après une interaction afin de laisser le temps au client de réfléchir), et à froid (en dehors des interactions, par exemple 1 fois / an ou 1 fois / trimestre).

5. Conclusion :

Cette recherche s'est basée sur l'analyse de l'expérience client digitale, en prenant comme cas la start-up Yassir, son but est savoir comment le digital et les nouvelles technologies, ont impactés l'expérience client.

La transformation digitale impacte directement l'expérience client. Car les technologies du numérique bouleversent tous les processus, qui doivent donc s'adapter pour que l'expérience client reste satisfaisante.

Les clients ont des attentes élevées en matière de qualité de service, ce qui rend cruciale l'amélioration de la capacité des entreprises à proposer des expériences clients digitales de grande qualité. Le manque de cohérence, entraînera une frustration chez le client et mine sa fidélité, ce qui se traduira dans l'ensemble de l'expérience client digital.

La recherche c'est baser sur l'analyse des avis de clients, postés sur un réseau social Facebook de la start-up Yassir, et par la suite mesurer la satisfaction client, car permet d'identifier l'insatisfaction, de lister les irritants pour améliorer les process...

Les retours clients doivent être pris comme des conseils amicaux, et non pas comme des jugements sur vos produits et services.

La recherche démontre que le côté social a un impact sur l'expérience client ; En effet selon les analyses menées, la ponctualité le professionnalisme ainsi que l'interaction de l'entreprise avec le client influencent l'expérience client.

Le choix du personnel s'avère très important ainsi que la conception de l'application et de l'espace de navigation, ils doivent être bien pensés et choisis avec soins afin de faciliter la recherche du client.

Notre étude nous a conduit, à la proposition d'un modèle conceptuel sur l'expérience client digital, qui ouvre les portes à des futures recherches, dans le but de le valider.

Référence :

Livre :

1. Batat, w. (2018). *concevoir et améliorer l'expérience client digitale*. paris: Eyrolle.
2. Thiétart, R. (2014). *Méthodes de recherche en management* (éd. 4ème édition). Dunod.

journal

3. Addis, M., & Holbrook, M. (2006, juillet). On the conceptual link between mass customisation and experiential consumption: an explosion of subjectivity. *journal of consumer behavior*, 1(1), 50-66.
4. ARNOULD, E., & PRICE, J. (2002). *Consumers*. New York: Mac Graw Hill.
5. Badot, o., & Cova, b. (2009, mars). L'ethnomarketing: un élargissement de la recherche en comportement du consommateur à l'ethnologie. *recherche et application en marketing*, 24(1), pp. 93-111.
6. Carteron, V. (2013). Expérience client et distribution « omnicanale ». *L'Expansion Management Review*, 2(149), 25-35.
7. Dailey, L. (2004). Navigational web atmospherics explaining the influence of restrictive navigation cues. *Journal of Business Research*, 57, pp. 795-803.
8. FILSER, M. (2002, décembre). Le marketing de la production d'expériences: statut théorique et implications managériales. *Décisions Marketing*(28), pp. 13-22.
9. Hamidi, I. s. (2017, décembre). expérience client et pratiques de consommation: un nouvel enjeu pour une optimisation de la valeur client à l'heure du digital, approche sectorielle. *Revue Marocaine de Recherche en Management et Marketing*, 2(17), 561-579.
10. Holbrook, B., & Hirschman, E. (1982, septembre). The Experiential Aspects of Consumption: Consumer Fantasies, Feelings, and Fun. *JOURNAL OF CONSUMER RESEARCH*, 9(2), 132-140.
11. Pine, J., & H. Gilmore. (1991). *The Experience Economy: Work is Theatre & Every Business a Stage*. boston: Harvard Business Press.

12. Schwager, A., & Meyer, C. (2007, février). Understanding customer experience. *Harvard Business Review*.

Site :

13. <https://yassir.com/download-app/>
 14. <https://www.facebook.com/Yassir.Algerie/>
 15. <http://download.qsrinternational.com/Document/NVivo11>
 16. <https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20171213/128551.html>
- <https://www.liberte-algerie.com/grand-angle/la-vie-dune-start-up-racontee-par-yassir-333058>

L'effet des stratégies d'adaptation des employés sur l'infusion des systèmes d'information adoptés par les Universités algériennes : Cas d'une université du nord-ouest algérien

أثر استراتيجيات تأقلم الموظفين على ادماج نظم المعلومات الجديدة في الجامعات الجزائرية: حالة جامعة من شمال غرب الجزائر

KHEDIM Mohammed Mehdi *, **LATRECH Hala** **

BELLAHCENE Mohammed ***

Received:06/02/2021

Accepted:02/12/2021

Published:06/02/2022

Résumé :

Dans un monde numérique comme le nôtre, les systèmes d'information (SI) sont devenus -de nos jours - un levier principal de la performance des employés et des organisations. Toutefois, la valeur générée par ces systèmes reste conditionnée par leur infusion dans les tâches des employés se trouvant face à l'enjeu de s'y adapter. Dans cette perspective, cette recherche a pour objectif d'identifier le type d'adaptation – celles centrées sur le comportement ou sur les émotions des utilisateurs – qui conduit vers l'infusion des SI dans les tâches administratives de l'université algérienne. Pour répondre à cette problématique, un cadre théorique issu du modèle de coping de l'adaptation de l'utilisateur (CMUA) et un questionnaire ont été développés. Ce dernier a été distribué sur 138 employés d'une université du nord-ouest algérien ayant adopté récemment un ensemble de SI. Les données collectées furent soumises à une modélisation des équations structurelle (méthode PLS) ; suite à quoi les résultats ont confirmé l'effet positif de l'adaptation individuelle centrée sur le problème sur l'infusion des SI dans le travail.

Mots clés : L'infusion des SI, l'adaptation comportementale et émotionnelles, théorie de coping , SEM-PLS.

Classification JEL: M15

ملخص:

* Doctorant, Université de Tlemcen, ALGERIE, mohammedmehdi.khedim@univ-tlemcen.dz.

** Doctorante, Laboratoire LEPESE, Centre universitaire de Maghnia, ALGERIE, hala.latreche@gmail.com.

*** Maître de conférence, Laboratoire LEPESE, Centre universitaire de Maghnia, ALGERIE, bellahcene_mohammed@yahoo.fr, (Auteur correspondant).

في عالم رقمي مثل عالمنا، أصبحت أنظمة المعلومات (IS) - اليوم - تمثل دعامة رئيسية لأداء الموظفين والمنظمات على حد سواء. ومع ذلك، تتوقف القيمة التي تنتجها هذه الأنظمة على مدى دمجها في المهام المختلفة ودرجة تكيف الموظفين معها. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد نوع التكيف - ذلك المتمحور حول السلوك أو عواطف المستخدمين - الذي يؤدي إلى دمج أنظمة المعلومات في المهام الإدارية للجامعة الجزائرية. من أجل الإجابة على هذه الإشكالية، تم تطوير إطار نظري مشتق من نموذج تكيف المستخدمين (CMUA) وتوزيع استبيان اعلى 138 موظفًا في إحدى جامعات الشمال الغربي الجزائري، والتي تبنت مؤخرًا أنظمة معلومات متنوعة. على إثر اخضاع البيانات التي تم جمعها لنمذجة المعادلات الهيكلية (طريقة PLS)؛ أكدت النتائج التأثير الإيجابي للتكيف الفردي المتمحور حول المشكلة على دمج نظم المعلومات في العمل.

الكلمات المفتاحية: دمج نظم المعلومات، التكيف السلوكي والعاطفي، نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية، نموذج تكيف المستخدم (CMUA).

1. Introduction :

L'explication des comportements d'adaptation des individus vis-à-vis des SI est tellement importante que plusieurs chercheurs tels que Beaudry and Pinsonneault (2005), Saidani & Elie-Dit-Cosaque (2012) et Anol Bhattacharjee (2009 ;2011 ;2018) ont consacré une partie de leurs recherches à la compréhension des interactions des utilisateurs avec les technologies et systèmes d'information. Toutefois, le nombre d'études faites dans ce sens – qualitatives ou quantitative soient-elles – reste très modeste (Christophe, 2011) ; et les modèles prépondérants d'acceptation et d'utilisation des SI traitent les réponses des utilisateurs au travail avec des systèmes comme une boîte noire. En effet, les modèles d'acceptation des TI et la littérature d'utilisation basés sur le modèle TAM comme fondement théorique, ne conceptualise et ne teste non plus l'adaptation des utilisateurs face au SI implémentés dans leur environnement de travail (Barki & Benbasat, 2007).

Pourtant, des preuves empiriques démontrent que les avantages obtenus à la suite de l'implémentation d'un nouveau SI sont souvent en deçà des attentes et objectifs tracés, ce qui indique une absence d'infusion. Et bien que l'utilisation des SI soit l'un des construits les plus fréquemment étudiés pour expliquer ces échecs, la façon d'utilisation n'est pas moins importante. Effectivement, une quantité d'utilisation croissante n'implique pas nécessairement un avantage individuel ou organisationnel accru (Fadel, 2012b).

Selon Wang et al (2008), la complexité croissante du SI organisationnel d'aujourd'hui a entraîné une plus grande discrétion des utilisateurs sur la façon à l'encontre de la fréquence d'utilisation d'un SI. Un exemple illustratif de cette constatation est celui d'une organisation qui impose l'utilisation d'un système de planification des ressources d'entreprise riche en fonctionnalités. Face à ce nouveau système, les utilisateurs peuvent encore présenter de grandes différences en termes de types de fonctionnalités du système qu'ils utilisent et de la manière dont ils les utilisent pour accomplir leurs tâches (Wang et al., 2008).

Dans cette perspective, l'étude de l'impact des stratégies d'adaptation des employés sur l'infusion des nouveau SI au sein des organisations acquière une importance majeure.

L'infusion de SI, ou le degré auquel le SI est utilisé au sein de l'organisation à son plein potentiel est le concept qui capture la notion qualitative d'utilisation (Fadel, 2012b). Ce concept d'infusion va au-delà des mesures quantitatives d'utilisation pour indiquer si le SI est pleinement intégré dans les systèmes de travail d'une organisation. D'où l'origine de notre problématique qui consiste à : ***Identifier le type d'adaptation -celles centrées sur le comportement ou sur les émotions des utilisateurs – qui conduit vers l'infusion des SI dans les tâches administratives de l'université algérienne ?***

Afin de répondre à cette problématique nous avons mené une étude quantitative positiviste au niveau d'une université de l'Ouest Algérien. Plus précisément, un questionnaire a été distribué auprès de 108 employés impliqués dans l'utilisation de nouveau SI récemment implémenté au sein de l'université étudié.

Afin d'exposer les détails de cette recherche, le reste de l'article est structuré comme suite : La deuxième section présente une revue de la littérature liée à la problématique de recherche. La troisième et la quatrième section présentent respectivement le modèle théorique et la méthodologie de recherche adoptés. La cinquième section expose les résultats de l'analyse des données. La sixième est consacrée à la discussion. Et enfin, la dernière section présente la conclusion.

2. Revue de littérature :

L'infusion fournit un cadre théorique utile pour la compréhension profonde des problèmes d'utilisation - notamment post-adoptifs – des nouveaux SI. En effet, le modèle d'implémentation des SI proposé par Cooper & Zmud (1990) suppose qu'un nouveau SI initialisé au sein d'une organisation sera adapté, accepté, routinisé puis infusé par les utilisateurs (MEBBANI, 2017). Aux cours de la dernière étape, les comportements post-adoptifs non seulement s'intensifient, mais peuvent également diminuer par le temps car les différentes fonctionnalités du système adopté peuvent générer des résistances ; être traitées avec indifférence, ou utilisées de manière limitée (Zmud, 2006).

L'infusion se produit lorsque le SI cible s'intègre plus profondément dans le système de travail d'un individu ou d'une organisation (Hafida, 2017). Au niveau organisationnel, l'infusion est le processus qui consiste à utiliser l'application informatique à son plein potentiel afin d'accroître l'efficacité organisationnelle. Au niveau individuel, la littérature souligne qu'au stade de l'infusion, un individu utilise pleinement le SI cible pour améliorer la performance de ses tâches de travail (Kim & Gupta, 2014).

Bien que le l'infusion au niveau individuel soit une condition préalable à l'infusion organisationnelle, les avantages organisationnels et individuels dérivés d'un SI dépendent du niveau de l'intégration de ce dernier d'une manière approfondie et complète dans les systèmes de travail d'un individu ou d'une organisation. Ainsi, le retour sur investissement d'une entreprise dans les SI sera limité si le système n'est pas pleinement utilisé pour remplir son objectif permettant une efficacité organisationnelle accrue (Fadel, 2012b). Les études inscrites dans cette perspective appelée « infusion via l'utilisation de la technologie au niveau individuel » sont relativement récentes, et la plupart d'entre elles se sont appuyées sur les théories de l'adoption de la technologie (Ibanescu, 2011) et de la

continuation (Hassandoust, 2017) pour déterminer si l'infusion est influencée par des antécédents tels que : l'utilité perçue (Hassandoust et al., 2016), les conditions facilitantes (Aarrelampi, 2019), la satisfaction (Collectif, 2013) et l'innovation personnelle (Wang et al., 2008). Globalement, les résultats de ces travaux ont été mitigés et de nombreux chercheurs ont fait valoir que les facteurs menant à l'adoption d'une technologie sont susceptibles d'être distincts de ceux menant à des comportements post-adoptifs tels que l'infusion (Fadel, 2012b). Parmi ces variables, nous mettons l'accent dans cet article sur les stratégies d'adaptation.

Bien que l'adaptation ait été rarement abordée dans les études portant sur l'infusion des SI, la littérature offre de nombreuses preuves qu'elle est probablement un antécédent important de l'infusion. Dans une revue bibliographique proposée par Hassandoust et al. (2016), les chercheurs ont analysé 30 articles portant sur l'infusion des SI ; couvrant une période de 26 ans (de 1990 à 2015), et ayant testé les relations entretenues par 86 variables dépendantes de l'infusion des SI. Leurs résultats démontrent une influence positives de différentes variables organisationnelles (le soutien du top management, les conditions facilitantes, l'expérience technologique de l'organisation, la compétition, etc.), technologiques (la qualité et la pertinence de l'information, l'intégration du système, l'infrastructure informatique, etc.), relatives aux tâches de travail (l'identité de la tâche, la rétroaction de la tâche, la structuration des tâches, etc.), environnementales (la complexité des clients, les alliances stratégiques, le niveau de compétitivité, etc.), et personnelles (la compétence et l'expérience de l'utilisateur, l'utilité perçue, la facilité d'utilisation perçue, etc.) sur l'infusion des SI. A la fin de leur papier, Hassandoust et al. (2016) soulignent que les futures recherches doivent reconnaître que l'infusion des SI est une étape distincte et différente de la phase d'acceptation. Par conséquent, il est nécessaire d'aller au-delà des théories qui ont été utilisées jusqu'à présent (le modèle d'acceptation de la technologie de Davis (1986), la théorie unifiée de l'acceptation et l'utilisation de la technologie de Venkatesh, Davis et al (2003), la théorie de la diffusion de l'innovation de Rogers (1983), etc.) et d'explorer les pistes fournies par la théorie de l'adaptation pour mieux expliquer l'infusion du SI.

L'adaptation des utilisateurs est généralement perçue comme porteuse d'effets positifs, mais peut comprendre aussi des comportements négatifs pouvant nuire à une utilisation profonde et infusée des SI (Beaudry et al., 2005). La recherche qui examine comment l'infusion est améliorée ou entravée par divers types de comportements d'adaptation individuel peut aider à mieux anticiper et gérer ces comportements pour atteindre les résultats souhaités en matière d'utilisation du SI.

Dans cette optique, Beaudry et al (2001) s'est appuyé sur la théorie de l'adaptation pour suggérer que les comportements d'adaptation des utilisateurs peuvent être conceptualisés comme des actes principalement déterminés par une évaluation initiale qu'un utilisateur fait d'une nouvelle TI. En outre, l'adaptation est supposée être associée positivement aux niveaux d'intégration de la TI et aux performances des tâches de l'utilisateur. Suite à une enquête conduite auprès de 262 directeurs de comptes dans deux grandes banques canadiennes ; les résultats ont démontré que des niveaux plus élevés

d'intégration entre l'utilisateur, la TI et le système de travail sont liés à des performances individuelles plus élevées au travail.

Dans une deuxième étude, Bhattacharjee (2009) s'est penché sur l'utilisation du portail Web MyYahoo pour démontrer : (1) que les déterminants clés du comportement d'adaptation sont l'utilité de l'adaptation, la facilité d'adaptation, et l'adaptabilité informatique ; (2) que l'adaptation engendre une utilisation améliorée des TI ; (3) et que l'effet de l'adaptation informatique sur l'utilisation est modéré par l'ampleur de l'adaptation au travail des utilisateurs.

Dans un troisième travail, Fadel (2012) a examiné empiriquement et étendue la CMUA (Coping Model of User Adaptation) en explorant la relation entre l'évaluation des SI et les comportements adaptatifs. A cette fin, une enquête a été réalisée au sein d'un centre de santé appartenant au campus d'une grande université publique. Les résultats ont démontré que l'adaptation des utilisateurs au SI dépend de la manière dont il est évalué par les utilisateurs ; et que l'appréciation du SI en tant que défi est le prédicteur le plus puissant de l'adaptation centrée sur les problèmes et les émotions.

Dans un second article de Fadel (2012b), le CMUA a été mobilisé pour explorer comment divers comportements d'adaptation adoptés par les utilisateurs du système d'information influencent son infusion dans leur travail. Les résultats ont indiqué que les comportements d'adaptation axés sur les problèmes et orientés vers le changement de la dynamique du travail, du système et de soi favorisent l'infusion, tandis que les comportements d'adaptation axés sur les émotions centrées sur l'évitement ont tendance à diminuer l'infusion.

En outre, Bala et Venkatesh (2016) ont démontré à travers deux études de terrain (menées sur une période de six mois, avec quatre vagues de collecte de données chacune, dans deux organisations mettant en œuvre deux TI différentes) que les employés développaient quatre comportements d'adaptation technologique différents (exploration pour innover, exploitation, exploration pour revenir en arrière et évitement) selon qu'ils évaluaient une TI comme une opportunité ou une menace et s'ils avaient des perceptions de contrôle là-dessus. De plus, les engagements expérientiels (c'est-à-dire la participation des utilisateurs et l'efficacité de la formation) et psychologiques (c'est-à-dire l'implication des utilisateurs et le soutien de la direction) des employés au cours de la mise en œuvre ont déterminé conjointement leur évaluation des TI. Enfin, les comportements d'adaptation à la technologie influençaient le rendement et la satisfaction au travail.

Dans une autre étude, Marakhimov & Joo (2017) ont tenté de répondre à la problématique suivante : Comment les consommateurs parviennent-ils à une utilisation prolongée des appareils portables de soins de santé en présence de problèmes de santé et de confidentialité. Suite à une enquête couvrant 260 consommateurs, les résultats ont indiqué que les préoccupations des consommateurs en matière de santé et de confidentialité amorcent un processus d'adaptation. Et que les efforts d'adaptation axés sur les problèmes et les émotions prédisent de manière significative l'utilisation prolongée des appareils portables de soins de santé.

Compte à Abdillah & Rosman (2018), ces chercheurs ont examiné le modèle d'infusion du système d'information de l'e-Procurement au gouvernement municipal de Bengkulu (Indonésie). Cette étude a exploité les données de 68 questionnaires auto-administrés. Les résultats ont montré que l'évaluation des opportunités, l'évaluation des menaces et l'évaluation secondaire jouent un rôle important dans l'amélioration de l'adaptation centrée sur le problème et de l'adaptation centrée sur l'émotion. Cependant, seules les évaluations d'opportunités jouent un rôle important dans la promotion d'une adaptation centrée sur les problèmes. De plus, seule une adaptation centrée sur le problème prédit l'infusion des SI.

Dans un dernier papier, Joo (2019) a analysé empiriquement le processus de diffusion des technologies liées aux réseaux intelligents. A cette fin, des données ont été collectées auprès des participants à un banc d'essai de réseau intelligent en Corée du Sud. Les résultats ont démontré que : l'attente des avantages de la technologie liée au réseau intelligent influence positivement l'évaluation des défis, tandis que l'attente des risques influence positivement l'évaluation des menaces. L'évaluation des défis affecte positivement les adaptations de soi et du système en tant que stratégies d'adaptation axées sur les problèmes, et influence également positivement la réévaluation positive en tant que stratégie d'adaptation axée sur les émotions. De plus, l'évaluation des menaces influence positivement la distanciation / l'évitement en tant que stratégie centrée sur les émotions. L'autoadaptation, la réévaluation positive et la distanciation / évitement étaient des déterminants importants de l'infusion de technologies liées aux réseaux intelligents. L'autoadaptation et la réévaluation positive influencent positivement son infusion, tandis que la distanciation / l'évitement influence négativement son infusion. Cependant, les actes d'adaptation du système n'ont pas d'effet significatif sur son infusion.

Au-delà des avancées réalisées, il importe de constater, à la fin de cette revue, que les études traitant de la relation adaptation des utilisateur – infusion des SI dans les pays en voie de développement sont très rares. En outre, aucune recherche – à notre connaissance – n'a étudié cette relation dans le contexte des universités publiques

3. Modèle théorique :

Inspirée des études précédentes, la recherche présentée dans cet article repose sur la théorie du coping. Le coping – ou l'adaptation – consiste aux efforts cognitifs et comportementaux servant à gérer les demandes spécifiques internes et/ou externes perçus comme imposés et dépassant ou excédant les ressources de l'individu (Saidani & Elie-dit-Cosaque, 2012). De plus, le coping fait référence à une adaptation proactive aux événements qui se produisent dans le présent et qui continueront de se produire dans un proche avenir (Paulhan, 1992 ; Polk et al., 2020).

La théorie du coping a été appliquée à divers domaines de la psychologie, de la sociologie, de la médecine et du bien-être social. Cette théorie a été introduite à la gestion d'entreprise en général, et aux technologies et systèmes d'information particulièrement par Beaudry et Pinsonneault (2005) qui développèrent le modèle coping d'adaptation de l'utilisateur (Coping Model of User Adaptation : CMUA).

Le CMUA fournit une base théorique utile pour comprendre les réactions adaptatives des utilisateurs face à un SI et leurs conséquences. Selon ce modèle, les réponses des

utilisateurs à un nouveau SI professionnel passent par quatre phases : 1) Au départ, l'utilisateur prend conscience du nouveau SI dans son environnement de travail. 2) ce qui conduit à une appréciation du SI, dans laquelle l'utilisateur évalue les conséquences probables du SI (positives ou négatives) et ses options pour y répondre. 3) Sur la base de l'évaluation, l'utilisateur s'engage ensuite dans divers types d'actes adaptatifs en réponse au SI. 4) Qui, à leur tour, peuvent produire à la fois des résultats externes (par exemple, améliorer l'efficacité et l'efficience) et internes (par exemple, rétablir l'équilibre émotionnel.) (Barlette et al., 2020).

La dernière partie du CMUA est particulièrement pertinente pour cette étude car elle fournit des bases théoriques pour comprendre comment l'infusion d'un SI est susceptible de résulter de certains types de comportements d'adaptation des utilisateurs (Hassandoust et al., 2016). La CMUA définit les comportements d'adaptation comme « les efforts cognitifs et comportementaux exercés par les utilisateurs pour gérer des conséquences spécifiques associées à un événement informatique significatif qui survient dans leur environnement de travail » (Yin et al., 2018). Les comportements d'adaptation peuvent être ciblés vers l'une des trois dimensions du contexte d'implémentation du SI : l'utilisateur, la technologie elle-même et la tâche de travail (Bala & Venkatesh, 2016). Encadrant ces dimensions en termes de théorie d'adaptation, Beaudry & Pinsonneault (2005) proposent une typologie des comportements d'adaptation, qui, à un large niveau, comprend les *comportements axés sur les problèmes* et les *comportements axés sur les émotions*.

3.1. L'adaptation centrée sur les problèmes

Selon le CMUA, l'adaptation centrée sur la résolution des problèmes vise à gérer directement les soucis liés d'abord aux SI. À savoir :

- L'adaptation de son attitude et ses engagements à l'égard de son travail en améliorant son efficacité au travail. C'est le cas par exemple d'un employé qui change ses habitudes personnelles en fonction des exigences de la TI ou du SI en question et développe ainsi de nouvelles compétences (Yin et al., 2018) ;
- L'adaptation de son travail en modifiant les procédures et les routines en fonction de l'outil implémenté ;
- L'adaptation de la technologie en modifiant ses fonctionnalités et ses paramètres (Fadel, 2012b).

Les employés ayant développé les stratégies d'adaptation centrées sur les problèmes devraient atteindre des niveaux d'infusion plus élevés que ceux qui ne parviennent pas à s'y adapter (Abdillah & Rosman, 2018). Nous émettons donc l'hypothèse suivante (figure 1) :

H1 : Les comportements d'adaptation axés sur les problèmes influencent positivement l'infusion des SI au sein des universités algériennes.

3.2. L'adaptation centrée sur les émotions

L'adaptation centrée sur l'émotion est orientée vers le soi-même et vise à modifier la perception des conséquences de l'événement informatique. Elle comprend entre autres : 1) des processus d'ordre cognitif destinés à réduire la détresse émotionnelle (l'auto-illusion évitement, minimisation, acceptation passive, prise de distance), 2) des stratégies qui visent à augmenter la détresse émotionnelle (autoaccusation), 3) des efforts qui consistent à changer la façon dont la réalité est perçue par l'individu, sans essayer de la modifier, 4) des stratégies qui ont pour effet indirect que la situation prend une nouvelle signification, (exercice physique, recherche de support émotionnel, méditation).

Bien que les comportements d'adaptation axés sur les émotions ne modifient pas l'environnement externe, leur effet sur l'infusion des SI n'est pas tout à fait clair. Les

comportements axés sur les émotions ont été traditionnellement associés à une adaptation sous-optimale (Hassandoust et al., 2016). Par exemple, des comportements tels que l'évitement ou les vœux pieux, bien que potentiellement utiles pour réguler la réponse émotionnelle, ne sont pas susceptibles de produire des résultats externes positifs. Cependant, le rétablissement de l'équilibre émotionnel offert par certains comportements axés sur les émotions peut être nécessaire pour permettre à un utilisateur d'effectuer des efforts d'adaptation axés sur les problèmes générant une efficacité opérationnelles accrues (Aarrelampi, 2019). À titre d'illustration, la recherche d'un soutien social peut non seulement favoriser un sentiment de bien-être interne, mais aussi permettre à l'individu de réagir à un facteur de stress de manière productive (Fadel, 2012b)

Pour distinguer les effets de divers comportements d'adaptation centrés sur les émotions sur l'infusion, il importe de distinguer les comportements d'approche et les comportements d'évitement.

- *Les comportements d'approche :*

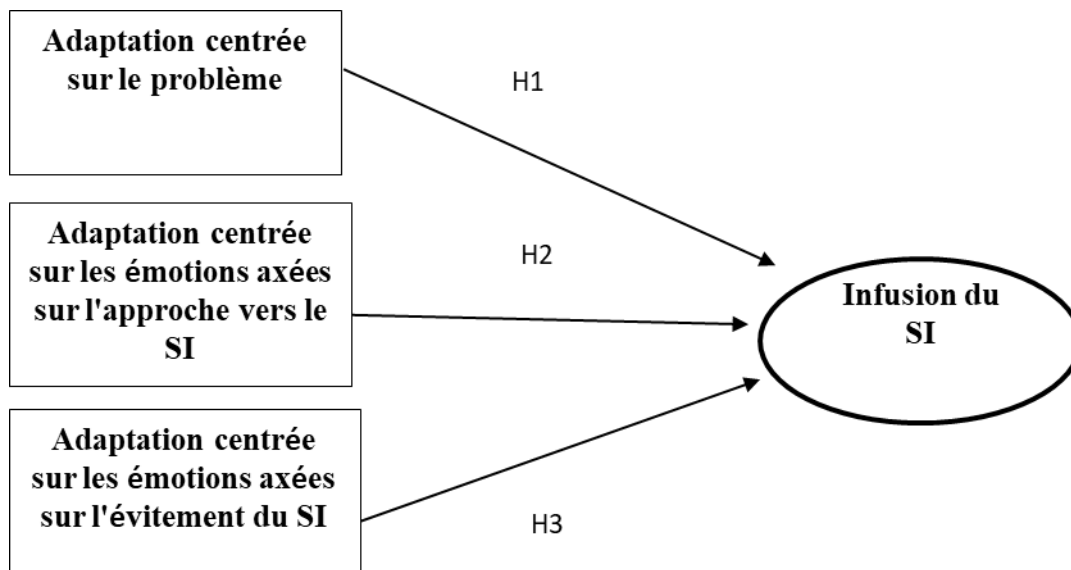
Les stratégies d'approche sont des tentatives cognitives pour changer les façons de penser le problème et des tentatives comportementales pour résoudre les événements en traitant directement le problème ou ses conséquences (Ebata & Moos, 1991). Ces stratégies comprennent des actes tels que la recherche d'un soutien social auprès des autres ou la réévaluation du facteur de stress sous un jour positif. Selon plusieurs chercheurs, ce type de stratégies peut favoriser une utilisation plus profonde et plus intégrative des nouveaux SI en milieu de travail et générer par conséquent des avantages de performance croissants (Nach & Lejeune, 2010). A partir de là, nous formulons la deuxième hypothèse comme suite (figure 1) :

H2 : L'adaptation de l'individu centrée sur les émotions axées sur l'approche influe positivement l'infusion des SI au sein des universités algériennes.

- *Les comportements d'évitement :*

Les stratégies d'évitement sont décrites comme des tentatives cognitives pour nier ou minimiser la menace, et des tentatives comportementales pour s'éloigner ou éviter d'affronter la situation. Ce type de stratégies inclut l'évasion / l'évitement, les vœux pieux ou la distanciation (Bruchon-Schweitzer, 2001). Dans le domaine des SI, les utilisateurs qui développent ce type de comportements tentent de minimiser leur apprentissage et leur utilisation du SI, et par conséquent, s'engagent dans une utilisation superficielle avec peu de bénéfices en termes de performances (Litman, 2006, Nach & Lejeune, 2010). Dans cette perspective, nous formulons l'hypothèses suivantes (figure 1) :

H3 : L'adaptation de l'individu centrée sur les émotions axées sur l'évitement affecte négativement l'infusion des SI implémentés au sein des universités algériennes.



Sources : Réalisé par les auteurs

Figure (1) : Modèle de recherche

4. Méthodologie de recherche :

Pour tester les hypothèses formulées ci-dessus, une enquête quantitative inscrite dans une approche positiviste a été conduite au sein d'une université du Nord -Ouest algérien ;

4.1. Description du terrain de recherche :

Pour des raisons de confidentialité et d'ordre éthique, l'université au sein de laquelle l'étude a été effectuée restera anonyme et sera désigné dans le reste de cet article par le terme « Université AB ». Situé au Nord-Ouest Algérien. Cette institution regroupe six (06) facultés dirigées par un Rectorat : 1) la faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de gestions ; 2) la faculté de médecine, 3) la faculté des sciences de la nature et de la vie et des sciences de la terre et de l'univers ; 4) la faculté des sciences ; 5) la faculté de technologie ; 6) et la faculté des lettres et des langues étrangères.

Dans le cadre de la stratégie national de numérisation initiée par le ministère de l'enseignement supérieurs et de la recherche scientifique, l'Université AB a adopté ces dernières année les systèmes d'information suivants :

- G-BUDGET : Est un progiciel bilingue de gestion de budget permettant de gérer l'ensemble des opérations budgétaires. Déployé sur un serveur intranet accessible aux différents utilisateurs du réseau ; ce progiciel est utilisé par le service des moyens et maintenance et le service de budget.
- G-PAIE : est un progiciel dynamique de calcul et de gestion des rémunérations des employés. Ce système prend en charge tous les types de rémunérations (tous les facteurs et paramètres de calcul sont paramétrables). Utilisé par le service des finances, G-Paie se connecte directement à G-RH pour consulter la liste du personnel et aucune saisie n'est nécessaire.
- G-RH : Déployé sur un serveur intranet accessible aux différents utilisateurs du service du personnel ; G-RH est un progiciel bilingue de gestion des ressources humaines qui offre des modules d'accès et de manipulation des données du personnel et une gestion optimisée des carrières.

- G-STOCK : Utilisé dans les magasins de l'Université AB, G-STOCK est un progiciels bilingue dédié à la gestion des stocks dans les établissements publics.
- G-STAGE : est un progiciel de gestion des formations à l'étranger (stages de perfectionnements, stages de haut niveau de courte durée, etc.) et des manifestations scientifiques utilisé par le service des relations extérieures.
- PROGRES : est une plateforme qui permet la gestion : de l'orientation des nouveaux bacheliers, des transferts, de l'emploi du temps, de la charge horaire des enseignants, des délibérations, etc. Utilisé par les services de scolarité et du personnel ; ce système offre la possibilité de publication des différents document (PV, Relevés des notes, ...).

Ainsi, l'Université AB représente un terrain fertile pour notre étude, pour cette institution, il importe de s'interroger sur les stratégies d'adaptation développés par les employés face aux différences systèmes implémentés, ainsi que sur les effets de ces stratégies sur l'infusion des nouveaux SI.

4.2. Construction du questionnaire

Pour tester les hypothèses de recherche, un questionnaire a été élaboré et distribué sur un échantillon des employés de l'Université AB. A l'occasion de cette opération, des outils de mesure dont la fiabilité et la validité furent prouvées dans des études antérieures ont été repris pour évaluer chacune des variables intégrées dans le modèle théorique. Le tableau (1) précise la nature et la source de ces outils.

Afin d'évité les informations biaisées et les phénomènes de régression fallacieuses qui peuvent découler d'une mauvaise compréhension des questions par les répondants, le questionnaire fut testé sur un échantillon restreint de sept (07) acteurs (Trois enseignants en sciences gestion et quatre employés de l'Université AB impliqués dans l'utilisation des nouveaux SI). Cette opération nous a permis d'identifier les questions mal formulées et d'y remédier.

Tableau (1) : Opérationnalisation des variables clés

Variable		Nombre d'Items	Référence	
Adaptation centrée sur le problème	Adaptation de soi	04	Fadel (2012)	
	Adaptation des tâches Professionnelles	03		
	L'adaptation du système	04		
Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'approche	Recherche de soutien social	02		
	Réévaluation positive	03		
Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'évitement	Évitement/Vœu pieux	02		
	La distance	02		
L'Infusion		03		Cooper & Zmud (1990) Jones et al. (2002) Fadel (2012)

Sources : Réalisé par les auteurs

4.3. Spécificités description de l'échantillon

Le questionnaire construit a été distribué sur 138 employés de l'Université AB. A la fin de l'enquête, 122 questionnaires ont été remplis ; parmi lesquels, 22 se sont avérés incomplets. Ainsi, 100 réponses ont été soumises à l'analyse des données (près de 82% de l'échantillon ciblé).

Les caractéristiques de l'échantillon couvert par l'enquête sont synthétisées dans le tableau (2). Comme le démontre ce dernier, les employés de l'Université AB ayant répondu au questionnaire sont âgés entre 25 et 58 ans ; ils appartiennent aux deux sexes dont 59% sont des femmes. 71% des répondants reçoivent un salaire mensuel entre 18 000.00 et 38 000.00 Da, 79% d'eux sont des titulaires d'un diplôme universitaire et la majorité des participants sont mariés avec enfants (56%) travaillant dans des services de scolarité et service des finances avec un taux de 30% et 29% respectivement.

4.4. Techniques d'analyse des données

Suite à la construction du questionnaire et à la conduite que l'enquête, une analyse de donnée a été réalisée en trois étapes. D'abord, une analyse descriptive des spécificités de l'échantillon a été effectuée. Ensuite, les tests de fiabilité et de validité ont été conduits. Enfin, et afin de tester les hypothèses de recherche, une régression en moindres carrés partiels PLS au traitement des équations structurelle (SEM-PLS) a été réalisée à l'aide de SmartPLS (V.3.3.2).

Tableau (02) : Caractéristiques de l'échantillon

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Le genre				
Femme	59	59,0	59,6	59,6
Homme	41	41,0	40,4	100,0
Manquant	1	1,0		
Total	100	100,0		
L'âge				
De 25 à 34	33	33	35,1	35,1
De 35 à 44	43	43	45,7	80,8
De 45 à 55	16	16	17	97,8
Plus de 55	2	2	2,2	100
Manquant	6	6		
Total	100	100		
Le revenu				
Moins de 18.000 Da	14	14,0	14,0	14,0
Entre 18.000 DA et 38.000 DA	71	71,0	71,0	85,0
Entre 38.000 DA et 58.000 DA	14	14,0	14,0	99,0
Entre 58.000 DA et 78.000 DA	1	1,0	1,0	100,0
Total	100	100,0	100,0	
Le niveau d'étude				
Moyen	1	1,0	1,0	1,0
Secondaire	20	20,0	20,0	21,0
Licence	31	31,0	31,0	52,0

Master /Ingénieur	47	47,0	47,0	99,0
Doctorat	1	1,0	1,0	100,0
Total	100	100,0	100,0	
La situation sociale				
Célibataire	28	28,0	28,3	28,3
Marié sans enfants	11	11,0	11,1	39,4
Marié(e) avec enfants	56	56,0	56,6	96,0
Veuf(ve)/divorcé(e) avec enfants	3	3,0	3,0	99,0
Veuf(ve)/divorcé(e) sans enfants	1	1,0	1,0	100,0
Manquant	1	1,0		
Total	100	100,0		
La profession				
Service de scolarité	30	30,0	30,0	30,0
Service des finance	29	29,0	29,0	59,0
Service des moyens et de maintenance	11	11,0	11,0	70,0
Service des stages	3	3,0	3,0	73,0
Service de personnel	13	13,0	13,0	86,0
Autre service	14	14,0	14,0	100,0
Total	100	100,0	100,0	

Sources : Résultats issus de l'analyse des données

L'approche PLS fait partie des modèles d'équations structurelles à variables latentes. « C'est une méthode de modélisation de phénomènes apte à bien définir des systèmes complexes en interaction » (Jakobowicz, 2007). Qualifiés de méthodes de seconde génération (par comparaison aux méthodes de première génération comme les analyses en composantes principales ou les analyses multidimensionnelles), les modèles d'équations structurelles offrent au chercheur une plus grande flexibilité dans l'interprétation entre théorie et données (Badaoui et al, 2017 ; Chin, 1998). Plus précisément, ces méthodes permettent d'introduire des variables latentes ou non observables, de spécifier la nature des relations entre ces variables latentes et leurs mesures, de préciser le type de relations envisagées entre les variables latentes ou encore d'analyser des inférences causales entre plusieurs ensembles de variables explicatives et expliquées (Balambo & Baz, 2017).

Notre modèle de recherche correspond à un mode formatif (ou mode B) qui suppose que la variable latente est générée par ses propres variables manifestes. Dans notre cas nous avons une (01) variable dépendante à expliquer qui est l'infusion du SI, et trois (03) variables explicatives, à savoir : l'adaptation centrée sur le problème ; l'adaptation centrée sur les émotions axée sur l'approche ; et l'adaptation centrée sur les émotions axées sur l'évitement.

Cette méthode est particulièrement adaptée au développement théorique et aux applications prédictives. Elle a été dès son développement présentée comme adaptée aux analyses causales prédictives dans des situations de forte complexité et d'informations théoriques faibles (Lacroux, 2011). Dans ce modèle, la variable latente (l'infusion du SI) est une fonction linéaire de ses variables manifestes plus un terme résiduel. En, le bloc des variables manifestes peut être multidimensionnel. En effet, contrairement au mode réflexif,

le sens de la causalité va des variables de mesure à la variable latente, et « les indicateurs, en tant que groupe, déterminent conjointement la signification conceptuelle et empirique du construit » (Sup De Co & Rochelle, 2012).

L'évaluation d'un modèle PLS suppose l'examen attentif de trois éléments méthodologiques principaux : la détermination de la nature des relations entre les mesures et les construits, l'évaluation de la fiabilité et de la validité des mesures, et l'évaluation du modèle final. Pour traiter ces deux derniers points, il faut analyser le modèle de mesure et le modèle structurel. Le modèle de mesure est celui qui lie les variables latentes aux indicateurs, alors que le modèle structurel lie les variables latentes entre elles (Khalid, 2019).

5. Résultats :

5.1. Modèle de mesure :

Le modèle de mesure est évalué sur la base des critères de la **fiabilité de cohérence interne**, l'**unidimensionnalité des construits**, la **validité convergente des mesures** associées aux construits et la **validité discriminante**.

La fiabilité de cohérence interne peut être vérifiée par deux mesures : l'Alpha de Cronbach et la fiabilité composite (Chin, 1998). Ces indicateurs varient entre 0 et 1. La valeur souvent considérée comme indiquant un bon niveau de fiabilité est 0.7 (Khalid, 2019). Nous constatons que le tableau (3) ci-dessous affiche un bon indicateur pour les deux mesures précitées, soit une fiabilité composite et un alpha Cronbach bien supérieure à 0.70. Ce qui laisse juger que le modèle est fiable et cohérent (Sup De Co & Rochelle, 2012).

Pour ce qui est de l'unidimensionnalité d'un bloc qui se vérifie en étudiant les valeurs propres issues de l'analyse en composantes principales, nous tenons à rappeler que la condition d'unidimensionnalité n'est pas obligatoire dans le cadre d'une modélisation formative des construits conformément aux propos de Khalid (2019). Ce dernier affirme que pour un construit formatif, le bloc des variables manifestes peut être multidimensionnel, représentant ainsi un groupe d'indicateurs qui ne partagent pas nécessairement un thème commun, mais qui cadrent simultanément la signification conceptuelle et empirique du construit.

Il est intéressant de rappeler également que la **validité convergente** des mesures repose sur l'examen des corrélations (ou loadings) qui est une règle informelle utilisée par les chercheurs consistant à considérer que le coefficient de corrélation doit être supérieur à 0,7 ; ce qui signifie que plus de 50% de la variance dans la variable observée est due à son construit (Khalid, 2019) ; ce qui est visiblement confirmé par les corrélations (λ_i) variant entre 0.721 et 0.958 à la quatrième colonne au tableau 03. Un autre critère est relatif au calcul de la variance moyenne extraite (AVE) devant être supérieur à 0,5 (Lacroux, 2009). Pour ce critère, les résultats présentés à la dernière colonne du tableau 03 montrent que la moyenne de variance extraite s'avère clairement supérieure à 0.5, ce qui implique qu'il y a plus de variance partagée entre le construit et sa mesure que d'erreur de variance. Ceci signifie que plus de 50% de la variance dans la variable observée est dû à son construit.

Tableau (3) : Test de validité convergente et discriminante des mesures

Variable		Items	λ_i	(α) Cronbach	CR	AVE
Adaptation centrée sur le problème	SELFAB : L'adaptation de soi	SELFAB03 SELFAB04 SELFAB05 SELFAB06	0.911 0.882 0.721 0.797	0,849	0,899	0,691
	WORKAB : Adaptation des tâches Professionnelles	WORKAB01 WORKAB02 WORKAB03	0.867 0.870 0.906	0,857	0,913	0,777
	SYSAB : L'adaptation du système	SYSAB01 SYSAB02 SYSAB03 SYSAB04	0.846 0.887 0.934 0.877	0,909	0,936	0,786
Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'approche	SSS : Recherche de soutien social	SSS02 SSS03	0.895 0.896	0.753	0,890	0,802
	PR : Réévaluation positive	PR02 PR03 PR04	0.765 0.822 0.798	0.709	0,838	0,632
Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'évitement	AWT : Évitement/Vœu pieux	AWT02 AWT03	0.958 0.957	0,902	0,956	0,917
	DIST : La distanciation	DIST01 DIST02	0.842 0.918	0,718	0,874	0,777
INF : L'Infusion		INF01 INF02 INF04	0.749 0.815 0.857	0.740	0,849	0,653

Sources : Résultats issus de l'analyse des données

En outre, la validité discriminante des construits peut être évaluée également en s'appuyant sur la mesure Cross Loading. Cette dernière démontre que les items mesurant un construit sont plus fortement corrélés à ce construit qu'avec les autres construits du modèle (Mourre, 2013 ; Lacroux, 2009). A travers l'examen du tableau (4) de cross-loadings, il est vérifié que les variables des trois types d'adaptation (celle centrée sur le problème et celles sur l'émotion -l'une axée sur l'évitement et l'autre sur l'approche) loadent plus sur leur variable latente associée qui est l'infusion avec des loadings supérieurs à 0.7.

Tableau (4) : Cross Loading

	L'Infusion	Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'approche	Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'évitement	Adaptation centrée sur le problème

INF01	0,749	0,120	-0,156	0,292
INF02	0,815	0,014	-0,318	0,310
INF04	0,857	0,250	-0,156	0,497

Sources : Résultats issus de l'analyse des données

Pour examiner la validité discriminante, il convient de comparer pour chaque construit, la racine carrée de l'AVE présentée en gras sur la diagonale du tableau (5) et Larcher la corrélation entre ce construit et tout autre construit du modèle (présentée dans les autres cases du même tableaux) (Fornell & Larcker, 1981). Dans le cadre de l'approche PLS, un construit doit, en effet, partager plus de variance avec ses mesures qu'il n'en partage avec les autres construits dans le même modèle. Par conséquent, la racine carrée de la variance moyenne extraite (AVE) doit être supérieure aux corrélations entre le construit et les autres construits du modèle. Pour cette étude, nous remarquons que les racines carrées de l'AVE varient entre 0.795 et 0.957 ; et sont supérieures aux autres coefficients de corrélation voisins variant entre 0.355 et 0.445. Ainsi, le modèle de mesure présente une validité discriminante suffisantes.

Table (5) : Validité discriminante : Racine carrée de l'AVE sur la Diagonal et corrélations des variables latentes

	WORKAB	DIST	INF	SELFAB	SYSAB	SSS	PR	AWT
WORKAB	0,881							
DIST	0,292	0,881						
INF	0,328	0,324	0,808					
SELFAB	0,437	0,296	0,384	0,831				
SYSAB	0,075	0,159	0,342	0,445	0,886			
SSS	0,276	0,297	0,148	0,416	0,181	0,896		
PR	0,130	0,423	0,133	0,302	-0,032	0,288	0,795	
AWT	-0,168	0,181	-0,355	-0,220	-0,158	0,058	0,164	0,957

Sources : Résultats issus de l'analyse des données

5.2. Le Modèle structurel

Le modèle structurel, appelé aussi modèle interne ou « Inner model », est évalué sur la base de la pertinence prédictive des variables latentes, c'est-à-dire leur validité nomologique. Il convient d'analyser les R^2 multiples et le coefficient Q^2 de Stone-Geisser.

Selon Fernandes (2012), trois seuils de R^2 multiple peuvent être pris en compte. Si le R^2 est supérieur à 0,1, le modèle est significatif. S'il est compris entre 0,05 et 0,1, alors le modèle est tangent. S'il est inférieur à 0,05, alors le modèle n'est pas significatif. Le R^2 permet de comprendre la contribution de chaque variable explicative à la prévision de la variable dépendante. Dans notre modèle le coefficient de détermination (R^2) de notre construit endogène (dépendant) qui est l'infusion des SI est estimé à 0.262. Autrement dit, les trois (03) construits indépendants de notre modèle à savoir : l'adaptation centrée sur le problème ; l'adaptation centrée sur les émotions axée sur l'approche ; et l'adaptation centrée

sur les émotions axées sur l'évitement du SI expliquent notre construit dépendant précitée à 26.6% ce qui est significatif.

La qualité de chaque équation structurelle peut être évaluée par le coefficient Q^2 de Stone-Geisser, aussi appelé indice de redondance en validation croisée (Tenenhaus *et al.*, 2005). Il s'agit d'un test de R^2 en validation croisée entre les variables manifestes d'une variable latente endogène et toutes les variables manifestes associées aux variables latentes expliquant la variable latente endogène, en utilisant le modèle structurel estimé. Si Q^2 est positif, alors le modèle présente une validité prédictive. S'il est négatif, on constate l'absence de validité prédictive (Tenenhaus, 1999). Donc, on peut estimer que ce coefficient est acceptable lorsqu'il est supérieur à 0. Par rapport à notre modèle, le coefficient Q^2 de Stone-Geisser a atteint 0.120 ce qui implique qu'il est significatif et présente une validité prédictive (Sup De Co & Rochelle, 2012).

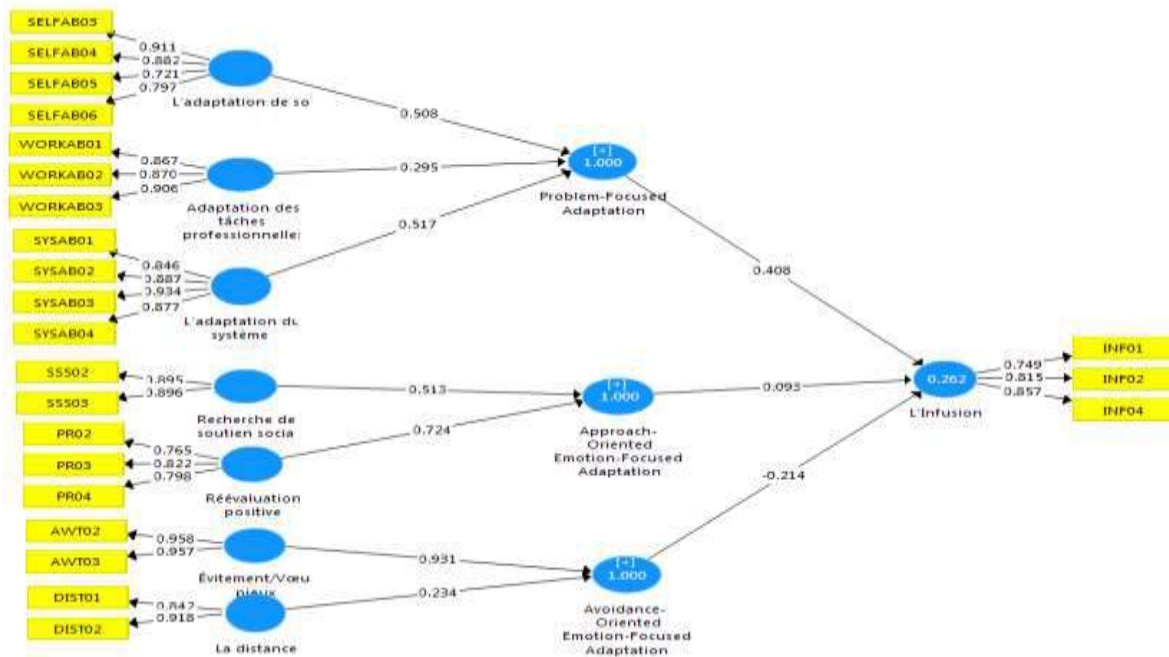
5.3. Teste des hypothèses

C'est par le biais de la procédure du bootstrapping sous PLS que les liens entretenus entre les variables de notre modèle ainsi que leur significativité furent indiqués. Il s'agit d'évaluer les coefficients structurels, appelés aussi les coefficients des chemins (β) ou Path coefficients. Les valeurs estimées pour ces coefficients doivent être évaluées en termes de signe, d'ampleur et d'importance. Ils varient entre -1 et +1. Mais en général, ces coefficients structurels standardisés devraient être au minimum égaux à 0,20, et, idéalement, supérieurs à 0,3 pour pouvoir être considérés comme significatifs (Lacroux, 2009). cependant, l'interprétation de la significativité des liens entre les différentes variables du modèle consiste à vérifier si les relations entre les variables latentes (les paths coefficients) sont statistiquement significatives en référence à la valeur T de Student obtenue. A travers le tableau 06, nous constatons que les hypothèses 02 et 03 n'ont pas été soutenues vu qu'elles ne sont pas significatives et sont infirmées ($P > 0.05 / t < 1.96$). Par contre, la 3eme hypothèse est significativement confirmée ($P < 0.05 / t > 1.96$) car son path coefficient est supérieur de 0.3.

Tableau (6) : Test des hypothèses

	Estimate	T Statistics	P Values	Inférence
H1 : Adaptation centrée sur le problème - > L'Infusion	0,408	3,439	0,001	Supportée
H2 : Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'Approche -> L'Infusion	0,093	0,758	0,449	Non Supportée
H3 : Adaptation centrée sur l'émotion orientée vers l'évitement -> L'Infusion	-0,214	1,022	0,307	Non Supportée

Sources : Résultats issus de l'analyse des données



Sources : Réalisé par les auteurs

Figure (2) : Le modèle structurel final

6. Discussion et conclusion :

Cette étude a examiné l’effet des stratégies d’adaptation développées pas les utilisateurs sur l’infusion des nouveaux SI au sein de l’université algérienne. Suite à une enquête quantitative, les résultats ont démontré que l’infusion est plus probable lorsque les utilisateurs adoptent des comportements d’adaptation axés sur les problèmes (H1), qui incluent des efforts pour se modifier eux-mêmes, pour modifier leurs routines de travail et/ou le système même pour mieux tirer parti de ses capacités. Ce résultat vient conforté les premières recherches sur l’infusion, et confirmer le postulat de la CUMA, supposant que l’infusion dépendait beaucoup plus des efforts des utilisateurs pour s’engager dans une modification adaptative du système, des tâches et de soi-même (Cooper & Zmud, 1990; Zmud and Apple, 1992; Beaudry *et al.*, 2005).

En outre, nos hypothèses suggérant que l’infusion est influencée par les comportements d’adaptation centrés sur les émotions orientées vers l’approche (H2) et par des comportements d’adaptation centrés sur les émotions orientées vers l’évitement et la distanciation (H3) se sont avérés non significatifs. Ce résultat consolide aussi les postulats de la CMUA. Celle-ci souligne que les résultats de performance tels que l’infusion sont influencés par des comportements axés sur les problèmes plutôt que par des comportements axés sur les émotions (Beaudry *et al.*, 2005).

Pour les managers des systèmes d’information universitaires, nos résultats suggèrent que : pour favoriser l’infusion du SI au sein de leurs organisations, il importe de se concentrer d’abord sur le renforcement des efforts d’adaptation axés sur les problèmes des utilisateurs. Les initiatives à cette fin peuvent inclure des programmes d’assistance continue aux utilisateurs qui aident les utilisateurs à acquérir la maîtrise de fonctionnalités supplémentaires du système, à affiner leurs processus de travail et même à personnaliser certains aspects du système.

Au-delà de ses résultats et implications managériales, cette étude n'est pas sans limites. Premièrement, l'utilisation de données d'enquêtes transversales ne fournit pas de preuves définitives des relations de cause à effet. Pas conséquent, des études longitudinales qui établissent la causalité par la préséance temporelle des construits sont nécessaires pour justifier la relation de cause à effet. Une deuxième limite se situe au niveau de notre taille modeste d'échantillon susceptible de diminuer la puissance statistique et de conduire à l'échec de la détection d'un effet significatif (Champely & Verdot, 2007). Enfin, et étant donné que les données ont été collectées dans une seule organisation, la représentativité et la généralisation de nos résultats à d'autres contextes peut être limitée. Cependant, en raison de leur fondement théorique large et bien établi, nous nous attendons à ce que les principes généraux de notre

Références bibliographiques

- Aarrelampi, I.-M. (2019). «Examining the role of individuals' emotions and cognitions in organizational IT implementation», *master thesis*. Jyväskylä: University of Jyväskylä, 2019, 97p
- Abdillah, W. & Rosman, D. (2018). «Infusion of e-procurement at Indonesian local government». In *Asian Journal of Information and Communications*, Vol. 10, n° 2, pp.32-43 .
- Badaoui, M. et al.(2017).«La modélisation par des équations structurelles et leurs applications en management :Le rôle de l'intelligence économique dans le management stratégique des pme». *Revue marocaine de recherche en management et marketing*, 16, pp.134-154.
- Bala, H., & Venkatesh, V. (2016). «Adaptation to information technology: A holistic nomological network from implementation to job outcomes». *Management Science*, 62(1),pp. 156–179.
- Balambo, M. A., & Baz, J. (2014). «De l'intérêt de l'analyse des modèles des équations structurelles par la méthode PLS dans les recherches sur les relations inter organisationnelles : le cas des recherches en Logistique», *7ème Edition du colloque international LOGISTIQUA*,p. 14
- Barki, H. , Benbasat, I. (2007) «Quo vadis», *Journal of the Association for Information Systems*, 8(4), pp. 211–218.
- Barlette, Y., & Berthevas, J. F. (2020). «Etude des comportements de coping des employés relatifs à leur adoption de la Shadow IT». *la 25ème conférence de l'Association Information et Management (AIM)*,Marrakech online,p.24
- Barlette, Y., Jaouen, A., & Baillelte, P. (2021). «Bring Your Own Device (BYOD) as reversed IT adoption: Insights into managers' coping strategies». *International Journal of Information Management* 56 , 102212 stemming,pp. 1-16.
- Beaudry, A. & Pinsonneault, A., (2005). «Understanding User Responses to Information Technology: A Coping Model of User Adaptation Responses to IT arterly

- Understanding User Responses to Information Technology: A Coping Model of User Adaptation1». *MIS Quarterly*, Vol. 29, No. 3, pp. 493-524.
- Bhattacharjee, A. and Harris, M. (2009) «Individual adaptation of information technology», *Journal of Computer Information Systems*, 50(1), pp. 37–45.
- Bruchon-Schweitzer, M. (2001). «Le coping et les stratégies d'ajustement face au coping». *Recherche En Soins Infirmiers*, 67, pp.68-83
- Burton-Jones, A., & Straub, D. W. (2006). «Reconceptualizing system usage: An approach and empirical test». *Information Systems Research*, 17(3),pp. 228–246.
- Champely, S. and Verdot, C. (2007) «L'apport de la taille d'effet et de la puissance statistique», *Staps*, 77, pp. 49–61.
- Chen, J. V., Tran, A., & Nguyen, T. (2019). «Understanding the discontinuance behavior of mobile shoppers as a consequence of technostress: An application of the stress-coping theory». *Computers in Human Behavior*, 95,pp. 83–93.
- Chin, W. W. (1998). The partial least squares approach for structural equation modeling. *Modern Methods for Business Research*,pp. 295–336.
- Christophe, M. (2011). «Opening the black box of system usage : user adaptation to disruptive it», *European Journal of Information Systems* , 20(5),pp. 589–607.
- Cohen.J, (1988) «*Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences*». 2nd ed,p.1416.
- Collectif. (2009). «Contemporary theoretical models in information systems». In *Handbook of Research on Contemporary Theoretical Models in Information Systems*, 701p.
- Collectif. (2013). «Développer les usages des logiciels collaboratifs Le rôle des SI , des RH et des managers» ,*Springer*,124p.
- Ebata, A. T., & Moos, R. H. (1991). «Coping and adjustment in distressed and healthy adolescents». *Journal of Applied Developmental Psychology*, 12(1),pp. 33–54.
- Elisabeth, A. et al.(2011). «Stress et au travail et santé: situation chez les indépendants. *Rapport de recherche*, Institut national de la santé et de la recherche médicale (INSERM)., Paris : Inserm : Editions EDP Sciences (ISSN 1264-1782) / 495 p. inserm-02102646 HAL
- Fadel, K. J. (2012a). «The role of appraisal in adapting to information systems». *Journal of Organizational and End User Computing*, 24(4),pp. 18–40.
- Fadel, K. J. (2012b). «User adaptation and infusion of information system». *Journal of Computer Information Systems*, 52(3),pp. 1–10.
- Feng, M., & Kalika, M. (2019). « Les stratégies d'adaptation à la disposition du manager de proximité dans la gestion du techno-stress : une perspective interactionnelle » *24ème Conférence de l'AIM, Nantes*,p.23
- Fernandes, V. (2012) «En quoi l'approche PLS est-elle une méthode a (re)-découvrir pour

- les chercheurs en management ?» *M@n@gement*, *AIMS*, 15(1), pp. 101–123.
- Fornell, C. and Larcker, D. F. (1981) «Evaluating Structural Equation Models with Unobservable Variables and Measurement Error», *Journal of Marketing Research*, 18(1), pp. 39-50.
- Hafida, M. H. A. (2017). « L'impact des systèmes ERP « Enterprise Ressource Planning » sur la performance organisationnelle de l'entreprise : Etude à partir des entreprises en Algérie». *Revue Economie & Management*, 17(ISNN 1112-3524),pp. 91-109.
- Hassandoust, F. (2017). «The Impact of Individual's Identities on the Infusion of Information Systems within an Organisation». *PhD thesis*, Auckland University of Technology, p.249
- Hassandoust, F., Techatassanasoontorn, A. A., & Tan, F. B. (2016). «Factors Influencing the Infusion of Information Systems: A Literature Review». *Pacific Asia Journal of the Association for Information Systems*, pp. 1–32.
- Hsieh, JJ Po-An and Zmud, Robert W.,(2006) «Understanding Post-Adoptive Usage Behaviors: A Two- Dimensional View». *Research in progress. DIGIT 2006 Proceedings*. Paper 3.
- Ibanescu, G. (2011). «Facteurs d' Acceptation et d' utilisation des technologies d'information». *Mémoire de maitrise*, Université du québec à montréal, p.111
- Jakobowicz, E. (2007). «Contributions aux modèles d'équations structurelles à variables latentes». *Thèse*, 205p.
- Jones, E., Sundaram, S. and Chin, W. (2002) «Factors leading to sales force automation use: A longitudinal analysis», *Journal of Personal Selling and Sales Management*, pp. 145–156.
- Joo, J. (2019). «Infusion process of smart grid-related technology based on coping theory». *Sustainability (Switzerland)*, 11(12), pp.1-14.
- Khalid, C. (2019). «Les fondements de l'usage des équations structurelles dans les recherches en sciences de gestion : Cas de l'approche PLS». *Revue Du Contrôle de La Comptabilité et de l'Audit*, 9, pp. 734–753.
- Kim, H. W., & Gupta, S. (2014). «A user empowerment approach to information systems infusion». *IEEE Transactions on Engineering Management*, 61(4), pp. 656–668.
- Lacroux, A. (2009). «L'analyse des modeles de relations structurelles par la methode pls : une approche emergente dans la recherche quantitative en grh». *XXème Congrès de l'AGRH, Toulouse*, p.27
- Lacroux, A. (2011). «Les avantages et les limites de la méthode « Partial Least Square » (PLS) : une illustration empirique dans le domaine de la GRH». *Revue de Gestion Des Ressources Humaines*, 80(2), pp.45-64.
- Lapointe, L., & Beaudry, A. (2014). «Identifying IT user mindsets: Acceptance, resistance and ambivalence». *Proceedings of the Annual Hawaii International Conference on*

- System Sciences*, pp. 4619–4628.
- Litman, J. A. (2006). «The COPE inventory: Dimensionality and relationships with approach- and avoidance-motives and positive and negative traits». *Personality and Individual Differences*, 41(2),pp. 273–284.
- Marakhimov, A., & Joo, J. (2017). «Consumer adaptation and infusion of wearable devices for healthcare». *Computers in Human Behavior*, 76 ,pp.135-148 .
- Mebbani, Y. (2017). «Systèmes d'information de gestion : nouvelle approche et enjeux opérationnel et stratégique, cas des PME en Algérie ». *Thèse*, Université d'Oran 2 - MOHAMED BEN AHMED-,p.265.
- Mourre, M.-L. (2013) «La modélisation par équations structurelles basée sur la méthode PLS : une approche intéressante pour la recherche en marketing», *congrès de l'Association Française de Marketing*, p. 24.
- Nach, H., & Lejeune, A. (2010).«Coping with information technology challenges to identity: A theoretical framework». In *Computers in Human Behavior* ,Vol. 26, Issue 4, pp. 618–629.
- Ofra, H.-B. (2003). « Etude du coping des adolescents dans un contexte experimental » , *Thèse de doctorat* : Univ. Genève, 2003, no. FPSE ,p.314.
- Paulhan, I. (1992). « Le concept de coping ». *L'année Psychologique*, 92(4),pp. 545–557.
- Pirkkalainen, H., Salo, M., & Makkonen, M. (2020). « IT engagement as a blessing and a curse? Examining its antecedents and outcomes in organizations» . *International Journal of Information Management*, 53, 102130,pp.1-12.
- plateforme-progres @ vrp.univ-batna.dz (no date). Available at: <http://vrp.univ-batna.dz/index.php/fr/plateforme-progres>.
- Polk, M. G., Smith, E. L., Zhang, L. R., & Neupert, S. D. (2020). «Thinking ahead and staying in the present: Implications for reactivity to daily stressors». *Personality and Individual Differences*, 161, 109971,pp.2-6.
- Cooper, R. B., & Zmud, R. W. (1990). «Information Technology Implementation Research: A Technological Diffusion Approach». *Management Science*, 36(2),pp.123-139.
- Roth, S., & Cohen, L. J. (1986). «Approach, Avoidance, and Coping With Stress». *American Psychologist*, 41(7),pp. 813–819.
- Saidani, N., & Elie-dit-Cosaque, C. (2012). « Analyse de la contribution des stratégies d'adaptation individuelles à la formation des réponses face au technostress: une approche exploratoire ». *17ème Colloque de l'Association Information et Management: " Vers Un Management Ethique et Responsable? La Contribution Des Systèmes d'Information*, P.12
- software @ www.naltis.com (no date). Available at: <https://www.naltis.com/software.php>.
- Stein, M. K., Newell, S., Wagner, E. L., & Galliers, R. D. (2015). «Coping with

- information technology: Mixed emotions, vacillation, and nonconforming use patterns». *MIS Quarterly*, Vol. 39 No. 2, pp. 1-6.
- Sundaram, S., Schwarz, A., Jones, E., & Chin, W. W. (2007). «Technology use on the front line: How information technology enhances individual performance». *Journal of the Academy of Marketing Science*, 35(1), pp. 101–112.
- Sup De Co, G., & Rochelle, L. (2012). « En quoi l'approche PLS est-elle une méthode a (re)-découvrir pour les chercheurs en management ? » *M@n@gement*, Vol.15, Issue 1, pp.101-123.
- Tenenhaus, M. et al. (2005) «PLS path modelling», *Computational Statistics and Data Analysis*, 48(1), pp. 159–205.
- Tenenhouse, M (1999) «L'approche PLS», *Revue de statistique appliquée*, 47(2), pp. 5–40.
- Wang, W., Po-An Hsieh, J., Butler, J. E., Hsu, S.-H., & Po-An, J. (2008). «Innovate with Complex Information Technologies: A Theoretical Innovate with Complex Information Technologies: A Theoretical Model and Empirical Examination», *Computer Information Systems Faculty Publications*, pp.1-27.
- Yin, P., Ou, C. X. J., Davison, R. M., & Wu, J. (2018). «Coping with mobile technology overload in the workplace.» *Internet Research*, 28(5), 1189–1212.
- Zhou, L. L. et al. (2019) «Assessment of the social influence and facilitating conditions that support nurses' adoption of hospital electronic information management systems (HEIMS) in Ghana using the unified theory of acceptance and use of technology (UTAUT) model», *BMC medical informatics and decision making*, 19(1), p. 230.
- Zmud, R. W. and Apple, L. E. (1992) «Measuring technology incorporation/infusion», *The Journal of Product Innovation Management*, 9(2), pp. 148–155.

Le futur du e-commerce en Algérie : les perspectives pour les années à venir

RACHEDI Asma *, HAMOU Nadia **

Reçu le : 17/01/2021

Accepté le : 05/07/2021

Publié le : 06/02/2022

Résumé :

Le présent document a pour objet d'identifier les tendances futures du e-commerce en Algérie, en permettant de donner un éclairage pour les futurs chercheurs et pour les gestionnaires. Afin d'atteindre cet objectif, nous avons adopté la méthode Delphi comme outil de prévision en vue d'obtenir un consensus d'experts, cette méthode est basée sur une analyse bibliographique et les résultats des entretiens semi-directifs. Notre enquête est la première dans son genre utilisé dans les études commerciales dans un contexte Algérien. Notre analyse des résultats a révélé que six tendances ont eu un degré de consensus très fort. Tous les experts s'accordent à dire que d'ici 2025, l'utilisation du Big Data et l'intelligence artificielle, l'émergence des Start-up et des sites de prestation de service, l'augmentation des nombres d'utilisateurs et d'acheteurs avec une variété de sexe et d'Age vont être les plus probables à arriver.

Mots clés : E-commerce, Commerce électronique, Futur, Perspective, Delphi.

Classification JEL : L81, M31.

ملخص : تهدف الدراسة الى تحديد الاتجاهات المستقبلية للتجارة الإلكترونية في الجزائر ، مما يوفر للباحثين والمسيرين خارطة طريق للسنوات القادمة. من أجل تحقيق هذا الهدف ، اعتمدنا طريقة دلفي كأداة للتنبؤ من أجل الحصول على إجماع الخبراء حول مستقبل التجارة الإلكترونية، وتستند هذه الطريقة على تحليل بليوغرافي ونتائج المقابلات. كشف تحليلنا للنتائج أن ستة ظواهر مستقبلية لديها درجة عالية جدًا من الإجماع. وفقًا لهذه الدراسة ، اتفق جميع الخبراء تقريبًا على ان استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي ، ظهور الشركات الناشئة ومواقع تقديم الخدمات ، زيادة أعداد المستخدمين والمشتريين مع تنوع الجنس والعمر ستكون الظواهر الأكثر احتمالاً للحدوث بحلول عام 2025.

الكلمات المفتاحية : التجارة الإلكترونية، التجارة الرقمية، المستقبل، دلفي، الآفاق.

1. Introduction

Selon le dernier rapport de Statista (2020), les prévisions de recettes mondiales du e-commerce vont atteindre 2,276 billions de dollars US en 2020, et il est probable qu'elles vont atteindre 3,102.8 billions de dollars US d'ici 2024 (Rotar Alexandra, 2020). La part du e-commerce en 2019 est 14.1 % dans le total des ventes au détail mondiale et selon les estimations elle va atteindre 22 % d'ici 2022 (Esther Shaulova, Lodovica Biagi, 2019). Le

* Doctorante, Université d'Oran 02 Mohammed Ben Ahmed, SECG, Laboratoire : REFEIRI, Algérie, rachediasma6@gmail.com (Auteur correspondant)

** MCA, Université d'Oran 02 Mohammed Ben Ahmed, SECG, Laboratoire : LAREGE, Algérie, hamou.nadia@gmail.com

taux est en train d'augmenter ce qui confirme que le e-commerce est un secteur attractif que l'Algérie doit l'exploiter; car en plus de l'augmentation des recettes et des ventes citées en haut, le e-commerce offre d'autres avantages, ce qui rend l'adoption du e-commerce comme un indicateur économique important (Vaithianathan, 2010).

Sur le plan scientifique, le e-commerce a fait partie de plusieurs travaux de recherche universitaires dans le monde, en prenant l'exemple de la plate-forme Scopus¹; le nombre des recherches a dépassé les 32795 documents depuis 1996 et il a atteint 2979 documents en 2019, sachant que le nombre est en évolution depuis 2015². Dans le contexte Algérien, et quoique le e-commerce est un domaine passionnant pour les chercheurs, le nombre des documents disponibles sur la plateforme des revues scientifiques algériennes (ASJP)³ qui traite le e-commerce, après une recherche avancée⁴, ne dépasse pas les 58 articles. Sur cette plate-forme nous n'avons pas trouvé une grande variété du côté méthodologique : les études empiriques et les revues de littérature sont quasiment absentes, les enquêtes se résument dans des analyses qualitatives des statistiques en abordant l'état des lieux, les freins et les accélérateurs, le e-paiement et la législation. Rare sont les études qui penchent sur les perspectives du e-commerce, et aucune étude sur le futur n'a été faite. En plus, nous avons remarqué le manque de statistiques et d'informations secondaires concernant le e-commerce en Algérie, ce qui nous a poussé à prendre d'autres voix exploratoires pour répondre à la problématique suivante : **Quelles sont les tendances futures du e-commerce en Algérie ?** Notre objectif est d'avoir un aperçu sur le futur qui attend les entreprises dans le domaine du e-commerce dans leur cadre macro-environnemental. L'horizon de prévision va être dans le moyen terme (entre 02 à 5 ans) car l'environnement algérien est en cours de changement et va toucher tous les secteurs et toutes les technologies au niveau national.

1. Cadre théorique :

Le e-commerce a été défini comme « le processus de l'achat et de la vente des produits ou des services par voie électronique » (Grandon & Pearson, 2004; Awiagah et al., 2016; Turban et al., 2018). En mai 2018, la législation algérienne a précisé que le commerce en ligne est « l'activité qui permet à un e-fournisseur de proposer ou de garantir un produit ou service à distance à un e-client sur un outil électronique »⁵ ce qui rejoint la définition précédente.

Les deux définitions qu'on vient d'adopter, offrent des champs d'investigations et d'application très vaste, cela nous permet d'aborder le e-commerce avec ses différents types, sans se limiter à un seul outil électronique tel qu' internet (Joseph, P. T., 2019).

L'intégration du e-commerce offrira plusieurs avantages aux clients, aux entreprises et à la société (Mishra, Rastogi, 2020) tel que la gestion de temps, la livraison, l'information, la qualité, la couverture géographique et les coûts (Chanana & Goele, s. d.; RM, 2015; Vaithianathan, 2010). Sur le plan macro, il permet de renforcer la position de la

¹Scopus est une base de données qui contient plus de 5 000 éditeurs qui est rigoureusement examiné et sélectionné par un comité d'examen indépendant.

²Scopus, 2020, Les documents publiés par ans, <https://bit.ly/35yezEb>, consulté le 28-07-2020 à 11.04

³ **ASJP : une plateforme d'édition électronique des revues scientifiques Algériennes.**

⁴Dans les trois langues : arabe, français, anglais, en utilisant les mots clés : e-commerce, commerce en ligne, commerce électronique

⁵Journal officiel, Loi n° 18-05 du 24 Chaâbane 1439 correspondant au 10 mai 2018 relative au commerce électronique, N28, 57ème ANNEE, 16 mai 2018. P 04

nation dans le commerce, d'améliorer l'efficacité des opérations du commerce extérieur et de créer de nouveaux emplois. (Starostin, V. S., & CHERNOVA, V. Y. (2016)).

Les sites de e-commerce en Algérie doivent évoluer et être adaptés aux marchés internationaux pour rattraper le retard dû selon les enquêtes qui ont été faites sur le territoire national à la qualité des infrastructures en télécommunication, à l'absence du e-paiement, au manque de culture du e-commerce (Amoura Djmel, Maamri oussama, 2019). Boumédién F, Ketouche A ont montré dans leur recherche que le manque de sécurité, le manque de confiance et la résistance des clients freinent le développement du e-commerce en Algérie (2015). D'autres part, le manque d'expérience pour les entreprises, la non-disponibilité des ressources humaines qualifiées et formés et l'absence des spécialités universitaires et les programmes pédagogiques liés au commerce électronique se considèrent comme des barrières qui empêchent l'évolution du e-commerce (Boulamrag, W. Kettaf, C. Latrache, D, 2020).

Afin de bien profiter des avantages du e-commerce, il est indispensable de garantir un climat favorable à cette activité. Son développement dépend de plusieurs facteurs organisationnels (l'entreprise), personnels (IT knowledge), environnementales tel que la loi, le e-paiement,...etc (Stylianou et al., 2008) et la disponibilité des infrastructures (Karimov, 2011).

Plusieurs auteurs ont démontré que le e-commerce est influencé par des facteurs sociaux tel que le niveau de vie, la culture, les talents en matière de commerce, l'offre et la demande d'emploi...etc. Aussi les facteurs technologiques tels que l'infrastructure d'information, la pénétration de l'Internet ...etc et les facteurs économiques comme le CA du commerce électronique dans le PIB, Le nombre de sites e-commerce ...etc (You Guiqiao, 2011; J. Li, and X. Zhang, 2007)⁶. Ces variables ont fait l'objet de plusieurs recherches dans le e-commerce (Acquila-Natale et al., 2019; Nanda K.Viswanathan & B.Pick, 2005; Raven & Kim, 2007), dans notre recherche nous avons adopté les composants en analysant le cas de l'Algérie.

2.Méthodologie et outils:

Dans le but de répondre à notre problématique de recherche : Quelles sont les tendances futures du commerce électronique en Algérie ? Dans notre recherche nous avons opté pour une approche exploratoire où nous sommes appuyés sur une méthode documentaire par le biais de la recherche bibliographique, une méthode qualitative, où nous avons utilisé l'entretien afin de collecter les données nécessaires pour élaborer nos questionnaires et une méthode quantitative où nous avons utilisé la méthode Delphi.

3.1.Recherche bibliographique :

Nous avons fait une analyse des documents pour collecter les données. La méthode de sélection utilisée dans cette étape a suivi un processus déjà cité par: Mangiaracina et al. (2019) et Srivastava (2007) qui est inspiré par le texte de Searcy, D. L., et Mentzer, J. T. (2003) et que nous avons adapté selon l'objectif de notre recherche. D'abord, en limitant le contexte de la classification, l'analyse se concentre sur les tendances futures qui concernent le e-commerce dans le monde, elle ne se limite pas dans un seul secteur précis ni dans une

⁶ Cité par: Xiaohong Wang et Laiyu Liu, 2015, p 76

zone géographique (Algérie), les tendances repérées à l'échelle mondiale peuvent être une inspiration pour la rédaction des déclarations par la suite. Ensuite, la définition de l'unité d'analyse : tous les documents et les interviews avec les experts sont pris en considération, à ce stade on n'a pas limité notre recherche à des sources universitaires pour des raisons d'actualités. Après, la collecte sur les différentes sources mis à notre disposition. Une recherche a été faite par mots-clés (" future "and " e-commerce ") et (" perspective "and " e-commerce "), dans les titres, les textes, les résumés et les mots-clés, en trois langues (arabe, français et anglais).

3.2.L'entretien :

Une enquête qualitative a été réalisé où nous avons utilisé un entretien semis directif, et pour enrichir notre liste d'experts, nous avons demandé à chaque interviewer de proposer des noms d'autres experts répondant aux critères de l'enquête.

3.3.Méthode Delphi

Notre procédure se termine par l'utilisation de la méthode Delphi : « une technique permettant de mesurer le degré de consensus et de divergence entre opinions des experts ». (Khosro, 2009 ; Vernet, 1994)⁷ à travers la succession des questionnaires (Ducos, G, 1983). Elle se caractérise par 04 critères : Anonymat des participants à la méthode Delphi, Itération, Retour d'information contrôlé, L'agrégation statistique de la réponse du groupe (Goodman, 1987; Maleki, 2014; Rowe & Wright, 2011). Une méthode exploratoire (Steinert, M, 2009) qui va nous permettre d'évaluer et d'enrichir nos résultats précédents concernant le futur du e-commerce en Algérie. La méthode Delphi est utilisée pour enquêter dans les cas où les informations concernant l'objet de la recherche n'existent pas (J. Skulmoski et al., 2007), la rencontre entre les experts n'est pas possible (Day & Bobeva, 2005) ou dans les recherches de perspectives à cause des consensus, elle peut offrir des orientations futures sur un sujet de recherche (Grisham, 2009; Gupta & Clarke, 1996). La méthode Delphi semble être l'outil idéal pour répondre à notre problématique vue aussi le manque d'informations fiables sur le e-commerce, les mesures de confinement qui ont duré plus de 07 mois à cause de la pandémie du coronavirus.⁸ Nous avons consulté les travaux de plusieurs auteurs et nous avons adapté leurs plans à notre étude pour avoir une charte à suivre dans la réalisation de cette enquête.

3.3.1. Objectif de recherche :

Notre processus Delphi commence par la définition de notre problème de recherche, nous allons mesurer la probabilité d'occurrence des tendances futures du commerce électronique en Algérie collectées à partir des deux premières étapes (tableaux 03) à travers le consensus des experts.

3.3.2. Echantillonnage :

La construction de notre échantillon d'experts par la fixation des critères de sélection, ils doivent montrer une expérience et connaissance de l'objet de l'étude (Abriane, A., & Aazzab, A., 2016) avec une capacité, volonté, disponibilité pour participer ; et une communication efficace (J. Skulmoski et al., 2007).

⁷ Cité par Abriane, A., & Aazzab, A. (2016).

⁸ *Maladie du corona virus : questions – réponses*, Organisation mondiale de la santé, 2020, <https://bit.ly/3nrtVAq>, consulté le 15-11-2020 à 19 :27

Concernant la taille de l'échantillon de l'enquête Delphi ; une taille entre 15 à 30 est suffisante pour un groupe hétérogène (années d'expérience, formation, etc.) (Loo, 2002). Nous avons essayé d'avoir un nombre d'expert supérieur à 15 afin que tous les points de vue soient représentés. Dans ce genre d'enquête, on ne doit pas établir un échantillon représentatif, car l'analyse se fait sur la base des décisions des experts qualifiés (Ekionea, 2011).

3.3.3. Elaboration de l'instrument de l'étude :

Le meilleur nombre des questions suggéré par les auteurs est 25 pour ne pas diluer les efforts de l'échantillon (Martino, J. P., 1993) avec 20 mots maximum pour chaque déclaration. (Aichholzer, G, 2002). Notre questionnaire n'a pas été soumis aux tests de fiabilité car c'est impossible d'avoir des résultats similaires dans les conditions constantes. Concernant la validité, le problème réside dans la convergence des prévisions, cependant la solution est dans le niveau d'expertise des participants et l'utilisation de cycles successifs du questionnaire qui augmente la validité du contenu de la méthode Delphi (Hasson, F., Keeney, S., & McKenna, H, 2000).

3.3.4. Communication avec nos experts :

En suivant le processus de Landeta (2006), nous avons contacté tous nos experts (tableaux 01) pour avoir leur accord de participation à l'étude. Ensuite, un e-mail est envoyé, contenant une note qui explique l'objectif de l'étude, la méthode Delphi, le processus d'application, les délais de réponses et le lien du questionnaire. Après le premier tour, nous avons envoyé un e-mail contenant le rapport des résultats, le lien du nouveau questionnaire avec le délai de réponses aux experts qui ont répondu au premier questionnaire. Enfin, nous avons envoyé à nos experts un e-mail de remerciement pour leurs efforts et la qualité d'informations fournies.

3.3.5. Le premier tour :

En suivant la démarche de Ven & Delbecq (1974), nous avons envoyé notre questionnaire aux experts par e-mail, où nous avons posé deux questions, une fermée dans laquelle nous avons demandé à nos experts de répondre à la question suivante : Q01 : *Dans quelle mesure vous êtes d'accord que cette déclaration aura lieu d'ici 2025 ?* La deuxième question ouverte où nous avons demandé à nos experts s'ils ont d'autres idées à ajouter sur les tendances futures du e-commerce en Algérie, ce qui nous donne la possibilité de collecter d'autres items.

3.3.6. Le deuxième tour :

Après 05 jours de la réception des résultats du premier tour, nous avons envoyé par e-mail le rapport des résultats de l'enquête en préservant toujours l'anonymat de notre échantillon avec le lien du nouveau questionnaire que nous l'avons administré sur la base des résultats du premier. Nous avons demandé cette fois à nos experts de revoir leurs réponses après avoir consulté le rapport fourni, ce qui permet à chaque expert de se positionner par rapport aux autres et de répondre cette fois à la même première question du premier tour.

3. Résultats et discussion:

4.1. Les résultats de la recherche bibliographique et l'entretien :

Durant cette étape nous avons réalisé des entretiens avec des experts dans le domaine du e-commerce (tableau 01) à l'aide d'un guide d'entretien (annexe 01) entre le 13 et le 20 août 2020. Nous avons sollicité 26 experts et nous avons eu la réponse de 11 interviewers (tableau 01), une réponse a été annulée car l'expert n'a pas pu terminer l'entretien. Chaque entretien a duré entre 45 minutes et une heure. Le guide d'entretien contenait 02 parties (annexe 01), la première concerne les informations personnelles et professionnelles de l'expert et la deuxième partie contenait les six axes du macro-environnement cités précédemment avec des sous axes inspiré de notre recherche documentaire précédente pour aider les experts à se positionner et partager avec nous comment ils voient le futur du e-commerce en Algérie sur le plan technologique, économique, social, écologique, politique et légale.

Nous avons opté pour une méthode de dépouillement simple ou nous avons classé et résumé les témoignages car le but de cette étape était de collecter le maximum de tendances et notre recherche bibliographique a permis d'enrichir notre liste ou nous avons ajouté des tendances non abordé par les experts ce qui nous a permis d'extraire 36 déclarations. Ces déclarations ont été structurées d'une manière aléatoire et réparti sur les axes.

4.2. Les résultats de la méthode Delphi

Dans cette section, nous allons présenter les résultats obtenus par l'utilisation de la méthode Delphi. Nous avons distribué deux questionnaires auprès de nos experts durant deux tours afin d'avoir leur consensus autour du futur du e-commerce en Algérie où notre étude a duré 02 mois, de août à septembre, Nous nous somme arrêté en deuxième tour car nous avons remarqué une diminution de la valeur de l'écart type dans 13 déclarations et un grand abandon de la part des experts 63 % et aucune modification proposée par eux durant cette étape.

Pour l'analyse des données, nous avons utilisé les statistiques descriptives qui sont habituellement utilisés dans la méthode Delphi où nous avons calculé le paramètre de regroupement : la moyenne qui reflète l'importance de la déclaration auprès des experts et nous permet de les classer. Ainsi le paramètre de dispersion : l'écart type qui nous permet d'évaluer le degré de consensus des experts autours de notre problématique. Une diminution dans l'écart type entre les différents tours signifie une augmentation du consensus auprès des membres de notre échantillon car l'écart type représente le désaccord entre les membres du groupe. Nous avons aussi calculé le degré d'approbation des réponses, ce qui permet de donner un aperçu sur l'orientation générale et les pourcentages de chaque déclaration afin d'interpréter le consensus des experts (Tableau 02).

4.2.1. Les résultats du premier questionnaire

Nous avons envoyé notre questionnaire à 47 experts le 20 août 2020 et nous avons clôturé ce tour le 03 septembre 2020. Le taux de réponse a été de 46.80 %. Ensuite nous avons traité et analyser les résultats reçus. Nous avons éliminé les dix tendances suivantes qui ont eu un degré d'approbation neutre : internet des objets, la 5G, la 3D, la pénétration des géants, l'exportation des détaillants algériens dans le cadre du e-commerce, le taux de pollution, le rôle du e-commerce dans la préservation de la nature, le e-paiement, orientation du gouvernement, les règles d'utilisation des données. Une réponse neutre reflète que les experts n'ont pas des connaissances suffisantes pour évaluer les déclarations ou ils refusent de partager leurs avis avec les autres experts. Nous avons

gardé les autres déclarations qui ont eu un degré d'approbation d'accord et tout à fait d'accord et aucune déclaration dans notre liste de tendances n'a eu un degré d'approbation pas d'accord ou pas du tout d'accord.

Tableau 01 : La liste des experts participant à l'enquête Delphi.

N	Prénom & Nom	Expérience	EX	1	2	3
1	Mehdi Bouzid Mounis	Fondateurs du site Ouedkniss.com . Il a aussi contribué dans la réalisation des sites ex : Autobip (site de vente de voiture en ligne) et Cvite (site d'offres d'emplois), et depuis une année il a lancé avec son équipe le marketplace qui regroupe plus de 300 magasins actifs	14	×	×	—
2	Abdellah Mallek	Fondateur de l'incubateur Sylabs , mentionné dans le classement Forbes 2019 des 30 jeunes entrepreneurs Africains les plus prometteurs.	10	—	×	—
3	Fatima Zohra	Formatrice en réseaux informatiques. Juge en Artificial Intelligence chez Family Challenge , Maître de conférences à (ESI ex INI). Consultant académique et pédagogique chez IEACON Consulting	13	—	×	—
4	BELBACHIR LAMINE	Fondateur de AYRADE spécialisé dans le traitement de l'hébergement et dans la création des applications B2B. elle est devenue une société de conseil de premier plan pour les solutions Web et les applications mobiles, en Algérie et dans le monde.	16	—	×	—
5	Cherfa Oussama	Cofondateur de Idealforme (2015), un site spécialisé dans les produits de santé et bien-être.	5	×	—	—
6	Karim Leulmi	Formateur en Marketing Digital chez DigitaliXia et l'institut supérieur de formation d'assurance et de gestion INSFAG Alger.	20	—	×	×
7	Issam Bekhti	CEO de Algérie Market (2016), une plateforme de vente en ligne de l'agence de conseil en communication Webdispo .	04	—	×	—
8	Idir Belkebir	Fondateur de 100 Values , il a rejoint Fin 2017 un organisme de formation installé dans plus de 120 pays à travers le monde.	06	—	×	—
9	Hacen Dadda	CTO chez HiveDigit (Développement du E-Commerce), Consultant web & mobile.	10	—	×	×
10	Wail Bella	Fondateur de la marque Bella Miel , ou elle commercialise une marge importante de son produit via les réseaux sociaux et son site web	5	—	×	—
11	Faycal Chaib	Co-fondateur de Nbatou (2016) , une plateforme spécialisée dans l'hébergement en Algérie.	8	×	×	—
12	Fateh Kezzim	Pluridisciplinaire de formation, enseignant à l' ENSM , Responsable digital à l' ENSSEA .	20	—	×	×
13	Oucif feriel	Co-fondateur de l'entreprise IONE spécialisée dans les solutions numériques et informatiques, les études et la formation. Sa filiale HisabaTIC , une boîte d'enquêtes statistiques, de traitement et d'analyse de données. Coach -formatrice en communication institutionnelle et digitale.	4	×	×	×
14	Benblidia Mohamed Walid	Co-fondateur de Freehali (Marketplace de services de freelances). Ils accompagnent ainsi les porteurs de projets et diverses entreprises à la digitalisation de leur business et ou à la conquête de nouveaux marchés à travers le digital.	4	×	—	—
15	Anis Ababsia	Entrepreneur et Consultant-Formateur en Marketing & Communication Digitale et fondateur de Zonglus & Managing Partner DASH	07	—	×	—
16	Nadjim Smaili	Directeur général de Monassabatt , Start-up de réservation en ligne des salles et des services en mariage, séminaires et conférences....	6	×	—	—
17	Ramy Zemouchi	Product manager chez Kyo Conseil et créateur de contenu sur la technologie et les startups, chef de produits logiciel.	03	×	—	—
18	Baba Ahmed Hichem	Enseignant chercheur (Maître assistant "A"), consultant, et fondateur de BRIM bureau de recherche et d'investigation marketing, ACHO (une application pour les études de marché)	9	×	×	—
19	Adnani Djalel Nizar	Enseignant Maître de conférences, Docteur, Université Oran 02 (marketing digital) et conférencier/consultant international. 15 ans d'expériences dans les métiers de la radio, de la télévision, du divertissement et du spectacle. Depuis 2017 il s'est lancer dans des expériences de formations, consulting et coaching international sur plusieurs thématiques touchant, l'innovation, le digital,	20	×	—	—

20	Walid Yacine Mazed	Co-fondateur & responsable technique à Mindscom Studio , agence de communication digitale. Co-fondateur & speaker à Lema Digital , un projet collaboratif non lucratif visant à faire progresser le domaine du digital en Algérie. Il a réalisé plus de 70 sites.	08	×	–	–
21	Abdelrezek Boujedra	Fondateur de echrily.com , un portail pour effectuer des achats en ligne directes sans difficultés.	08	×	–	–
22	GUEBLI KHALIL	Entrepreneur et co-founder de l'entreprise IONE spécialisée dans les solutions numériques, les études et la formation & sa filiale HisabaTic . Fondateur de SARL ON PROD . Il est réalisateur télé et de directeur technique, artistique & VFX dans plusieurs boites comme SD box, Prod Art Film , Ennahar Tv , numedia TV , Elchourouk TV , Interface media , Radio M.	9	–	×	×
23	AZZI LYDIA	Fondatrice de " ALCONSULTIC " bureau de consulting en IT & TIC depuis 2014 dans la création site web et Marketing digital	10	–	×	×
24	Anis Haddadi	Une carrière chez le Groupe Allégorie et Algeria Global Markets . Formateur des Community Managers et Digital Strategists chez KAMPUS22 . il a aussi contribué au lancement de la première radio digitale en Algérie JOW RADIO	06	–	×	–
25	BENCHARIF Roslane	Gestionnaire dans l'industrie de la technologie, la stratégie d'entreprise et commerciale. Entrepreneur, conférencier et formateur.	18	–	×	–
26	Abdellah AZZI	Fondateur de Lymo.pro (2019) et CEO de Linkom depuis (2009). Il a travaillé dans l'image de marque, Développement web, Développement d'applications mobiles, Développement de logiciels personnalisés Optimisation pour les moteurs de recherche (SEO)	11	–	×	–
27	Mohamed Mahmoud Abdelkarim	Fondateur de DASH et un business intelligence managé chez Zonglus . DASH est une agence qui accompagne les entreprises dans l'implémentation de systèmes de Business Intelligence. Zonglus est une agence de Consulting en Marketing et Communication Digitale.	05	–	×	×
28	BENOUR Malik	Consultant/Formateur, Responsable de Filière Transformation Digitale chez l'Institut Supérieur de Gestion et de Planification	14	–	×	×
29	LOUBAR ABDERREZAK	Directeur exécutif chez Alcodefi , un établissement de formation professionnelle agréé par l'Etat.	20	–	×	–
30	Hichem Mebarki	COE et fondateur de DirassaTic , la 1ère plateforme Algérienne de gestion d'écoles en ligne. ⁹		–	–	–
31	Sellali Boubkeur Professeur	Professeur à l'université de Bagdad, docteur en développement économique, et chercheur dans le e-commerce, l'e-paiement. ¹⁰		–	–	–

*Les noms des experts sont classés aléatoirement

EX = les années d'expérience, 01 = entretien, 02 = premier tour du questionnaire, 03= deuxième tour du questionnaire.

Tableau 02 : L'interprétation du consensus des experts

Résultat	entre 80 et 100 %	60 à 79,9 %	50 à 59,9 %	0 à 49,9 %
Interprétation	Fort	modéré	Faible	Absent

Source : Ekionea, J. B., Bernard, P., & Plaisent, M. 2011, p 176

⁹ Interview avec Ennahar Tv en 2016.

¹⁰ Conférence organisé par la plateforme IFED sur Zoom.

4.2.2. Les résultats du deuxième questionnaire

Ce questionnaire contenait 25 déclarations. Le deuxième tour de notre enquête est terminé le 30 septembre 2020 avec un taux de réponse de 36.36 %. Après avoir reçu les réponses, nous avons calculé les mêmes paramètres de regroupement et de dispersions citées précédemment et la différence entre les deux écarts types des deux tours. Nous avons affecté un numéro de classement à chaque déclaration en fonction de leur moyenne du deuxième tour pour mieux préciser l'importance de la tendance dans le futur du e-commerce en Algérie

Les six premières tendances dans notre liste selon les résultats sont : le Big Data ($\bar{X}=4.714$, 94.286%, $\sigma\downarrow$), l'émergence des sites dans la prestation de service ($\bar{X}=4.571$, 91.429%, $\sigma\downarrow$), les Start up dans le e-commerce ($\bar{X}=4.571$, 91.429%, $\sigma\uparrow$), l'augmentation du nombre des acheteurs et d'utilisateurs ($\bar{X}=4.525$, 91.429%, $\sigma\downarrow$), l'intelligence artificielle ($\bar{X}=4.429$, 88.571%, $\sigma\downarrow$) et la variété de la clientèle ($\bar{X}=4.286$, 85.714%, $\sigma\uparrow$). Ils ont eu une moyenne supérieure à 4.286 ce qui reflète leurs importances par rapport aux autres tendances. Nous avons remarqué une diminution de l'écart type ce qui est traduit comme une augmentation du consensus des experts sauf pour l'émergence des Start up et la variété de la clientèle où nous avons remarqué respectivement une légère augmentation de 0.037 et 0.025 par rapport au premier tour. Un degré d'approbation tous a fait d'accord et un pourcentage supérieur à 85.714% ce qui est interprété comme un consensus très fort.

L'utilisation des Big Data et l'intelligence artificielle auront une forte possibilité d'arrivée selon nos experts, cela grâce au développement technologique mondial durant les dernières années.

L'émergence des Start up dans le e-commerce va dépendre des programmes d'accompagnements et d'aides présent et futur établis par les autorités algériennes. Le gouvernement algérien met le développement de ce genre d'entreprises dans les priorités économiques futures. Cela se traduit à travert la création du ministère et la mobilisation du ministre dans différentes activités à tous les niveaux pour assurer leur réussite.

Les consommateurs algériens vont probablement profiter de ces changements pour bénéficier des avantages offerts par le développement technologique et trouver les bons plans sur ces sites, où nous allons remarquer une augmentation du nombre d'utilisateurs et d'acheteurs avec une variété de clientèle (Age, sexe, etc.). Suite au même changement, les sites algériens vont améliorer la qualité de leurs offres afin de mieux répondre aux besoins des consommateurs et fournir des recommandations pertinentes.

En second lieu, les 15 déclarations qui suivent ont eu un degré d'approbation d'accord avec une moyenne supérieure à 3.429, ce qui signifie que ces tendances sont jugé importantes par nos experts. Et un pourcentage entre 60% et 80% ce qui est traduit comme un consensus modéré.

Nous trouverons dans cette seconde liste : l'offre d'emploi avec ($\bar{X}=4$, 80%, $\sigma\downarrow$) et l'utilisation de l'intelligence artificielle dans l'analyse du comportement de consommateur avec ($\bar{X}=3.857$, 77.143 %, $\sigma\downarrow$). La fidélisation des clients, l'amélioration de la qualité du service livraison et l'augmentation de la confiance des clients ont eu les même résultats ($\bar{X}=3.714$, %, $\sigma\uparrow\downarrow$). La même chose pour la demande de travail, la consommation de l'énergie, l'environnement réglementaire qui ont eu aussi les mêmes paramètres avec ($\bar{X}=3.714$, 74.286%, $\sigma\uparrow$). Le m-commerce, le partage des informations clients, l'allègement du dossier administratif ont partagé la même classe avec les paramètres suivants

($\bar{X}=3.571,71.429 \%$, $\sigma\uparrow$). A la fin de cette liste, les tendances suivantes ont partagé les même avis des experts : la non-disparition des marchés

Tableau 03 : les résultats des deux tours

Les axes	O	Les déclarations	\bar{X}		σ		D	pourcentage		Degré d'approbation	
			T1	T2	T1	T2		T1	T2	T1	T2
A : Les tendances technologiques futures	5	01. L'intelligence artificielle sera utilisée dans la publicité pour qu'elle soit plus pertinente, afin de favoriser l'achat sur les plateformes e-commerce.	3,952	4,429	1,284	0,535	0,749	79,048	88,571	D'accord	Tout à fait d'accord
		02. L'internet des objets sera utilisé pour passer des commandes automatiques.	3,286	—	1,454	—	—	65,714	—	Neutre*	—
	1	03. Le Big Data va suivre le développement de l'intelligence artificielle.	4,381	4,714	0,921	0,488	0,433	87,620	94,286	Tous à fait d'accord	Tout à fait d'accord
	20	04. La connexion d'internet va être plus stable	3,857	3,429	0,964	0,535	0,429	77,142	68,571	D'accord	D'accord
	—	05. L'Algérie va profiter des avantages de la cinquième génération des standards pour la téléphonie mobile (5G).	3,381	—	0,973	—	—	67,620	0,000	Neutre*	—
	22	06. Le client algérien va utiliser l'assistant numérique pour passer des commandes.	3,429	3,286	1,076	0,756	0,320	68,572	65,714	D'accord	Neutre*
	8	07. Les sites algériens vont utiliser l'intelligence artificielle afin d'analyser le comportement des clients sur les sites web et prévoir quels produits peuvent être appréciés par les clients et fournir des recommandations.	3,714	3,857	1,102	0,378	0,724	74,286	77,143	D'accord	D'accord
	—	08. Les sites algériens vont fournir à leurs clients une représentation graphique en 3D des produits proposés à la vente.	3,191	—	0,981	—	—	63,810	0,000	Neutre*	—
B: Les tendances économiques futures	—	01. La pénétration des géants entrepris du e-commerce : Amazon, Ali baba...etc.	3,000	—	1,095	—	—	60,000	0,000	Neutre*	—
	2	02. L'émergence de plus de start-ups dans le e-commerce.	4,619	4,571	0,498	0,535	-0,037	92,380	91,429	Tous à fait d'accord	Tout à fait d'accord
	24	03. Tous les magasins physiques auront une présence multicanale et une approche mixte de vente (clique and mortar).	3,476	3,286	1,167	0,951	0,216	69,524	65,714	D'accord	Neutre*
	3	04. L'émergence de plus de site de e-commerce dans la prestation de service.	4,143	4,571	0,910	0,535	0,376	82,858	91,429	D'accord	Tout à fait d'accord
	18	05. La non-disparition de marchés parallèles pour les commerçants qui n'ont pas de registre du commerce qui se livre à une activité de vente via les médias sociaux pour tester et se convertir après pour être conforme.	4,143	3,429	0,793	0,787	0,006	82,858	68,571	D'accord	D'accord
	15	06. L'évolution du M-commerce.	3,762	3,571	0,889	1,272	-0,383	75,238	71,429	D'accord	D'accord
	—	07. Les détaillants algériens du e-commerce opèrent à l'échelle internationale.	2,810	—	0,873	—	—	56,190	0,000	Neutre*	—
	9	08. La fidélité des clients va être un concept central dans le e-commerce.	4,238	3,714	0,700	0,951	-0,251	84,762	74,286	Tous à fait d'accord	D'accord

	10	09. La qualité de service de livraison va être améliorée surtout du côté de la rapidité, le client pourra être livré dans le jour même.	4,191	3,714	0,814	0,951	-0,138	83,810	74,286	D'accord	D'accord
C : Les tendances socioculturelles futures	6	01. Nous allons avoir une variété de clientèle ; les deux sexes et toutes les tranches d'âge vont vouloir profiter des avantages fournis par l'e-commerce.	4,286	4,286	0,463	0,488	-0,025	85,714	85,714	Tous à fait d'accord	Tout à fait d'accord
	16	02. Les clients ne vont pas hésiter à partager leurs informations personnelles avec les sites les plus connus.	3,905	3,571	0,995	1,134	-0,139	78,096	71,429	D'accord	D'accord
	11	03. La confiance des clients va augmenter envers les sites de ventes.	3,952	3,714	0,865	1,254	-0,389	79,048	74,286	D'accord	D'accord
	21	04. La résistance des clients va diminuer envers les sites de ventes.	4,048	3,429	0,669	1,134	-0,465	80,952	68,571	D'accord	D'accord
	4	05. Le nombre des utilisateurs, le nombre des acheteurs en ligne et l'accès à internet vont augmenter.	4,524	4,571	0,602	0,535	0,067	90,476	91,429	Tous à fait d'accord	Tout à fait d'accord
	7	06. Le nombre des offres d'emploi va augmenter avec l'apparition de nouveaux sites.	3,905	4,000	1,091	1,000	0,091	78,096	80,000	D'accord	D'accord
	12	07. Le marché du travail répondra à la demande de professionnels du e-commerce grâce aux programmes de formation.	3,857	3,714	0,910	1,380	-0,470	77,142	74,286	D'accord	D'accord
D: Les tendances écologiques futures	—	01. Le taux de pollution va diminuer, nous allons consommer moins de carburant et produire moins de déchets grâce au développement du e-commerce.	2,619	—	0,865	—	—	52,380	0,000	Neutre*	—
	—	02. La prise de conscience de l'importance du système écologique et le rôle du e-commerce dans la préservation de la nature.	2,714	—	0,902	—	—	54,286	0,000	Neutre*	—
	13	03. Il n'y aura pas de changement dans la consommation de l'énergie, car ce qui va être économisé à cause du e-commerce il va être dépensé dans la livraison, à cause de la grande superficie de L'Algérie.	3,762	3,714	1,044	0,488	0,556	75,238	74,286	D'accord	D'accord
E : Les tendances politiques futures	19	01. Les opérations administratives seront digitalisées à 60 %.	3,524	3,429	0,928	0,787	0,142	70,476	68,571	D'accord	D'accord
	25	02. L'adoption de la signature numérique dans les diverses transactions.	3,476	3,143	0,750	1,069	-0,319	69,524	62,857	D'accord	Neutre
	—	03. l'adoption totale de l'e-paiement.	3,000	—	1,095	—	—	60,000	0,000	Neutre	—
	17	04. L'allègement du dossier administratif lié à la création d'une entreprise e-commerce.	3,571	3,571	0,811	1,272	-0,462	71,428	71,429	D'accord	D'accord
	—	05. Le gouvernement va s'orienter vers l'e-commerce international ce qui va permettre une ouverture à une clientèle internationale et avoir une nouvelle forme d'exportation.	3,238	—	1,300	—	—	64,762	0,000	Neutre*	—
F: Les tendances légales futures	14	01. L'environnement réglementaire du e-commerce va être en constante évolution afin d'assurer une protection totale des différents acteurs.	3,857	3,714	0,854	0,488	0,366	77,142	74,286	D'accord	D'accord
	23	02. La sécurité des transactions sera la priorité de la loi algérienne	4,000	3,286	0,837	1,254	-0,417	80,000	65,714	D'accord	Neutre*
	—	03. Des règles sévères seront appliquées pour assurer la bonne utilisation des données par les entreprises e-commerce.	3,286	—	1,102	—	—	65,714	0,000	Neutre*	—

(O= l'ordre décroissant par moyenne du deuxième tour, T= tour, \bar{X} = la moyenne, σ = l'écart type, D= T1-T)

parallèle, la digitalisation des opérations administratives, la stabilité de la des marchés parallèle, la stabilité de la connexion d'internet, la diminution de la résistance client ($\bar{X}=3.429,68.571 \%$, $\sigma\downarrow$). Ces déclarations sont considérées par nos experts comme étant des tendances moins probables à arriver dans l'avenir par rapport à notre première liste. Ce qui nous a poussés à les adopter comme des tendances de deuxième position.

Sur le plan technologique, nous pourrions avoir une connexion d'internet plus stable. Cela semble raisonnable, car d'une part, l'augmentation du nombre d'utilisateurs d'internet cité en dessus allez pousser les opérateurs de télécommunications à adapter l'environnement des TIC à ce changement et améliorer la stabilité de la connexion d'internet. D'autre part, le soutien du gouvernement aux Start-up va se traduire par l'amélioration des conditions favorables à leur réussite où la stabilité internet est l'un de ces facteurs.

Sur le plan économique, l'augmentation du nombre des sites e-commerce va augmenter l'intensité concurrentielle qui poussera les entreprises dans ce domaine à améliorer la qualité du service livraison et a utilisé l'intelligence artificielle dans l'analyse du comportement des clients sur leurs sites web et prévoir quels produits peuvent être appréciée par les clients et fournir des recommandations. Ces pratiques vont pousser les visiteurs vers l'acte d'achat en diminuant la résistance des clients et en augmentant leur confiance ce qui permet aux sites de vente d'adopter une stratégie de fidélisation pour faire face à cette concurrence.

Dans ces conditions, le marché de travail va connaître une augmentation très importante des offres d'emploi dans cette filière. En parallèle, la demande de travail dans le e-commerce pourra répondre à l'offre grâce au nouveaux programmes universitaires.

En suivant le changement technologique et économique, l'environnement réglementaire va s'adapter en digitalisant les opérations administratives avec des dossiers léger. Par contre et selon nos experts le marché parallèle ne va pas disparaître sur le moyen terme, les commerçants algériens ont tendance à tester leurs idées avant de la déclarer légalement.

D'un point de vue écologique, Il n'y aura pas de changement dans la consommation de l'énergie grâce à l'augmentation du nombre de livraisons due à l'augmentation du nombre d'acheteurs.

Pour le reste des déclarations tel que : la sécurité des transactions, la présence multi canal et l'utilisation de l'assistance numérique par les clients ($\bar{X}= 3.286, 65.714\%$, $\sigma\uparrow\downarrow$ respectivement) et l'adoption de la signature numérique ($\bar{X}=3.143, 62.857\%$, $\sigma\uparrow$), et d'après nos experts participant à l'enquête, ces tendances ont eu un degré d'abrogation neutre.

La non-disponibilité des renseignements concernant ces déclarations dans l'environnement algérien et la réaction neutre de nos experts nous ont poussé à les éliminer de notre liste. Cela pourrait aussi être dû au manque d'expertise concernant certaines déclarations de haut degré technologique tel que l'utilisation de l'assistance numérique par les clients. Le système financier algérien dans son environnement mal adapté technologiquement et juridiquement se considère comme frein pour l'adoption de la signature numérique, la sécurisation des transactions et d'autres opportunités futures.

4.Conclusion:

L'objectif principal de la présente étude consiste à avoir un maximum de tendances futures du e-commerce en Algérie, ou nous avons essayé à travers la méthode Delphi d'avoir un consensus des expertes afin de répondre à notre problématique.

Les résultats précédemment cités nous ont permis d'élaborer une liste de différentes tendances. Cette liste contient 21 déclarations réparties sur les six axes du macro-environnement et classées selon leur moyenne du deuxième tour. On trouve en première position dans chaque axe les tendances les plus probables à arriver d'ici 2025 et qui ont eu un degré de consensus élevé et en deuxième position les tendances les moins probables à arriver dans le futur et qui ont eu un degré de consensus modéré.

Sur le plan technologique, les résultats montrent que les experts ont accordé une très grande importance au Big Data en première position et à l'utilisation de l'intelligence artificielle (IA) dans la publicité pour plus de pertinence, cela semble raisonnable à la lumière de l'évolution de la technologie. En deuxième position, les sites algériens vont probablement utiliser IA aussi dans l'analyse du comportement des clients afin de prévoir les produits appréciés et fournir des recommandations pertinentes, suivi par une amélioration de la qualité d'internet qui va être plus stable que maintenant.

Dans l'axe économique, en première position, et d'après les experts participant à l'enquête, un nombre important des Start up vont exercer dans le e-commerce vu l'orientation actuelle du gouvernement et les encouragements offerts aux entrepreneurs, nous allons voir aussi l'émergence des sites e-commerce dans la prestation des services. En deuxième position et d'ici 2025, il est probable aussi que la fidélité des clients va être un concept central dans le e-commerce avec une amélioration de la qualité de service de livraison (coté rapidité), le client pourra être livré dans le jour même. Nous allons probablement aussi vivre une évolution du M-commerce et une non-disparition de marchés parallèles pour les commerçants qui n'ont pas de registre du commerce qui se livrent à une activité de vente via les médias sociaux pour tester et se convertir après pour être conforme.

Sur le point socioculturel, les premières tendances les plus probables à arriver sont : l'augmentation de nombre des utilisateurs et le nombre des acheteurs en ligne ce qui va engendrer une augmentation d'accès à internet avec une variété de clientèle (sexe, Age) cherchant à profiter des avantages fournis par l'e-commerce. Les deuxièmes tendances moins possibles à arriver concerne le marché de travail, l'offre des emplois dans le e-commerce va augmenter et nous serons capables à répondre à ce besoin grâce aux programmes de formation proposés. Les clients vont avoir plus de confiance envers les sites de ventes avec une diminution de résistance, ce qui va les pousser à partager leurs informations personnelles avec eux.

Pour le reste des axes nous avons eu que des tendances de deuxième position, qui ont eu un consensus modéré, ce qui les qualifie comme des tendances moins probables à arriver d'ici 2025, vu que les trois environnements sont toujours instables et dépendent globalement de l'orientation du gouvernement.

D'un point de vue écologique, la seule tendance probable à arriver est la stagnation de la consommation de l'énergie, car ce qui va être économisé à cause du e-commerce, va être dépensé dans la livraison, à cause de la grande superficie de L'Algérie.

Dans l'axe politique deux tendances sont possibles à arriver : L'allègement du dossier administratif lié à la création d'une entreprise e-commerce et la digitalisation des opérations administratives à 60 %.

Sur le plan légal, la seule tendance possible à arriver d'ici 2025 est l'évolution de l'environnement réglementaire du e-commerce afin d'assurer une protection totale des différents acteurs.

Parmi les limites de notre travail on peut souligner la dégradation du taux de réponse à cause de la non implication des experts. Cela a été espéré, étant donnée la période choisie pour faire l'étude, la complexité de l'environnement du e-commerce en Algérie et le manque d'information fiable.

A l'issue de ce travail nous proposons aux futurs chercheurs trois perspectives de recherche. La première voie de recherche est de travailler sur l'axe socioculturel, c'est le seul axe où toutes les déclarations étaient acceptées avec un consensus modéré ou fort sans élimination dans les deux tours, les résultats ont montré que la confiance du consommateur algérien va augmenter contrairement à sa résistance avec une augmentation des nombres d'utilisateurs et acheteurs.

La deuxième voie de recherche concerne l'utilisation de la technologie en Algérie dans le e-commerce plus précisément le Big Data et l'intelligence artificielle, vue leur potentielle révolutionnaire.

La dernière voie de recherche est les Start up dans le e-commerce vu que ce nouveau type d'entreprise attire l'attention des entrepreneurs en Algérie grâce à l'appui et le soutien du gouvernement algérien où nous avons remarqué la création d'un écosystème favorable plein d'avantages tel que la création d'un fonds dédié aux créateurs de startups et l'exonération fiscale afin d'accélérer leur développement et garantir leur réussite.

Notre recherche une piste future qui contribue dans la compréhension du macro-environnement du e-commerce en Algérie, mais cela ne permet pas de garantir aux gestionnaires d'éviter des situations imprévues comme l'environnement qui est en constante changement, il est donc essentiel d'être toujours à l'écoute de son entourage.

5. References

- Abriane, A., & Aazzab, A. 2016, « L'échec entrepreneurial : Essai d'explication par la méthode des experts », *Question (s) de management*, (1), 75-81.
- Acquila-Natale, E., Iglesias-Pradas, S., & Chaparro-Peláez, J. (2019), «Barriers and drivers of multi-channel e-commerce: A cross-country examination», *Dirección y Organización*, 68, 20-32. <https://doi.org/10.37610/dyo.v0i68.548>
- Aichholzer, G, (2002), «Das ExpertInnen-Delphi: methodische Grundlagen und Anwendungsfeld Technology Foresight», *In Das Experteninterview*, (pp. 133-153). VS Verlag für Sozialwissenschaften, Wiesbaden.
- Alexandra Rotar, (2020), «eCommerce Report 2020», Statista, <https://www.statista.com/study/42335/e-commerce-report/>
- Amoura, D. , Maamri, O., (2019), «La réalité de la pratique du e-commerce en Algérie entre cadrage juridique et défis de mise en œuvre - une étude analytique», *Journal de recherche économique*, . 24(01), 115-138.
- Awiagah, R., Kang, J., & Lim, J. I. (2016), «Factors affecting e-commerce adoption among SMEs in Ghana», *Information Development*, 32(4), 815-836. <https://doi.org/10.1177/0266666915571427>.
- Boulamrag, W. Kettaf, C. Lattrache, D. (2020), «La réalité du commerce électronique en Algérie entre les exigences de mise en œuvre et les enjeux de développement» *Etudes économiques*, Volume 14, Numéro 40, Pages 271-290 .
- Boumedién Fatiha, Ketouche Achour. (2015), «Les exigences de l'adoption du e-commerce et les perspectives de son développement en Algérie», Volume 9, Numéro 27, Pages 57-58.
- Chanana, N., & Goele, S. (s. d.). (2015), «*FUTURE OF E-COMMERCE IN INDIA*»,

International Journal of computing and business research

- Day, J., & Bobeva, M. (2005). «A generic toolkit for the successful management of delphi studies», *Electronic Journal of Business Research Methods*, 3(2), 103–116.
- Ducos, G. (1983), «Delphi et analyse d'interactions», *Futuribles*, 71, 37-44.7
- Ekionea, J. B., Bernard, P., & Plaisent, M. (2011), «Consensus par la méthode Delphi sur les concepts clés des capacités organisationnelles spécifiques de la gestion des connaissances», *Recherches qualitatives*, 29(3), 168-192.
- Esther Shaulova, Lodovica Biagi, 2019, «E-commerce worldwide», Statista, <https://www.statista.com/study/10653/e-commerce-worldwide-statista-dossier/>
- Goodman, C. M. (1987), «The Delphi technique: a critique», *Journal of Advanced Nursing*, 12(6), 729–734. <https://doi.org/10.1111/j.1365-2648.1987.tb01376.x>
- Grandon, E. E., & Pearson, J. M. (2004), «Electronic commerce adoption: An empirical study of small and medium US businesses», *Information and Management*, 42(1), 197–216. <https://doi.org/10.1016/j.im.2003.12.010>
- Grisham, T. (2009), «The Delphi technique: a method for testing complex and multifaceted topics», *International Journal of Managing Projects in Business*, 2(1), 112–130. <https://doi.org/10.1108/17538370910930545>
- Gupta, U. G., & Clarke, R. E. (1996), «Theory and applications of the Delphi technique: a bibliography (1975-1994) », *Technological Forecasting and Social Change*, 53(2), 185–211. [https://doi.org/10.1016/S0040-1625\(96\)00094-7](https://doi.org/10.1016/S0040-1625(96)00094-7)
- Hasson, F., Keeney, S., & McKenna, H. (2000), «Research guidelines for the Delphi survey technique», *Journal of advanced nursing*, 32(4), 1008-1015.
- J. Skulmoski, G., T. Hartman, F., & Krahn, J. (2007), «The Delphi Method for Graduate Research», *Journal of Information Technology Education: Research*, 6, 001–021. <https://doi.org/10.28945/199>
- Journal officiel, Loi n° 18-05 du 24 Chaâbane 1439 correspondant au 10 mai 2018 relative au commerce électronique, N28, 57ème ANNEE, 16 mai 2018.
- Joseph, P. T. (2019). *E-commerce: An Indian perspective*. PHI Learning Pvt. Ltd.
- Karim Leulmi , 2017, «L'e-paiement entre le rêve, l'optimisme et la réalité», *IT MAG*.
- Karimov, F. P. (2011), «Factors Influencing E-Commerce Growth: A Comparative Study of Central Asian Transition Economies», *International Journal of E-Adoption*, 3(4), 29–43. <https://doi.org/10.4018/jea.2011100103>.
- Landeta, J. (2006), «Current validity of the Delphi method in social sciences», *Technological Forecasting and Social Change*, 73(5), 467–482. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2005.09.002>
- Loo, R. (2002), «The Delphi method: a powerful tool for strategic management», *Policing An International Journal of Police Strategies & Management*.
- Maleki, K. (2014), «Delphi de politiques publiques comme une méthode de gouvernance participative», 6th International Conference of Territorial Intelligence "Tools and methods of Territorial Intelligence".
- Mangiaracina, R., Perego, A., Seghezzi, A., & Tumino, A. (2019), «Innovative solutions to increase last-mile delivery efficiency in B2C e-commerce: a literature review», *International Journal of Physical Distribution and Logistics Management*, 49(9), 901–920. <https://doi.org/10.1108/IJPDLM-02-2019-0048>

- Martino, J. P, (1993), «Technological forecasting for decision-making», *McGraw-Hill, Inc.*
- Mishra, S., & Rastogi, C, (2020), «Future of e-commerce in India», *Studies in Indian Place Names*, 40(69), 345-351.
- Nanda K.Viswanathan, & B.Pick, J. (2005), «Comparison of e-commerce in India and Mexico: an example of technology diffusion in developing nations», *International Journal of Technology Management*, Volume 31(Number 1-2/2005), 2-19. <http://inderscience.metapress.com/content/qm5uhpqqf2n5b574/>
- Raven, P. V, & Kim, B. B, (2007), « E-Business in developing countries: A comparison of China and India», *International Journal of E-Business Research (IJEBR)*, 3(1), 91-108..
- Rowe, G., & Wright, G, (2011), «The Delphi technique: Past, present, and future prospects - Introduction to the special issue», *Technological Forecasting and Social Change*, 78(9), 1487-1490. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2011.09.002>
- Sarode, R. M, (2015), «Future of E-Commerce in India Challenges & Opportunities», *International Journal of Applied Research*, 1(12), 646-650.
- Searcy, D. L., & Mentzer, J, (2003). «A framework for conducting and evaluating research», *Journal of Accounting Literature*, 22, 130
- Srivastava, S. K. (2007), «Green supply-chain management : A state-of- the-art literature review», *International journal of management reviews*, 9(1), 53-80. <https://doi.org/10.1111/j.1468-2370.2007.00202.x>
- Starostin, V. S., & CHERNOVA, V. Y. (2016). «E-commerce development in Russia: trends and prospects». *The Journal of Internet Banking and Commerce*.
- Steinert, M. (2009), «A dissensus based online Delphi approach: An explorative research tool», *Technological Forecasting and Social Change*, 76(3), 291-300.
- Stylianou, A. C., Robbins, S. S., & Jackson, P. (2008), «E-commerce development in China: An exploration of perceptions and attitudes», *Emerging Markets and E-Commerce in Developing Economies*, 89-104. <https://doi.org/10.4018/978-1-60566-100-1.ch004>
- Turban, E., Outland, J., King, D., Lee, J. K., Liang, T.-P., & Turban, D. C. (2018). «*Electronic Commerce 2018*». <https://doi.org/10.1007/978-3-319-58715-8>
- Vaithianathan, S. (2010), «A review of e-commerce literature on India and research agenda for the future», *Electronic Commerce Research*, 10(1), 83-97. <https://doi.org/10.1007/s10660-010-9046-0>
- Ven, A. H. Van De, & Delbecq, A. L. (1974), «The Effectiveness of Nominal, Delphi, and Interacting Group Decision Making Processes», *Academy of Management Journal*, 17(4), 605-621. <https://doi.org/10.5465/255641>
- Xiaohong Wang and Laiyu Liu, 2015, «Empirical Research on the Influence Factors of E-commerce Development in China», *The Open Cybernetics & Systemics Journal*, 2015, 9, P 76

Webographie

- <https://www.asjp.cerist.dz/en>
- <https://www.scopus.com/sources.uri>
- https://www.lemonde.fr/technologies/article/2007/06/14/le-cout-ecologique-du-e-commerce_917189_651865.html.

- <https://www.youtube.com/watch?v=6fcFbKbV92Q&t=83s>.

6. Annexe:

Annexe 01: Guide d’entretien.

Le commerce en ligne en Algérie : les perspectives pour les années à venir

Monsieur,

Merci pour le temps que vous nous consacrez pour cet entretien qui portera sur le futur de e-commerce en Algérie.

1. Présentation de l’enquêteur :

RACHEDI Asma ;

Doctorante en 3^{eme} année ; spécialité stratégie marketing et développement concurrentiel des firmes. Université Oran 2.

2. Présentation de la démarche :

Nous allons discuter pendant une heure maximum de différents points concernant le futur du e-commerce en Algérie. Dans le but de bien connaître les différentes tendances qui vont marquer le commerce en ligne dans les années à venir, selon votre point de vue.

Partie 01: Les informations personnelles :

Nom :

Poste :

Entreprise :

Domaine d’activité :

Années d’expérience :

Mail :

Tél :

Partie 02: Le e-commerce en Algérie
Question 01 :

01- Veuillez nous donner un petit aperçu sur ce que vous avez accompli durant vos années d'expérience dans votre domaine (présentez-vous)

.....
.....
.....
.....

a. Selon vous, comment vous voyez la situation actuelle du e-commerce en Algérie ? Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **Accélérateurs et freins - Avantages et inconvénients - Par rapport au reste du mondeetc**

.....
.....
.....

Partie 03: Les tendances futures du e-commerce en Algérie

- Dans cette partie nous allons essayer de bien connaître les différentes tendances qui vont marquer le commerce en ligne dans les années à venir, selon votre point de vue.

- Nous avons ajouté pour chaque question quelques axes qui peuvent vous orienter, n'hésite pas à ajouter d'autres (axes, informations, déclarations , tendances) si vous le jugez important

Question 01 :

Quelles sont les tendances **technologiques** futures qui vont affecter le e-commerce dans le moyen terme entre 2020 et 2025 ?

Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **les infrastructures technologiques (l'internet, TIC, réseaux mobiles,.. ect)- La livraison - Intelligence artificiel- Internet des objets - Big data - Impression 3D - La 5G -La réalité augmentée.**

.....
.....
.....
.....

Question 02 :

Quelles sont les tendances **économiques** futures qui vont affecter le e-commerce dans le moyen terme entre 2020 et 2025 ?

Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **Chiffre d'affaire réalisé dans le secteur - La compétitivité - Le nombre des transactions (achats et ventes) - Les magasins physiques - La vente informelle sur internet - M-commerce / s-commerce - Les start-ups- Le taux de pénétration.**

.....
.....
.....
.....

Question 03 :

Quelles sont les tendances **socioculturelles** futures qui vont affecter le e-commerce dans le moyen terme entre 2020 et 2025 ?

Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **Type des clients (entreprise, particulier, Etat) - L'Age des clients - Le niveau de vie - La vie privée des clients - Le nombre d'utilisateurs - La culture des clients - La confiance envers le e-commerce. - Comportement de client - L'emploi/ chaumage.**

.....
.....
.....
.....

Question 04 :

Quelles sont les tendances **écologiques** futures qui vont affecter le e-commerce dans le moyen terme entre 2020 et 2025 ?

Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **Pollution –Energie.**

.....
.....
.....
.....

Question 05 :

Quelles sont les tendances **politiques** futures qui vont affecter le e-commerce dans le moyen terme entre 2020 et 2025 ?

Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **L'orientation du gouvernement - La digitalisation des opérations administratives - e-paiement - Les barrières d'entrée - La signature numérique.**

.....
.....

.....
.....
Question 06 :

Quelles sont les tendances **légal**es futures qui vont affecter le e-commerce dans le moyen terme entre 2020 et 2025 ?

Voici quelques axes qui peuvent vous orienter et n'hésite pas à ajouter d'autres : **L'environnement réglementaire du e-commerce : les lois - La protection des données / la vie privé des clients - La sécurité des données, des transactions, ...ect.**

Remercîment :

On vous remercie d'avoir accepté de répondre à notre demande et pour le temps que vous avez consacré.

Impact socioéconomique des pratiques entrepreneuriales sur un système de production territorialisé

SMADI Amina *

Reçu le : 12/12/2020
Accepté le : 21/11/2021
Publié le : 06/02/2022

Résumé: La problématique de l'article traite de l'impact de l'activité entrepreneuriale familiale sur la dynamique de production territorialisée. L'analyse met en relief la corrélation des modes de fonctionnement des entreprises de menuiserie/ébénisterie et les facteurs influençant son développement et sa concentration dans l'agglomération de Beni Zemenzer. La comparaison montre des similarités partielles aux SPL. Ceci en supposant que les pratiques informelles de ces entreprises présentent l'élément fondamental freinant leur développement. L'approche par les spécificités territoriales des agglomérations est abordée en interaction avec celle de l'informalité permettant aux sociétés de construire un avenir meilleur. Dans ce contexte, l'article aborde les caractéristiques des entreprises territorialisées et de son éventuelle transformation en un pôle de production attractif spécialisé et organisé. Les résultats de l'enquête quantitative dévoilent l'ampleur de cette agglomération sur le plan socioéconomique à travers la création d'emplois et de revenus en exploitant un savoir faire greffé. Nos conclusions confirment l'influence déterminante des pratiques informelles sur le développement et la structuration de cette agglomération d'entreprises. Enfin, son avenir dépend de la synergie de tous les acteurs locaux qui devront agir pour l'accompagner en apportant leur contribution dans la perspective de lui donner une forme spécifique d'un système productif approprié.

Mots clés: système productif ; agglomération d'entreprises ; développement territorial ; informalité.

Classification JEL : E26, L26, P42.

ملخص: تتناول المقالة تأثير نشاط ريادة الأعمال العائلية على ديناميكيات الإنتاج الإقليمي. يسلط التحليل الضوء على العلاقة بين أنماط تشغيل شركات النجارة / صناعة الخزائن و العوامل التي تؤثر على تطورها وتركيزها فيتكتل بنينزمنزر. تظهر المقارنة أوجه تشابه جزئية مع SPLs. هذا على افتراض أن الممارسات غير الرسمية لهذه الشركات تمثل العنصر الأساسي الذي يعيق تطورها. يناقش المقال خصائص الشركات المحلية وتحويلها المحتمل إلى قطب إنتاج جذاب ومتخصص ومنظم. تكشف نتائج المسح الكمي عن حجم هذا التكتل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من خلال خلق فرص العمل والدخل من خلال استغلال المعرفة المطعمة. تؤكد النتائج التي توصلنا إليها التأثير الحاسم للممارسات غير الرسمية على تطوير و هيكله هذا التكتل من الأعمال.

الكلمات المفتاحية : نظام إنتاجي؛ تكتل الشركات التنموية الإقليمية؛ غير رسمية

* Maitre de Conférences classe B, UMMTO, Algérie, smadi.amina@yahoo.fr

1. Introduction

Les mutations économiques et institutionnelles que connaît le monde, entre globalisation, régionalisation, décentralisation et autres phénomènes, ajouter à cela, l'émergence du territoire comme sujet d'analyse et de réflexion économique, ainsi que sa complexité, posent les questions du développement socio-économique et de la gestion politico administrative sur le plan local.

A partir de là, un regain d'intérêt se manifeste à l'égard des « dynamiques de développement » observées à petite échelle (Banat et Ferguene, 2009, p1). Elles sont exceptionnellement caractérisées par leur ancrage territorial retraçant une longue histoire déterminée par ce milieu socioculturel. Ce dernier devient par conséquent un facteur promoteur de développement.

Les analyses territoriales ouvrent de nouvelles perspectives pour les régions les plus pauvres, bien qu'elles soient inspirées de l'expérience des pays développés, le territoire devient alors une composante permanente du développement économique « *le territoire est plus qu'un réseau, c'est la constitution d'un espace abstrait de coopération entre différents acteurs avec un ancrage géographique pour engendrer des ressources particulières et des solutions inédites* » (Pecqueur, 2000, 14).

Pour les pays en développement, le territoire opère comme un lieu de réunification entre la combinaison de sous-systèmes productifs et l'évolution de la production artisanale formelle ou informelle vers une production locale qui intègre en même temps les logiques de concurrence et de productivité (Abdelmaki et Courlet, 1996).

L'importance de la proximité dans le développement territorial est soulignée à partir du début des années 1970 par un groupe d'économistes et de sociologues qui s'interrogent sur le regroupement spatial de PME spécialisées dans une même production. District industriel, système productif localisé (SPL), milieu innovateur, système d'industrialisation diffuse et tant d'autres pratiques sont autant de concepts introduits dans les nouvelles dynamiques économiques secrétées par des territoires locaux. Elles représentent un ensemble d'activités territorialement agglomérées caractérisées essentiellement par la proximité d'unités productives regroupées autour d'un métier produisant des ressources territoriales spécifiques.

Le texte analyse la dynamique de production agglomérée du territoire communal de Beni-Zmenzer, basée sur des savoir-faire en menuiserie/ébénisterie de niveau artisanal.

L'émergence dans un laps de temps court de ces activités regroupées tout au long de l'axe routier reliant la commune au chef-lieu de Tizi-Ouzou, mérite d'examiner ce phénomène. Ces activités dominent par excellence sur la voie principale sans compter les autres ateliers de production installés sur les autres routes secondaires dans les différents villages composant la commune. Nous avons recensé plus de 250 ateliers juxtaposés dans les seuls villages traversés par cette route principale.

Notre étude traite des pratiques de gestion et d'organisation de cette activité informelle et familiale et son impact sur la dynamique de production territorialisée. Elle se veut une analyse des modes de gestion et d'organisation auto-entrepreneuriales adoptés par ces entrepreneurs dans une optique de les mettre en lien direct avec le fonctionnement de cette agglomération d'entreprises. En effet, l'entrepreneur doit être un bon manager pour réussir son projet entrepreneurial assurant la création de valeur et/ou de richesse. Notre hypothèse part du fait que l'informalité, comme mode de gestion entrepreneuriale, freine le processus d'évolution de cette agglomération de production territorialisée et embryonnaire vers un système productif local permettant de bénéficier des effets d'agglomération sur ce territoire d'étude.

Ces pratiques informelles forment un facteur majeur dans le fonctionnement de tout le système de production constitué dans la région de Beni Zmenzer. Dans cet esprit, nous nous posons la question sur le degré d'influence de celles-ci, sur le type de cette agglomération partageant quelques caractéristiques avec les SPL. Quelles sont les caractéristiques de ces entrepreneurs et de ces entreprises territorialisées et dans quelle mesure peuvent-elles se transformer en un pôle de production attractif spécialisé et organisé ?

D'autres questions sous-jacentes s'imposent sur l'origine de cette agglomération et son avenir, sur l'intérêt de ces entreprises à s'agglomérer sur ce territoire, le rôle que joue le milieu socioculturel dans le développement de cette dynamique de production et surtout nous avons mis l'accent sur le caractère informel de la gestion de ces entreprises et son lien avec la coordination entre toutes les entreprises concentrées sur ce même territoire.

Dans l'optique d'approfondir notre cadre théorique nous avons structuré notre travail de recherche en trois axes.

Dans le premier, nous avons fait une esquisse du soubassement théorique sur la territorialisation en lien avec les dynamiques de développement en mettant l'accent sur l'entrepreneuriat comme source de création de valeur ajoutée sur un territoire.

Dans le second, nous avons abordé le cas de l'agglomération d'entreprises spécialisées dans la menuiserie/ébénisterie de Beni-Zmenzer (en retraçant leur origine jusqu'à l'amplification de ce phénomène) afin de livrer une caractérisation de la région et des activités concernées.

Dans le troisième, nous avons analysé les principaux résultats de l'enquête afin de démontrer l'impact qu'ont engendré ces pratiques managériales informelles sur l'agglomération et son développement.

1. Aspects théoriques

1.1. L'entrepreneuriat facteur de recomposition territoriale

Selon Pecqueur (2001), le territoire n'est pas donné (le territoire n'existe pas partout), mais il est construit ; il résulte des interactions entre les différents acteurs impliqués dans une démarche collective.

Nonobstant, la richesse des ressources territoriales, le capital social porteur de valeurs sociétales de solidarité et d'appartenance territoriale est déterminant dans le développement économique d'un territoire (Romeo L., 2015). Il est considéré comme un incubateur porteur d'atouts préparateurs de générations d'entrepreneurs futurs ; un espace de perfectionnement des connaissances et de transmission des savoir-faire ; un lieu de communication des flux d'informations, d'innovation, d'échange et d'expérimentation mettant en place des partenariats stratégiques de consolidation à la recherche d'éventuels élargissements des parts de marché (Courlet C., 2001, p42). Les territoires développent des aptitudes mobilisatrices des sources de productivité au service des entrepreneurs, aboutissant à la mise en concurrence des entreprises plus que les territoires.

Dans ce sens, les ressources spécifiques telles que définies par Rallet, peuvent comprendre, notamment, un savoir-faire artisanal valorisé par une main-d'œuvre experte, ainsi que des structures sociales et culturelles qui donnent un sentiment d'appartenance aux agents, favorable aux initiatives entrepreneuriales.

Le territoire ne serait donc plus un simple « support », mais deviendrait un véritable « acteur » du développement (Rallet, 1988), à travers « le regroupement territorial d'acteurs économiques et de ressources immatérielles (formation, recherche) qui, par leur interaction,

développent des compétences, des savoir-faire, des règles spécifiques associées au territoire » (Maillat, 1996).

Le développement local se fait dans un territoire qui correspond à un espace de solidarité, une histoire commune, une envie de construire un territoire par la mobilisation d'acteurs, un avenir commun et une démarche collective (Joyal, 2002 cité par Smadi A., 2014, p16).

Les nombreux travaux de recherche multidisciplinaires consacrés à l'entrepreneuriat ont conduit à la multiplication des définitions prometteuses dans plusieurs domaines. En dressant l'état de la recherche sur cette notion, on relève, à partir de sa genèse, un processus d'analyse impliquant diverses approches à travers les contributions qui s'inscrivent dans l'optique de la conceptualisation de l'entrepreneur et de l'entrepreneuriat (Smadi A., 2018).

Le place qu'occupe l'entrepreneur dans une société, en étant un acteur dynamique (Fayolle A., 2011), lui confère le statut particulier de vecteur de développement en impulsant des dynamiques socioéconomiques. Les différents types d'entrepreneurs contribuent par la réalisation de la valeur ajoutée ; l'estimation des richesses produites varient selon les niveaux d'activités des biens et services d'un entrepreneur à un autre. De nombreux travaux de recherche attestent que la sphère culture impacte l'activité entrepreneuriale car il ne s'agit pas uniquement d'un phénomène relevant de la sphère socioéconomique ; bien au contraire c'est un espace de prédilection porteur et émetteur d'aspect culturel de distinction. La culture, selon Tounès A. et Assala K. (2008), est un facteur de différenciation présent dans l'histoire du développement économique.

La prise de risques, la coordination-organisation et l'innovation sont les principaux concepts selon Hernandez E-M. et Marco L. (2006) qui au centre des débats autour des interprétations caractérisant le cadre théorique de l'action entrepreneuriale menées par plusieurs générations d'entrepreneurs.

Dans la définition de l'entrepreneuriat, certains auteurs comme Fayolle A. (2005, 2011) se focalisent sur les caractéristiques de l'entrepreneuriat en s'appuyant sur les effets engendrés par cet acte socioéconomique. Car de l'intention entrepreneuriale, précédant l'initiative engageant un agent économique dans la création d'une entité économique, découle déjà les éléments déterminant le sens à donner à l'entrepreneuriat. Des éléments qui caractérisent l'esprit novateur et la culture entrepreneuriale entraînant la création de richesses découlant de la multiplication et de l'extension des réseaux d'entreprises autour d'activité économique et par ricoché de mettre en place des mécanismes générant des emplois multiples. L'explication du foisonnement de la culture sociétale, favorisant l'émergence et le développement de l'entrepreneuriat, peut se faire par l'analyse des différentes interactions combinant les ressources territoriales humaines et sociales.

D'autres auteurs concentrent les déterminants de l'entrepreneuriat selon Smadi A. (2018) en se limitant à l'analyse de l'action de l'entrepreneur (Hernandez E-M. et Marco L., 2006). Par ailleurs, l'examen des caractéristiques des pratiques des entrepreneurs a été relevé par Fillion L-J., (1997). Tout en intégrant dans leurs recherches les questions relatives à l'accompagnement et aux aides qu'attribuent les pouvoirs publics, ceux-ci ne manquent pas en particulier consacrer leurs travaux à l'étude du profil, de la sociologie, de l'origine sociale et de l'apport socioéconomique de l'entrepreneuriat (Fillion L-J., 1997).

1.2. Les effets d'agglomération sur le développement territorial : concentration de type SPL

Étudiées par de nombreux auteurs issus de diverses disciplines, ces entités peuvent être analysées comme des concentrations d'entreprises entretenant entre elles des relations

de nature variable permettant, entre autres, une certaine mise en commun de savoirs techniques. Ces mêmes études soulignent généralement le rôle des institutions locales dans la production de confiance entre les acteurs qui facilite leur coopération malgré leur concurrence.

Le SPL est utilisé par de nombreux auteurs sous des formes et appellations diverses ; cette notion peut être définie comme un ensemble d'activités interdépendantes, techniquement et économiquement organisées et territorialement agglomérées. Le SPL peut être défini comme un ensemble caractérisé par la proximité d'unités productives qui entretiennent entre elles des rapports d'intensité qui dépend de l'organisation et du fonctionnement du SPL. Le regroupement autour d'un métier, d'un produit n'apparaît pas déterminant tout comme la présence exclusive de PME-PMI indépendantes. La clé de la réussite d'un SPL repose en grande partie sur la production de ressources territoriales spécifiques (Courlet, 2001).

La performance des économies nationales et régionales est de plus en plus fortement influencée par le développement des systèmes productifs locaux, c'est-à-dire par la proximité géographique. La proximité des entreprises apporte des avantages partagés tels que le développement d'un bassin d'emploi spécialisé, ainsi que le partage des ressources et la création d'une structure de coordination propre à l'agglomération (Benko et Lipietz, 1992).

En effet, cette proximité géographique présente des effets dans la dynamique de la compétitivité et de l'innovation, dans la mesure où elle fait augmenter les avantages compétitifs des territoires, accroît les économies d'agglomération, occasionne les relations de confiance entre les acteurs régionaux (malgré la concurrence) et dépasse les initiatives écartées.

Ces regroupements d'entreprises aident à trouver des solutions pour les problèmes de pauvreté grâce aux emplois, aux revenus et au bien-être qu'ils génèrent pour les travailleurs et indirectement grâce à leur impact sur l'économie locale. Les économies d'agglomération (Ciccone A., 1999) réduisent les coûts et améliorent les capacités des travailleurs et des producteurs (Nadvi et Barrientos, 2004).

Dans un contexte de globalisation et dans le but d'accéder au marché mondial, les différentes formes d'organisations productives territoriales nécessitent la création d'avantages compétitifs en s'organisant dans des ensembles plus cohérents et pour s'imposer sur le marché ; elles sont appelées à faire recours à leurs partenaires et à des réseaux locaux dans le but d'accéder facilement aux ressources naturelles, réduire les coûts, bénéficier des externalités (économies d'agglomération), des effets de proximité et c'est le milieu local qui va permettre la réduction des coûts et de l'incertitude des transactions, fournir des ressources et des externalités.

Le regroupement d'un nombre important d'entreprises et d'institutions sur un site entreine selon Grossetti (2004) des économies d'agglomération produisant des économies

inhérentes à un dynamisme suscité (cité par Smadi A., 2014). A la différence de la baisse des prix à laquelle font face les entreprises, les avantages comparatifs issus de la concentration des activités dans ces espaces entraînent la maîtrise des coûts de production, en tirant profit des avantages des économies de proximité et ce malgré les surcoûts engendrés par la cherté des loyers, de la main d'œuvre et des assurances. Une proximité qui donne l'accès à davantage part de marché et une armada de fournisseurs.

2.Méthodes et Matériels

Dans le cadre de ce texte nous avons procédé à une étude basée sur des entretiens assistée par un guide structuré autour de plusieurs axes correspondant :

- à l'identification du profit de l'entrepreneur et de l'entreprise ;
- aux sources de financement (formels/informels) ;
- à la présence dans l'informel (structure juridique de l'entreprise et situation des employés);
- à l'apport des entreprises créées (emplois, revenus) ;
- au processus de production de l'approvisionnement jusqu'à la commercialisation ;
- à la relation entre les entrepreneurs (coordination) ;
- aux rapports entretenus avec les organismes publics, etc.

De même nous avons procédé à une collecte de données institutionnelles sur le nombre d'entrepreneurs formels ayant sollicité les organismes publics (dispositifs de création et d'accompagnement des jeunes à l'emploi) afin d'obtenir des financements pour avoir une estimation globale sur notre population mère.

La phase charnière de notre recherche qui par contre renvoie à une période d'environ trois mois d'enquête d'entretiens et d'entrevues avec les entrepreneurs après plusieurs tentatives auprès d'eux. Ces derniers avaient refusé de répondre au départ à nos questions à cause du caractère informel de leurs activités. Ce refus est justifié par leur peur des agents du fisc qui font des contrôles régulièrement à cause de la non-immatriculation de leurs entreprises. Néanmoins, nous avons fait recours à un réseau relationnel qui nous a permis de gagner leur confiance et de mener à bien notre enquête répondant à une problématique qui exige plusieurs volets d'informations.

Nous avons pu toucher 98 entreprises sur environ 250 entreprises au niveau de la commune de Béni Zmenzer en se déplaçant sur les lieux où s'exercent les activités. Ces entretiens de type semi-directif ont été analysés pour être présentés sous forme de synthèse qualitative appuyée par quelques données chiffrées. Les activités étudiées sont réparties sur les principaux villages concentrant le plus d'entreprises de menuiserie/ébénisterie (voir tableau 1).

La durée des entretiens est en moyenne de 90 minutes durant lesquelles les entrepreneurs retraçaient tout leur parcours dans le métier, l'histoire de l'agglomération, les difficultés rencontrées (personnelles et communes), des détails liés à l'activité elle-même

ainsi que leurs perspectives vis-à-vis de cette concentration d'entreprise et sur la forme qu'elle pourra prendre à l'avenir, etc.

3. Profil des entrepreneurs et des entreprises créées

3.1. Identification des entreprises enquêtées

Des résultats de notre recherche empirique, nous déduisons trois possibilités d'identification et de classification des entreprises enquêtées :

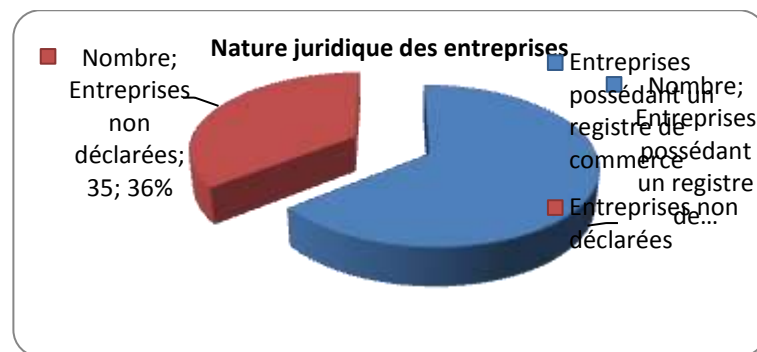
- A partir des tranches d'âge

L'enquête révèle que la plupart des menuisiers/ébénistes sont des jeunes. Activités récentes, pratiquées par une nouvelle génération qui prennent la relève après leurs parents. La tranche d'âge qui domine est celle comprise entre 30 - 35 ans, d'après l'histoire et l'origine de cette activité dans la région, il en ressort que c'est la deuxième génération qui prend la relève de ce savoir-faire après leurs parents avec 32.65% soit presque un tiers de la population totale enquêtée. Suivie des jeunes de 25 - 30 ans avec 23.47% et ceux qui ont 35 - 40 ans avec 21.43 %. Et en dernier lieu, on trouve les jeunes apprentis de moins de 25ans avec seulement 5%.

- Selon l'appartenance aux sphères formelle ou informelle

Des résultats de notre enquête nous observons que parmi les 98 entreprises enquêtées, plus de 64 % déclarent être inscrits auprès du centre national du registre de commerce (Antenne locale de Tizi-Ouzou) et avoir bénéficié d'une couverture sociale. Alors que 35.71% déclarent qu'ils travaillent dans un cadre informel (voir figure 1).

Figure (1) : Structure formelle et informelle des unités de production



La source : résultats de nos investigations.

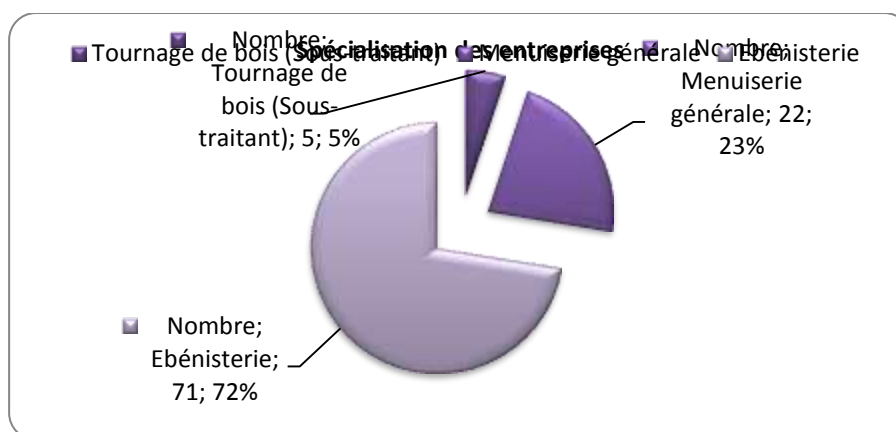
L'économie informelle remplit une fonction sociale à travers la modération de la tension sociale basée sur l'absorption des chômeurs mais aussi par la satisfaction sociale (prestation de services, production de biens utiles et accessibles, hausse des revenus et du niveau de vie des ménages...). Elle remplit une importante fonction économique en apportant un considérable apport à la formation de richesses locales mais aussi au budget communal participant ainsi à la réalisation des programmes et des politiques de développement local. L'économie informelle représente la figure la plus évidente du développement territorial qui implique les acteurs dans une relation de proximité. Le secteur informel constitue une base du développement local avec la création d'économies

externes, l'utilisation de connaissances non transférables et les modes spécifiques de régulation communautaire.

- Le segment de l'activité exercée

L'activité dominante est l'ébénisterie selon la figure (2) avec 72.45 %, suivie de 22.45 % pour les activités de menuiserie générale qui comprend un mélange entre l'ébénisterie avec la production de meubles et la menuiserie avec la production d'articles pour le bâtiment. Donc nous pouvons conclure que la plupart des artisans localisés sur le territoire de Beni-Zmenzer sont des ébénistes spécialisés dans les meubles et que rares sont ceux qui travaillent pour le bâtiment pour des commandes qu'ils réalisent pendant des périodes bien limitées (hiver), alors que pour le reste de l'année chacun se spécialise dans la fabrication de son produit (tables, chaises, chambres,...).

Figure (2) : spécialisation des entreprises créées



La source : résultats de nos investigations

Les travaux de recherche existant sur cette forme de concentration d'activités (Hadjem, 2020) limitent la sous-traitance au sein de cette dynamique productive à la seule forme de sous-traitance basée sur le réseau relationnel de type familial faute de méfiance. Or que, les résultats de notre recherche relèvent un éventail de formes de sous-traitance. En effet, la sous-traitance joue un rôle déterminant dans le processus de production de l'ébéniste. Elle représente l'attribution d'une partie du produit à une entreprise spécialisée dans le tournage de bois et/ou à une autre entreprise spécialisée dans la production du même produit. Cette action est généralement pratiquée par les producteurs faute de manque de main-d'œuvre et/ou d'équipements spécialisés pour répondre à ses clients dans les délais. La notion de confiance ne se limite pas forcément au réseau familial. Elle est édiflée dans le temps sur la base des relations professionnelles garantissant la qualité du produit notamment face à la concurrence existante que nous avons abordé plus haut.

D'après le tableau (1) nous remarquons que les deux villages « Ighil el mal » et « Aglagal » totalisent les 40.82 % des entreprises enquêtées.

Tableau (1) : Classification des entreprises enquêtées par village et par nature d'activité

Villages	Menuiserie	Ebénisterie	Sous traitants	Total par

	générale			village
IGHIL EL MAL	8	12	2	22
TIGHILT-EL-MAL	4	3	0	7
AGLAGAL	5	16	0	21
AFFEDRIK	5	8	0	13
AIT OUANECH	3	9	0	12
BOUSSEM	0	2	0	2
OUMADENE	2	4	0	6
AKENDJOUR	0	7	2	9
AIT-ANANE	2	4	0	6
TOTAL				98

La source : résultats de nos investigations

3.2. L'accompagnement : relève et transmission du savoir-faire

Les métiers de menuiserie/ébénisterie demandent des outils manuels et des machines que les jeunes apprentis ne détiennent pas. Le dispositif d'insertion et d'aide à l'emploi de jeunes a joué un rôle important dans l'amplification du nombre d'entreprises. L'ANSEJ a financé un grand nombre de projets en la matière.

Sur un total de 68 micro-entreprises ayant bénéficié du dispositif ANSEJ, 61 ont une forme juridique de « personne physique » avec 86.71 %, et seulement 7 micro-entreprises sous la forme de SNC, soit 10.29 %. L'ANSEJ participe dans le développement de la dynamique de production. Avec un nombre d'extensions enregistré auprès de l'ANSEJ qui s'élève à 8. Cette dernière, nous l'avons souligné précédemment, se rapporte à la création de magasins de vente de meubles et/ou création de nouveaux ateliers de production sur le même territoire (voir tableau (2)).

Tableau (2) : Bénéficiaires du dispositif ANSEJ classés par village

Villages	Nombre	%
IGHIL EL MAL	11	16.18
TIGHILT-EL-MAL	4	5.89
AGLAGAL	21	30.88

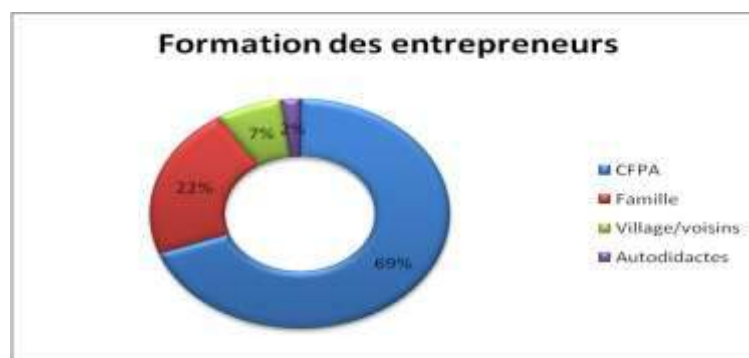
AFFEDRIK	7	10.29
AIT OUANECH	9	13.24
BOUASSEM	1	1.47
OUMADENE	8	11.76
AKENDJOUR	1	1.47
AIT-ANANE	3	4.41
Alma	3	4.41
Total	68	100

La source : résultats de nos investigations.

Lors de notre visite dans les villages de la commune de BENI ZMENZER, nous avons constaté que la plupart des ateliers de production de meubles sont installés surtout dans deux principaux villages « AGLAGAL » et « IGHIL EL MAL ». Les statistiques de l'ANSEJ viennent le confirmer avec un taux de 30.88 % pour le village d'AGLAGAL suivi de 16.18 % pour le village d'IGHIL EL MAL ; cela peut être expliqué, d'après l'enquête, par le fait que l'initiateur est originaire d'IGHIL EL MAL et les deux autres premiers qu'il a formé lui-même à Alger, dans l'atelier où il était chef d'équipe, sont originaires d'AGLAGAL. Ajouter à cela le rôle qu'ils ont joué dans la formation et la transmission du savoir-faire pour la famille et les voisins apprentis. C'est pour ces raisons que ce savoir-faire s'est transmis entre les villages de la commune et principalement les deux villages précités. A partir de là, nous pouvons dire que l'ancrage territorial de ces activités représente un facteur déterminant de cette amplification d'entreprise en un espace de temps court.

La disponibilité d'une main d'œuvre qualifiée, de proximité, attire les entreprises pour leur localisation dans la commune. La transmission de la formation est un vecteur inégalable de la concentration de cette activité. Contrairement à d'autres activités absentes dans les centres de formation, la menuiserie et l'ébénisterie sont disponibles dans les CFPA. Ces derniers jouent un rôle remarquable dans la continuité de ces métiers et assurent leur transmission aux générations futures ; malgré que l'acquisition initiale de connaissances se fait dans un cadre familial et informel pouvant durer plusieurs années, où les enfants trouvent leurs parents dans leurs ateliers, généralement installés pas loin de leurs maisons, dans un environnement de bois, de machines et de meubles. La simplification des démarches d'apprentissage au niveau des CFPA, la réduction de la durée de formation influencent et encouragent les jeunes apprentis à s'inscrire en vue d'obtenir un diplôme qualifié. L'économie informelle pour sa grande partie est justifiée par les artisans pour ces raisons. Une proportion de 42.65 % déclare avoir une qualification dans le domaine d'une durée de 24 mois. 47.06 % ont bénéficié d'une formation de 18 mois. Cependant, 10% ont suivi une formation d'une année (voir figure 4).

Figure (4) : Formation des artisans



La source : résultats de nos investigations

3.3. Des contraintes spécifiques

Chaque métier fait face à des contraintes, les pouvoirs publics et les entrepreneurs mettent en place des stratégies pour améliorer les conditions de travail pour pouvoir couvrir les coûts inhérents au processus de production.

- Une activité à risques

Les personnes travaillant le bois sont exposées à de nombreux risques d'accidents ou de maladies. Le fait d'être nouveau est un premier facteur de risque. Ajouter à cela, le risque lié à l'âge est également important. En effet, le risque d'être victime d'un accident du travail est plus élevé chez les jeunes travailleurs.

Le travail en rotation ou journées de travail prolongées constitue un risque à ajouter aux précédents. Le nombre de victimes que nous avons recensés au niveau de la commune est de quatorze coupures de doigts sans couverture sociale (relevant du secteur informel : employeurs et/ou employés).

Le volume horaire hebdomadaire varie d'une entreprise à une autre. La durée moyenne de travail des salariés est de 8 heures par jour, la matinée de 8 h – 12 h, l'après-midi de 13 h jusqu'à 17 h. Quant aux employeurs et aux membres de la famille les heures de travail ne sont pas fixes, elles varient selon la charge du travail et du délai de livraison des produits pour les clients. Elle peut aller selon leurs propos jusqu'à passer des nuits blanches pour finaliser la commande. Ce qui confirme les pratiques informelles de ces activités.

- La concurrence par la maîtrise des charges

Les menuisiers/ébénistes supportent des charges qui freinent leurs activités. Parmi ces charges nous citerons les plus importantes : les frais de transport et les frais de location d'ateliers. D'après les résultats de l'enquête environ 77.55 % de notre échantillon sont propriétaires et ne payent pas de frais de transport ; cela constitue un facteur important de leur réussite. Une proportion de 22.45 % loue des transporteurs de marchandises pour l'achat des matières premières. Quant aux charges liées à la location d'un atelier pour l'exercice des activités elles concernent environ 30 % des entrepreneurs, 70 % sont de propriétaires des locaux.

Les tarifs de location d'un atelier dans la commune de Béni Zmenzer sont de 8 000 DA/mois pour un seul local. Alors que les activités de menuiserie/ébénisterie nécessitent au moins trois locaux spacieux. Donc le tarif total revient à environ 24 000 DA/mois.

Dans ce sens, nous avons remarqué un autre phénomène lors de notre enquête. Quelques menuisiers/ébénistes déclarent être locataires chez leurs parents ; une technique de gestion de leurs entreprises pour pouvoir dégager un bénéfice supplémentaire à la fin de chaque année.

4. Résultats et discussions :

4.1. Emergence d'un entrepreneuriat informel sous forme d'un système de production territorialisé

L'ébéniste fabrique des meubles de sa création ou des copies de meubles anciens, voir des meubles de style interprétés et mis au goût du jour. Il les réalise à l'unité ou en petite série en utilisant de nombreuses essences de bois. Tout en respectant le goût et le choix de son client, il définit un modèle et son ornementation. Du fait de la diversité des techniques employées, l'ébénisterie exige à la fois un savoir-faire pointu et une grande polyvalence. L'ébéniste connaît bien les différentes essences de bois et fait preuve d'un réel sens artistique.

Les activités de menuiserie/ébénisterie peuvent être exercées soit avec une carte d'artisan soit avec un registre de commerce. Selon la nomenclature des activités artisanales, les activités liées au travail du bois sont classées dans le domaine II « production de biens ».

4.1.1. La migration interne source de transfert de savoir-faire

Le premier ébéniste installé dans la commune de Béni Zmenzer, né en 1943, dès l'âge de 12 ans, Ramdane BEKOUICHE est originaire du village d'IGHIL EL MAL. Issu d'une famille pauvre, ce dernier était obligé de se déplacer sur Alger avec son père pour pouvoir travailler et faire vivre leur petite famille. En 1957, il est retenu dans un atelier à « Bab El Oued » comme apprenti. Il reste quelque temps comme « compagnon » chez un maître menuisier ; avec l'appui de ce dernier, il lui fut permis de s'établir sans prendre la succession d'un autre maître menuisier, pratique plutôt rare à l'époque. Entre 1957-1978 il a travaillé comme chef d'équipe de la société Nord-Africaine du meuble à Belkourt. Cet artisan ébéniste décide de rentrer chez lui et de s'y installer après avoir appris les secrets du métier. Il commença sa carrière en tant qu'ébéniste au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou en 1981, en travaillant avec un investisseur, qui lui a proposé de s'associer à lui à condition de faire apprendre ce métier à ses enfants. En 1984, il décida d'installer, dans son propre atelier, chez lui à IGHIL EL MAL. Le manque de moyens ne l'a pas empêché de travailler. Ajouter à cela l'absence d'électricité, car son village n'a été électrifié qu'en 1989. Il est de ceux qui s'attellent à faire vivre cette pratique artisanale jusqu'à nos jours. Tout au long de sa carrière, il prit de nombreux apprentis envers qui il s'engagea à leur apprendre le métier de menuisier et d'ébénisterie, à les nourrir et aussi à les loger, du moins les premiers temps. Ainsi, vers 1990, son atelier regroupait une quinzaine de personnes aux tâches certainement bien définies. Depuis, il a transmis son savoir-faire pour plus de 80 apprentis.

4.1.2. La diversité d'approvisionnement d'imput

Ce type d'activités est le résultat d'un processus de production. Ce dernier est relativement complexe vu la durée de réalisation du produit finalisé, de l'approvisionnement de la matière première à sa commercialisation en passant par les multiples étapes de sa production, tout en faisant usage de différents outils et machines spécialisées. En effet, le bois utilisé dans l'activité du bois et dérivés dans notre zone d'étude est importé de plusieurs pays tels que : CANADA, MALAISIE, FINLANDE, RUSSIE, SUEDE et ROUMANIE. Dans la wilaya de TIZI OUZOU, le bois importé est revendu par des intermédiaires qui l'achètent soit d'Alger, de Blida et parfois même de Bejaia.

Selon notre enquête auprès des menuisiers, nous avons constaté que la majorité d'entre eux achètent leurs matières premières à Oued-Aissi pour de grandes quantités. Cependant, et pour différentes raisons, d'autres menuisiers s'approvisionnent juste à côté de chez eux. Ces raisons varient d'un enquêté à un autre, il y a ceux qui travaillent avec de petites quantités, surtout pour les débutants, la non disponibilité d'un moyen de transport (plus de frais) et ceux qui disent que les prix sont presque les mêmes avec les revendeurs installés au chef-lieu de commune ALMA. Différentes catégories de bois sont disponibles au chef-lieu de la commune de Béni Zmenzer : le bois rouge est le plus demandé par les artisans, il est utilisé pour la fabrication de tous types de meubles, le bois blanc utilisé à l'intérieur pour les tiroirs, le nouveau-pon, le multiple, etc.

4.1.3. La concentration d'un métier créatif

L'ébéniste n'est pas un simple menuisier, c'est un artiste. Pour valoriser chacune de ses créations, il doit disposer de solides connaissances en bois. La principale activité de l'ébéniste est la fabrication de meubles. Selon le modèle commandé par le client, l'ébéniste commence par choisir les essences de bois à utiliser, puis il dresse une esquisse du meuble. Il réalise ensuite un plan à taille réelle en marquant tous les détails du meuble, ce qui nécessite des connaissances en géométrie. En fonction des mesures prises, il prépare le bois avant de faire un montage à blanc pour vérifier si les pièces sont bien ajustées.

L'ébéniste exécute un ensemble ou un prototype de mobilier en pièce unique ou pour une production en série. Il choisit un modèle, le bois à utiliser, exécute les plans, débite les planches, réalise les assemblages, pose les placages et les accessoires. Il fabrique des objets, des meubles et travaille essentiellement en atelier. Chaque pièce étant conçue et réalisée dans les normes, il doit suivre strictement les étapes de la réalisation depuis le choix du modèle, la découpe du bois, l'ornementation jusqu'à l'assemblage en passant par le placage. De nos jours, l'ébéniste joue un grand rôle dans la conservation du patrimoine, car il assure la restauration de meubles anciens. Parfois, l'ébéniste réalise également des placards ou carrément aménage une cuisine entière selon la demande du client. Une fois le produit fini, l'employeur procède à sa vente.

Cette concentration d'entreprises sur le territoire de Beni-Zmenzer a pu générer des produits de renommée pour prendre une part importante sur le marché local, régional voire

national. La région est devenue très connue pour la qualité de ses produits en meubles, ces derniers sont vendus dans différentes régions de la wilaya de Tizi-Ouzou telles que : les OUADHIAS, BOGHNI, AZAZGA, etc. De plus, les meubles de Béni Zmenzer sont aussi vendus dans d'autres wilaya telles que : BOUMERDES, BORDJ MNAYEL, ALGER, BOUIRA, etc.

4.1.4. Un réseau multiple de diffusion des produits

Un réseau dense de commercialisation s'est créé grâce à cette activité émergente et a donné naissance à un réseau d'intermédiaires « les revendeurs de meubles ». Les revendeurs de meubles se déplacent eux-mêmes à la région pour chercher les produits. Ils représentent tous les intervenants entre le producteur et le consommateur final. On distingue deux types d'intermédiaires. A savoir, les revendeurs qui se chargent de la vente des produits à des magasins de vente de meubles et ceux qui fournissent le produit directement au client, à l'aide d'un catalogue de modèles disponibles et/ou à commander. Deux types de techniques de vente sont utilisées par les artisans : soit ils répondent aux commandes totales dans le temps soit ils partagent les quantités disponibles entre tous les clients pour ne pas les perdre et une fois le reste du produit est fini ils auront leur commande complète. Le réseau relationnel joue un rôle considérable dans le fonctionnement de cette agglomération. La confiance, élément décisif de commercialisation, est instaurée entre le producteur et ses clients directs. Elle se manifeste sur tous les plans : type du produit, moyens de paiement, respect des délais, etc. Face à une forte concurrence caractérisant cette dynamique productive, le producteur se trouve dans l'obligation d'améliorer la qualité de ses services dans l'ensemble pour résister sur le marché sélectif. D'ailleurs, certains producteurs procèdent à une extension de leur activité en créant leurs propres magasins de vente.

Néanmoins, par manque de main-d'œuvre, les menuisiers ébénistes n'arrivent pas à satisfaire tous les clients et répondre à leurs importantes commandes dans les délais. Malgré l'accroissement du nombre d'entreprises créées sur ce même territoire.

Le nombre élevé d'ateliers de production a joué un rôle important dans l'amélioration de la qualité du produit parce que au début de ces activités, les artisans s'intéressaient uniquement à la quantité produite et essayer de trouver des clients à bas prix. Par la suite, la concurrence a changé la donne, les marchands de meubles connaissent la qualité et exigent que le produit soit solide pour pouvoir eux-mêmes convaincre leurs clients face à la qualité des produits importés.

4.1.5. Un apport socioéconomique considérable

La dynamique entrepreneuriale générée par cette activité entraîne un impact sur le développement territorial de la région Beni Zmenzer. Les emplois créés permettent à certaines franges de la population vulnérables affectées par la pauvreté et le chômage d'accéder à un statut social et de disposer d'un pouvoir d'achat grâce aux revenus engrangés.

- **Emplois générés par les entreprises**

Ce secteur d'activité génère un nombre important d'emplois directs. Ajouter à cela des emplois indirects créés par ces dernières en amont et en aval. De l'approvisionnement en matières premières pour les transporteurs de marchandises ; la commercialisation des produits finis pour les revendeurs de meubles et mêmes pour les marchands de meubles. Les emplois non permanents créés constituent une part non négligeable pour les entreprises parce que ces derniers sont représentés par les apprentis qui deviennent plus tard des ouvriers qualifiés ou même des employeurs. Le tableau N°3 nous renseigne sur la part d'emplois permanents créés dans la commune. Sur les 98 employeurs enquêtés, 9 employeurs travaillent seuls et 89 emploient 185 employés permanents (voir tableau 3). Ajouter à cela les emplois non permanents et les apprentis que les employeurs ne prennent pas en compte parce que la majorité sont des « passagers ».

En résumé, sur les 98 employeurs enquêtés, 200 emplois permanents directs ont été créés dans la commune de Béni Zmenzer grâce aux activités de menuiserie/ébénisterie.

Tableau (3) : Nombre d'emplois permanents créés par les micro-entreprises

Employeurs	Nombre d'entreprises	Nombre d'emplois créés
Artisans travaillant seuls	9	0
Artisans employant 1 ouvrier	25	25
Artisans employant 2 ouvriers	44	88
Artisans employant 3 ouvriers	8	24
Artisans employant 4 ouvriers et plus	12	48
Total	98	185

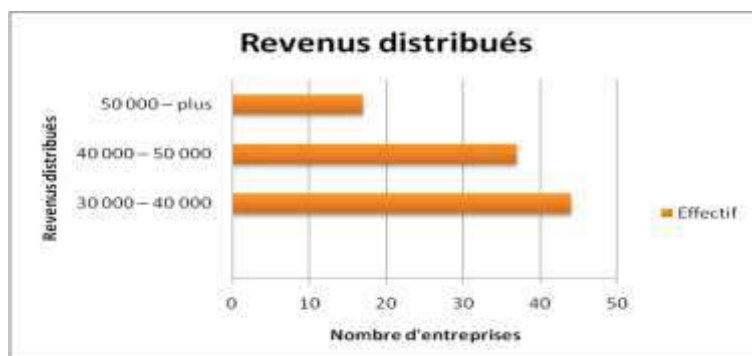
La source : résultats de nos investigations

- **Revenus distribués par les entreprises**

L'emploi contribue au développement socio-économique de la commune. En contrepartie les salariés bénéficient de revenus qui varient d'une entreprise à une autre.

D'après la figure N°3, nous enregistrons une proportion de 44.9 % qui déclare un revenu qui varie entre 20 000 et 30 000 DA/mois ; soit un salaire moyen de 25 000 DA/mois. Ce dernier sera révisé à la hausse pour les saisons de forte demande et peuvent atteindre, selon certains menuisiers/ébénistes, 70 000 DA/mois. Concernant les propriétaires d'entreprises ; ils témoignent que ce métier est un « métier d'argent ». Leur chiffre d'affaires annuel est en moyenne de deux à trois millions de dinars/an (voir figure 3).

Figure (3) : Revenus distribués



La source : résultats de nos investigations

Ce métier participe au développement économique local ainsi qu'à l'amélioration des conditions de vie de la population rurale villageoise. Ainsi, les populations ne sont pas tentées par l'exode rural.

5. Conclusion

Activités exclusivement masculines, la menuiserie et l'ébénisterie, émergent sur le territoire communal de Beni Zmenzer pour former une agglomération d'entreprises. Notre enquête nous permet de dire que la commune de Beni Zmenzer qui était une commune rurale connue pour ses activités artisanales traditionnelles telles que la poterie et le tissage, a adopté, une nouvelle activité urbaine dans un milieu rural. Les potentialités humaines de ce territoire ont joué un rôle important dans le développement de ces activités dans la région.

Cette agglomération de petites et moyennes entreprises contribue dans le développement territorial en absorbant la main-d'œuvre peu scolarisée disponible dans la région. Avec une moyenne de recrutement, selon notre observation, de 2 à 3 ouvriers par atelier alors que les employeurs réclament un besoin de recruter jusqu'à 6 ouvriers pour pouvoir se spécialiser dans le travail par séries.

Les bénéfices perçus par les entreprises se limitent à répondre aux besoins élémentaires des entrepreneurs (constructions d'habitations ou de locaux à louer, achat de véhicules, extension d'activité, création d'activités connexes telles que : transport de marchandises, magasins de meubles, etc.), alors que la coordination entre eux sous forme de système productif localisé va permettre de réduire les coûts de production, élargir leur marché et augmenter leur profit par conséquent.

Ce sont, en effet, les initiatives socioéconomiques des populations qui leur permettent de construire leur identité à travers l'amélioration de leur cadre de vie. C'est le résultat d'une coopération élargie entre un groupe de population habitant un espace donné en vue de coordonner et de rationaliser l'emploi de leurs ressources pour construire un devenir commun.

En s'organisant dans une agglomération, les activités de menuiserie/ébénisterie, se créent des avantages compétitifs et s'imposent une part importante sur le marché local et régional voire même national.

En guise de conclusion, selon les menuisiers/ébénistes enquêtés, l'amélioration de la qualité des produits, la transmission de ce savoir-faire aux nouvelles générations, les aides dont peuvent bénéficier ces entreprises sont autant de facteurs qui indiquent que l'avenir de cette dynamique de production sera bien meilleure et en perpétuelle évolution dont l'objectif est de faire de la région un « pôle de production attractif ».

Cependant, nous ne pouvons définir et/ou arrêter la forme de cette agglomération d'entreprise présentant quelques caractéristiques communes à un SPL mais ne répondant pas à d'autres critères ou spécificités.

Les caractéristiques des entreprises informelles discutées, en lien avec le type et la structure de cette agglomération non encore définie, permettent de confirmer notre hypothèse considérant que l'informalité, comme mode de gestion entrepreneuriale, freine le processus d'évolution de cette agglomération de production territorialisée et embryonnaire vers un système productif local permettant de bénéficier des effets d'agglomération sur ce territoire d'étude.

L'implantation de ces activités sur un territoire en un court laps de temps et son évolution sur tous les plans, incite à une réflexion autour de ce phénomène et de son évolution dans le temps. Autrement dit, vers quelle forme d'agglomération se transformera-t-elle ? A l'avenir ces entreprises pourront-elles coopérer ensemble et dépasser l'aspect concurrentiel individualiste ? Les pouvoirs publics devraient-ils agir contre ces activités de type informelles au profit d'un système de production plus organisé ou bien de prendre des mesures d'accompagnement dans la perspective de donner une forme spécifique d'un système productif approprié à ce type d'entreprises et ce dans le but de pérenniser ce savoir faire et d'élargir et de moderniser ces entreprises ? Ceci en introduisant de nouvelles techniques et des équipements de production en plus d'un encadrement en matière de management incitant le marketing numérique.

References

- Banat R. et Ferguene A. (2009), Construction territoriale et développement local : l'exemple d'Alep en Syrie, *Revue d'Économie Régionale & Urbaine*, 2009/4 novembre, p. 683-710.
- Bruyat C., (1993), Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation. *gestion et management*, université pierre Mendès-France - Grenoble II.
- Ciccone A., (1999), Agglomeration-Effects in Europe, <https://core.ac.uk/download/pdf/6359165.pdf>.
- Courlet C. (2008), l'économie territoriale, *Presses Universitaires de Grenoble*, Grenoble.
- Courlet C. (2001), territoires et régions : les grands oubliés du développement économique, *l'Harmattan, Paris*.
- Courlet C. (2006), territoire et développement économique au Maroc : le cas des systèmes productifs localisés, *l'Harmattan, Paris*.
- Fayolle A. et Degeorge J-M., (2012), dynamique entrepreneuriale, le comportement de l'entrepreneur, *éditions de Boeck*, Bruxelles.
- Fayolle A. et Molle P., (2004), Entrepreneuriat : apprendre à entreprendre, *Dunod*. Paris.
- Fayolle A. et Verstraete T., (2004), Quatre paradigmes pour cerner le domaine de recherche en entrepreneuriat, *7ème Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME*. Montpellier, Octobre.
- Fayolle A., (2005), Introduction à l'entrepreneuriat, éditions *Dunod*, Paris.
- Fayolle A., (2011), Entrepreneuriat : apprendre à entreprendre, éditions *DUNOD*. Paris.

- Grossetti M., (2004), Concentration d'entreprises et innovation : esquisse d'une typologie des systèmes productifs locaux, *Géographie, économie, société*, 2004/2 Vol.6, p. 163-177.
- Guérin I. et al., (2011), Femmes, économie et développement de la résistance à la justice sociale, Editions *ères*, Paris Toulouse.
- Hernandez E-M. et Marco L., (2006), Entrepreneur et décision : de l'intention à l'acte, éditions *ESKA*, Paris.
- Hernandez E-M., (2001), L'entrepreneuriat : approche théorique, *L'Harmattan*, Paris.
- Levesque B, Klein J-L, Fontan J-M, (1998), Les systèmes industriels localisés : état de la recherche, *UQÀM*, Montréal.
- Maillat D., (1996), du district industriel au milieu innovateur, contribution à une analyse des organisations productives territorialisées, article paru dans les *workingpapers* de l'IRER, n° 9606, novembre 1996.
- Mouko J-P., (2015), Les dynamiques de l'économie informelle en Afrique subsaharienne : une étude empirique de la transition structurelle des micro-entreprises en République du Congo, thèse de doctorat à *l'Université De Versailles Saint-Quentin-En-Yvelines*.
- Nemery C. et Loinger G. (1997), Recomposition et développement des territoires : enjeux économiques, processus et acteurs, édition *l'Harmattan*, Paris.
- Pecqueur B. (2000), Le développement local : pour une économie des territoires, éditions *la Découverte et Syros*, Paris.
- Rallet A. et Torre A. (1995), économie industrielle et économie spatiale, éditions *ECONOMICA*, Paris.
- Romeo, L. (2015). What is territorial development? GREAT insights Magazine, Volume 4, Issue 4. June/July 2015.
- Sforzi F., (2008), The Industrial District: From Marshall to Becattini (May 11, 2012). *Il pensiero economico italiano*, a. XVI, n. 2, pp. 71-80. <https://ssrn.com/abstract=2056189>
- Smadi A., (2018), Analyse de la contribution de l'entrepreneuriat féminin formel/informel au développement territorial dans la wilaya de Tizi-Ouzou : entre résilience et vulnérabilité. Illustration par des activités traditionnelles, thèse de doctorat 3^{ème} cycle, sciences économiques, UMMTO.
- Smadi A., (2014), Valorisation des savoir-faire et leur impact sur le développement local : illustré par les activités de menuiserie ébénisterie d'Ath-Zmenzer, mémoire de master, développement local, tourisme et valorization du patrimoine, UMMTO.
- Verstraete T. et Fayolle A., (2004), Quatre paradigmes pour cerner le domaine de l'entrepreneuriat. *CIFEPME*, Montpellier.
- Verstraete T. et Fayolle A., (2005), Paradigmes et entrepreneuriat, *Revue de l'Entrepreneuriat* 2005/1 (Vol. 4), p. 33-52. DOI 10.3917/entre.041.0033

- Verstraete T. et Fayolle A., (2007), Quatre paradigmes pour cerner le domaine de recherche en entrepreneuriat, in *7ème Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME 27, 28 et 29 Octobre 2004*, Montpellier, Association Internationale de Recherche en Entrepreneuriat et PME.
- Verstraete T., (2000), *L'entrepreneuriat : un phénomène aux multiples formes d'expression, in histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, éditions EMS.
- Verstraete T., Saporta B., (2006), *création d'entreprise et entrepreneuriat*, éditions de L'ADREG.

Green intellectual capital as a source of sustainable competitive advantage

رأس المال الفكري الأخضر كمصدر للميزة التنافسية المستدامة

Ouakli keltoum*, Ghida fouzia **

Reçu le :01/11/2020

Accepté le :23/12/2021

Publié le :06/02/2022

Abstract:

The interest of the environmental aspect has changed the patterns of competition around the world

The green concept has evolved as a policy in many businesses, on this basis green intellectual capital initiatives have emerged as a new strategy in developing the company that is based on eco-friendly and the main resource for creating value and achieving sustainable competitive advantage.

The purpose of this article is to explore the Role of green intellectual capital and its components (green human capital, green structural capital, green relational capital) on sustainable competitive advantage, And the most important results reached in this area.

Keywords: Green intellectual capital, Green human capital, Green structural capital, Green relational capital, Sustainable competitive advantage.

Jel Classification Codes: O34, J24, M21,D41,Q56.

ملخص :

لقد غير الاهتمام بالجانب البيئي أنماط المنافسة حول العالم، فقد تطور المفهوم الأخضر كسياسة في العديد من الشركات، وعلى هذا

الأساس ظهرت مبادرات رأس المال الفكري الأخضر كاستراتيجية جديدة في تطوير الشركة التي تقوم على أساس صديق للبيئة والمورد الرئيسي لخلق القيمة وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

الغرض من هذه المقالة هو اكتشاف دور رأس المال الفكري الأخضر ومكوناته (رأس المال البشري الأخضر، رأس المال الهيكلي الأخضر، رأس المال العلائقي الأخضر) في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وكذا إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري الأخضر، رأس المال البشري الأخضر، رأس المال الهيكلي الأخضر، رأس المال العلائقي الأخضر، الميزة التنافسية المستدامة.

* MCA, univ khemis miliana, Algiers, Email : k.ouakli@univ-dbkm.dz

** MCB, univ khemis miliana, Algiers, Email: fouzia.ghida@univ-dbkm.dz

1. Introduction

The natural environment become major challenge in th achievement of competitive advantage. Where competitive advantage strategies are depened highly , in the present and in the future on the resources and capabilities that ease activity of environmental friendly.

The natural resource based view (NRBV) postulate that a basis for a competitive advantage of a firm lies primarily in the application of bundle of valuable, rare, inimitable resources and socially complex organisational process that facilitate environmentally sustainable economic .

The intellectual capital resources are considered as valuable drivers of corporate performance and competitive advantage due to their specific criteria's such as intangible, valuable, rare and inimitable resources Thus, the green intellectual capital theory explain that the interaction of each sub-dimension : green human capital ,green organizational capital and green relational capital as strategic resources drive firms into sustainable competitive advantage.

1.1. Research problem :

Based on the above, the problem of our study can be formulated as follows:

What is the green intellectual capital and what is his role and his relationship with sustainable competitive advantage?

1.2. Research hypotheses:

To answer this problem, the following hypothesis can be formulated:

Main hypothesis (H): The green intellectual capital (Green Human Capital, Green structural Capital, Green relational Capital) has a positive role in achieving sustainable competitive advantage.

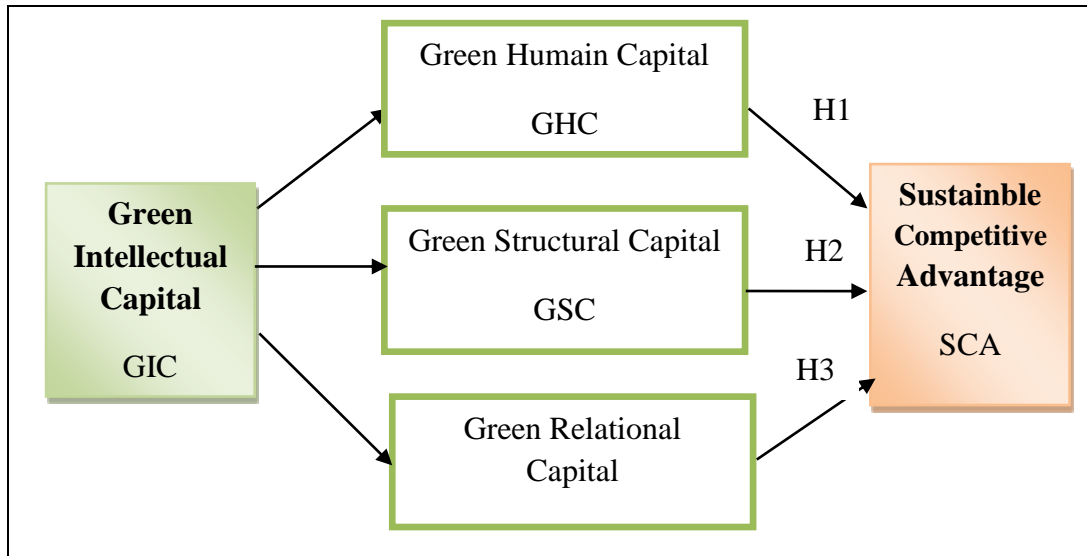
Included within the following sub-hypotheses:

hypothesis1 (H1): Green Human Capital has a positive role in achieving sustainable competitive advantage.

hypothesis2 (H2): Green structural Capital has a positive role in achieving sustainable competitive advantage.

hypothesis3 (H3): Green relational Capital has a positive role in achieving sustainable competitive advantage.

The following figure shows the study model:



Source : prepared by the two researchers based on previous studies.

Fig(1) : The conceptual framework of the study

1.3. Research objective :

We aim through this research to:

- Identify the concept of green intellectual capital and its various components
- Identify concept of competitive advantage and, in particular, the sustainable competitive advantage.
- Showing the importance and the role of green intellectual capital and its various components in achieving sustainable competitive advantage.

1. Main text

2.1. Intellectual Capital Definition :

Intellectual capital is defined as a form of accumulation of tangible assets, knowledge, capabilities, and relationships at employee and organizational level in a company, and it is usually grouped into three dimensions: human capital, structural capital, and relational capital. (Budhi Cahyono, Abdul Hakim, 2019, p79)

Intellectual capital is set of knowledge, information, intellectual property, experience, competition and organizational learning that can be used for create wealth. Indeed, intellectual capital is includes all employees, organizational knowledge, their abilities for establish added value. (Mehdi Fadaei and all, 2013, p55)

Edvinsson See that it includes intangible resources (assets) that can be used by the organization to create value by converting it into new processes, goods and services, so the intellectual capital is the knowledge, experience and strength of workers, Knowledge resources stored in the organization's information base, operations, culture and philosophyas. (Edvinsson,1997, p146)

2.2. Classification of Intellectual Capital:

The literature presents a great number of classification for intellectual capital. However, a convergent taxonomy emerged, categorizing intellectual capital onto three components: human capital; structural capital and relational capital:

2.2.1. Human capital:

Human capital is a main component of intellectual capital because employees generate IC through their competence, their attitude and their intellectual agility, competence includes skills and education, while attitude covers the behavioral component of the employees work. Intellectual agility enables one to change practices and to think of innovative solutions to problems.

Human capital has been defined on an individual level as: "the combination of four factors: genetic inheritance; education; experience; and attitudes about life and business." (Madiha Bakhouche, 2019, p 13)

Human capital is a mixture of employee's attitude, competence and creativity and. Employees' competence includes: skills, experiences and talents, employees' attitude includes motivation and satisfaction. Employees' competence refers to the employees' learning ability, qualities of employees and strategic leadership. On the other hand, employees' attitude might be identified by corporate value, employees' turnover rate, and the degree of employees' satisfaction. Employees' creativity allows them to use their knowledge in flexible way and to make innovations constantly. Employees' creativity indicators could be: employee's creative ability and their ability to create new ideas. (Ikhlas Altarawneh, 2017, p40)

2.2.2. Structural capital (organizational):

Structural capital includes the systems, networks, policies, distribution channels, Information Flow and Elements of Databases, Leadership and Management Style, Organizational Culture and other "organizational capabilities" developed to meet market requirements as well as intellectual property business routines, organizational structure, informational systems, organizational learning, and operational processes. (Madiha Bakhouche, 2019, p 13), (Mehdi Fadaei and all, 2013, p56)

Corporate culture is the way company act in term of values, beliefs, faith and behavior shared by all the staff. Organizational structure includes both formal and informal organizational relationship which consists of the power relationship, authority and responsibility positions and the control system. Organizational learning is the result of the regular learning, accumulating knowledge, and coping with changes. Finally, information system includes the repository, disposal and communication methods for the internal information of a company. (Ikhlas Altarawneh, 2017, p41)

2.2.3. Relational capital (customer):

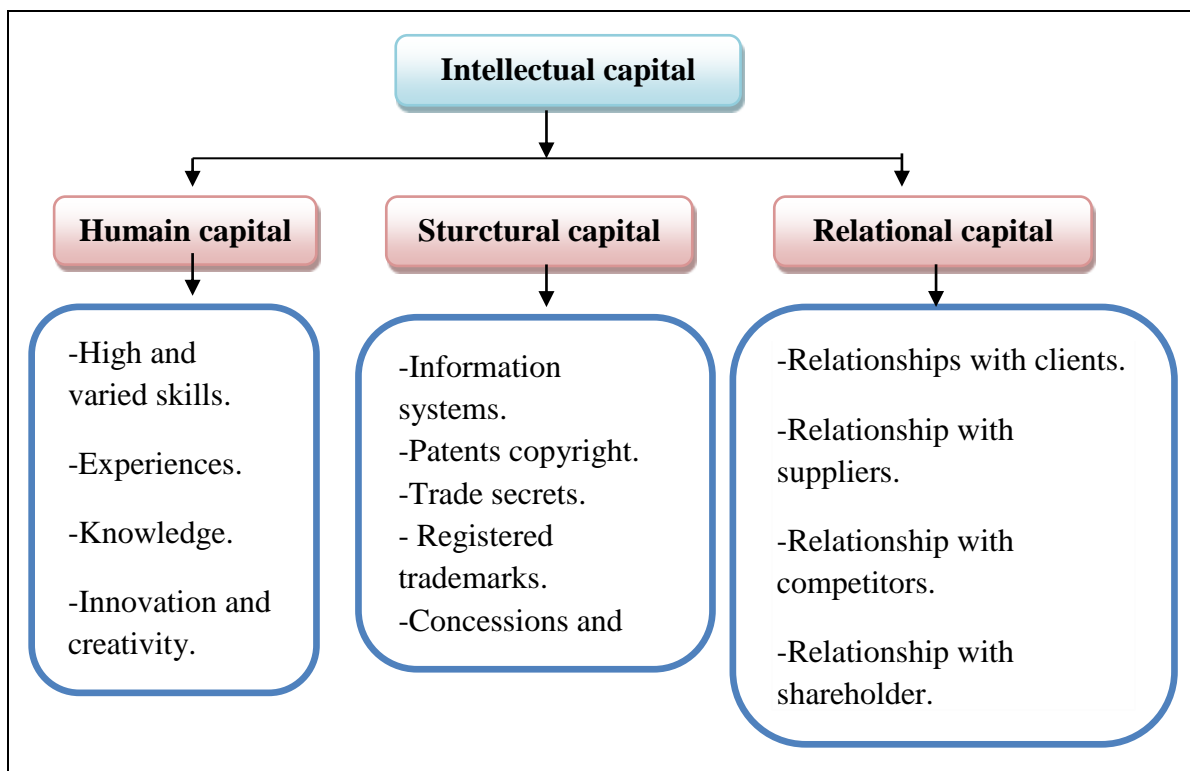
Mazlan defined it as All relationships between the organization and its stakeholders, such as client, suppliers, Competitors ,shareholder ,government .Strategic alliance.(Mazlan, 2005, p 09)

This includes the connections that people outside the organization have with it, their loyalty, the market share, the level of back orders, and similar issues. (Madiha Bakhouché, 2019, p 13)

customer capital can be categorized into: the basic abilities of marketing; customer loyalty; and the intensity of market. The basic ability of marketing helps organization to increase its market strength, customer’s loyalty and competitiveness.

Market intensity refers to the current status of market and its potential. While, customer’s loyalty that can be building up through customer satisfaction.(Ikhlas Altarawneh, 2017, p41)

The following figure is shown The components of intellectual capital:



Source: Adapted by the two researchers, depending on:

(هاني محمد السعيد، 2008، ص 37)

Fig(2) : Components of intellectual capital

2.3. Green Intellectual Capital :

Green intellectual capital is defined as the “sum of knowledge to leverage the process of conducting environmental management to get a competitive advantage”.it has three dimensions or attributes the first is green human capital, the second green relational capital and the third green structural capital. (López-Gamero et al. 2011,P21)

The green intellectual capital define as the total amount of all intangible asset owned by company, knowledge, capability, and relations regarding environmental protection and green innovation both on individual and also organizational level of a company.

Green intellectual capital allows company to obey the strict international environmental rule and to increase the customers’ environmental awareness, and also to create company’s value.

the green intellectual capital is categorize into green human capital, green structural capital, and green relational capital. (Arie Susandya et al, 2019, p229)

2.3.1.Green human capital :

Green human capital means assets of employees such as knowledge, skills, commitments, and creativity toward environmental protection.(Saqib Yaqoob Malik et al, 2020, p7)

green human capital is defined as the employees’ knowledge, expertise, capability, experience, attitude, wisdom, creativity, and commitment on environmental protection and green innovation.(Arie Susandya et al, 2019, p230)

2.3.2..Green structural capital :

Non-human assets or intangible organization assets are called green structural capital .Green structural capital is difined as “assets showing environmental concern and green innovation such as organizational culture, capabilities, rewards system, information and knowledge management system, trademarks... etc.”.(Chen ,2008, p272)

green structural capital is defined as an organizational capability, organizational commitment, knowledge management system, managerial philosophy, organization culture, company’s image, patent, copyright, and trademark on environmental protection and green innovation in a company.(Arie Susandya et al, 2019, p230)

2.3.3.Green relational capital :

Chen (2008) defined green relational capital as “intangible assets of the company that are based on the relationship between organization and supplier, customers, green innovation, network members, and partners about corporate environmental management with the aim to obtain competitive advantages” (Chen, 2008, p278)

The relationship between customers and firms is very important. Previously, the focus was given to the product, pricing andpackaging, but now customers are also interested in the environmental behavior of firms (Saqib Yaqoob Malik et al, 2020, p8)

2.4.Competitive Advantage definition :

A competitive advantage is: "an advantage gained over competitors by offering customers greater value (by lower prices or providing additional benefits and service that justify similar, or possibly higher prices).(Madiha Bakhouché, 2019,p14) Porter see that the competitive advantage arises from the value that the organization can create for its customers, through Low price, or offering distinct benefits in the product compared to the competitors. (Porter, 2000, p8)

Competitive advantage Represent the situation in which the institution is in a better position compared to competitors due to its possession of certain competencies, resulting in the organization's possession of success factors related to the activity sector .(Strategor, 2001, P529)

Competitive advantage refers to the quality of the company where an organization utilizes its expertise, competency, and resource efficiently that cannot be imitated by the competitors.(Barney, 1991, p102)

A firm is said to have a competitive advantage when it is implementing a value creating strategy not simultaneously being implemented by any current or potential competitors. A firm is said to have a sustained competitive advantage when it is implementing a value creating strategy not simultaneously being implemented by any current or potential competitors and when these other firms are unable to duplicate the benefits of this strategy.(Barney, 1991, p102)

The study of Hoffman et al refers to Prahalad and Hammel's observation about the core competency becoming a distinctive core competency -meaning that the firm differentiates from its competitors, not only when that company does that something very well (a core competency) but when the company does that something better than anyone else in the industry (a distinctive core competency) .This competency then becomes a competitive resource, and if barriers exist that limit other firms' access to the resource, it becomes a long-term source. (Hoffman et al, 2006 , p 140)

There are two basic types of competitive advantage: cost leadership and differentiation'. Among these two types of competitive advantage the factors that may lead to reach it are; sustained revenue, innovation and new product development/first to market, brand and reputation, advertising, media coverage, customer needs, customer service/satisfaction, employee relations, acquisitions and mergers, regulatory issues, political correctness, IT services that affect customer service. (Freeman, 2001, p 39)

2.5.Competitive Advantage Strategies and Sources: (Ikhlas Altarawneh, 2017, p42)

Competitive advantage is built from different generic strategies such as: cost leadership, differentiation and focus strategies. Within the cost leadership strategy, an organization seeks to secure a cost advantage among its competitors by reducing its overall costs in order to be able to provide its products and services within a competitive lower price and relative to products and services' quality received by the customer and, at the same time, achieve a high profit margin.

This strategy requires different managerial practices; using new technology to increase the efficiency and accuracy of doing work; devising more efficient work methods so that

an organization could eliminate the waste of time, also increasing the workers' competencies and maintaining competitive workforce.

Differentiation strategy it is achieved by serving customers' needs differently, ideally and uniquely. Differentiation strategy involves cost increasing, which is recouped if the customers are willing to pay the necessary premium price. Organizations could differentiate in different ways:

creating high quality products and services, introducing innovative or creative products and services, having a superior location preferred by customers, promoting or packaging products and services, or, by creating strong relationships with customers and unique customer services management..

Focus strategy, is where a company chooses to concentrate on only one segment or a limited range of segments. Focus strategy combined with the other two competitive strategies, or either lower cost or differentiation. Cost focus is a low-cost competitive strategy that focuses on a particular customer group or geographical market and attempts to serve only that niche, to the exclusion of others. Differentiation focus, concentrate on a particular customer group, product line segment, or geographical market.

2.6. Competitive Advantage Dimensions:

Many studies have addressed the competitive dimensions and priorities which can help firms gain and sustain CA. we are mentioning it at below:

(Abu-Moghli et al., 2012,pp3-4), (Ikhlas Altarawneh, 2017, p43).

- **Quality:** Quality is one of the crucial competitive factors in the marketplace, CA is created through quality by providing products or services that meet or exceed customer expectations and needs.

quality is described as "Fitness for use" where fitness is about the goods and services that satisfy the customers' needs.

in order to achieve quality, organization should add distinctive features and attributes to product or services to enhance their competitive position and add value to customers.

There are eight dimensions for quality to be achieved namely: performance; features; reliability; conformance; durability; serviceability; aesthetics and perceived quality.

Porter, (1985) say that firms which compete on quality can adopt a differentiation strategy and position their products based on several attributes to satisfy customer needs which might lead to the ability of charging premium price.

- **Cost:** Cost is the ability to manage efficiently all the operation involved, including all the related aspect such as overhead cost and added value cost without hearting the quality of the product or service. Cost can be fixed or variable, direct or indirect, and long or short-term. In addition, the cost can be expressed by its objectives.

there are three types of costs for quality: appraisal costs, failure costs and prevention costs. companies should take in their account the cooperation between cost and uniqueness of their products and services. Organizations must reduce costs without hurting the quality of the products or services. Generally most of organizations choose to reduce costs in many

different ways such as: reducing employee compensation rates, using backward or forward integrations strategies, tightening fixed costs, controlling the raw materials and use either just-in-time or mass production method.

Porter, say that CA can be achieved by adopting the strategy of cost leadership. There are three features for this strategy: economies of scale, standardized related products and low cost comparing to competitors. CA can be divided into: lower cost that ends up with low price comparing with competitors, and the ability to innovate and differentiate products or service to end up with premium price that exceeds the extra cost of doing so

- **Flexibility:** Flexibility can be defined as the ability of the processes to switch from one product to another or from one customer to another at the least cost or impact. The literature classifies flexibility into different dimensions:

Upton (1994) classifies flexibility into two forms: action flexibility and state flexibility. Action flexibility is the capacity for taking new action to meet new circumstances, while state flexibility is the capacity to continue functioning effectively despite changes in the environment.

According to (Das, 2001) flexibility can be classified into three categories: volume flexibility (the ability of a manufacturing system to vary total production volume economically); Market flexibility (the ability to adapt to a changing market environment easily); and new product flexibility (the ability of a manufacturing system to introduce and manufacture new parts and products

Zhang (2003) categorize flexibility into: (1) mix flexibility (the ability of a company to produce different mix of products efficiently and effectively) and (2) labor flexibility (the ability of the workforce to do a broad range of manufacturing tasks efficiently and effectively). Flexibility also includes product flexibility which is defined as the company's ability to change the design of the product according to the changes in the customer's needs and tastes. The second flexibility is about the respond to the volume of demand. This flexibility may lead to the introduction of new product, the diversity of the products and on-time delivery

2.7. Viewpoints about Sustainable Competitive Advantage :

The World Commission on Environment and Development (WCED) has defined sustainability as “development that meets the needs of the present without affecting future generation's needs”. Besides, a triple bottom line principle; it has three dimensions natural environment, economic and social performance. (Saqib Yaqoob Malik et al, 2020, p3)

The concept of sustainable competitive advantage (SCA) was introduced in 1984 when Day was explaining the competitive advantage maintenance strategies. The term sustainable competitive advantage was seriously developed in 1985 by Porter and in terms of a variety of competitive strategies (cost leadership, differentiation, and focus) to achieve long-term competitive advantage. (Mohammad Hakkak, Masoud Ghodsi, 2015, p300)

Sustainability does not refer to a particular period of calendar time, nor does it imply that advantages persist indefinitely but rather depends on the possibility and extent of competitive duplication. “It starts with the assumption that the desired outcome of

managerial effort within the firm is a sustainable competitive advantage”.(Gowrie Vinayan and al, 2012, p30)

Sustainable Competitive advantage can be obtained when a firm develops a distinctive core competency. (Hoffman et al,2006, p140)

The literature indicates that competitive advantage increasingly is achieved by those firms that succeed in mobilising their intangible assets in the form of knowledge, technological skills, experience, and strategic capabilities toward creating new process and product or service offerings. (Tovstiga and Tulugurova,2007, p697)

Hence the successful mobilization of these intangible assets may be identified as a distinctive core competency for the organization.

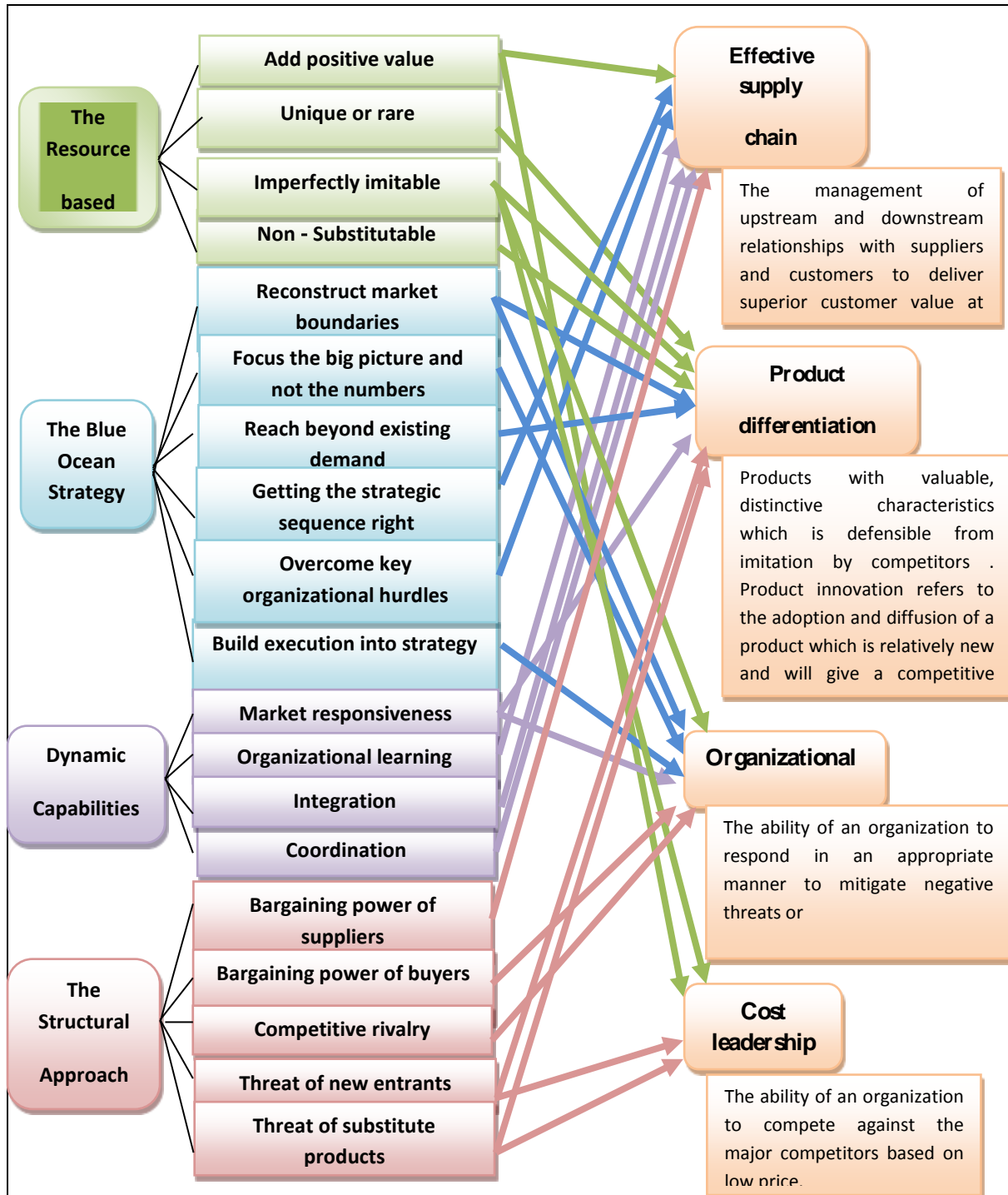
The most common theory that examines competitive advantage of the firms, is resource based theory. We know from (Schumpeter, 1934) that resources can be important sources of innovation through new or different combinations of new or already existing resources and through their superior abilities. (Hoffman et al., 2006, p 140)

Laurence Prusak in an article published in 1996 stated the following: “Researchers in the areas of sustainable competitive advantages have come to the conclusion that the only thing that gives an organization a competitive edge, the only thing that is sustainable, is what it knows, how it uses what it knows, and how fast it can know something new.(Madiha Bakhouché, 2019, p14)

To obtain a sustainable competitive advantage, organizations should place more importance on the internal factors rather than the external environmental conditions. The external conditions can only be controlled up to a point and even sometimes they cannot be controlled at all. On the other hand the internal resources, internal assets of the organizations are under the governance of organization itself. Accordingly the main vision of the organizations should be on the efforts to influence the internal organizational factors.

2.8.Operationalization of Sustainable Competitive Advantage :

The following figure explains the Operationalization of Sustainable Competitive Advantage :



Source: Gowrie Vinayan and al, 2012, p32.

Fig(3) : Operationalization of Sustainable Competitive Advantage

2.9.The relation between Green intellectual Capital and Sustainable Competitive Advantage:

Sustainability does not mean only in financial terms, such as return on assets, equity, earning per share, investment, but taking an interest in the environment and social wellbeing of employees, customers, societies, employees and all stakeholders. That is why organizations are now becoming people-oriented with green activities as a priority. Therefore, sustainability also means introducing and developing solutions to solve the problems of societies and environments. (Saqib Yaqoob Malik et al, 2020, p3) Most of the previous studies found the positive effect between green intellectual capital and sustainable competitive advantage. The result suggests that the three components of green intellectual capital, those are green human capital, green structural capital and green relational capital, had positive effect on sustainable competitive advantage.

2.9.1.The relation between Green humain Capital and Sustainable Competitive Advantage:

Most of the previous studies confirmed the positive impact and contribution of Green humain Capital to achieving sustainable competitive advantage, the employees' knowledge, expertise, capability, experience, attitude, wisdom, creativity, and commitment, etc. on environmental protection and green innovation would help the company to gain its competitive advantage. (Arie Susandya et al, 2019, p230)

The company that invested its human resource and developed its green green intellectual capital is not only able to obey the strict international environmental rule and accomplished the enhancement of costumer's ecological awareness but also eventually gained the sustainable competitive advantage. (Arie Susandya et al, 2019, p229)

green abilities might be developed through training activities. Hence, human capital helps organizations to recognize their intangible assets and implement green activities. The company's focus on human capital will lead to green organizations because more knowledge and awareness about environmental problems possessed by employees made them competitive. (Saqib Yaqoob Malik et al, 2020, p7)

2.9.2The relation between Green structural Capital and Sustainable Competitive Advantage:

Many studies confirmed the positive impact and contribution of Green structural Capital to achieving sustainable competitive green structural capital is the existing organizational capabilities, organizational commitments, knowledge management systems, reward systems, information technology systems, databases, management mechanisms, operational processes, management philosophies, organizational culture, company's mental images, inventions, copy right and trade mark and ... related to the environmental protection or green innovation inside the company.(Fahimeh B,Nivlouei Esmaeil

D,2014,p51)

The company must be able to satisfy the routine processes and structures of the company that support the efforts of the employees. It produces optimum intellectual performance, general business performance and all forms of company-owned intellectual property. A strong organizational structure makes the company more valuable compared to competitors. Good structural capital makes the company competitive and has more value thanks to its ability to produce efficient and effective outputs, which contribute to achieving sustainable competitive advantages. (Arie Susandya et al, 2019,p236) .

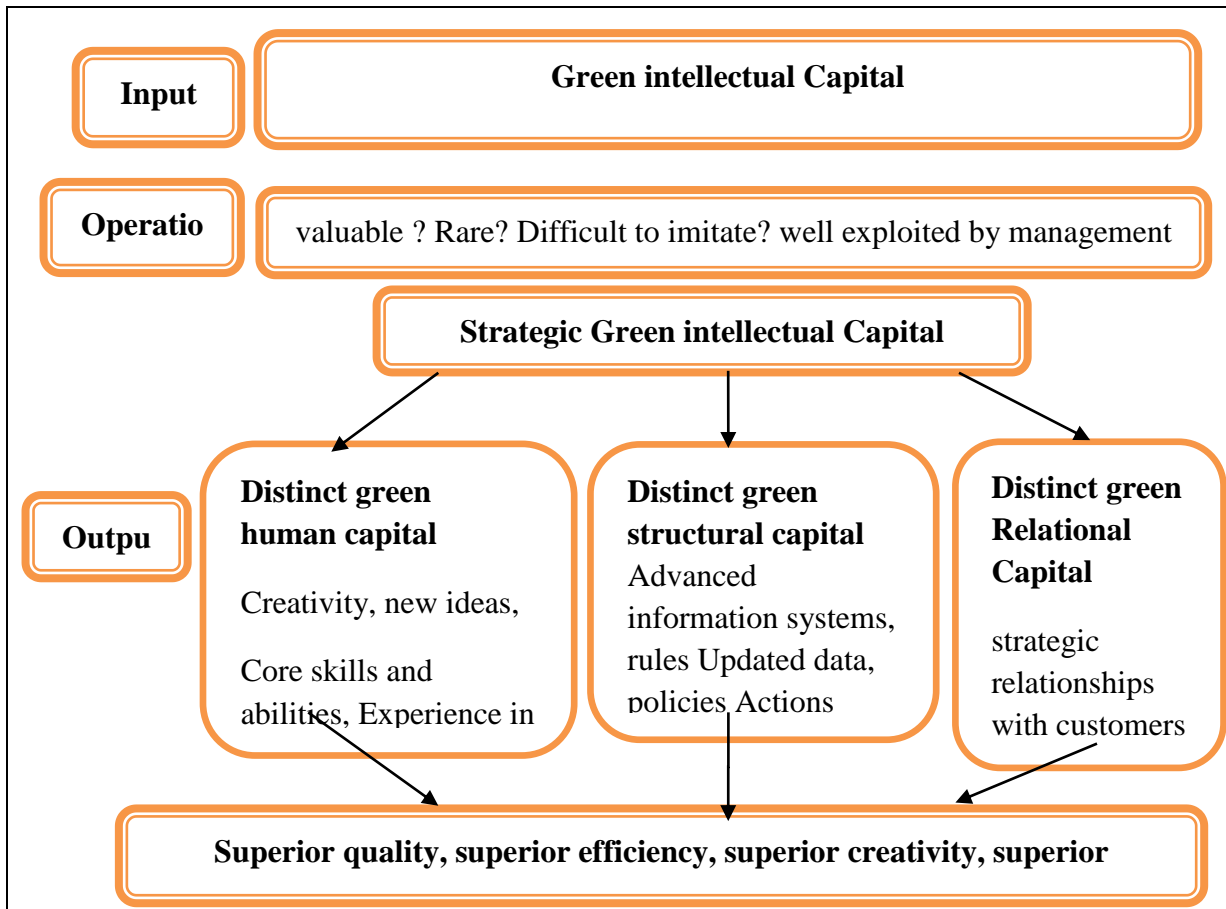
2.9.3 The relation between Green relational Capital and Sustainable Competitive Advantage:

Most of the previous studies confirmed the positive impact and contribution of Green relational Capital to achieving sustainable competitive advantage, green relational capital included company's interactive relation with the customers, distributors, members of network, and partners on environmental protection and green. (Arie Susandya et al, 2019, p230)

Now firms are shifting their concerns to be customer-oriented rather than product-oriented, due to green relational capital. Besides, relational capital is the idea of association among customers and stakeholders, and the exchange of knowledge and information is crucial between two parties for long term relationships. Firms face pressure from stakeholders and stakeholders always have queries, and green supply chain management should address their concerns. (Saqib Yaqoob Malik et al, 2020, p8)

Longoni and Cagliano (2018) asserted that stakeholders answers could be addressed through green supply chain management, and other studies also affirmed that relationship between supply chains and environmental perspective was a significant tool. Hence, the strength of the relationship between suppliers and organizations plays a significant role in green relational capital for sustainable competitive advantage. A second important relationship is that with customers, which has arisen in recent years. The expectations of customers have begun to be focused on sustainable environmental behaviors rather than being limited only to product, price or service. In this regard, organizations need to maintain their relationship with their customers to have a sustainable competitive advantage. (Yusliza, 2019, p12)

The following figure explains the role and the relationship between Green intellectual Capital and Sustainable Competitive Advantage:



Source: Adapted by the two researchers, depending on:

(فرحاتي لويذة، 2016، ص ص 226-227)

Fig(4):The role and the relationship between Green intellectual Capital and Sustainable Competitive Advantage

2.Conclusion

Through the above, the following results can be concluded:

- There is no standard definition for intellectual capital but we can said that is a combination of human, structural and relational capital. .
- competitive advantage is a strategic goal of any corporation to gain benefits and survive in business environment.
- Competitive success now is based less on the strategic allocation of physical and financial resources, and more on the intellectual capital.
- in knowledge economy intellectual capital is the source of sustained competitive advantage and an important factor in value creation.
- the challenge now is not how to gain competitive advantage , but the challenge is to sustain , sustainability of competitive advantage Through intellectual capital rather than physical and finance assets Therefore, companies have to manage their intangible assets effectively. The ability to leverage and develop intangible assets, particularly those

providing financial and professional services, creates a core competency to organizations in order to achieve sustainable competitive advantage

- The interest of the environmental aspect has led to the emergence of green capital initiatives as an environmentally friendly strategy that creates value and leads to a sustainable competitive

- The relationship between green intellectual capital and competitive advantage is similar to the system, its inputs are its components represented in (green human capital, green structural capital and green relational capital), while the treatment is the application of the principle of value, scarcity, difficulty of imitation, optimal exploitation, and the outputs are the organization's possession of a distinct strategic intellectual capital, with its distinct components that enable The organization from achieving the sustainable competitive advantage of superior quality, superior creativity, superior efficiency and superior response

- Finally, through all that has been presented and through most of the previous studies, it can be said there is a positive effect between green intellectual capital and And its components green human capital, green structural capital and green relational capital on sustainable competitive advantage.

This finding emphasizes the necessity to display and benefit from international experiences of leading companies that have invested in intellectual capital as a mechanism to obtain and sustain its competitive advantage.

References

Books:

-Edevinson & Malon, (1997), *Intellectual Capital: Realizing your Company True Value by Finding Its Hidden Brainpower*: Harper Business, New York.

-Michel Porter, (2000), *L'avantage concurrentiel*, Paris, Dunod.

-Strategor, (2001), *Politique général de l'entreprise*, 3em édition, Paris, Dunod.

journals:

-Arie Susandya et al, (2019), The Role of Green Intellectual Capital on Competitive Advantage: Evidence from Balinese Financial Institution, *SRIWIJAYA international journal of dynamic economics and business*, 3(3), pp 227-242.

-Azzam Azmi Abou-Moghli, Ghaith Mustafa Al Abdallah, Ayed Al Muala, (2012), Impact of innovation on realizing competitive advantage in banking sector in Jordan. *American Academic & Scholarly Research Journal*, vol 4, N 5, pp 3-4

-Barney.J, (1991), Firm resources and sustained competitive advantage, *Journal of management*, 17(1), pp 99–120.

-Chen. Y-S, (2008), The positive effect of green intellectual capital on competitive advantages of firms, *Journal of Business Ethics*, 77(3), 271-286.

-Fahimeh Babaei Nivlouei Esmaeil Dadashi Khass,(2014),The role of green intellectual capital management in acquiring green competitive advantage for companies,*International Journal of Management Research and Development (IJMRD)* ,Volume 4, Number 2, pp. 41-58

- Freeman Olivia, (2001), Does your organisation use knowledge to gain competitive advantage ?, *Business information review*, 18(3), pp 38-45.
- Gowrie Vinayan and al, (2012), Critical Success Factors of Sustainable Competitive Advantage: A Study in Malaysian Manufacturing Industries, *International Journal of Business and Management*, 7(22), pp 29-45.
- Hofman. J, Hoelscher. M. and Sorenson. R, (2006), Achieving Sustained Competitive Advantage: A Family Capital Theory, *Family Business Review*, 19(2), pp 135-145.
- Ikhlas Altarawneh, (2017), Effect of Intellectual Capital on Competitive Advantage in the Jordanian Pharmaceutical Companies, *European Journal of Business and Management*, 9(5), pp39-53.
- López-Gamero et al, (2011). Sustainable development and intangibles: building sustainable intellectual capital, *Business Strategy and the Environment*, 20(1), pp 18-37.
- Madiha Bakhouché, (2019), Intellectual capital as a source of sustainable competitive advantage ,*international journal of advances in management and economics*, 8(3), pp 11-16.
- Mazlan , I., (2005) , Study : The Role of Employee development in the Growth of Intellectual Capital ,*Personnel Review* , Vol (29) , N° (4) , p 09.
- Mehdi Fadaei , Mohammad Taleghani, Eslam Shafeie Noghlebari, (Nov. 2013), Evaluation of intellectual capital and its importance, *Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review*, 3(3), pp54-60.
- Mohammad Hakkak, Masoud Ghodsi, (2015), Development of a sustainable competitive advantage model based on balanced scorecard, *International Journal of Asian Social Science*, 5(5), pp 298-308.
- Tovstiga. G and Tulugurova. E, (2007), Intellectual Capital Practices and Performance in Russian Enterprises, *Journal of Intellectual Capital*, 8(4), pp 695- 707.
- Saqib Yaqoob Malik et al, (2020), Pathways towards Sustainability in Organizations: Empirical Evidence on the Role of Green Human Resource Management Practices and Green Intellectual Capital, *journal of Sustainability*, 12(8), p150.
- Yusliza M-Y, (2020), A Structural Model of the Impact of Green Intellectual Capital on Sustainable Performance, *Journal of Cleaner Production*, vol 249, JCLP119334.

Conferences and seminars:

- Budhi Cahyono, Abdul Hakim,(2019), Green Intellectual Capital and Competitive Advantage: The Moderating Effect of Islamic Business Ethics Advances in Economics, Business and Management Research, *3rd Asia Pacific International Conference of Management and Business Science (AICMBS)*, senyem world hotel Octobre 30 th-november 1 st 2019, Indonesia.

In Arabic

كتاب

- هاني محمد السعيد،(2008)، رأس المال الفكري :انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر.

مذكرة

- فرحاني لويذة،(2016)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة شركة الإسمنت عين توتة باتنة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بسكرة.

Factors Demographic affecting consumer purchasing decision

- A field study to buy a tourist car in the state of Tissemsilt -

Soum Mustapha*, Mahmoudi Ahmed**

Reçu le :03/03/2021

Accepté le :07/04/2021

Publié le :06/02/2022

Abstract: *The study aimed at identifying the factors affecting the purchasing decision of the end consumer and highlighting the differences between them. To achieve this, the researcher collected the necessary information by distributing a questionnaire to On a soft sample of the community (Tissemsilt) amounted to 125 singles*

The study concluded that the purchasing decision passes through a set of stages that vary according to the type of commodity purchased and There are differences between these factors, led by internal factors, the study also showed that there are statistically significant differences in purchasing decision attributable to gender, income and family status.

Keywords: mix marketing, durable goods, purchasing decision.

JEL Classification: M31, M10

ملخص : هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية على القرار الشرائي للمستهلك النهائي تجاه المزيج التسويقي. ولتحقيق هذا قام الباحث بجمع المعلومات اللازمة عن طريق توزيع استبيان على عينة ميسرة من المجتمع (ولاية تيسمسيلت) بلغ حجمها 125 مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القرار الشرائي يمر بمجموعة من المراحل تختلف حسب نوع السلعة المشتراة وأنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في القرار الشرائي تعزى للمتغيرات الديمغرافية لكل من الجنس، الدخل، والحالة العائلية.

الكلمات المفتاحية : المزيج التسويقي، السلع المعمرة، القرار الشرائي.

تصنيف JEL: M10, M31

* Ahmed Ben Yahia El-ouancharissi Tissemsilt, Algeria, soum.mustapha@gmail.com.

** Ahmed Ben Yahia El-ouancharissi Tissemsilt, Algeria, ahmah84@gmail.com.

1. Introduction

In his life, the consumer performs many daily practices, such as his purchase of many goods and services that satisfy his various needs and desires, but these practices differ from one person to another according to demographic variables, and also according to the nature of the purchased good, especially if it is a durable commodity that requires consumption. A long time.

The process of buying a tourist car is one of the complicated matters that you need to collect information about, evaluate the available alternatives and compare them, leading to the final purchase decision. Based on the foregoing, we raise the following problem:

Is there a difference in the impact of demographic variables towards the marketing mix affecting the purchase decision of a tourist car in the state of Tissemsilt?

Sub questions:

- * What is the marketing mix? And what are the durable goods?
- * What is the purchasing decision? How is it taken?
- * What is the impact of demographic variables on the purchasing decision towards the marketing mix?

Assumptions:

- * H0 There is no variation in the marketing mix influencing the purchasing decision due to the demographic variables at the level of significance $\alpha = 0.05$.
- * H1 There is a variation in the marketing mix affecting the purchasing decision, which is attributed to the demographic variables at the level of significance $\alpha = 0.05$..

Study objectives: These are:

- * Identify the reasons that lead to the purchasing decision.
- * Knowing if there is a difference in the factors affecting the purchasing decision due to demographic variables.
- * Know how the car itself influences the buying decision.

the importance of studying:

In view of the distinctiveness of consumer behavior by change and dynamism, and in view of the environment variables and its complexity, especially in the field of buying cars, and due to the fluctuations and fluctuations in prices, especially in recent times, the importance of the study is in knowing whether demographic variables affect the purchasing decision.

2- What is the marketing mix:

2-1 The Marketing Mix Concept: It is the set of specialized institutional activities and events through which the flow of goods and services is ensured to the places of their purchase, in order to achieve maximum values for buyers and the desired profit. This mixture was called 4PS (product, price, promotion, and distribution (Prid & ferrill, 2009).

2-1-1 Product: It is one of the most important components of the marketing mix, and is expressed as a commodity, idea or service that the consumer can obtain through the exchange process between him and the seller for in-kind or cash exchange. (Kotler & Armstrong, 2012, p. 335).

2-1-2 Price: It is the second element of the marketing mix, and it represents the monetary or in-kind value that the buyer pays in exchange for obtaining the good or service. Here, a distinction must be made between price (the value of a single product when sold, including cost and a certain profit) and cost (the total value of expenses, whether fixed or variable). (Boone & Kurtz, 2012, p. 606).

2-1-3 Distribution: It is a group of interdependent agencies and institutions working together to make the product available to the user or the consumer. Distribution occupies an important place within the marketing mix, as the quality of the distinguished and innovative product that is sold at an appropriate price does not mean anything to the consumer unless it is available in the right place and time. (Kotler & Armstrong, 2012, p. 341) .

2-2-4 Promotion: Promotion is a form of marketing communication, which includes activities through which information is provided to consumers about the advantages of the product, in order to arouse their interests and convince them of its ability to satisfy their needs and desires, and is represented in: (Prid & ferrill, 2009, p. 409) .

2-2 Durable consumer goods (special goods): They can be called unique goods because they have special features that constantly distinguish them from other goods, and this may make the consumer make great efforts to obtain them as he is not satisfied with a substitute for them such as certain brands of cars, household parts, or some Jewelry ... etc (Durafour, 2009, p. 78) .

Among its characteristics are the following:

It achieves a relatively high profit rate, sold in limited markets.

- Exerting a great effort to obtain them. I sold them separately in certain selling areas, meaning that they are relatively few.
- The purchase process is not repeated except with long periods of time, and it may be very long and exceed years. The shortest methods are used in the places where such goods are distributed.

2-3 Purchase decision.

The purchasing decision is a summary of a mental trial to the reasonable price and balanced consumer spending, and this decision passes through three basic stages. (Azzadina & all, 2012, p. 303).the stages of the purchasing decision-making process:

2-3-1 The pre-purchase decision-making process. (Jeddi & all, 2013, p. 20).

* **Feeling of a need or a consumer problem:** The beginning of the consumer purchasing decision-making process is when he realizes or feels that he has an unsatisfied need, and when this need reaches the point that he has an incentive to search for a suitable solution or a suitable way to satisfy that need.

* **Searching for information:** As a result of the consumer's sense of his consumer need, he identifies his problem, and therefore wants to solve it. He searches for the information necessary for the solution, and there are two main sources, namely (Kotler & Keller, 2006, p. 192):

A) Internal sources of information or self: represented by a summary of his experiences and previous experiences about such a problem or need and the type of goods and services that can satisfy them.

B) External sources: It is represented in the information obtained by the consumer from his external environment, there are two types:

Official sources: They are (commercial sources, specialized government sources, independent sources)

Informal sources: This includes family members, relatives, friends, ... etc.

* **Evaluation of alternatives:** At this stage, the available alternatives of the goods and services available in the market are evaluated, depending on multiple criteria, some of which are important and some of which are critical to him.

* **Consumer choice of the best alternative:** and here specific methods are adopted for the process of selecting the best alternative.

2-3-2 The purchasing decision-making process at the procurement stage.

This stage culminates in completing a purchase, and consumers rely on specific decision strategies that they have used several times before, and then have memorized them. (Jeddi & all, 2013, p. 23) .

2-3-3 Post-purchase decision-making process:

This process is divided into three sections: (Sharma, 2014, p. 383)

product evaluation during and after consumption, psychological conflict after purchase, disposal of the product.

2-4 Statistical analysis of the effect of the marketing mix on the purchasing decision, which is attributable to demographic variables.

2-4-1 The reality of the auto market in Algeria.

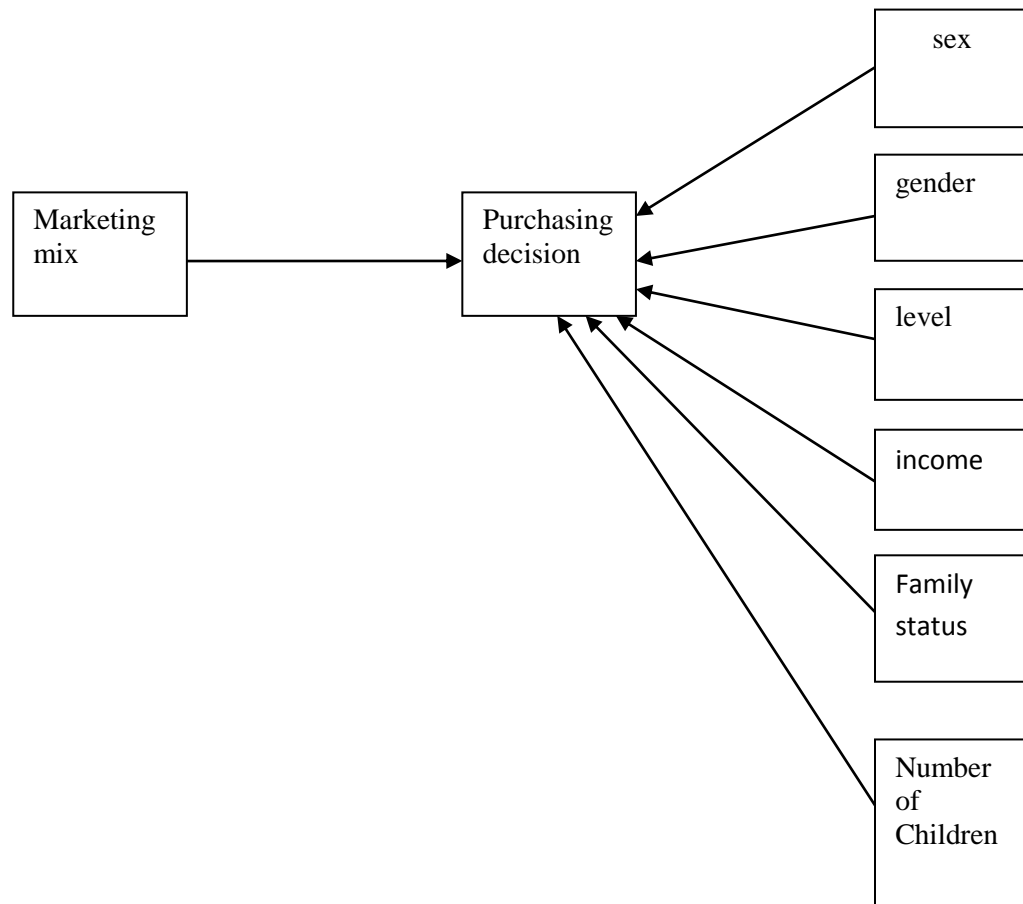
Today, the car market in Algeria is witnessing fluctuation and large fluctuations in prices, due to a number of reasons, including:

2-4-1-1 The government's interference in importing cars: through the enactment of laws that limit the random import of cars, which made the owners of many import agencies think about closing their agency, knowing that there are those who filed applications for new cars and they are Waiting until now.

2-4-1-2 Opening factories for the installation of cars: The state recently opened several factories, including what is in the state of Oran exactly in the city (Wadi Tlilat). The other is also located in the wilaya of Constantine, in addition to the factory located in (Bouchekef) in the state of Tiaret, which is affiliated with the Ministry of National Defense to install cars of the type "Mercedes". In addition to a factory in Relizane province for the installation of cars of the "Volkswagen" type, and the other in the state of Batna to install cars of the type " Kia

2-4-1-3 In addition to the intervention of brokers in the buying and selling process, which increased the price and the contract of the sale process.

2-4-2 Study form:



Source: Prepared by the researcher

Figure (1): Study form

2-4-3 Study population

We did a field study at the state level of Tissemsilt, where the latter included a group of targeted consumers who own only tourist cars, differing in age, income, educational level, gender, marital status and number of children.

2-4-4 Study sample:

A facilitated sample of 136 individuals was chosen, 136 questionnaires were distributed to them to find out the factors affecting them when buying a tourist car, and this is according to the subject of the study, and after the distribution, 125 questionnaires were collected, while eight questionnaires were not retrieved and the remaining three were not

valid for analysis. Excluding it, which made the study sample in 125 questionnaires suitable for analysis and study.

2-4-5 Analysis of the characteristics of the study sample.

Table No. 01: Sex variable analysis:

Gender	Duplicates	percentage
Male	104	83.2%
Female	21	16.8%
Total	125	100%

Source: Prepared by the researcher

From the table we notice that the percentage of males is estimated at: 83.2%, while the percentage of females is estimated at: 16.8%, and this indicates that the majority of the target sample members were male, while we did not exclude the female component and this is to enrich the research

Table No. 02: Age variable analysis

Age	Duplicates	percentage
Less than 20 years old	7	5.60 %
From 20 to 35 years old	55	44%
From 35 to 50 years old	55	44%
From 50 years and over	8	6.4%
Total	125	100%

Source: Prepared by the researcher

From the table we notice that the percentage of males is estimated at: 83.2%, while the percentage of females is estimated at: 16.8%, and this indicates that the majority of the target sample members were male, while we did not exclude the female component and this is to enrich the research.

Table No. 03: Analysis of the educational level variable:

Educational level	Duplicates	percentage
High school	30	24%
University student	60	48%
Postgraduate	20	16%
Other	15	12%
Total	125	100

Source: Prepared by the researcher

We conclude from the table that the educational level "university" occupies the largest percentage and the estimated rate is 48%, and this is because the majority of the sample members were from the university environment in which we work, while it reached 24% for the "secondary" educational level. As for postgraduate studies, its percentage reached 16%, and in the last 12%, representing the rest of the other educational levels.

Table No. 04: Analysis of the Income Variable:

Income	Duplicates	percentage
Less than 18000 dzd	33	23.4%
From 18000 to 34000 dzd	51	40.8%
From 34000 to 54000 dzd	25	20%
More than 54000 dzd	16	12.8%
Total	125	100

Source: Prepared by the researcher

We conclude from the table that the income value from 18,000 dzd to 34,000 dzd represents the largest percentage, estimated at 40.8%, then followed by 23.4%, which represents the income value for less than 18,000 dzd, while the income from 34,000 DA to 54,000 dzd is 20%. As for the income value of more than 54,000 dzd, it was 12.8%.

Table No. 05: Analysis of the Marital Status Variable:

Family status	Duplicates	percentage
Single	51	40.8%
Married	74	59.2%

Total	125	100%
--------------	-----	------

Source: Prepared by the researcher

We can conclude from the table that the majority of the sample members are married, and this is explained by 59.2% of the respondents, while the percentage of bachelors reached 40.8% of the target sample.

Table No. 06: Analysis of the number of children variable:

Number of Children	duplicates	percentage
None	62	49.6%
01 kid	15	12%
02 kids	14	11.2%
03 kids	18	14.4%
04 kids	08	6.4%
05 kids	05	4%
06 kids	02	3.4%
Total	125	100%

Source: Prepared by the researcher

From the table we conclude that the percentage of 49.6 has the largest value in the table, which represents the group that has no children, while those who have three children represent 14.4%, followed by 11.2%, which represents the group that has two children, and then the other groups come in succession. In varying proportions.

2-4-6 Results of the statistical analysis of the impact of demographic variables on the respondents' opinions of the marketing mix affecting the purchasing decision.

Main hypothesis:

* H0 There is no variation in the marketing mix influencing the purchasing decision due to the demographic variables at the level of significance $\alpha = 0.05$.

* H1 There is a variation in the marketing mix influencing the purchasing decision, which is attributed to the demographic variables at the level of significance $\alpha = 0.05$.

In order to be sure, we will rely on the Independent-Samplers T-test, for variables containing only two classes, and on One-way ANOVA, for variables containing more than two classes.

Table No. 07: A summary of the results of the test of the difference between the two respondents towards the marketing mix variable affecting the purchasing decision according to the gender factor.

variable	Category	number	Arithmetic average	standard deviation	calculated (F) value	Indication level (F)
Marketing mix	Male	104	2.951	0.630	6.306	0.013
	female	21	3.261	0.399		

Source: Prepared by the researcher based on the output of the v22 spss program.

It is noticed through the above table that: There is a discrepancy in the opinions of the respondents towards the marketing mix in favor of the female component according to the factor of "gender", based on the value of the level of significance calculated for it, which is (0.013) less than the imposed level of significance, which is ($\alpha = 0.05$).

Table No. 08: A summary of the results of the one-way analysis of variance of the respondents' opinions regarding the marketing mix factor affecting the purchasing decision according to the age factor.

variable	Category	number	Arithmetic average	standard deviation	Degrees of independence	calculated (F) value	Indication level (F)
Marketing mix	Less than 20 years old	7	3.214	0.657	121.3	0.356	0.785
	From 20 to 35 years old	55	2.979	0.583			
	From 35 to 50 years old	55	2.989	0.645			
	From 50 years and over	8	3.080	0.531			
	total	125	3.003	0.607			

Source: Prepared by the researcher based on the output of the v22 spss program.

It is noticed from the above table that: There is no discrepancy in the opinions of the respondents towards the marketing mix variable according to the age factor, based on the fact that the calculated value of (F) of (0.356) is less than its scheduled value of (2.86), in addition to the fact that the level of significance reaches (0.785) which is greater than the imposed level of significance which is ($\alpha = 0.05$).

Table No. 09: A summary of the results of the one-way analysis of variance of the respondents' opinions towards the marketing mix variable affecting the purchasing decision according to the income factor.

variable	Category	number	Arithmetic average	standard deviation	Degrees of independence	calculated (F) value	Indication level (F)
Marketing mix	Less than 18000 dzd	30	2.792	0.548	121.3	3.694	0.014
	From 18000 to 34000 dzd	60	3.158	0.578			
	From 34000 to 54000 dzd	20	2.785	0.680			
	More than 54000 dzd	15	3.095	0.532			
	total	125	3.003	0.607			

Source: Prepared by the researcher based on the output of the v22 spss program

It is noticed from the above table that: There is a discrepancy in the opinions of the respondents towards the variable of the marketing mix according to the income factor, based on the fact that the calculated value of (F) of (3,694) is greater than its scheduled value of (2.70), in addition to that the level of significance reaches (0.014), which is less than the imposed level of significance ($\alpha = 0.05$).

Table No. 10: A summary of the results of the one-way analysis of variance of the respondents 'opinions regarding the marketing mix variable affecting the purchasing decision according to the educational level factor.

variable	Category	number	Arithmetic average	standard deviation	Degrees of independence	calculated (F) value	Indication level (F)
Marketing mix	High school	33	3.017	0.450	121.3	0.116	0.951
	University student	51	3.004	0.659			
	Postgraduate	25	3.034	0.661			
	others	16	2.924	0.678			
	total	125	3.003	0.607			

Source: Prepared by the researcher based on the output of the v22 spss program.

It is noticed through the above table that: There is no discrepancy in the opinions of the respondents towards the marketing mix variable according to the educational level factor, based on the fact that the calculated value of (F) of (0.116) is less than its scheduled value of (2.70), in addition to the level of significance It is (0.951), which is greater than the imposed level of significance which is ($\alpha = 0.05$).

Table No. 11: A summary of the results of the middle difference test of the respondents 'opinions regarding the marketing mix factor affecting the purchasing decision according to the family status factor

variable	Category	number	Arithmetic average	standard deviation	calculated (F) value	Indication level (F)
Marketing mix	single	51	3.082	0.503	7.758	0.006

	married	74	2.948	0.668		
--	---------	----	-------	-------	--	--

Source: Prepared by the researcher based on the output of the v22 spss program

There is a variation in the opinions of the respondents regarding the marketing mix factor according to the family situation, based on the fact that the value of the significance level calculated for it, which is (0.006), is less than the imposed level of significance, which is ($\alpha = 0.05$).

Table No. 12: Summary of the results of the one-way analysis of variance of the respondents' opinions regarding the marketing mix affecting the purchasing decision according to the number of children factor.

variable	Category	number	Arithmetic average	standard deviation	Degrees of independence	calculated (F) value	Indication level (F)
Marketing mix	none	62	3.049	0.536	8.116	0.870	0.519
	01 kid	15	2.678	0.769			
	02 kids	14	2.755	0.696			
	03 kids	18	3.134	0.600			
	04 kids	08	2.857	0.704			
	05 kids	05	3.171	0.590			
	06 kids	03	3.166	0.607			
	total	125	3.003	0.6078			

Source: Prepared by the researcher based on the output of the v22 spss program

It is noticed from the above table that: There is no discrepancy in the respondents' opinions regarding the marketing mix variable according to the number of children factor, based on the fact that the calculated value of (F) of (0.870) is less than its scheduled value of (2.19), in addition to the level of significance It is (0.519) which is greater than the imposed level of significance which is ($\alpha = 0.05$).

Through the findings, we conclude that there is a difference in the opinions of the respondents regarding the marketing mix according to the gender factor, income and family status as well.

Based on the presented results, it was confirmed that the null hypothesis " H0" was rejected and the alternative hypothesis " H1" accepted.

3-Conclusion

The study focused on highlighting the impact of demographic variables on the respondents' opinions regarding the marketing mix affecting the purchase decision of a tourist car for the final consumer in the state of Tissemsilt, and the following was concluded:

- It was found that demographic variables have a significant impact on the purchase decision, as according to our study it became clear that gender (females) is greatly affected by the marketing mix, unlike males, in addition to income and family status.

Suggestions:

Doing studies similar to ours, including a wider study community and more variables.

Holding seminars and conferences to clarify the importance of marketing factors in the success of organizations' work and consumer satisfaction.

- Conducting field studies that include each of the demographic variables separately.

Study prospects:

- The effect of the local product on the purchasing decision for durable goods (a comparative study between auto installation factories in Algeria).

The effect of importing used cars on the purchasing decision.

References

1-Azzadina, I., Aulia, N. H., & Morgana, S. C. (2012). *Understanding Relationship between Personality Types, Marketing-mix Factors*.

2-Boone, L., & Kurtez, D. (2012). *Contemporary Marketing*. South-Western, USA: Cengage

3-Durafour, D. (2009). *Marketing En29 Fiches* (éd. 6 eme). Paris, France: Dunod.

4-Jeddi, S., Atefi, Z., Milad, J., Poureisa, A., & Haghi, H. (2013). consumer behavior and consumer buying decision process. *international journal of business and behavioral sciences* , 3 (5), 20.

5-Kotler, P., & Armstrong, G. (2012). *principles of marketing* (éd. 14 eme edition). new jesey: prentice hall.

6-Kotler, P., & Keller, K. I. (2006). *marketing management*. Pearson international edition.

Prid, W. M., & ferrill, o. c. (2009). *foundations of marketing*. new york: houghton mifflin.

7-Sharma, M. K. (2014). The impact on consumer behavior : cognitive dissonance. *Global journal of finance and management* , 6 (9), 383.

Competency Ice-Berg Model

- A quality view to the university of Tlemcen -

Senhadji Hassane*, Benbouziane Mohammed**

Received: 02/02/2021

Accepted: 11/10/2021

Published:06/02/2022

Abstract:

Higher education competencies management is a key factor to move forward with an emerging economy such as Algeria. It encompasses several components for the enhancement of competency consist of knowledge, skills, and abilities. This research paper is intended for the purpose of introducing the Iceberg competency model and how It can be applied on Algerian Higher Education System from a quality view. This model consists of displaying the hidden side of competencies and that what we see in a competence is just the smallest part of it. The university of Tlemcen will be taken as a case study. Therefore, higher education institutions need to establish an evaluation system for the competency of their lecturers. The system will serve as a benchmark in monitoring their competency.

Keywords: Ice-berg model, Competency, Higher education, University of Tlemcen

JEL Classification: J24, M12, O15.

ملخص :

تُعَدُّ إدارة كفاءات التعليم العالي عاملاً رئيسياً للمضي قدماً في الاقتصاديات الناشئة مثل الجزائر. ويشمل عادة مكونات لتعزيز الكفاءة المكونة من المعرفة والمهارات والقدرات السلوكية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم نموذج جبل الجليد للكفاءات وكيفية تطبيقه على نظام التعليم العالي الجزائري من خلال وجهة نظر نوعية. يتركز هذا النموذج أساساً على إظهار الجزء المخفي من الكفاءات ويوضح أن ما يظهر من الكفاءة لا يمثل سوى الجزء الأصغر منها. سيتم التطرق للنموذج من خلال دراسة حالة جامعة تلمسان. لذلك، تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى إنشاء نظام تقييم لكفاءة أساتذتها. سيكون النظام بمثابة معيار في مراقبة كفاءتهم

الكلمات المفتاحية : نموذج جبل الجليد، الكفاءة، التعليم العالي، الجزائر.

* University of Tlemcen, Algeria, hassane.senhadji@univ-tlemven.dz, (Corresponding author)

** University of Tlemcen, Algeria, mbenbouziane@yahoo.fr

1. Introduction :

There is no doubt that Human Resources Management (HRM) occupies a great importance in managing organisations, as it is one of the most important functions of its success in establishing an effective program in human resources investment used in production, and there is no secret that efficiency and performance to achieve organisation's strategic goals depend directly on the quality of its human resources.

True enhancement is not only in developing buildings or machinery or advanced technologies, but in developing the human resource capable of dealing with the management of other resources and invest in a product, therefore the most modern administrative trends had confirmed the importance of human resources and considering its scarcity as a capital, in particular, the competencies, experience and skill.

The business world is changing; the programs offered in higher education institutions should also evolve. We must anticipate the needs of business, be innovative, and better target gaps in skills to fill to ensure a carrier future.

Algerian universities must raise the question of quality of their competencies as a key issue and start thinking about changing the traditional methods, "in many of our universities, we, unfortunately, still practice today an education as it was conceived last century: the student memorizes what the professor said, while his criticism and his own intelligence are as dormant" (Bernard, 2001)

After this brief introduction, some questions are worth asking and require reflection, some of them are as follow: What is a competence? What are the new trends in dealing with competencies? What is the context of the Algerian higher education regarding competency management?

1. Literature review

The following section provides some information concerning the definition of competency and iceberg model.

2.1. Competency

Whenever we talk about skills, knowledge, attitude or behaviour. We are referring to quality. This word is regarded as "competence". The word of "competence" comes from the Latin word "competere" which means "competent" that is a person's ability to possess adequate skill, knowledge, attitude or behaviour to perform certain activity. Thus quality, ability and skills to do some certain activity competently.

The word competency was initially discussed and assessed by David McClelland in the early 1970s as a real features of individuals which they possess such as skills, knowledge and ability of worker performance which can be predicted, measured and assessed. Although, the first research of competency that came out with human resource development was done by McLagan in 1989 who believed competency is an area of knowledge, attitude and skills of individuals to produce vital key output.

Competence has been long understood as a person's ability or capacity to do a job. It was devised in the 1970s by the US Company McBer to identify the specific personal characteristics which resulted in effective and/or superior performance.

the competencies concept is multi-faceted concepts, differed in terms of perception and the applicable areas and proposed, and has evolved considerably in the last two decades, it has become difficult to identify and limit the joint definition to the concept, but we can say that this concept is linked to working situations we cannot talk about efficiency

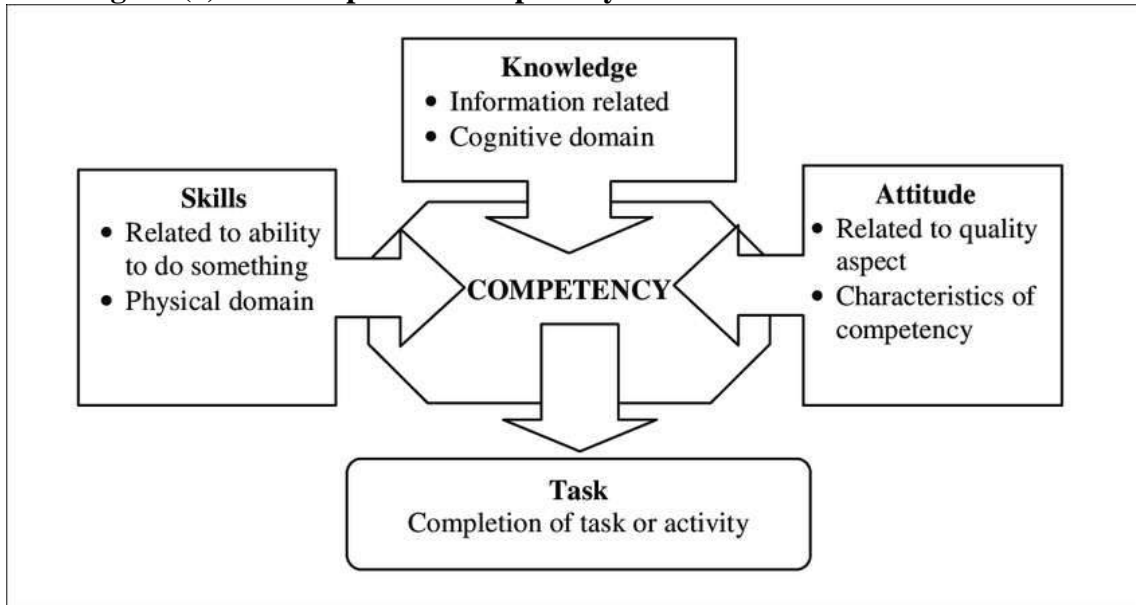
only in the framework of the practical, and most of the different definitions, although they are involved in the components or resources problem and overall in the classic triple: knowledge, practical knowledge (Know-how) and behavioural knowledge (Soft skills)¹.

For more than three decades, the term 'Competency' is defined by different researchers with different perceptions and perspectives and in different ways. According to McLagan and Suhadolnik, competency can be defined as a centre for knowledge, attitude and skills that are vital in producing key outputs (McLagan & Suhadolnik, 1989). Likewise, Boyatzis defined competency as the capability and ability of individual skills, knowledge and behaviour to complete the task assigned to them (Boyatzis, 2008). While Lee defined competency as set of related skills, abilities knowledge and behavior which can influence the main aspect of workers job (Lee, 2009). Another researcher, Abel conceptualised competency as to apply some knowledge into practice within a specific context (Abel, 2008). In addition, according to Sulaiman et al, competency refers to the workers or individuals or practitioners performance as related to the organisational performance in doing task or job that can be evaluated or measured (Sulaiman, Salleh, Mohamad, & Sern, 2015). Taken together, competency in the context of current research is defined as the ability of an individual to apply the knowledge, skills and attitude to complete the given task that can be evaluated.

According to the Human Resource Management Framework (HRMF) of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), competency encompasses a combination of knowledge, skills and behaviour that are practiced for self improvement (UNIDO, 2015). Similarly, Salleh (2012) defined competency as set of skills, knowledge, and behavior, which characterize better performance in every aspect of an individual.

According to Selvarajan and Candy (2006), from the management perspective, competency refers to a combination of resource and ability. On the other hand, the human resource management perceives competent as the ability of individuals to complete the tasks assigned to them. The main purpose for organization to apply the concept of competency is to facilitate the process of evaluating the suitability and expertise of employers in completing assigned tasks. Basically, competency includes three important aspects which are knowledge (cognitive), attitude (affective) and skills (psychomotor) that are combined to solve certain assignments (UNIDO, 2002). There is a fourth aspect to a competency is task. The latter is a job situation where an employee combine the 3 former aspects to perform an activity. That aspect is very important since all peoples are competent in some areas and incompetent in others. Figure 1 illustrates the competency model that is based on the four aspects that can be used by organizations.

¹ The words between brackets are a translation into french.

Figure (1): Main aspects in competency model

Source: (UNIDO, 2002).

In the context of higher education, competency analysis is a very important requirement. This is supported by Chih et al (2003) who stated that in the effort to achieve the objective of technical and vocational education and effective training, an indispensable aspect that needs emphasis is the analysis of content for competency in education and training. This is to ensure the standard and other matters related to measurement of competency can be identified (Salleh, Khalid, Sulaiman, Mohamad, & Sern, 2015).

According to the UNIDO HRMF, the Organization's human resource system is underpinned by a Competency Framework, where a competency is defined as a "combination of skills, knowledge and behaviors that leads to effective performance on the job, be it at Headquarters or in the Field Offices, and is therefore important for the success of the Organization in achieving its strategic goals, as well as the success of individual staff members."

Furthermore, a competence needs a specific framework to support goals achievement and effectiveness as well as strategic direction.

2.2. Competency Ice-Berg Model

Figure 2 shows the Iceberg competency model, one of the competency models, based on three main aspects namely skills, knowledge and attitude and. It is also one of the models that is frequently adapted and modified at the United States organisations for establishing competency model.

Figure (2): Iceberg competency model

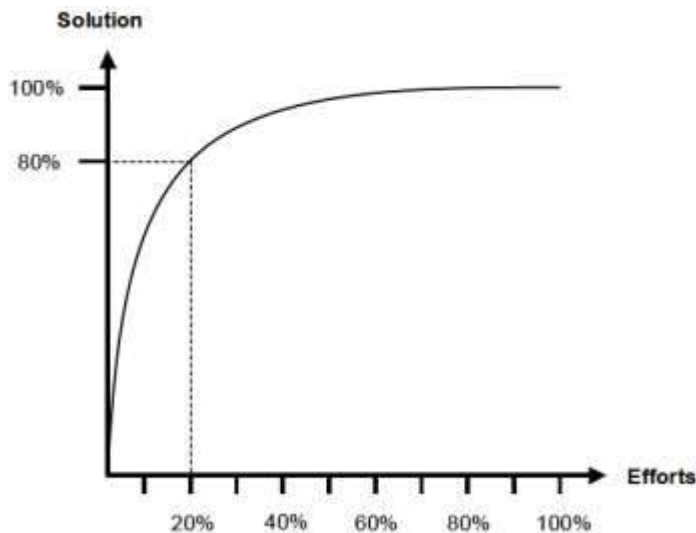
Source: the authors based on Iceberg competency model of MIT Careers, 2005.

The iceberg model for competencies takes the help of an iceberg to explain the concept of competency. Similarly, a competency has some components which are visible like knowledge and skills but other behavioural components like attitude, traits, thinking styles, self-image ... also called soft skills.

In other words, it can be helpful to think of competencies in terms of an iceberg. Technical competencies are at the tip - the portion above the waterline that is clearly visible (and therefore easier to assess). The soft skills are below the waterline - they are more difficult to assess, and often harder to develop. Behavioural competencies can be understood as manifestations of how a person views him or herself (self-image), how he or she typically behaves (traits), or motives him or her (motives).

The ice-berg model relies with the Pareto-principle (better known as the “80/20-Principle”). This principle was recognized by the Italian economist Vilfredo Pareto at the end of the 19th century and first published in 1897. It basically says that, out of a given group of elements, already 20% of them will yield 80% of the results (PARETO, 1897).

Figure (3): Pareto principle: Performing 20 % of the effort will lead to 80% of the results



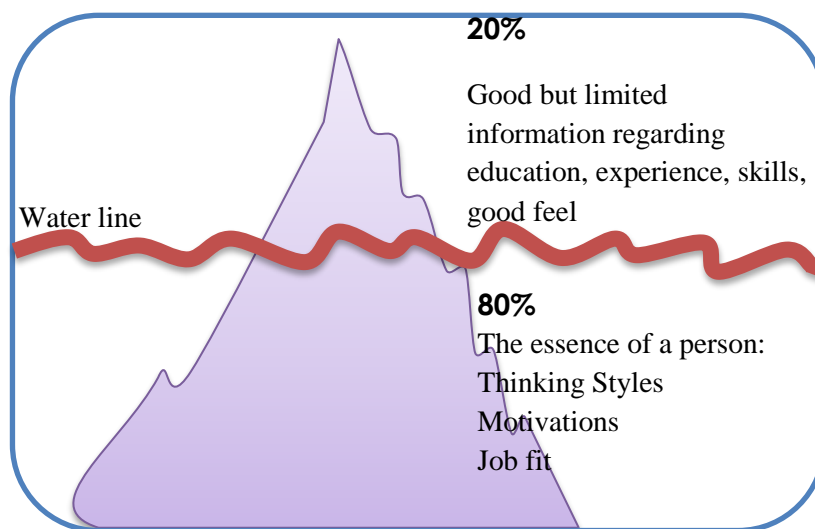
Source: (PARETO, 1897).

In other words, 80% of your competencies are responsible for the 20% that can be explicitly observed in a work situation. For higher education institutions, they can focus on the fact that teachers can achieve 80% of the desired results by only 20% of teachers competencies. Hence, in their training plan, the institution has to define the key competencies that should be developed in order to propose adequate trainings to their teachers.

The iceberg model for competencies takes the help of an iceberg to explain the concept of competency. An iceberg which has just one-ninth of its volume above water and the rest remains beneath the surface in the sea. Similarly, a competency has some components which are visible like knowledge and skills but other behavioural components like attitude, traits, thinking styles, self-image, organizational fit etc are hidden or beneath the surface.

Let us take a look at the different components of the model:

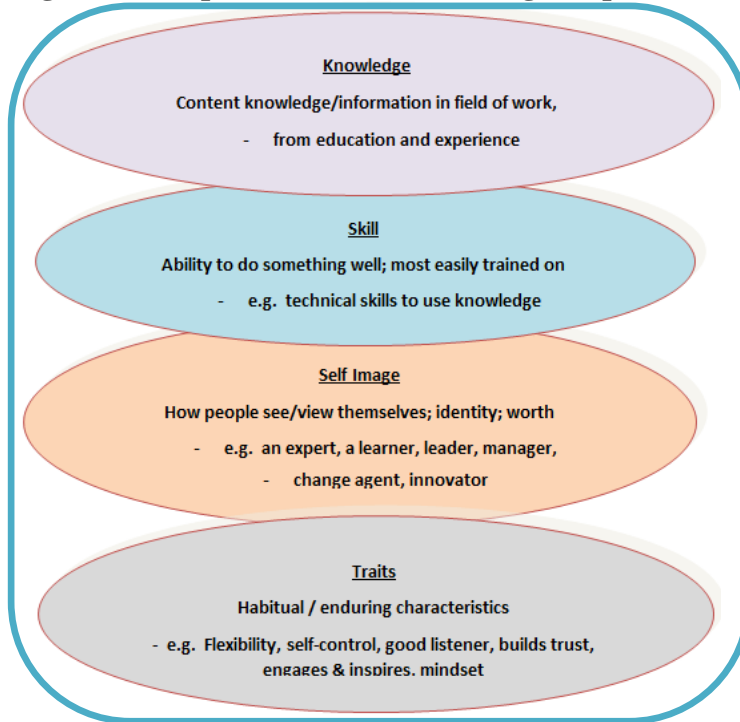
Figure (4): Pictorial representation of the iceberg model



Source: the authors based on Iceberg competency model of MIT Careers, 2005.

A brief explanation of the Iceberg model components is displayed by the figure 5 below:

Figure (5). Explanation for the iceberg components



Source: (MIT Careers, 2005)

So, is there a relation between the competencies which are above the surface and those which lie beneath? In the book *Competence at Work Models for Superior Performance*, the authors Lyle M. Spencer and Signe M. Spencer explain that a behaviour is incompletely defined without intent “*The aspects of competencies which lie below the surface like attitude, traits, thinking styles etc directly influence the usage of knowledge and skills to complete a job effectively*” (Spencer, Lyle M; Spencer, Phd Signe M, 2008).

In complex jobs, the behavioural aspects, motives and traits become more important than the skills and knowledge required to do the job. Think of a soldier at the war front, he knows how to use the weapon he is holding, but thinks that the war is unjust and refuses to fire. In organizations, senior level hiring is therefore a time consuming and elaborate affair as it becomes necessary to establish the alignment between the organizational and individual motivation and aspirations. Developing the two levels of competencies also takes different routes. The visible competencies like knowledge and skills can be easily developed through training and skill building exercises however the behavioural competencies are rather difficult to assess and develop. It takes more time and effort intensive exercises, like psychotherapy, counselling, coaching and mentoring, developmental experiences etc.

In the traditional method of hiring, most of the organizations looked at just the visible components of competencies; the knowledge and skills, believing that the

behavioural aspects can be developed through proper guidance and good management. However, with major shifts in the conventional methods of people management, the hiring process has also undergone a change therefore a lot of emphasis is being put on the hidden behavioural aspects as well to make a sound decision. Hence, a complete picture regarding the competence of a person consists of both visible and hidden aspects and it becomes necessary to understand both to arrive at identifying the best man for a job.

The higher education institutions in Algeria suffer from this symptom. Recruitment is managed by a rigid regulation not allowing institutions to recruit the best fit for the open position. The cause is that the actual regulations don't give tools to measure all aspects of a competency, especially the hidden part of it.

2. Case of the university of Tlemcen

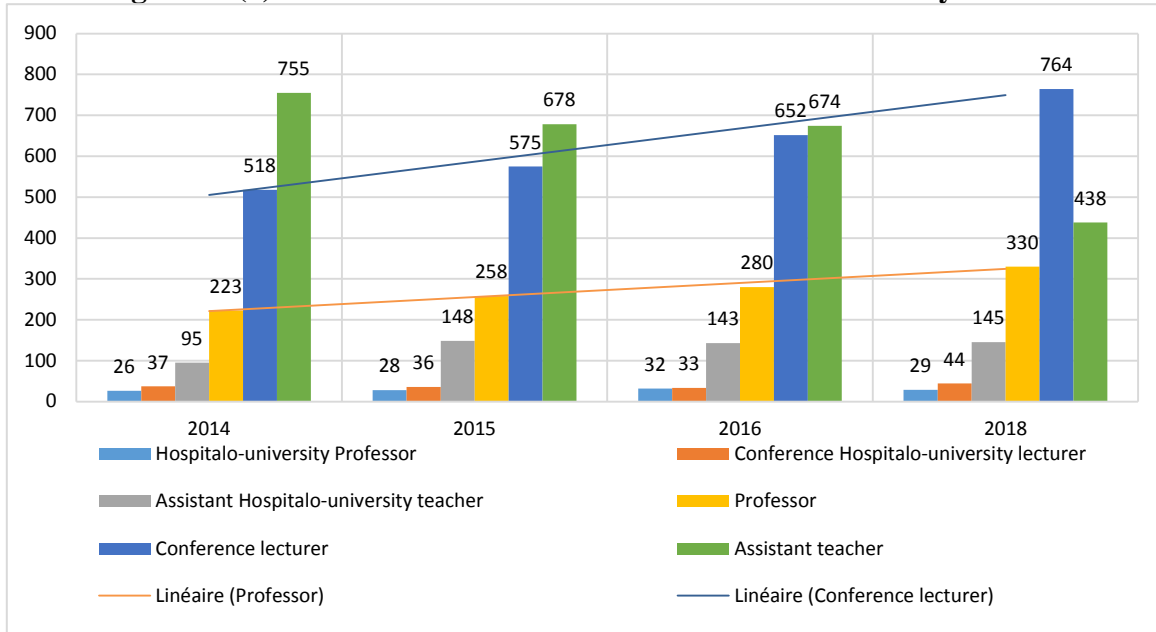
Algeria as developing country in the world, needs to have higher education competencies for educational development and socioeconomic advancement that would lead to egalitarian society full of opportunities. In order to be among the successful countries of the world, higher education institutions need to provide competent teachers with diverse technical know-how and advanced skills to meet the challenges of real time in higher education institutions (Ismail & Mohammed, 2015). A lot of challenges have been taking place in the world of work including Algerian higher institutions (Paloniemi, 2006). This has resulted in the need for managing, continuous learning and updating competencies of employees or teachers across all ages. Therefore, competency needs are categorized in many dimension of life endeavour such as organisational competency, thinking competency and application competency possessed by teachers in order to perform a task effectively and efficiently. It is more valuable for teachers to develop and improve their work ability, capability and Skills. Lack of competency in the higher institutions can bring more challenges which required new ways to accomplish teaching and learning processes (Salleh, et al., 2015). Therefore, it is understandable that the challenges occur in different ways usually affect the institutions worldwide specifically Algerian higher institution. In order to minimize these unconditional challenges, the competency framework need to be restructured.

3.1. Academic staff evolution at the university of Tlemcen

Regarding the university of Tlemcen, and in order to have an overview of its teaching competencies, let's take a look to its teaching staff evolution.

Figure 6 will show the evolution of its teaching staff along 4 years: 2014, 2015, 2016 and 2018:

Figure (6): Teachers evolution at the university of Tlemcen



Source: by the authors based on data from human resources department at the university of Tlemcen, 2019

From the graph, we can see the evolution of the professors and conference lecturers in the trend lines coloured with orange and blue respectively. If we want to analyse this trend, we can say that there is competency development of the academic staff at the university. The number of professors jump from 223 in 2014 to 330 in 2018 with a rate of 148 %. This progression is significant and generated by the conference lecturers habilitation² who were promoted to professors. This promotion signify that teachers competencies were developed especially research competencies by producing more papers and conference communications.

3.2. The ranking of the University of Tlemcen

On another hand, the university of Tlemcen, it is working to ensure quality in its different organisation chart levels. To show its quality, let's take a look to its ranking. We tooked the Times Higher Education (THE) ranking and UniRank to do so.

3.2.1. Times Higher Education (THE): the reason behind this choice is that the THE ranking is considered as one of the most reliable sources in classifying higher education institutions around the world. Moreover, there exist some of the scholarship funders organisations who do not accept to offer any grant to study at a university unless it is ranked at the THE. The THE World University Rankings, founded in 2004, provide the definitive list of the world's best universities. THE carefully balanced and comprehensive methodology was developed after more than a decade of working in consultation with the world's leading universities, and builds on their team's deep understanding of what makes a university truly world class (THE, 2019). It is important to highlight that, in this paper, we focused on 2 ranking types:

² The habilitation is a promotion practice adopted by the Algerian HE system to enable teachers the promotion from a grade to another. To be accepted in an habilitation, the academic staff should submit a whole folder of all his academic work and scientific production since his last promotion. After examination from an ad hoc national committee, if they judge the teacher's work valuable, the declare him a professor.

a. Young University Rankings: According to this classification, the university of Tlemcen is ranked 201-250 in 2018. This ranking cover the world's top universities under 50 years old. It provides a glimpse into the future, showcasing not those institutions with centuries of history, but the rising stars that show great potential.

In that very new ranking, the University of Tlemcen was on the top (1st place) before the university of M'sila and Constantine 1 (2nd and 3rd place respectively).

b. World University Rankings: the university of Tlemcen is ranked 801-1000 in 2018 among the world wide best universities.

Below, a detailed criteria composition used to rank all the universities around the world, accompanied by the university of Tlemcen indicators. These indicators measure the competency of the university in different higher education areas:

Table (1). Criteria used to rank the university of Tlemcen

Criterion	2017	2018
Ranking	>800	801-1000
Overall	8,3—18,5	15,6—21,4
Teaching	21,7	37,1
Research	10,1	11,8
Citations	4,5	4,8
Industry Income	32,1	31,9
International Outlook	39,1	40

Source: (THE, 2019)

3.2.2. UniRank onother ranking organisation: In 2021, The Australian ranking website UniRank (UniRank, 2021) published the Algerian University Ranking of 91 Algerian higher-education institutions meeting the following UniRank selection criteria: 1. being chartered, licensed or accredited by the appropriate Algerian higher education-related organization 2. offering at least four-year undergraduate degrees (bachelor degrees) or postgraduate degrees (master or doctoral degrees) 3. delivering courses predominantly in a traditional, face-to-face, non-distance education format.

3.3. Competencies and quality management at the university of Tlemcen

MEGNOUNIF³ *et al* has conducted a survey in the faculty of Technology, at the university of Tlemcen, in order to assess its quality management. From the different responses to the 02 established questionnaires, they propose to summarize the results in order to provide solutions to issues, judged negative by respondents. In summary, the list of significant points regarding teachers' competencies is as follows:

3.3.1. The positive points for teachers

- Teachers know how and when to contact the administration for their problems

- Teachers establish objectives for the course taught.
- Most of the teachers have a teaching experience of 5 to 10 years
- The majority of teachers respect the scheduled's hours.
- Good communication between the student and teacher outside the classroom.

3.3.2. The negative points for teachers

- Absence of coherent and transparent system assessment and reward.
- A demotivating work environment.
- The difficulty in applying newly acquired information and techniques in teaching

3.3.3. The needs

From this summary of the results obtained from the questionnaires, the main needs are as follows:

- Effective administration.
- Coherent evaluation system for teachers.
- Competent teacher.
- Effective library.
- Availability of teaching materials.
- Strengthening university-industry relationship.

3.3.4. Suggestions

After their analysis, the authors propose several solutions. Regarding teacher's competency, they suggest:

a. Mandatory continuous training

All teachers need ongoing training throughout their working lives. Initial training needs to be updated during the career knowledge and professions with particularly important consequences for professional courses.

Continuous training is recognized as a fundamental component of the teaching profession. The training should focus according to the iceberg model on the hidden part in order to maximize the results in term of performance.

b. Best teaching practices

Teacher training, which should provide best practices, needs to feed on search results. To acquire "*best teaching practices*", it is essential to give young teachers specific guides, efficient know-how in daily action: The have to know what "works" and what "does not work", as many markers that will allow them to use the best of their pedagogical freedom, which are examples and recommendations, not requirements on standardizing practices (Megnounif, et al., 2013). We quote here the Peter Drucker expression when he said: "If you can't measure it, you can't improve it" and the other one when ha announced that "What gets measured gets managed"

In order to stress out on evaluating teachers, it is proposed to establish *Coherent evaluation system* through an office guided by inspectors with a great experience in the field of education that allows evaluating, monitoring and observing the activity and effectiveness of the pedagogical action, which carry every 5 to 10 years. This procedure will reward teachers who do their work with quality.

When applying these suggestions, the use of the iceberg model will be very useful. It will allow decision makers and training conceptors to focus on the key competencies smartly to gain time and effort, and get more results to the desired goals. For instance, the trainings could contain some communication games in order to learn solving problems (Thinking styles) throughout team working (Team player competence) by communicating and understanding each other (interpersonal skills), encouraging them to copy and repeat what they have learned with their students (Good practices transfer).

3. Conclusion:

Competencies are not about being "competent" or "incompetent". Everyone has strengths in certain areas—skills, knowledge and abilities that they have developed over time. The iceberg model clear the different part of a competence and put in evidence the hidden and the most important part of it. The actual Algerian higher education regulation do not allow to measure and reward teachers properly, thus, a lot of behaviours and decisions has to be revised.

Competencies are not a tool to be used for evaluating people for layoffs. Competencies are only a way of talking about what helps people get results in their jobs. What matters is performance— being effective and meeting job expectations. Talking about Performance and its key indicators will be addressed in a further paper. ***After all, Competencies management are about finding the best "fit" between the job and the person.***

4. References

- Abel, M.-H., 2008. Competencies management and learning organizational memory. *Journal of knowledge management*, 12(6), pp. 15–30.
- Asma, A. & Abdellatif, M., 2016. A New Model for the Impact of Knowledge Management on University Performance: Part 1–Theoretical Development. *Journal of Information Knowledge Management*, 15(4), p. 1650041.
- Benabou D., B. A., 2012. Management Du Savoir Et Développement Des Compétences à L'heure Des Tic. *Revue Organisation et Travail*, 1(2), pp. 73–86.
- Bernard, C. Y., 2001. *Le management par la qualité totale : l'excellence en efficacité et en efficacité opérationnelles*. Paris: Association Française de Normalisation (AFNOR).
- Bohlouli, M. et al., 2017. Competence assessment as an expert system for human resource management: A mathematical approach. *Expert Systems with Applications*, Volume 70, pp. 83–102.
- Boterf, G. L., 2002. *Ingénierie et évaluation des compétences*. 4ème édition ed. Paris: éditions d'organisation.
- Boyatzis, R. E., 2008. Competencies in the 21st century. *Journal of management development*, 27(1), pp. 5–12.

- Gümüşay, A. A. & Bohné, T. M., 2018. Individual and organizational inhibitors to the development of entrepreneurial competencies in universities. *Research Policy*, Volume 47, pp. 363–378.
- Hafid Ilias; Nadja Abderrahmane ., 2013. L'évolution Des Compétences Humaines Face Aux Mutations Technologiques Comme Facteur Clé Du Succès De L'entreprise. *Revue Organisation et Travail*, 2(3), pp. 5–15.
- Ismail, S. & Mohammed, D. S., 2015. employability skills in tvet curriculum in Nigeria federal. *Procedia–Social and Behavioral Sciences*, Volume 204, pp. 73–80.
- Koch, R., 1998. *The 80/20 Principle: The Secret of Achieving More with Less*. London: NICHOLAS BREALEY PUBLISHING.
- Lee, Y., 2009. Competencies needed by Korean HRD master's graduates: A comparison between the ASTD WLP competency model and the Korean study. *Human Resource Development Quarterly*, 20(1), pp. 107–133.
- McLagan, P. A. & Suhadolnik, D., 1989. *Models for HRD practice: The research report*. Washington, DC: American Society for Training and Development.
- Megnounif, A., Kherbouche, A. & Chermitti, N., 2013. Contribution to the Quality Assessment in Higher Education: The Case Study of the Faculty of Technology, Tlemcen, Algeria. *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, Volume 102, p. 276 – 287.
- Paloniemi, S., 2006. Experience, competence and workplace learning. *Journal of Workplace Learning*, Volume 18 Issue: 7/8, pp. 439–450.
- PARETO, V., 1897. *Cours d'Economie Politique*,. North Gary: Priorities.
- Salleh, K. M. et al., 2015. Competency of Adult Learners in Learning: Application of the Iceberg Competency Model. *Procedia – Social and Behavioral Sciences*, Volume 204, pp. 326–334.
- Spencer, Lyle M; Spencer, Phd Signe M, 2008. Competence at Work models for superior performance. *John Wiley & Sons*.
- Sulaiman, N. L., Salleh, K. M., Mohamad, M. M. & Sern, L. C., 2015. Technical and vocational education in Malaysia: policy, leadership, and professional growth on Malaysia women. *Asian Social Science*, 11(24), p. 153.
- THE, T. H. E., 2019. *World universities ranking*. [Online] Available at: www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/about-the-times-higher-education-world-university-rankings
- UNIDO, U. N. I. D. O., 2002. *UNIDO competencies: Strengthening organizational core values and managerial capabilities*, Vienna, Austria: UNIDO: s.n.

- UniRank, 2021. *Algerian universities ranking*. [Online] Available at: <https://www.4icu.org/dz/> accessed on 25/01/2021
- United Nations Industrial Development Organization UNIDO, 2015. *Human Resource Management Framework (HRMF)*. s.l.:UNIDO/AI/2015/01.
- Velasco-Martínez, L. C., Díaz-Barriga, F. & Tójar-Hurtado, J.-C., 2017. Acquisition and Evaluation of Competencies by the Use of Rubrics. Qualitative Study on University Faculty Perceptions in Mexico. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, Volume 237, pp. 869-874.

Burn-out et compétences émotionnelles chez les sages-femmes**Étude pratique réalisée à l'Hôpital mère-enfant de Bejaia**

الإرهاك المهني والمهارات العاطفية لدى القابلات
دراسة ميدانية في مستشفى الأم والطفل بولاية بجاية

GUIRAA HATEM Wahiba*, **RAMDANI Fifi****, **OULHACI Dahia*****

Received:07/03/2021

Accepted:05/07/2021

Published:06/02/2022

Résumé :

Ce présent article se propose de vérifier si les sages-femmes de l'Hôpital mère-enfant de Bejaia laissent apparaître les symptômes d'un burn-out, tout en émettant l'hypothèse que celles-ci ne peuvent faire preuve de bonnes compétences émotionnelles.

Les résultats obtenus aux échelles de burn-out de Maslach et de profil des compétences émotionnelles de Mikolajczak auprès de 24 sages-femmes sont étonnamment différents les uns des autres. En effet, nous constatons que 18 sages-femmes présentent un degré modéré à élevé d'épuisement professionnel mais que toutes ont de bonnes compétences émotionnelles (intra et interpersonnelles) qui, en quelque sorte, les protègent contre l'effondrement et les aident à faire face et à continuer à travailler.

Mots clés : Burn-out, sage-femme, compétences émotionnelles, épuisement émotionnel, santé au travail.

Classification JEL : M12, M49, J28

Abstract :

This article examines whether the midwives at the Mother and Child Hospital in Bejaia show the symptoms of a burn-out, while at the same time hypothesising that the midwives cannot demonstrate good emotional competence.

The results of Maslach's Burnout Scale and Mikolajczak's Emotional Competence Profile of 24 midwives are surprisingly different from each other. Indeed, we find that 18 midwives have moderate to high levels of burn-out, but all have good emotional skills (intra- and interpersonal) that somehow protect them from collapse and help them cope and continue working.

Keywords: Burn-out, midwife, emotional skills, emotional exhaustion, occupational health.

*Maître de Conférences A en psychologie clinique, Université A/Mira de Bejaia, Algérie, guiraahatemwahiba@gmail.com (Auteur correspondant)

**Masterante en psychologie clinique, Université A/Mira de Bejaia, Algérie, cieldongso@gmail.com

** Masterante en psychologie clinique, Université A/Mira de Bejaia, Algérie, oulhacidahia@gmail.com

1.Introduction

Le travail occupe une place très importante dans toutes les sociétés, il permet à l'individu de s'épanouir et de se réaliser pleinement, d'ailleurs, on dit souvent que le travail est l'ami de la santé. Cependant, le travail peut prendre une tournure détestable, et les conditions défavorables au travail ainsi que la pénibilité physique et psychologique peuvent exposer les individus à des contraintes pouvant aboutir à une souffrance.

Aujourd'hui, nous connaissons l'épuisement professionnel surtout sous l'appellation anglaise burn-out. Devenu une véritable épidémie dans de nombreux pays du monde, on peut le définir comme un sentiment d'effondrement physique, de perte d'enthousiasme et d'échec professionnel qui survient lorsque les demandes dépassent notre capacité à y répondre.

C'est dans les années 1970 aux États-Unis que le terme burn-out a été utilisé pour la première fois, il concernait alors les professionnels du domaine de la relation d'aide très engagés émotionnellement dans leur travail comme les infirmiers, les médecins, les travailleurs sociaux ou encore les enseignants, pour Canoui et Mauranges, le terme burn-out a été créé « *par des soignants pour des soignants* » afin de définir un état particulier d'épuisement, d'irritation, de dégoût du travail par des professionnels dont l'activité était orientée vers l'aide envers autrui (Canoui et Mauranges, 2015).

Dans l'un de ses premiers écrits (1974), Herbet J. Freudenberger, psychanalyste, avait interprété cette pathologie au travail comme « *une maladie de l'âme en deuil de son idéal* » (Freudenberger, 1987). Dans les années qui suivent, de nombreux autres chercheurs se sont interrogés sur ce syndrome afin d'en définir le contour et aujourd'hui, beaucoup y sont arrivés (Canoui et Mauranges, 2015).

Bien que nul ne soit à l'abri de l'épuisement professionnel, les individus qui œuvrent en général en relation d'aide (soins de santé, éducation, milieu carcéral, etc.) sont plus à risque, puisqu'ils investissent une bonne part de leur énergie et de leurs ressources personnelles dans leur profession.

Les métiers d'aide, dont on a de plus en plus besoin, ont été les premiers touchés par le burn-out. On évalue à presque 50% ce syndrome chez les médecins, sages-femmes, infirmières, psychologues et assistantes sociales. En effet, le syndrome d'épuisement professionnel s'est bien construit autour des professions d'aide, par la suite, il s'est étendu à l'ensemble du monde du travail. Cependant, celles-ci ne sont pas seulement les professions de santé, mais il s'agit de toutes les professions qui ont pour objet principal de travail l'être humain. Ce sont des enseignants, des éducateurs, des policiers et gendarmes, des avocats, et tous les auxiliaires et personnels administratifs ou techniques de ces professionnels (Zawieja et Guarnieri, 2015, p.15).

Aucune société ou organisme n'est en mesure d'échapper aux situations épuisantes qui, peu à peu poussent l'individu à être « dépassé » suite à la multiplicité croissante des tâches ou des événements qui se succèdent sans interruption dans sa vie professionnelle. Les établissements de soins algériens n'en font pas l'exception, et la profession sage-femme en fait partie.

Les sages-femmes fournissent des soins obstétricaux continus à toutes les femmes d'une région géographique bien déterminée, agissant comme professionnelles en charge des femmes dont la grossesse et l'accouchement ne sont pas compliqués et poursuivant les soins aux femmes qui présentent des complications médicales et obstétricales en

partenariat avec d'autres professionnels (Hatem et al., 2009). Plusieurs facteurs spécifiques à la profession elle-même de type surcharge de travail, climat relationnel, et conditions de travail en général sont susceptibles d'être à l'origine du développement d'un burn-out avec des répercussions néfastes sur la santé mentale, émotionnelle, physique et spirituelle.

L'objectif de cette recherche a été de considérer avec attention et ce, de très près « l'état » dans lequel se trouvaient les sages-femmes du Centre Hospitalo-Universitaire (CHU) de la wilaya de Bejaïa.

2. Problématique et hypothèses

Le burn-out est "*une maladie de civilisation*" dit Pascal Chabot, philosophe et auteur belge. En effet, ce syndrome met en évidence un nouveau rapport au travail. Travailler a toujours eu un côté épuisant, mais nous nous trouvons dans une civilisation qui est bien différente d'autrefois. Aujourd'hui, l'adaptation doit se faire par rapport à une accélération du temps, à des injonctions et à d'autres types d'organisation du travail. La question de l'adaptation est centrale dans l'apparition du burn-out (Papy, 2013).

La définition du burn-out ou du concept d'épuisement professionnel pourrait paraître simple tant l'expression américaine et sa transcription française semblent claires. Les mots suggèrent d'eux-mêmes le syndrome. La popularité et la diffusion du terme montrent à quel point il est vécu et ressenti par des professionnels (Canoui et Mauranges, 2015).

Pour une bonne raison : le burn-out n'est pas qu'un épuisement professionnel dans le sens d'une immense fatigue, il est aussi un effondrement personnel lié au sentiment d'une remise en cause profonde de soi, de sa propre valeur. C'est l'estime de soi, la confiance en soi qui est altérée pour des raisons liées aux conditions mêmes d'exercice de l'activité professionnelle (Dutent, 2018).

Pas question aujourd'hui d'ignorer le phénomène, mais il en manque encore une définition opérante et consensuelle et des études épidémiologiques suffisantes pour en caractériser l'ampleur. Dans les classifications actuelles des pathologies mentales, le concept de burn-out n'apparaît pas et ne peut donc pas être caractérisé comme une maladie (Zawieja et Guarnieri, 2015, p.13).

Pour l'Organisation Mondiale de la Santé (OMS), le burn-out se traduit par un épuisement professionnel et plus précisément un sentiment de fatigue intense, de perte de contrôle et d'incapacité à aboutir à des résultats concrets au travail. Cette même organisation le définit depuis 2019 comme « *un syndrome résultant d'un stress chronique professionnel, qui n'a pas été correctement managé* », le burn-out est caractérisé par « *un sentiment d'épuisement, du cynisme et une perte d'efficacité* ». Ainsi, l'OMS considère le burn-out comme un « *phénomène lié au travail* », il n'est donc pas référencé comme maladie professionnelle dans les systèmes nosographiques internationaux.

L'INRS (Institut National de Recherche et Statistique) quant à lui, décrit un syndrome d'épuisement professionnel et un ensemble de réactions consécutives à des situations de stress professionnel chronique (INRS, 2021).

Ayant été initialement identifié dans un cadre professionnel, le burn-out s'attache évidemment à un ensemble de facteurs relatifs au travail et à l'organisation de l'entreprise. Des facteurs qui sans doute jouent un rôle important dans la souffrance du personnel. Toutefois, deux personnes travaillant dans la même institution, ayant les mêmes compétences et les mêmes tâches ne présenteront pas forcément un burn-out. Ce sont donc

des variables inter et intra individuelles qui donneront une indication de l'expression possible du syndrome chez un sujet.

Il faut d'emblée noter qu'en majorité, les recherches sur la contribution de variables relatives au travail et à l'organisation sur le burn-out se situent au niveau du rapport direct entre le sujet et son environnement. La structure hiérarchique, le style de management ou la structure de l'institution sont rarement pris en compte, les entreprises étant particulièrement réticentes à laisser une liberté au chercheur d'interroger le lien entre mode de management et santé des employés (Truchot, 2004).

Par ailleurs, en raison d'une plus grande facilité d'opérationnalisation, ce sont les variables directes de l'activité, du contenu de la tâche et de son contexte qui ont été étudiées. Le burn-out notamment sa dimension « épuisement émotionnel » est corrélé avec la charge (la lourdeur des horaires) et le rythme de travail (l'imprévisibilité et la fréquence (Torrès, 2017, pp.38 -39). Cependant des analyses plus fines montrent que ce qui sous-tend l'expression du burn-out n'est pas tant la réalité objective des demandes du travail que le sentiment de les contrôler (Truchot et Badré, 2004). En effet, le sentiment de contrôle et d'autodétermination sur son travail se révèle un meilleur prédicteur du burn-out (Fernet, Guay et Senécal, 2004). Les conflits de rôle, le manque de soutien social des supérieurs hiérarchiques, mais aussi de la part des collègues, augmentent la vulnérabilité devant le burn-out.

Les facteurs interindividuels qui génèrent un burn-out s'articulent autour des victimisations vécues au travail. Les situations d'agression, de conflit avec les usagers, les brimades de la part des collègues, le harcèlement, etc., contribuent à l'expression du burn-out (Kop, Euwema et Schaufeli, 1999 ; Truchot et Badré, 2004 ; Vartia et Hyyti, 2002).

Si l'épuisement est un état caractéristique du burn-out, ce syndrome s'avère en réalité plus complexe et peut-être décrit au travers de trois dimensions : l'épuisement émotionnel, la déshumanisation de la relation interpersonnelle et la diminution de l'accomplissement personnel.

La première caractéristique du burn-out est l'état d'épuisement émotionnel. Il s'agit d'une absence quasi totale d'énergie. Le sujet sent que ses réserves d'énergie sont complètement épuisées et qu'il n'est plus capable d'apporter son assistance à autrui sous quelque forme que ce soit. Ce manque d'énergie est d'autant plus fort que l'individu pense qu'il n'a aucun moyen à sa disposition pour « recharger ses batteries ». La seule pensée d'avoir à affronter une nouvelle journée au travail dans ces conditions lui est insupportable. Cette composante d'épuisement émotionnel représente la dimension stress du burn-out. La deuxième caractéristique du burn-out concerne un état de désinvestissement ou de désengagement de la relation à l'autre. Elle se traduit par une attitude négative et détachée de la part de la personne envers ses clients, patients ou collègues, qui finissent par être traités comme des objets. Ce détachement excessif est souvent accompagné d'une perte d'idéalisme. La composante de désinvestissement-dépersonnalisation correspond à la dimension interpersonnelle du phénomène de burn-out. Finalement, la troisième caractéristique du burn-out tient en une diminution du sens de l'accomplissement et de la réalisation de soi ou en une forme de sentiment d'inefficacité personnelle. Le sujet va porter un regard particulièrement négatif et dévalorisant sur la plupart de ses accomplissements personnels et professionnels. Cette perte de confiance en soi résultant de ce type d'attitude est associée à des états dépressifs importants et à une incapacité à faire face aux obligations professionnelles. Cette forte sensation d'être inefficace peut aboutir à

long terme sur un verdict d'échec que l'individu s'impose à lui-même et dont les conséquences peuvent être particulièrement graves tant pour le professionnel que pour l'organisme professionnel dans lequel il travaille. La composante de diminution du sens d'accomplissement représente la dimension d'autoévaluation du burn-out (Boudoukha, 2020, p.30).

Sur le plan physique, ce sont des signes et des symptômes somatiques non spécifiques comme une fatigue ou une lassitude, des troubles du sommeil, et des infections prolongées ou répétées. Sur le plan comportemental, ce sont des manifestations inhabituelles pour le sujet : « *une irritabilité trop fréquente, une sensibilité accrue aux frustrations, une labilité émotionnelle faisant passer du rire à la bouderie ou aux pleurs, une promptitude à la colère ou aux larmes indiquant une surcharge émotionnelle, une méfiance ou une rigidité envers autrui, une attitude cynique ou de toute puissance pouvant mener à des conduites de risque pour soi-même ou pour autrui* » (Coutanceau et al., 2016, p. 24).

À notre connaissance, peu de recherches sur le sujet ont été réalisées au niveau national. Le burn-out reste donc un syndrome très méconnu, tant par les professionnels que par les personnes qui en sont atteintes, et qui diront tout simplement qu'il est la définition d'une extrême fatigue ou d'un stress ordinaire.

En 2014, à la Maternité du CHU de Constantine, seulement 15 sages-femmes sur un total de 70 travaillaient toujours, soit un déficit de près de 80% de l'effectif. Selon la présidente de l'association nationale des sages-femmes algériennes, Akila Guerrouche, toutes celles qui n'étaient plus de service ont opté pour le dépôt de leur congé maladie. Aussi, plus de 24 arrêts de travail ont été déposés en l'espace d'une semaine laissant les sages-femmes de cette structure pour « épuisées » suite aux conditions de travail, à la mauvaise gestion, au laisser-aller des lieux et à l'agressivité des patientes envers elles (Harhoura, 2010).

En plus d'accompagner la femme enceinte jusqu'à la naissance de son enfant, la sage-femme assure également le suivi médical de la grossesse en effectuant des examens cliniques nécessaires, mais aussi le suivi psychologique de la future maman et sa préparation à l'accouchement. Ceci peut souvent porter atteinte aux émotions de la sage-femme, notamment lorsqu'il y a des situations de fausses couches et d'avortements (OSFQ, 2018).

Dans certains cas, la perte de l'enfant ou celle de la mère aura un sérieux impact sur la santé physique et mentale de la sage-femme, si en plus, facteurs organisationnels et risques psychosociaux sont présents. Les compétences émotionnelles de la sage-femme sont d'une grande importance. Des émotions mal régulées peuvent nuire et déstabiliser l'état de santé de cette dernière, ce qui la laissera profondément perturbée. Affrontant quotidiennement les moments stressants qu'implique sans cesse leur métier, les sages-femmes peuvent dangereusement être confrontées au burn-out.

Les questions que nous nous posons sont donc les suivantes :

- Les sages-femmes de l'Hôpital mère-enfant de Bejaia, présentent-elles les symptômes d'un épuisement professionnel ?
- Ces sages-femmes font-elles preuve de bonnes compétences émotionnelles ?

Hypothèses :

- Les sages-femmes de l'Hôpital mère-enfant de Bejaia présentent les symptômes d'un épuisement professionnel.

- Étant donné qu'elles sont épuisées, nous émettons l'hypothèse qu'elles ne font pas preuve de bonnes compétences émotionnelles.

3. Opérationnalisation des concepts

Épuisement professionnel : englobe les indicateurs physiques, comportementaux et émotionnels suivants :

- Stress ; - Anxiété ; - Fatigue physique ; - Fatigue émotionnelle ; - Épuisement émotionnel ; - Irritabilité ; - Désengagement ; - Dépersonnalisation ; - Désintérêt ; - Changements d'attitudes et de comportements ; - Réduction de l'accomplissement personnel.

Sage-femme :

Elle assure : - L'accompagnement de la femme enceinte ; - Les séances de préparation à la naissance et à la parentalité ; - Les accouchements ; - Elle procure des soins à la mère et à l'enfant ; - S'occupe de la vaccination de ces derniers ; Elle pratique les actes d'échographie obstétricale ou de dépistage ; - Elle informe et oriente ses patientes.

Compétences émotionnelles : il s'agit de compétences émotionnelles personnelles et sociales :

- Empathie ; - Compréhension de ses sentiments ; - Compréhension des émotions des autres ; - Écoute et identification de ses émotions ; - Écoute et identification des émotions des autres ; - Contrôle de ses émotions.

4. Méthode et outils

Pour examiner les hypothèses de cette recherche, nous avons eu recours à la méthode descriptive qualitative-quantitative, le volet quantitatif nous permet de démontrer l'existence d'un burn-out en l'exprimant en chiffres (statistiques) et le volet qualitatif, quant à lui, est destiné à recueillir des éléments qualitatifs, qui sont – la plupart du temps – non directement chiffrables par les individus interrogés ou étudiés. Elle vise généralement à comprendre en profondeur des attitudes ou comportements (Kivits & al., 2016, p.162). Par « entretiens individuels », nous laissons entendre « étude de cas ». Leyens (1983) souligne la force persuasive de l'étude de cas et démontre qu'elle est plus convaincante qu'une foule de statistiques (Ionescu & Blanchet, 2009, p.16).

N'ayant pas de sages-femmes-hommes, seules les femmes étaient concernées par notre étude. Notre groupe de recherche comprenait 24 sages-femmes dont l'âge variait entre 27 et 53 ans.

Afin d'approcher et d'instaurer une relation de confiance avec les sages-femmes, nous avons fait le choix d'utiliser l'entretien de recherche. L'entretien de recherche est une méthode de collecte qui vise à recueillir des données (informations, ressentis, sentiments, récits, témoignages, etc.) appelées matériaux, dans le but de les analyser (Chauchat, 1995). L'entretien de recherche n'a pas d'objectif thérapeutique ou diagnostique, mais il cible l'accroissement des connaissances dans un domaine choisi par le chercheur (Chahraoui et Bénony, 1999, p.141).

Tout chercheur doit être en mesure de connaître les types d'entretiens dans le but de ne pas tomber dans la confusion. Nous-en rencontrons trois types : l'entretien directif, l'entretien semi-directif et l'entretien libre. C'est l'entretien semi-directif qui convient le

plus aux objectifs de notre recherche, c'est donc avec ce dernier que nous avons décidé de procéder.

Dans l'entretien semi-directif, le chercheur dispose d'un certain nombre de thèmes ou de questions guides, relativement ouvertes, sur lesquels il souhaite que l'interviewé réponde. Mais il ne pose pas forcément toutes les questions dans l'ordre dans lequel il les a notées et sous leur formulation exacte. Il y a davantage de liberté pour le chercheur, mais aussi pour l'enquêté. Autant que possible, le chercheur laisse venir l'interviewé afin que celui-ci puisse parler ouvertement, dans les mots qu'il souhaite et dans l'ordre qui lui convient. Le chercheur essaie simplement de recentrer l'entretien sur les thèmes qui l'intéresse quand l'entretien s'en écarte, et de poser les questions auxquelles l'interviewé ne vient pas par lui-même (Lefèvre, 2010).

Afin de structurer au mieux notre entretien, nous avons établi un guide à partir d'éléments issus de notre enquête exploratoire ; les questions qu'il contient sont ouvertes et les thèmes sont proposés suivant 4 axes. 27 questions figurent sur notre guide d'entretien ; - 5 dans l'axe premier (informations générales) ; - 7 dans le deuxième (le métier de sage-femme) ; - 7 dans le troisième (indicateurs de fatigue et burn-out) ; - 8 dans le quatrième et dernier axe (les compétences émotionnelles). Il est à noter que nous n'avons pas demandé le nom des sages-femmes, bien que cela ne leur posait aucun souci (certaines avaient même insistées pour le donner).

Dans notre recherche, nous avons utilisé en plus de l'entretien semi-directif, deux autres outils : le Maslach Burnout Inventory MBI de Christina Maslach et le Profil des Compétences Émotionnelles (Profile of Emotional Competence PEC) de Moïra Mikolajczak.

Le MBI est « *la mesure de référence du burn-out, employée par les structures professionnelles et par les chercheurs pour évaluer la façon dont les employés appréhendent leur travail.* » (Maslach et Leiter, 2011, p. 235)

Le MBI mesure trois dimensions principales de l'expérience d'un individu avec le travail : épuisement-énergie, dépersonnalisation implication, et inefficacité-accomplissement. L'échelle de mesure va de 0 à 7 : 0 correspondant à jamais, 1 à quelques fois par an ou moins, et 5 à quelques fois par semaine, tandis que 6 correspond à tous les jours. Les groupes de travail qui ont des scores importants au niveau de l'épuisement émotionnel et de la dépersonnalisation, et un score bas au niveau de l'accomplissement personnel sont touchés par le burn-out. Ceux qui présentent les caractéristiques opposées – qui ont un faible score au niveau de l'épuisement émotionnel et de la dépersonnalisation, et un score important au niveau de l'accomplissement personnel – montrent de nombreux aspects de l'engagement professionnel (Maslach et Leiter, 2011, p. 236).

Les 22 items de l'inventaire décrivent des états émotionnels, des impressions et des sentiments positifs et négatifs alternativement répartis sur trois volets correspondant aux trois dimensions du syndrome de burn-out à savoir :

Volet 1 : L'épuisement émotionnel qui est évalué à l'aide de 9 items : 1-2-3-6-8- 13-14-16-20

Volet 2 : La déshumanisation et/ou la dépersonnalisation, évaluée à l'aide de 5 items : 5-10- 11-15-22

Volet 3 : Le manque ou la diminution de l'accomplissement personnel évaluée à l'aide de 8 items : 4-7-9-12-17-18-19-21

Un protocole de cotation accompagne le MBI qui a pour principe le calcul des scores qu'on obtient par l'addition des chiffres encadrés qui représentent les réponses de

l'enquête aux items composant le MBI, cette opération aboutit à 3 scores qui traduisent trois degrés des dimensions de l'épuisement professionnel. L'évaluation des scores obtenus s'effectue en faisant le rapport avec les normes établies par Maslach et ses collaborateurs (1981) comme suit :

- Scores de l'épuisement émotionnel : $1+2+3+6+8+13+14+16+20$ =score ; Score bas < à 17 ; Score modéré de 18 à 29 ; Score élevé > à 30
- Scores de la déshumanisation : $5+10+11+15+22$ = score ; Score bas < à 5 ; Score modéré de 6 à 11 ; Score élevé > à 12
- Scores de manque de l'accomplissement personnel : $4+7+9+12+17+18+19+21$ = score ; Score élevé < à 33 ; Score modéré de 34 à 39 ; Score bas > à 40

Selon Maslach et Jackson, il existe deux manières de catégoriser le patient victime du burn-out : soit dimension par dimension, ainsi on est atteint de burn-out si EE élevée, ou DP élevée, ou AP faible ; soit en donnant un score global au sujet à partir de ces dimensions : burn-out faible si une seule dimension est atteinte : EE élevée ou DP élevée, ou AP bas, burn-out modéré si deux dimensions sont atteintes : EE + DP, ou EE + AP, DP + AP, burn-out sévère si les trois dimensions atteintes : EE élevée + DP élevée + AP bas (Maslach et Jackson, 1986).

La version originale anglaise du MBI a été traduite et validée en français en 1994 par Dion et Tessier, validation confirmée en 2012 par Truchot et al.

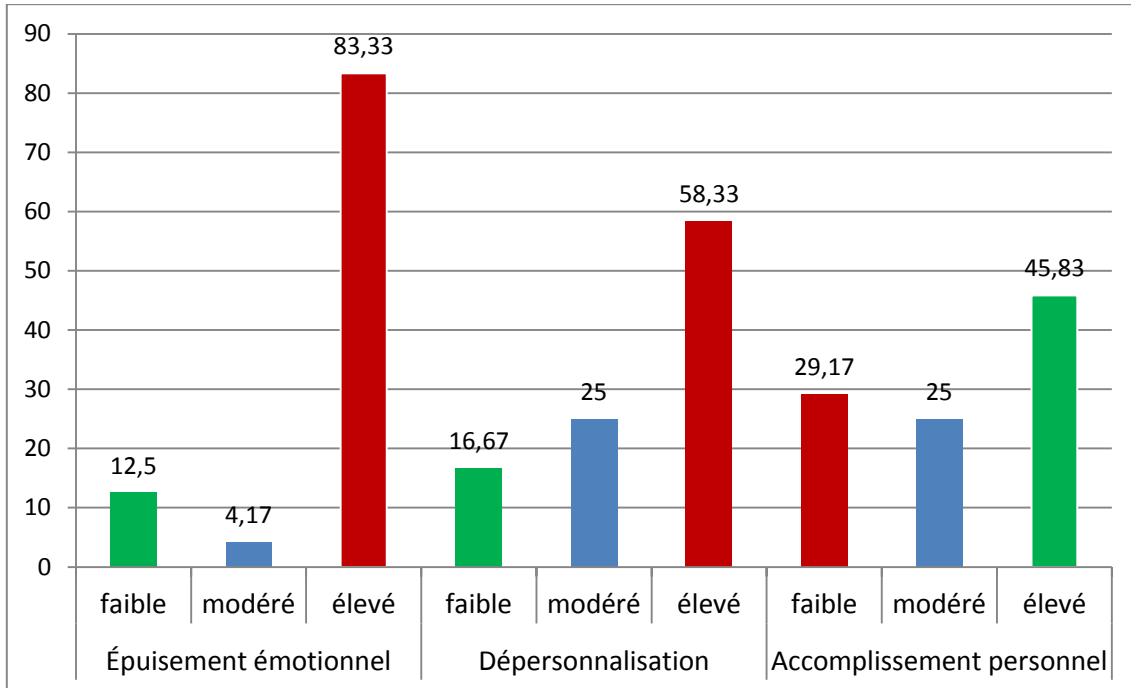
Le PEC contient 50 items et fournit 13 scores (10 de sous-échelles et 3 scores totaux : - Identification de mes émotions ; - Identification des émotions d'autrui ; - Compréhension de mes émotions ; - Compréhension des émotions d'autrui ; - Expression de mes émotions ; - Écoute des émotions d'autrui ; - Régulation de mes émotions ; - Régulation des émotions d'autrui ; - Utilisation de mes émotions ; - Utilisation des émotions d'autrui). Pour les trois derniers : 1 score total de CE ; 1 sous-score de CE intrapersonnel (identification, compréhension, etc. de mes émotions) ; 1 sous-score de CE interpersonnel (identification, compréhension, etc. des émotions des autres).

Pour chaque échelle, le score est calculé en effectuant la moyenne des items qui le composent :

- Identification de mes émotions (6, 16, 20*, 48, 49*) ;
- Identification des émotions d'autrui (7, 29*, 30, 40*, 44*) ;
- Compréhension de mes émotions (1*, 2*, 10, 26*, 43*) ;
- Compréhension des émotions d'autrui (5*, 13, 14, 18*, 34*) ;
- Expression de mes émotions (8, 17, 25*, 38*, 42*) ;
- Écoute des émotions d'autrui (23, 28*, 31*, 45, 46*) ;
- Régulation de mes émotions (12, 15, 37*, 39, 50) ;
- Régulation des émotions d'autrui (19, 27, 33, 35, 36, 47) ;
- Utilisation de mes émotions (9*, 21, 22, 24, 41) ;
- Utilisation des émotions d'autrui (3, 4, 11, 32, 36).

5. Résultats et discussion

Figure (1): Résultats obtenus à l'échelle MBI



Source : Réalisé par les auteures à partir des résultats de l'analyse SPSS 20.

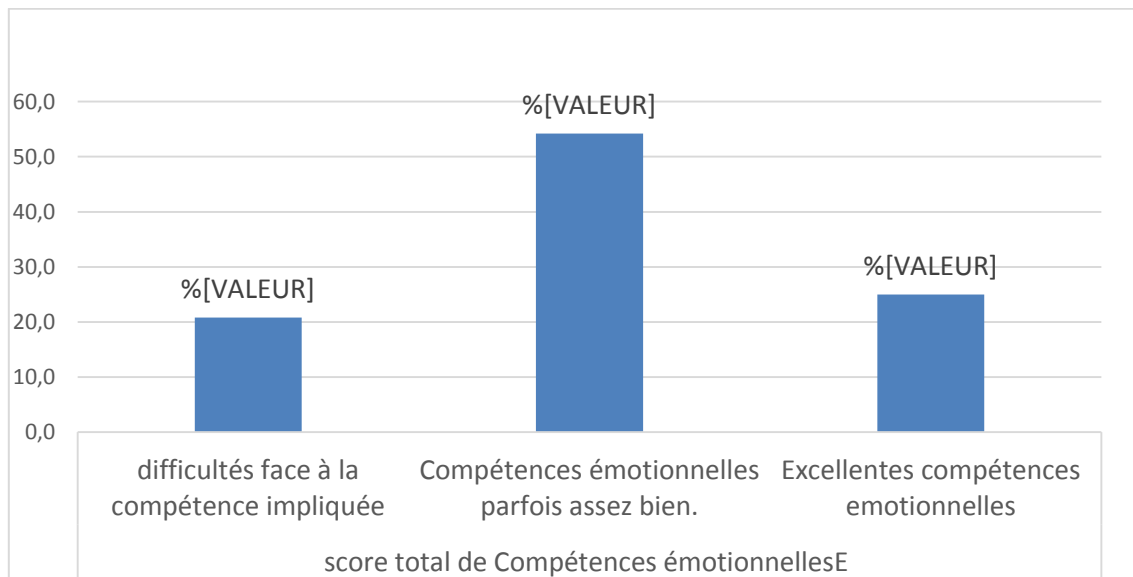
Le graphique ci-dessus révèle les résultats des 24 sages-femmes participantes à la recherche et montre que 83.33% d'entre elles souffrent d'un épuisement émotionnel élevé, 58.33% manifestent une dépersonnalisation, et 29.17% éprouvent un sentiment de manque d'accomplissement personnel au travail. Notre hypothèse stipulant que les sages-femmes de l'Hôpital mère-enfant de Bejaia présentent les symptômes d'un épuisement professionnel, est donc confirmée.

Nos résultats rejoignent les résultats de Benmessaoud H., Liani N., Khoudour Z., Tadjer G. & Lamara- Mahamed A. (2004), qui avaient observé que le malaise infirmier est manifeste à travers les forts taux d'épuisement émotionnel (56%) et de réduction de l'accomplissement personnel (30%). Nos résultats rejoignent aussi ceux obtenus par Amamou, B., Bannour, A. S., Ben Hadj Yahia, M., Ben Nasr, S., & Ben Hadj Ali, B. (2010) sur la haute prévalence du burn-out dans les unités Tunisiennes prenant en charge des patients en fin de vie en démontrant que le burn-out était élevé chez 81.7%, 80% avaient un niveau élevé d'épuisement émotionnel, 70% avaient un niveau élevé de dépersonnalisation et 17% avaient un niveau bas de sentiment d'accomplissement personnel. Même constat fait par Khatri Ben Moussa en 2016 dans son étude sur le burn-out chez les infirmiers du centre hospitalier universitaire de Marrakech en soulignant que les sages-femmes présentaient les scores les plus élevés d'épuisement émotionnel, tandis qu'un niveau élevé de dépersonnalisation a été retrouvé chez les infirmiers spécialisés en psychiatrie et ceux des urgences plus que les autres. Les résultats ne différaient guère pour le degré de l'accomplissement personnel en ce qui concerne les spécialités et les lieux d'exercice. La majorité (60%) des infirmiers qui regrettaient le choix du métier, étaient épuisés émotionnellement ; et presque la moitié d'entre eux (49%) souffrait de dépersonnalisation.

On peut expliquer le taux élevé d'épuisement émotionnel (82%) par les situations de travail intense qui génèrent une forte charge émotionnelle et qui sont trop rapprochées les

unes des autres, on peut citer comme exemple la situation des sages-femmes qui sont régulièrement confrontées à des situations très difficiles émotionnellement (la perte du bébé ou celle de la mère par exemple). Le problème vient du fait que ces situations difficiles sont trop rapprochées les unes des autres sans un temps de récupération entre elles, ce qui conduit à l'érosion puis à l'assèchement des ressources émotionnelles des sages-femmes qui se réfugient dans des attitudes froides voire cyniques qui étonnent les parturientes et leurs familles.

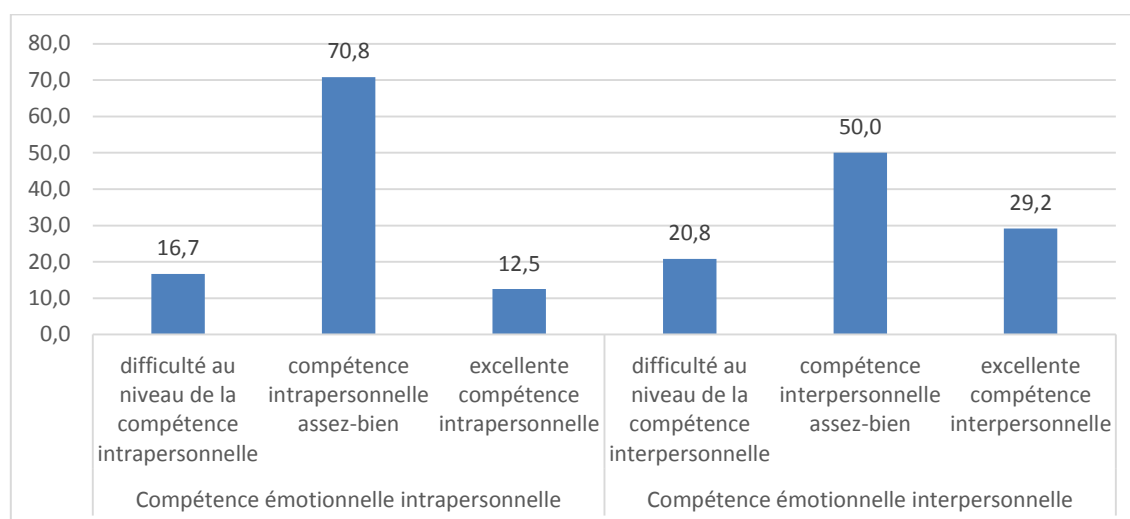
Figure (2) : Résultats obtenus à l'échelle PEC



Source : Réalisé par les auteures à partir des résultats de l'analyse SPSS 20.

Les résultats de ce graphique montrent que 20.8% des participantes ont des difficultés face à la compétence impliquée, la moitié des participantes (50%) gèrent parfois bien les émotions mais parfois elles les dépassent. De plus, les résultats indiquent que 25% des participantes ont d'excellentes compétences émotionnelles ce qui indique une excellente capacité à gérer leurs émotions.

Figure (3) : Résultats des compétences émotionnelles interpersonnelles et intrapersonnelles chez les participantes



Source : Réalisé par les auteures à partir des résultats de l'analyse SPSS 20.

Les résultats de ce graphique montrent que 70,8 % des participantes ont d'assez bonnes compétences intrapersonnelles et que la moitié des participantes font preuve d'assez bonnes compétences interpersonnelles. Notre hypothèse stipulant qu'étant donné que les sages-femmes de l'Hôpital mère-enfant de Bejaia sont en burn-out, elles ne peuvent faire preuve de bonnes compétences émotionnelles, est donc réfutée.

En effet, les sages-femmes participant à notre recherche présentent d'assez bonnes compétences émotionnelles, surtout intrapersonnelles (comprendre, exprimer, réguler ses émotions) qu'on peut considérer comme une stratégie de faire face (coping) au burn-out. En effet, ces compétences émotionnelles contribuent à une meilleure santé physique et mentale chez les sages-femmes en diminuant les conséquences néfastes du burn-out telles que la dépression ou l'absentéisme.

Des centaines de recherches scientifiques ont pu mettre en évidence que le niveau d'intelligence émotionnelle influence les domaines les plus importants de la vie d'une personne, à savoir : Son bien-être et sa santé physique : Avoir de bonnes compétences émotionnelles (CE) permet de voir la vie plus positivement, de voir le meilleur des situations. De bonnes CE sont un facteur de protection contre le développement de troubles psychologiques comme la dépression ou le burn-out. Les CE permettent aussi à l'individu de rebondir plus facilement face aux situations émotionnelles difficiles. Aussi, ne pas ignorer les informations émotionnelles permet de réduire le niveau de stress, ce qui réduira la probabilité de développer des maladies cardiovasculaires ou gastro-intestinales. Des CE bien développées peuvent aussi réduire les migraines ou encore les problèmes de peau. Enfin, elles aident à ne pas développer des conduites addictives (consommation d'alcool, cannabis, etc.). (Gendron, 2007).

Par ailleurs, des entretiens individuels ont été menés avec quatre sages-femmes dans le but de répondre à l'existence supposée de la symptomatologie d'un burn-out chez ces dernières. Les principaux symptômes rencontrés chez nos quatre cas sont rapportés dans le tableau ci-dessous.

Tableau (4): Principaux symptômes rencontrés chez les 4 cas

Symptômes	Lila	Hayet	Ourida	Sabah
Manque d'énergie	+	+	+	+
Ennui	+	+	+	
Désintérêt	+	+	+	
Prise de distance, évitement des relations avec les patientes et/ou collègues	+	+	+	+
Troubles de l'attention au contact des patientes	+		+	+
Perte d'empathie	+	+	+	+
Troubles de la concentration et de la mémoire		+	+	+
Indécision	+	+	+	+
Fantasmes d'évasion	+	+		+
Multiplication des pauses	+	+		+
Importance accrue donnée aux conditions de travail matérielles	+	+	+	+

Source : Réalisé par les auteures à partir des données de l'entretien de recherche

Nous noterons par exemple, la perte de l'idéalisme (du métier), la présence d'une disposition négative vis-à-vis du travail, l'irritabilité, le sentiment d'être indispensable et le manque d'énergie. Presque aucun signe d'enthousiasme n'a été trouvé chez les sages-femmes que nous avons rencontrées. Plus important encore, une modalité qui se dit « souvent dangereuse » a été détectée : la suridentification.

La suridentification au travail se développe d'une manière subtile et insidieuse. Et comme les symptômes du burn-out (souvent inconnus du sujet qui en souffre), de

nombreuses personnes avouent qu'elles n'ont pas réalisé la force de cette suridentification avant de perdre leur emploi, de prendre leur retraite ou d'être affectées à d'autres formes d'emplois.

Lorsque ces modifications surviennent, les personnes en question sont anéanties, qu'il s'agisse de sages-femmes, de médecins ou de simples employés d'entreprise. Elles ne sont plus sûres de leur identité ni de l'utilité qu'elles peuvent avoir vis-à-vis d'elles-mêmes ou d'autrui. En plus de toucher la personne en situation de burn-out - dans notre cas les sages-femmes - leur relation avec les patientes, leur entourage mais également la qualité de travail sont affectés.

L'isolement est devenu « un besoin élémentaire » chez toutes ces femmes qui veulent disparaître de temps à autre (à chaque fois que l'occasion se présente). C'est pour elles une façon de se défendre de toute forme d'agression extérieure, qu'elle soit liée ou non à leur travail. De là naît l'absentéisme qui, avec le temps, pousse, voire encourage la sage-femme à ne plus se soucier de « ce qui reste » de sa vie professionnelle, chose qui après coup, la rend vulnérable au développement d'un sentiment de culpabilité. Ce dernier menant très souvent vers la dépression.

Dans le cas de nos sujets, ce n'est pas seulement la surcharge au travail ou le manque de moyens qui alimentent la présence et le développement du burn-out, mais tout un ensemble de facteurs, tous liés les uns aux autres, d'une façon ou d'une autre. L'ingratitude, le manque de respect, les exigences des patientes (et de leurs familles), les contraintes administratives, ont beaucoup à voir également.

Beaucoup se demanderont pourquoi ces personnes en situation de burn-out n'ont pas lâcher prise, comment font-elles toujours leur métier, et ce malgré tous les problèmes qu'elles rencontrent tous les jours, que ce soit sur les lieux de travail ou ailleurs. On pensera aussi que le stress, l'anxiété, les maux de tête, la dépression et beaucoup d'autres réactions, infections et syndromes sont tous aussi susceptibles de mettre la sage-femme en danger : la prise de médicaments potentielle (calmants, somnifères, antidépresseurs, anxiolytiques) et la prise de drogues diverses en forment la cause première quand aucun suivi ou soutien n'est disponible.

Comme deuxième point de recherche, nous avons émis l'hypothèse selon laquelle les sages-femmes ne feraient pas preuve de bonnes compétences émotionnelles étant donné qu'elles présentent la symptomatologie d'un burn-out, or, tous les cas que nous avons vu, toutes les sages-femmes avec lesquelles nous nous sommes entretenus, et ce d'après les résultats du PEC de chacune, font preuve de bonnes compétences émotionnelles. Elles ont la capacité à identifier, comprendre, exprimer et utiliser leurs émotions et les émotions d'autrui et toutes ces qualités jouent un rôle essentiel dans leur santé mentale, mais aussi physique. En effet, l'émotion est l'état principal qui fait que la sage-femme sache « comment elle doit traiter l'information », selon les situations rencontrées : on comprendra que même si celles-ci sont « irritées » de temps à autre (burn-out) par exemple, cela ne suffit pas pour faire qu'elles soient dans l'incapacité d'appréhender les émotions de leur patientes, collègues ou connaissances.

Le fait que les sages-femmes soient elles-mêmes des femmes, mariées pour la plupart, et parentes a aussi beaucoup d'effet sur leur relation avec les patientes, qui même si parfois est délicate vu l'état des choses, n'est pas pour autant une raison qui les priverait de leur capacité à comprendre autrui. Citons ci-après les plus prépondérantes.

La régulation émotionnelle renvoie particulièrement aux compétences émotionnelles qui permettent à l'individu de moduler et gérer son état émotionnel ; et ainsi d'apporter une réponse émotionnelle appropriée aux situations changeantes et complexes

de la vie moderne. Pour certains, elle fait référence à la notion d'intelligence émotionnelle (IE), Parmi ses modèles, le modèle de Goleman (2001) qui reprend les apports des travaux de Salovey et Mayer, définit l'IE comme la capacité à reconnaître et à maîtriser les émotions en soi et chez les autres. Elle est décomposée en quatre principales compétences regroupées sous deux catégories : compétences personnelles et sociales ; respectivement, la conscience de soi ou auto-évaluation (capacité à comprendre ses émotions et à reconnaître leur incidence), la maîtrise de soi ou auto-régulation (capacité à maîtriser ses émotions et impulsions et à s'adapter à l'évolution de la situation), la conscience sociale ou empathie (capacité à détecter et à comprendre les émotions d'autrui et à y réagir tout en comprenant les réseaux sociaux) et la gestion des relations sociales ou aptitudes sociales de communication (qui correspond à la nécessité à inspirer et à influencer les autres tout en favorisant leur développement et en gérant les conflits). (Gendron, 2007)

6. Conclusion

Nous sommes maintenant conscientes de l'ampleur que le burn-out peut avoir sur la vie professionnelle de l'individu qui en souffre. En plus, il peut être étonnant de voir à quelle fréquence les conséquences de ce syndrome sont capables d'affecter l'existence complète de la sage-femme ou de son entourage.

Nous avons beau penser que les mesures à prendre pour améliorer les conditions de travail des sages-femmes de l'Hôpital Mère-Enfant de Bejaia sont limitées, nous nous trompons, car nous pouvons apporter bien plus de solutions que celles qui reviennent toujours durant les réunions des responsables de services, mais qui ne mènent que très rarement à des résultats gratifiants. Par « nous » nous voulons dire, nous psychologues, mais aussi enseignants chercheurs, responsables et professionnels de la santé au travail. Tout le monde peut être concerné par l'état des lieux, même les parturientes et leurs familles. En parallèle, seront mis en avant la prise en charge des professionnels souffrant du burn-out, et la prévention de ses symptômes, mais avant, le plus essentiel serait de faire connaître l'épuisement professionnel, ce qu'il est, ses aspects et dimensions, ses caractéristiques, ses risques, son impact sur la vie et la santé mentale de chacun, travaillant aussi bien dans le cadre de la santé ou non.

Pour terminer, nous proposons quelques recommandations que nous jugeons « bénéfiques » et qui sont à prendre en considération par quiconque serait prêt à apporter des modifications, voire des changements permanents dans la vie de ces sages-femmes :

- Mettre fin au manque d'effectif : Plus de sages-femmes, mais aussi plus d'infirmiers, plus de médecins et plus d'aides-soignants. Ceci permettra à tout le monde de ne pas avoir à accomplir des tâches qui ne sont pas les leurs, et donc de réduire la charge qui pèse sur chacun ;
- Programmer les heures de travail et les horaires de gardes : nous avons remarqué que les sages-femmes ne travaillaient pas toutes le même nombre d'heures par semaine, certaines travaillent plus de jours que les autres, d'autres font plus de gardes. Arranger tout le monde pour le bien de tous est la meilleure des résolutions ;
- Être très vigilant face aux principaux indicateurs de malaise que sont l'augmentation des situations d'absentéisme, de conflits, l'augmentation des accidents de travail qui sont autant de signes d'une situation qui se dégrade. Il s'agit alors de promouvoir au sein de l'établissement les conditions d'une bonne qualité de vie au travail, en favorisant notamment la reconnaissance au travail, des marges

de manœuvre suffisantes pour faire son travail en veillant à éviter les conflits de valeurs.

- Savoir repérer cette phase qu'on appelle la phase du burn-in dans laquelle l'individu surinvestit son travail et le mène à un rythme effréné. En effet, c'est précisément à ce moment-là qu'il faudrait pouvoir s'arrêter pour récupérer.
- Développer la notion d'épuisement professionnel, mais aussi ses aspects, ses causes, ses symptômes, son impact sur la santé physique et psychologique ainsi que ses conséquences.

Références

- Amamou, B., Bannour, A. S., Ben Hadj Yahia, M., Ben Nasr, S., & Ben Hadj Ali, B. (2014). Haute prévalence du burnout dans les unités Tunisiennes prenant en charge des patients en fin de vie [High prevalence of burnout in the Tunisian units that support terminally ill patients]. *The Pan African medical journal*, 19, 9. <https://doi.org/10.11604/pamj.2014.19.9.2865>
- Benmessaoud, H., Liani, N., Khoudour, Z., Tadjer, G. & Lamara- Mahamed, A. (2004). Santé mentale des soignants et contraintes psychosociales en milieu de soins, *J.M.T Le Journal de la Médecine du travail*, N° ISSN : 1112-2438, N°9- Nouvelle série, Annaba Numéro spécial, 14^{èmes} journées nationales de médecine du travail, Annaba les 30 novembre 1 et 2 décembre 2004.
- Boudoukha, A. H. (2020). *Burn-out et stress post-traumatique*, Dunod (2e éd.), Paris.
- Canoui, P. & Mauranges, A. (2015). *Le burn-out à l'hôpital : Le syndrome d'épuisement professionnel des soignants*, Elsevier Masson SAS (5e éd.), Pologne.
- Chahraoui, Kh. & Bénony, H. (1999). *L'entretien clinique*, Dunod, Paris.
- Chauchat, H. (1995). *L'enquête en psycho-sociologie*, PUF (3e éd.), Paris.
- Coutanceau, R. & al. (2016). *Stress, burn-out, harcèlement moral : De la souffrance au travail au management qualitatif*, Dunod, Paris.
- Dutent, N. (2018). Faut-il reconnaître le burn-out comme maladie professionnelle ? Table ronde avec Danièle Linhart, sociologue du travail, directrice de recherches émérite au CNRS, Jean-Claude Delgènes, directeur général du cabinet Technologia et Philippe Zawieja, chercheur associé à l'université de Sherbrooke (Québec), Repéré à : <https://www.humanite.fr/faut-il-reconnaitre-le-burn-out-comme-maladie-professionnelle-650608>
- Fernet, C., Guay, F., & Senécal, C. (2004). Adjusting to job demands: The role of work self-determination and job control in predicting burnout. *Journal of Vocational Behavior*, 65(1), 39-56. [https://doi.org/10.1016/S0001-8791\(03\)00098-8](https://doi.org/10.1016/S0001-8791(03)00098-8)
- Freudenberg, H. (1987). *L'épuisement professionnel : La Brulure interne*, Gaétan Morin Éditeur, Québec.

-
- Harhoura, R. (2010). *Sages-femmes en Algérie : Un métier à risques*. Repéré à : <https://www.djazairiess.com/fr/horizons/11832>
- Hatem, M., Sandall, J., Devane, D., Soltani, H. & Gates, S. (2009). Comparaison des modèles de soins obstétricaux dirigés par les sages-femmes à d'autres modèles de soins offerts aux femmes enceintes : une revue systématique Cochrane. *Pratiques et Organisation des Soins*, 4(4), 267-274. <https://doi.org/10.3917/pos.404.0267>
- Gendron, B. (2007). Des compétences émotionnelles au capital émotionnel : une approche théorique relative aux émotions, *Cahiers du Cerfee*, Paris.
- INRS santé et sécurité au travail. *Dossier : épuisement professionnel ou burnout* [en ligne, PDF]. France : INRS, 2021, 10 p. Disponible sur : <file:///C:/Users/MacBook%20Air/Downloads/Epuisement%20professionnel%20ou%20burnout.pdf>.
- Ionescu, S. & Blanchet, A. (2009). *Méthodologie de la recherche en psychologie clinique*, PUF, Paris.
- Khatri, B. M. (2016). *Le burnout chez les infirmiers du centre hospitalier universitaire de Marrakech*, Thèse de Doctorat en Médecine, Université Cadi Ayyad, Marrakech.
- Kivits, J. & al. (2016). *Les recherches qualitatives en santé*, Armand Colin, Paris.
- Kop, N., Euwema, M.C. & Schaufeli, W. B. (1999). Burnout, job stress and violent behaviour among Dutch police officers, *Work and Stress*, Vol. 13, NO. 4, 326-340.
- Maslach, C. & Jackson, S-E. (1986). *Maslach Burnout Inventory: Manual*, 2nd edition. Palo Alto : CA.
- Lefèvre, N. (2012). *Méthodes et techniques d'enquête : L'entretien comme méthode de recherche*. Repéré à : Http://staps.univlille2.fr/fileadmin/user_upload/ressources_peda/Masters/SLEC/entre_meth_recher.pdf
- Maslach, C. & Leiter, P. (2011). *Burn-out : le syndrome d'épuisement professionnel*, Les Arènes, Paris.
- OSFQ : Ordre des Sages-Femmes du Québec. (2018). Définition d'une sage-femme. www.osfq.org
- Papy, G. (2013). Le burn-out est une maladie de civilisation. *Le Vif*. <http://www.levif.be/actualite/sante/le-burn-out-est-une-maladie-decivilisation/article-normal-87967.html>
- Torrès, O. (2017). *La santé du dirigeant : de la souffrance patronale à l'entrepreneuriat salubre*, De Boeck Supérieur (2e éd.), Belgique.
- Truchot, D. (2004). *L'épuisement professionnel et Burn out : concepts, modèles, interventions*, Dunod, Paris.

- Truchot, D. & Badré, D. (2004). Agressions au travail et burnout chez les travailleurs sociaux : Influence de l'auto-efficacité et du pouvoir organisationnel. *Stress et Trauma*, 4(3), 187-194.
- Vartia, M. & Hyyti, J. (2002). Gender differences in workplace bullying among prison officers, *European Journal of Work and Organizational Psychology*, Vol. 11, n° 1, pp. 113-126.
- Zawieja, P. & Guarnieri, F. (2015). *L'épuisement professionnel : Diagnostic, analyse, prévention*, Armand Colin, Paris.